

خالد فهمي

السعي للعدالة

الطب والفقه والسياسة في مصر الحديثة



مكتبة العربي

دار الشروق



السَّعْيُ لِلْعَدَالَةِ

In Quest of Justice:
Islamic Law and Forensic Medicine in Modern Egypt
by Khalid Fahmy
© 2018 by The Regents of the University of California
Published by Association with the University of California Press

التسعي للعدالة

الطب والفقه والسياسة في مصر الحديثة

خالد فهمي

ترجمة: حسام فتحي

تدقيق: علاء سويف

مراجعة: أسامة عرابي

طبعة الأولى: ٢٠٢٢

تسويق الكتاب: طارق / طب / طب / طب
الغلاف والرسومات الداخلية: ربيع نجيب

رقم الإيداع: ١٠١٩٩ / ٢٠٢٢

ISBN 978-0-520-37542-9

عن المؤلف

٧ شارع - هادي - القوي

مدينة نصر - القاهرة - مصر

www.khalidfahmy.com

فهمي، خالد

الطب الحديث / الطب الحديث

الطبعة: دار الفنون، ٢٠٢٢

٥٢٨ ص، ١٧ سم

ISBN 978-0-520-37542-9

رقم الإيداع: ١٠١٩٩ / ٢٠٢٢

١ - طبخ: أ. محمد

غالدريهي

السعي للعدالة

الطب والفقه والسياسة في مصر الحديثة

ترجمة: حسام فخر

دار الشروق

المحتويات

شكر وعرفان	٩
نبذة عن المصادر	١٦
المقدمة	١٣
الفصل الأول: الطب والتبوير والإسلام	٦٥
الفصل الثاني: السياسة القاتولة للمسي	١٥٦
الفصل الثالث: الألف تروي قصة مدونة	٢٢٩
الفصل الرابع: الحمية والسوق والكيمياء الجذائية	٢٩٥
الفصل الخامس: عدالة بدون ألم	٣٦٣
الملاحق	٤٤٥
لبيت المصادر والمراجع	٥١٥

إلى عصام..

شكر

يسعدني بالغ السعادة أن أعترف بالفضل لمحبة الطلبة من الأصدقاء الذين ساعدوني، ربما أكثر مما قد يخطر لهم بباله على مثل أفكارى من تاريخ بلدتنا والعمل على رفعتها: أحمد غربية وأكمل صفوت ودينا الخواجة وروندا شعث وروم سعد وزيد بيهاء الدين وسهيل لوقا وعزة خليل وعمر وغربية وعديحة حوس وملك رشدي ومثال هؤلاء ونادية كامل وناعص عزمي ونابرة عجة وعافية شلقامي وحالة جلال ووائل خليل. ولقد استفدت فوائد جمة من كتابات إسماعيل البحار وأشرف الشريف وسمعة الحسني وعالية مسلم وعلاء عبد الفتاح وعلي الريثال وعمر وحدي ومحمد نعيم، وبالطبع مقام سادة السوي. لقد أسهم أشخاص كثير وجهات عدة في تقديم الدعم لجهود البحث في هذا الكتاب، وفي السنوات والمنشآت المتصلة به مثل دار الوثائق القومية والجمعية المصرية للدراسات التاريخية ومدى مصر وجامعة نيويورك والجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة كولومبيا وجامعة هارفارد وجامعة كامبريدج ومعهد الدراسات الإسلامية ودراسات مجتمعات العالم الإسلامي، في مدونة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية ببريس. وإن في حقي لدينا عظيمًا لزملائي وملائي وأصدقائي الذين قدموا أجزاء من هذا الكتاب ونافسوا معي أفكارًا وجدت طريقها إلى صفحاته، وخاصة إبراهيم الهضيبي وإبراهيم قلطان وأدم ميتان وأرون جيكنس وأليس هو وأن- ماري مولانه ويروس فيرجسون وديونكي ميبك وبلال فضل ويول سدرا وتامر اللثي وتشون هومي وتيموثي ميتشل وجاي بوراك وجريج طلي وجيمس ميتان وجون هالويل وجيمس بولندين وحسام أحمد وحسين عمر وروجر أمين وسلمان ميرزا وشانا ميتكين وشهاب إسماعيل وشيرين حمزة وحمر شتا وعمر الشلقاني وعون بلوك وكاترين شوارتز وكلاوب بورديويتش وكورس إسماعيلي ولورا تومسون وليلى أبو لغد

وليسلي بيرس وليونارد وود وماري إليستون ومايكل جيلستون
ومحمود مصطفي ومينا خليل ونابير أندولوس ونادية بنعيد وويل
هاتلي وبعقوب نونك ويوسف الشاذلي. أما حماد حلال وروود
بيترز فقد كانا رفيقي طريقي في سنوات طويلة من البحث في دار
الوثائق القومية، وكانت دراستهما لتاريخ القاتلون المصري إحدى
ركائز هذا الكتاب. كثر من ذلك لو كان وجوديث تاكر وقتاً وجهداً
لقراءة مسودة الكتاب بأكملها، وقدما اقتراحات ثمينة لشحذ وزيادة
وضوح فكرته الأساسية وكفلك ليعقل صياغته.

أما حسام فخر فالكلمات لا تسحقني للتعبير عن حسن امتناني له؛
لجهد في ترجمة هذا العمل إلى العربية. فعلى مدار شهور طويلة
تبادلنا خلالها عشرات الرسائل الإلكترونية، انضج لي حتى فهمه
لأفكار الكتاب، وقدرته على صياغة تلك الأفكار بالعربية بطلاقة
تفوق في أحيان كثيرة الأصل الإنجليزي.

وكان من دواعي سروري أن انضم إلينا علاء موياف الذي نسخ
النص بأكمله على الكمبيوتر، وعلق على الترجمة ودقق النص.
وكان لتعليقاته أبلغ الأثر في ثلاثي بعض الأخطاء الواردة في النص
الأصلي وتصويبها.

كما أشكر فادي عوض على مراجعته للغة الملاحق، وعلى
مناقشاته الثرية عن تطور لغة الإدارة في القرن التاسع عشر.

واقترنت سعادتني بالضمام بهم فحبيب لفريق العمل،
ومساعدتها بلوحة الخلف ويخمس رسومات، تشمل رسمة واحدة
لكل فصل من فصول الكتاب. ويستطيع القارئ أن يتبين أن هذه
الرسومات ليست رسومات توضيحية، بل تتمسك نفاهاً بخلافات
أفكار الكتاب وتأثيراً عميقاً بها.

وأني لمستن كل الامتنان لدهم أمرتي: أيوي سهر ومحمود
اللقين متصاتي كل الحب والعبود والتشجيع، ولأخي تامر لحناته
ومساندته بغير حدود، ولأخي التوأم رانية نبح الإلهام الذي
لا يتغيب، ولأبناء إخوتي زياد وسيف الله وكريم ومازن الذين
يمتحنون في قلبي فحساً من الفرحة والذين أتمنى لهم السعادة
في مصر، وطناً أكثر رقة وحسناً.

كامبريدج، إنجلترا

٢٣ مايو ٢٠٢٢

نبذة عن المصادر

هذا الكتاب يستند أساساً إلى مصادر أرشيفية مودعة في دار الوثائق القومية بالقاهرة. فقد جمعت هذه المادة الأرشيفية على مدار سنوات عديدة في التسميات والألقبيلات. ونظرًا إلى أن الدار قد استخدمت أكثر من نظام للفهرسة فقد حرصت على أن أدون الأرقام الجديدة للوثائق مع الإحالة إلى الأرقام الأصلية كلما كانت متاحة. ولكن في أثناء كتابة هذا الكتاب غيرت الدار من أسلوب فهرستها لمحتوياتها مرة أخرى، واستحدثت نظامًا جديدًا لترقيم الوثائق. ولأسباب قاهرة لم يتيسر لي العودة للدار لمراجعة أرقام الوثائق التي كنت قد استخدمتها ولذا أبقى على الأرقام القديمة مع الإشارة إلى الأرقام الأصلية بالإضافة طبعا إلى تاريخ كل وثيقة لمهولة الرجوع إليها.

وعند اقتباسي من الوثائق أقيمت على لغة الوثائق كما هي مع غرايتها، ومع ما قد يبدو للبعض على أنه إعطاء نسوية أو ركافة في الأسلوب؛ وأثرت ألا أجري أي تعديلات لكي يستطيع القارئ أن يفق على لغة العصر ويتبع تطورها. وبالتالي كل ما ورد بين علامتي نصيص ورد بلغته الأصلية باستثناءتين؛ الأولى هو أنني أضفت التهجرات التي لم ترد إلا في قلة قليلة من الوثائق، والثاني أنني أضفت علامات ترقيم (فاصلة، نقطة، إلخ). وفي بعض حالات أخرى قليلة التي رأيت أن الاقتباس قد يكون مهما، أضفت توضيحاً من هندي ووضعت بين أقواس مربعة: [].

ولإعطاء القارئ فكرة عن شكل الوثائق ولغتها ألحقت بالنهاية صوراً من الوثائق تبين البكائيات الإخبارية ومساهمات الضحايا مع نسخ نصوص هذه النماذج لتيسير قراءتها.

مقدمة

في متحف لتاريخ الطب في القاهرة توجد لوحة غربية لا تحمل توقيعاً (انظر الرسم رقم ١)، بجوارها بطاقة بهتت حروفها توضح أن اللوحة تصور أول درس للتشريح التعليمي في تاريخ مصر. وقع ذلك الحدث الفاضل في عام ١٨٢٧ في مدرسة الطب التي كانت قد أنشئت في «أبو زعبل» شمال شرقي القاهرة. تصور اللوحة جثة ذكر أسود ممتدة على منضدة تشريح تتوسط طويلاً كبيراً نصف دائري كُتبت على جدرانها بخط عربي واضح أسماء أطباء إغريق ومسلمين مثل جالينوس وجابر بن حيان وأبقراط وابن الهيثم وغيرهم. بجوار منضدة التشريح يقف طبيب معمم مرتدياً ملابس شرقية، يشير يده إلى الجثة ويألف الأخرى إلى هيكل عظمي معلق بجواره وكأنه يشرح البنية الداخلية للجسم الإنسان. وفي الخلفية يجلس ما يقارب المائة من الطلاب المغممين مثله مصغيين بانتباه لدروس التشريح. وتحيط بمنضدة التشريح مجموعة من المشايخ في حالة من التركيز والاهتمام العميق ويبدو أحدهم منحنيًا فوق الجثة، ويقف ضابط عند قدمي الجثمان بينما يقف جندي مسلح حارساً على مدخل القاعة.

اللوحة، مثلها مثل الحدث الذي تخلده، فريدة من نوعها، ويصحب كثيرًا وضعها في سياق تاريخ الفن بشكل يستر فهم ما فعله الرسام منها. فیرغم أن الكتابات الطبية العربية التقليدية تزخر بمخطوطات تتضمن رسومات تشريحية توضيحية فإن تلك الرسوم التوضيحية لا تمثل إشارة إلى دروس تشريح تست بالفضل، وإنما «مجرد توضيح يأتي للفقهاء الإنساني [...] يمكن أن يستخدم كأداة تساعد طالب الطب على الحفظ. يرغم أنها قد لا تقدم تمثيلًا دقيقًا للهيكلي الإنساني ذاته»^(١).

(١) Emily Savage-Smith, «Anatomical Illustration in Arabic Manuscripts» in Arab Painting: Text and Image in Illustrated Arabic Manuscripts, ed. Anne Carandini (Leiden: Brill, 2007), 158.



رسم رقم (١) سترونكوفسكي، أول درس تشريح في مصر، ١٨٤٦.
متحف تاريخ الطب، كلية قصر العيني، القاهرة تصوير ملثون مطا الله.

ومع ذلك، وعند مضاعفة لرحلتنا المصرية باللوحات المبكرة في عصر النهضة الأوروبية التي تجسد دروس التشريح، وخاصة تلك الدروس التي تمت في مدارس الطب الإيطالية، فإن عصرًا سلبًا ومركبًا يطرح نفسه كتفسير محتمل. هناك، في قلب تلك اللوحات الأوروبية التي وُصفت على مدى قرون، حوالا مستمر إذ لم تقل إنه توتر مستمر بين الجسد الذي يتم تشريحه والنص الطبي الذي يتلوه المحاضر الجالس على منبر مرتفع، ذلك النص الذي يرجع أصله إلى الطبيب الإغريقي جالينوس في القرن الثاني الميلادي^(١). وقد هورت بعض الرسوم التشريحية التوضيحية الأوروبية المبكرة من ذلك التوتر خير تعبير؛ إذ إنها «لا ترسم ما رآه عين الطالب [بقدر] ما رسمت ما كان وجوده معروفًا من قبل»^(٢). وتبسيط الأمر يمكن القول إن ذلك التوتر كان مبنيًا سؤالا مركبًا: من له القول الفصل؟ النص، أم الجثة التي يتم تشريحها؟ هل يمكن للنصوص الطبية أن تفسح مكانها للمعالجة المباشرة والحسية لجثة بهجري تشريحها، أم أن دور تشريح الجثة يقتصر على إثبات صحة تعاليم الأولين؟

(١) لدراسة حول التوتر بين التعليم التقليدي ونتائج الشرح الطبي الذي قام به علماء عصر النهضة، انظر

Amelia Carlson, *Books of the Body: Anatomical Read and Renaissance Learning*, with John Tedlow and Ann C. Tedlow (Chicago: Chicago University Press, 1999).

(2) William S. Hockaday, *Rodolphe's Anatomy of Dr. Nicholas Tulp: An Iconographic Study* (New York: New York University Press, 1988), 41.

للمعارفة، فإن لوحة المعبرية لا تتضمن أي إشارة صريحة إلى أي نص سابق باستثناء أسماء أطلام الطب القدامى التي تزين جدران القاعة. لكن قلب اللوحة يجسد إشارة موحية - وإن لم تكن جلية للعائد لأول وهلة - إلى توتر قائم بين الجثة والكتف بالآف ولام التعريف. في اللوحة المصرية تسيطر بالجسمان مجموعة من رجال الدين، ويلوح أحدهم يديه مهتفاً بما يدور أمامه. وبخلاف مشهد التشريح الأشهر في لوحة فيماليوس التي زينت الصفحة الأولى من كتابه *De Humani Corporis Fabrica* (١٥٤٣)، فلا أستاذ التشريح ولا الجثة التي يجري تشريحها هما اللذان يحتلان مركز الصدارة في اللوحة المصرية^(١)، وإنما تحتل مجموعة من المشايخ قلب المشهد وصورة الرسم بطريقة تجعلهم يحجبون الجثة عن نظر الطالب الجثة التي يقترع أن تكون مصدر المعرفة للحية بالهيكل الداخلي لجسم الإنسان. وهكذا يقف الدين حائلاً أمام التشريح.

هذا التفسير للوحة الذي يقترع فيه الدين طريق العلم يكتسب مصداقية أكبر عندما يعرف المزيد عن الرسام الذي رسمه وتاريخ رسمه لها. ذكرت الباحثة آن-ماري مولان، وهي متخصصة في تاريخ الطب المصري في القرن التاسع عشر، أن اسم الرسام هو سترينيكالوفسكي، وهو رسام روسي عمل في مصر في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين^(٢)، إذن لقد رسم سترينيكالوفسكي لوحته بعد أكثر من قرن

(١) لفهم أوجه التماثل لفيماليوس التوري للموسم الشرحية التوضيحية كدليل مرئي للوصف المكتوب، انظر Gill A. Russell, «Vesalius and the Embrace of Vesical Regeneration as Renaissance Anatomy.» *Progress in Biophysics Biophysics* 201, (2013), 3-32.

(2) Anne Marie Moulin, «The Construction of Disease Transmission in Nineteenth-Century Egypt and the Dialectics of Modernity.» in *The Development of Modern Medicine in Non-Western Countries: Historical Perspectives*, ed. Hama Hishmoud (London: Routledge, 2009), 53.

كان هناك اثنتان يحتلان قلب سترينيكالوفسكي، يصلان في مصر بحلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، وهما رومان ونيكولاس سترينيكالوفسكي. وكلاهما كان رساماً لأول مرة روسياً، عمل رومان لفترة في الجامعة الأميكية بالقاهرة، ووضعه رسمًا بالألوان المائية لطبعة دار المعارف لتكثيف وحدة الصلابة عام ١٩٤١. وفي الثلاثينيات رسم نيكولاس ملصقات لشركة مصر إير (الاسم القديم لشركة مصر للطيران)، وكذلك وضع عددًا من لوحات الألوان الداعية لبيع سائب كثرين في سيناء. وتعاون الرسامان سترينيكالوفسكي في رسم أربع وثلاثين لوحة جميعها نوع من العمل المصري انظر

Egyptian Embroidery Collection, Wiesbaden, Hercul Hist 7468, Smithsonian Institution Archives, Washington, DC

على وقوع الحدث الذي تخلفه. ومن هنا لا يسعنا إلا أن نترجم دون شك كبير أنه قد استقى قومه ومعلوماته عن ظروف افتتاح مدرسة الطب التي ظلت مناهجها التعليمية حتى التشريع من كتابات الدكتور أنطوان بارتليجي، كلو مؤسس المدرسة الفرنسي، أو كلوت بك لو استخفنا الاسم الذي اشتهر به بعد ذلك ويكاد يكون من المؤكد أن المدرس المعمم في اللوحة هو كلوت بك^(١)، وبالرجوع لواحد من أوائل مؤلفات كلوت بك، نجد بالفعل أصل هذه اللوحة ترين كتيبا صغيرا طبع في مرسيليا غالبا في أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وكتب كلوت بك تحت اللوحة شارحا: «أول درس للتشريح البشري، إلقاء الدكتور كلوت بك لمائة من الطلاب العرب في مدرسة الطب داخل قاعة التشريح بمستشفى «أبورجيس»، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ في حضور رجال الدين والأساتذة والمترجمين»^(٢).

أوكل حاكم مصر محمد علي باشا (حكم من ١٨٠٥ حتى ١٨٤٨) مهمة إنشاء مدرسة الطب إلى كلوت بك، حتى يضمن له تكوين خدمة طبية لعيشه الذي شرع في تأسيسه عام ١٨٢٧، وكتب الأخير في مذكراته أنه لوضع للبasha أن تعليم الطب كما يراه لا بد أن يقوم أساسا على تشريح أجساد بشرية، وقد خاف أنه حين تلقى أمرا صارما قاطعا بعدم المساس بالجثث. ولم يتردد الطبيب الفرنسي في استخدام كل مهاراته السياسية والديبلوماسية لتجاوز تلك العقبة الكثيرة، وسرد تلك المحاولات في مذكراته

كان أمني أن أتعلم يوما على هذا الموقف المعقد، رغم أنني لم يخف عليّ غرور الطلاب الراضع، ولا المعارضة المتشددة من جانب المثليين الذين حذروهم طويلا حول ذلك الموضوع. كرمت جهدي لكسب ثقة شيخ الإسلام العمودي. وهو مسئول كبير حُرِفَ بالتقوى في أرجاء البلاد. ولكن عندما حدثت من موضوع التشريح الطبي لم يتأثر قيد أنملة. فأسس ونفذ القلع على أن الذين يرى أن الجثث تعرف الأكم وتشرب به وقد وثقته على قوله، لكنني أجمعت أن الجثث تتحلل وتصبح طعنا للفرد بعد الموت. أودع الشيخ بعد ذلك بقوله إن النصوص الطبية الموجودة تكفي وتزيد تعليم الطلاب.. (ردعت) بأن النظريات لا تقدم إلا الأفكار بيسر، وسأله: ألا تعين على المتخصص في إصلاح الساحات مثلا أن يتهم بالكمال كيف تصل تلك الآلة؟ ألا يوجب

(١) شح كلوت بك رتبة الشكوة كثيرا في الجهورية في مراهبة ربه الكولم المدرس ١٨٢٦-١٨٢٧.

(2) Antoine Barthélemy Clot Bey, *Journales de voyage*, Cabinet d'Histoire naturelle: Bibliothèque d'Alexandrie, Egypte (Manuscrits: Impression Vint, n.d.).

هذه أن يترك أجزاعاً ويعد تركيبها حتى يفهم كيف يعمل كل جزء منها؟ أنتجت
الضرورة التي استلقتها ونجمت في الحصول على مولقة ضخمة على تدريس
التشريح طريقة أن تفضل ذلك سرّاً وخفية⁽¹⁾.

ولكني يحصل على جثث تصلح للتشريح، تمكن الطبيب الفرنسي من التواصل
مع ضباط في الجيش الذين زودوه بجثث «زنوج وشين» كانوا قد استقبلوا من
السودان بمرضى التجنيد، ولكنهم سقطوا صرعى بأعداد كبيرة⁽²⁾. بعد أن نجح كلوب
بك في كسب ود المشايخ والحصول على جثث تصلح للتشريح، كان عليه أن يواجه
هذه طلبته أنفسهم. كتب كلوب بك في مذكراته أن واحداً من طلبته اقترح مع حمله
في بدء رسالة. وحالما بدأ في قراءتها هاجمه الطالب بسكين. كرد فعل فوري، رفع
كلوب بك ذراعه اليمنى فخطى فيها جرحاً خائفاً. على الفور تمت السيطرة على
المهاجم ونزع عنه سلاحه، وأصدر كلوب بك أمره بالاحتجاز. وخلال التحقيق
اللاحق وصف الطلاب الذين نزعوا سلاح المهاجم وثقة رجل واحد مؤيد من
ربيلهم للأحداث بعد أن اتهموا بأنه «لا يجوز أن يؤخذ مؤس يدم كلب مسيحي».
وبعد ثماني ساعات من الاحتجاز، تم الإفراج عن المعتدي واستعاد حريته دون
خوف من أي عواقب. أثارت هذه النتيجة إحباطاً عميقاً لدى كلوب بك الذي كتب:
«أعترف أن حالة من الضوابط العميق قد تملكني منذ اللحظة التي طعنتي فيها ذلك
المهووس. لقد ضحيت بحياتي، وضحيت بسلام روحي في محاولة لفهم تعصب
الشعب ولتحفظ ذكائه وتصرفاتهم بمنافع المضاربة وكان جزائي هو التعامل إن
لم نقل الكراهية المطلقة. لقد كسرت هذه الفكرة وروحي»⁽³⁾.

بعد نهضة الضمير الفرنسي في مصر جان فرانسوا امبر لخطأه، عدل كلوب بك
عن الاستقالة، بل أصبح أقوى التزاماً بالاستمرار في المهمة التي رسمها نفسه في
مصر ورجع، بفضل مناصبه وعمله الشاق، في التئيب على «تقليد طلابه الكامل
لأرسطو»، ورجع أيضاً في قهر «تصميم» ومعارضتهم الراسخة للتشريح التعليمي،
وفي نهاية المطاف توقفاً عن رؤيتهم للتشريح التعليمي باعتباره تدنيّاً للمجد⁽⁴⁾.

(1) Antoine Barthélemy Clot Bey, *Mémoires*, ed. Jacques Taugher (Cairo: IFAO, 1949), 71-72.

(2) Clot Bey, *Journales*, 100 page.

(3) Clot Bey, *Mémoires*, 74.

(4) Antoine Barthélemy Clot Bey, *Compte rendu des travaux de l'École de Médecine d'Abou-Zabel (Égypte), et de l'enseignement général des élèves* (Paris: D. Carvillat, 1833), 142, 146.

وبعد قرن من الزمان رسم نجيب بك محفوظ وكيل كلية طب قصر العيني صورة مختلفة بعض الشيء. لذلك المحدث الدراماتيكي، وسامع كتابه في تعبير صورة كلوت بك كشعلة للاستنارة في بحر من الظلمات. في كتابه المصنوع بالإنجليزية بعنوان *History of Medical Education in Egypt* كتب نجيب بك محفوظ:

لقد كثرت التشريعات التعليمي عدداً كبيراً من المدة لا من المناهج وحدها وإنما من الطلبة أنفسهم أيضاً. وبمطيرة دعوية تم إنتاج المصلحين بالموافقة عليه كان المدرس يميلون بفاعلات التشريع وهم لا يدرون شيئاً عما يدور بداخلها. وفي يوم ما استشاط أحد الطلاب غبطة عند رؤيته لتشريع الجشنة، ويشتكر من سورة غضبه حاول أن يقتل كلوت بك، وطمع في جيبه وفي صندوقه تخفي كلوت بك الوجعة ببركة ميسرة من ذراعها، وتدخل باقي الطلاب بسرعة وتم احتجاز المهاجم، واستمر كلوت بك يجهده في إلقاء محاضراته مما ولد لدى الطلاب إعجاباً حقيقياً⁽¹⁾.

وبرغم الطابع المشير لهذه النصّة، قصة عالم أوروبي عقد العزم على اكتساب ود المشايخ وعلى التغلب على معارضة طلابه للتشريع التعليمي، فإنها تثير حتماً العديد من التساؤلات. من كان الفكتور كلوت بك حقاً؟ وكيف انتهى به المطاف في مصر؟ لماذا أوكل إليه محمد علي مهمة إنشاء مدرسة الطب؟ إذا كان الهدف هو إنشاء فيلق طبي للجيش الحديث الذي أنشأه اليانصيب أقدم يكن من الأيسر والأقل تكلفة أن يدهو كلوت بك بعضاً من أبناء بلده فرتسا للانضمام إليه في مصر؟ هل كان كلوت بك على حق في رؤيته أن معارضة نظرائه المصريين للتشريع التعليمي كانت تقوم أساساً على الدين والحقبة؟ هل آمن المشايخ الذين تواصل معهم حقاً أن البحث وشعر بالألم، أم أنهم كانت لديهم أسباب أخرى لمعارضة التشريع التعليمي؟ وفي ضوء أن دروس التشريع تلك لم تكن حديثاً طازجاً وإنما كانت دروساً تفتي بالتقاليد في مدرسة طب كاد فيها بالتأكيد أساتذة آخرون يدرسون قروناً أخرى من علوم الطب، فمن كان أولئك الأساتذة الآخرون؟ هل شاركوا كلوت بك إيمانه بمهنة التنويرية؟ وإذا تعود لنظري نظرة أخرى على لوحات المصرية، من هم أولئك الطلبة المتحمسون المتبعون لذلك الدرس التنويري؟ كيف انتقروا بتلك المدرسة؟ وما الوظائف التي شغلوها بعد

(1) Naguib Mahfouz, *The History of Medical Education in Egypt* (Cairo: Government Press, 1915), 34.

النسج؟ وما المركز الاجتماعي الذي حظوا به كمهنة لشهادة طبية؟ والأهم من ذلك، هل كانوا يوافقون استاذهم في إيمانه بأن العلم والدين يمثلان مجالين فكر محتعين ومتمايزين، أم أنهم كانوا في صف الأطباء المسلمين الذين نقضت أسألهم في جدران مدرجهم في رفضهم لهذا التميز التثني؟

في ضوء معارضة المشايخ للتشريع التعليمي، وفي ضوء توجيهات محمد علي لكلوت بك بعدم اللجوء لذلك التشريع، فإن وجود الحراس في القاعة يشير إلى عداء المجتمع ككل لما كان يدور داخل تلك القاعات المبهمة. هل تولدت لدى عموم المصريين مشاعر سلبية تجاه التشريع التعليمي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فماد كان موجهه ولو بشكل عام، للطب الحديث؟ وماذا كانت رؤيتهم لمدرسة الطب بـ «أبو رجيل» التي تأسست عام ١٨٢٧ إلى حي قريب من القاهرة وحملت اسم ذلك الحي لتعرف بعد ذلك باسمه، أي مدرسة ومستشفى قصر العيني؟ وحيث إن البحث قد تم تشريعها بشكل منكر لا لأسباب تعليمية طية فحسب، وإنما أيضًا لأغراض قانونية منها تحديد سبب الوفاة، فكيف تصرفت عوام المصريين مع هذا المساس بما كانوا يعتبرونه حرقًا مسألة حياة لو موت؟ ومن الجدير بالذكر أن التشريع، والجمعية الطلعية للبحث، كلتا جرتا من ممارسات أوسع تبنتها الدولة الحديثة الناشئة في مصر في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر لتحكم سيطرتها على الأهالي. تضمنت تلك الممارسات فيما تضمنت قيد المواليد والتعليم ضد الجدردي، ووضع المجرمين، والكشف الطبي الدوري على الطلاب والعمال والبحارة والجنود، والتجديد الإيجري، وحمل «تفكير» (أي تصاريح لنفسر) عند الانتقال من قرية إلى أخرى. كيف فهم الأهالي وتعاملوا مع هذه الأمثلة المروعة لعقابة أجسادهم وتعليمها والتحكم فيها؟

بالإضافة إلى ذلك، لجأت قوات الشرطة الحديثة إلى عملية البحث وتشريعها في تحقيقاته الجنائية، وكانت تقدم تقارير الطب الجنائي المفصلة التي يصحبها حكماء الشرطة في المحاكم. وكانت المحاكم بدورها تبني أحكامها على تلك التقارير. لكن تلك المحاكم كانت تختطف عن المحاكم الشرعية التي أنعمها المصريون وعروضها لقرون طويلة كما كان الحال في أجزاء أخرى من الدولة العثمانية، وإنما كانت «محال قانونية» مثلت عناصر مركزية من النظام القانوني الحديث الأحدث في التشكل بسرعة كبيرة. إذن يثور سؤال هنا: ما تلك المحال؟ وما المنطق القانوني الذي استندت إليه في قبولها للطب الجنائي كوسيلة أساسية

في استيفاح البيئة القاطنة؟ كيف توصل الناس مع تلك المجالس، وكيف تفاعلوا مع النظام القانوني الذي كتبت تلك المجالس جزءاً منه؟ وأخيراً، ما تلك الدولة التي كانت تخلق كل هذه الابتكارات في المجالس الطلي والقانوني؟ من الذي كان يقف وراءها؟ كيف تشكلت؟ ماذا كتبت دولتها؟ وكيف تطورت؟ هل شكلت هذه النخب غير المسبوقة للسيطرة الجسدية تلك الدولة، أم أن تلك النخب هي التي ساعدت الدولة في إحكام رقبها على المجتمع المصري؟

يحاول هذا الكتاب الرد على هذه الأسئلة بأن يجعل الجسد الإنساني بؤرة لتكرير، ووحدة لتحليله، وتساؤل: كيف يمكن دراسة عمليتي التشريع التعليمي والتشريع الجنائي كوسيلة لإعادة النظر في كامل مفهوم السلطة عندما يتجلى في سياق غير غربي؟ وكما يوضح من الأقباس الموجز من مذكرات كلوت بك العشار إليه أعلاه، كان فتح وتحرير التشريع الجنائي يعتبر في بداية القرن التاسع عشر جانباً أساسياً من جرائب التعليم الطلي. وبعد ذلك بسنوات قليلة، أصبح تشريع الجسد ممارسة مستمرة في التحقيقات الجنائية التي تجري في إطار نظام قانوني سريع التطور لقد لعب التشريع التعليمي والتشريع الجنائي دوراً أساسياً في صرح حداثة مصرية يرتكز على دعامتين أساسيتين هما: الإصلاح الطلي والإصلاح القانوني.

يتناول هذا الكتاب من تاريخ الجسد إلى تاريخ مشروع التحديث في القرن التاسع عشر المعروف باسم «النهضة»، ويدرس الكتاب عمليات التشريع التعليمي والتشريع الجنائي والكشف على الأموات وإجراءات الفتن، والحجر الصحي، والتطعيم ضد الجدري، والتعذيب القانوني كسبل لفهم كيف رأى عامة المصريين تلك النهضة وكيف تعلموا وتفاعلوا معها.

وفي محاولة للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها هذا الكتاب، ولتوضيح مبهمة وأسلوبه، قد يكون من المفيد أن نشير إلى أربعة ملفات بحثية يشتبك معها كتابنا هذا

المدرسة التاريخية المصرية والتأريخ الطب المصري العصور

في دراسة للظروف المحيطة بإرساء أسس التاريخ كحقول أكاديمي في مصر، تابع يرافق دقي كليموا جهود محمد شفيق خريال مؤسس المدرسة التاريخية المصرية في القرن العشرين. لقد بذل شفيق خريال جهداً كبيراً لوضع تمييز بين مهمته من جهة وأعمال مدرسة المؤرخين المرتبطة بقصر عابدين من جهة أخرى، وكذلك أعمال المؤرخين غير المحترفين الذين هبوا على الساحة في عشرينيات وثلاثينيات القرن

الخاص من جهة ثانية^(١). وأوضح دي كايو أن شقيق غربال قد خالف تلك المجموعة الأخيرة بإصراره على أن يبنى طلابه الموضوعية كميدياً لا حيدة عنه ويشديده على أهمية استحضارهم للوثائق والأشياء. وفي نفس الوقت أبعد شقيق غربال عنه وطلابه عن مؤرخي القصر، أولئك المؤرخون الأوروبيون الذين استكتبهم الملك فؤاد (حكم من ١٩٢٣ حتى ١٩٣٦) لتسييد ملهعة إنشاء الدولة على يد محمد علي وخلفه^(٢). وبالتالي، وعلاقاً لمؤرخي القصر الذين ركزوا على رجالات الدولة وأبروا إنجازات الأسرة الحاكمة في مجالي الحرب والديبلوماسية، وبه شمع غربال طلابه للتركيز على الإصلاحات الاجتماعية والمؤسسية التي يعتقد أنها دفعت مصر في مسارها نحو الحداثة. ومن هنا درس علي الجبريتي تاريخ الصناعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وركز أحمد الحجة على تاريخ الزراعة في عصر محمد علي، وكتب أحمد عزت عبد الكريم عن التعليم ودرس جمال الدين الشبال مجال الترجمة وكتب أبو القزوح وضوان دراسة عن تاريخ مطبعة يولاقي^(٣) ومن الملاحظ من هذه القائمة أن الإصلاحات الطبية لم تكن موضوعاً لأي من الدراسات المستقلة التي وضعها الجيل الأول من المؤرخين الأكاديميين المصريين. وكان عصر العيني وما تم فيه من مملوسات طية حطية جديدة لم يكن إلا ذا أهمية ثانوية بالمقارنة بالإصلاحات الصناعية والاقتصادية والتعليمية

ومع ذلك فقد تضمنت دراسة أحمد عزت عبد الكريم لموضوع التعليم ودراسة جمال الدين الشبال لموضوع الترجمة مقاطع مطولة من مدرسة الطب ومستشفى قصر العيني^(٤)، وتكشف تلك المقاطع عن افتراضات نظرية واسطة لمسألة الحداثة وعلاقات مصر مع أوروبا. وأصبحت تلك الافتراضات، كما أوضح دي كايو بجلاء، جزءاً من الملامح المميزة لأعمال الجيل الأول من المؤرخين الأكاديميين المصريين، وتوضح أيضاً في المنتج الفكري لأجيال لاحقة من أولئك المؤرخين

(1) Yusef Di-Capua, *Gatekeepers of the Arab Past: Historians and History Writing in Twentieth-Century Egypt* (Berkeley: University of California Press, 2009), 91-218.

(2) Di-Capua, *Gatekeepers*, 110.

(3) للمصون على قائمة كلمة بأعمال طلاب شقيق غربال، انظر

Di-Capua, *Gatekeepers*, table 4, 192-93.

(4) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي (الطبعة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨).

٢٥١-١٢٩٣: جمال الدين الشبال، تاريخ الترجمة والحداثة الطبية في عصر محمد علي (الطبعة: دار

الفكر العربي، ١٩٥١) ص ١٦-١٧، ٢٣-٢٤، ٢٥-٢٦.

الأكاديميين. لقد قبل طلاب شفيق قريال التسلسل الزمني الذي وضعه مؤرخو العصر (المؤرخون المليونيد)، وهو التسلسل الذي يبدأ بظهور محمد علي باعتباره المؤسس الأعظم للدولة. ونتج عن ذلك تلك أولئك المؤرخين الصدم من منح «الما قبل - والما بعد». «قبل» محمد علي عاشت مصر فترة طويلة من الحكم العثماني ربما أولئك المؤرخون فترة حمول وركود وتخلف لا تستحق الدراسة «بعد» محمد علي تطورت مصر على غرار نموذج الدولة القومية الأوروبية الحديثة^(١) وعند تناولهم للإصلاح الطبي، لم يُدخل المؤرخون الأكاديميون إلا تسوية بسيطة على «نموذج المؤسس»^(٢) ألا وهي وضع صورة كلوت بك جشا إلى جنب مع محمد علي، واصفين الطبيب الفرنسي بأنه مصلح عظيم لجأ إلى الطب الحديث لتمتير بدلاً من شعرة العصر العثماني وخزجلاتته.

على سبيل المثال نجد أحمد عزت عبد الكريم، في دراسته الصادرة في عام ١٩٢٨ عن التعليم في عصر محمد علي، يصف جهود كلوت بك بأنها كانت حاسمة في «نشر الطب الحديث في أعماق الريف المصري». وفي دفع غيوم الجهل التي خيمت على البلاد لقرون طوال^(٣). وكان جمال الدين الشيال عجز الإعجاب بالطريقة التي واجه بها كلوت بك التحديات الجسام التي صادته في «مهمته النبوية». واستفاض الشيال لمناقشة كبيرة في عرض رأيه بأن كلوت بك «قد بذل كل جهد ممكن للتغلب على [تلك الصعوبات] حتى تحقق له هدفه في نهاية المطاف»^(٤). ورأى الشيال أن القوة الدافعة للجهود الدخوية التي بذلها الطبيب الفرنسي تمثلت في الدعم الثابت من محمد علي الذي أدرك من لحظة احتلاله عرش مصر^(٥) أن عليه أن ينفذ خطة إصلاح جديدة كي يتشمل مصر من وحدة خراب وفساد العصر العثماني... وأن عليه أن يفعل ذلك بمحاكاة الغرب وعلمونه^(٦) ووصف الشيال لمسباق العام الذي تمت فيه عملية الإصلاح الطبي بيزيد الأمر وضوحاً:

لقد بقيت مصر قرابة قرون ملامح - في العصر العثماني - مغلوبة على مساهمة مقفلة التواضع والأوبعية، والملاقات بينها وبين العالم الخارجي - وخاصة أوروبا - منطوية ميتة... ولم يكد يتشرف القرن الثامن عشر على نهائيه حتى كان

(١) Di-Capua, *Gendres*, 191.

(٢) عبد الكريم، تاريخ التعليم، ص ٢٦٦

(٣) الشيال، تاريخ الترجمة، ص ١٨.

(٤) استخدم كلمة «معرض» مطلقاً، لأن مصر في تلك الحقبة لم تكن دولة مستقلة ولم تكن مملكة وإنما كانت إحدى ولايات الدولة العثمانية، ولم يكن حكامها إلا وراثياً يسكن باسم السلطان العثماني في إسطنبول.

(٥) الشيال، تاريخ الترجمة، ص ١٨.

الحرب قد خلق نوعاً بهذه الطريقة... ولم يشأ هذا الغرب الأوروبي أن يسلط
 السيل السوي فيدمر مصر إلى أن تقطع حبل هذه العزلة، وإلى أن يتفتح الأبواب
 والنوافذ كي تسمح لأفكار الحضارة الأوروبية بالدخول والانتشار، ولك أن ترى أن
 بفرع من بفتح هذه الأبواب والنوافذ وبالقدرة قوة السلاح... وهكذا امتلقت
 مصر من سيطتها الماضية الطويل الممتد، ولكن يفتقها لم تكن ثقافتها رفيعة
 عالية، بل كانت ثقافة عديمة معاجة فكلمت إليها ثقافة وكلمت الأعواء التي
 حسبها القرييون منهم - أضواء السلاح والحضارة والعلم - قوية يرافقه كندت
 بخس لها عيون المصريين، ولم يملك كثير من علمتهم وهو المؤرخ المعروف
 عبد الرحمن الجبرتي أن يبر عنها حين زار مكتبة الفرنسيين ومعهدهم بقوله:
 «ولهم فيه أمور وتراكيب غريبة، يتبع منها نتائج لا تمنعها عقول أمثالنا»^(١).

وهكذا فقد تبين المؤرخون الأكاديميون المصريون موقفاً واحداً متطابقاً
 يشترك في تشخيصهم على أن كلوت بك، ورائحه محمد علي، وقلة من مساعديهم
 «المستعربين» قد أصروا إصراراً لا يهتز على التغلب على الإيمان الشعبي
 بالخرافات وطرق العلاج «غير العلمية». هذه الرؤية، كما سأوضح في الفصل
 الأول، ترتكز أساساً على السردية الغربية التي ترى التاريخ كمشوار من التقدم
 والتحسن المنحني والتطور الثابت. تروي تلك السردية قصة تقدم علوم الطب عبر
 العصور، وانتصار تلك العلوم على الخرافات والتعصب القبلي بأعبائها نعمة
 انتصار النور على الظلمات، وتشدّد على تلك النقطة عند تناولها لمحاولات عرض
 الشرح التعليمي كإداة أساسية في التعليم الطبي.

ولكن المدونة التاريخية المصرية لم تقصر رؤيتها لهذا الصراع بين الظلمات
 والنور على دراستها للتاريخ الطبي، بل امتلكت تلك الرؤية لتشمل مجالاً تاريخياً
 أوسع هو مجال العلاقة بين مصر وأوروبا بكاملها. وكما أوضح دي كايوا فإن
 الجيل الأول من المؤرخين المصريين، أكاديميين كانوا أم غير أكاديميين، يتفقون
 في رؤيتهم لغزو نابليون بونابرت لمصر عام ١٧٩٨ كحدث مفصلي أدخل الحضارة
 الأوروبية إلى مصر التي أفتت الظلمات العنصرية بصرها لقرون طويلة^(٢).

(١) الشهاب، تاريخ الترجمة، صحتا ج ١ من الطبعة. فكرة أوروبا خلافة مصر والترجمة يابيه على
 أبواب مصر لإدخال «التعليم العلمي» والرنة أيضاً في مقدمة سفر طبع ١٩٠٨ كتاب.

William Lane, *Manners and Customs of Modern Egypt* (London: J. B. Dent, 1908), vi.
 (2) Di-Capua, *Controversies*, 152-153.

انظر أيضاً محمد اسماعيل طاهر، «المجلة الفرنسية: الوعي بالتاريخ من خلال الأنواع»، في كتاب مائة عام
 من «المجلة الفرنسية» رؤية مصر، تحرير ناصر أحمد، في المجلد ١٠٠ «الطبعة الأولى» للكتاب (٢٠٠٨)،
 ص ٥٧٠-٥٦٦.

وقبل أن تطبع القصص حتى النصف الثاني من القرن العشرين لم ترق كيف تمت دراسة لقاء مصر بالعلم والحضارة الأوروبية، من الهام أن نوقف عند دراسة شديدة الأهمية نشرت في نهاية ستينيات القرن الماضي وتناولت الحملة الفرنسية ضمن ما تناولته من موضوعات. وبالرغم من أن كاتب تلك الدراسة لم يكن مؤرخاً أكاديمياً، فإن دراسته كان لها أثر عميق على الأجيال اللاحقة من المؤرخين الأكاديميين المصريين.

كان لويس عوض (١٩١٥-١٩٩٠) كاتباً صحفياً وثقافياً أدبياً ومؤرخاً نقاداً، وأستاذاً للأدب الإنجليزي في جامعة القاهرة. بعد حرب يونيو ١٩٦٧ يستقيل، نشر لويس عوض دراسة من جزئين بعنوان تاريخ الفكر المصري الحديث حلول بها أن يسير أغوار هزيمة مصر الساحقة. وكما قلل غالي شكركي، كان غرض لويس عوض القول: «إن الهزيمة حادثة وليست من صلب الشعب المصري ولا من تاريخه»^(١)

مر ضحكة هو عدم استكمال الأحداث الحديثة وليس منا من يجعل أن مصر لم تخرج من ظلمات المصير الوسطى التي نشرتها الإمبراطورية العثمانية في كل ما ملكت من الأقطار إلا منذ مائة وسبعين عاماً (أي منذ ١٧٩٨) حين دخلت مصر لأول مرة في علاقات مباشرة مع أوروبا وهي فترة وجيزة في تاريخ الشعوب والمصالحات. فلماذا نراها قد بدأت مصر نهضتها نحو عام ١٩٠٠، أي منذ نحو خمسة أقران؟ وإذا كانت حيلاتها قد تطورتنا تخفياً فما ذلك إلا لأنها سبقت إلى بناء الدولة الحديثة بنحو عمليته عام^(٢)

في الجزء الثاني من دراسته تعمق لويس عوض في النظر في أعمال العديدين من مثقفي القرون التسع عشر وفي طريقة فهمهم وتعاملهم مع مفاهيم مثل سيادة القانون وتحرير المرأة والحكم الذاتي والميراثية والديمقراطية وغيرها من المفاهيم الحديثة. ولكن ملامح أفكار لويس عوض الأساسية تنضح بجلالة في الجزء الأول من دراسته. عوضاً عن متابعة مسار أفكار بعينها، يتعمق لويس عوض في محاولة فهم الظروف التي دعت المصريين لأن يروا أنفسهم وأن يحرقوا أنفسهم كعصرين، أي كمجموعة مختلفة ومتعيزة عن العالم العثماني الإسلامي الأوسع أو العالم العربي الأوسع ويرى لويس عوض أن:

حملة يونانيات على مصر كانت الحد الفاصل بين عالمين مختلفين كل الاختلاف: عالم بسيط يتجول العصر التركي المملوكي متوقفاً في عام ١٧٩٨، فيه عدد

(١) غالي شكركي، الثورة العظمى في مصر لبروت، دار النخلة للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ص ١٥
(٢) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، جزء ١ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩)، ج ٢، ص ٨.

من الثروات الاقتصادية البحتة التي لم تخرج من أزمخرج عنها أي فكر سلسي
أو اجتماعي أو ثقافي معروف، وعالم لم يتحدث فيه أي حركة إلا وكنت متترة
بمذهب سلسي واضح أو بالنيولوجيا الاجتماعية والتمعة أو بيار تقالي واضح بما
كان اتجاهاً^(١).

وتوصيحا للهوة الفاصلة بين عالم مصر المملوكية التركية «القروسطي» وبين
الحدائق التي أودعتها الحملة الفرنسية، يركز لويس عوض على المعهد العلمي
العربي الذي أنشأه نابليون بونابرت في الأزبكية في بيت أحد أمراء المماليك
المهرومين على يديه وهو حسن الكشاف لم يهدف لويس عوض في ذلك الجزء
إلى توثيق ما ذهب إليه الترنسيون من جهد لإثبات مهمتهم التثريفة، وإنما ركز
أساساً على متبعة ردود الفعل المتناقضة والمتعبة لدى المتكفين المصريين
المحافظين و«المستعربين» تجاه العلم الحديث. يشير لويس عوض إلى قصة
رواه مصدر فرنسي من تجربة علمية قام بها الكيميائي الفرنسي الشهير كلود
لويس برتولييه أمام بعض المشايخ في المعهد الفرنسي، وأخذهم ليروا كيف
تتمرح المفرقات وكيف تتفاعل الأحماض، وكيف تستولد الكهرباء وكيف
يسري تيارها في الأجسام مهما بعدت. وذكر أن الشيخ خليل البكري سأل برتولييه
نعتياً على ما رآه إذا كان يستطيع أن يكون في القاهرة ومراكش في وقت واحد.
يعقب عوض بالقول إن برتولييه صمت ولم يعرف بماذا يجيب؛ غالباً لأنه لم يفهم
بالضبط ما المراد من هذا السؤال الغريب الغيبي. هوذا قال له الشيخ البكري
«ألا ترى أنك لست ساعراً؟» ولعل الشيخ البكري أراد أن يقول للفرنسيين منكمنا
لا تنهجوا بذلككم. أنتم أنتمم إلنا بكل هذه العلوم المادية الرافعة، ولكنكم سبتم
أنها مجرد ألاب صينية بالقياس إلى رياضات الروحية التي جعلت مسيد
الخضر وغيره من أولياء الله يملكون القدرة على الوجود في أكثر من مكان في
وقت واحد». يؤكد لويس عوض أننا نشاهد في هذا الموقف «حاضرة كاملة
تواجه حاضرة كلمة»^(٢).

(١) لويس عوض، تاريخ الفكر، ج ١، ص ١٠.

(٢) لويس عوض، تاريخ الفكر، ج ٢، ص ٢٩-٣٠، ولؤلة أكثر تمعنا في خلال مقالتي المعلقة بين العلم والتم
خلال المحنة الفرنسية انظر

Jane Murphy, «Locating the Sciences in Eighteenth-Century Egypt», *British Journal for the History of Science* 41, no. 4 (2008): 557-571.

وكرّس لويس عوض فصلًا كاملاً للمؤرخ الشهير عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٣-١٨٢٥) ربما كتّيبه لفلّك «الجنّاح المسافرة» الذي نهك على المعهد العلمي الفرنسي وعلمائه فرجع الجبرتي بأنّه:

كان في طليعة المثقّين المصريين في تلك العصر الغريب المصيّب الغريب الذي تصدّعت فيه حضارة المصور الوسطى، وتشتّت أطرافها المتجمّعة تشقّق اليقظة لتخرج من قشرها شرقة العقائد البطيئة. ولم يرَ الجبرتي، برغم محافظته في بعض الوجوه، أنّ العلوم الحديثة من نظرية وتجريبية ووصفية لازمة لبناء الأمم لمعصب، بل تجاوز ذلك إلى الوقوف في احترام أمام بعض الفنون المرفوعة في بيت المحافظين. حتّى إنّ التصوير وفنّ تحت... فما قول أسس الحياة المدنية الجديدة من علوم بحثة أو تجريبية أو تكنولوجية، فقد كان يسيراً أمراً حتّى على الرحيم، والسليبي والمساكنين. فقد كتبت تاريخ الحضارات أنّ الناس أكثر ميالة إلى الأعداء بما فيه تقديمهم الذاتي وعلاهم الذنوبي منهم إلى الأعداء بما فيه رهبهم الفكري والأخلاقي والفرجاني. وهذا الصداق الحضاري المتمثل في قبول التجهّد بالمصلحة ورفض التجهّد بالفكر هو من مظاهر التنزق الحضاري الذي كثيرٌ ما يودي بالمجتمعات والأفراد في صوره الانتفاخ. لهذا رأينا بيتاً رجلاً كعبد الرحمن الجبرتي قبلوا تجديد الكيان الاجتماعي بالمعاصرة وبالفكر الجديد، وقد وجب أن نعقب لهم في احترام عظيم.^(١١)

لقد دوى كتاب لويس عوض لتاريخ الفكر المصري الحديث كقنبلة في الأوساط الثقافية المصرية، وصاح لمقود عديدة ملامح التناول المصري للمعركة الفرنسية، من كداس للتاريخ الفكري والثقافي المصري الحديث. وكما سنرى بعد قليل، فإنّ صياغة الكتاب، وتخصّيله لتحليل خطاب النصوص التي يدورسها على دومة تاريخ المؤسسات أو التطورات الاجتماعية والاقتصادية المواكبة للمعركة الفرنسية بالإضافة إلى إصراره على تصوير قرون الحكم العثماني الثلاثة لمصر على أنّها «عصور ظلام»، كانت عناصر أساسية فيما يفترض أنّه كان «أول لقاء لمصر مع أوروبا الحديثة»^(١٢)

وإذا انتقلنا إلى الملموسة التاريخية الأكاديمية المصرية فنسجد في مؤلّمات ردوف عباس (١٩٣٩-٢٠٠٨) أنّكلاً مشابهة لأراء لويس عوض بشكل لافت للنظر بدأ ردوف عباس عمله الأكاديمي بدراسات رائدة عن التاريخ الاجتماعي

(١١) لويس عوض، تاريخ الفكر، ج ٢، ص ٣٠-٣١.

(١٢) للمزيد عن رؤية المؤرخين المصريين لقرون الحكم العثماني الثلاثة كمعصور ظلام، انظر:

Di-Capua, Giuseppina, 158, 152, 181.

والاقتصادي لمصر في القرنين التاسع عشر والعشرين مستأً إلى بحث مثلاً ودقيق في الوثائق التاريخية^(١). ثم جفبه بعد ذلك مجال التاريخ الثقافي حيث كتب دراسة عن مصر في عهد محمد علي واليابان في عصر الميجي قارن فيها بين تاريخ واحد من رواد الثقافة في مصر وهو رقاعة واقع الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٢) وفوكوروا يوكيتشي (١٨٢٥-١٩٠١)^(٢)، وروغم أهمية تلك الدراسة وطابعها المشرق، فإن ما يهمنا هنا هو مقالة أخرى نشرها دحوف عباس في عام ١٩٨٧.

حملت المقالة حوان تقديم الغرب: بداية النهضة، أم إجهاض لها؟، وتمثل تلك المقالة نجاحاً للمجلد أفكار دحوف عباس، حتى تاريخ نشرها، من الصدام بين مصر وأوروبا خلال الحملة الفرنسية، وكذلك لرويته لمسلو تاريخ مصر في القرن التاسع عشر يكامله^(٣).

في تلك المقالة يكر دحوف عباس المقولة المألوفة عن عصور الظلام العثمانية بقوله إنه فبمجيء العثمانيين وسيطرتهم على البلاد العربية، تم تكريس التحلف الحضاري على أيديهم قد فرضوا العزلة التامة بين العالم العربي والعالم الخارجي؛ وبذلك لم يمد في استطاعة العرب متابعة العلاقة الجدية مع الغرب... كما أن العثمانيين كانوا أصلاً لعل يملؤوا لا عهد لهم بعن الحضارة^(٤). وكسرت حملة بونابارت تلك العزلة. ويطع دحوف عباس بأن هناك تميزاً وإيجاباً بين موجتين من موجات الصدام مع الغرب: الموجة الأولى وقعت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أما الثانية فحدثت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وتجلى مطابقة أفكار دحوف عباس لأفكار لوريس حوض بلوضع صورها في تحليله للموجة الأولى، فهو يرى أن الحملة الفرنسية كان لها أثر إيجابي عظيم أيقظت

(١) دحوف عباس، النظام الاجتماعي في مصر في ظل السلطنة الزروسية ١٨٧١-١٩١٤، القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٢. وانظر أيضاً دحوف عباس، الحركة الثقافية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢ (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٧).

(٢) دحوف عباس، التصور بين مصر واليابان: دراسة مقارنة في فكر رقاعة الطهطاوي وفوكوروا يوكيتشي (القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠١). ونظر المقارنة بين مصر واليابان أيضاً في كتاب محمد جلال كليل، ودخلت الخيل الأزهر (القاهرة: الزهر، ١٩٩٠)، ٢٠-٢٦، وكتاب

Roger Owen, *Commerce and the Egyptian Economy, 1830-1914: A Study in Trade and Development* (Oxford: Clarendon Press, 1969), 357-364.

(٣) دحوف عباس، تقدم الغرب: بداية النهضة أم إجهاض لها؟، قارده في كلية تاريخ مصر إلى أين؟ أزمة المنتج وولاية تدبير دحوف عباس (٢٠٠٠) دار الكتاب وفكرات القاهرة ٢٠٠٤، ٨٥-٩٤.

(٤) عباس، تقدم الغرب أم لا؟

العرب على حقيقة نخطفهم... وأدت مشاركة الأعيان والعلماء في المجالس التي أنشأها يونابارت إلى تغير نظرة الصفوة الشعبية للسلطة، ولحقوق المحكومين قبل الحكم، وواجبات الحكام نحو المحكومين^(١١). واتفاقاً مع رؤية لويس عوض بأن المشاركة في مجالس يونابارت كانت ذات نتائج بعيدة الأثر^(١٢)، يرى دحوف عباس أن ما نتج عن تلك المشاركة من زيادة للثقة في النفس هو ما أتاح فلترهامة الشعبية أن تتحدى السلطان العثماني، وأن تصر على تعيين محمد علي باشا، الرجل الذي وقع عليه اختيارها وألينا على مصر.

ويرى دحوف عباس أن محمد علي قد تبنى «مشروعاً سياسياً لإقامة دولة عربية إسلامية قوية تضم المشرق العربي بأكملها، وتقف سداً متيناً في وجه الطماع العرب»^(١٣) وكان من عناصر ذلك المشروع عملية مدروسة للنهوض بالاقتصاد بما أدى إلى تشكيل رأسمالية الدولة والتي سيطرت الدولة بمقتضاها على القطاع الزراعي، وأدخلت الصناعة الحديثة، وأرسلت البعثات التعليمية إلى باريس وغيرها من العواصم الأوروبية معبدةً بذلك جسور الصلات الثقافية بين مصر والغرب، ونظراً إلى ديماله الإصلاحات التعليمية المتجددة التي استحدثتها محمد علي فقد كان يوسع دحوف عباس القول إن ذلك المشروع يحكم كونه مشروعاً للتنمية لم يمتد إلى جماهير الشعب؛ لعبان الجانب الاجتماعي في تجربة محمد علي؛ فلم يتغير واقع الناس^(١٤).

في مرحلة لاحقة، أحاد دحوف عباس النظر في تقييمه السليبي للمعهد العثماني، بل أهد يدبر حلقة دراسية في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية كرست مناقشتها للتاريخ الاجتماعي في الحقبة العثمانية، وأعاد النظر في التقييم السليبي لهذه الحقبة. ولم يكن دحوف عباس وحيداً في جهده هذا بل شاركه العديد من الباحثين الذين وجهوا اهتمامهم لدراسة الحقبة العثمانية الطويلة مركزين على موانع عبيدة من التاريخ الاجتماعي والثقافي والاقتصادي^(١٥).

(١١) عباس، مقدمة التريب، ص ٩١-٩٢.

(١٢) عوض، تاريخ الفكر، ج ١، ص ١٤٨-١٤٩.

(١٣) عباس، مقدمة التريب، ص ٩١-٩٢.

(١٤) عباس، مقدمة التريب، ص ٩١-٩٢.

(١٥) انظر مثلاً بيالي حاد، تلكا الطلبة الوسطى في مصر العثمانية، ص ١٦٦-١٦٨، ق ١٨، ترجمة دحوف عباس (القاهرة: الدار المصرية للطباعة، ٢٠٠٣)، بيالي حاد، تجلث الفكرة في عصر العثماني، ترجمة دحوف عباس (الدائرة: الدار المصرية للطباعة، ١٩٩٧)، ناصر إبراهيم، الترمات للاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر (القاهرة: دار الألفن العربية، ١٩٩٨).

ولكن ظل قصر الاهتمام الأكاديمي بالإصلاحات الطبية أحد الملامح الواضحة في المدرسة التاريخية المصرية. ثم جاءت دراسة أميرة الأزهرى سنبل المعونة إنشاء المهنة الطبية في مصر 1800-1922 *The Creation of a Medical Profession in Egypt, 1800-1922* التي منحت استثناء من هذا القصر. تتناول تلك الدراسة كما يوضح عنوانها مجال الإصلاحات الطبية تحديداً وتخصيصاً. تؤمن الباحثة أن مصر قد شهدت «عصرًا ذهبيًا للطب العربي». وتوافق أميرة الأزهرى سنبل وعرف عباس في تقييمه السليم للعصر العثماني، وتدفع بأن ذلك العصر الذهبي للطب قد لحقه عصر العثمانيين المظلم، وهو عصر من «الركود والتردي» بلغ سره أن لم يبق في مصر بحلول نهاية القرن السابع عشر «أي تعليم أو تدريب طبي جدير بتلك الصفة»^(١) وترى الباحثة أن حالة الموات تلك لم تسلمها إلا سياسات الباشا المستبيرة والجهود النشطة التي بذلها كبار مستشاريه الطبيين كلوت بك. وتابعت الباحثة بدايات الجهود التي بُذلت لإنشاء مدرسة الطب بد «أبو زعبل»، وخلفت إلى أن تلك المدرسة قد أصبحت بسرعة «مركزاً للمضاربة ذات تأثير تنويري على البلد بأكمله»^(٢) ورغم ذلك فإنها تتأسر وموقف عباس رليه بأن «البلد ظل غارقاً في الجهل حتى منتصف القرن التاسع عشر»^(٣) بسبب الطابع التخبوي لتلك الإصلاحات الطبية التي قادتها الدولة.

وبالتالي فإن إحكام البريطانيين لسيطرتهم على مدرسة الطب والمستشفى الملحقة بها عام 1840، وتقليصهم من عدد الطلبة، وتغيير لغة التدريس من العربية إلى الإنجليزية، وفرضهم لرسوم دراسية متساوية بعد سنوات من مجانية التعليم، كل هذا قد أدى إلى تردد سريع في أحوال المدرسة التي لم يعد هناك من يدفع عنها وترى أميرة سنبل أن النظم التي وضعها البريطانيون لم يكن لها إلا أن تؤدي إلى نتيجة حتمية واحدة وهي تقليل عدد الأطباء المصريين وقصر الانخراط في المهنة الطبية على صفوف متفئة تنحز الإنجليزية. ولعلنا لاحظنا اعتماد النظام الكولونيالي البريطاني تحديداً على مثل هذه الفئة المتفئة المنحبهة بالأوروبيين لإحكام السيطرة البريطانية على الأقاليم المستعمرة؛ إذ كان من المتوقع من تلك الصغرة المتفئة أن تكون أقرب فكرًا وروحًا إلى الأوروبيين منها إلى أبناء بلدها»^(٤).

(١) Amira El Ashry Soobol, *The Creation of a Medical Profession in Egypt, 1800-1922*

(Symposium: Symposium University Press, 1998), 36.

(2) Soobol, *Creation of a Medical Profession*, 21.

(3) Soobol, *Creation of a Medical Profession*, 50-51.

(4) Soobol, *Creation of a Medical Profession*, 131.

ويرغم أهمية هذه النظرة الثاقبة فإن لميرة سنبل لا تعطينا تحليلًا منفصلًا لأهمية اقتراب غريجي قصر البني فكريًا وروحًا من مرضاهم قبل الاحتلال البريطاني وعلاوة على ذلك فإن دواستها تنحدر إلى أي سرد قصصيلي لتعامل المجتمع وتفاعله مع دخول الطب الحديث إلى مصر. ويرغم أن أميرة سنبل تنطق بأن الطب قد يكون أنسب مهنة [للدواء وفهم ديناميات التحديث] بسبب أهمية للصحة والطب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإسلامي^(١)، فإنها لا تقوم باستكشاف كيفية تأثير ذلك المجتمع الإسلامي بالطب الحديث.

إذن فإن المدونة التاريخية المصرية تبني ملامح عامة من سرديّة حتمية صار التاريخ نحو التحسن والتطور عند روايتها لقصة دخول الطب الحديث إلى مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكما يوضح التحليل السابق فإن تلك الملامح تطبق تمام الانطباق على تعامل تلك المدونة التاريخية مع الموضوع الأوسع وهو علاقة مصر مع أوروبا خلال حملة يونانيلوت وبعد تلك الحملة ترى تلك المدونة أن مصر قبل تلك المواجهة الحاسمة، وبسبب السياسات العثمانية دغير المتحضرة^(٢)، كانت مبنية الصلة بأي علاقة مباشرة مع أوروبا التي تعتبرها تلك المدونة لتاريخية المنتج الحقيقي للمعلم والمعرفة. ولكن أوروبا ضاقت دمرًا بذلك العزلة وسعت لإدخال النور والحضارة إلى بلد عانى من الإهمال والركود لقرون طويلة، وتظهر تلك المدونة لحملة يونانيلوت كصير عن ذلك السعي الأوروبي لإتباع العزلة عن مصر ونشر العلم الحديث فيها.

وبالرغم من أن حملة يونانيلوت كانت قصيرة العمر، فإن محمد علي استكمل ما عجز يونانيلوت عن تحقيقه. فتتطر هذه المدونة التاريخية لمحمد علي على أنه كان يطمح لبناء جسور تصل مصر بأوروبا وأنه كان يظل خطة طموحًا مدروسة هدفها اللحاق بأوروبا بهدف التجديد القومي. لكن تلك الخطة الطموح أجهمتها المؤامرات الإمبريالية الغربية، ووقعت كذلك ضحية لخططه القاتل وهو أسلوب التحديث من أعلى^(٣) الذي أدى حتمًا إلى استبعاد المواطنين من الحكم، وقصر هدف الإصلاحات التعليمية وغيرها على تخريج الموظفين والتكنوقراط الذين نحتاجهم الحكومة لتسيير أعمالها. وبالتالي، فإن طوق الحرب لأبواب مصر للمرة الثانية لم يؤدّ غلافًا لحملة يونانيلوت في نهاية القرن الثامن عشر - إلى نهضة وطنية وذلك لتفاني قاعدة اجتماعية ذات مصلحة حقيقية في المدافع عن

(١) Sobell, *Crises of a Medical Profession*, 2.

إصلاحات محمد علي، فقد أيرزت الدوايات التي تناولت تاريخ الطب الحديث الطبية الراديكالية للإصلاحات التي أدخلها الباشا وحفظه، وركزت على دور النخبة من سياسيين ورجال فكر وأطباء، ولكنها لم تقدم وصفًا تفصيليًا لكيفية أو مدى تأثير علماء المصريين بإدخال الطب الحديث إلى مصر.

هذا الكتاب يولي اهتمامًا كبيرًا لدور دوافع الباشا لإنشاء مدرسة طبية في مصر، ويتمحور مدققًا في كتابات كلوت بك وتلاميذه المصريين، لكنه - خلافاً لتلك المدرسة التاريخية - يجعل بؤرة تركيزه تنصب على متبعة رد فعل المصريين من كل مناحي الحياة على الابتكارات العلمية التي شهدتها مجتمعاتهم خلال العقود الوسيطة من القرن التاسع عشر. ومن خلال التركيز على الإصلاحات الطبية والغائوية والإصلاحات المحصلة بالصحة العامة، يطرح الكتاب تساؤلات عن نهجنا للمعاصرة المصرية، وكيف يمكن أن يتغير هذا النهج لو دوماً تلك العلاقة من طريق إلقاء نظرة مصححة على المفاصل والسلخات والمستحقات بدلاً من التركيز على المدارس والصحف والمطبوعات. ومن الناحية المنهجية، يدرس هذا الكتاب التحولات الفكرية والمعرفية من خلال وضعها في سياقها المؤسسي - إحدى القرصيات الأساسية لكتاب العلمي للعلاقة هي أن تطورات مصر في القرن التاسع عشر لا يمكن فهمها إذا قصرنا الاهتمام على دراسة علاقاتها بأوروبا بل يجب التمعن أيضاً في السياق المشامي الأوسع الذي جرت فيه الكثير من الإصلاحات. وتأسيساً على كتابات جيمر هادواي ولإيهود توليدنو وآلان ميخائيل وأدم ميستان وجيمس بولدوين، ينظر هذا الكتاب إلى مصر في الحقبة المظلمة (1805 - 1879)⁽¹⁾ باعتبارها جرمًا لا يتجزأ من الدولة المشامية، وأن التطورات داخل تلك الدولة هي التي شكلت البنية والاقتصاد والثقافة في مصر. كما يرى الكتاب أن علاقات القاهرة المتنامية مع باريس ولندن سعي النظر إليها في ضوء علاقاتها التاريخية مع إسطنبول⁽²⁾.

(1) لم يمنح السلطان المشامي وسياً لقب مشعري، استلم مصر حتى عام 1879، ومع ذلك فقد استلهم هذا اللقب في مصر قبل ذلك بكثير. ولهذا الغرض أسمى الفترة من عام 1805، عام تولي محمد علي الحكم، و عام 1879، عام عزله إسحاق عن الحكم بالحقبة المظلمة.

(2) Isaac Hachem, *The Politics of Islamism in Ottoman Egypt: The Rise of the Qadiriyya* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997); Elmad Toledano, *State and Society in Mid-Nineteenth-Century Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990); Alan Mikhail, *Nature and Empire in Ottoman Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011); Adam Mervin, *Arab Nationalism: The Ideology and Culture of Power in Late Ottoman Egypt* (Princeton: Princeton University Press, 2017); James Baldwin, *Islamic Law and Empire in Ottoman Cairo* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2017).

الطب الكولونيالي واستيطان فكرة التطعيم الأوروبي

تصور السردية التاريخية المصرية كلوت بك ورواحيه محمد علي باشا كرجلين يدفعهما حماس إنساني نبيل لوضع حد للجهل والشعوة والجمود التي عاشتها مصر لقرون طويلة. لكن هذا التصور يشترط تساوياً عما إذا كان وصف قصر العبي بأنه «مؤسسة طبية كولونiale» وصفاً دقيقاً. كما يحق لنا أن نسأل: إذا كان من الصواب النظر إلى كلوت بك كـ «مستوطن كولونيالي»، أو وصف الطب الذي امتدته في مصر بأنه «طب كولونيالي». ما الذي يجعل الطب يحمل صفة «الكولونيالي»؟ متى وكيف يصبح الطب «كولونiale»؟ هذا سؤال شغل بال العديد من الباحثين في تاريخ الهند البريطانية والمستعمرات الإفريقية وغيرها من الأماكن التي خضعت للهيمنة الأوروبية في القرن التاسع عشر^(١). كان الطب أحد أهم الأدوات في ضمان نجاح الغزو الأوروبي لمناطق واسعة من العالم في القرن التاسع عشر ذهب دانييل هدريك في كتاب نشره عام ١٩٨٣ إلى القول إن التوسع الكولونيالي الأوروبي في القرن التاسع عشر يجب دراسته باعتباره النظر في الدور المحوري الذي لعبته التكنولوجيا لتمكين أوروبا من «اختراق» و«غزو» واستعمار مناطق عديدة من العالم. وركز هدريك تحليله على أدوات تكنولوجيا مثل السبع البخارية والشبكة الحديدية والأسلحة النارية المتفجرة التي حملها الجنود المشاة في الجيوش الأوروبية العديدة التي بسطت هيمنة أوروبا على المعمورة. ويتوقف هدريك تحديدًا عند الكينين، المركب القلوي الذي استخدم لعلاج الملاريا، ويقول إنه لولا الكينين ما استطاعت أوروبا من استعمار إفريقيا بغير الكينين. كان المستعمرون البيض سينتقلون نتيجة إصابتهم بالملاريا، وكان الاستعمار الأوروبي لإفريقيا بطورًا سيصبح مستحيلًا، وما كانت تكلفته لتكون أنفد بكثير في مناطق استوائية أخرى^(٢).

(١) الإشارة إلى الأعمال المشار إليها تتم نظر أيضًا

«The Role of the British in the Spread of Malaria in the Tropics», *Journal of Tropical Medicine and Hygiene* 10, no. 2 (1907): 205-219.

- (2) David Hendrick, *Tools of Empire: Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century* (New York: Oxford University Press, 1981), 72. See also Raymond Damstra, «The Campaign against Malaria and the Expansion of Scientific Medical and Sanitary Services in British West Africa, 1898-1910», *African Historical Studies* 1, no. 2 (1968): 153-197.

إضافة إلى الكيبيس وغيره من العقاقير التي مكنت الرجل الأبيض من التأقلم مع صح المناطق الاستوائية، ومن يسط سيطرته على أصقاع إفريقيا وآسيا والعالم الجديد، هل يمكن التفكير في لحظة أخرى أدت إلى ارتباط الطب ارتباطاً وثيقاً بالمشروع الكولونيالي الأوروبي؟ للإجابة عن هذا السؤال طرحت حقيقة ارتباط الطب الغربي بطيف واسع من الأنشطة العسكرية والإدارية والاقتصادية التي تمارسها الدولة المستعمرة. فإدارة قوة العمل في المستعمرات، وخاصة في المواجه وفي الحياض، والجهد المبذول لحماية أرواح العمال والحارة والجنود المحليين، كانت تعني بالضرورة أن يكون الطب أوثق ارتباطاً بعمل رجال الشرطة وعبد التجديد وجباة الضرائب وغيرهم من مستولي الدولة الاستعمارية في مختلف المجالات. وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق النظريات والممارسات الطبية الغربية كان مرتبطاً بشكل لا ينفصم له بسياسات الدولة المستعمرة الرامية إلى السيطرة على كل مجالات الحياة. وكما أوضح دافيد أرنولد في تأريخه للطب في الهند في أثناء القرن التاسع عشر، فإن تجربة استعمار الهند قد بينت بشكل لم يسبق له مثيل في المجتمعات الغربية [نفسها]، الأهمية الفريدة للطب في التكوين الثقافي والسياسي لـ«عربها»⁽¹⁾. فقد كانت تلك الرابطة الوثيقة بين علوم الطب والسيطرة الاستعمارية هي العامل الأساسي في مقايضة الهند للأساليب التي فرضها الحكم البريطاني للتعامل مع الرعاية والعلاج ومآل الصحة العامة. وكانت هي أيضاً ما دفع فرانسيس هانسون إلى القول إن «العلوم الطبية الغربية بحكم كونها جزءاً من النظام [الكولونيالي] العممي قد ولدت لدى السكان المحليين موقفاً يستخف بها أو لا يالي بها». هذه الرقوة للطب توصلتنا إلى واحد من أكثر ملامح الوضع الاستعماري مساوية⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك، كان الإقصاء العنصري في مجال الطب في المستعمرات العربية واحداً من أبرز سمات الطب الكولونيالي. وكمثل توضيحي على هذه الحقوة، فقد كان الأوروبيون والأورو-آسيويون والمسيحيون الهنود يمتحنون بكليات الطب في الهند المستعمرة بأعداد تفوق بكثير سببهم إلى السكان المحليين. ولما تأخذ في الاعتبار أن الإنجليزية كانت لغة التعليم في كليات الطب في الهند البريطانية، وأن تلك الكليات كانت تشترط على طلبتها دخول الامتحانات في لندن فقد

(1) David Arnold, *Colonizing the Body: State Medicine and Epidemic Disease in Nineteenth-Century India* (Berkeley: University of California Press, 1993), p.

(2) Fozat Tuncel, *A Dying Colonialism*, trans. Halim Chevalier (New York: Grove, 1967), 121

كان من الطبيعي ألا تقبل تلك الكليات إلا فئة قليلة من الهنود ضمن طلبتها. لقد استمرق الأمر قرناً كاملاً من الزمان بعد إنشاء كلية الطب في كلكتا قبل أن تضع تلك الكلية حداً للطبحة الإحصائية المصرية التي صيغت المهون الطبية الهندية^(١).

أُخِص إلى ذلك أن الطب والتعليم كانا من الأسباب التي استجنتها المستولون الكولونياليون كمبرر للاستعمار. لقد قُدِّم الطب الغربي دوماً كدليل قاطع وجوهري على تفوق الغرب، بل كرمز للعقل الرشيد والتقدم ففي حين استمر السكان المحليون يحتاجون في تقديمهم للسحر والشعوذة ونحكم الجهل والظلام في سلوكهم، ولم يقل تمسكهم بمعتقدات وعمارسات خلفتها أوروبا وولدها عند تحررها من عبور الظلام^(٢). وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هو تونس التي أصبح الطب الأوروبي فيها جزءاً لا يتجزأ من «المهمة الشورية» المرسيبة^(٣) حيث ورد في مقالة في *Revue Tunisienne* في عام ١٩٠٥ أن «الطبيب هو النافع الحقيقي، هو القانع السلمي، ومن المنطقي أن نخصص إلى أننا لورعب حقاً في كسب قلوب وثقة المسلمين فإن السبل المؤكدة الوحيد لتحقيق هذا الهدف يمر من خلال مضاعفة المساعدات الطبية التي تقدمها لهم»^(٤).

وأخيراً، فقد دفع بعض الباحثين الذين درسوا تاريخ الهند تحت الحكم البريطاني بأن أهم أهداف السياسة الطبية الكولونiale قد تمثل في حماية الأحياء المعرولة التي يسكنها البيض في المدن الكولونiale. لقد ولت رانديكا ولاماسويان أن حماية الجيش البريطاني والمغتربين الأوروبيين في الهند البريطانية كانت من أهم أولويات السياسة الصحية الكولونiale^(٥). وإذا تطور علم تحديد أسباب الأمراض من الاستناد إلى الأوغام (أي الروائع والأبخرة للكرهية) كتفسير للمرض إلى نظرية انتشاره بسبب الجراثيم، لم يعد تشخيص سبب الأمراض واجباً إلى أراض ميوعة يتصاعد منها هواء حار يؤدي بطله إلى المرض، وإنما أصبح يُعزى إلى انكسار

(١) Roger Jeffery: «Recognizing India's Debt: The Institutionalization of Medical Dependency, 1918-39.» *Modern Asian Studies* 13, no. 2 (1979): 301-326.

(٢) David Arnold, «Medicine and Colonialism.» in *Companion Encyclopedia of the History of Medicine*, vol. 2, ed. W. F. Bynum and Roy Porter (London: Routledge, 1993), 1406.

(٣) Quoted in Nancy Gindoff, *Medicine and Power in Tunisia, 1780-1980* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), 95.

(٤) Radhika Ramamoban, *Public Health and Medical Research in India: Their Origins under the Impact of British Colonial Policy* (Stockholm: SAMP, 1982).

السكان المحليين القوي يعملون المرضى في أجسادهم^(١). وقد أدت هذه الرؤية إلى سياسة فصل وعزل تستند إلى معايير الشربة والماء والهواء والأرضاء. وتم إنشاء مناطق سكنية بعيدة عن السكان المحليين لحماية التجمعات الكولونiale البيضاء، وفي بعض الأحيان تم وضع أحزمة حجر صحي لفصل الفصل بين المناطق الكولونiale وبين أهل البلاد. وفي عام ١٨٥٩ تم إنشاء لجنة صحية ملكية لوضع معايير تفصيلية وإنشاء مناطق محصنة لسكنى الأوروبيين... ينظمها القانون ونحكمها معايير الصحة والصرف الصحي الكولونiale، وتقوم على مبدأ المنع الاجتماعي والجسدي^(٢).

والآن وإد فضاء سمات الطب الكولونiale هذه يمكننا أن نعيد طرح السؤال عما إذا كان من الممكن وصف قصر العيسى كمؤسسة طبية كولونiale، وما إذا كان يمكن اعتبار كلوت بك مستوًى طبيًا كولونياً. لأول وهلة قد يبدو أنه من الممكن بالتأكيد وصف كلوت بك بالكولونiale، خاصة عندما نأخذ في الاعتبار رؤيته للصحة في مصر على أنها جزء من مهمة تنويرية، وعدد المرات التي يتلقى فيها بتغلب على الحرافات الدينية لشعب متخلف، وبتغييره لذلك الشعب بالعناطف الكبرى للعلم العربي^(٣) ومع ذلك فإن هناك جوانب أخرى من سيرته وشخصيته وأعماله في مصر لا يجب أن نغيب عن البال. فبرغم جنسيته الفرنسية، لم يكن كلوت بك موظفًا فرنسيًا أرسلته الحكومة الفرنسية إلى مصر. حقًا لقد كان القنصل الفرنسي هو الذي عرف محمد علي باشا بكلوت بك، ولكن الباشا هو الذي عينه في خدمته، وطوال فترة عمله الطويلة في مصر التي دامت لأكثر من عقدين، ظل كلوت بك موظفًا لدى الحكومة المصرية، يتلقى مرتبه من القاهرة، ولم يكن مسئولاً أمام الخارجية الفرنسية في الكاي دورساي، ولا لدى أي جهاز آخر من أجهزة الدولة الفرنسية.

وخلالًا لمعسكر فورت ويليامز الذي أنشئت بجواروه كلية طب كلكتا في عام ١٨٣٥، مزع معسكر جهاد آباد القريب من مكان إنشاء مدرسة الطب (قبل نقلها إلى قصر العيسى عام ١٨٣٧) لم يكن تكتة عسكرية للدولة الأوروبية تستعمر مصر،

(1) Arnold, «Medicine and Colonization», (199).

(2) Radhika Karmasubram, «Imperial Health in British India, 1857-1900», in *Disease, Medicine, and Empire: Perspectives on Western Medicine and the Experience of European Expansion*, ed. Roy MacLeod and William Levin (London: Routledge, 1988), 40-41.

(3) Chat. Bey, *Compte rendu des travaux de l'École de Médecine*, 147-148 (نظر مثلاً).

بل كان معكراً كثيراً أثناء محمد علي لتدوير جيشه للقيام بالحملات العسكرية التي خططها خطة لمشروع أسرته الحاكمة. وبالرغم من أن الباشا قد طلب مساعدة الدولة الفرنسية، بل استخدم لهذا الغرض عددًا من الضباط الفرنسيين، فإن ذلك الجيش لم يكن جزءًا من حملة استعمارية أوروبية. وبعد أن رفض محمد علي طلبًا لمساعدة الفرنسيين على احتلال ولايات طرابلس وتونس (العاصمة) والجزائر (العاصمة)، وجه محمد علي كامل قوة آتة العسكرية نحو الشمال^(١) هي عام ١٨٣١ ش حملة عسكرية ناجحة على قوات الدولة العثمانية في سوريا، بذلك احتلالاً عسكريًا للشام دام عشر سنوات وشكل تهديدًا خطيرًا لبقاء الدولة العثمانية ذاته^(٢) وكما سيرد تفصيله في الفصل الأول، فإن خدمة ودعم جيش الباشا كانا الهدف الأساسي لإنشاء مدرسة الطب في قصر العيني. وحقيقة الأمر هي أن إحدى الأفكار الرئيسية في هذا الكتاب هي أن قصر العيني يعني أن يدرس، وأن يُنظر إليه في سياق عثماني لا في سياق أوروبي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الطب الذي أدخله كلوت بك لم يكن هدفه حماية جيش احتلال أوروبي. وهكذا فإن ما يمكن تسميته بـ «الطب النبطي» - أي الطب الذي أدخله وزعاه غنغويو مصر - لم يكن مقصورًا على معازل شقة توقفت داخلها الجاليات الأوروبية، بل كان شاملاً في طبيعته وعم جميع مناطق القطر المصري. وكما يتضح في الفصل الرابع، فقد طوّس كلوت بك بشدة مطالبات أعضاء السلك الدبلوماسي الأوروبي المقيمين في مصر بأن تقتصر سياسات الإصلاح الطبي على الجاليات الأوروبية بل على العكس من ذلك، هدف كلوت بك إلى وضع سياسة صحية عامة تنظف كل سكان مصر عوضًا عن انحصارها على من يعيشون في حروب أوروبية محرولة في القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن الكبرى التي شهدت تزايدًا في عدد سكانها بفضل تنامي التجارة مع أوروبا.

وعلاوة على ذلك، فمتى ما قبل كلوت بك المهمة التي أوكلها إليه محمد علي بإنشاء جنود طبي عسكري (يرد تفصيل ذلك في الفصل الأول)، أخير كلوت بك الباشا

(1) Georges Deshayes, *Mohamed Ali et l'expédition d'Alger* (Cairo: Royal Egyptian Geographic Society 1936).

انظر أيضًا: هري حودويل، الاكثبات السياسي لمصر في عهد محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمه أحمد محمد عبد الحافظ وعلي أحمد شكري (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٣١).

(2) تاريخ جيش محمد علي، انظر خالد تهي، كل وجع الباشا: محمد علي وجهه وده مصر الحديث، ترجمه شريف بونسي (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦).

أن يلاءم هذه المهمة لأطباء فرنسيين سيكون فادح التكلفة، ولأنه يرى أن الحكمة والاقتصاد يقتضيان من البابا أن ينشئ مدرسة طب لتدريب المثاق من الأطباء واصيادله المحليين. والأهم من ذلك أنه أمر على أن لوائك الأطباء المعجسين يجب أن يتلقوا تعليمهم باللغة العربية، حتى يتمكنوا من التواصل مع مرضاهم ومن الأهمية بمكان أن تتمتع في تواصل هذا القرار المحوري. كلوت بك طبيب تخرج في جامعة مونتيليب، ولقته الأم هي الفرنسية، يشير على محمد علي للحاكم العثماني المولود في قوله، ولقته الأم هي التركية، بأن ينشئ مدرسة طبية في مصر يتعلم فيها الطلاب المصريون الناطقون بالعربية أحدث ما وصل إليه التعليم العلمي بلعنههم لأ. هذا الأمر لا يتسق إطلاقاً مع سمات الجهود الكولونيالية التقليدية

وعد النعمن في الطليعة الكولونيالية المقترضة لمدرسة قصر العيني، علياً أن سير بين كلوت بك وزملائه الأوروبيين الذين قاموا بمهمة التدريس خلال السنوات الأولى من توليخ المدرسة، وبين الطلاب المصريين الذين تولي بعضهم مهمة التدريس، بل أصبح منهم مديرو المدرسة بعد ذلك. وتصبح، من الاقتباسات النوحرة من كتابات كلوت بك المشار إليها أعلاه، أنه كان يشاطر العدوليين من معاصريه لأوروبيين في القرن التاسع عشر زيمتهم بأن العلم قد شهد تطوراً مستمراً مند بروعه في إقليم الزمان. ووفقاً لهذه الرؤية التقليدية، فإن أصول العلم تعود إلى قدماء الإغريق عندما تخلص فلاسفتها من أسر أساطير أسلافهم. وأعطيت ذلك فترة من الركود بظهور المسيحية، حيث انعكس العلم نتيجة لإمساك الكنيسة بحقوق الحياة المكرية والتفاني، مما لوصلها إلى الحضيض في المصور الوسطى. ولكن العلم عاد متصراً خلال الثورة العلمية التي شهدتها القرن السابع عشر^(١)، وفيهجي أن ثلث النظرة قد اتسمت عبر المصور بجدل متاصل للكنيسة. ويمكن تفسير استعجاب

(١) لري مسترة ومثابة هي تاريخ الطب، انظر

J. McClellan and Harold Dorn, *Science and Technology in World History: An Introduction* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999); and George Sarton, *The History of Science and the New Humanism* (New York: Brill, 1956).

ولمريد في التيمات الأحدث هوذا علي، هذه الرؤى، انظر

Peter Harrison, «Science and Religion»: *Constructing the Boundaries*, *Journal of Religion* 86 (2006): 81–106; and Hackett, *The Territories of Science and Religion* (Chicago: University of Chicago Press, 2014).

كلوت بك المتكبر لمواقف المشايخ في مصر باعتباره جزأاً من هذه المجموعة مع الدين الذي اعتبره تلك دوتاً مستظلاً من العلم، بل منقلاً له^(١). ومع ذلك فإن سؤالاً هنا يطرح نفسه: هل كان طلاب كلوت بك المصريون يوافقونه على رؤيته لعدم والذين كمجاليين متفصلين، أم أنهم كانوا أكثر اتفاقاً مع الأباطرة المسلمين القدامى في رفضهم لهذا الاستقطاب الثاني^(٢)؟ وجدير بالذكر أن كلوت بك، في العديد من كتاباته الموجّهة لسلطان لجمهور أوروبي، قد صور نفسه باعتباره باقلاً وموصلًا للتقاليد الأوروبية إلى مصر. ولكن ليس من الواضح للعيان أن تلاميذه المصريين قد وصغروا مهمتهم بأنها «نشر» العلم الأوروبي في بلادهم أو أن مهمتهم تتمحور حول مد الجسور الثقافية والعلمية مع أوروبا^(٣). وليس من المؤكد أنهم رأوا مصر العربية كـ «نقطة التقاء» يتم الحصول فيها على الأفكار الأوروبية ونشرها بعد ذلك^(٤). وكما يرد في الفصل الأول، قد ضاع تلاميذ كلوت بك المصريون مراراً في ترجماتهم العربية للكتب للقراءة الأوروبية بأن محمد علي، بإنشائه لـ «مدرسة طب حديثة» لم يكن يعد الهوة الفاصلة مع الغرب، ولم يكن يسعى للمضي بأوروبا، وإنما كان يقوم بـ «تجريب» علم «كان قد انتشر» رسمه، ونمحي من بلادنا أثره.

(١) تحليل هذه المجموعات الإسلامية المزج مع العلم انظر

H. Floris Cohen, *The Scientific Revolution: A Historiographical Inquiry* (Chicago: University of Chicago Press, 1994); and Toby Huff, *The Rise of Early Modern Science: Islam, China and the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

ولنحسب وجهة النظر تلك انظر

Devin Gons, *Greek Thought, Arabic Culture: The Greco-Arabic Translation Movement in Baghdad and Early Abbasid Society (2nd-4th/8th-10th Centuries)* (London: Routledge, 1996), . 66-175. and Nahyan Fancy, *Science and Religion in Islamic Egypt: Ibn al-Zayt, Patronage Transit and Bodily Revivification* (London: Routledge, 2013), 4-5.

(٢) هناك كتابات عديدة وخزيرة من العلم والإيمان في العالم الإسلامي في القرون الوسطى، انظر غنم رضا، *Fancy, Science and Religion*

(٣) حرد «نشر» العلم انظر

George Basalla, «The Spread of Western Science», *Science* 156 (1967): 611-622.

(٤) من أمثلة الاتصال «انظر

Saxon Schaffer et al., eds., *The Brokered World: Go-Betweens and Global Interdependence, 1770-1820* (Singapore: Leuven: Science History Publications, 2009); and Kipiti Raj, *Relocating Modern Science (Basingstoke: Macmillan, 2007).*

ووصفه، بعد أن كانت له ولغيره يتبوعا أصلاً، ومعتزنا لادخوله غياً ملياً كما قال أحمد الرشيدى: أحد تلاميذ كلوت بك، في مقدمة كتاب فرنسي عن أمراض العمود ترجم وطبع في مولاتي عام ١٨٤٠^(١).

وحسب لو بحثنا جانباً مسألة الاستحقاق المزعوم لطلبة كلوت بك المصريين أمام الحضارة الأوروبية، فإن آراء كلوت بك نفسه وآراء وملايه الأوروبيين في المشروع الاستعماري، المفترض أنهم مسخرون فيه، تستحق دراسة أعمق ومرة أخرى قد تكون المقارنة مع الهند مضيعة هنا. في دراسة لرؤية كل من الخطاب البريطاني والخطاب الوطني الهندي للجسد في الهند يطرح جيان براكاش سؤالاً دائماً: «ما هو المستعر الكولونيالي في استعمار الهند؟» وكان قصد من هذا السؤال أن يدرس طبيعة الطلب الكولونيالي بغض قدر دراسته لطبيعة الدولة الاستعمارية. يقول براكاش إن السمة المميزة للاستعمار هي تأكيد على غياب أي مصالح مستغلة في المستعمرة عن المحاكم المستبد وإنكاره الدائم لإمكانية تنظيم المجتمع المستعمر للملاءمة، ولله، وعلى عكس أوروبا التي تظهر فيها الدولة (حب المصالح المبرر) لكي تنظم علاقات المجتمع المدني باستخدام القانون وبشكل يعطي الحريات المعاصرة، فإن الحكم الاستعماري يتحكم تماماً هنا بالمعروف المديرالي للحكومة^(٢). بعبارة أخرى، وحيث إن وجود تلك المصالح المستغلة قد تم إنكاره في المستعمرات، وحيث إن الاستعمار يعتمد في وجوده بل ويرر ذلك الوجود، بإنكار إمكانية الحكم الذاتي والمعرفة الذاتية على المستعمرين، فالنتيجة المنطقية لذلك هي أن تكون الحياة الطيبة التي اتبعتها الدولة الاستعمارية إنكاراً دائماً لإمكانية أن يتحكم المستعمرون في أجسادهم أو أن يسيطروا على شعورهم. وبالتالي فإن ما يميز بين الطلب الكولونيالي والطلب المطبق في أوروبا لم يقتصر على استخدام الدولة الاستعمارية للطلب بشكل حوّل أجساد الهند لساحة صراع

(١) ولیم لورانس، شعب الهند في عيني أحمد الرشيدى (الطبعة: يولايه ١٨٤٠) ولد استعد في بحثي من الطريقة التي ترجم بها الأطباء المصريون في المعهد الخديوي كتب العلوم الطبية الفرنسية في دراسة مروءة الشكري الرائعة عن تلقي أعمال دلويز في مصر بعد مدمره بجبل انظر

Merve Emory, *Reading Durand in Arabic, 1860-1950* (Chicago: University of Chicago Press, 2013).

(2) Gyan Prakash, «Body Politics in Colonial India» in *Questions of Modernity*, ed. Timothy Mitchell (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000), 69.

(3) Prakash, «Body Politics» 192.

شهدت وجود أعمال هندية تباينت بين المقاومة والمهادنة والمشاركة والمصادرة، إذ إن ردود الأعمال تلك لم تنحصر في المستعمرة^(١). وإنما يرى براكاكش أن ما جعل ذلك الطب كولونيالياً هو عقلية الحكم الاستعماري التي أسست وقيمتها للهند على النظرة النمطية التي تصف الهنود بالمرغض وسوء الصحة والتعليم للدرنية بالظافة الشخصية والإيمان بالعزجيات والاعتماد الرقوي العلمية^(٢).

هذه الرؤية للمستعمرين بأنهم يضطرون بطبيعتهم للقدرات القهية الضرورية للمعرفة العقلية وأنهم غير مؤهلين أصلاً للحكم الذاتي، هي ما شرحها بارنا تشاترجي على أنها نابعة من اختلاف جوهري بين الشعوب الأوروبية والشعوب المستعمرة والتي حك لها وصفه الشهير «حكم الاختلاف الاستعماري»^(٣) ورغم أني اعتبر هذه الرؤية لطيفة المشروع الاستعماري ذاتها حقيقة، ويرغم أني أعتقد بأن مقد كل من براكاكش وتشاترجي لعقلية الحكم الاستعماري فقد تأثرت النظرة، دوسي لا أعتقد بأنها تنطبق على الحالة المصرية، بل على العكس فإن هدمي من الإشارة إليهما هنا هو توضيح أوجه قصورهما وعدم ملائمتها للحالة المصرية فعلى مدار العقدين الماضيين، شهد مجال دراسة تاريخ الشرق الأوسط الحديث في الغرب طفرة في الدراسات التي تركز على تلويخ الفكر والثقافة، حيث صدر العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم الوطنية في إطار التراكيب الثقافية، وكان لعمل جماعة دراسات التابع الهنوية تأثيره الكبير في تناول الوطنية والعنصر القومي وطبيعة الحكم الكولونيالي. وأشارت تلك الدراسات واسعة الانتشار، صراحة أو ضمناً إلى تماثل وتشابه بين مصر والهند ولم تولد إلا القليل من الاهتمام للاختلافات التي ميزت بين التجربة الاستعمارية في كلا البلدين.

وخلافاً لتلك الدراسات، يطلق هذا الكتاب مما يجب أن يكون حقيقة بديهية ألا وهي أن هناك اختلافات عميقة بين مصر والهند وبالتالي فإن النتائج التي نحصل لها الدراسات المتعلقة بالهند البريطانية لا تنطبق بالضرورة على مصر الحديثة. صحيح أن العديد من المسؤولين البريطانيين بعد ١٨٨٢ قد رأوا مصر من منظور الحكم البريطاني للهند وهملوا على نقل خبرتهم السابقة في الهند لمصر، إلا أن طبيعة مصر الحقيقية كانت كفيفة بأن تجعل أولئك المسؤولين يتركون خطأ

(١) Arnold, *Colonizing the Body*, 18.

(٢) Prakash, «Body Politic», 193.

(٣) Partha Chatterjee, *The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories* (Princeton: Princeton University Press, 1993), 18.

وريف افتراضاتهم تلك^(١) وعلى رغم أنني أعتبر كتاب استعمار مصر لليموني ميتشل كتاباً هاماً حرك المياه الراكدة في حقل دراسات الشرق الأوسط للحديث، فإنني أنساها عما إذا كان من الصواب أن يوصف المجمع المصري قبل ١٨٨٢ بأنه مجتمع كونيي نظلي كما ذهب ميتشل في دراسته الرقمية^(٢). وفي ضوء دراسة العصر الأول لطبيعة مشروع محمد علي وأسرته ومشروع كلوت بك الطبي، ولتطور قصر العيني كمركز متعدد الأنشطة في مجال الصحة العامة، فإنني أنساها. إلى أي مدى يمكن لمصطلح «الطب الكولونيالي» الذي يصف أساساً تجربة الهند في القرن التاسع عشر، أن يميز عن واقع الطب في مصر الحديثة؟ فكما يوضح هذا الكتاب، لم يصف كلوت بك أو أي من تلايفه الجسد المصري باعتباره أساساً جسداً مريضاً محتلاً قدرًا طبيعته، بل إن الإيمان العميق بخطوة عوام المصريين على الأعداء بأساليب الطب الحديث وللتصالحهم بأهمية الصحة العامة، كان الركيزة التي ارتكز عليها مئات الأطباء المصريين من غريجي قصر العيني وغيرهم من مسؤولي الصحة العامة خلال عقود منتصف القرن التاسع عشر.

الطب الجنائي ولفظ «العنف السلبي» والدور المستجيب

كما ورد في بداية هذا الفصل، لم يكن القيام بعمليات التشريح في قصر العيني مقتصرًا على استخدامها كأحدى وسائل التعليم الطبي، وإنما تم القيام بها أيضًا كأداة في التحقيقات القانونية في القضايا الجنائية. لقد دأبت الشرطة (وكانت تسمى «الضبطية») على نحو متكرر على طلب تقارير الكشف على الأموات عند تحققها في جرائم القتل وغيرها من الجرائم العيفة. وقد أدرجت تقارير الكشف على الأموات تلك مع نتائج تحقيقات الضبطية في سجلات كانت تُحال إلى المجالس القانونية المختصة بالنظر في القضايا الجنائية. وبالتالي، وبالإضافة إلى دراسته للعلاقة المشحونة، أو التي يُفترض أن تكون علاقة مشحونة بين الإسلام والطب

(١) من التأثيرات الخارجية السابقة، والذي جعل المسؤولين البريطانيين ينظرون إلى مصر وكأنها «حل على

ما مروا به وحرم» في الهند، انظر Aaron Falcin, *Egypt's Occupation* (Stanford: Stanford University Press, 2020), p. 211. Roger Owen, «The Influence of Lord Cromer's Indian Experience on British Policy in Egypt, 1883–1907» in «St. Antony's Papers», special issue, *Middle Eastern Affairs* 4, no. 17 (1963): 103–139; and Robert L. Tignor, «The indianization of Egyptian Administration under British Rule», *American Historical Review* 64, no. 3 (1963): 631–661.

(2) Timothy Mitchell, *Colonizing Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

الحديث، وبالإضافة إلى دراسة الطبيعة الكولومبالية للطب المخفوري، فإن السعي للمدانة يتناول أيضاً مسألة الصلة الوثيقة بين الطب والقانون. بل إن هذا الكتاب يقدم أساساً سردياً لتاريخ الطب الجنائي في مصر في القرن التاسع عشر ويعتمد اعتماداً كبيراً على التقارير الطبية الجنائية التي أعدها الضباط وأحالتها إلى الأجهزة القانونية المختصة بالحكم في قضايا جرائم العنف والفصل فيها.

ومن الجدير بالملاحظة أن تلك الأجهزة القانونية لم تكن هي المحاكم الشرعية برغم أن تلك المحاكم ظلت تعمل بكامل طاقتها في القرن التاسع عشر كما كان الحال لقرون سابقة^(١). كانت ولاية المحاكم الشرعية تشمل قضايا جرائم العنف مثل افترس العبد والضرب والاعتداءات الجنسية^(٢)، وكما سيتضح في الفصل الخامس فإن المحاكم الشرعية كانت تأخذ بشهادة أهل الخبرة من الحكماء وعلماء الدين عند النظر في قضايا معينة من القضايا، وعلى الرغم من ذلك فإن التقارير الطبية الجنائية التي وصفتها حكماء قصر العيني لم تكن تُحال إلى تلك المحاكم الشرعية، وإنما كانت تُحال إلى أجهزة قنوية أخرى عُرفت باسم مجالس النيابة. وبرغم ما يعبه ذلك الاسم في اللغة العربية المعاصرة، فإن تلك الأجهزة كانت أجهزة قانونية لا سياسية. وقد أنشئت تلك المجالس في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، وأولكت إليها مهمة محددة هي الفصل في قضايا الجرائم الخطيرة وغيرها من الجرائم.

إدع بور سؤالي: ما تلك المجالس؟ وكيف كانت صلتها بالمحاكم الشرعية؟ وما الصلة التي تربط بين الثقة والمحاكم الشرعية ومجالس النيابة والطب؟ كيف يمكن لدراسة إدخال الطب الجنائي إلى مصر أن تلقي الضوء على التحولات التي شهدها الشريعة في مصر في القرن التاسع عشر؟ وكيف يمكنها أن تساعدنا على فهم تاريخ القانون المصري الحديث؟

(١) للمزيد من تاريخ المحاكم الشرعية في مصر انظر:

Razan Makhoul, *Sharia and the Making of the Modern Egyptian Islamic Law and Customs in the Courts of Ottoman Cairo* (Cairo: American University in Cairo Press, 2014).

(٢) لأسباب صورية دراسة المجالات الحقيقية لمحاكم الشريعة إلى العهد العثماني في مصر راجعاً: آخرى من العالم الإسلامي، انظر:

Wael Hallaq, "The Qadi's Dilemma (Still) before the Ottomans," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 61, no. 3, (1999): 415-436.

يتضمن الفصل الثاني سرياً كاملاً للتطور القانوني في مصر في القرن التاسع عشر ولكن قد يكون من المفيد أن نلخص هنا الرواية المعتدلة لذلك التطور، وأن نتابع الانتقادات المصححة التي ولّتها والتي وُجّهت إليها. وفقاً لتلك الرواية المعتدلة، فإن التطور القانوني يتدرج في الإطار الأوسع والأعم للعلامة. يعطى كل من العلمانيين والإسلاميين المصريين من افتراض مؤداه أن ما ساد في مصر قبل حلول تلك العلامة كان شيئاً يسمى بالشرعية. ويشارك العلمانيون والإسلاميون المصريون في رؤيتهم بأن الاختصاص القضائي لتلك الشريعة قد تم بتره والانتفاع به بسبب تطبيق ممارسات ومبادئ قانونية غريبة، فرنسية في أغلبها، وإحلالها محل الشرعية^(١). ومن المعتقد أن نقطة التحول الحاسمة قد تمثلت في إنشاء المحاكم المختلطة في عام ١٨٧٦ (والتي سميت بهذا الاسم لاختصاصها بالفصل في الممارعات التي تنو بين الأهالي والأجانب، وكذلك لأن قضاتها كانوا من مواطني دول أوروبية عدة). وجاء الفصل الأخير في عملية التطور القانوني هذه في عام ١٨٨٣ بإنشاء محاكم جديدة عرفت باسم المحاكم الأهلية، وكانت تلك المحاكم تطبق مصرماً قانونية تُرجمت من الفرنسية إلى العربية، وكانت تلك النصوص القانونية تعطي عنفاً كبيراً من المجالات منها القانون المدني والقانون التجاري والقانون الإداري والقانون الدستوري. ولقد كان التأثير الأوروبي على القانون المصري من الممتع بحيث إنه أدى بحلول نهاية القرن إلى انقصار الاختصاص القضائي بشرعية على الأحوال الشخصية وحدها^(٢).

في كتابه تشكيلات الطمأنينة *Formations of the Secular*، يطرح طلال أسد هذا ثاقباً لهذه الرواية المعتدلة وهو ما سأتناوله هنا. فحوضاً عن رؤية العلمانية كتبجته لسعد التريسي من الاختصاص القضائي للشرعية، والتي المتنامي للقوانين السنية لأوروبية، يدفع طلال أسد بأن العلمانية يجب أن يتم النظر إليها على أنها قد استحدثت فصلاً عميقاً وجوهرياً بين الأخلاق والقانون. بمعنى آخره، يذهب

(١) من العلمانيين المصريين، انظر الكتاب الفكري الذي صدر من جزئين بمثابة مرسوم من ١٩٠٧، إنشاء المحاكم الأهلية - الكتاب القومي للمحاكم الأهلية ١٨٨٣- ١٩٣٣ (بور لاقط الطبعة الأخيرة، ١٩٣٧، ١٩٣٨) للتزيد من الإسلاميين المصريين، انظر الجزء الأخير من المقدمة والفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢) لنتال أسد على هذه السريّة، انظر لطيفة سالك تاريخ القضاء المصري الحديث، جزان (الطبعة الأولى: مصر، ٢٠٠١). ورؤية نقدية للدراسات الحديثة لتاريخ القانون المصري في القرن التاسع عشر، انظر الفصل ٢ من هذا الكتاب.

ملا لاسد إلى أن ما يميز العلمانية ليس فصل الدين عن الدولة أو استيراد قوانين وصية غربية لتحل محل الشريعة الفراءة بل ما يميزها هو استحضارها نظاماً قانونياً لا يسع من المثل والقيم الأخلاقية التي تحكم علاقات الناس بعضهم ببعض في مجتمع ما. هذا ما يقصده بالقول إن العلمانية تقوم على فصل الأخلاق عن القانون. وبالتالي فإن مهمة البحث لا ينبغي أن تكون دراسة التصيق التدريجي لسلطة الشريعة وإنما يجب أن تنصب على «التضاربات في مفهوم القانون في مصر المستعمر»؛ تلك التضاربات التي يترت اعتبار العلمانية فكرة ممكنة التطبيق عملياً¹. بمعنى آخر يجب جهد طلال أسد في تشكيلات العلمانية على دراسة البنية المعاهيمية التي مكنت العلمانية كمفكرة وكممارسة من الظهور.

إن تحليل طلال أسد في ذلك الكتاب، وبالرغم من تركيزه على التحولات التي تمررت بها الشريعة في مصر في القرن التاسع عشر، يمثل أيضاً جزءاً من دراسته النقدية الأوسع لأثروبولوجيا الإسلام التي يلمحها قبل أكثر من ثلاثة عقود. فمبدأ طرح طلال أسد مفهوم الإسلام كتقليد خطابي *Islam as a discursive tradition* تعاملت أجيال من علماء الأثروبولوجيا بشكل خلاق ومبتكر مع دورياته النقدية للمشروع العلماني ودور الأخلاقيات في تشكيل حياة المسلمين، ورويته لأفكار مثل التقوى وتشكيل الفتنة والفضلية². ويمثل لب المشروع البحثي لطلال أسد والمضامين معه في تقديم معنى وثاقب لمفهومي الليبرالية والعلمانية، ويهدف ذلك المشروع إلى إبراز القسور والإسكات والاستبعاد كصفات متأصلة في الطابع التحرري المزعوم للتقاليد أو المفاريس الفكرية الغربية³. ويرغم أهمية ووجاهة هذا المشروع البحثي، فقد تعرض لانتقادات عديدة وأحد أهم تلك الانتقادات هو ما طرحه عالم الأثروبولوجيا صموئيل شيلكه الذي شدد على ضرورة تجاوز «الصور العربية المسحقة المحصورة في سياق التقوى والتقاليد الضيق» والمخرج

1: Talal Asad, *Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity* (Stanford: Stanford University Press, 2003), 206 (emphasis added).

(2) See especially Saba Mahmood, *Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject* (Princeton: Princeton University Press, 2005); and Charles Hirschkind, *The Ethical Spectacle: Cassette Sermons and Islamic Counter-Publics* (New York: Columbia University Press, 2006).

(3) David Scott and Charles Hirschkind, eds., *Powers of the Secular Modern: Talal Asad and His Interlocutors* (Stanford: Stanford University Press, 2006).

مه إلى المجالات الأخرى والأكثر فوضى وعشوائية المتمثلة في تجارب الحياة اليومية، والسير الذاتية، وأشجار العائلة والأشباب المعقدة^(١).

ونتناول هنا التحفظ بزيادة التفصيل، قد يكون من المفيد أن نقلي نظرة أدق على مدى طلال أسد للأسلوب المستقر لدراسة عملية الإصلاح القانوني في مصر القرن التاسع عشر.

خصص طلال أسد الفصل الأخير من تشكلات العظمية لدراسة عملية الإصلاح القانوني التي شهدها مصر خلال القرن التاسع عشر. وفي هذا الفصل يقول إن تلك العملية قد فرضها المؤرخون على أنها انتصار لسيادة القانون، أو على أنها عامل مسرر للاستقلال الرأسمالي، أو على أنها صراع محدد على السلطة بين أطراف متنوعة وخاصة المستعمرين الأوروبيين من جهة والمصريين القليلين يقدومون ذلك الاستعمار من جهة أخرى^(٢). ولا يبدو طلال أسد كبير الاهتمام بصحة أي من وجهات النظر تلك، ولكن ما يهمه هو دراسة التحولات المفاهيمية التي سجلها من العلمانية أمراً ممكنة^(٣). وكما ورد أعلاه، فإن طلال أسد ينظر بتشكك كبير في الرواية المعتمدة التي تجعل من عملية الإصلاح القانوني مرادفاً لتضييق مجال الشريعة، ومصر لخصاصها القانوني على الأحوال الشخصية. وخلافاً لمن ينادون بإقامة الدولة الإسلامية، فإن طلال أسد ليس مهتماً بتوضيح كيف أدى ذلك التضييق إلى حرمان الشريعة من سلطانها السياسي. ولكنه أكثر اهتماماً بدراسة التغيرات المفاهيمية التي طرأت على الشريعة ذاتها بعدما تم بتر دورها بهذا الشكل. ويخصص طلال أسد ثلاثة فصول تعود للسنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية المرد العشرين بنحى وقرابة متمعة كي يوثق هذا التحول في جوهر الشريعة، وفي إعادة صياغة وتركيب مفاهيم أساسية مثل القانون والأخلاق والدين ودور الإنسان في الحياة. وأخانت له هذه القراءة أن يستشف كيف افتتح مجال فكري جعل من العدمية أمراً ممكن التصور والتطبيق^(٤). وتابع طلال أسد بشكل أكثر تركيزاً

(١) Saeed Schickel, «Several Thoughts about the Anthropology of Islam, or How to Make Sense of Grand Schemes in Everyday Life», Zentrum Moderner Orient Working Paper 2 (2010): 6.

(٢) Asad, Formations of the Secular, 208-209.

(٣) هذه النص في ثلاثة هي: تقرير إصلاح المحاكم الشرعية لمحمد عبد (١٨٩٩)، وكتاب قاسم أمين تحرير المرأة الذي صدر في نفس العام (١٨٩٩)، وكتاب أحمد حنوت بحث في إصلاح قانون الأحوال الشخصية (١٩١٧).

التحولات في جوهر معاليم مثل الفرد والأسرة ودور كيف أدت تلك التحولات إلى التحير بين الأخلاق والقانون، وما واکب ذلك من صعود لمبدأ التنقيح الفردي، وهو ما يمثل الدخالة الراسخة للدولة العلمانية، التي تملك بسلطة القانون أن تنقيح «تحتضر» شعوب بأكملها»^(١).

ولدراسة طلال أسد فاعليتها وقبحها كعمل تقليدي للمشروع الليبرالي المرتکز على التحكم في الذات وعلى مركزية الإنسان في العالم، ولكن من الناحية المنهجية، فإن لهذا النقد نواقصه التي ترجع أساساً إلى إقتصاره على متابعة التحولات في جوهر معاليم مثل القانون والأخلاقيات والسلوكيات دون الاهتمام بالممارسات والمؤسسات التي أحدثت هذه التحولات من باب الأصل. بل إن طلال أسد نفسه يسلّم بأن كتابه ليس «تاريخاً كاملاً للإصلاح القانوني»^(٢)، وإنما يدور بشكل أساسي المثقفين ودعاة الإصلاح الذين عطلوا تقارير ومقالات وكتباً في نهاية القرن التاسع عشر. وفي تفسيره لهذه الأعمال الفكرية فإنه يربطها مباشرة على التحيرات الإطارية وعلى التحيرات في نموذج التفكير والتي تمثل (أي تلك التحيرات) إحدى الخصائص المميزة للعلمانية؛ ويقصد بذلك تحديثاً الفصل الموضح بين مفهومين تزام بهما أصبحتهما المركزية في الشريعة، ألا وهما مفهوم الأخلاق والقانون. ورداً على الدراسات التاريخية التي تتناول وقلع بصيحتها أو أحياناً محطتها قد تؤدي إلى التشكيك في بعض تفاصيل نقد طلال أسد للعلمانية بأن قوله، مثلاً، إن جنود العلمانية يمكن تلخيصها في المجتمعات الإسلامية قبل القرن التاسع عشر، بشد طلال أسد على أن «المسألة هنا ليست مسألة إمبريقية عملية، وليست مسألة سيكسها المزيد من البحث المكثف في الأرشيفات، كما أن فهم العلمانية اليوم لن يتحقق بمزيد من العمل الميداني الإثنوجرافي. الأمر الضروري والمطلوب هو التحليل الدقيق للعناصر المتميزة، وتفاعلها مع بعضها البعض»^(٣).

وعلى التحير من ذلك، يركز السعي للدلالة على اختراش منهجي يقضي بأن التعقيد في التحيرات المفاهيمية في محاولة لفهم عملية تغير القانون أمر محدود القيمة حيث إن هذا الأسلوب يُعلمنا أن القانون قد تغير بالفعل، لكنه لا يشرح لنا كيفية وقوع ذلك التغير. وبدلاً من الاستغفاف بالبحث المكثف في الأرشيفات، يرى كتابها هذا أن البحث المكثف في الأرشيفات تحديثاً هو والذي يمكن أن يساعد

(١) Asad, *Formations of the Secular*, 253.

(٢) Asad, *Formations of the Secular*, 289.

(٣) Asad, *Formations of the Secular*, 286.

على فهم كيفية تغير القانون وتوقيت ذلك التغير. والبحث المكثف في الأرشيمات هو الذي يمكن أن يكشف لنا طريقة تعامل الناس في الماضي مع التغيرات القانونية في حياتهم اليومية، سواء كان أولئك الناس من الأثرياء أو من الفقراء والكتف أو غير ذلك.

هذا الكتاب إذن يتابع مجتمعاً معيناً (المجتمع المصري) في فترة زمنية معينة (العنفود الوسيطة من القرن التاسع عشر) ليدرس تحولات معينة تعرضت لها مؤسسات معينة (المؤسسات الطبية والقانونية)، ويدرس أيضاً عن طريق البحث الأرشيمي الدقيق عدداً من الممارسات التي تلاقى فيها مجالاً الطب والقانون، وأساساً مجال الطب الجنائي، لكنه يدرس أيضاً مجالات مثل التصنيف، وتحديث المدن، والتخطيط ضد الجفري، والرقابة على الأسواق. يقدم كتاب الهي لمناسبة دراسة معاصرة لهذه الممارسات اليومية المتغيرة، لكنه لا يهدف إلى دراسة كيف أدت التحولات المفاهيمية إلى استحداث شرح بين القانون والأخلاق. وإنما يهدف هذا الكتاب أولاً إلى متابعة تلك التحولات المفاهيمية من خلال وضعها في السياقات المؤسسية والاجتماعية والسياسية والفكرية التي أدت إلى حدوثها، وثانياً يهدف إلى التأمل في تفاصيل الحياة اليومية (وحوادث الموت اليومية أيضاً) بكل تعقيداتها وعصويتها وفرضيتها، وإلى متابعة الطرق المعقدة والمتنوعة التي فهم بها عامة المصريين مختلف القوى التي أدخلت تغييرات متسارعة على مجتمعهم في منتصف القرن التاسع عشر، وكيف تعاملوا مع تلك القوى وأسهموا في تشكيلها.

وبالرغم من التأكيد على أن التفاصيل الإمبريقية لأحداثها في فهم كيفية ممارسة القانون وتطبيقه وكذلك في فهم الصور الذهنية للقانون، فإن هذا الكتاب لا يشكك مع ملال أحد فقط حول تلك التفاصيل الإمبريقية وأهميتها بل يطرح هذا الكتاب أيضاً أسئلة نظرية ومفاهيمية، أسئلة تنصب على جوهر تعريف الشريعة ذاته. إن تصور طلال أحد للشريعة تصور فقهي، بمعنى أنه تصور مرتبط بالتقليد الخططي للعقود، كما أنه تصور مني على الأخلاق ويستهدف غرض الفضائل. هذا التصور للشريعة تنبى عنه سياسة للدولة، ولا تلعب فيه السياسة أي دور على الإطلاق. هذا المهم الفقهي للشريعة ينتمي إلى واحد من التقاليد الخططية الإسلامية. ولكن يصعب القول بيقين قاطع إنه ينتمي إلى التقليد الخططي الإسلامي بالذات ولا من التعريف. والهي للعلاقة بطرح إمكانيات وجود مفاهيم مختلفة للشريعة، معاهم تبع من تقاليد خططية إسلامية مختلفة، تقاليد خططية مزجت بين التقه والسياسة بمهارة أخرى، يتناول هذا الكتاب عما إذا كانت الأخلاقيات الفقهاء هي الأخلاقيات

الوحيدة التي سادت في المجتمع المصري، وتعتبر فيما إذا كان من الممكن تصور أو تحليل وجود أخلاقيات ذات صلة بـ «السياسة» أخلاقيات يمكن تتبع وجودها وتطورها في الكتابات الثرية الغزيرة عن «السياسة» وفي الحقوق والواجبات المتبادلة التي ترسمها تلك الكتابات للحكماء والمحكومين على حد سواء.

وسجد في مجمل أعماله والف حلاق نفس الافتراض بأنه يمكن اختزال الشريعة في العنف، وأنها مرادفة ومطابقة له. في أحد كتبه الأخيرة للدولة المستحيلة الإسلام والسياسة وملزق الحجة الأخلاقي *The Impossible State: Islam, Politics and Modernity's Moral Predicament* يعتقد والف حلاق الفكرة التي يروح لها العلمانيون والإسلاميون على حد سواء بأن دولة حديثة يمكن اعتبارها «إسلامية» إذا ما طبقت المعايير القانونية الإسلامية⁽¹⁾. وكما يتضح من عنوان كتابه، يعتبر والف حلاق أن «الدولة الإسلامية أمر مستحيل منطقيًا ومعاشيًا، بل حتى من الناحية السياسية». فوالف حلاق يرى أن الشريعة رؤية للعالم لا تتسق جوهرًا مع الدولة القومية الحديثة، ومع رؤية هذه الدولة لسيادة القانون. ففي حين أن الشريعة هي عصرها كانت كلاً أخلاقيًا وقانونيًا وثقافيًا ذا طابع نفسي معيّن، وفي حين أن «الحكم الإسلامي يقوم على دعائم أخلاقية وقانونية وسياسية واجتماعية ودينية تختلف كليًا باختلاف من الدعائم التي تقوم عليها الدولة الحديثة»، فإن الدولة الحديثة - ذات الأصول الأوروبية - تقوم، بالمقابل، على «فصل تام بين ما هو كائن وما يجب أن يكون»⁽²⁾. ويذهب والف حلاق بأن الدولة الحديثة تقوم على المودج الفهمي الرجعة أصوله إلى عصر النهضة، والذي يفصل بين الواقع والقيمة، ويدمر أي نوازل ممكنة بين القانون والأخلاق، ويحدد بين نظام الحكم والضمير الإنساني وعلى العكس من العالم الداخلي من الأمن والألفة الذي عاشه مفكرو عصر النهضة فإن «المفكرين المسلمين في عصر ما قبل الحداثة قد عاشوا عالمًا أترسًا أثبت بدرجته أو بأخرى»⁽³⁾.

ومثل طلال أسد يشير والف حلاق إلى التوتر، بل إلى العنف الكامن والمتأصل في مودج الدولة الحديثة بفصلها التام بين الأخلاق والقانون، وكيف أدى هذا

(1) Wael Hallaq, *The Impossible State: Islam, Politics and Modernity's Moral Predicament* (New York: Columbia University Press, 2013).

(2) Hallaq, *Impossible State*, 12, 49, 136, 75.

(3) Hallaq, *Impossible State*, 166.

المودج الجديد إلى «الموت الهيكلية» للبيان والصور التفكير للشرعية⁽¹⁾، ومثل طلال أسد، يرى رائل حلاق المجتمع الإسلامي قبل الحقبة على أنه مجتمع فقهي، بمعنى أنه يصب تصور أو فهمه إلا في أذهان الفقهاء الذين سطوراً للدراسات الفقهية المستفيضة التي درسها. ولا يعني هذا القول إن ذلك المجتمع كان مجتمعاً خيالياً أو أد تصوير وائل حلاق له كان تصويراً يفيض بالحس إلى الماضي⁽²⁾، وإنما يعني أنه كان مجتمعاً «مفاهيمياً» تشكلت صورته في أذهان الفقهاء الذين كتبوا عنه، مجتمعاً قد يشابه أو لا يشابه فرضي واضطراب الواقع الذي عاشه المسلمون خارج الصمحات المسقة والطبقات الأثنية لكتب الفقهاء. وكما قلنا، نقد فهمي، فإن ماضي المسلمين عند وائل حلاق «لا مكان فيه للصراع أو الجدل أو الديلل المقموم»⁽³⁾

ومثل مرقتي من طلال أسد فإنني أختلف مع وائل حلاق، ليس فقط في تحصيله للمعاهيم على التفاصيل الإميريقية⁽⁴⁾، وإنما أيضاً في فهمه الفقهي للشرعية. في الدولة المستعملة، وبصورة أوضح من ذلك في عمله السابق للشرعية: النظرية والممارسات والتحولات *Shari'a: Theory, Practice, Transformations* يطرح وائل حلاق صورة دقيقة للشرعية فكرًا وممارسة، وقد بنى على عدد حائل من الأبحاث الرائدة والمضمية التي قام بها على مدار ثلاثة عقود كما استفاد في تلك الكتب المعروف من الدراسات الأخيرة التي وضعها المتخصصون في العصر العثماني، والتي اعتمدت أساساً على سجلات المحاكم الشرعية التي أنتجت الدولة العثمانية على مدى تاريخها الطويل والمضطربة الآن في العديد من دور الوثائق في ليطدان التي خلعت الدولة العثمانية. لكن وبالرغم من رجوعه لهذه الدراسات التاريخية، يظل فهم وائل حلاق لتاريخ الشرعية مبنيًا على قراءته الحقيقة لمجملات الفقه التي سطرها الفقهاء على مدار العصور، وبناءً على هذه القراءة لم يساوره شك في استقلال

(1) Wael Hallaq, *Shari'a: Theory, Practice, Transformations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), 13.

ومدرسه نقد، للتحولات المعقدة في التمازج القانونية التي أدخلها الاستعمار. انظر: *Sovereign Power, Judicial Humility: A Colonial History* (Stanford: Stanford University Press, 2012).

(2) Hallaq, *Impossible State*, 14.

(3) Andrew March, «What Can the Islamic Past Teach Us about Secular Modernity?» *Political Theory* 43 (2015): 843 (emphasis in original).

(1) انصبر هذا النقد لكتاب حلاق، انظر

Neguin Verman, «Islamic Syncretism: The Impossible State» *Perspectives on Politics*, 2, no. 2 (2014): 466-467.

العقود من المحاكم وفي حيدة كتاباتهم عن السياسة. وبهذا فإن وائل حلاق يصب للشرعية بأنها نظام قانوني مستقل عن الدولة ويقوم على أسس ظروف المجتمعات المحلية، وينبع من القاعدة إلى القمة⁽¹⁾ وفي حين أنه يسلم بأهمية السياسة الشرعية، أي سلطة المحاكم القضائية في تنفيذ أحكام قضاة المحاكم الشرعية، يراه يصر على أن ذلك كان مفهومًا ضيقًا يقتصر على مجالات حماية الضرائب، والنظام العام، واستخدام الأراضي، وفي بعض الأحيان يمتد إلى مجال القانون الجنائي وبعض جوانب الأخط الملمة التي تؤثر على السلام الاجتماعي⁽²⁾ وهو يعترف أيضًا بأن الدول السياسية الإسلامية كثيرًا ما لجأت إلى سن تشريعات كان القصد منها استكمال الشريعة، وأن هذه التشريعات عرفت باسم «القانون» (عده القوانين) التي أضيفت إلى الشريعة خاصة في المجالات ذات الصلة بالنظام العام، مثلت حجر الأساس الصلب لأي نظام حكم ناجح. فقد تم إرساء النظام العام بقوانين من خارج الشريعة تنظم أحكام التعامل مع العربة والسرقة والجراح والقتل والزنا والقتل (أي الرمي بالزنا)، والربا والضرائب وحيازة الأرض⁽³⁾. ومع تسليمه بأهمية «القانون» في صون النظام العام، ووصفه لذلك القانون بأنه «حجر الأساس الصلب لأي نظام حكم ناجح»، يقر وائل حلاق متمسكًا برويته بأن القاضي الشرعي «ظل هو صاحب القول الفصل في إفتاء القنوق، وظل هو المعتمد الأساسي والمصدر النهائي لأحكام تلك القنوق على أرض الواقع»⁽⁴⁾.

وعلى انقياس من ذلك، فإن السعي للمعقولة يرى أن «السياسة» و«القانون» إضافة إلى «الفقه» و«الفقه»، ضروريان لفهم الشريعة ودراستها. وهو يبيى على الكتابات الوفيرة التي درست «السياسة» ليس فقط ك مفهوم قانوني - سياسي ولكن أيضا كممارسة حيّة معيشة. ووفقًا لتلك الدراسات، فإن الدول الإسلامية منذ عهد التاريخ الإسلامي قد سعت دومًا لتكميل فقه الفقهاء باستحداث تدابير إضافية هدفها صون السلم داخل البلاد وحماية مصالح الدولة. وبالتالي، وبالإضافة إلى تركيزه على الممارسات القانونية أكثر من تركيزه على الفكر أو النظريات القانونية، فإن هذا الكتاب يركز اهتمامه على الممارسات القانونية في مجال السياسة أكثر من تركيزه على المحاكم الشرعية. وبالتحديد في المجالات

(1) Hallaq, Short'a, 249.

(2) Hallaq, Short'a, 280.

(3) Hallaq, Short'a, 214.

(4) Hallaq, Short'a, 213.

الثرة لنظام مجالس السياسة في مصر القرن التاسع عشر، فإن السعي للمعاصرة يستمد من دراسات جليظة عديدة شككت في جدوى الاعتماد المكثف على سجلات المحاكم الشرعية عند التأريخ للدولة العثمانية. هذه الدراسات اعترت تلك المحاكم مجرد واحدة من أجهزة قانونية عديدة ذات اختصاصات قضائية متداخلة ومتشابكة، وأنه يجب ألا تقتصر رؤيتنا على هذه المحاكم وقضااتها عند دراسة للمشهد القانوني في الدولة العثمانية^(١) ومن خلال الاعتماد أساساً على تقارير الطب الجنائي فإن هذا الكتاب يطرح تساؤلاً عما إذا كان يمكن النظر لـ«السياسة» و«القانون» باعتبارهما مفهومين يتميزان عن المقدم، ولكنهما يتمتعان عصبيةً للشرعية. وي طرح أيضاً تساؤلات عما إذا كان فهما للشرعية سيتغير إذا ما أدخلنا «السياسة» كمعبر من العناصر المكونة لها.

الدراسات الإسلامية للقانون المصري الحديث

عندما يتطرق الإسلاميون المصريون لتطبيع النظام القانوني المصري في القرن التاسع عشر كثيراً ما يصورون جام فضيهم على تطور محدد يعتقدون أنه طرأ على هذا الظلم، وأعي بهذا التطور إحلال القانون الوضعي الرافد من أوروبا محل الشريعة الإسلامية التي يُنظر من أنها كانت تحكم شتى نواحي الحياة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية قبل القرن التاسع عشر. ويعتقد هؤلاء الإسلاميون أن التحول من الشريعة إلى حقيقتة المشايخ المصريين الذين استنصوا من قيام المحب السياسية والقانونية للحاكمة بالمجري وراء كل ما هو أوروبي وافد، ومن استمداد هذه النخب للتخلي عن شريعتهم وهويتهم. على أن ليونارد وود يوضح في دراسته عن تكوين وتطور القانون المصري الحديث أن الأمر استغرق وقتاً طويلاً قبل أن تكسب مقبولة المشايخ وحركة «الإحياء القانوني الإسلامي» أرفاً هذه المقاومة، حسب ليونارد وود، لم تَزَلْ تمارها إلا بعد إنشاء المحاكم الأهلية بصفتهم قروء، ولم تظهر ملامح الجهود المتضافرة للوقوف في وجه التخریب،

(١) انظر على وجه الخصوص:

Fatma Ziauddin, *Crime and Punishment in Istanbul, 1700-1800* (Berkeley: University of California Press, 2002); Bahadır, *Islamic Law, Buzuk Tug, Politics of Honor in Ottoman Anatolia: Sexual Violence and Socio-Legal Surveillance in the Eighteenth Century* (Leiden: Brill, 2017); and Gary Barak, *Afternoon in the Lands of Qiyāḥ and the Ottoman Yasaq: A Note on the Ottomans' Dynamic Legal Journal of Islamic Studies* 26, no. 1 (2015): 1-23.

ولم تصور محاولات تطبيق شرع الله كدولة فعل على التخلخل الغربي إلا بحلول
عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين^(١)

من خلال قراءة مفصلة للطب الجنتي في مصر القرن التاسع عشر، يشك السمي
للعدالة مع هذه الفهم الإسلامي المصري، ومقارنته للقانون المصري الحديث. ومن
السيهي أن تعامل هناك مع عدد ضخم من الدراسات والأبحاث والكتب التي سطرها
إسلاميون مصريون، وسجلوا فيها ملاحظاتهم النقدية على ما اعتقدوا أنه عملية
تعميم للمجتمع المصري وزعزعة لموقع الشريعة فيه، إلا أنني سأولي اهتماماً خاصاً
لدراستين وضعهما اتان من الإسلاميين المصريين وتناولتا تاريخ القانون المصري
الحديث، وكان لهما أثرهما العميق على منظور أجيال متتالية من الإسلاميين
المصريين وفتحهم لموقع الشريعة في سياق الدولة الحديثة. وكما يوضح هذا
الكتاب، فإن الإسلاميين المصريين - برغم اهتمامهم الراسخ بما وأوه حجة عربية
شرعية تستهدف إبطال القانون العربي الوضعي محل الشريعة - لم يولوا اهتماماً
متناسباً بالطريقة التي تمت بها تحدي تلك الهجمة الفكرية المفترضة. وبدلاً من ذلك
انحصرت دراستهم في إشغال عميق بمسألة الهوية والأخطار التي تتهدد الأصالة
الثقافية نتيجة لتبني القانون الوضعي. وعلى النقيض من ذلك، فإن هذا الكتاب يتناول
عما إذا كان الالهجس الإسلامي بموضوع الهوية هو المدخل الأنسب للوقوف على
الطرق المحددة التي تطور بها القانون المصري في العهد الحديث.

الدراسة الأولى كتبها عبد القادر عودة. انضم عبد القادر عودة إلى جماعة
الإخوان المسلمين بعد تخرجه من مدرسة الحقوق بجامعة فؤاد الأول (التي سميت
بجامعة القاهرة بعد ذلك)، وتدرج في مناصب السلك القضائي حتى رُقي قاضياً
وفي عام ١٩٤٩، استقال عبد القادر عودة من منصبه الحكومي وكرس كل طاقته
 وجهده للعمل في جماعة الإخوان. وخلال الصراع على السلطة بين عبد الناصر
ومحمد نجيب في أواخر مارس ١٩٥٢^(٢)، تلقى القبض على عبد القادر عودة وأُعيد

(١) ليو تارد وود، إسماء التشريع الإسلامي: استبدال القانون الأوروبي والتحول في الفكر الشرعي
الإسلامي في مصر في الفترة ما بين ١٨٧٥-١٩٥٢، ترجمة يوراليس مصطفى (مركز بومبي
للدراستات والشرع)، ٢٠٢٠.

(٢) لمعرفة خلفية الفترة مارس، انظر

Joel Gardin, *Nasser's Muslim Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution*
(New York: Oxford University Press, 1992), 122-143; Hassan Kamel, *Soldiers, Spies,
and Statecraft* (London: Verso, 2012), 15-42.

سامي جبر، *مصر الحديثة: الإخوان، عبد الناصر والإخوان (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٤)*،
ص ١١-١٦.

إلى السجن وبعد ذلك بأشهر قليلة، في أعقاب حادث المسحية عندما جرت محاولة فاشلة لاعتقال عبد الناصر، وجهت إليه تهمة محاولة الإطاحة بنظام الحكم النوري الجديد. وبعد محاكمة سريعة صدر عليه الحكم بالإعدام وشُيخ في ٧ ديسمبر ١٩٥٤، وبهذا احتل موقعا بارزا في وعظ شهداء الإخوان المسلمين^(١).

نشر عبد القادر عودة قبل وفاته بخمس سنوات دراسة من جزأين، يتجولر عدد صفحاتها التمهالة عن القانون الجنائي الإسلامي بعنوان التشرع الجنائي الإسلامي مفارنا بالقانون الوضعي، ولم يرتب الكتاب، وفقا للهيكل التقليدي لكتب الفقه وإنما وفقا لمطلق القانون الوضعي الحديث^(٢). ويرغم ذلك الشكل، فإن مضمون الكتاب قد مثل استخلاصا للعناصر الجنائية في المذهب الفقهي السنية الأربعة. وفي المقدمة يذكر عبد القادر عودة صراحة سبب اختياره لذلك الهيكل للكتاب

وأمرت للفرائي يأتي لم أبدأ دراسة الشريعة الإسلامية إلا في سنة ١٩٤٤م. ولقد أمتنني دراسة القسم الجنائي حيث بدأت الدراسة وأنا لا أعرف شيئا يذكر من علم الأصول ولا المصطلحات الفقهية. وأوداسة المذهب السنية الأربعة دراسة مقارنة [الفاشني في الواقع قائمة كبرى، إذ سهلت لي فهم مختلف التقريبات وصطلح الأسس التي يس عليها كل فقه نظري. وحسب لمت المسجود الذي يجب على وجل القانون أن يملكه ليأتم بالحكم الشريعة ورأيت النتائج الباهرة التي وصلت إليها، واكتشف الأخطاء المفسكة المبك التي وقعت لها (أس حلال القول إن الشريعة الإسلامية غير متوافقة مع مقتضيات العصر الحديث. شعرت بأن علي واجبنا تحليل الأمل نحو الشريعة ونحو عملاي من وجل القانون، وسو كل من درسوا دراسة مفنية، وهذا الواجب هو أن أعرض على الناس أحكام الشريعة في المسائل الجنائية في لغة يفهمونها بطريقة بالغة وبأنهم أصبح لرجال القانون مطلوباتهم عن الشريعة وقد أشر على الناس المحقق الذي حببها إليهم عازما طويلا^(٣)

كان عبد القادر عودة يهدف إلى توضيح أن «مقارنة أحدث النظريات القانونية بمبادئ الشريعة المعاصرة... [توضح أن] القديم الثابت أفضل من الحديث المتغير،

(١) لمحمود علي مثال واضح على الاحترام الذي يحظى به عبد القادر عودة في الدولة الإسلامية، انظر عبد الله الحافظ، من أعلام الحركة الإسلامية (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٠)، ٢٤٥-٢٤٣.

(٢) عبد القادر عودة، التشرع الجنائي الإسلامي، مفارنا بالقانون الوضعي، بيروت: المكتبة دار التراث، (١٩٨٨).

(٣) عودة، التشرع الجنائي، ج ١ ص ١١.

وأن الشريعة يرغم قطعها السعي من أن تُقارن بالقوانين الوضعية الحديثة... فلا يمكن للقانون الحديث أن يقرب من كمال الشريعة، حيث إن ذلك يعني أن الإنسان قد سوا بين القوانين الوضعية التي وضعها البشر وبين الشريعة الإسلامية التي تكفل بوصفها خالق البشر^(١). بعد ما يقرب من خمس وسبعين سنة على إنشاء المحاكم الأهلية، أصبح كتاب عبد القادر عودة عما فكر فيه وآمن به الكثيرون من رجال القانون من آباء جيله، ألا وهو أن الشريعة تتضمن دروساً كثيرة يمكن التعلم منها، وأن الاختصاص عدم صلاحيتها للصور الحديثة خطأ كبير. ولا يمكن لأحد إغفال الأهمية السياسية لكتاب عبد القادر عودة الذي أعطى جماعة الإخوان المسلمين دليلاً ثانياً على أن هدفها الأساسي وهو «تطبيق شرع الله» صحيح علمياً وأثبت لها في نفس الوقت حماسة وضع نظام يتسم بالتعصّب مكان الشريعة التي تصف بأنها كاملة شاملة جامعة مانعة^(٢).

ما يدعنا أنظر في فهم عبد القادر عودة للشريعة هو إنكاره ونفيه للتاريخ غير إداري من افتراض أن الشريعة تتبع من أصل إلهي، يدفع بعد ذلك بقوله إن الشريعة لم تكن اقواعد قليلة ثم كثرت، ولا مبادئ متفرقة ثم تجمعت، ولا نظريات أولية ثم تهدبت، ولم تولد الشريعة طفلة مع الجماعة الإسلامية ثم سابت تطورها وبست بمرورها، وإنما ولدت شابة مكتملة ونزلت من عند الله شريعة كاملة شاملة جامعة مانعة لا ترى فيها عوجاً ولا تشهد فيها نقصاً^(٣).

هذا النفي للطابع التاريخي للشريعة هو ما يشتبك معه كتاب السعي للمحافظة. هذا الكتاب، باعتماده على دراسة الطب الجنائي في العهد المملوكي، ينطلق من مبدئية أن الشريعة لم تكن في يوم من الأيام جامدة، بل كانت دائماً متطورة متجددة متغيرة. ومن هذا المنطلق يولي هذا الكتاب أهمية للحد التاريخي عند دراسة الشريعة، ولما يدور من الشريعة ليست ككيان جامد شامل مانع، بل كمتجج تاريخي يتأثر بطروء محددة ويتغير بتغيرها. فهذا الكتاب يدور من الشريعة في فترة تاريخية محددة هي مصر العثمانية، ويشتبك تحديداً مع منظور الهوية الذي عكف الإسلاميون على دراسة عملية الإصلاح القانوني في ذلك العهد من خلاله. وهذا الكتاب، بنظرته الماحضة لممارسات السياسة واعتباره «السياسة عصباً» مكوناً من عناصر الشريعة يعرج

(١) عودة، التشريع الجنائي، ج ١ ص ٥.

(٢) عودة، التشريع الجنائي، ج ١ ص ١٥.

(٣) عودة، التشريع الجنائي، ج ١ ص ١٥.

ساؤلاتهما إذا كان من الأجنى أن تنظر إلى إصلاحات النظام القنطوني المصري في القرن التاسع عشر على أنها مرحلة من مراحل التطور التاريخي للشرعية بدلاً من وصفها بأنها نموذج من نماذج الهجمة القرية على الهوية الإسلامية.

بعد وفاة عبد القادر عودة بما يقرب من أربعين عامًا كتب قاضي ورجل قانون إسلامي آخر هو طارق البشري مقالاً لكيفية فرض القانون القرني لهيئته على مصر وعلى عكس عبد القادر عودة لجأ طارق البشري في دراسته تلك إلى التاريخ، والتمس والتحميحي العقيق في المصادر التاريخية. وبالإضافة إلى كونه ولعناً من كبار رجال القنطون المصري، فإن طارق البشري مؤرخ مرموق وله العديد من الكتب والنوشرات من تاريخ مصر الحديث^(١). وشأنه شأن عبد القادر عودة، لم يدرس طارق البشري الشرعية في مؤسسة أكاديمية، وإنما حصل على معرفته بالشرعية والفقه بعد تخرجه في كلية الحقوق بجامعة القاهرة. ولم يد في كتاباته التاريخية المبكرة أي اهتمام خاص بالإسلام أو للشرعية. ولكن تحولاً جذوياً وقع في رؤيته للسياسة والتاريخ المصري الحديث في أعقاب هزيمة يوية ١٩٧٧، بل أنضج كتاباته نفسها لتعد ذاتي حد

في عام ١٩٨١ عندما كان طارق البشري يعد الطبعة الثانية من كتابه الفهم للحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ والذي صدرت طبعته الأولى في عام ١٩٧٦، قرر ألا يغير حرفه واحداً في النص الأصلي، وبدلاً من ذلك كتب مقدمة جديدة، دام صيتها فيما بعد، أنضج فيها عمله السابق لتعد ذاتي بالغ الحدة. لقد كانت تلك المقدمة المكونة من اثنين وسبعين صفحة واحدة من أكثر أشكال نقد الداتي جراً في مصر بعد هزيمة ١٩٦٧، وركزت المقدمة على تغليظه في الماضي من أهمية النور الذي لعت جماعة الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية، الأوسع في السياسة المصرية في النصف الأول من القرن العشرين. وكان لب انتقاد طارق البشري (الشيخ) يتصب على عجز طارق البشري (الشاب) من فهم أهمية دعوة جماعة الإخوان المسلمين لتطبيق الشرعية:

لقد واجهوا البطل متساقلين. لماذا الشهادة؟ ابنه ميركتا؟ إن نظرتنا للنظام الشرعي تنطق بسدى ما يكفل من عدالة وحرية أو يتحاز إليه من استبداد

(١) من نأدهم في ١٩٨٩. كان طارق البشري النائب الأول لرئيس مجلس الدولة، وهو المحكمة الإدارية المصرية التي أنشئت وفقاً لنظام مجلس الدولة الفرنسي. وأهم أعماله تضمن سجد وطول فخر من الاستثمار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، الديمقراطية ونظام ٢٣ برلين، ١٩٥٢-١٩٧٠ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧)، المسلمون والأقليات في إطار الجماعة الوطنية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).

وجود - . تنمكس هذا المنطق في فصول «الإعراف» بهذا الكتاب، وهو متعلق
 بشيخ بين العلمانيين العرب الذين يفترون وثقة حياء وعدم الفهم لموسم
 المبرام المقاتلي والمضاري بين الرقعة والموروث، ولا يفرقون بين الأمور
 التشريعية والمطارية للإلصام وبين ما أمثله الفزاة عليهم من قيم والمضات
 ومع أننا عوسا ومدوس الشريعة الإسلامية دراسة لا بأس بها بتكليات المحقوق
 هاد المسول عليه من حيث الفلية في مناجبها التقوية، هو التفتيت السلية
 الرقعة من الغرب ومن قوسا خاصة... ويتلوه الطالب على أن تاريخ قاتوه
 يعود إلى الرومان ثم القانون الكسي الأوروبي، ثم تقنيات تبايلون... أما الشريعة
 هي مزية في نطاق الأحوال الشخصية. وقد أسعينا حركة إقصاء الشريعة
 وإدخال التشريعات الغربية، أسعينا «الإصلاح القضائي والتشريعي»
 كنا مستعدين للإصلاح حقا. ولكننا عا كشتنا في كل المجالات، لم نصلح
 ولم نحقق إنما هدنا هياكل والأبناء، وأقتنا من الرقعة الأجنبي ما اخترنا
 فرغناه على أنفسنا»^(١)

هذا المنهج الفلاوح المزدوج - لموقف خطاع النفس من جانب معارضي الإعراف
 المسلمين وعبرهم عن فهم أعمية دعوة الجماعة لتطبيق الشريعة، ولموقفه
 الشخصي السابق العاجز عن مناقشة موقف خطاع النفس هذا - ظل موضوعا
 لكتابات لاحقة عديدة نشرها طارق البشري في ثمانينيات وتسمينات القرن
 العشرين. وفي تلك الكتابات اللاحقة كان طارق البشري يسعى لتوضيح أن القانون
 المصري ليس نتاجا لتطور طبيعي أصيل، وإنما فرض فرضا وعُرض كنبه حرية
 على يد القوى الأوروبية والنخب المتأثرة بأوروبا، وأن الشريعة يرغم مرونها
 وقدرتها على التكيف، لم يُسمع لها بالنمو في البيئة القانونية المصرية وإنما اُقبلت
 واجتثت من جذورها بقسوة وصلافة. وحسبما يرى طارق البشري فإن أربعة عناصر
 تتحمل المسؤولية الأساسية عن إحلال القانون الأوروبي محل الشريعة. أول هذه
 العناصر (وهما نرى ملامح التصوير المستقر والمألوف للعصر العثماني كعصر عدم
 فكري) هو جمود الوضع التشريعي الأخذ عن الشريعة الإسلامية، وهو الوضع
 الذي استمر إلينا من قرون الركود السابقة وما آت إليه الجهد الاجتهادي في أحكام
 الشريعة حتى نهاية القرن الثامن عشر^(٢). والمصدر الثاني هو ضغط القوى الأوروبية
 بلا رحمة على الدولة العثمانية للقيام بعملية الإصلاح القانوني والإداري المعروفة

(١) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥- ١٩٥٧ (الطبعة دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ٥٠.

(٢) طارق البشري، الوضع القانوني بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (الطبعة: دار الشروق، ٢٠٠٥)، ص ٦-٧.

بالدولة المنتظمة^{١٦}، ودفعها مصر لإنشاء المحاكم المختلطة بهدف تعزيز نفوذها في قلب دار الإسلام. ولقد قالب القوى الغربية دوماً إن الهدف من هذه الانتكارات القانونية هو إرساء مبدأ المساواة في النظام القانوني بحيث يتمتع غير المسلمين بنفس حقوق المسلمين وواجباتهم. ولكن هذه الممارسات من الناحية العملية كانت الأداة الناعمة التي أتاحت للقوى الأجنبية أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ولحمضها، ولأن تنصب نفسها راعية لغير المسلمين^{١٧}. وقد استلزمت هذه الهجمة الأوروبية الشريعة تغيير الهياكل القانونية والقضائية حتى تتواءم مع تغير علاقات القوة مع أوروبا^{١٨}. أما العنصر الثالث فتمثل في قبول النخب المصرية والعثمانية للأدوات الغربية ودخولها في عملية محاكاة شاملة لها:

أولاً: أنما قد أصبحت مثل الأوروبيين في التصور المثالي، برغم أننا غيرهم ومختلفون عنهم في المتصور الواقعي. أما من حساب الزمن فإن وحدة الزمن التي وحقتنا بهم - كما فصحت وعينا يستقرنا إلى سادسيتين اثنين: حاضرهم الذي صار مستقبلاً لنا نعى إلى تحقيق صوره في بلادنا، وحاضرنا الذي صار في وعينا ماضياً لنا نسمى إلى التخلص منه. وقد سقط كثير من بين الخطرين في بحيرة من اللاأمنية والعبث^{١٩}.

ويرى طارق البشري أن العنصر الرابع الكفيل وراء التبيي الجامع للمصوم والمؤسسات القانونية الأوروبية الذي بدأ في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر لم يكن مقتصرًا على اتهام العلماء المصريين بالعرب، وإنما يقع جزء من اليوم على المشايخ أنفسهم. وللتدليل على ذلك الموقف، يستحضر طارق البشري قصة وادها وشيد رضا في ترجمته لحياة محمد عبده. في تلك القصة يتواصل الحديوي إسماعيل (حكم من ١٨٦٢ إلى ١٨٧٩) مع مشايخ الأزهر طالت منهم أن يصوروا كتاب قانون مدني وجنائي يعطي أسسه من الشريعة، ولكنه يأخذ شكل قانون وضعي يتوافق مع متطلبات العصر. ولكن المشايخ رفضوا طلب الحديوي بمحاذاة أن يثير هذا العمل غضب العلماء ويبرضهم لتهمة الكفر. ونتيجة لهذا الموقف لم تعد المحاكم الأهلية التي كانت قد أنشئت حديثاً سوى القواطين الغربية لتطبيقها بدلاً من قواعد الشريعة، ومثل هذا قلة للقانون المصري نحو التشريعات الأوروبية^{٢٠}.

(١٦) البشري، الوضع القانوني، ص ١٦-١٨.

(١٧) طارق البشري، مائة المتصورة (الفتاوى ج ١، ص ٢٠٠-٢٠١)، ص ٤٢.

(١٨) البشري، مائة المتصورة، ص ٥٤.

(١٩) البشري، مائة المتصورة، ص ٤٣. قصة فتاة الحديوي إسماعيل بمشايخ الأزهر وودعت في كتاب رشيد رضا، تاريخ الإسلام للشيخ محمد عبده (الفتاوى ج ١، ص ٢٢٠-٢٢١).

نركز نظرة طارق البشري التقنية على التمييز بين الموروث الذي تساقفه لأجيال جيلًا بعد جيل^(١) والرافضة الذي تم استيراده من الغربيه. ويؤكد طارق البشري بدقة صارمة أنه لا يعني بالموروثه فكرة صافية نقية لا تشوبها شائبة دحيلة، بل يشهد على أن أحد عوامل ازدهار الحضارة الإسلامية هو اقتباسها واستعارتها من حضارات أخرى طوال تاريخها العريق. ولكن الصفوة العثمانية والمصرية، عند مواجهتها لتحدي الهيمنة الغربية في القرن التاسع عشر، فقدت بوصلتها تمامًا، ولم تعد تعرف ما الذي يجب أن تحافظ عليه، ولا ما الذي يجب عليها أن تستميره وتقلده.

إن السؤال الكبير الذي يطرحه الآن يتعلّق بما تأخذ وما تترك من الموروث والرافد. لقد طرح هذا السؤال طوال الأجيال الماضية الأخيرة. ولكن يمكنني الرجم بأن التغيير الذي يعرفه هذا السؤال قد انحطت موازنه عما كانت منذ مائة عام. كما في الماضي تنف على أرض الموروث، وتتناول فيما يصلح لها من حجارة الغرب ولقائه لتجعله عتبات ثم صرنا أو صارت كثيرًا تنف على أرض الرافد أو أرض خليط وتحت من التراث بقصر القالب وتتناول فيما يستحضره منه. ونحن نتساءل الآن عما ستدعي من (التراث) بعد أن كان أبوي يتناولون مما يأتون من (الرافد). ونحن عندما نتحدث عما تأخذ وما تدع من الموروث والرافد نكون قد صرنا بينهما كما لو كنا بينين ونخرجين منهما مما نكون قد وضعناهما متًا كالمسح في واجهات السعال^(٢).

بلحا طارق البشري إلى خطاب الأصالة الثقافية والمواجهات الحضارية في صياغته لنقده وتأييده للطريقة التي فرض بها القانون الأوروبي هيمنة على مصر وهذا النقد يتضمن إجابة مزدوجة للصفوة المصرية: أولاً: لأنها ولهمت الموروث

(١) لاحظ أن البشري يفضل استخدام كلمة «الموروث» من استخدام كلمة «التراث» الأوفر استخدامًا وهو يقول إن السبب في ذلك يرجع إلى أن من يؤسسون مؤلفهم على «التراث» لا يستعملون ذلك اللفظ بل يفضلون بدلاً منه «الخط الذي يحدد الهوية» وهو الإسلام، لمقاومة إمكانية الاختلاص في هذه المواجهة الحضارية. ولكن أبناء الفكر الرفد يستعملون كلمة «التراث» أبداً أن بعضهم مائة بينهم وبينه وبينه صلة من الهوية... يمكن أن نقول إنه من باب المعرفة أن «التراث» يفضلون كلمة «الإسلام» في حين أن أبناء الفكر الرفد يفضلون كلمة «التراث» البشري، ماهية المصطلح ٩ (نشرت المقالة التي أخذ عنها هذا الاقتباس في عام ١٩٨٦) ولزينة معاملة مع تحليق طارق البشري للموروث والرافد انظر

Rudi Meijer, «Authenticity in History: The Concept of al-Waḥd and al-Maḥall in Tanq al-Bishri's Reinterpretation of Muslim Egyptian History», in *Assessing Middle East Studies*, ed. Michael Walid (Washington: Verlag, 1990), 68-83.

(٢) البشري ماهية المصطلح من ٨.

والواقف على قدم المساواة وكأنيها سلعتان في واجهات المحال. وثانياً لأنها جعلت الواقف توافداً للحدثات، وصفت الموروث على أنه فكر متخلف ينظر إلى الماضي^(١) وهذا يطرح طروق البشري رؤية عقلية منكورة وثاقبة للرواية المتمسكة من الطريقة التي يتخوض أن تحدث القانون المصري قد تم بها. وقد أعطت هذه الرؤية الحركة الإسلامية المصرية دعماً قوياً لتقويض إحدى الركائز الأساسية للدولة الحديثة ألا وهو نظامها القانوني. ولا يصعب نقد طروق البشري اللادع عن كفاءة النظام القانوني ولا نزاعه ولا حتى إقبال الناس عليه، وإنما ينصب المسأله على افتقاره المزعوم للأصالة الثقافية^(٢). ويسود تحليله بشكل متكرر إلى نقطة مركزية وهي أن النظام القانوني الحالي لم ينشأ أو يتطور داخل البيئة المصرية الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية، وإنما فرضته القوى الأوروبية على أيدي أتباعها المصريين الذين بهرحم الغرب ووقعوا في شباك خرافته

وبرغم أهمية وتفرد تحليل طروق البشري^(٣) فإن ما يلفت النظر أن روايته للقانون المصري الحديث تفشل عنصرين أساسيين. أولهما، على الرغم من إشرافه العابرة للمحاكم سواء التشريعية منها أو للمحاكم الأهلية، فإنه لا يبدل أي جهد لمصنف طريقه عمل تلك المحاكم بأي قدر من التفصيل، ولا يورد أي إشارة لأثر عملية التمييز التشريعي على تناول تلك المحاكم للقضايا المعروضة أمامها ولا كيف

(١) البشري، مائة المعاصرين، ص ١١

(٢) فيما يبدو أنه محاولة للرد على هذا الاتهام، فكتب محمود السقا إلى القول إن القانون المصري الحديث، بالرغم من أصله على القانون الفرنسي، فإنه مستمد للقانون الفرنسي القديم وليس ذلك بالقول، إن القانون الفرنسي استمد على القانون الروماني الذي استمد بدوره على القانون المصري وبالنسبة فإن القانون الفرنسي قد جرى إلى درجة كبيرة في حق أحكامه وجمهورياته، ثم، ناضجه في حوز التجربة الإنسانية من شمل القانون المصري الفرنسي. محمود السقا، السقا والسقا، تاريخ القانون المصري، ويرا حبل تطوره (القاهرة: موند خاشر، ٢٠٠٤)، ص ٣٣٤

(٣) لقد حظي انقلاب طروق البشري التكريتي بترحيب طواسم الحركة الإسلامية في مصر وأماكن أخرى. وللمسرح على أسئلة على الاحترام الكبير الذي يتبع به البشري في القانون الإسلامي، انظر محمد سليم العوا، طروق البشري ثقياً (المعاصرة: دار الفوائد ١٩٩٩)، وصعد مورو. طروق البشري شاعداً على سقوط الطغمة (القاهرة: دار الفوائد، ٢٠٠٤). ولكن نظر أيضاً النقد الناقب الذي وجهه أحمد صافق محمد لرؤية طروق البشري الهوياتية والاستغناء ثنائية الواقف والموروث لدوره التاريخي المصري المعاصر. أحمد صافق محمد حركة الجماهير الثقافية في المجتمع المصري لكتابة التاريخ المعاصر (مع تركيز على فكر طروق البشري)، في تلويح حصرين المنهج العلمي والصراع المعنوي، تسير أسعد جده (القاهرة: دار شهدي للنشر، ١٩٨٨)، ص ٢٣١-٢٤٢

تغيرت إجراءات التقاضي فيها نتيجة للأفكار الواضحة أو نتيجة للتغيرات المؤسسية التي درجت عليها. وبدلاً من ذلك فإنه يميل في مجمل تحليله إلى تخطيط توليف الفكر القانوني مع ما يقارب الأفعال التام لتوثيق الممارسات والإجراءات القانونية وهذا التصحيح لدراسة الفكر القانوني على حساب الممارسات والإجراءات القانونية يصر تعبيراً واضحاً عن إيمان طارق البشري الراسخ بأنه «لعل المقربة الإسلامية العربية لم تمثل في نشاط فكري يمثل ما تمثلت في جمهور عقهاء الإسلام العظيم»^{٢١} ونتيجة لذلك، ويرغم محاولاته الدؤوبة لتأريخ بقية للرؤية المعتمدة للإصلاح القانوني، فإن تحليل طارق البشري لم يول إلا القليل من الاهتمام بالتطورات المؤسسية، ويركز جهده على استجابة المعكرين (المشرعين ومثابيح، لأدھر ورجال القنون واليسين والمصنفين . إلخ) للتدخل المستمر للقانون العربي وتدخل هؤلاء المفكرين معه.

والأمر الثاني، وهو مثال آخر على إعطاء التحليل الفكري أولوية على تحليل المؤسسات، فهو أن طارق البشري لا يكاد يذكر مجالس السياسة إطلاقاً، وذلك بالرغم من أن تلك المجالس كانت تحتل مكان الصدارة في النظام القانوني السائد في مصر طوال العقود الأربعة التي سبقت إدخال القانون العربي. وبالرغم من شديده طارق البشري على أن القانون العربي قد حل محل الشريعة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فإننا لا نراه يقدم في دوائمه أي سرد تفصيلي لكيفية عمل الشريعة (وهي جوهر المردود) في المحاكم، ولا كيفية تفاعلها مع القانون العربي (الذي يمثل مجسداً للواضح)، ولا يرد في دوائمه أي تحليل للدور الذي قد تكون مجالس السياسة قد لعبته في إدارة التفاعل بين الشريعة، من جانب، والفكر والممارسات القانونية العربية، من جانب آخر. وحقيقة الأمر أن العرة الوحيدة التي أشار فيها طارق البشري إلى مجالات السياسة قد تمثلت في قوله إن تلك الكيانات القضائية الجديدة قد نشأت جنباً إلى جنب مع المحاكم الشرعية ومن دون أي صلة بها. وكانت تلك المجالس تطبق القوانين التي ينص عليها مصر إياها كلفت وتبطل الشريعة^{٢٢}

السمي للعلاقة باعتقاده على وثائق علفية وفزيرة من نظام مجالس السياسة يسعى لمتابعة تقييم طارق البشري الذي يبدو مستهزئاً بما يجب اعتباره «عنصرًا أساسيًا من عناصر الشريعة كما طبقت في مصر الخديوية، ألا وهو مجال السياسة» ويتبادل هذا الكتاب أيضاً بقرامة قاحصة ومفصلة لسجلات ذلك الفرع من النظام القانوني

(١) البشري، الحركة السياسية، ص ١٠١.

(٢) البشري، الحركة السياسية، ص ٤١.

المصري، مما إذا كان تركيز الإسلاميين على الهوية والأصالة الثقافية باعتبارهما صحيحين لما يرونه هجمة تشريعية غريبة هو الأفضل أو أدنى وسيلة للتعلم في طبيعة وأثر التغيرات القانونية في مصر الحديثة.

جسد الدولة المصرية الحديثة

في سرده لفحة الإصلاح القانوني والطبي في مصر الحديثة، يعتمد السمي للعدالة اعتماداً أساسياً على وثائق محفوظة في دار الوثائق القومية المصرية. ترسم تلك الوثائق صورة مفصلة لكيفية التطبيق العملي للشرطة، وكيف عملت مجالس السياسة، وكيف أدى نظام العقوبات وتكيفته، وكيف تعاملت مجالس السياسة مع المحاكم الشرعية يومئذ. تريد سجلات مجالس السياسة المعروفة في دار الوثائق القومية عن أربعة آلاف سجل تسجل تاريخ نظام قانوني كفاءه وشديد التعقيد، ولم يسبق دراسته إلا فيما ندر. وكما سأوضح في الفصل الثاني فإن نظام السياسة عبر التاريخ الإسلامي قد وصفه بالتفصيل مراقبوه المعاصرون والمؤرخون للأحزاب وكان موضوعاً لسجال عتيف من جانب مؤيديه ومعتقديه على حد سواء. لكن السمي للعلاقة يضم أول سر د كامل للدراسة كمعصر أساسي من عناصر الشرطة، وهو يقوم بذلك اعتماداً على سجلات ذلك النظام ذاتها، ويكشف منطق التدحي معتمداً على خطابه الخاص.

ويستحدث هذا الكتاب أيضاً سجلات مدرسة ومستشفى قصر العيني وسجلات المؤسسات الطبية ومؤسسات الصحة العامة المرتبطة بها لتغير كمية إدخال المعارف والممارسات الطبية العلمية الحديثة إلى مصر. وحيث إن تلك السجلات تتضمن مراسلات بيروقراطية عديدة عن الأداء اليومي لمختلف المؤسسات الطبية (المستشفيات ومكاتب الصحة والأجهزة المختبرات والمعامل الكيميائية. إلخ)، فإن الصورة التي ترسمها تكمل الصور العربية العميقة التي عادة ما ترسمها كتابات العاملين في المجال الطبي ومستولي الصحة العامة. وكثيراً ما تكشف تلك المراسلات البيروقراطية صورة شائقة للتلورات التكنيكية التي لجأ إليها الأهالي في تعاملهم النشط والمبتكر مع الممارسات الطبية الحديثة، ومع ممارسات الصحة العامة، ومع الخطاب المرتبط بهما.

وبتقديم سر مفصل لكيفية وسار تطور مجالي الطب والقانون في القرن التاسع عشر، يدرس السمي للعلاقة العناصر المحددة التي تضمنها بناء الدولة الحديثة، وكيف

مهم المصريون تلك العناصر وكيف تعاملوا معها جسديًا. ويرى هذا الكتاب أن الدولة المصرية الحديثة أنشئت من خلال وضع أساليب وتقنيات مكتتها من الرقابة على أحاديث علماءها والتحكم فيها وتضمنت تلك الأساليب حملات التطعيم الجدي وتسجيل المواليد والكشف على الأموات والمعجر الصحي والتعليب والتشريح وهكذا وجد المصريون أجسادهم وقد أصبحت حرقًا موصوفًا لرقابة ومتبعة وتتحكم لم يسبق لها مثيل، من العهد إلى العهد وربما إلى ما بعده أحيانًا ويروى هذا الكتاب صورة لطريقة إدخال هذه الممارسات المبتكرة وكيفية صقلها وتكيفها عبر العصور. وينظر أيضًا في الطريقة التي فهم بها الأهالي هذا التحكم عبر المسروق في أجسادهم، وكيف تعاملوا مع هذا التحكم أو قاوموه.

مرة أخرى أقول إن هدفي ليس متابعة مسار مفاهيم مثل «المستور» أو «المعلقة» من مبعدها في أوروبا حتى نشرها في مصر، ولا أعترم أيضًا أن أوضح كيف تحولت تلك المفاهيم من خلال الترجمة. هذا الكتاب، في متابعته لشؤون وتطور مفاهيم مثل القانون والدولة والصحة العامة والتظافة والمعلقة، وفي متابعته للتحويلات الخطية التي مرت بها تلك المفاهيم، فإنه يضعها أساسًا في سياقاتها البيروقراطية والمؤسسية. وهي نفس الوقت فئتي أولي اهتمامًا خاصًا بالتوترات الإثنية واللغوية والمالية والسياسية والثقافية التي زعزعت بها تلك الأجهزة البيروقراطية والمؤسسية في القرن التاسع عشر. وكما توضح الفصول التالية، فإن تلك التوترات قد سمحت بمطابقتها الطريقة التي تطور بها المجالان اللذان يركز عليهما هذا الكتاب - أي مجالي القانون والطب - خلال الحقبة المنهجية.

يعتبر هذا الكتاب الجسد الإنساني وحدة تحليلية أساسية، وينظر في كيفية دراسته كساحة تجلّت فيها ممارسة سلطة الدولة ومقاومة الأهالي لتلك السلطة ويشهد هذا الكتاب في كل فصوله على الجسد ككلمة وعظم وعلى كيفية معاملة مجالي الطب والقانون إخضاع ذلك الجسد لسلطة الدولة، ويتابع الكتاب ردود أفعال الأهالي إزاء تلك المحاولات المدعومة لتحويل أجسادهم إلى موضوع للرؤية والتحكم وبالتالي، وللتشديد على الأهمية المركزية للجسد كموضوع للمطابقت القانونية والطبية المهيمن، وكساحة لمقاومة تلك الهيمنة، فإن فصول هذا الكتاب قد تم تبويبها لتدور حول المحاور الخمس بترتيبها التقليدية كما ترد في النظم الطبية الغربية والإسلامية: البصر والسمع والشم والتطوق واللمس.

ومع ذلك فمن الهام التشديد على أن تلك الفصول الخمسة لا ترسم تاريخًا اجتماعيًا أو ثقافيًا للمجسّم. وإنما تستخدم المحاور أساسًا كأدوات توضيحية لمعرض وتفصيل الركيّتين الأساسيتين لهذا الكتاب - القانون والطب - ولطرح

أفكار حمس أساسية، واحدة في كل فصل، تتناول العلاقة بين العلم والدين وهكذا
 من الفصل الأول يستعمل حاسة البصر لعرض عمليات التشريح autopsy (والتي
 نسمي حرقاً أن يرى الواحد بعيني رأسه)، ولوصف الطرق المشاككة المعقدة
 لإدخال علم التشريح الطبي إلى مصر. ويوثق الفصل استجابة وردود أفعال عامة
 المصريين لهذه التشريح التعليمي والحجر الصحي والمستشفيات والتطعيم ضد
 الجدري كممارسات وممارسات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجال الطبي الحديث. ويثير
 سؤالاً أكثر تعقيداً وهو: كيف فهمت القطاعات المختلفة في المجتمع المصري
 هذه الممارسات والممارسات، وكيف تعلمت وتكيفت معها؟ وتطور الفصل حول
 تساؤل عما إذا كان عامة المصريين قد رأوا دروس التشريح التعليمي في عصر الديني
 باعتبارها تديناً وانتهاكاً لحرمة الجسد الإنساني، أم أنهم كانوا أكثر اهتماماً بكون
 تلك المؤسسة الطبية مستشفى عسكرياً بالأساس. بعبارة أخرى، هل كان السياق
 الديني أم السياق العسكري هو صاحب الأثر الكبير في تشكيل رد فعل المصريين
 ورؤيتهم للطب الحديث؟

المعمل الثاني يعرض الركيزة الأساسية الثانية لهذا الكتاب ألا وهي القانون، من
 خلال حاسة السمع. تتبع قضية جنائية افتراضية عبر كل درجات ومراحل التضاضي،
 وبالتكرار على القانون الجنائي، يصف الكتاب النظام القانوني لمجالس السياسة
 ومناقش طبيعة تعاملها مع المحاكم الشرعية التقليدية. ويتحدى هذا الفصل الرؤية
 التقليدية المسكرة التي تصف التاريخ القانوني المصري في القرن التاسع عشر
 باعتباره قد مر بعملية علمية قاطمة لا رجعة عنها. ويتساءل عما إذا كان من الممكن
 النظر إلى تطور القانون المصري في القرن التاسع عشر لا باعتباره نقلة من القانون
 الديني إلى القانون الوضعي، وإنما كتفكك من الكلمة المنطوقة المسموعة إلى الكلمة
 المكتوبة الصامتة. وبالتالي فإن هذا الفصل يثير تساؤلاً عما إذا كانت الطلمة هي
 المنظور الصحيح لرؤية التحولات الكبرى التي شهدتها القانون المصري، أم أن
 إضمار الطابع البيروقراطي المؤسسي هو المنظور الأنسب لرؤية تلك التحولات
 وعلاوة على ذلك، فإن هذا الفصل يوصف طريقة عمل نظام مجالس السياسة،
 وتصويره لمجالس السياسة على أنها جزء من نظام الشريعة التقليدي، يطرح سؤالاً عما
 يمكن وضعه بالحديث أو بالمحطات في هذا النظام المعقد الذي جمع بين مجالس
 السياسة والمهنة في مصر المخفية.

الفصل الثالث يطرح تحليلاً للصحة العامة، ويوضح أن برنامج الصحة العامة
 المعقد الذي بدأ في القاهرة وامتد منها إلى عموم البلاد كان يقوم على نظرية

الأوجام واليهوداء المألوف. فكما كان الحال في أوروبا، تقسم ممارسو المهنة الطبية في مصر إلى معسكرين أحدهما يرى أن الأمراض تنتقل بالمعدوى، والآخر يرى أنها تنتشر بسبب الأوجام التي تنفوخ من الجثث الأخلة في التحلل، والتي اعتبرها ذلك المعسكر ساء في تلوث الهواء وتسميته. وتخیل هذا الفصل كيف كان لرواية تاريخ القاهرة في القرن التاسع عشر أن تختلف لو تبنا حاسة الشم بدلاً من حاسة البصر وأخذناها دليلاً. ويدرس الفصل أيضاً ما إذا كان الطب الذي تمت معدرسته ودرسته في قصر العيني يمكن وصفه بالطب الكولونيالي^٩.

الفصل الرابع يتناول حاسة التذوق ويتابع الطرق التي نمت بها مراقبة أسواق الطعام في القاهرة في القرن التاسع عشر. كلت الرقابة على الأطعمة مجرد حرم واحد من مسئولية المحاسب، أو صاحب السوق كما كان يسمى أحياناً؛ ولذا فإن هذا الفصل يلقي نظرة فاحصة على مفهوم الحسية، وهو مفهوم محقق في العقه يختص بالرقابة على الأسواق قدر اختصاصه بحماية الأخلاق. يتابع هذا الفصل إذن تاريخ المحاسب، ويدرس الطريقة التدرجية التي انتقلت بها العملية المعقدة لسحق من سلامة الأطعمة في أسواق القاهرة من المحاسب إلى مهنيين مستحدثين منهم في القرن التاسع عشر؛ مهنيين مثل محكماء السياسة الذين كانوا يجوبون في الأسواق لمراقبتها وأعضاء الجمعيات الكيميائية الذين كانوا يكشفون على الطعام لتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية. وبالإضافة إلى دراسة كيفية نشوء هاتين المهنتين، يتعمق هذا الفصل في صحة ودقة القول إن إنهاء الحسية كان واحداً من نتائج العلمنة.

الفصل الخامس يبرز حاسة اللمس. ويتناول تحدينا الجدل كسلوب من أساليب التمييز، ويخصص بالفقرة المتعمقة لائحة صدرت عام ١٨٦١ حظرت استخدام الجدل كوسيلة لاتنزاع الاعترافات وكأحد أشكال العقاب المشروعة. ويضع هذا الفصل بأن حظر للتمييز قد أتى نتيجة لأن هدفه الأساسيين قد ساءوا مع العصر بشيء مديليز لوماء، ألا وهما الطب الجنائي (الذي أصبح وسيلة أدق وأكثر كفاءة في إقامة اليه القانونية) والحقون (التي لم تعد في ذلك العصر أماكن للتمييز أو الموت) وباندين في الفئور المركزي والأساسي الذي لمه الطب الجنائي في نظام العقوبات الناشئ والمستحدث، يتابع هذا الفصل الهياكل القانونية والمؤسسية المعقدة التي أصبح الطب الجنائي أحد عناصرها، ويدفع بأن فهم تلك الهياكل وفلكيانات أمر لا عسى عنه لأي فهم دقيق وصحيح للتضاريف المفاهيمية العميقة التي فتحت بها الأمر إلى جعل العلمانية أمراً يمكن تخيله وإدراكه.

الفصل الأول
الطلب والتنوير والإسلام



في ١٨٢٧ بُنِيَ صرح ضخم في صحراء طبر زعبل، شمال شرقي القاهرة كان
مبني مربعة من طابق واحد تتألف جدرانه للخارجية مائتي المتر طولاً وتحتل حديقة
بأبنات ساحة الداخلية. كان ذلك المبنى مركزاً لمجمع طبي يضم مدرسة ومستشفى
بإعداد معسكر «جهاد لقيادة القريب منه». وكانت مدرسة الطب بـ«طبر زعبل» أول مشاة
طبية تقدم في عصر منذ أكثر من خمسة قرون غلت^(١). وهي ومطبعة بولاق المشائين
الوحيدتان اللتان صممتا لصروف الزمن من عصر محمد علي حتى يومنا هذا

كان مدير تلك المؤسسة الجديدة المدعنة طبيياً فرنسياً من مارسيليا هو أنطوان
بارتليمي كلود، الذي اشتهر بعد ذلك باسم كلود بك. وهو الطبيب الذي كان محمد
علي قد عينه قبل سنتين من ذلك التاريخ كبيراً لأطباء جيشه حديث التأسيس^(٢) كان
كلود بك قد شرح للباشا في اجتماعات عديدة منذ ذلك الحين أن وعلاات الأمراء
أكثر فتكاً بالجنود من الجراح التي قد تصيبهم في أثناء المعارك وأوصى على أن أفضل
وسيلة لحماية الجيش الجديد هي تدريب أطباء محليين بدلاً من الاعتماد على خدمات
أطباء أوروبيين. وأشار كلود بك على الباشا أن أفضل طريقة لتحقيق هذه الغاية

(١) مع ذلك أشار علي مبارك إلى وجود ثلاث تكتلات متخصصة لرعاية الفراء أقيمت كلها في العهد
العثماني وهي: التكية الجلشقية والتكية الحنكية وتكية الصميم. انظر علي مبارك، *الخطط العثمانية*
الجلدية، ٦٠ جزء، القاهرة: بولاق، ١٣٠٤-١٣٠٦ هـ / ١٨٨٧-١٨٨٩ ميلادي، ج ١
ص ٩٧. لتاريخ المستشفيات في مصر المملوكية انظر

Ahmed Ragab, *The Ottoman Islamic Hospital: Medicine, Religion, and Charity*

(٢) لسيرة حياة كلود بك انظر

Christian Jean Delval, *Chir. Bey: Médecin de Marseille, 1793-1858 (Mémorial: J. Lafitte, 20٠3).*

هي إنشاء مدرسة طبية، ومن ثم لما يتجه من الفوائد عن تعليم العلوم الطبية لعدم
واحد من المصريين وقبولهم بعد تعليمهم كضباط صحيين في الجيش^(١).

في ١٨٣٣ نشرت مجلة *The Lancet* الطبية مقالة خيفض بالمصحح والتعريض على
جهد كوت ملك، واصفةً قصصه الذي لم يبدأ إلا من فترة وجيزة في مصر بأنه
غير مسبوقة في التاريخ الطبي^(٢). بل ذهب وليس التحرير توماس ويكلي إلى حد
القول إن لمصر «أن تقتصر بوجود إدارة طبية عظيمة التنظيم، وتتفوق في العديد من
جوانبها على ما يملكها من إدارات لدى أي دولة تتاهى بامتلاكها لمؤسسات منظمة
تستهدف إرساء أسس علوم الطب في تلك البلاد»^(٣).

وفي السنة التالية زار رحالة بريطاني مدرسة الطب في قلبي وجبل^(٤) وقال أثناء
لمشاة هذه تمثل واحدة من أعظم إنجازات الباشا دون أدنى شك. انضم
المدرسة [منحة] وقاعات للتدريس، وملحج محاضرات، وصيدلية ومعملها، وتنقسم
كذلك محدد وأماكن للاستحمام. [وتنقسم أيضاً] مطبعة يقوم فيها الفتية العرب دون
توقف بدعاية أفضل الكتب الأوروبية في مجال الطب، ويتلقى الطلاب دوراً في
التاريخ والجغرافيا والمصطب وعلم النبات والكيمياء والعمليات الطب والجراحة
وممارستها العملية في قاعات محاضرات خفيفة حصة الإضاءة تزين جدرانها
رسوم علمية توضيحية. وكانت المحاضرات تُلقي باللغة الفرنسية ثم يترجمها إلى
اللهجة العربية فترجمون مكتوبون كثيراً من طول عملهم بالمستشفى دراسة معقولة
بعلوم الطب... أما المعرفة العملية فكانت متبعة المرضى^(٥).

وبعد إنشاء المدرسة بعشر سنوات، أي في عام ١٨٤٧، أُبلغ كوت بك الأضا
بأن المستشفى التعليمي يبعد عن القاهرة بمسافة طويلة مما جعل المرضى يتكبدون
تكلفة باهظة لوصول إليهم ولذا فإنه يقترح نقل المجمع الطبي إلى مكان أقرب إلى
العاصمة^(٦) وبعد تردد أصدر محمد علي أوامره بنقل المدرسة إلى قصر العجي

(١) أطول تاريخي كوت بك لعدة حلة إلى مصر، ترجمة سعيد مسعود (القاهرة: أبو الفول،
١٩٧٢)، ج ٢، ص ٦١٥.

(٢) *Lancet gallery of medical pomp*, *The Lancet* 20, no. 302 (1833), 88.

(٣) J. A. St. John, *Egypt and Muhammad Ali* (London, 1834), 2:481-482.

(٤) لمعرفة المجمع التي دفع بها كوت بك لنقل المدرسة، انظر دار الوثائق القومية، القاهرة، المجلد السبعة، السنة،
تركي، ص ١/٢٠٤ (الرقم الأصلي ٤٧) وثيقة رقم ٤٧١، ٢٧ صفر ١٢٤٩ هجرية، ١٦ يولي
١٨٣٣ ميلادية، دار الوثائق القومية، المجلد السبعة، تركي، ص ١/٢٠٤ (الرقم الأصلي ٤٧) وثيقة
رقم ١٩١، ص ٦٠٦، ١٧ صفر ١٢٥٠ هجرية / ١٧ مارس ١٨٣٥ ميلادية، دار الوثائق القومية،
السنة السبعة، تركي، ص ١/٢٠٤ (الرقم الأصلي ٤٧) وثيقة رقم ١٩٠، ١٩ رجب ١٢٥١ هجرية /
١٠ مارس ١٨٣٥ ميلادية، انظر أيضاً كوت بك لعدة حلة إلى مصر، ج ٢، ص ٦٦٨-٦٢٠.

في غرب القاهرة، وشي المجمع الطبي الجديد باسم مدرسة ومستشفى قصر العيني وخلال السنوات العشر الأولى من إنشاء مدرسة الطب تخرج فيها نحو ٤٢٠ طية نخبة جيش اليانسا وأسطوله^(١١). (ولنمذج شهادات التخرج في قصر العيني نظر ملحق رقم ١). وبعد التخليص الكبير لقوام الجيش في بداية أربعينيات القرن التاسع عشر، تحول قصر العيني إلى مركز طبي متعدد التخصصات، وامتد لثراء إلى مروح من المجتمع تجاوز مجرد خيمة الجيش (انظر الفصل الرابع). وتم تعيين مئات الأطباء المتخرجين في المدرسة في وظائف في جميع أنحاء البلاد عمل بعضهم في عيادات عامة (وكانت تسمى مكاتب المصححة) في القاهرة حيث ومرتو الرعاية الطبية المجانية للفقراء والمحتاجين، وتم تعيين آخرون في وظائف المدينة العشرة أو في عواصم مديريات مصر المختلفة حيث تكفلوا بمهام الطب الجنائي^(١٢). وتم القيام بحملة وطنية ناجحة وطموح للتطعيم ضد الجدري تحت إشراف خريجي المدرسة وتطلب القيام بتلك الحملة وضع نظام متصل لجميع وتحديث بيانات قيد المواليد والوفيات وغيرها من الإحصاءات السكانية. وفي عام ١٨٤٨ تم إنجاز عملها للقوس، أحصى الأفراد ولم يقتصر على إحصاء لأسر أو البيوت أو القرى^(١٣). وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تشكل بالتدريج

(١١) F. M. Smollett, «The History of Kani-el-Nasr», *Records of the Egyptian Government School of Medicine I* (1988), 11.

(١٢) نور توحيد الحكم عام ١٨٥٥ إلى محمد علي على التقسيم الإداري الذي كان الفرنسيون قد أدخلوه على القاهرة بإعطائهم للمعارضة وتقسيمهم المدينة إلى ثمانية أحياء ولكن محمد علي فضل استخدام لقب «شهر» بدلاً من «علاء» وكانت هذه الأحياء الثمانية هي باب الشرية والجمالية والأزبكية وقوسون والدروب الأحمر والخليفة وحلوان والسيدة زينب. وسرعان ما أعيد تقسيم بلديات ومصر القديمة وبدأ أصبحت المدينة مقسمة إلى عشرة أحياء.

(١٣) للمزيد من هذا التعداد انظر

Kenneth Cuno and Michael J. Weiner, «The Census Regimes of Nineteenth-Century Egypt: A New Source for Social Historians», *British Journal of Middle Eastern Studies* 24, no. 2 (1997): 193-216; Ghislaine Allouane and Philippe Fargues, «La naissance d'une statistique d'État: Le recensement de 1848 en Egypte», *Histoire & Mesure* 13, no. 1-2 (1998): 147-193; Ghislaine Allouane and Philippe Fargues, «Vieillesse et frontiers: Résider au Caire en 1846», in *Urbanité arabe: Études de Bernard Lepetit*, ed. Jocelyne Dakhlia (Aix: Sindbad, 1998), 77-112; and Philippe Fargues, «Family and household in mid-nineteenth-century Egypt», in *Family History in the Middle East: Household, Property, and Gender*, ed. Richard Dawkins (Aldershot: State University of New York Press, 2003), 29-50.

انظر أيضًا مرسوم عباس باشا الذي يوضح طريقة حصر المصريين من المسكرين ورجال البحر ومكاتب المتنوع عند تسجيلهم في الإحصاءات السوية. دار الوثائق القومية، «مخططة الميضية» ملف ١٦٦٦، وثيقة مؤرخة في ٣٠ ذو الحجة ١٢٦٦ هـ/ ١٩ أغسطس ١٨٤٦ ميلادية.

نظام بالغ الكفاءة للصحة العامة، ولجأ ذلك النظام إلى تدابير عملية؛ من بينها الحجر الصحي، في محاولة للسيطرة على الأوبئة الفتاكة مثل الكوليرا والملاريا والملين اجتاحت مصر في مختلف عقود القرن التاسع عشر.

يروي هذا الفصل قصة فهم القطاعات المختلفة في المجتمع المصري لإتشاء نظام حديث للطب والصحة العامة ممثلًا في مدرسة ومستشفى قصر العيني، وكيف تعامل الأهالي مع هذا النظام. ويصف الفصل الرؤية المتعلقة لإدخال نظام الطب الحديث إلى مصر الحديثة، والتي تلخصت في ثنائية التنوير مقابل الشوكة والإيمان بعد العمى، ليعتدق بعد ذلك واثقًا بأن تلك الإصلاحات الطبية الكبرى يجدر النظر إليها كجزء من الإصلاحات العسكرية الأوسع التي مثلت جرحًا من صراع الأسرة الحاكمة المصرية مع الدولة للشماتية.

ويطرح هذا الفصل بعد ذلك في الرأي المناقض إن الإسلام قد عارض إدخال الطب والحديث، إلى مصر، وذلك من خلال تحليل أربعة موضوعات تتعلق بالنظام الحديث للطب والصحة العامة: أولاً، المستشفيات ومكاتب الصحة، ثانياً، الكورنيت، أي الحجر الصحي، ثالثاً، التطعيم ضد الجدري، وأخيراً، عمليات التشريح التشريعي ومعاطرة الجثث. ويستعرض الفصل تفاعل عامة المصريين مع هذه الموضوعات الأربعة.

الأشواء الميورة

نصف العديد من الأعمال المبكرة عن تاريخ قصر العيني المعلومات المتكثرة والحديث التي واكبت إنشاء المستشفى، مثل الحجر الصحي والتطعيم ضد الجدري وعصيات التشريح التعليمية. ونسى معظم تلك الكتابات منظورًا حيويًا يركز على منطق «الرجال النظام» ودوافعهم وسياساتهم. وفي كل تلك الكتابات يحتل كسوب بك مكانة كبرى. وشكلت كتاباته – المتخصصة منها والتي كانت موجهة إلى العاملين في مجال الطب، وكذلك كتاباته السجالية الموجهة لجمهور أوسع – أساس العديد من الدراسات عن تاريخ الطب في مصر للقرن التاسع عشر^(١). ويظهر محمد علي بشا في تلك الدراسات في صورة المصلح العظيم الذي يُعزى إليه فضل إدخال العديد من الإصلاحات الطبية المعاصرة^(٢)

(١) انظر على سبيل المثال

EB Ashour Sobail, *The Creation of a Medical Profession and Elmina Abugideiri, Gender and the Making of Modern Medicine in Colonial Egypt* (Parramatta, Sydney: Ashgate, 2010).

(2) Mahfouz, *History of Medical Education*, 23-24.

ذلك التاريخ يزخر باستعارات الثور والتور عند وصفه لإدخال الطب الحديث إلى مصر. وكما رأينا في المقدمة فقد رأى كلوت بك نفسه كشخص يبدد قصارى جهده «للتغلب على تعصب [المصريين] ولشحن ذكائهم ولتربيتهم متافع الحضارة»^(١). ورغم أنه شدد على أن ظهور الحضارة والمعاجز والمباعد والثقافات في الشرق «لم يبع من جمهور الشعب» وإنما كان نتيجة «السبب عظيم عارض».... [ألا وهو] الحملة الفرنسية على مصر^(٢)، فإنه رأى أن من واجبه الإشافة برأيه محمد علي الذي وصفه بأنه باحث «علم الطب الذي كان قد انتشر في مصر»^(٣) بإتقانه لمدرسة الطب في قصر العيني، وطمحه لكلوت ملك في معركة ضد «الدجالين» الذين أصبحوا أنفسهم بأسمائهم غير العلمية، في مجال علاج المرضى، مما أضر بهم وحال دون علاجهم، وكانوا (أي الدجالون) «يذهبون ما لا يعلمون، وما مظهر في ذلك إلا كمن يفتي في مسألة في الدين بغير معرفة بين قوم جاهلين يظنون أنه قال حقاً وهو للحق جاهل وعن الصواب (بعيداً) بمراحل، بل هم مضرون للعالم وكأنهم أعلنه ليسي آدم، فما مثل أحسنهم كأعمى بيده سلاح قاطع يهده بين جملة أشخاص ففي حزته يجرع جملة من الناس، فقل من يعلم من ضرره»^(٤).

ولم تغب أهمية استخدام استعارات الثور والبصر والمعرفة عن محمد علي في جهوده الدخوية لإظهار حيوة الأوروبيين، وللتأثير بذلك على الرأي العام الغربي. ومن اللافت للنظر أنه عند مخاطبته للرأي العام الأوروبي لم يشر لنفسه على أنه مصري نهضة مصر، بل كحاكم مستير يستلهم أفكاره من أوروبا، فهي مقولة تكررت الإشارات إليها قال البلاشامبول بيرطاني بمئة الثور وبالمرستون لدراسة حكومة البلاشام نظامها المالي وتقديم تقرير عنها:

لا تمكنوا علي بمقاييس حكمكم الحالي. قاروني بالجهل المحوي في تعصب، لا يمكن أن تُفهم مصر نفس القواعد التي تطبق على أوروبا. فقد استغرق الأمر منكم قرونًا للوصول إلى وضعكم الحالي، أما أنا فلم أتح لي إلا سنوات

(١) Clot Bey, *Mémoires*, 34.

(٢) Antoine Barthélemy Clot Bey, «Clot Bey's observations on Egyptian Foreign Quarterly Review 27 (1841): 377-378.

(٣) أنطون بوليتيني كلوت بك، كتوب الصحة وروايت المتعة، ترجمة محمد الشافعي، تحرير محمد عمر الخوسي، ديكونا، بيروت (الطبعة: يوليو ١٩٨٤)، ص ١٥.

(٤) كلوت بك، كتوب الصحة، ص ١٥.

عليه ما زال أمامي ولما شعبي الكثير مما يجب أن تعلمه.. ولهاذا قلني
 سأبحث بمصحة عشر شأنا من عندي إلى بلادكم ليعلوها من علوها. يجب أن
 يروا بعينهم وأن يلمسوا بأيديهم وأن يكتشفوا بأنفسهم سبب وكيفية قوتكم
 عيبا، وعندما يقضون بين ظهرانيكم ما يكفي من الوقت سيوفدون إلى وطنهم
 ويقومون بتعليمهم في تعليم شهي¹

كان أحمد الرشيدني واحداً من أولئك الشبان المبتعثين إلى أوروبا في مهم
 تعليمية درس أحمد الرشيدني في الكتاب ثم في مدرسة قصر العيني الطبية الحديثة،
 وبعده تعلم في باريس حيث أرسل لاستكمال دراسته الطبية. وقد اعترف بأنه الطب
 الحديث ما كان له أن يعود إلى الحياة في مصر لولا جهود محمد علي الحسيني كـ
 أحمد الرشيدني مقدمة لترجمة العربية لكتاب سير وليم لوونز *A Treatise on the Diseases of the Eye* دراسة في أمراض العين، والذي صدرت ترجمته
 عام ١٨٣٣ بمؤلف ضياء الدين في مدلول العينين نقل فيها إن علم الطب

كان قد انقضى رسمه وتسمى من بلادنا أثره ورسمه بعد أن كلفت له وغيره
 بغيره أصلياً ومفترقا لا يخلو فيه من أضرار الجواهر يشعرون بذلك في
 المجالس ويحذرون الناس به على حسب ما عايناهم في الجوارح. ويحذرون
 المعرضين بولده أن يعلموا حقيقة كراهتهم ولا يجوزوا بين حواريهم وأمرائهم
 بل لا يعرفون من الطب معناه ولا يدركون قواعده ومبانيه حتى من الله على تلك
 البلاد بأعظم الوزراء على سطح البيضة شرقاً وغرباً وأبلى العطاء ولوسع
 الكرماء متنا وغرباء الطرد الأثم الذي تشامخ سراجها والبحر الخضم الذي
 غطقت بكرمه أنوارها، فحتم على حاتم بنسخ ذكره. وقام الناس على ملازمة
 حمده وشكره صاحب الشهادة التي أضحت أشهر من نثر على علم والهيبة
 الذي أسعج من به صمم، والفكر الذي صار المثل في العرب والمسلمين والهيبة
 التي مركبت الأسود واجسة في الأجسام فلا غرو وإذا تفردي جمع ما تفرق في العالم
 من المعاني... قد وكب من الحزم مراكب حوت على غيره صهونه وملك ألفة
 الحرم الذي تطلتي بجلوته وكل البصر عن تشخيص مقامه الشامخ على الأثير
 ورام طرف الشجر إنراك شلوه فرجع خائفاً وهو حزين، فإن حمده له ولأنه فهو
 محمد السادة وإن ذكرت له علواً فهو علي السادة ذو المقام السامي السلي

(1) John Bowring, "Report on Egypt and Candia" *Parliamentary Papers, Reports from Commissionsers*, 21 (1842), 146.

وقد يكون بورنج وليس محمد علي هو صاحب فكرة الاكتفاء بأوروبا التي نقلها هذا الاقتباس

غفر الرواء الأماجد محمد علي، لا زال مجده في صعود وطلوع إقباله في أوج السعور، ونشور النور لمشرقاته باسمه والأفكار في مساهلته على مرافقه قائمة، وأعمدة دولته منصوبة بالقيام وأوتدت مملكته واسعة الأقطار وزعمته في ععود شبابه وظلال السلطة مرزقاً على يابده لمزم ليغداً الله على إحياء ما تفرس ع من العلوم وتجاسر بهمة على إنشاء مدارس للتعليم والتمهيد فكان من أحدها مدرسة الطب البشري التي هو يافتخر ولا تشتهل حوي^(١١).

وواقفه في ذلك محمد الشافعي، وهو لزهرى آخر ذهب في بحثه إلى مرسا لاستكمال تعليمه الطبي، ثم أصبح في عام ١٨٤٧ أول مدير مصري لفصل العيى، حيث قال إنه بعد أن أنشأ محمد علي مدرسة الطب، حصل من إنشائه المنع الكثير للخاص من العالم والحقير، وظهر منها أطباء وجراحون عن مساعد الحد مشروبه ووال بهم فسد الأوهام العفيدة التي كانت متسلطة عند المصريين من مدة مديدة. ومثل أحمد الرشدي، بل مثل معظم الأطباء المصريين الآخرين الذين ترجعوا للكتب الطبية الفرنسية، لم يستخدم محمد الشافعي - كما فعل آخرون بعده بجيل - عبارات مثل «الأكليس من الغرب» لوصف العمل الذي كان يدور في مدرسته الطبية. بل على العكس من ذلك كان مصرًا على أن محمد علي كان امحبي تمدن الإسلام ومحبي فسد الأوهام، وأنه بإفتاحه مدرسة ومستشفى بعتمذان الطب التشريحي أداة تعليم كان يمثل رمزاً ونقح روح جديدة في علم كان مردهراً في مصر في عصور سلفه ولكنه زال من القيد المصرية وخلت منه بقاها والأفكار الملكية، ولم يبق من إلا الاسم وعدم من الرسم^(١٢). وقال إن محمد علي قد بعث الطب في مصر كما تبعث العقاء من الرماد وسرد بعد ذلك قائمة مطولة من اللوصفات الشعبية وشد على اعتماد معظم المصريين على معالجة أنفسهم

(١١) لورنس، فيه التبرهن، من ٤-٢. بعد ذلك قام أحمد الرشدي بتفريس أراضى النماء في مدرسة المقبلات التي أنشئت عام ١٨٣٧ وأصبح أيضاً رئيس تحرير المجلة الطبية بصور الطب التي صدرت عام ١٨٦٥. انظر دار الوثائق القومية، محافظة مصر، صادر راسة الإسبالية، ١/ ١ / ٢ (الرمز الأصلي ٤٤٥٧)، الوثيقة رقم ١٩، صفحات ٤٢ و ٥٨ و ٦٢ وطيفال ١٧٨٦ هجرية / ١٨ فبراير ١٨٦٥ ملاحظة. من دراسة وليام لورانس، انظر

H. Stanley Thompson and Patrick G. Duffell, «William Lawrence and the English Ophthalmology Textbooks of the 1830s and 1840s», *Archives of Ophthalmology* 130, no. 5 (2012): 639-644.

(١٢) محمد الشافعي، مجلة في الطب التشريحي، مجلة الجمع الطبي المصري (١٨٣٧)، ٥٥٥.

بأنفسهم، وهي نقطة أشار إليها قبل ذلك الأطباء الذين صلحوا جيش بونابولت^(١) وأشار إلى أن معالجي أمراض العيون المعروفين باسم «الكحلين» كانوا يجهلون أبسط مبادئ طب العيون، ولا يملكون التميز بين مختلف أمراضها، ولم يكن لديهم أدنى علم بشريك العين أو تشريحها^(٢).

بعد طلت قدرة الطب الغربي المزعومة على انتشال مصر من ظلام الدجل والشعوذة فكرة يتناولها الكثير من الباحثين والعراقيين عقب بدء الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢. فعلى سبيل المثال، شدد الباحثون البريطانيون الذين درسوا تاريخ مدرسة الطب في قصر العيني على الفصل الواضح بين «علم الطب الذي كان يُدرس في تلك المدرسة وبين «الدجل» الذي كان سائداً قبل إنشاء المدرسة في عام ١٨٢٧، وأشاروا بأنفسهم لأن ذلك الدجل ظل واسع الانتشار بطعنا. لقد سئم أولئك الدارسون بأن أصول فن الطب ترجع إلى مصر، ولكن الباحثين البريطانيين (خلال للأطباء المصريين الذين درسوا في قصر العيني، والذين أموا بأن المهمة التي تقع على عاتقهم هي بحث تلك الفن الطبي الذي ازدهر في بلادهم في سالف الزمان)، نشبوا بفكرة استحالة أن يتمكن ذلك العلم من عودة فنية إلى مصر فيها مثلاً ذكر الدكتور قد. م. ساندوف الذي أصبح نائب مدير مصلحة الصحة العمومية التي أنشئت في ظل الاحتلال البريطاني، أن «أول إنجازات فن العلاج عد ولدت في مصر [القديمة]». لكنه أضاف: «إن أوضح سمات الطب المصري في ذلك العصر هي طبيعت غير التراكمية .. فالمصري المتعلم كان كاتباً أولاً وقبل كل شيء». لكن الطبيب الإغريقي، خلافاً لذلك، كان وجعل خطابة ونقاش^(٣) وبهذا كان ساندوف يكرر الفكرة التي ترسخت منذ عصر فلاسفة التنوير، والتي تقضي بأن المصريين القدماء (وشعوب حضارات الشرق الأدنى الأخرى) كانوا خلافاً للإغريق، عامرين عن الفكر النقدي. ففي رأي دينيو «المصر القديمة» برغم مهارة كهنتها، وقدرتها الفيزيائية على حفظ المعرفة، ظلت أرضاً خصبة للشعوذة

(١) E. Wirth Egan and Lessem Khatib, «French observations of disease and drug use in late eighteenth-century Cairo», *Journal of the History of Medicine and Allied Sciences* 39 (1984): 128.

(٢) الشافعي، «مقدمة»، ص ٧٠. للزبد عن أمراض العيون ومعالجاتها انظر

Lessem Khatib, «Eighty nineteenth century ophthalmological clinics in Egypt», *Clio Medica* 7 (1972): 289-314.

(٣) Sandow, «The history of Kurr-el-Ainy», 3.

ووطنًا مثاليًا للسحرة والمرافق ولعبادة القطط والبصل^(١) وقد تبنى سانفويده هذه الصورة للطبيب المصري القديم كعلم رائد غير تقليدي، وبعد عرض سريع لتطور المعرفة الطبية العربية، انطلق يلهج بالثناء على كلوت بك لجهوده التي أعادت إلى مصر ثمار تلك المعرفة التي ظلت لسنوات حكرًا على مدن شهيرة مثل ممبيس وهديونوليس والإسكندرية^(٢).

وفي حين سبب سانفويده الفضل في إنشاء الخدمات الطبية الحديثة في مصر لكلوت بك، رأى مواطنه اللورد كرومر، القنصل العام البريطاني في مصر طينة أول ربع قرن من الاحتلال البريطاني لنهاه أن جهوده هو شخصيًا كانت القوة الدافعة الحقيقية وراء الإصلاح الطبي:

يشكل علمه ويرغم أن هناك الكثير مما ينظر الصحيح، فممكن القول إن تقدمًا كبيرًا، ومعتدلاً قد تم تحقيقه في مجالات التعليم والتنظيم الطبي وإدارة الخدمات الطبية، وصيانة المستشفيات والعاملات، ومستشفيات الأمراض العقلية إن المستولى الإنجليزي الموهبة والمفكرين الذين كرموا جهودهم وطاقاتهم لإنشاء هذه المنظمة قد سجموا في إدخال أبسط عناصر النظام والحضارة الأوروبية إلى هذه البلاد^(٣).

وشأنه شأن كلوت بك في جبل سابق، رأى كرومر أن أهل البلاد لم يقادروا مهمته التنويرية إلا بأشروع أشكال المقاومة. ولكنه أشار إلى أن تلك المقاومة قد عجزت عن إيقاف مسيرة تقدم التعليم الطبي^(٤)، ويتويجة على حلوة مولير الشهيرة، شدد على أن الإنجليز، بقدرة أنجلوساكسونية متأصلة فيهم، قد انطلقوا في عملهم لتحويل المصري إلى طبيب يرغم نفسه *non obediens malgré lui*^(٥).

الهيكل وأصول المؤسسة الطبية المصرية

تبدأ القصة المعتمدة لإنشاء المؤسسة الطبية المصرية بإجماع (أو اجتماعات) بين محمد علي باشا وكلوت بك، أقتعه فيها الطبيب الفرنسي، يمتافع الطب الحديث. ولكن قد يكون من الأنسب والأدق هنا أن نبدأ تلك القصة بالنظر في هواجس

(١) Peter Gay, *The Enlightenment* (London: Norton, 1963), 88.

(2) Sandwith, «The history of Kani-el-Ain», 4.

(3) Earl of Cromer (Evelyn Baing), *Modern Egypt*, 2 vols. (London: Macmillan, 1904), 2:512.

(4) Cromer, *Modern Egypt*, 2:510.

الباشا المقيمة وقلقه المميت على وضعه في مصر. وصل محمد علي إلى مصر عام ١٨٠١ في سن الحادية والثلاثين شاباً في فلق كبير، جمع السلطان العثماني جيوده من البلقان، وكلف ذلك الفلق بمهمة طرد الجيش الفرنسي من تونس وأقصى ولاياته. وكان محمد علي يعرف حق المعرفة أنه لم يكن «شريكاً» يمكنه الادعاء بالانتماء إلى الرسول، ولم يكن «غزياً» يمكنه أن يؤسس شرعية على فتح مصر بعد السيف^(١). وكان يدرك تمام الإدراك أن تواضع أصله، وكونه غريباً عن البلاد، بالإضافة إلى كونه لميلاً كان يعني أن المصدر الوحيد لشرعيته كحاكم لمصر تمثل في العرمان الذي أرسله السلطان في يولية ١٨٠٥، والذي تولى بمقتضاه المنصب الذي اشتهاه حاكماً للولاية بعد خروج الجيش الفرنسي منها وما لحقه من عراق في السلطة. وكان يعرف أيضاً أن السلطان قد أصدر ذلك الفرمان على مضضي شديد بعد فشل محاولاته السابقة لتعيين ولاية آخرين على مصر. وعلاوة على ذلك فإن محمد علي كان شخصاً مجهولاً تماماً لدى الأجنت الحاكمة في إسطنبول، خلافاً لولاية مصر السابقين الذين جرت العادة على أن يكونوا أعضاء في الدوائر الحاكمة في إسطنبول، وأن يكونوا من تامة العائلات الكبرى في عاصمة الدولة العثمانية وكانت ولاية مصر بالية إليهم خطوة عامة في الترقى في الجهاز البيروقراطي لسولة. ومضلاً عن ذلك فقد كانت مصر ولاية تحتل بأهمية تحول دون أن يؤتمن عليها شخص من خارج دوائر السلطة. وهكذا كان محمد علي يدرك أن إسطنبول لن تتوانى طويلاً عن معاملة عزله من تلك الولاية الفالية. وكانت نظرة إسطنبول لباشا مصدراً للفزع عميق وهو اجس حقيقة لديه.

كان ذلك الفلق هو دفعه لإنشاء قوة عسكرية للدفاع عن منصبه العزيز. وكان الفشل مصيب محاولاته الأولى في ١٨١٥ لتدريب الجنود الألبان غير المتعصبين الذين جاءوا معه إلى مصر في ١٨٠١، عندما تمرد أولئك الجنود وقاموا بأعمال سلب وبهس. وبعد خمس سنوات، وبته محمد علي انتباهه إلى السودان حيث حاول أن يجمع رجالاً لجيشه المشهود في عام ١٨٢٠ أرسل حملتين إلى السودان نصمان عشرة آلاف جندي من السقورية والبدو والألبان والأتراك وكانت نتيجة الحملة كارثة محققة سببها اعتماد الخدمات الطبية. وقع الجنود قرصة لطامة

(١) يقوم هذا التحليل لصراع محمد علي مع السلطان العثماني على دراسة

Khaled Fahmy, *Mehmed Ali: From Ottoman Governor to Ruler of Egypt* (Oxford: Oec-

من الأمر اضرب فوصل عدد الموتى في سبتمبر ١٨٢١ إلى ستمئة، وارتفع في الشهر التالي إلى ألف وخمسة^(١) علاوة على ذلك فقد أتت تسلم الحدمات الطبية ونفص وسفل القتل الكثرة إلى موت آلاف من العيد الأفارقة حتى قبل وصولهم إلى مصر والأشكى من ذلك أن عدد من بقوا على قيد الحياة من أصل عشرين ألف عبد إفريقي وصلوا إلى أسوان لم يتجاوز ثلاثة آلاف بعد وصولهم بأشهر قليلة أما الباقون فلاقوا حتفهم في مصر «كنت نراهم يموتون كالأنعام»^(٢) وأصبح نقص الخدمات الطبية مشكلة مرة أخرى عندما اتخذ الباشا قراره المصري بتجديد المصريين في جيشه الجديد. فني غيبة تعداد للسكان وفي غياب خدمات طبية كافية للكشف على الفلاحين، انتهى الأمر بضباط التجنيد الذين أرسلتهم القاهرة إلى تجميع العديد من الرجال الذين اتضح بعد ذلك عدم لياقتهم للخدمة العسكرية، إما بسبب كبر السن وإما بسبب سوء الحالة الصحية.

ونتيجة من هذا الوضع اضطرابات هائلة، لا في تدريب الكتلاب الجديدة بحسب وإنما في القطاع الزراعي أيضاً، فقد أشرع عدد كبير من المزارعين من حقولهم وأرسلوا إلى معسكرات تدريب ثانية، ثم اتضح بعد ذلك عدم لياقتهم للخدمة العسكرية، ورفضهم الجيش على هذا الأسس.

وأتى لقاء محمد علي الشهر مع كلوت بك في ١٨٢٥. ولم يكن ذلك اللقاء، كما حاول الطبيب الفرنسي أن يصوره في وصفه الملحمي له، لحظة انبلاج النور وتجلي الرؤية لدى محمد علي، فكان الباشا قد استشف حاجته إلى فيلق طبي عسكري بعد دروس مريرة لفتت لهاها خسائره الفادحة. وتبين الوثيقة التالية التي تعود لعام ١٨٢٥ كيف استمرت هذه المضائير لمدة طويلة، فكما سرى لم يؤد افتتاح مدرسة الطب عام ١٨٢٧ بشكل سريع إلى تكوين منظومة طبية تسكن من تجدد الأصحاء، بل استغرق الأمر وقتاً طويلاً لاضطر في أثناءه إلى الاعتماد على مزار الأقسام لتجديد الفلاحين، ففي مكتبة تعود لعام ١٨٢٥ موجهة إلى مزار الأنعام في القنصلية اشتكى الباشا وكتب محطراً:

قد اتضح لنا أن ضبطكم الناس المولج وأرسلكم إليهم مصر وكم به قوتنا
الوقت وقت حارة من أزية الناس الفقراء بذلك ما ترسلوا ناس موالج وتقدموا

(١) Frédéric Caillaud, *Voyage à cheval en Égypte sous le règne de Méhémet Ali*, 2 vols. (Paris: L'Imprimerie Royale, 1828), 2:313, 2:316.

(٢) دودويل، الطبعة الأولى، ص ٧٢.

أعداد وعملوا أنهم لم يفلحوا وتسلطوا السلطنة وكميوني، وتزولوا التمسك ولو
كمن تطيرا أفعال جدمان شبان وترسلهم كثيرا يقبلوا من غير تعويق وتزول هذه
الكيفية...^(١٠) (انظر ملحق رقم ٢ لصحيفة الوثيقة).

وفي السنوات اللاحقة ازدهر الياشا اقتناعا بحاجته إلى تدريب أطباء محليين
ولدى نورهم على الوحدات العسكرية المختلفة، وبهذا أصبحت الصلة بين
الجيش والمؤسسة الطبية الناشئة صلة دائمة وثابتة. وكما يتضح في هذا الفصل،
من البدايات العسكرية للمؤسسة الطبية الخفيفة هي التي شكلت طبيعة المؤسسة
دائما، وهي التي صاغت مسار تطورها. كانت كل المدارس التي التحقت في أثناء
حكم محمد علي تخضع لنظام عسكري صارم، فكما قال أحمد عزت عبد الكريم
في دراسته الرائعة عن تاريخ التعليم في عصر محمد علي:

كان التقليد يفسح للنظام العسكري في مدرستهم في قدامهم أول الشهير
ودعاهم إلى السلك المدرس وسجرات الطمأنينة ثم أوتهم إلى قراتهم أول الفيل
فكانوا يهضون من يومهم إذا بزغ الفجر، أو انشرفت الشمس على صوت البوق
(البوري) يدي في أسماء المدرسة حتى إذا انصروا ثم أسلموا من المدرس شيئا
أقبلوا، حتى يطمأن الصباغ تتناولوا ثم عادوا إلى المدرس حتى التفت وغرة قصيرة
بعده، ثم إلى المدرس مرة ثانية ثم إلى العشاء ثم إلى استذكار الدروس، ثم إلى
حجرات النوم وقد مضى من الليل ساعتان أو ثلاث. وهم في هذا كله يصطفون
وينحرون على صوت الطبل ويؤدون التمية العسكرية^(١١)

وكان الطابع العسكري أوضح ما يكون في مدرسة الطب فخلال سنوات
تدعيمهم كانوا يهضون لانتضيات عسكري صارم قصد منه تعليمهم الأدب
وحسن السلوك والأخلاق. وكانوا يلقون بحقوقات عسكرية منها الحبس عند
أول مخالفة، ثم الحبس مع اقتطاع جزء من مصروفهم عند ثاني مخالفة، ثم الحبس
مع العيش الحافه عند ثالث مخالفة. وعندما فشلت هذه العقوبات التصاعدية
في ردع الطلاب تقرر عقابهم بوضعهم في حبس انفرادي حيث يقوم التلميذ
المحبوس بأن يفضّل جميع الواجبات عليه في الحبس المعزول ولا يختلط به أحد^(١٢)

(١١) دار الوثائق القومية، المجلد السبعة، تركي، ص ١/١٣/٢ (الرقم الأصلي ٣٠)، وثيقة رقم ١٩، ص ٧،
٥ رمضان ١٢٥٠ هجرية / ٥ يناير ١٨٣٥ ميلادية

(١٢) عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، ص ٢٥٩.

(١٣) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل ٤٤٤، خطاب رقم ٨، ص ٢ و ٢٠٤، جملتين الأولى ١٢٧٣
هجرية / ٢٩ ديسمبر ١٨٥٦ ميلادية

كما حصل طلاب المدرسة على رتب عسكرية فور التحاقهم بها. وأصبح أول الأطباء الذين تلقوا تعليمهم في تلك المدارس أطباء عسكريين بمجرد مغادرتهم، وأرسلوا للخدمة في وحدات الجيش. بل حصلت الطبييات والممرضات على رتب عسكرية أيضًا. وكما توضح الصفحات التالية، اتسعت إدارة المستشفيات بصفة عسكرية، وكان الأطباء يقومون بجولاتهم اليومية بشكل مماثل للتدريبات العسكرية اليومية. وحتى بعد أن تم تخفيض قوام جيش البابا بعد تسوية ١٨٤١ مع السلاطون العثماني، وبعد أن تم تعيين الأطباء العسكريين في وحدات حربية (كما يوضح الفصل الرابع)، فإن مجلس شورى الأطباء الذي يرأسه كلوت بك، وكان الجهار الرئيسي الذي اضطلع بمسؤولية الإشراف على المسائل الطبية وموضوعات الطاقة والصحة العامة منذ ١٨٢٥ حتى حله في عام ١٨٥٦^(١)، ظل يعمل كقلم تابع لبيوت الجهادية، فلم تقصد مدرسة قصر العيني الطبية طبياً كجهد يعمل في خدمة المؤسسة العسكرية^(٢) برغم تبنيها لأهتاف أخرى ويرجع قرو من تطورها. إذ، فإن المؤسسة الطبية المصرية في القرن التاسع عشر قد توطدت بالقوة العسكرية برباطة لا تفصل لها، وتشكلت وفقاً للمعنى والتظيم والانضباط العسكري.

استقبال الطب الحديث

عوضاً عن التركيز إلى الأرشيفات والسجلات الثرية التي وضعها المجمع الطبي العسكري لإحياء (أو تقييد) سيرة المنهج البحثي البصري^(٣) لنناول إدخال

(١) ورد تاريخ إنشائه مجلس شورى الأطباء لدى أحمد محمد كمال، تاريخ الإدارة الصحية في مصر من عهد الخديو محمد علي إلى الآن (القاهرة: دار الرفاعي، ١٩٤٣)، ص ١. وورد تاريخ حل المجلس في دار الوثائق القومية المصرية لسنة ١٦٦٨، وثيقة رقم ١٢٩٢، ص ١٢٦، ١ شعبان ١٢٧٢ هجرية / ٧ أبريل ١٨٥٦ ميلادية. وقد عُرف المجلس أيضاً باسم مشورة الطبية. وشي المجلس الذي حل محله باسم مجلس الصحة، وكان ذلك المجلس بدوره مغفراً للاستقلال حيث كان جزءاً من محافظة الإسكندرية. انظر دار الوثائق القومية، المجلس المصمومي، ص ٨ / ٦ / ١ (الرقم الأصلي ٧١)، وثيقة رقم ٤٠٢١، جلد ١، الأولى ١٢٨٧ / ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥ ميلادية.

(2) Laverne Kulaic, *Lines of Risk: Public Health in Nineteenth-Century Egypt* (Berkeley University of California Press, 1998), 37.

(3) حاشية المترجم: *Ocular-centric Approach* هو الرؤية التي تعطي من شأن حاسة البصر في الثقافة العربية. لقد جعل كل من أرسطو وأفلاطون من حاسة البصر موقفاً للفكر والعقل في هذا السلب، الكتب المكتوبة التي وأبعد من المتحركة. والمثل الإنجليزي، *Seeing is believing* مرادفاً وشراً للإيمان واليقين.

الطب الحديث إلى مصر، يلتقي هذا الجزء نظرة على كيفية تعامل الطبقات الدنيا من المصريين مع السياسات الطبية غير المسبقة التي شهدتها البلاد في القرن التاسع عشر وتخص الصفحات التالية بالفكر أربعة موضوعات طبية مثلت دعامة عمل المؤسسة الطبية في جميع أنحاء البلاد ألا وهي المستشفيات والحجر الصحي والتطعيم ضد الجدري والكشف الطبي على الجثث وتشرعها.

المستشفيات (الإسبتليات)

في عام 1826 أصدرت تشري الأهل قولاً بأن:

جميع المرضى الذين يكفون مصابين بأمراض شديدة وقرو الحال ولم يكن لهم اقتدار على المعالجة في منزلهم يجبروا (أو يجبرون) على إدخالهم في الإسبتلية ومعالجهم بها لأن الجميع عيدين ولي التمس والإسبتلية جعلت من مرصمهم...^{١٩}

لكن وبمجرد إصدار هذا القرار تبين استحالة إرسال الناس للعلاج في المستشفيات ضد رغبتهم، ولذلك صدر قرار به أن الذي يكون بهم أمراض ويلزم لهم عمليات فلا يلزم جبرهم بل يحظرهم إذا كانوا يريدون ذلك يرسوا إسبتلية العموم بقصر العبي^{٢٠}. إجراء كان دخول الشخص إلى الإسبتلية (أو خروجه منها) يتطلب أن يقدم عرضحالاً لمحافظة مصر، التي أصبحت تشرف على المؤسسات الطبية بعد أن توفقت «ديوان طبيوي» عن الإشراف عليها في بداية عشرينيات القرن التاسع عشر وكان يمكن أيضا التقدم للإسبتلية مصر (شرطة القاهرة وهي بمثابة مديرية أمن القاهرة الآن) وكان موقعها في الأزنيكة) كبدل ونسطيع بدراسة هذه العرضحالات المجموعة ضمن سجلات «محافظة مصر» و«إسبتلية مصر» أن تكون فكرة جيدة عن الأسباب القالبة لتعامل الأهالي مع المستشفيات ومكاتب الصحة التي أقيمت في البلد.

تبين السجلات بصفة عامة أنه في معظم الحالات كان الأهالي يلجئون إلى المستشفيات فقط عندما كانوا يصابون بأمراض بالغة الخطورة تتطلب علاجاً

(١) دار الوثائق القومية، ديوان المجهدة، سجل رقم ٤٣٧، وثيقة رقم ١٦، ص ٤٦، ٦، ١١٦٢
محرم / ٢٦ أكتوبر ١٨٢٦ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان المجهدة، سجل رقم ٤٣٧، وثيقة رقم ٩٧، ص ٦٧، ٥، ١٢٣٣ محرم
/ ٢٤ ديسمبر ١٨٢٦ ميلادية.

مبتدأ لفترة طويلة، أو بالمقابل حين يحتاجون بشكل عاجل للعلاج من حروق خطيرة أصيروا بها في حوادثه. وكان الزهري هو العرض الرئيسي الذي يذكر في العرضيات كسبب لرقية الناس في دخول المشفى لإروادتهم، مثل حالة الحاج سليمان الفهوجي من كوم الشيخ سلامة بالأزكية الذي كتب «عرضا يريد به إرساله الإستتابة بما أنه عيان وبالكشف عليه بمعرفة حكيم الضبطية غاوضح أنه وجد معه إفرنكي [أي الزهري] وأنه يرسل الإستتابة...»^(١). كذلك كانت النساء المصابات بالزهري يتوجهن طواعية للضبطية طالبات فحصهن، وهو ما كانت تقوم به المحكمة المقيمة^(٢)، ثم تنجه إلى قصر العيني ومعها عرض حال محتوم^(٣) أما المسجونون الذين كانت تُكتشف إصابتهم بالزهري في أثناء احتجازهم فكانوا يُرسلون بانتظام لقصر العيني لتلقي العلاج^(٤).

وبالإضافة إلى الحاجة للعلاج من الأمراض الخطيرة، كان الأهالي يتجهون أحيانا للضبطيات (أي أقسام الشرطة)، والتي كان يتواجد بها بشكل دائم حكيم وحكيم، طالبين تحويلهم للمشفى للعلاج من الجروح أو الحروق. غير أن معظم القادسيين طوعا من هذا النوع كانوا يطلبون وصفا طبية سريعة قصد تعرض أنفسهم للمعالجة بدون إقامة الإستتابة^(٥). وكان عددهم كبير بحيث تطلب الأمر إنشاء عيادة خارجية في قصر العيني^(٦). ومع ذلك، كان المرضى، حتى المصابون منهم بجروح أو حروق خطيرة، يفضلون العلاج في البيت (وكان ذلك يعني أن عليهم أن يدفعوا

(١) دار الوثائق القومية، منطقة مصر، سجل ١١٩٥/٢١ (رقم القضي ١١٤)، بتاريخ ٢٢/٥/١٩٥٠ (٢١ ديسمبر ١٩٥٠)، مجلد ٣٥/٢، عدد ١٨٨٢، عناية مكتب المصوحين - الألبانكي - في القاهرة.

(٢) من دور مولد المحاكمات وما تطلبه به في مؤسسات الصحة العامة، نقل عن محمد فهمي، الجسد والحالة، الطب والفتن في مصر الحديثة ترجمة شريف يوسف (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥)، الفصل الثالث، ص ١١٣-١١٤.

(٣) دار الوثائق القومية، منطقة مصر، سجل ١/١١/١٠ (الرقم الأصلي ٥٧٦)، وثيقة رقم ٥٣، ص ١٩٣، ١٧، مصر ١٢٧٩ هجرية / ١٤ أغسطس ١٩٦٧ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، منطقة مصر، سجل ١/١١/١٢ (الرقم الأصلي ٥٦٥)، خطاب رقم ٢، ص ٢٣، ٥، ربيع الأول ١٢٧٩ هجرية / ١٩ سبتمبر ١٩٦٧ ميلادية. ومن الأحوال القصية لتسجون في القرب التاسع عشر، راجع الفصل الرابع.

(٥) دار الوثائق القومية، منطقة مصر، صادر رخصة الإستتابة، سجل ١/١١/١٣ (الرقم الأصلي ٤٨٧)، خطاب رقم ٢٦، ص ٢٠، ٢٨، ٢٠ شوال ١٢٨١ هجرية / ١٨ مارس ١٩٦٥ ميلادية.

(٦) دار الوثائق القومية، منطقة مصر، صادر رخصة الإستتابة، سجل ١/١١/١٣ (الرقم الأصلي ٤٨٧)، خطاب رقم ٣٧، ص ٥٦، في ٢٠ شوال ١٢٨١ هجرية / ١٨ مارس ١٩٦٥ ميلادية.

أحر الحكيم) على الدخول للمستشفى (وكان العلاج فيها مجانياً للمفقر)^(١) مثلاً حين ذهبت عربة مربعة معلقة المقيمة في السكوية وهي في طريقها إلى السوق، أرسلت إلى المستشفى لعلاج رجلها المكسورة، غير أن لبتتها زبونة اللدنية عدت على الفور التماساً للإفراج عنها من الإيوائية ومعالجتها بمعرفة أهلها^(٢) وهناك أيضاً حالة أحمد بن أحمد الذي أصيب بجرح من سلاح ناري في الساعد الأيمن بعد أن قضى بعض الوقت في المستشفى «لخ» (أي الخ) على الخروج، وبعد بعد شهرين وقد تدهورت حالة جرحه ولكن المستشفى لم يستطع هذه المرة أن يجبره على البقاء، فحاول أن يحميه على أن يأتي يومياً ليعالج جرحه بالإيوائية^(٣) وفي حالة أكثر مأساوية اشتملت آثار بالمصلحة في ثياب ولد صغير من الإسكندرية اسمه رفق من السيد وهو يلعب بالكبريت. وحين أتت أمه من السوق وكانت قد دبت شراء حبر للعشاء، ووجدت ابنتها الصغير وقد اشتملت فيه النيران، حاولت أن تطفئها، ولستحي حكيم الثمن (أي طبيب الحي) على الفور، فوجد أن قصي

(١) كان له نماذج بين إيوائية مصر والإسكندرية من هذه الخدمة. إيوائية مصر كانت تستطع ٤٠ قرت شهرياً من المساكين الذين يسألون بالإيوائية طوال سنة الإقامة في الإيوائية (١٨٧٣) وقد لأمر صادر عام ١٨٧٣ من ديوان الجهادية. أما «خدمة الميري» الذين كان أجمعهم الشهري يصل من ٥٠٠ قرشاً فلا شيء عليهم، لكن من كانوا يحصلون على أكبر، فكان يستطع منهم ثلثاً أجمعهم يذا كانوا مصابين بمرض عظمي، وإذ كانوا مصابين بالإفترق، فكان يستطع من مرتباتهم خمسة أسلماً (التي نصف والثلاث). وعندما نُشر المشروع في مجلس القصور، اكتشف أن المجرحين (التي نصف) والفقيرين للمستشفى تلقى العلاج يراهم يتم إنقاذهم مجاناً، أما المهاجرون بجرح بسبب حرب أخرى لهم فمضوا قدراً من ما يعرف عليهم ويستحصل بواسطة جهات إرسالهم. بالمقابل ميزت إيوائية الإسكندرية بين المرضى الفقراء والمثقفين، وكان على الآخرين أن يدفعوا مئة قروش في كل يوم يبقونه في المستشفى. وعندما بحث المجلس هذا التعاون مضى منه القروى باستجاب أوضح (جميع الإيوائية على سبيل واحد) يتم الحصول من لروش يومي على من يدخل الإيوائية، وأن يكون ذلك على نفقة الاقارب، وأما فقر الأهالي والمجرحين الذين بالمجهرس. فتكون مبالغتهم إحصائياً من الميزان الدورية. وبسبب عامل التضخم تقروى الأجر اليومي من مئة قروش إلى ثمانية أنظر «دار الوثائق القومية المجلس الخاص»، سجل ١٠/٨/١٠ (الرقم الأصلي ٧٧، الأمر رقم ٣٤، من ٨٤-٨٥، ٧٨ ربح نفق ١٢٨٤ هجرية / ٣٠ أغسطس ١٨٧٣ ميلادية

(٢) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، سجل ١٠/١١/١٢ (الرقم الأصلي ٥٧٦)، خطاب رقم ٣٠، من ١٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١

قد أصيب بحروق من الدرجة الثالثة في أعلى الصدر والمعدة والفخذين والساقين وأجزاء من الوجه، فحث أمه على إرساله للإستيلية، ولكنها التفتت عدم إرساله [هناك] ومعالجته بمعرفة حكيم القسم، فسامت حالة الصبي ولم تعلق توصلات الطبيب في إقناع الأم بإرسال ابنها للمستشفى. وأخيراً وبعد عشرة أيام من الحادث، انضمت، ولكن بعد فوات الأوان، فاقبل الوصول إلى الإستيلية توفي (الصبي) بالطريق.^(١)

لكي نعلم لماذا كره الناس المستشفى إلى هذا الحد، يجب أن نلقي نظرة أقرب لا على المحطات والكليات المنقطة التي أهدرها كلوت بك أو حكماء قصر الصبي كما دعت دراسة حديثة من مهنة الطب في مصر وحقت قصر الصبي بالقول إنه كان «أكثر من مجرد مؤسسة أكاديمية أخرى» فقد لعب دوراً مركزياً في خلق مهنة طبية في مصر، وأصبح يمثل بذلك مركزاً للحضارة كان مقدراً له أن يكون ذا تأثير تنويري على البلد ككل»^(٢)، وإنما على السجلات المعيلة لداووس مثل «ديوان تفتيش الصحة» و«سجلات مصر» و«المجلس الخصوصي» و«محافظ مصر» و«شورى الأحكام» والتي يمكنها أن تعطينا صورة معقدة إلى حد بعيد عن الأداء اليومي للمستشفى والمدرسة المجاورة لها. فهذا فقط يستلزم أن نلقي نظرة خاطفة على المستشفى كما كانت تبدو في الواقع، لا كما كان يُتخاض أن تعمل وعندها فقط يمكن لنا أن ندخل عن شاية «التنوير» و«الخرفقة» أو التلمرض بين «الموروث» و«الوالد».

ويجب التوضيح هنا أن الفرض من التلمرض للوالد غير الباق لمؤسسة عامة في تاريخ مصر الحديث كقصر الصبي لا يقصد منه الانتماء من هذه المؤسسة أو التقبل من الجهود التي بُذلت لإقامتها أو تشويه «الرموز الوطنية» إلى آخر تلك العبارات التي كثيراً ما نسمعها عند تقديم عرض مختلف عن ذلك الذي البناء في كتب التاريخ التقليدية. بل الفرض هو محاولة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الهامة. فإذا كانت الصورة التقليدية عن هذه المؤسسة الطبية التي تمتد أساساً على كتابات كلوت بك وروايته لها تعطي لنا الانطباع أنها أهدت بمثابة فائقة، وأن القائمين عليها لم يحاولوا بجهد حتى تقوم لها قائمة وأنهم لم ينفروا سوى المصيبة

(١) دار الوثائق القومية، طبعة مكتوبة، سجل ٤/١٨/٣ رقم الأملي ١٧٧٢، قنية رقم ١٧٨٠ من ١٨١٢٠ مرم ١٢٩٥ هـ / ٢٢ يناير ١٨٧٨ ميلادية.

(٢) El Azhary School, The Creation of a Medical Profession in Egypt, p. 21.

صحة الأهالي ورفاهيتهم فكيف تفسر إذا الصورة التي توحى بها مصادر مختلفة يبدو منها أن سكان المحروسة (وهو الاسم الذي عرفت به القاهرة طوال الفترة التي تناولها هذه الدراسة) كانوا يكرهون المستشفى بالفعل، وكثيراً ما تجنبوا إرسالهم إليها؟ وكيف تفسر الدور الذي لعبه مركز الحضارة [هذا] الذي - [كان] له تأثير تويري على البلد ككل؟ هل يرجع التضارب بين هاتين الصورتين إلى طبيعة المصادر التي تستند إليها كل منهما؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأي المصادر أحب بأن يُصدق؟ رويات كلوت بك عن نفسه ومجهوداته الجبارة لـ «التوير» بالمصريين بحقيقة المرض؛ تلك الروايات التي نشرها في العديد من الكتب والتقارير غرض إظهار الرأي العام الأوروبي بملء استنارة سيده وولي نعمته محمد علي، لم يصدق مكائبات كلوت بك نفسه غير المشورة التي خاطب فيها غيره من المسؤولين في بيروقراطية المحديوي والتي يتضح منها حجم المشاكل التي كان تصير اليها بسبب منها، والتي كان من أهمها مقاومة الأهالي وعزوفهم عن «مركز الحضارة» هذا؟ وإذا وقع حيلابنا على هذا المصدر الثاني، أي المادة الوثائقية التي قلما رجع إليها المؤرخون من قبل والتي توضح لنا بوضوح كيف قاوم الأهالي تصير المرض وغيره من المستشفيات الحديثة، فكيف تفسر هذه المقاومة؟ هل اعتبرها دليلًا على «تحمسهم»، وعدم إدراكهم لجهود «التوير» التي بذلها محمد علي وكلوت بك ومستشورهما الطيرون؟ هل كان الأهالي متشبثين بعاداتهم الطبية «المتحيزة» التي شعروا بأن الطب الجديد الذي يمارس في المستشفيات والعيادات الجديدة يتحدهما؟ وإذا أدركنا إضافة إلى ذلك أن المادة الوثائقية توضح لنا كيف مر الأهالي بين المستشفيات ومكاتب الصحة، معضلين في الكثير من الأحيان أن يفعلوا خوفاً من هذه المكاتب وثائقين بأنفسهم عن الاقتراب من المستشفى، فهل نستطيع مع ذلك القول إن الأهالي كانوا «متشككين»، وإتهم لم يميزوا بين ما كان في صالحهم بالمصل وبين ما اعتبروه مضرًا لهم؟ إذا القصد من تقديم هذه الرؤية الصغيرة لتصور طبي وللتأريخ الاجتماعي للطب بشكل عام، هو تحدي خطاب السلطة الذي تمثله كتابات كلوت بك وروايات محمد علي اللطيفة بمقارنتها بخطاب المقاومة الذي تمثلته المرحاضيات المقلعة من الأهالي أفضل تمثيل. وبعبارة أخرى، فالمرضى هو محاولة تحدي خطاب السلطة الطاغية، والذي يحاول دائمًا أن يُغرس أي خطاب آخر، من طريق إجباره على الدخول في حوار مع خطاب المقاومة.

وكما سوضح لاحقاً، فإن سجلات الدواوين السابق الإشارة لها تعرض لنا صورة من الأداة اليومية لتصر للمرضي يظهر فيها «مركز الحضارة» هذا كقوسية

مبتلاة بالكثير من المشاكل التي تتراوح بين الوساخة السنية والقدرة والافتقار للاستقلال المالي والإداري، إضافة إلى الطابع العسكري الذي اتسمت به كل المؤسسة الطيبة.

فبدية يجب إعادة التفكير بأن قصر العيني، ذرة التاج في المؤسسة الطيبة، كان مستشفى عسكرياً، وأن الغرض من إنشاء المؤسسة الطيبة يرمتها كأن خدمة الجيش كما مر بنا. وكان للأصول العسكرية تأثير قوي على المؤسسة الطيبة، فكلوت بك ظل محافظاً على لقبه كـ«حكيماشي الجهادية»، وغيره وهو قصر العيني كانت لديهم رتب عسكرية (وكذلك غريجات مدرسة الولادة)، وكان المرضى في المستشفى يحضرون لأضباط عسكري صارم، وسيطرة غير مبرورة على الجسم نجد صناديق في المشهد الآن الذي يصفه جوستاف فلوير Gustave Flaubert الكاتب الفرنسي الشهير عند زيارته لعبير الإفرنجي في قصر العيني عام ١٨٤٩:

... مستشفى قصر العيني. حالت مستقرة. إنجاز كلوت بك. ما زالت يده ثرى
حالات الزحري الجميلة... العنيدة أصبوا به في مؤخرتهم. عندما تصدر إشارة
من الطيب، يحدون جميعاً لفرقتهم (كان الأمر يشبه تدويراً للجيش) ويقتضون
شروعهم بأصابعهم، ليكشفوا عن قرحاتهم التسلية. شجرات هضمة...^١

غير أن للعامل الأهم في التأثير على مجمل المؤسسات الطيبة بما فيها إستراتيجية قصر العيني المرموقة، هو الافتقار إلى الاستقلال المالي والإداري. فلم تكن شوري الأمثلة التي كان يرأسها كلوت بك هيئة حكومية مستقلة، وإنما كانت إدارياً مجرد قلم من أقلام ديوان الجهادية. ومعنى ذلك أن ديوان الجهادية كان يجب أن يوافق على كل عملياتها ومالياتها وطلباتها ومراسلاتها وقد شكوا كلوت بك، ومرضوه بمرارة من التقييدات البيروقراطية التي تروبت حتماً على هذا الوضع. ففي خطاب للجهادية أكد كلوت بك أن المستشفيات العسكرية لم تُصرف لها مكافئتها من الأدوية والعماء، ولرؤف تلك: «ولم نفهم لماذا هنا استعملنا ليس فقط لتفريص بل لإعدام ما يتعلق بالخدمة الطيبة عوضاً عن المساعدة في إصلاحها، والتمتور التجاري عس موجهة بإستراتيجيات العموم بمصر لا يحتوي إلا على جزء من هشرون جزء مما هو في إستراتيجيات أوروبا، وهذه النسبة توجد في جميع الأشياء فلذلك الآن الأمور وصلت

(1) G. Flaubert, *Flaubert in Egypt. A Sensibility on Tour*, trans. and ed. Francis Steegmüller (Chicago: Academy Chicago Press, 1979), 65.

على أدنا درجة التي [٧] يمكن تحقيقها...^(١٤). وفي خطاب آخر رد على اتهام الجهادية له بأن إدارته هي المستولة عن حركات التأخير فقال أنه لا يقبل هذه التهمة

وعلى غنا أن هذه المصوغات تكفي لتقطع صلة مثل هذه الذي يستأن لها منها إنها حصلت فقط لاحتراف مع أن أمر مثل هذا لا يحصل لنا مع بقية الدوليين وديوان الجهادية يجب أن يحل الناس المتفهم في الس الذي غنا وخصوصا أكثر صرهم أمني ما يتردد من اثنين وعشرين سنة في الخدمة بدون أن تستحق أن تغفر...^(١٥)

وما راد الطين بلة أن شوري الأمل كانت خاضعة أيضا لإشراف ديوان المدارس في الشؤون المتعلقة بمدرسة قصر العيني (حينما كانت الإيستالية ذاتها تحت إشراف الجهادية)، والفيوان الخديوي (الذي كان يضي بالشؤون المدنية) في الأمور المتعلقة بالإستاليات المدنية مثل الإيستالية الملكية بالأزيكية ومكاتب الصحة في المبدد والمنعليات. وقد جلبت هذه البنية الإدارية المزعجة مختلف أشكال النزاع والتوتر. فمثلا كان ديوان المدارس يشكو لشوري الأمل من أن مدرسة قصر العيني الطبية تخاطب الشوري مباشرة ملتفة حول ديوان المدارس فرد كلوت بك على ذلك قائلا إن هذا قد حدث فقط بفرض توفير الوقت، وإنه لم يكن قصده أن يشير صمما إلى أن شوري الأمل على نفس المستوى الإداري لديوان المدارس^(١٦) ولم تكن حتى المهام التي تبدو بسيطة، مثل تعيين الأطباء وإدخال المرضى إلى المستشفيات وتقديم الطلبات وجلب الطعام والدواء والإمدادات للمستشفيات المديريات، تستكمل إلا بعد خطابات عديدة^(١٧). ويقدم الخطاب الساحر التالي

(١) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٢٧، خطاب رقم ١٥٠، ص ٧٦-٧٧، في ١٢ محرم ١٢٦٣ هـ / أول يناير ١٨٤٧ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، خطاب رقم ١٥٥، ص ٧٨، في ١٢ محرم ١٢٦٣ هـ / أول يناير ١٨٤٧ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، خطاب رقم ٢٩، ص ٣٨، في ٢١ ذي القعدة ١٢٦٢ هـ / ١١ أكتوبر ١٨٤٦ ميلادية.

(٤) يوجد وثائق عديدة بشأن هذا الأمر، انظر مثلا نفسه، خطاب رقم ٥١، ص ٧٥، في ١١ محرم ١٢٦٣ هـ / ٣٠ ديسمبر ١٨٤٦ ميلادية، وفيها توضح العلاقة بين شوري الأمل من جهة، وكل من ديوان الجهادية وديوان خديوي، من جهة أخرى، على الشكل الآتي: «إن شوري أبا سام (ديوان خديوي) هو، بعد من مصلحة الطب لشككي (أي المدني غير العسكري) مثل وقبعتا ديوان جهادية يصلحه الطب الجهادية». ونفس السجل، مكتوبة رقم ٢٢، ص ٣٨، في ٢ ذي القعدة ١٢٦٣ هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٤٧ ميلادية، وهي مثلك التواضعت مع ديوان المدارس، بشأن الطريقة الأفضل لإدارة مدرسة قصر العيني الطبية.

الذي أرسله كلوت بك لديوان المدارس من طول وطبيعة البوص اللازم لتنظية أسقف المساكن القروية، أفضل دليل على التوتر الذي ميز العلاقة بين شوري الأطب والإدارات الحكومية الأخرى التي كانت تسيطر عليها وتتدخل في عملها

بحسب البوص اللازم لتنظيف البلاد المستحقة صلا معلوم والمحل ونو لنا لم بهذا (أي لم نفهم) تدخل (أي علاقة) البوص الطويل والتصير في الوسط الصحية ولاكن يتجلبوب سلفكم (أي ديوان المدارس) بحسب ما اقتوت معوميتهن أولاً. إن أي محل إنكان لا يمكن تصفيه بدون أخشاب. ثانياً: إنكان يوضع على تلك الأخشاب إما لوح بوص طويل أو قصير وإما جريد فيلنظر نصحة جميع ذلك على حد سواء. ثالثاً: إما قيل إن القصد بالقول إن لأجل عدم الإصراف لا يريد (أي لا يفضل) سقف المحلات بالبوص في هذه الحالة يحتاج الأمر أن البيوت تكون صغيرة (حتى يتسنى للبوص التصير أن يمشها) وحيداً (أي وفي هذه الحالة) لم تكن (أي أن تكون) موافقة للصحة ولا للسكنة (أي للسكن) وكان الأوفى إذا التفتية عليها كلفت عليه. ومن حيث سلفكم بشرثرة بالمحاطة في هذا المصير من فترده حلاً بالافتدائ لسلفكم إن جفب الحمديوي الأعظم (محمد علي) ولي حسب الجميع قصده في إنشاء وتجهيد الهلاد ببر مصر وحتى لتلك خمسين ألف كيس سوري وهذه شىء لمه مشهور ومتشور في الواقع المصرية حتى أن جميع كزيوت (أي مصفاة) بلاد لوروىا نكسوا في هذه المصرومى. وهايت القسم أن بواسطة تجهيد الهلاد بترده صمه العباد والأذن صفت أكثر من مة والتشغيل خيل في ثلاثة بلاد فقط وإنا دلومت الأمر على هذه الوجه تم عملتهم بعد مة ونصفه لفسنا يقال إن كل بلد نسب في مة فقط هذه الصورة إنشاء الله تعالى بعد أربعة آلاف مة تسهي تجهيد جميع البلاد...^{٢٤}

هذا الخطاب مثير للاهتمام ليس فقط لأنه يوضح نوع المشاكل اليومية التي واجهها كلوت بك ومؤسسته الطبية، وإنما أيضاً لأسلوبه اللاذع. فلم يكن كلوت بك يستعمل لغة كهذه لأنه كان وانفقا حديثاً إلى مصر، وأكثر استمرازه عجز و عدم كفاءة البيروقراطية المحلية؛ ولكنه بالأحرى خطاب كتب بعد قضاء أكثر من عشرين عاماً في مصر، وبعد أن أصبح وضعه فيها آمناً. إن هذه اللهجة اللاذعة قد فجرتها

(١) دكر الوثائق القومية: حروف الجهادية، سجل رقم ٤٢٧، خطاب رقم ١٢٠، ص ١٠٦-١٠٧، في ٤ ربيع الأول ١٢٦٣ هـ / ٢٠ فبراير ١٨٤٧ ميلادية.

بالأحرى معارضة واقعية للقلية واجهها كلوت بك يومئذ في عمله، معارضة عرّاه إلى التعقيدات البيروقراطية أو التعصب الأصم من جانب كل من رؤسائه والسكان بصفة عامة^(١).

وبجد أثر الهدى العلامة المتأزمة بين الشورى والجهاتية في المراسلة التالية بالمتعلق بشأن طلب تخصيص اعتماد عاجل للقيام بالإصلاحات الضرورية في مستشفى قصر العيني، التي كانت تشمل إصلاح التوافد في حجرات المرضى، والتي، كما ذهب الأطباء في تذكير رؤسائهم، تركت مكسورة لمدة ثلاث سنوات، تعرض المرضى في أثناءها لبرد القلوس شتاء وللحر اللائع والصيف. وواصل الخطاب قائلا:

إن إنباتية العموم بقصر العيني [أهـ] أكثر من ثلاث سنوات وهي في حالة غير مقبولة من خصوص إجراء بعض مرمت وتصليف ضروري... وهو أن بعض شبكات الإنباتية المذكورة صار سقوطها والبعض الآخر زجاجه مكسور وذلك ما أدى من مفرات عقيمة ومحقورات جسيمة مؤدية للمرضاء... ولا يمكن إجراء التخليص المرغوبة ما دامت الإنباتية بهذه الحالة الغير مرغوبة. ولأن أغلب بلاط الإنباتية قد تكسر وقد حروا [هـ] آخر خطاب إلى ناظر الإنباتية في هذا الشأن [من خمسة أشهر] وأغبر... حضرت لمل الخيرة وعملت المفاضلة وبعد ذلك صار هذا كله في بحر شبكات... وكذلك أن جميع حيطان الإنباتية قد اتسعت، وأن البلاط القديم يتساقط من الحيطان المذكورة على المرضى وفرضهم^(٢).

وهي خطاب آخر اشكتك الشورى من تحطم درجات كثيرة جدًا من السلم الرئيسي في المبنى، مما يساعد على إصابة الناس بسهولة في أثناء صعود السلم

(١) انظر أيضا خطاب الطوبى الذي يشكو فيه من غير نشر في الوقائع ذكر أن نتيجة في قرية بالمسيد بد ولدت مجلدا برأس إسفانه وقال إن «حشرة وكل مطيرت ليلى... ولت ما عرفت له هذه النصب كان مصاب بأفراض منية [أي أنه كان في الأظلم مغبولا] لأن لا تكن لهذا أن العمة وساء بهم [أي أنه لا يفتل أن عرافة تله بهيمة] ولا أن البهيمة ولدت لسان ولا أن بيعة ولدت حيوان صهه إسك وضعه بهيمة... ومن كون أن نشر هذه الأمر بالوقائع [المصرية] يتولد عنه نتائج ودية فلذلك يوجب [أي يجب] تكديب هذه الأمر لأن حصل أن بعض لكسا المساكين كسب غرائفة مماثلة مثل هذه مهمو [أي أنهم لا يشكهم جسدوا حيرتات وكذلك رجال نعموا بأنهم جسدوا بينهم] إلهة» دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، خطاب رقم ١٩٤، ص ١٨٧، في ٢٨ جمادى الثانية ١٢١٣ هـ، ٤ يولية ١٨٩٧ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل ٤٤٤، خطاب رقم ١٢، ص ٢٨ و ٣١، ١٩ ذو الحجة ١٢٨٣ هـ، ٢١ أغسطس ١٨٨٦ ميلادية.

أو هيوطه^(١) ومندوقت ميكو يرجع إلى عام ١٨٤٨ كان يتم تلميح شكوى منظمة بشأن الرابطة التي تقع في غرف المرضى، وهي الرابطة التي يشتهر بين المرضى باسم «عصبة الإبتغيات» أو فرقة المرستنة^(٢). وبعد تسع سنوات كان تلميح التقارير عن الظلمة والرابطة التي تقع في المستشفى والحالات الفقدرة التي لا يتم تغييرها بعد كل مريض ما زال مستمر^(٣)

ويتعلق مثل آخر على حالة المستشفى غير الصحية بأمر قد يبدو تافهاً، ولكنه مركزي بالنسبة إلى أداء أي مؤسسة طبية حديثة، وكان موضوع مراسلات كثيرة للمدية، وهو موضوع نوعية المسألة، أي الأربعة الجراحية المستخدمة في تصميد الجروح ورغم وجود كتاب مخصوص مترجم ومطبوع في مطبعة يولاق عن هذا الموضوع^(٤)، كان الأطباء يشكون باستمرار من الأربعة المعروفة لهم^(٥) في خطاب كتبه تطورت بك وهو في ثلثة الكوب شاكيا من نوعية الأربعة في مستشفى قصر العيني قال:

بما أن مسألة المستعملة في الجراحة من أهم الأمور في معالجة قصر العيني فوجدناها في ثلثة الكوبيا معروفة من أقضية تغية جفاً وقضلا من تلك لبس في درجة الطاقة المفضية وما يتبع من ذلك يكون حفرة [خبراً] الجروح التي نوصح عليه... [ثم يقدم تفسيراً لهذا الوضع] يلغنا أن صدر الأمر من ديوان المجهادية إلى إستالة العموم بأنه يسلم إلى الأجزاء بلشي [كبير الصيادلة] بالإستالة بموجب وصل منه جميع الأقضية المستعملة ونصف الاستعمال والأجزاء المذكور يصلها إلى جراح بلشي [أي كبر الجراحين] فعلى هذه

(١) دار الوثائق القومية، ديوان المجهادية، خطاب رقم ٢٧، ص ٥-٦، ١٢ جمادى الثانية ١٢٧٣ هجرية / ٨ فبراير ١٨٥٧ ميلادية

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان المجهادية، سجل رقم ٤٤٢، خطاب رقم ١٠، ص ٢٨، ٢٩ شوال ١٢٦٤ هجرية / ٢٨ سبتمبر ١٨٤٨ ميلادية

(٣) دار الوثائق القومية، ديوان المجهادية، سجل رقم ٤٤٢، خطاب رقم ٤٩، ص ١٠-١١، ٢٠ رجب ١٢٧٣ هجرية / ١٧ مارس ١٨٥٧ ميلادية

(٤) سير بيكولا جيفتي، الأربعة الجراحية، ترجمة لفرعيم البيروني (القاهرة: يولاق، ١٨٤٩). وكانت هذه ترجمة لكتاب

Pierre Nicolas Gossy, *Traité des bandages et appareils de pansement* (Paris: Crevot, 1826-1839).

(٥) انظر مثلاً، دار الوثائق القومية، ديوان المجهادية، سجل رقم ٢٧، خطاب رقم ٦٥، ص ٨٧، في ٢ صفر ١٢٧٣ هجرية / ٢٢ يناير ١٨٥٧ ميلادية.

الكعبة السائلة قبل استعمالها للمرءا تتخذ في أربع ألهدي يختلف فوائدها
الإستبليات...^{١١}

أما الإستبالية الملكية (أي، المملكية) تتميز أنها عن إستبالية قصر العيني ذات الطابع
المسكري كما مر بنا، فلم تكن أحوالها أحسن، إن لم تكن أسوأ. فيعد قيامه برعاية
ميدية للمستشفى كتب كلوبيك لديوان عديوي الرسالة التالية يشكو فيها من ترودي
أحوال المستشفى، ومن طول المخاطبات التي سبق لإرسالها عن هذا الموضوع
يوم ترميمه أوجهها الإمبرطية الملكية. وكشفنا على الإستبالية محل القسوة
والرجالة، وكشنا على الأشياء الأشد لزوم، وأغلب هذه الأشياء صار عليها
مصرفا جملة أضرار مسلفة أربع وخمسة سين، وكل مرة إنكنا يحضر المعمار
والهندس [لأجل إجراء الترميمات اللازمة] ويصرو ما صار بإجراء اليوم ومع
كل ذلك لم يتج [لا زيادة السقمة والضرر، حتى أن الإستبالية الملكية وخصوصا
بإستبالية الحريمية حالها [٢] محزنة، حيث المرضى المساكين مطلق قطع
شراعية مسخرة وروسة ورفقهم معشبة نبي متن، وحتى ماكولانهم دون جلد
وعلاف ذلك جميعه ياكلهم البني. فلهذا ألتنا أن هذه الصورة الحقيقية الملية
على الحالة المعروفة التي بها المرضى يحزن نيكهم بالشفقة حتى أن يصغر أتركم
بإجراء ما هو لازم ألتنا يكون في هذه العرف وأد لا يكون كما كان في جملة
الأمرار السابقة [حيث] تسهي العبرة بالكتابة على الورق^{١٢}.

وفي ضوء تفتي هذه الأوضاع القذرة في المستشفى، فإن انتشار وباء الجعوس
(الذي كان يعرف أيضا بالوشقة) فيها عام ١٨٦٤-١٨٦٥ لن يكون عريضا^{١٣} وكان
من أثر هذا الوباء أن عانى عدد من الجنود الذين أرسلوا للمستشفى لإجراء عملية

(١) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٢٧، خطاب رقم ١٥٢، ص ٧٤-٧٣، في ١٦ محرم
١٢٧٢ هجرية / ٦ يناير ١٨٤٧ ميلادية. وكانت إستبالية السور، أي قصر العيني، مسخرة مركزا
للقوات التي عسكرت مع الأتوية بناء على طلب المستشفى والمصليات المستخرقة.
(٢) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٧، خطاب رقم ٧٠، ص ٨٧، ١٢ محرم ١٢٦٥
هجرية / ٩ يناير ١٨٤٩ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، مسطقتة مصر، مصر ولسة الإستبالية، سجل ل/ ١/ ٨/ ١٣ الرقم الأصلي ٤٥٧،
خطاب رقم ٣٣، ص ٧، ٢٤ ربيع الثاني ١٢٨١ هجرية / ٢٦ سبتمبر ١٨٦٤ ميلادية، حيث أشير
إلى المرضى بلفظ مسخرة واستبالية ونفس السجل، خطاب رقم ٨٣، ص ١٥، ١٦ جمادى الأولى
١٢٨١ هجرية / ١٦ أكتوبر ١٨٦٤ ميلادية، حيث أشير إليه بلفظ لايفوس. ويبدو أن المدوى كانت
شديدة بحيث توفي بعد عطيها من التمريضة والممرضين بسببه. انظر نفس السجل، خطاب رقم
١٥، ص ٩٨، ١٩ ذو الحجة ١٢٨١ هجرية / ١٥ مايو ١٨٦٥ ميلادية.

الحداد من مضاعفات خطيرة بعد إجراء العملية^(١). وفي إحدى هذه الحالات، كاد حمدي يهدي محمد محمدين أن يفقد نظيره بسبب عدوى حمى تيفوس التي أصيب بها في المستشفى، بعد إجراء عملية ختان كانت تبدو ناجحة^(٢). وعند إجراء «جراح» أي تحقيق مطول عن سبب إصابة المريض بعد إجراء العملية، انتهى التحقيق إلى «الطهارة التي فطت له [أي للمريض] كانت في محلها... إنما العار من الذي حصل له كان سيء الحفرة المارستية التي أصابت الجرح بعد الطهارة، وأكلت جلد القصب» وامتدت إلى مجرى البول وتكون عن ذلك الناصور... والسبب في ذلك هو الحفرة التي حصلت في حالة الجرح التي كانت متسلطة في ذلك الوقت^(٣) وتضع مشاكل غياب الاستقلال الإداري والمشاكل البيروقراطية الأخرى التي كانت تعاني منها المؤسسة الطبية في المكتبة التالية المتعلقة بتنظيم إجراءات الدخول للمستشفى. المكتبة تتعلق تحديدًا بالإستبالية المُلكية والإجراءات التي يجب أن تتبع لقبول المرضى بها. يكتب كلوت بك، رئيس شورى الأطباء، لردسالة في ديوان الجهادية قائلاً:

إن الذي ألقيا الزمت الحيوية يقتضيه إستبالية المُلكية كانه شتقا على حينه المصنفين بالأغاث المختلفة ولم يكن لهم اقتدار على المعالجة. ولذلك صدر أمر الكونيم يقول ومعالجة كل من قبل إلى تلك الإستبالية إن كان من أمثالي المحروسة أو من خروج، وأن لا ينظر العمل الخيري لا لفرق القلة ولا للقيمة وإن كلاً من هؤلاء تنحله الإسماعلة اللازمة بدون تعمير وعلى ذلك صابر الإجرى حتى والذين يحتاجون إلى عمليات جراحية الكيرا الذي لا يمكن إجراها هناك يرسلوا إلى إستبالية قصر المعيني ليس قاطب لأجل معالجتهم بل أيضاً لأجل تعلم تلامذة مدرسة الطب. فالحالة حله صدر الأمر إلى تأثر إستبالية المُلكية

(١) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، صلاوة وإسماعيلية، سجل د/ ١/ ١/ ٣ (الرقم الأصلي ١٥٧)، خطاب رقم ٢٦، ص ١٧، ٥٥ ربيع الثاني ١٢٨١ هجرية / ١٩ سبتمبر ١٨٦٤ ميلادية، حيث يذكر أنه لا يوجد موضح تشخيص عملية الختان في هذا الفصل بالأول، إرسال المسجل الذي قضى ختانهم إلى الإسماعلية لأجل إجراء اللازم مع علاجهم به. وكانت الدولة تقوم إليها بختان تلاميذ المنابر، انظر عبد الكريم، تاريخ الطب في مصر، محمد علي، ص ٤٨٢-٤٨٣.

(٢) نسبت هذه الحالة في الوقت من إرسال المزيد من الجنود لإجراء الختان، دار الوثائق القومية، محافظة مصر، صلاوة وإسماعيلية، سجل د/ ١/ ١/ ٣ (الرقم الأصلي ١٥٧)، خطاب رقم ٥٦٤، ص ١٩، ١٦٢ محرم ١٢٨٢ هجرية / ١٥ يولية ١٨٦٥ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، صلاوة وإسماعيلية، سجل د/ ١/ ١/ ٩ (الرقم الأصلي ١٥٨)، خطاب رقم ٧٥٦، ص ٤٢ و ٤٣، ٤ ربيع الثاني ١٢٨٢ هجرية / ٢٧ أغسطس ١٨٦٥ ميلادية.

بأن من الآن وساعد لا يقبل أحداً من المرضى ما لم يكن معه تذكرة إما من ضابط
المحرومة (أي رئيس عيطة مصر الذي كان بمثابة مدير مديرية أمن القاهرة)
وإما من شيخ الثمن^(١).

ويشاهد كلوت بك عن المصعوبات التي قد يواجهها المرضى لتعبيد هذا
الأمر ' ماذا يفعلون عندما يحتاجون لدخول المستشفى على وجه السرعة، ولكنهم
لا يعثرون على ضابط المحرومة أو شيخ الثمن لكي يأخذوا منه التذكرة اللازمة؟
وعندما تلقى جواباً يقيد بالمزيد من الإجراءات البيروقراطية، كتب كلوت بك
حطاب شديد اللهجة يشتكي فيه من هذه التعقيدات. بهذه الكيفية المريض يمكنه
أن يهلك بسبب مرضه وفي هذه الحالة تذكرة دخول الإستةالية يكون استعواضهم
بتذكرة دخول المقبرة^(٢).

بالإضافة إلى هذه المشكلات البيروقراطية وإلى الوبس والفقر المميزين
لمستشفى قصر العيني، واللذين منحوا المستشفى سمعة سيئة (وراثية فعنة) بين
سكان المحرومة، وثبت وقائع للأخطاء المهنية أحياناً. في إحدى هذه الحالات
كان طالب في السنة الأولى يجري عمليات جراحية مرأً في المستشفى، يدور
أن يكون مؤهلاً لذلك بالطبع^(٣). وفي حادث آخر زُعمت ادعاءات بالخطأ المهني
عند محمد الشبلي^(٤)، وهو طبيب عالي الرتبة وعضو هيئة التدريس في مدرسة
الطب، وواحد من أوائل الأطباء الذين أرسلوا إلى فرنسا عام ١٨٣٢، وعين عبد
عودته بعد ست سنوات أستاذاً لعلم التشريح والجراحة، وعما منصباً حرموا من
للحماية في المدرسة الطبية أما في المستشفى، فكان مستولاً عن غير الإمرنكي
الذي كان يدور من أهم أقسام المستشفى نظراً إلى أعداد المرضى الكبيرة به
ولكن يبدو من سجلات شوري الأطباء وديوان تخديوي أن سيرة الشبلي العملية
في هذه الوظيفة لم تكن ناصعة البياض؛ إذ أشيع أنه كان يملس تشريح الأحياء

(١) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٢٤٠، خطاب رقم ١٠٥، ص ١٢٤، في ٢٧ ربيع
الثاني ١٢٦٤ هجرية / ٢ أبريل ١٨٤٨ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٢٤٠، خطاب رقم ١١٦، ص ١٢٨، في ٦ جمادى
الأولى ١٢٦٤ هجرية / ١٠ أبريل ١٨٤٨ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٢٢٧، خطاب رقم ١١، ص ١٥، ٢٤ شوال ١٢٦٢
هجرية / ١٦ سبتمبر ١٨٤٦ ميلادية.

(٤) لزمريه في هذا الطبيب، انظر أدناه في هذا الفصل.

في عيونه. ففي ديسمبر ١٨٤٧ أُجريت عملية في صحن رجل يُدعى إبراهيم أغا الحارثي، بمر الحمول على موافقة فيما يبدو. وبعد أربعة أيام مات المريض، وأُجري تحقيق في المستشفى التي المسؤولية كاملة على عاتق المريض الجنوم، فقد قال التقرير إنه:

بالرغم من أن العملية جُمعت بمقتضى الأصول والمريض تعالج بالموافقة وكثيراً
عنده فإما اثنين موثقة ليلى نهار حصلت له موارض خطيرة. وتلك الموارض
نتج من عدم الصلة المريض لعدا إما يتعرض للبرد أو لتناول المأكولات وهذه
السبب الذي حصل للمرضى المذكور. فبناء عليه تحكم بجمعيت شوري أطبا
بصرف النظر من استدعا القلوب المتوفى لأن لم يكن هناك وجه يوجب التورم
على المحكمين إنكان في العملية أو في الإسفلة التي أسعد بها المريض^(١)

ولكن يبدو أن الأمر كان أكثر تعقيداً مما صوّره تقرير شوري الأطباء، لأننا وجدنا
المجلس العمومي ينظر في نفس هذه القضية ويرفعها إلى الوالي عباس باشا (حكم
من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٤) للرب فيها بعد مرور ثلاث سنوات على إبرائها، وبمثل
تقرير المجلس العمومي عن هذه الواقعة وتني عباس باشا له شهادة أمامه لدحض
تقرير شوري الأطباء وتبرئها للشياشي. ونظراً إلى أهمية هذا التقرير سنكتب به
مقطعاً مطوّلاً:

إن محمد آقاي المحكم فقد فُيهاد إلى في شهر [محرم ١٢٦٤] [ديسمبر ١٨٤٧]
لما نظر إلى التورم الحاصل في كيس إبراهيم أغا الحارثي فإنه قد أُجريت العملية
مع رضاه في المريض المذكور من دون رضا أطبائه... وفي ربيع يوم توفي
المذكور. ولله وإن كان التفتّح من أوراقي التحقيق الذي صار له حصل حسن
شهادة في من المحكمين المذكور وصار صرف النظر عن الدعوى من الأفاضل.
ولكن يقتضى رحمة وشفقة [الوالي] الأممي ملتزم عدم حصوله
ومرعات مثل ذلك... قد اقتضت الإفادة وضع قانون في حق المحكمين لأجل عدم
وخرج مثل ذلك من الأمور الغير مرضية:

يدأول: إنكان تصدى... الحكما والتلاميذ في مثل تلك الأمور الغير مرضية هو
عبارة من التجربة وإجريت عملية التشريح جبراً من [آقاي علي] الأشخاص الذي
على يد العائلة... [بمقتضى] تحصيل الفتوى للصناعة [من الآن وصاعداً]
يجب أن تجري عمليات التشريح على الأشخاص الذين توفروا [تقطاً].

(١) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ١٤٢٠، مكتوبة بقلم ٧٨، من ٧٣ و ٧٩، ٢ صفر ١٢٦١
محرم / ١٣ يناير ١٨٤٨ ميلادية

بند ثلثي: أنه إذا كثرت أشخاص ذو حائل مثل ذلك ويريدوا التداوي لأنفسهم بحسب رضاعهم فإنه يصير جلب أكام شخص من أقرب التبعات [أي من أقرب الأقارب] ويصير الظهير من طرف الحكيم بحقيقة الحال من من [تجربى له] هذه العملية بتفرض في الماية كذا ويصير كذا ومحتمل وجهين إما الوفاء أو التجلس وإذا حصل الرضا من المريض والأقارب... بإجرائى العملية فمن بعد أخذ مد مختوم منهم يحتوي حسي رضاعهم كما هو جاری بالأوروپا [أو] يلزم الحكيم الذي يطلبه ويرش له المريض بإجرائى العملية بمعرفة (أي الطبيب الذي يطلبه) إليه المريض فيكون الإجرائى بمعرفة تلك الحكيم وحسب.

بند ثالث: إذا كان لم يصير الاحتيا والذقة من طرف الحكما في الإجرائى على وجه ما هو محرر في البنود السابقة وشخص حكيم يتجاسر على إجرائى عملية تكوند موحدة ومهلكة جبراً بخلاف ما ذكر... فلما كان تلك الحكيم من أولاد العرب [أي المصريين] المستغنيين بقطعات الميري أو من غير المستغنيين يرسل إلى [جبر] فيروغلي [بالوحدان] بقيد الحياة بشرط لا يشتغل في شغل حتى يصير حرة لتفرض موجبا لانتباه خلافه. وإذا كان من الأجانب من المستغنيين يصير حرمانه من رتبته وماله بدم استغفانه بقطعات الميري ويصير رفته ربيعده من [الخطة في] الحكومة المصرية.^(١١)

إن هذا التمرن الهام الذي اتخذته المجلس العمومي لدليل على الأهمية القصوى التي أولاهها عباس باشا لموضوع الرعاية الصحية بشكل عام ولموضوع إرفاقه على الأطباء وتحديد مسؤولياتهم تجاه مرضاهم بشكل خاص. وبالرغم من أن القرار لا يتطرق لقضايا أخرى سوى قضية الشاسي وإجرائه عملية جراحية خطيرة بدون موافقة المريض، فإنه ليس مستبعداً أن تكون هناك قضايا أخرى مماثلة قد وصلت لسماع الزالي عن تجاوزات حكماء قصر العيني واستغلالهم أجساد المرضى لتحصيص النقوية للمساعدة على حساب مصلحة المريض، الأمر الذي يبدو لنا اليوم وكأنه أمر علية في التطور في تأكيد على حق المريض في التحكم في جسده وتحديد مسؤوليات الطبيب تجاهه.

عنى أنه ما يعنى في هذه الوثيقة أنها تخيف لنا ما آخر لكرامية الأهالي الدخول للمستشفيات بوضاهم. فإضافة إلى المعاملة غير المحترمة التي كثيراً ما كان المرضى يتلقونها في المستشفى وإلى المشاكل الليرة ورقاطية المعيدة التي صحت من مهمة

(١١) دار الوثائق القومية، جريدان محدودى، سجل من ١/١٨/٧٤ إلى الرقم الأصلي ٦٥٤٤، رقم ١٠ من ١٤١٥-١٤١٦، في ٣ صوم ١٢٧٧ هجرى/ ٨ نوفمبر ١٨٥٠ ميلادية.

شورى الأطباء في الإشراف على المستشفيات، ونظراً إلى الحالة القلقة والرائحة الشنة التي انتصفت بهما إسمتالية قصر العيني، تأتي حالات إساءة استخدام الأطباء لمهتهم التي تمثلها قضية الشبلي المذكورة لتوضح لنا كيف كان من الطبيعي أن يدير سكان المحرومة ظهورهم لقصر العيني، وأن يبحثوا عن المساعدة الطبية في مكاب أخرى. وفي مرات عديدة أخذت الشورى تنحصر على تعامل الأهالي مع من كانت تحضرهم أطباء غير مؤهلين، وقدورت حلدهم في الألقاب، وأدركت أسمة أن الأهالي يفضلون التماس مساعدة هؤلاء «اللدجالين»^(١) على الحضور لمركز الحصارمة الذي تقى به بعض الفارسين.

الصحر الصحي (الكرقتهنا)

مثل قصة انتاح المستشفيات ومدارس الطب، عاده ما تروى قصة فرض الحجر الصحي وتداخل علة المصريين معها كجزء من القصة الأوسع، وهي قصة التوير في مقاب الحرقة. وفي هذا المجال، فإن سطوة الإيمان بالقدر لدى المسلمين هي التي يتم إيرادها لتوضيح شرمة مقاومة العقائد الفجينة المجلدة للعلم الحديث^(٢)

في عام ١٨٢٥، في فرة اجتياح وباء الطاعون للقاهرة، كتب السائح الإنجليزي ألكسندر كينجليك وصفاً مفصلاً لويلات تلك القفرة، ووصف موقفه المتشكك من الحجر الصحي الذي فرضه السكان الأوروبيون على أنفسهم بأنه يماثل «مشاعر المحمدين إزاء تلك البقع النملفة الرامية إلى الهروب من القدر»^(٣) وقال فرانشيسكو جونسلي، مدير المجلس الطبي التنصلي في الإسكندرية (والذي ستجرى مناقشته تفصيل أكبر في الفصل الرابع)، إن إجراءات العزل التي تم فرضها لمواجهة وباء الكوليرا في ١٨٤٨ قد فشلت جزئياً بسبب «عدم ثقة المسلمين في الطب وسبب تمسكهم»^(٤)

(١) دار الوثائق القومية، ديوان الجبهاية، سجل ٤٣٧، خط رقم ٣، ص ٢، في ٢٢ وشباط ١٢٦٢ هـ / ١٤ أغسطس ١٨٤٦ ميلادية. وهي حالة مرضي أجريت له عملية خلع لصر المبيي، أسمرت من فندان مصر، بحيث أصبح أصم تماماً. قال مجلس الصحة إنه لأمان لا يستطيع أن يفعل شيئاً.

(٢) للاطلاع على تحليل متعمق للقدرية في مصر الحديثة ولما يخص عمليات روح الأمعاء، انظر

Shireen Hamedy, *Our Bodies Belong to God: Organs Transplants, Science, and the Struggle for Human Dignity in Egypt* (Berkeley: University of California Press, 2012).

(3) Alexander Williams Kinglake, *Sinbad* (London, Clarendon, 1947), 211.

(4) F. Craszi, «A Relation and Reflections on the Italian Cholera which Raged in Egypt in the Year 1848», translation from the Italian, FO 70799, Clarendon, 30 December 1848, The National Archives, London.

المحجر الصحي ومشكلة المكان، في عصر العثمالية

عمدة ما يشار إلى حملة يونيانات العسكرية على مصر باعتبارها أول مرة أدخل فيها المحجر الصحي إلى مصر في ٢٤ مارس ١٧٩٩، وضعت السلطات العسكرية الفرنسية ملاحظات في كل تولي المحرومة تعلن فرض المحجر الصحي على المدينة وتوضح قواعدها. وكان نصها كما يلي:

خطبا لأهل مصر ويولاق ومصر القليلة وتواجه: إنكم تمتلكون لهذه الأولم ونحاطون عليها ولا تخافوها وكل من خالفها وقع له مزيد من الإنكسار والطاب الأليم والتعاصص العظيم، وهي المنطقة من تشوش الكثرة، وكل من تفر أو غلبتم أو ترحمتم أو شككتكم فيه ذلك في محل من المحلات أو بيت أو وكالة أو ربح بالكمم ويتعمم عليكم أن تصلوا كثرة، ويجب قتل تلك المكان. ولم شيخ البحارة أو الموق الذي فيه ذلك أن يحمر حلالاً طبق القرمانية حاكم ذلك المحل ويكون ذلك قرواً... وكل من كان عنه غير من كبار الأعطال أو مشايخ البحارة وثققات الصهات، ولم يحمر بهذا المرض يحلق بما يولد فالتدوم، ويجزى مشايخ البحارة بسلة كرواج جزاء القصير، ومزوم أيضاً من أصابه هذا التشوش أو حصل في يده لثمة من حالته أو عشيرته وانتقل من يده إلى آخر أن يكون قصاصه الموت وهو الجاني على نفسه بسبب تشوشه، وكل رئيس محلة في عياله إن لم يحمر بالكافة فلواسة في عياله أو بمن مات بها أيضاً حلالاً مودعاً كل حجاب ذلك الرئيس وقصاصه الموت. والمفضل إذ كان وجلاً أو امرأة إذا رأى البيت إنه مات بالكافة أو شك في موته بها ولم يحمر قبل مضي أربعة وعشرين ساعة كان جزاؤه وقصاصه الموت. وهذه الأولم الضرورية يلزم أهل الهندية وحكام البلاد الفرنسية والإسلامية تبيد الرعية واستشفائهم لها، فلهذا أمر مدعيه وكل من خالف حصل له مزيد الإنكسار من قديم مقام، وعلى الخفقات البحث والتفتيش من هذه العلة الردية لأجل الصيانة والمحافظة لأهل البلد والحظر من المستخفاف والسلام^(١)

وقبل الدخول في الطابع العسكري لتلك التعليمات، فمن الهام النظر في طابعها غير المسبوق، والتساؤل عن أسباب عدم إصدار السلطات العثمانية في مصر لاعتل هذه التعليمات قط قبل حملة يونيانات، بالرغم من أن سياسات المحجر الصحي كانت مأثورة في عالم حوض البحر المتوسط، وبالرغم من أن مصر قد وقعت ضحية لأوثة دورية متكررة منذ القرن الرابع عشر.

(١) عبد الرحمن البحري، عجائب الآثار في التراجم والأخبار (القاهرة: بولاق، ١٢٩٧ هـ/ ١٨٨٠ ميلادية) ج ٣ ص ٥٩

لقد قامت السياسات العثمانية إزاء مصر على ما يمكن تسميته بال«منطق الحياة»¹، ولم تطور نظرة إسطنبول إلى الشعب المصري إلى حد رؤيته كغاية الحكومة وأداتها². وكما يوضح هذا الجزء، فقد كان هناك دوماً اعتماد ب«كفاية» سكان مصر أي حسن حال وحدود قاطني تلك الولاية الثرية من ولايات الدولة العثمانية بعبارة أخرى، كان اهتمام السلطان العثماني بسكان مصر شعبياً بشكل أساسي عديم كميّات لثروة إمبراطوريته. وكان الشغل لشاغل للسلطان ووزرائه وولائه مركزاً على قدرة مصر على إطعام إمبراطوريته، وعلى إرسال المحصول المصري الذي كان يقيم أود المحتاجين الفقراء والمحتاجين القاطنين من بلدان المغرب في طريقهم لأداء فريضة الحج. ومن الغريب أن علبت عن العقلية الإدارية العثمانية أي سبل معالجة لمواجهته للظواهر التي تنكب بها البلاد بشكل دوري متكرر كل تسع سنوات منذ أواسط القرن الرابع عشر³. وقد أشار ناصر إبراهيم، الذي درس الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها مصر خلال القرن السابع عشر، إلى أن الولاة العثمانيين لم يولوا أي قدر من الاهتمام إلا فيما ندره لمسائل الصحة العامة، وإنه لم يكن ممكناً على الإطلاق أن تلحظ وجوداً قافزاً لسياسة إدارية عامة في ظل النية شبه الناعمة لإدارات متخصصة تهض بأعباء الشئون العامة [مثل] الخدمات الصحية⁴.

ولا يمكن القول إن الأوضاع الصحية في مصر لم تكن تهم السلطات العثمانية، أو إن الآثار المدمرة للأوبئة على تلك الولاية الهامة لم تكن تثير قلق تلك السلطات. لقد كانت مصر سلة خير الدولة العثمانية، ويكفي القول إن سوق المال في إسطنبول عرف ب«مصر چارشي»، أي السوق المصري. وقد وضع العثمانيون نظاماً إدارياً واقتصادياً معقداً بهدف ضمان انتظام وصول علال مصر إلى إسطنبول وإلى المجلد لتوفير الاحتياجات الغذائية لموسم الحج السنوي، ولم يكن أي من الهدفين أمراً يمكن التغلّب فيه، بل يجب التعامل معه بما يستحق من جدية وانضباط. وتوضح كتابات مؤرخي تلك المرحلة، وكذلك سجلات الأوامر الموجهة من إسطنبول إلى ولاء مصر في تلك الحقبة، أن الشغل الشاغل للسلطات

1) Michel Foucault, «Fourth lecture, 1 February 1978» in *Security, Territory, Population. Lectures at the Collège de France, 1977-1978*, ed. Michel Foucault, trans. Graham Burchell (London: Palgrave Macmillan, 2009), 125.

(2) Michael Dols, «The recurrent plague: pandemic and its recurrences in the Middle East: 1347-894», *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 22 (1979): 167-168.

(3) ناصر إبراهيم، الأزمات الاجتماعية، ص ١٨١.

العثمانية آنذاك كان حالة الفوضى وانهيار القانون والنظام التي كانت تأتي بعد الشرقي (أي أشخاص مستوى النيل بعد الفيضان) وبعد المجاعات والطواعين^(١) وأوضح مثال على ذلك هو ما حدث بعد الجفاف الذي وقع في عام ١٦٩٥، فقد ترك الملاحدون قراهم، وتخلوا مصر (أي القاهرة) وصاروا يخطفون العيش من الأفران والطواويس تفلوا. وصلحت الأغنياء تخبز عيشها في البيوت والفقراء تحبب مطير على الرقع، حتى أكلوا مستها القنطط والرمة^(٢). وعندما قتل والي في احتواء تلك الاضطرابات بادرت إسطنبول فوراً إلى عزله وإلى تعيين وال آخر مكانه بالإضافة إلى تلك الشواغل الأمنية، كانت السلطات تخشى أن يؤدي انهيار القانون والنظام في مصر إلى تحول تلك الولاية الجيدة إلى ملاذ وملجأ آمن للمفسدين من قبضة السلطة المركزية في عام ١٧٩١، أصدرت السلطات العثمانية أوامر صارمة لمسؤولي العثمانيين الموجودين في مصر بمنع أي هارب من السلطات وأحكامها من دخول مصر أو اللجوء إليها^(٣).

لكي أكبر شواغل الإدارة العثمانية قلق منصباً على القائد الذي تلوّه واحدة من أخرى ولاياتها. وقد كان ذلك الاشتغال هو العنصر الأساسي الذي صاغ تعامل تلك السلطات مع أتياء اجتياح الطاعون لمصر. ولنضرب مثلاً على ذلك، يقول المؤرخ أحمد الدمرداشي (المتوفى عام ١٧٥٥) إن والي الحماة بعد وياه ١٦٩٥ ١٦٩٦ قد أسرع في تحصيل القرضية الإلزامية (الحلوان) المفروضة على الفلاحين الذين أسرعوا في وضع أيديهم على الأراضي التي خلت بعد موت مالكها^(٤) وبعد وياه الطاعون المدمر في ١٧٩١ وصل فرمان سلطاني إلى والي مصر يأمره بتوفير المعلومات من كل المسؤولين العثمانيين الذين فروا من البلاد حتى تصدر الدولة أملاكهم وأموالهم^(٥). وكتب الجبرتي أن والي الحماة قد أمر محمد بك الأحمي

(١) كما أُرْخِص الآن من قبل، كانت هناك صلة سببية بين تلك الظواهر الثلاث. عاقد ما أدت الشرقي إلى وقوع المجاعات؛ مما أضعف المناعة الطبيعية لدى الأهالي، وسقطهم عرضة للغرض من جهة تغشي الطاعون وساعد على محول تغشي المحدود إلى وياه عام. وكانت هذه الحلقة الوثيقة بين الظواهر الثلاث هي ما طغى الكثيرين للاعتقاد بأن الطاعون مرض متوطن في مصر انظر

Mitchell, *Nature and Empire*.

(٢) أحمد الدمرداشي كتابنا مزيجاً: كتاب القدرة المصطفية في أحوال الكفكف، تحرير وتعليق عبد الرحمن عبد الرحمن عبد الرحمن (القاهرة: المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية، ١٩٨٩)، ص ٢٩

(٣) Mitchell, *Nature and Empire*, 223.

(٤) أحمد الدمرداشي، كتاب القصة المصطفية، ص ٢٣٠، انظر أيضاً الجبرتي، ص ٩٩، ج ١

(٥) Mitchell, *Nature and Empire*, 224.

الأمير المملوكي بمصادرة تركات من وقعوا ضحية للطاعون في أعقاب وباء
١٨٠٦.^(١)

ومع ذلك، لم تغب عن أذهان الكثير من الولاة العثمانيين ضرورة تحقيق التوازن بين «مطلق الجباية» من جهة، والحاجة إلى صون السلم بعد وباء الطاعون من جهة أخرى. وفي هذا السياق يمكننا أن نرى أمراً أصدره مقصود باشا، والي العثماني على مصر في عام ١٦٤٣ إلى مسؤولي بيت المال (وهو الجهاز الحكومي الموطن به مهمة تسجيل تركات اليتامى ضمن مهامه الأخرى العديدة) بالتوقف عن أعمالهم العادية خلال فترة الوباء. وقد أشار محمد أبو السرور البكري (المتوفى عام ١٦٥٠) إلى أن والي الوالي بإصداره ذلك الأمر كان يهدف إلى تخفيف العبء المالي عن عائلات ضحايا الطاعون، وأضاف تقياً إن القرار قد أثنى «الكشف على الأموال» أي تسجيل ممتلكاتهم، وسمح للويهم بدفعهم دون تسجيل التركة.^(٢)

ومن هنا يتضح أن العثمانيين كانوا على دراية تامة بأهمية مصر وقدراتها الإنتاجية في ضمان ثروة وصحة إمبراطوريتهم، ومع ذلك فإنهم لم يضحوا قط أي سياسة يمكن أن تلحق إلى أذى فهم لما أسماه فوكو «مشكلة السكان»؛ لقد اهتم العثمانيون اعتماداً حقيقياً بصون وضمان قدرة مصر الإنتاجية، لكنهم لم يدلوأ جهداً بصفاء زيادة إنتاجية سكان الولاية أو حتى قياس تلك الإنتاجية لتدعيم الحكم السلطاني العثمانيون وولاتهم مصر وفقاً لما يسميه فوكو «تسيب الدولة» والتي لم تهتم قط بالشعب كعنصر مجرد، بل برغم اعتمادها بمعرفة القدرة الإنتاجية لذلك الشعب كقياس لثروة الولاية/ المملكة.^(٣)

وهكذا، فقد مثلت إجراءات الحجر الصحي التي فرضها الفرنسيون بعد دخولهم مصر بحرة وجيزة تحولاً جذرياً في النظرة إلى سكان مصر وفي التمثيل معهم. لقد اعتبر الفرنسيون تقي الطاعون في مصر تهديفاً جسيماً يمكن أن يؤدي إلى هباء جيشهم، خاصة بعد تقطاع خطوط مواصلاتهم وإمداداتهم مع الوطن بعد تدمير بيلسون لأموالهم في معركة «طيو قير» (أغسطس ١٧٩٨)، وبالتالي، فإن فرض الحجر الصحي في مارس ١٧٩٩ والتدابير القوية التالية التي وُضعت لتتبعها،

(١) الجبرتي، حقبتي، الجزء ٣، ص ٩٩.

(٢) محمد ابن أبي السرور البكري، «تقريب السيرة» في كتاب مصر القديمة، ورقة رقم ٨٠، كما وردت

لدى ناصر إبراهيم، الأزمات الاجتماعية، ص ١٥٧.

(٣) Michel Foucault, *Essential Works of Foucault, 1954-1984*, v.3, *Power*, ed. James Faubion, trans. Robert Hurley et al. (New York: New Press, 2000), 90-105, 134-136, 298-326.

كما ورد نصها في المرسوم المشار إليه آنفاً في هذا الفصل، لم يكونا نتيجة لنجدهم علمي في اكتشاف أسباب الوباء ولا نتيجة لمعلومات أثبتت إحصائياً فعالية الحجر الصحي كأداة لكبح تفشي الوباء، وإنما جاءت نتيجة لانتعاش واسع لدى جيش الاحتلال بأن بقاءه قلة، تاهيك عن بقاء مشروع يونانبارت الإمبراطوري في الشرق، كان يعتمد على حماية شعب مصر من وبيلات الطاعون. وقد تأكد هذا الانتعاش لدى العرسيين بشكل بالغ الإيلاء والوضوح عندما ساءم الطاعون بشكل كبير في حرمية جيشهم المكورة في فلسطين عام ١٧٩٩.

ولم يمت الفصل بين فرضي الحجر الصحي وبين احتياجات الجيش عن أعين المراقبين المعاصرين، وأبروهم عبد الرحمن الجبرتي. وكما أوضحنا لا يبرن كونك، فقد كانت رؤية الجبرتي للأحكام الصحية التي فرضها الفرنسيون رؤية مرتبة ومتعمقة ودقيقة. وحيث إن الجبرتي كان يرى الطاعون وبفهمه كوياء متكرر يتج عن الأوغام المبيحة من الأرض (وهو ما سيغيري مناقشته بمنه من التمهيل في الفصل الثالث)، فلم يثر أي اعتراض في كتابه على الإجراءات الوقائية التي فرضها العرسيون، والتي كانت تستند أسلماً إلى مبدأ تلوث الهواء بالأورغام. بل قد وافق تمام الموافقة على التوجيهات التي منعت دفن الموتى داخل حرم المدينة، والتعليمات التي نصت بضرورة تهوية ملابس المتوفين والأثاث الذي يستخدموه، وغير ذلك من الأمانة المملوكة لهم فوق أسطح المنازل. فكتب مستعجلاً ما قرره العرسيون عن ضروره نشر الملابس على أسطح البيوت فقال:

مردى في الأسواق بشر الثياب والأمتعة عسة عشر يوماً وقيدوا على مثليح الأخطار والحوادث والفتنات بالقصر والغيش، ضبوا لكل حرفة امرأة ورجلى يخلطون البيوت للكشف على تلكه تصعد المرأة إلى أسلاك النخل وتجرهم عن صفة مشروم الثياب، ثم يلهبون بعد التأكد على أهل المنزل والتحذير من ترك الفصل، وكل ذلك للحباب الممونة الموجبة للطاعون^(١).

سياسة الحجر الصحي لدى محمد علي، السنوات الأولى

كانت سياسات الحجر الصحي التي فرضها الفرنسيون جزءاً من مشروع أوسع لإدخال إصلاحات للصحة العامة التي استهدفت تحسين حالة الشعب وزيادة ثروته وإطالة أعمار أفراده^(٢). وتضمنت تلك السياسات فرض العديد من تدابير الصحة

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٣، ٢٤٤.

(2) Foucault, «Foucault's last years».

العامة التي تستند إلى نظرية الأوبخام كسبب للأمراض، وتضمنت حظرًا على دم الموتى داخل حدود المدينة^(١). وبرحيل الفرنسيين ووصول محمد علي إلى حكم مصر توقفت جهود فرض الحجر الصحي لاحتواء الأوبئة لفترة ما ومن الصحيح أن الباشا قد قبل مشورة أطبائه الأوروبيين وفرض حجرًا صحيًا في عام ١٨١٣، ولكن من الملاحظ أن تعتبر هذا القرار استمرارًا للسياسات التي اتبعها الفرنسيون خلال سنوات احتلالهم القصير لمصر^(٢). فمن الجدير بالذكر هنا أن سياسة الحجر الصحي التي فرضها محمد علي كانت تتوقف عند حدود قصره خلافًا للسياسة التي فرضها الفرنسيون على عموم البلاد مما دفع الجبرتي إلى التعليق ساحرًا بأن الباشا بهذا القرار إنما كان يبدي الحرص على الحياة الدنيا ونحوه من راحة الطاعون وتطهيره وهروبه من الموت^(٣).

وحقيقة الأمر أن محمد علي في السنوات الخمس عشرة الأولى من حكمه الطويل لم يبد أي اهتمام حقيقي بمعالجة شعب مصر أو بزيادة إنتاجيته أو بتحسين ظروف معيشته. بل إنه تصرف خلال تلك السنوات الأولى من حكمه كما يرد تحديدًا في تعريف فوكو للدور الحاكم، وهو أن يجعل مصر مملكة مرتبطة به^(٤) عندئذ تولى محمد علي حكم مصر كان أول قراراته هو استدعاء أبنائه وغيرهم من أقاربه من قولة والأماكن المجاورة لها إلى مصر. وحين أبناء وأبناء إخوته وأبناء عمومته وغيرهم من الأقارب حكمتا لمقاطعات عامة في مصر. وبعد ذلك بدأ في حملة لا تعرف رحمة ولا هوادة لاستئصال أي معاوية لسلطته، ولولا أي مراكز قوى في مصر. ومن أشهر تلك الأعمال وأكثرها قوة مذبحة المماليك في مارس ١٨١٦ عندما دعا محمد علي كبار المماليك إلى القلعة وأمر جنوده بإحلاق الدار عليهم. في ذلك اليوم قتل أكثر من أربعمائة مملوك مصرعهم وانتهى وجود المماليك في مصر إلى الأبد.

وبدأ أصبحت مصر ملكًا خالصًا له، أمر الباشا ورجاله باستلاب كل ملزم من أيدي أهل مصر. وقال الجبرتي معلقًا على حوادث عام ١٢٣١:

(١) للمدرة مع الإبراهيم الغربية للصحة العامة في تونس المستعمرة، نظر

Richard Parker, «Divide et Impera: Public health and urban reform in Protectorate-Era Tunis», *Journal of North African Studies* 17, no. 3 (2012), 533-546.

(2) Kishko, *Lives in Risk*, 71.

(3) الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٤ ص ١٧٦

(4) Focke, «Fourth lecture», 92.

واقضت سنة ١٢٣١ [١٨١٦ ميلادية] بموافقتها وما تجدد فيها واستمر
 ما يجدد منها من المنتجات التي لا حصر لها منها الحبر على المزفرع التي
 يردعها الملاحون في الأراضي التي ينفون خراجها.. وإذا بقا صلاحه لمن
 محصور الأرض لا يسيرون منه تبتاً كما فعلهم وإنما يشتره اليانسا بثلثي ثلثي
 يعرفه ويقدره على التواخي والكشف يحصلونه إلى العمل الذي يؤمرون
 بعمله إلى وعلى لهم الثمن أو بحسب لهم من أصل المال فإن احتاجوا شيء
 من ذلك اشتروه بثلثي الثمن المعروف... ومنها شدة رغبة اليانسا في تحصيل
 لأموال والزينة من تلك من أي طريق يجد استيلائه على البلاد والإقطاعات
 وتزوي الإحسانية وإبطال الفراغ والبيع والشرا والسطول عن السوي من تلك
 والمطولات وخلال الأثيار ونحو ذلك. فكل من مات من حصه أو ورقة أو مرتب
 أصل سوية ما كان على اسمه ونضيف إلى ميراثه أو كان هو كتبه باسم أولاده
 ومات أولاده قبله فصل عنه وأصبح هو وأولاده من غير شيء^(١).

وكما ذكر أعلاه فإن قرار ١٨٢٢ بتجنيذ فلاحي مصر في جيش كان المأمول
 منه أن يحقق طموحات محمد علي كمؤسس لأسرة حاكمة، قد أدى إلى تعير
 جندي في ولاة وتقييم لعميه ودور شعب مصر. فبعد القرار المصري بإنشاء جيش
 نظامي دائم عمدته التجنيذ تبني ديوان اليانسا منطقاً جديداً لا يقوم على التمييز
 الفقه والكثرة أو النحاصحين والمضمردين، ولا الأثرياء والفقراء، ولا بين الأصحاء
 والمرضى، ولا بين الأقرباء والبغضاء، وإنما قام هذا المنطق الجديد على
 التمييز بين فمن يمكن الاستفادة منهم بدوجة أو بأخرى، ومن سيكون الاستثمار
 فيهم مفيداً بدوجة أو بأخرى، ومن يتمتعون بدوجة أو بأخرى بإمكانية أكبر للبناء
 على قيد الحياة ومن هم عرضة أكثر من غيرهم للمرض أو الموت، ومن يتمتعون
 بدوجة أو بأخرى للتدوير المعيد^(٢). بعبارة أخرى، وعودة إلى قوكو، فقد كان
 إنشاء الجيش هو الذي أدى إلى تحول خطير في مفهوم السلطة، فإن تدمير
 السلطة لم تعد صولة عن عملية قيادة للموضحات من طريق التهديد بالقتل من
 أجل الحفاظ على السلطة، وإنما أصبحت السلطة تمارس من أجل الحفاظ على
 الحياة، وذلك لسبب مختلف يشتمل في إدارة الحياة وتحسينها، وإضعافها لرقابة
 دقيقة وصارطة شاملة^(٣)، وكل هذا يفرض تحويل الفلاحين إلى جنود ووقع كدنة
 الجيش ولم يظهر مشكلة السكان في مصر إلا في هذا السياق العسكري.

(١) الجبري، صياغة الآخرة ج ٣: ٢٥٧

Foucault, *Economic Works*, 95-96 (١)

(٢) مينا من محمد مراد، «البيولوجية السياسية ونظم التسمية» الطب والسلطة في فكر (تشيل لروي)

(٣) (لانا أرمنت)، «دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية»، مجلد ٤، عدد ٢، ٢٠١٧: ٢٦١

الجيش وتطوير سواحل البحر الصحي

بعد التفقات الهائلة التي تكبدتها محمد علي والمخاطرة الكبرى التي أخلدها بإنشاء جيش قاطم على التجنيد، كان من الضروري له أن يضمن أن يلقى استمارة هذا ما يستحق من الرعاية والمثلية. وكما ورد آنفاً، فقد نجح لاهمته بإنشاء مدرسة طبية أساساً من الحاجة لحماية حياة جنوده. وبالمثل، كان لاهمته بالحجر الصحي ناشئاً من احتياجه لحماية وحداته المقاتلة القائمة بالفعل، ووحداته المقاتلة التي قد يمكن اللجوء إليها لاحقاً (أي الشعب بأكمله). وكان لهذا الاهتمام ما يبرره في ضوء نطاق وحجم الأوبئة التي اجتاحت مصر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. كان أول تلك الأوبئة هو وباء الكوليرا الذي حل في أغسطس ١٨٣١ ولم يدم إلا لعدة أسابيع، ولكنه أودى في تلك الفترة القصيرة بحياة ١٥٠.٠٠٠ إلى ١٩٠.٠٠٠ نسمة. وكانت خسارة القاهرة فادحة: فهي خلال أقل من شهر واحد ماتت ستة وثلاثون ألفاً، أي ١٤.٤٪ من سكانها المقيمين وقتها. يربع مليون نسمة، وتراوح العدد اليومي للوفيات ما بين خمسة إلى ست مائة متوفى. وقد فاقت هذه الأعداد بكثير عدد الضحايا في بلوس التي أودى فيها الوباء بحياة واحد من كل نسمة عشر مواطناً، وتسبب في موت أكثر من ثمانية عشر ألف نسمة^(١).

ولم تكن أربع سنوات تمر حتى ضرب وباء مدر آخر وهو الطاعون الذي تفشى دون هوادة، واستمر من نوفمبر ١٨٣٤ حتى أكتوبر ١٨٣٧، وأرهق أرواح مائتي ألف شخص، فقدت القاهرة بذلك ثلث سكانها وراح من الإسكندرية أكثر من نصف سكانها المسلمين^(٢). وبعد وباء خفيف الوطأة في ١٨٤٠، اختفى الطاعون دون سبب واضح. ولكن الكوليرا عادت لتجتاح مصر أربع مرات متتالية في ١٨٤٨. قتلت الكوليرا ثلاثين ألفاً من السكان، وفي ١٨٦٥ مات ضعف ذلك العدد، وفي ١٨٨٢ مات ما بين ثمانين إلى مئة ألف نتيجة لتفك المرض، وأخيراً جاء وباء ١٨٩٥-١٨٩٦ الذي وقع ستة عشر ألفاً ضحية له^(٣).

(1) Catherine J. Rodhe, *Cholera in Post-Revolutionary Egypt: A Cultural History* (Berkeley: University of California Press, 1996).

(2) Lane, *Manners and Customs*, 361.

ويذكر كينجوليك الذي كان موجوداً في القاهرة في فترة تفشي الوباء، يول إن القاهرة قد قتلت نصف سكانها. انظر Kingdon, *Embers*, 207.

(3) Kulmka, *Living at Risk*, chs. 3 & 4; Michael J. Smith, «Engineering Metropolis: Cholera, Capital, and the Making of British Colonial Cairo, 1802-1922» (PhD diss., Columbia University, 2017), 32; Edward Bodine and James F. Love, «Cholera in Egypt», *Public Health Reports* 11, no. 37 (September 11, 1896): 661-663.

وقتها كان نظام الصحة العامة ما يزال في طور التكوين، وكانت أسباب انتشار الأمراض بالعدوى ما تزال أمراً مجهولاً، والإنجازات التي تم تحقيقها تتعرض لأخطار داهمة؛ لذا احتضنت السلطات على سياسات الحجر الصحي كوسيلة للوقاية من تلك الأوبئة الممتدة. وعلى سبيل المثال، عندما وقع وباء الكوليرا في مكة عام ١٨٣٦ في أعقاب موسم الحج والحقت خسائر جسيمة بأرواح الألافي التاسع عشر المصري المتمركز هناك^(١)، اتخذت إجراءات سريعة لإيقاف الحجج العائدين في القصور والسويس، وتم إنشاء معازل في المينئين. ومع ذلك تمكن بعض الحجج من خرق إجراءات العزل، ولم يمر وقت طويل حتى وصلت العدوى إلى القاهرة. وعندما اقترح محمد علي على القناصل الأوروبيين في الإسكندرية إنشاء مجلس للحجر الصحي لعملية المدينة من جائحة المرض^(٢) وعلى الرغم من أن الباشا قد وضع حشرين ألفاً جندياً تحت تصرف القناصل لمرض حرام صحي حول المدينة فإن الوباء سرعان ما اجتاحت الإسكندرية أيضاً وبعد أيام قليلة قرر المجلس حل نفسه؛ إذ أدرك أن سياسات الحجر الصحي جاءت متأخرة عن موعدها وكانت عملية الفعالية.

وعلى الرغم من ذلك لم ينفذ محمد علي إيمانه قط بفعالية سياسات الحجر الصحي. هي ضرورة حاجته للسيطر بالاحتفاظ على سلامة جيشه الذي كان يتأهب لغزو الشام، أصغر أولاده يعزل العديد من الوحدات العسكرية في القاهرة ولذلك من سكان تلك المناطق. ولما أثبتت تلك السياسة نجاحها في حماية الجيش من أخطار وباء القوياء أصبح الباشا أكثر إصراراً على التمسك بالحق لسياسات الحجر الصحي. وفي السنوات اللاحقة، أصدر أوامر بإنشاء معازل الحجر الصحي للحجج المسلمين العائدين من مكة وللحجاج الروس الأرثوذكس المتجهين إلى القدس^(٣).

- (١) دار الوثائق القومية، المجلد القنولي، تركيا، ص ٢٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠ (الرقم الأصلي ٧٧٦)، وثيقة رقم ٣٧، ص ١٠٦، ص ١٢٤٧ هجرية / ١٦ يوليو ١٨٢٦ ميلادية.
- (٢) دار الوثائق القومية، الجمعية السنية، تركيا، ص ١ / ١٨٨ / ١ (الرقم الأصلي ٤١)، وثيقة رقم ١٨٠٣٥٤، ربيع الأول ١٢٤٧ هجرية / ٢٧ أغسطس ١٨٢٦ ميلادية، *Journal des Évents de Constantinople*، ٥٢ - ٥٤.
- (٣) دار الوثائق القومية، الجمعية السنية، تركيا، ص ١ / ١ - ٢ / ١ (الرقم الأصلي ٥٩)، وثيقة رقم ١٠٤٩، ص ٤٨، ١ جمادى الثانية ١٢٨٠ هجرية / ١٤ أكتوبر ١٨٦٤ ميلادية، دار الوثائق القومية، المجلد السنية، تركيا، ص ١ / ١٠ / ٢ (الرقم الأصلي ٥٩)، وثيقة رقم ١٨٩، ص ٢٩، ٢٩ جمادى الثانية ١٢٥٠ هجرية / ٢ نوفمبر ١٨٢٤ ميلادية.

ويبدو أن اليانكا قد أولى اهتمامًا خاصًا بالعزل الذي أنشئ في الإسكندرية^(١) وعندما تقدم التجار له بشكوى من الخسائر الفادحة التي يتكبدها نتيجة تلك التدابير^(٢) لم يولهم أي اهتمام، متمسكًا برأيه بأن صحة البلاد وسلامة أهلها يتوقفان على الحجر الصحي^(٣). وخلال وباء الطاعون ١٨٣٤-١٨٣٧ أمر بفرض العزل الصحي على جميع العاملين في حيواته^(٤)، وصحح إليه ليراعهم يانكا الذي كان آنذاك يقود جيشه في بلاد الشام، بفرض الحجر الصحي على حريمه في مصر^(٥). وفرضت إجراءات حجر صحي صارمة على جميع المصانع والمطابخ في كل أنحاء مصر^(٦). ولم يتدخل محمد علي لحظة في وقت وئيس مستشفى الإسكندرية وتلقاه عندما حاولوا التفتون إلى الطاعون ليس معنًا، وإن إجراءات الحجر الصحي لا تفلدها^(٧). وأصبح الزنا على كل القوافل التي تدخل مصر من الشرق أن تمر على الحجر الصحي إما في العريش وإما في السويس.

1) Kinkade, *Life in Arab. 93.*

- دار الوثائق القومية، المحية السنية، تركي، س/ ١ / ٢ / ٦٠ / ١، وثيقة رقم ٤١٩، ص ١٧، ٦٥، وجب ١٢٥٠ هجرية / ١٩ نوفمبر ١٨٣٢ ميلادية.
- (٢) انظر على سبيل المثال، دار الوثائق القومية، المحية السنية، تركي، س/ ١ / ٢ / ٦٠ / ١، وثيقة رقم الأصلي ٥٩، وثيقة رقم ١٠٦١، ص ١١، ٢٠، ربيع الثاني ١٢٥٠ هجرية / ١٧ أغسطس ١٨٣٤ ميلادية، والتي تنص الشدات مقدمًا من تشارلز الفينغ عشوا على طباعهم من الخلق خلال فترة الحجر الصحي انظر أيف دار الوثائق القومية، المحية السنية، تركي، س/ ١ / ٢ / ٦٠ / ١، وثيقة رقم ٤٨٩، ص ٢٢، للسنة ١٢٥٠ هجرية / ٢٢ أبريل ١٨٣٥ ميلادية.
- (٣) دار الوثائق القومية، المحية السنية، تركي، س/ ١ / ٢ / ٦٠ / ١، وثيقة رقم ٥٩، وثيقة رقم ٣١٦، ص ١٣، ٩٩، رمضان ١٢٥٠ هجرية / ١٣ يناير ١٨٣٥ ميلادية.
- (٤) دار الوثائق القومية، المحية السنية، تركي، س/ ١ / ٢ / ٥٢ / ١، وثيقة رقم ٥٧، وثيقة رقم ٥٢٤، ص ١٦، ١١٦، ذو الحجة ١٢٥٠ هجرية / ١٦ أبريل ١٨٣٥ ميلادية.
- (٥) دار الوثائق القومية، طابري، سجل رقم ٢١٦، وثيقة رقم ١١، ٤٦٥، شوال ١٢٥٠ هجرية / ١٠ ليرايو ١٨٣٥ ميلادية، انظر أيضًا ما يبدو أنه رد ليراعهم يانكا، دار الوثائق القومية، الشام، مصحف رقم ٢٩، وثيقة رقم ١٤، ٣٦٧، شوال ١٢٥٠ هجرية / ١٣ ليرايو ١٨٣٥ ميلادية.
- (٦) ص الحجر الصحي، المعروف على الصانع، انظر دار الوثائق القومية، المحية السنية، تركي، س/ ١ / ٢ / ٥٢ / ١، وثيقة رقم ١٦٠، وثيقة رقم ١٦١، ص ٢٠، ٢٩، ذو الحجة ١٢٥٠ هجرية / ١٩ أبريل ١٨٣٥ ميلادية، من الحجر الصحي المعروف على المدلول، انظر دار الوثائق القومية، المحية السنية، تركي، س/ ١ / ٢ / ٥٢ / ١، وثيقة رقم ١٦٠، وثيقة رقم ١٦٦، ص ٢٠، ٣٠، ذو الحجة ١٢٥٠ هجرية / ١٩ أبريل ١٨٣٥ ميلادية.
- (٧) دار الوثائق القومية، المحية السنية، تركي، س/ ١ / ٢ / ٦٠ / ١، وثيقة رقم ٥٩، وثيقة رقم ٣١٦، ص ١٤، ١٠٠، رمضان ١٢٥٠ هجرية / ١٤ يناير ١٨٣٥ ميلادية، دار الوثائق القومية، محافظة إسكندرية، مصحف رقم ١، لولور، وثيقة رقم ١٥، ١٤٨، رمضان ١٢٥٠ هجرية / ١٤ يناير ١٨٣٥ ميلادية.

ومن نهاون من مشغولي الحجر الصحي في تنفيذ ذلك الأمر كان يصير جزاءه بالليمان ثلاثة شهور^{١٠} أما الفلاسون فقد تقرر الأتي في حقهم: «إذا كان أحد الطلبة رخص بدخول قاعة أو مكتب إلى يوم مصر يشير أن يدخلوا محل الكورينة ويكون ذلك ناتج أحياناً منه أو عن قبوله وشوة يصير جزاءه بالليمان من ثلاثة شهور إلى سنة واحدة»^{١١}

حقيقة الأمر أن تمسك محمد علي الثابت بنظام الحجر الصحي لم يكن ثباتاً على أي مهم عسكي لطبيعة عدوى الكوليرا أو الطاعون، وإنما كان نتيجة لملاحظته عملياً لفعالية الحجر الصحي، وإدراكه أن تلك الإجراءات قد أثبتت نجاحها في الحد من انتشار الأوبئة وفي تقليل أضرارها المدمرة^{١٢}. ورغم أن اليأس كان يهزج حتى الإدراك أن سياسات الحجر الصحي كانت تعطل التجارة وتقلل بالتالي من دخله المعتمد على العلاقات التجارية الوثيقة مع أوروبا، فإنه كان يرى أن تلك السياسات كانت ضماناً لتحسين تلك العلاقات على المدى الطويل. فقد كان من المعتاد للبحر الخارجة من مصر أن تحصص لثلاثة احتجاز وتعطيل طويلة في الموانئ الأوروبية، وبالتالي فإن قرار محمد علي برفض الحجر والنزل الصحي على السفن في الإسكندرية، بدلاً من أن يُعرض عليها ذلك في موانئ أوروبا، لم يؤد إلى إطالة كامل الفترة الزمنية التي تقضيها السفن في الموانئ، بل على العكس، فقد كان يرفضه الدقيق والصالح لسياسات الحجر الصحي في أرجاء مصر، ويمولقته على مشورة مجلس الكورتينا بالإسكندرية، بحمي مصر وقرها المعنية التي تمثل «أساس رخاها ودعامة أمته»، وكان في نفس الوقت يحمي دعائم التبادل التجاري لدولته^{١٣}

(١) دار الوثائق القومية، الديوان السعدي، ص ١/١٨/٢ (الرقم الأممي ١٨٤)، وثيقة غير مرقمة، ص ١٠٩-١١٠، ٢٧ جمادى الثانية ١٢٦١ هجرية / ٢ يولية ١٨٤٤ ميلادية.

(٢) من فرض الحجر الصحي في شرقي البحر المتوسط، انظر

Zion Bitton Tamiel and Yonah Bitton, *Expelling the Plague: The Health Office and the Implementation of Quarantine in Dubrovnik, 1377-1553* (London: McGill-Queen's University Press, 2015), 106-108.

وعن الجهد الخدمية للسيطرة على الطاعون، انظر

Wilent Verile, *Plague and Empire in the Early Modern Mediterranean World: The Ottoman Experience, 1347-1600* (New York: Cambridge University Press, 2015).

من المعاصم قبل الحديثة للمعري والطاعون والحجر الصحي، انظر

Jens Stenroos, *Infectious Ideas: Contagion in Twentieth-Century Islamic and Christian Thought in the Western Mediterranean* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2011).

(٣) دار الوثائق القومية، محافظة إسكندرية، سجلات رقم ١٦، نوفمبر، وثيقة رقم ١٤٠٣٣، ١٤ شعبان ١٢٦١ هجرية

١١ ديسمبر ١٨٤١ ميلادية. من النصوص من الحجر الصحي في البلدان الرئاسية أكبر له، انظر Ervin Acharizoch, «Anticommunism between 1821 and 1864», *Bulletin of the History of Medicine* 22 (1948): 364-383.

ومن الغريب أن كلوت بك، كبير مستشاري اليشا الطين، كان قليل الإيمان
 بجذوى الحجر الصحي في التحكم في انتشار الطاعون. كان كلوت بك عبقراً انشكك
 في كون الطاعون معدية، وكان يرى سياسات الحجر الصحي عقبة شائعة في كبح
 جراح الطاعون. ورغم ذلك وإدراكاً منه أن مسك مولاه الراسخ ب تلك البنية،
 وتخوفاً من مخاطر عصيان أولاد اليشا، لم يجد كلوت بك مغزاً من توجيه تعليمات
 للمدنيين معه تقضي بأن «عليكم أن تصبروا وفقاً لهذه التعليمات التي كانت ترواكم فيها
 إذا كان الطاعون معدياً أم لا»^(١). وكتب كلوت بك في دراسة طبية وُزعت على أطباء
 الجيش في عام ١٨٣٧: «ومعظم الناس يرى أن الطاعون معدى لكن هذا الرأي وإن
 نبت به الكثيرون إلا أنه غير قطعي؛ فإن كثيراً من الأطباء المهرة تأملوا في حقيقة
 هذا الداء وأثبتوا كونه معدية وذكروا لذلك دلائل كثيرة. وعلى كل فالمعاش للجرارح
 العربي أن يستعمل الاحتراسات التي تمنع مخالطة المصابين به لغيرهم حتى يستقر
 الأمر لأحد عيّن الرئيس، فإنه إن لم يفعل ذلك فربما كان السبب في وجود هذه الآفة
 المستمرة للمساكن المخالطة المذكورة»^(٢). وبعد ثلاث سنوات عتلت اجتاحت الطاعون
 مصر مرة أخرى، عاد كلوت بك لكتابة دراسة عن الوباء نشرتها مطبعة ديوان الجهادية
 وحصلها للمطبع عن الطاعون وإجراءات الحجر الصحي التي يجب فرضها بدقة
 وصرامة كاملة، وقال كلوت بك فيها: «والعلم أن الطاعون من حيث أنه في الرأي العام
 مطرد من الأمراض المعدية، أعني التي تسري بواسطة العلامة، يعني أن نزل
 الأشخاص والأشياء المشكوك في وجودها فيها منزلة الثابت المحقق فيها بالفعل
 وحيث ينبغي أن يمسك من الآن فصاعداً بالواسطة اللازمة لاستعماله فلا حراس من
 كل شيء»^(٣) ومضى كلوت بك بعد ذلك إلى تفصيل التعليمات الخاصة بكيفية
 التنبذ الدقيق للحجر الصحي.

ورغم ذلك الموقف فإن كلوت بك في كتاباته ومحاضراته بالفرنسية والإنجليزية
 قد جبر من ارتيابه العميق، إن لم تقل رفض الكمال لفكرة الحجر الصحي. ولنسرب
 مثلاً على ذلك بمحاضرته في l'Hôpital de la Pitié في باريس عام ١٨٤٠، والتي
 دفع فيها بأن نظريات أسباب الأمراض ترتكز إلى أن تحمل المواد الحيوانية والبشائية

(١) Antoine Boudéty, Chet Bey... De la Peste observée en Egypte: Recherches et considérations sur cette maladie (Paris: Pottier, Mouton et Cie., 1849), 42R.

(٢) أنطوان بارتيلي، كلوت بك، النبوة الطبية فيما لا يد منه لحكماء الجهادية، ترجمه لروحيين
 الشكائين وتحرير محمد البروي، القاهرة: طبعة المطبعة الطبية باني، زحل، ١٩٨٨، ص ١٠٠ /
 ١٨٣٧ ميلادية، ص ٥٠-٥١.

(٣) أنطوان بارتيلي، كلوت بك، فيما يخص الطاعون (القاهرة: مطبعة ديوان الجهادية، ١٩٢٠
 مصرية / ١٨٣٥ ميلادية، ص ٤.

هو مصدر الأمراض، وبالتالي فإن الأوخام هي سبب العدوى، وإن أي تدبير وقاية لا تأخذ هذا السبب الواضح بين الاختيار معكوم عليها بالقتل. وختم كلامه بقوله بوضوح إنه يحذر الحجر الصحي لمرأى لا فائدة ولا جدوى منه على الإطلاق⁽¹⁾. وفي رسالة نشرتها مجلة *The Lancet* في ١٨٢٩، نقل كلوت بك من القنصل البريطاني في مصر أنه صرح علانية بتشككه العميق في جدوى سياسة الحجر الصحي التي تطبقها مصر بكل حزم. وختم رسالته بقوله: «نفسنا أن نرى أن اتباع مدرسة انتقال الأمراض بالعدوى يتناقصون يوماً بعد يوم، وأنهم بأن اليوم الذي سيتم فيه إصلاح أو حتى إلغاء إجراءات الحجر الصحي ليس بعيداً»⁽²⁾.

ولمعه من الواضح أن مواقف كلوت بك المتناقضة من سياسات الحجر الصحي (التي صعدا بشكل صارم ودفق حسب أولامر مولاة يرغم اقتناعه بعدم جدواها) إنما كانت تعبيراً عن انقسام الدوائر العلمية حول طبيعة الطاعون وما إذا كان معدياً أم لا، وحول أنجع وسيلة لمقاومة ذلك المرض. وكما ساد الاعتقاد لفترة ما بأن الكوليرا كانت مرضاً متوطناً في الهند احتير العديد من الأوروبيين مصر موطناً للطاعون. وتوجس الكثيرون منهم أن ينة ومناخ البلاد هما السبب الأساسي لتفشي ذلك الوباء القاتل فيها مراراً وتكراراً. وقد عزا الكثيرون تكرور انتشار ذلك المرض إلى الأوخام المبعثة من الأرض التي تتحلل فيها جثث البشر. وقد عارض كلوت بك ذلك الرأي دافئاً بأن الظروف المناخية الخاصة بمصر قد أكسبت الطاعون ما أسماه بالتكوين الوبائي⁽³⁾، ومع ذلك فقد ظل اقتناعه راسخاً بأن الطاعون ليس معدياً وأن سبب انتشاره هو الأوخام؛ ولذلك ظل متصكاً برأيه بأنعدام فائدة الحجر الصحي في الوقاية منه. وعلى العكس من كلوت بك، كان فرانشيسكو جراسي، المدير الطبي لمجس الكرنيتيا بالإسكندرية، من المتسكين بفكرة العدوى ومن المؤثرين إيماناً قاطعاً بأن مصر «لم تكن قط ولن تكون أبداً موطناً للطاعون، وأنه أتباعاً من الخارج في كل مرة وقعت فيها ضحية له»⁽⁴⁾.

(1) Antoine Barthélemy Clot Bey, *Lapen sur la peste d'Égypte et spécialement sur ce qui concerne la contagion ou la non-contagion de cette maladie, donnée à l'hôpital de la Pitié* (Monsieur: Viol. 1862).

وقد نشر هذا أولاً بفرنسا

"Résumé sur la contagion de la peste." *Gazette des Hôpitaux*, 28 April 1840.

(2) Antoine Barthélemy Clot Bey. «The Plague and Quarantine Laws», *Lancet* 31 no. 806 (February 1839): 743-744.

(3) Clot Bey. *De La Peste*, 212-223, 233-234.

(4) F. Grassi. «A. Bichat».

وبالتالي فإن الموقف من الحجر الصحي والطاعون في مصر القرون التاسع عشر لا يجب استلزامها على أنها تميز عن القنوية أو التصيب الإسلامي كما زعم كثير من الرحالة الغربيين وقتها. فكما رأينا كان هناك انقسام واضح داخل الدوائر العلمية ذاتها حول أسباب الطاعون وحول أفضل الطرق لمواجهته. ومع ذلك فإن القرون إن القنوية الإسلامية قد عرقلت جهود الحجر الصحي قول لا يمكن أيضاً رفعه كليةً فلم يكن الرحالة الأوروبيون أو الأطباء الأوروبيون العاملون في مصر هم وحدهم من قاربوا تلك النقطة. فقد كانت مجالات محمد علي مع العاملين في جهازه الإداري ومع رجال الدين في الإسكندرية هي أكثر المناقشات حدة في هذا المجال. أثارت الإجراءات الصحية المتخذة لمواجهة وباء ١٨٣٤-١٨٣٧ نزاع مشايخ الإسكندرية. ولعله من الممكن لنظرة خاصة على المراسلات الرسمية آنذاك أن تلقي المزيد من الضوء على الأسباب الكامنة وراء ممارسة الحجر الصحي، وعلى «قنوية المسلمين» التي يُفترض أنها قد أعاققت جهود فرس نظام الصحة العامة.

في ديسمبر ١٨٣٤ وقعت مجلوبة نادرة المخطوطة: إذ وقع مشايخ الإسكندرية عرضة إلى اليأس يشكون فيها من الإجراءات الصحية المقروعة لمواجهة الوباء، وكان اعتراضهم ينصب على نقل أقارب الأشخاص المشكوك في إصابتهم بالمرض إلى مناطق مخصصة لخروج المدينة حيث قُرِض عليهم فيها الحجر العسقي. ولتنهت العرضة بقرؤها إن «الحجر الصحي أن يكتب له الفشل بين المسلمين الذين لا يهابون الطاعون»^(٢١). ورداً على ذلك كتب محمد علي إلى زكي لفتدي مأمور ديوان خديوي بالإسكندرية قائلاً إنه لا يمكن أن يقبل تلك العرضة. ووجه إليه تعليماته بأن يُعلم مجلس الكرنيتية من خلال «ضابط يثق في قائد شرطة المدينة الذي كان ضابط الاتصال المصري في المجلس» بالآلية لتلك العرضة ورداً^(٢٢) وبعد ذلك وجه ردّاً صارماً لأهالي الإسكندرية ومشايخهم فكتب رسالة لركي أنبدي قال فيها: «إن مروة الأهالي لإجراءات الحجر الصحي ناتجة عن جهلهم لقد سبق في أن قلت إن الرقابة [من الوباء] بما لا يخالف أحكام الشريعة تتطلب منا أن نتخذ إجراءات محددة. هذا الوباء من علامات غضب الله والمفرار من غضبه إلى رحمته لا يخالف الشريعة. ألم يقل الله في كتابه الكريم: ﴿وَلَا تَقْفُوا بِأَنبِيَائِكُمْ

(٢١) Khatib, *Letters of Hish*, 80.

(٢٢) دار الوثائق القومية، الحية السيرة، تركي، ص ١٠٠/١٠١ (الرقم الأصلي ٥٩، وثيقة رقم ٢٧٧، ١٢ شعبان ١٢٥٠ هجرية / ١٤ ديسمبر ١٨٣٤ ميلادية).

إلى التَّهْلُكَةِ» [سورة البقرة الآية ١٩٥] أولم يقل رسوله: هفر من المعجذوم كما
 نمر من الأسد؟ وأضاف قائلًا إن العديد من سور القرآن والأحاديث النبوية الشريفة
 تدعم رأيه وموقفه، وإن كان أمالي الإسكندرية بحاجة إلى فتوى نحلل المعجر
 الصحي فبطلب إصدارها حتى تطمئن قلوبهم. وختم رسالته بإصراره على عرض
 المعجر الصحي وغيره من إجراءات الصحة العامة دون أفتي تهاون^(٢١). وفي رسالة
 أخرى أمر ركي أنفتي بأن يسفر أهالي الإسكندرية من الترانتي في تطبيق إجراءات
 الحجر الصحي، أو عدم التبليغ عن الوفيات، أو إلقاء جثث الموتى في الطرقات، أو
 كتمان الحكيمات المنوط بهن الكشف على الميتات وقاتنهن بالوباء^(٢٢).

وبعد عدة أشهر، أمر الباشا زكي أنفتي باستدعاء المشايخ وأعيان المدينة كي يقول
 لهم بوضوح أنه قد عقد العزم على إخراج المصلين بالطاعون من المدينة. وسيكون
 للأعياء الحق في اصطحاب ما يحتاجونه إلى المعجر الصحي، أما الفقراء فسيكتفل
 الميرال ما يحتاجونه خلال فترة العزل. أما من يُخفون المصلين بالطاعون في بيوتهم
 ويتأخسون عن إبلاغ الحكومة بمرضهم فسيكون عقابهم الإعدام^(٢٣). وعندما سألوه
 الشكوك في دقة ما ورد إليه من تقارير عن أعداد الوفيات، سأل حبيب أنفتي رئيس

(٢١) دار الوثائق القومية، الجمعية السنية، تركي، ص ١/ ١٠٠ / ٢ (الرقم الأصلي ٥٩، وثيقة رقم ٣٥٥، ص
 ١١٢، ١٣ شوال ١٢٥٠ هـ / ١٢ فبراير ١٨٣٥ ميلادية، دار الوثائق القومية، مكتبة إسكندرية
 مطبوعة رقم ١، وثيقة رقم ١٦٠، ١٦ شوال ١٢٥٠ هـ / ١٦ فبراير ١٨٣٥ ميلادية، ولا يُبدى هذا
 المثال الوحيد على موقف محمد علي المستخف باله. عندما أثار بعض مشايخ القاهرة تساؤلات
 حول القيام بحملات للسكران في ١٨٤٦، استدلهم محمد علي وقال لهم: حسب رؤية مستنيرة
 الأرمي حكيمه. من المؤكد أن الرعي الإلهي يقصده الثران الذي يستغرق بؤوك ثلاثة وعشرين
 عامًا يلهم بين حياته أنه لو أقيمت عدة تجيز القيام يستعد للسكران مثلاً لاجازت أقيمت أخرى الظلم
 العديد (جيشًا من المستعصر)، والليس الأوروبي، والمعجر الصحي. (فتح، اتعبروا وابتعروا
 ادموا وابتعروا). وقد ورد هذا الاتفيل في

Paul Sotiri, «Uncovering Muhammad -Ali Pasha and his administration at work, 1843-
 1846», in *The Modern Middle East: A Sourcebook for History*, ed. Samir M. Amin,
 Benjamin Patten, and Elizabeth Fairman (Oxford: Oxford University Press, 2006), 42.

(٢٢) دار الوثائق القومية، مكتبة إسكندرية، مطبوعة رقم ١، وثيقة رقم ١٦٠، ١٦ شوال ١٢٥٠ هـ /
 ١٦ فبراير ١٨٣٥ ميلادية، لترجمة إنجليزية لهذه الرسالة انظر

Lawrence Robb, «Resistance and Response to Islamization: Persecutive Modernism
 and Social Control in Egypt, 1825-1890» (PhD diss., University of Chicago, 1971),
 122-123.

(٢٣) دار الوثائق القومية، الجمعية السنية، تركي، سجل رقم ١٦٠، وثيقة رقم ٩٠، ص ٢٠٢، ربيع الأول ١٢٥١
 هـ / ١٥ روية ١٨٣٥ ميلادية.

ديونه عما إذا كانت المعالجة الظاهرية للبحث قد تمت على أيدي أطباء متخصصين، أم أن تلك الأعداد قد أصبحت بناءً على افتراض مرملة^(١). وأصدر بعدها أمره إلى زكي أفندي، وأمور حيوان عثماني، بالإسكندرية، بالتواجد شخصيًا عند معالجة الجثث ضماناً لعدم التلاعب بالأعداد^(٢). ولكنه قدم تنازلاً باستعداد جثث الموتي من النساء من تلك المعالجة الظاهرية بسبب قلة عدد الطبيبات الإناث الثلاثي يمكنهن القيام بتلك المعالجة^(٣). ولكن موقفه التثبت من معالجة جثث الذكور لم يأن^(٤) وفي دروة تعشي الوفاة صمم اليانسا عن نية مشايخ القلعة جمع سكان المدينة في صلوات الصوت للتضرع إلى الله بأن يشملهم برحمته، وعندها وجه توبيخاً للمشايخ قائلًا إن مثل تلك التجمعات الكبيرة في أماكن موحدة لن تؤدي إلا إلى زيادة تعشي الوفاة، وإن على الراغبين في التضرع إلى الله واجبن رحمة أن يقوموا بذلك منفردين داخل بيوتهم^(٥) وأخيرًا أصدر اليانسا أمره إلى زكي أفندي بأن يطلب من المشايخ إصدار فتوى تحل إنشاء مقبرة جديدة للمسلمين خارج المدينة لمنع دفن الموتي داخل المدينة لصور ذلك على الصحة العامة^(٦). وقال إنه ليس ثمة حاجة لنقل جثث المسلمين المدفونين داخل المدينة، حيث إن ذلك سيكون مخالفة للشريعة، ولأن تلك البحث قد تحللت على أي حال^(٧).

وظل اليانسا متمسكًا بإيمانه الذي ظرب اليقين بجفوى، وفعالية الحصر الصحي وبإصراره على رفض احتجاجات المشايخ عندها وقع وباء طاعون محدود في دمشق عام ١٨٨٠ خلال الأشهر الأخيرة من الاحتلال المصري لها. في مارس ١٨٨٠ كتب

- (١) دار الوثائق القومية، المعية السنية، تركي، سجل رقم ٦٦، وثيقة رقم ٥٨٧، من ١٨٦١، ٢٢ جمادى الثاني ١٢٥١ هـ / ١٥ أكتوبر ١٨٣٥ ميلادية.
- (٢) دار الوثائق القومية، المعية السنية، تركي، س/١/١٠/٢ (الرقم الأصلي ٥٠٩، وثيقة رقم ١٣٤، من ١٢٧٢، ٢٣ وجب ١٢٥٠ هـ / ٢٥ نوفمبر ١٨٣٥ ميلادية.
- (٣) للمزيد من الحكيمات، انظر فهمي، الجسد والمعتقد، الفصل الثالث، من ١٧٤-١٧٧.
- (٤) دار الوثائق القومية، المعية السنية، تركي، س/١/١٠/٢ (الرقم الأصلي ٥٠٩، وثيقة رقم ١٢٠، من ١٢٨٥، ٢٤ صفر ١٢٥١ هـ / ٢١ يرمية ١٨٣٥ ميلادية.
- (٥) دار الوثائق القومية، المعية السنية، تركي، س/١/١٠/٢ (الرقم الأصلي ١٢٧، وثيقة رقم ٢٦.٥٥١، ذو الحجة ١٢٥٠ هـ / ٢٥ أبريل ١٨٣٥ ميلادية.
- (٦) دار الوثائق القومية، المعية السنية، تركي، س/١/١٠/٤ (الرقم الأصلي ٦٤، وثيقة رقم ٩.٦٤، رمضان ١٢٥١ هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٣٥ ميلادية.
- (٧) دار الوثائق القومية، المعية السنية، تركي، س/١/١٠/٤ (الرقم الأصلي ٦٤، وثيقة رقم ١٩.١٣٨، رمضان ١٢٥١ هـ / ٨ يناير ١٨٣٦ ميلادية.

شريف بلشاً حكمطار الشام رسالة إلى ابراهيم بلشاً، ابن محمد علي، والتفاند العام لجيشه، تعيد بأن الحجر الصحي قد فُرض على خمسة أو ستة بيوت في المدينة ومعت فيها حالات إصابة بالطاعون، وعندها احتج المشايخ بأن تلك الإجراءات كانت مخالفة للشريعة، وأضاف قائلًا إن المشايخ أخطأوا في ترويج الشائعات قائلين إن الموتى قد قُتِلوا دون غسل شرعي، وإن صلاة الجنازة لم تهم عليهم، وإن جثثهم قد نُظفِي عليها الجير الحي. وتحدث الشيخ حماد الططار باسم وملايه من المشايخ معترضًا على تدابير الحجر الصحي باعتبارات من القرآن: ﴿وَلَا يَسْتَفِيدُونَ﴾ (سورة الأعراف، الآية ٣٤) و﴿فَإِنَّمَا تَكُونُوا بِلِقَابِ رَبِّكَ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي مَرْجٍ مَّذْذِي﴾ (سورة النساء، الآية ٧٨) و﴿قُلْ لَنْ يُغْنِيَكَ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (سورة التوبة، الآية ٥١). واتكز شريف بلشاً أن الإجراءات الصحية قد تضمنت استحسان الجير الحي أو دفن الموتى دون غسل شرعي. ورد على الآيات التي اُرتكن إليها المشايخ بآية قريبة من قلبه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا يُدْعَى إِلَى التَّوَلَّى﴾ (سورة البقرة، آية ١٦٥). ولكن المقاومة الحثيثة التي أبدتها الأهالي أوقعت الحكمطار في حيرة من أمره، ودفعته للقول إنه يعمل إلى إلغاء الحجر الصحي، إذ إن أهالي دمشق لا يفهمون فائدة الحجر الصحي، وأما لا ترى ماذا أصنع إزاء ذلك... فإني أفكر... أن أرفع هذا الحجر عن سائر دمشق المروومة بهذا المرض، وأدع هؤلاء الناس وشأنهم، على أنني أحس إذا أنا فعلت ذلك أن يستد تشاور ولاء الطاعون في المدينة ويستحل أمره^(١). ورد عليه ابراهيم بلشاً قائلًا إنه بأن يتصك بموقفه وألا يرفع الحجر الصحي مهما كانت الظروف^(٢). وبعد شهرين، أجاز مفتي الشام وعلمائوه الحجر الصحي بعد أن تأكد لهم أن جثث موتى المسلمين قد دفنت دفنًا شرعيًا، ولم يُلن الجير الحي على أي منها، ورفضوا عرضة إلى شريف بلشاً بوقفونه على رأيه بضرورة تطبيق الكرنيا ومما جاءه في المراجعة ما يلي:

(١) در الوثائق التوبية الشام، مطبعة رقم ٥١، وثيقة رقم ١٨، ملحق رقم ٧، ص ١٢٥٦، ص ١١ مارس ١٨٤٠ ميلادية.

(٢) در الوثائق التوبية الشام، مطبعة رقم ٥١، وثيقة رقم ١٨، ملحق رقم ١٥، ص ١٢٥٦، ص ١٩ مارس ١٨٤٠ ميلادية.

تقدم بسط الإعراض إلى حضرة حكيمنا ياشا [إلي شريف ياشا] ... فصدر أمره بالقبض والتشديد على الحكما المبشرين للكرتينا بعدم إجره شيء مخالفا للشرعة المشهورة وحقق أنه ما وقع من الحكما شيئا من الأوضاع المذكورة بل كان ذلك من وهم... والترتيب لأصول الكرتينا حاصل يوضع من سرور آية شيء من تلك الملة في مكان خارج البقعة عند الحكما بعد التحقيق إذا كان من لطراف الناس [إلي من القفراء] وأما إذا كان من وجوه الناس [إلي من الأشراف] يوضع عليه الحصار في داره مع إيراد أصول الكرتينا وعدم وجود شيء مخالفا لشرع الشرف من الفضل والصلاة والذبح. فجميع العالم من العلماء وفهوم والمهملون كذب الاتهام بالبدعة يثرون آية الشكر والثناء على حسن المحاملة على حرد الله والتمتع التام كما روي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الخلق عيال لله ولجميع الله أنعمهم ليعلم» وتقول الله تعالى: «ولا تتقوا بلبيكم إلى الله» ولستموا إن الله يحب المحسنين. فالوقوف عند الأسباب وعدم التمسك بالأسباب المملوكة من أعظم أسرار الدين. لا زالت مراسم فوضعت ولي التمس تامة لأية العصر وعلما من دولته مودة بالفتور والتصر الخدام اللهم يا وليد الوجود^{١٢١}

وفي نفس الوقت قرتنا حصل محمد علي على فتوى من مفتي الإسكندرية تخلص بأن الحجر الصحي يتفق مع أحكام الشريعة. كان المفتي يرد على سؤال به: «هل يوجد في الشرع الشريف مساع لاقتناء الطاعون وهو ما يسميه الإفرنج قورينة، أم ليس فيه ما يبيح ذلك؟ وهل الطريق الذي سلكه الإفرنج موافق لأسلوب الشرع؟» أكتوما. استند المفتي في قوله إلى ملة الخليفة عمر بن الخطاب الذي رفض دخول بلدة شُرخ (عمواس) في الشام عندما سمع أن الطاعون قد دخلها، وحث من معه على معارضة المنطقة^{١٢٢}. وعندما قال له الصعلبي أبو عبيدة بن الجراح: «فتر لا من قدر الله يا أمير المؤمنين؟»، رد عليه عمر بقوله: «لئنما ضر من قدر الله إلى قدر الله». وقال المفتي أيضا إن هناك حديثا نبويا قال فيه للرسول: «إذا بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها» وعلق المفتي قائلا: «الأرض الواقعة في الحديث بمعنى البقعة وردت نكرة مجردة من لأم التعريف، ووصفت في سياق الشرط فقلت على عموم البقاع وعموم الامتاع». وخلص المفتي

(١١) دار فرائق القومية، الطبعة، صفحة رقم ١٥٢، وثيقة رقم ٢٩/١٠٠، ملحق رقم ٢٠٢، ربيع الأول ١٢٤٦ هـ/ ١٦ مايو ١٨٤٠ ميلادية.

(١٢) كان المفتي يشير إلى طاعون موسوس الشهير الذي قضى عام ١٢٣٨ أو عام ١٢٣٩. وكان الطاعون يعزى بشكل واسع النطاق للإسلامية للوباء في القرون الوسطى. انظر

Michael Dols, *The Black Death in the Middle East* (Princeton: Princeton University Press, 1977), 21-25.

إنى أن الحجر الصحي يقع في متعلقة وسط بين الوجوب والامتناع، شريطة أن تنفذ الإجراءات الضرورية بشكل لا يخالف قواعد الدين. وقال

أما عهد الإبراج إلى معاملات شديدة على حسب الأشخاص الموجودين بمنزل المطعون وإقامة غفراء مأجورين عليهم بحيث يبق على بعض ضفءاء هذا القيد وإخراج بعضهم على هيئة مرمية وإحراق بعض أشغالهم ودفن الميت بملايه وتكليه [أي تجير - بالحجر] والكتم على عورة أموات المسلمين فكل ذلك دليل على أنهم يخافون الموت وعاجزون عن تمرير القوانين على الصبر متعين في ذلك ما تضي به أولاهم... وليس في الشرع ما يجبر هذه الأمور؛ إذ إن الحبس وإخراج النفس في هيئة مقيفة إنما تجوز فيس يكون مبررة ولا جناح على الذي ظهر الطاعون في بيته... ولا ينبغي أن يضاف المحبوس في بيته. وأما نظر العصرية إلى المسلمات فهو يشبه إطلاق الرجل الأجنبي عليهم. وقد صرحت معتبرات الملعب أنه لا يجوز تمكينها من رؤية بدن المسلمة سوى وجوها وطرفي يديها وكفي تسميتها ومن الولدات الإسلامية أن يستل الميت ويكفن ويحلى عليه ويكرم فيحير ولما تكلمت فاعلمت له وحك بحرمته وما حرمة الميت إلا كحرمة الأحياء، وإن مثل هذه المعاملات لتدخل بأصول الحجر الصحي أيضا لأن مثل هذه التشديدات المؤلمة تثير المخوف وتستحيي الهموم التي هي أقوى أسباب وجود الأمراض والطاعون^(١).

هذه الفتوى التي أصدرها مفتي الإسكندرية لا يمكن اعتبارها مثالا على قدرية المصلحين؛ بقدر ما تمثل ركنا محسوبا من العلماء على إجراءات الحجر الصحي غير المسبوقة التي فرضت لمواجهة الطاعون. وأغلب الظن أنها قد لاقت قبولا لدى قطاع واسع من أهالي المدينة. ومن الواضح أيضا أن الفتوى لم تكن ضد فرض الحجر الصحي من حيث المبدأ إذا كان ذلك الحجر يعني منع دخول متعلقة أصابها الطاعون أو المخروج منها. ولكنها كانت تتعرض بقوة على إجماع الأهالي فسرنا من المدينة، لو إيجابهم على البقاء داخل منازلهم. ولو وضحت أيضا أن تجاوز حفر من

(١) دار الوثائق القومية، الطبعة محفوظة رقم ٥٢، وثيقة رقم ٤٦، ٢ صفر ١٢٩٦ هجرية / ٢ أبريل ١٨٤٠ ميلادية، المزمع من فكرة أن الخوف والرهبة يحصلان للشخص أكثر عرضة للإصابة بالوباء. انظر كلوتيت، ص ٢١ «الخوف والرهبة... حائلا معتمدا على اكتساب هذا الداء [أي الطاعون] من العدوى في شرفات الطين والطين الإسلامي» انظر

Stamm, Infectious Ideas, chap. 3; and Dahl, Black Death, chap. 4.

الموت التشريعية (الفصل والتكفين والدفن والصلاة على الميت) يمثل معالمة لأحكام الشرع. وعارضت بجلالة كشف جثث الموتى من النساء أمام أعين المراء حتى لو كن طبيات مسيحيات، لأن ذلك لا يختلف عن كشف أجسادهن لأعين رجل أجنبي عنون.

ليس من الواضح كيف ود محمد علي مباشرة على تلك الفتوى، ولكنه - في رسالة إلى حفيده عيسى باشا حاكم القلعة بعدما يشهر - أشار إلى أن ما يشمل باله في تحليل سياسات الحجر الصحي كان مسألة طبية أكثر منها مسألة دبية. ففي تلك الرسالة كتب أن الأثر به يوسعهم أن يحملوا كافة المنزل داخل بيوتهم، ولكن العفراء يجب إرسالهم إلى الإيوائية الملكية لتلقي العلاج بعد فرض الحجر الصحي على بيوتهم^(١) وفي السنة التالية أصدر لائحة بعنوان القواعد للصحة العامة في الإسكندرية، وعصص الفصل الثاني منها لإجراءات الحجر الصحي وحدها. وطبقت المبادئ الخاصة بالإسكندرية على القاهرة أيضا. فمرض الحجر الصحي على بيوت الأثرياء المصلين بالطاعون إلى أن: ١- يُشفي المريض ويعاد إلى بيته متجهاً إلى بيت آخر للقيام بعملية التطهير الكاملة^(٢) spoglio لمدة ٣١ يوماً ٢- أو عندما يُنقل المريض إلى أحد المنازل (أو) ٣ بعد وفاة المريض وتمضي ثلاثة إلى القول إن المعوزين الذين لا يملكون ما يعيشون به في بيوتهم خلال فترة الحجر الصحي سيتم نقلهم إلى أحد المعازل حيث يحصلون على حصة الحنّ اليومية التي تخصصها الحكومة لأهلاء السبل المعوزين^(٣). وخلال

(١) دار الوثائق القومية، شؤون المظفرة، تركيا، سجل رقم ٢٨٧، وثيقة رقم ٤٠١، ٢٠ ربيع الأول ١٢٥٦ هـ، مج ٢٢، ص ١٨٤٠ ميلادية.

(٢) حاشية المترجم: عملية التطهير الكاملة لجسم المريض وملازمه وممتلكاته وممتلكاته، يُفصل أو التوبة والقيصر أو بالتخلص منها.

(3) «General Regulations Concerning the Public Health at Alexandria and in the Interior to Be Put into Execution According to Order of His Highness the Vice Roy, dated, 5 Rejeb 1257 (30 August, 1841),» enclasse in FO 78/282, Shams, 23 December 1842, National Archives, London.

عدد من الترجمة الإنجليزية للنص النهائي الأصلي الذي لم تمكن من العثور عليه في دار الوثائق القومية المصرية. للمزيد من هذه اللائحة، انظر الفصل الرابع.

من الفترة صدرت أوامر قاطعة بمنع الدفن داخل المدينة^{٢١}، وكانت هناك بضعة أوامر توضح أن السلطات كانت تشاطر معني الإسكتوية وأيه بأن مشاعر الخوف تعش حطراً على الصحة إذ إنها تجعل الأجساد أكثر عرضة للإصابة بالوباء. ونمثل هذا الرأي في حظر التنجيات والمعدات اللاتي كن يسرن وراء الجنائز؛ لأن صراخهن وعويلهن يشبه صوت «الحمار الكريه».

وتب على من يلزم لعدم حصول أصوات وصرخ من المطفحات المفكورة من خطب الجنائز بالأصوات وغيره وعدم سماع صوت كره مثل ذلك ككلاً بمنزل المتوفين. وإذا كان لا وال بعض الناس قليلي الأدب لم يصبر منهم إلاصفاً بذلك وتصعدوا في (أي) يواظبن على إجراء أعمالهم هذه القبيحة والكريهة يضطروا ويرسروا إلى الدفون المنوي ويمسكه يجري سبهم أول ضفة في منزل لهم قطعة أربعين يوم، وفي الضفة الثانية إذا اضطروا يرسلوا إلى جهة الصيد^{٢٢}

وكان المدافع وراء هذه الحملة على المطفحات الاعتقاد بأن عويلهن فيحصل [مد] رعب إلى بقية الأحيائي^{٢٣}. أما بالنسبة إلى عمليات الدفن، ويرغم إنكار السلطات المتكرر لاستخدام الجير الحي وإصرارها على أن الطقوس الشرعية يتم اتباعها بدقة، فقد قررت أن كل البحث يجب معاينتها قبل الدفن للتحقق من سبب

(١) يقول عبد الرحمن وكفي في كتابه الموسوعي، القنطرة على رتبها والقاهرة، إن الناس وقت الجحري كانوا يدخلون منازلهم في مظهر ملي وسط المدينة كمظرة المظرة زينة. وكان كثير من الناس يدخلون منازلهم داخل بيوتهم وفي المساجد وفي المدارس. عبد الرحمن زكي، القاهرة، تاريخها وأهلها (المقبرة) المار المصرية للكتاب والترجمة، ١٩٦٦، ص ٢٨٠. ويوجد تاريخ لول ما حثرت عليه من أوامر بهذا المعنى إلى عام ١٨٣٢. حتى تلك الأمانة استند إلى توصية مجلس شورى الأمية برئاسة كلوت بك، على منع دفن الموتى في المقابر الواقعة قرب الأحياء السكنية في المدينة، وعلى «الفتنة على الأثرية بوجود تعبد الأرب وتشويها وبناء القبور بصورة تحول دون وصول رائحة نفس المومي إلى الناس ولا كانوا مستقرين من ذلك». انظر دار الوثائق القومية، الدفون المنوي، ص ١٢ / ١٠ / ٢٦ (الرقم الأصلي ١٧٨٨). وثيقة رقم ١٨، ص ٦٠٩، ص ١٢٨٨، ص ٦ / ١٠ / ١٨٣٢ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، تركي، ص ١٦ / ٢ / ١٨٣٢، ص ٢٢٥، يقتبس من لمر أحمدو مجلس ملكه بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٥٢ هجرية / ١٦ مايو ١٨٣٦ ميلادية. تحت الرئاسة على أن التدفد اللاتي يضطلن وهن يدوسن تلك الأفعال القبيحة تحكم عليهن بالعس لمدة أربعين يوم (٣) دار الوثائق القومية، ديوان المهادنة، سجل رقم ١٤٠، وثيقة رقم ١٧٩، ص ٢١٥، ٢٠ شعبان ١٢٦٤ هجرية / ٢٢ رلية ١٨٤٨ ميلادية. كان تشغال السلطات بالمسألة بين الأحمالي وفقاً إلى حد أنها منعت زيارة المقابر في عيد الفطر. دار الوثائق القومية، ديوان المهادنة، سجل رقم ١٤٠، وثيقة رقم ٢٤٦، ص ١٢٨، ٢٨، رمضان ١٢٦٤ هجرية / ٢٨ أغسطس ١٨٤٨ ميلادية.

الزوجة. وهي محاولة لتهدئة خواطر معارضي كشف أطباء غير مسلمين على جثث النساء المصلحات، أو كانت تلك المهمة لتتوجهات مدونة القنابلات^(٢).

وعلى الرغم من أن التعبير عن وجود الأفعال تجاه سياسات الحجر الصحي قد أخذ أساساً شكل مصطلحات وسفاهيم دينية، فهناك من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن مدونة تلك الممارسات قد نمت من تأثيرها المتصور على حياة الأحياء من الناس وليس فقط من اعتقاد المشايخ بأنها كانت تمثل انتهاكاً لحقوق المومن وأئمة النبلماسيون الأوروبيون وكذلك كلوت بك إلى أن رعب المواطنين المصورين من النقل إلى المعتزل دفعهم إلى إخلاء أفراد أسرهم المرضى في ديارهم، وإلى الانتاع من إبلاغ مجلس الحجر الصحي بالإصابة بالمرض إلا فيما ندر، فقط عندما ينتهي الأمر بموت المريض. وكان مما يبعث على خشيتهم أيضاً هو أن نقل المرضى إلى المعتزل حيث تتولى الدولة رعايتهم كان يعني عملياً حرمان أفراد الأسرة من رعية ذويهم في حالة المرض. وقال المشايخ في مريضتهم التي صدرت في ديسمبر ١٨٣٤ احتجاجاً على إجراءات الحجر الصحي: إن وضع أفراد أسر ضحايا الطاعون في الحجر الصحي خارج المدينة كان يعني حرمانهم من أعمالهم ومن كسب لقمة عيشهم. وهذا يوضح بجلء أن اهتمام المشايخ لم يكن منصباً على الطمأنية الروحية للأهالي الموزين فحسب، وإنما كان ينبغي أيضاً على طريقة إمكانية كسب رزقهم. وعلاوة على ذلك فإن طريقة نقل الأسر على ضوء المشاهد وتحت جنح الظلام كانت مبعثاً لفزع كبير، واعترض مفتي الإسكندرية على «التشديدات المؤلمة [لأنها] تثير السفوف وتستدعي الهوم التي هي أقوى أسباب وجود الأمراض والطاعون». وقد أجمعت تلك المخاوف الناس على دفع مرتاعهم في أفنية ديارهم أو تحت أرضياتهم وهي ممارسات كانت حظوتها الإعدام^(٣) وكانت هناك ممارسة أخرى تبيث بوضوح أن لاعتام أهالي الإسكندرية يكسب رزقهم كان يفرق لاعتامهم بمراعاة طقوس الدفن الشرعية ألا وهي إلقاء الجثث في الشوارع تحت ستر الظلام لمنع التعرف عليها، ولتفادي إرسال أسر الموتى إلى المعتزل خارج المدينة. وأخيراً فإن منع التديفات والتداعيات من القيام بعملهم، وكذلك منع المسلمين والأقباط من زيارة المقابر في مواسم الأعياد

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان الجغرافية سجل رقم ٤٤٠، وثيقة رقم ٢١١، ص ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨

كما اعتادوا لقرون^(١)، قد حرم الفقراء من حق الحلبه على موتاهم، ومثل «نهاركا» لطفوسهم الجنازية التقليدية (والتي لم تكن بالضرورة مما يميزه الدين^(٢))، يبدو بالتالي، في ضوء الطريقة المحددة التي نُفذت بها إجراءات الحبر الصحي، أن الاهتمام بلقمة العيش كان هو المنصر الأساسي في خلق وتشكيل موقف الأهالي من الحبر الصحي. ولم تكن الحسية العينية إزاء التعامل مع جثث الموتى ولا الرزية القدرية المنصرين الأساسيين في تشكيل ذلك الموقف.

التطعيم ضد الجدري

كان موضوع التطعيم ضد الجدري هو ثالث الموضوعات التي كثيراً ما تذكر لتعديل على التلخيص المزعوم بين الدين والعلم الحديث. ومرة أخرى، يرجع هذا الرعم إلى كلوت بك الذي قال إن بعض رجال الدين قاوموا جهوده لإدخال التطعيم^(٣)، كما ذهب طبيب فرنسي آخر كان يعمل في مصر في منتصف القرن التاسع عشر إلى أن اعتراض الأهالي على التطعيم كان نابعاً من تخوفهم من احتلاط دم المسلمين بدم الأحياء^(٤).

توضح سجلات الإدارات الصحية المختلفة أن الأهالي كانت لديهم بالعمى تحفظات ومخاوف من التطعيم، وفي أحيان كثيرة قاوموا التطعيم بشده ومراوة، ولكن لم تكن معتقتهم الدينية ووله تلك للمقلومة. فما سر تلك المقاومة؟ وكيف

(١) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، وثيقة رقم ٢٤٦، ص ٢٢٨، ٢٨، وعقائد ١٦٦٤ هجرية / ٢٨ أغسطس ١٨٤٨ ميلادية، دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ١٤٠، وثيقة رقم ٢٤٧، ص ٢٢٨، ٤ شوال ١٢٦٤ هجرية / ٢٤ سبتمبر ١٨٤٨ ميلادية. تنص هاتان الوثيقتان صراحة على ضرورة منع كل من المسلمين والألياط من زيارة المقابر، حيث إن هذا القطر جاء متوافقاً مع رأي الكهنة.

(٢) لمزيد من الوصف للعب والعباد الجنازي، انظر

Lanc, *Misours and Customs*. 517; Gunn *Misours. Customs populaires recueillies dans la Haute-Egypte de 1900-1910 pendant les inspections de services des antiquités* (Cairo: Imprimerie de l'Institut Français d'Archéologie Orientale, 1914), 134-136.

وسمع عبد الفتاح شعلان، الموت في المأثورات الشعبية (القاهرة: من الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠)، ص ٢٧١-٢٤٠.

(3) A. B. Clair Bey, *Intervention de la vaccination en Egypte en 1877. Organisation du service médico-hygiénique des provinces en 1880: communications et règlements relatifs à ces deux services* (Paris: Victor Bligny et Fils, n.d.), 11.

(4) Kutrba, *États et Mété*, 113.

تقلبت عليها السلطات؟ للإجابة عن هذين السؤالين وللوقوف على السبب وراء اهتمام السلطات بالقضاء على المجدي في المقام الأول، يجب علينا أن نتبع المراحل المختلفة التي مرت بها جهود إدخال التعليم في مصر^(١).

ذكر كفوت بك أنه عند قدومه إلى مصر عام ١٨٢٥، كان المجدي يودي بحياة ما يزيد على مئتين ألفاً من الأطفال كل سنة^(٢)، وكان ذلك العدد يعني وفقاً لملاحظات بانراك أن «المجدي وحده كان السبب في زيادة معدل وفيات الرضع بأربعين إلى خمسين وفاة في الألف» بما أتى بدوره إلى زيادة معدل الوفيات السنوي ثلاثة إلى أربعة في الألف^(٣). ونسب كفوت بك لنفسه الفضل في بداية التعليم عند المجدي عام ١٨٢٧ لكنّه كما أوضحنا كونكّه، فقد بدأ التعليم عند المجدي في وقت يسبق ذلك التاريخ^(٤).

يرد أول ذكر لموضوع التعليم في رسالة صادرة من محمد علي بتاريخ ٢ مارس ١٨١٩ حين يستطفاها شخصاً يدعى الدكتور فرانشيسكو للقيام بمهمة تعليم الملاحين عند المجدي باستخدام المصل الذي «ثبت فعالته بالممارسة العملية»^(٥)، وهاهنا الباشا من جهوده الرامية إلى مكافحة المجدي بعد قراره برفض التجديد الإداري على الملاحين عام ١٨٢٧، وهو شخص يصرف مبلغ للدكتور دولسليه، وهو واحد من أطباء حيفا برنيلارت الذين يقوا في مصر، ولوكّلت له مهمة تعليم الجنود المموجودين

(١) نمرود من هذا الموضوع انظر حصة عبد الهادي، مقاربة الأهالي لتعليم المجدي في القرن التاسع عشر، وردت في الرافعي والاحتجاج الاجتماعي في المجتمع المصري في العصر العثماني، نمرود ناصر إبراهيم (الطبعة الجديدة المصرية للدراسات التاريخية ٢٠٠٤)، ص ٣٠٣-٣١٢، انظر أيضاً أنطوان برنيتي، كفوت بك، مبحث تعليمي في تعليم المجدي، ترجمة أحمد حسن فرشتي (الطبعة بولاق، ١٢٨٩ هجرية / ١٨٤٣ ميلادية).

(2) A. B. Elot Bey, *Essai de la situation en Egypte du service de santé en 1825 et des différentes phases qu'il a subies jusqu'en 1857* (Alexandrie: Imprimerie Vial, 1858), 6.

(3) D. Pataz, «The population of Egypt in the Nineteenth Century», *Asian and African Studies* 21 (1987): 17-18.

(4) Kolitz, *Lives of Mok*, 312.

(٥) در الوثائق القومية، المعبة السنية تركي، ص ١/٢٧٧ (الرقم الأصلي ٣) وثيقة رقم ٢٤٧، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٣٤ هجرية / ٢ مارس ١٨١٩ ميلادية. ويذكر أن هدفه في الرسالة التي بشر إليها أمير سامي بشكل موجز أمين سامي، «الوقاية من القمل» (الطبعة: دار الكتب، ١٩٣٦، ١٩٢٨)، ص ٢ ص ٢٧٨ وقد يكون ذلك الشخص هو نفسه فرانشيسكو جروسي، الذي تلقى إلهامه باشا في حملة المودة (١٨٢٥-١٨٢٧) كبيراً لفرسي الجيش المصري، والذي تولى بعد ذلك منصب مدير المجلس الطبي القبطي في الإسكندرية كما مر بنا.

في السيد عبد الجبري^(٤). كما صدرت الأوامر بتطعيم الرجال السودانيين الذين استسلمهم محمد علي، والذين بقوا على قيد الحياة بعد رحلة علاجهم الطويلة حتى وصلوا إلى معسكرات الجيش الوليد في أسوان. ووفقاً لما كتبه طبيب عرسي آخر، فقد أدت تلك المحاولة المبكرة لتطعيم المجننين إلى إرساء لائحة قائمة في الأذهان بين التطعيم والخدمة العسكرية^(٥). وقد أقر كلوت بك نفسه أن العلاجين قاوموا التطعيم نظهم أنه وسيلة لتحليل بها السلطات لتعلم أجسام أولادهم لكي تستخدم فيما بعد^(٦). في عام ١٨٢٥ عتق الباشا ثلاثة أطباء فرنسيين لشتر التطعيم في مصر الوسطى والسفلى، ولتدريب حلاتي الصحة في القرى على القيام بهذه المهمة الحيوية^(٧) وبعد ذلك ثلاث سنوات قرر الباشا في عام ١٨٢٨ تطعيم أبنائه أنفسهم^(٨).

بعد تعيينه في منصب حاكم باشي الجهادية، ركز كلوت بك جهوده على تطعيم كل أفراد الجيش وزوجاتهم وأبنائهم الذين يعيشون معهم داخل المعسكرات^(٩). وفي مايو ١٨٣٦ أصدر محمد علي أمره بتطعيم كل تلاميذ المدارس الحكومية^(١٠)، وبعد ذلك بأشهر قليلة صدرت لائحة شاملة تقضي بإنشاء يرتفع للتطعيم ضد الجدري يعني عموم أنحاء القطر، ويديره مجلس شورى الأطباء. نصت اللائحة في بندها الثالث على تعيين رئيس أطباء ماهر في عمليات التطعيم ضد الجدري تكون مهمته الطوائف في الأقاليم المصرية ليتولى هناك بنفسه عمليات التطعيم وعلى رئيس الأطباء هذا أن يعلم... العلاجين أصول التطعيم ضد الجدري وأن يرودهم بالمواد اللازمة للتطعيم وأن يحصل بشورى الأطباء في جميع ما يحتاج إليه من الأمور والمواد التي من شأنها أن تسهل له مهمته. كما نص البند السابع على أن يعد الجميع المكلفين بإجراء عمليات التطعيم... كشوقاً تتضمن عدد

(٤) Kulnke, *Life in Sink*, 113-14.

(٥) Paul Morice, *Filastin de Méditerranée-Alle, vice-roi d'Egypte*, 4 vols. (Paris: Librairie Chappie, 1855-58), 2: 246.

(٦) *Choi Bey. Introduction de la Vaccination*, 11.

(٧) دار الوثائق القومية، الحمية السنية، تركي، ص ١/ ١٧/ ٨، الرقم الأصلي ١٩، وثيقة رقم ٢١١ بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٤١ هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٢٥ ميلادية وثيقة رقم ٢١٨، بتاريخ ٩ صفر ١٢٤١ هـ / ١٥ سبتمبر ١٨٢٥ ميلادية.

(٨) دار الوثائق القومية، الحمية السنية، تركي، ص ١/ ١/ ٨، الرقم الأصلي ٣١، وثيقة رقم ٢٠٦، ص ١٢١-١٢٢، بتاريخ ١٢ من ذي القعدة ١٢٤٢ هـ / ٢٧ مايو ١٨٢٨ ميلادية.

(٩) *Choi Bey. Introduction de la Vaccination*, 9-10.

(١٠) دار الوثائق القومية، ديوان الملكية، نظام رقم ٤، وثيقة رقم ٦٠، ص ٦٠، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٤٢ هـ / ٨ مايو ١٨٣٦ ميلادية.

الأفراد الذين تم تعليمهم. وأضاف البند الخامس أن هذه الكشوف يجب أن تُحتمل من مدير المديرية والمأمور وشيخ الناحية، ثم ترسل بصورة رسمية للمحظ بدويان المدارس أمه البند التاسع فخص على أن يخصص لكل جراح وحلاق ممن يتولون إجراء عمليات التطعيم قرش واحد مقابل تطعيم كل فرد. حيث يتولى المدير المختص صرف المبالغ المستحقة بعد الرجوع إلى الكشوف المتقدم ذكرها، على أن يتم صرف المبالغ مرة كل ثلاثة أشهر^(١). وانتهى نص البند الثاني عشر على توسيع نطاق التطعيم ليشمل مدقات مصر وتابعها في سنكر والمجارات والشام وكريت^(٢).

في القاهرة كان مركز التطعيم هو مدرسة الولادة (التي أطلق عليها أيضا اسم مدرسة القبلات) الواقعة في الإسكندرية الملكية بالأزليكية^(٣). صدرت التعليمات بما أن دلة الجندري الآن دليمة بالمعروسة يقتضي أن يصير إحصاء مشايخ الأسمان ويجري عليهم التأكيد بالمتابعة في الشوارع والمطاف حتى يتوجه الأطفال لنق الجندري بالإسكندرية كون أن ذلك فيه صون الأماني ومن جملة إعلانات الجندري^(٤) أما في الأرياف فقد نصت اللائحة الصادرة في حق الأندية معلوني الأخطاء الصادره عام ١٨٤٦ على أنه فمن حيث إن كل قسم أصلي مرتب له واحد حكيم يمر على المحلاتين بالتوازي لأجل تطعيم الجندري، فعند وصول الحكيم إلى الناحية بوقت يصير حضور الأطفال المقتضى تعليمهم عند الجندري ويصير تعليمهم عليه وكلما يصير تطعيمه يدوجه المعلون بجرثومه^(٥).

لكن ذلك الإجراءات المبكرة واجهت مقاومة شرسة من الأهالي وسعت السلطات حدة لفهم سبب تلك المعارضة والتوصل إلى أسلوب للتغلب عليها أنعت شوري الأخطاء بالعلوم على المحكما طولاد العرب (أي عريجي قصر العبي)

(١) در الوثائق الثورية، ديوان المعلوم، تركي، تنظيم رقم ٢٠٦٦، ص ٨، جلد ١٩ ذو القعدة ١٢٥٢ هـ / ٢٥ فبراير ١٨٣٧ ميلادية. وتزد نسخة مختلفة اختلافًا طفيفًا نص هذا المرسوم لدى *Clot Bey, Introduction de la Vaccination*, 19-22.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان المعلوم، م ١/١/٣، (الرقم الأصلي ٤٣، وثيقة رقم ٤٨، ص ٨٣٩، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٦١ هـ / ٢٦ يناير ١٨٤٥ ميلادية. لكن تعليم أطفال مصر القديمة كان يتم في مدرسة قلب بنصر العيني القريبة من محل سكناهم.

(٣) در الوثائق الثورية، ديوان تفتيش صحة مصر، م ١/٥، (الرقم الأصلي ١١٢٣، وثيقة رقم ٥، ص ٦، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٦٦ هـ / ٢٦ سبتمبر ١٨٥٠ ميلادية.

(٤) در الوثائق الثورية، سجل الأحكام، م ١/٣٣/١، صورة اللائحة الصادرة في حق الأندية معاوي الأسطوخودوس، ٥٥، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٦٢ هـ / ٢٧ يناير ١٨٤٦ ميلادية.

لنراحيهم وتهاونهم عندما اكتشفت أن ١٤ طفلًا فقط من أصل ٢٥٠ طفلًا مسجلًا في أحد الأحياء قد حضروا للتطعيم^(١). وراى الشورى التي ترأسها كلوت بك ضرورة عرض عقوبة على الأهالي الذين يرفضون تطعيم أطفالهم ودعا للأحرار من أن يسطوا على هؤلاء:

أما هي الطريقة اللازمة لتسليها في توريد الأطفال الذين يولدوا إلى مكتب التلقيح بالآريكية لا يكفي في ذلك صدور الأمر إلى الأهالي (وذلك) لأن العامة زيادة جهلها في معرفت هذه الوسيلة العظيمة المسانقة لصحت أولادهم، وأنها لجهلهم لا يمكنها المعالجة عن الجزالة (أي الجزالة) التي يتعرض لها كنس وموت أولادهم بالجدي. وتعد الديوان بفتحكبير إلى الأهالي لم يكن لمعرفت المرسى بل لسع وقبح الأهالي في هكذا رعب^(٢).

وأصالت الشورى في رسالة متصلة أن الأسر الأوروبية التي تعلق تطعيم أسنانها ثماف بحرمان أولئك الأطفال من دخول المدارس، لكن تلك العقوبة لن تكون ذات معنى أو أهمية لأن الأهالي من طبيعتهم لا يريدوا دخول أولادهم المدارس الحرة لأن عيولهم طبعًا لا تصور التقدم والمنافع الذي يصير لأولادهم. قبل ذلك، كان هناك اقتراح بمعالجة الأب الذي يرفض تطعيم طفله، ثم يموت الطفل نتيجة لذلك الرفض، بمائة جلفة^(٣). لكن الشورى رأت بعد ذلك أن الضرب قد يكون عديم النفع أيضًا، وعليه فقد اقترح فرض غرامة تتراوح قيمتها بين ٢٥ إلى مائة قرش على كل أسرة ترفض تطعيم أطفالها^(٤).

في الربف كانت مقاومة التطعيم أشد ضرورة لأن الفلاحين لم يتمتعوا بالإحصاء من التجديد الإجباري الذي حظي به القاهريون، ولأن «التطعيم يسبب تشابه مع الوشم كان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعملية تجميع الجلود البيضاء» وكذلك معروفًا لدى العامة باسم (دق الجدي). ألم يأمر الباشا بندق الجدي لجميع المجدلين

(١) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، ص ١٢٢ / ٣ (رقم الأصلي ٤٢٧)، وثيقة رقم ٤٨، ص ١٧٥، بتاريخ ١١ صرم ١٢٢٢ هجرية / ٣٠ ديسمبر ١٨٤٦ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، ص ١٢٢ / ٣ (رقم الأصلي ٤٣٧)، وثيقة رقم ١٠٦، ص ١١٩، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٢٣ هجرية / ١٤ مايو ١٨٤٠ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، ص ١٢٢ / ٣ (رقم الأصلي ٤٣٧)، وثيقة رقم ١٨، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٢٣ هجرية / ١٨ يوليو ١٨٤٠ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، ص ١٢٢ / ٣ (رقم الأصلي ٤٣٧)، وثيقة رقم ٢٦، ص ٨٧، بتاريخ ٤ صرم ١٢٢٣ هجرية / ٢٢ يناير ١٨٤٧ ميلادية.

من السودان عندما سيقوا كقطع إلى معسكر التدريب في أسوان؟ ألم يتم وشم أيدي كل المجسمين في البحيرة برسم القلب لمنهم من الفرار من الجندية؟^(١) وخلافًا لما تصورته السلطات، لم تكن مقاومة الأهالي للتطعيم نابعة من أي معتقدات دينية أو من عدم فهمهم لقنولته التي ستعود عليهم منه، وإنما كان الحطب العميق للتعبيد هو السبب الكامن وراء تلك المقاومة التي أخذت أشكالا عديدة ومتنوعة. فقد بدأ الأهالي إلى رشوة الأطباء وحلالي الصحة «لأجل إصطا تفكر كاذبة (تعيد بتطعيم أولادهم)»^(٢) وإلى التوسل للنظار ومديري المليات لإعفاء أبنائهم من التطعيم الأمر الذي حذا بشوري الأحياء لتكتب متعجبة: «حكما للمليات حاصل لهم على الدرام مريضات عظيمة في إجرأ واجباتهم وبالأخص من في انتشار تطعيم الجدري، فمس كانت تلك المعارضات حاصلة من العام فيقال إن ذلك نظرًا لعظم جهلهم، وإنما حاصلة من النظار والمفويون الذي هم متوربون ومعتقون عن الملاحين»^(٣) بل وصل الأمر في حادثة معينة إلى الاعتداء الجسدي على الطبيب الفرنسي شارل كومي المستول عن التطعيم في الصيف فني أثناء ضروره لأجل الكشف على من تطعم بالجدري هجموا عليه نحو ستة فلاحين معهم نيايت وشيخ البلد وكانوا عازمين على حلاكه ولم يصكه الفرار منهم إلا بالمعالجة^(٤).

في مواجهة ذلك الوضع، توصلت السلطات إلى حل مبتكر يمزج بين الوثائق والفهر، وهما الأداةان اللتان أصبحتا أبرز أدوات الدولة المصرية الحديثة فهي بداية الحملة كان الآباء يحصلون على شهادة بعد تطعيم أطفالهم. بعد فترة وجيزة شأت سوق سواده لتداول تلك الشهادات إذ قام الأهالي ببيعها إلى غيرهم في حالة وفاة الطفل لأصيل آخرى غير الجدري. لقد تلك الفترة تفرز إدخال المزيد

(١) Kishik, *Lines of War*, 186.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، س/ ١٢٢/ ٣ (الرقم الأصلي ١٢٧)، وثائق رقم ١١ - ٩٦، ص ٦١ - ٦٣، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٧٣ هـ / ١٢ مايو ١٨٤٧ ميلادية، تتناول هذه الرسائل موضوع فرض عقوبات على ٨٥ طبيبًا في الأرياف لقبولهم وشأن القلاحيين

(٣) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، س/ ١٢٢/ ٣ (الرقم الأصلي ١٢٧)، وثيقة رقم ١٤٢، ص ١٩٤ بتاريخ ٤ رجب ١٢٧٣ هـ / ١٩ يونيو ١٨٤٧ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، س/ ١٢٢/ ٣ (الرقم الأصلي ١٢٧)، وثيقة رقم ١٥٤، ص ١٩٤، بتاريخ ١ رجب ١٢٧٣ هـ / ١٥ يونيو ١٨٤٧ ميلادية. للمزيد من نفس الحادثة، انظر Charles Cray, «Addresse sur les services rendus par M. Cray en sa qualité continue de médecin, depuis l'année 1837 jusqu'en 1851, qu'il a rendu au Gouvernement Egyptien», p. 4

كما وردت لدى Kishik, *Lines of War*, 186.

من التعاصيل في تذكرة التطعيم: اسم الأب، واسم الطفل، وستة، واسم الشمس الذي يقطره، ورقم البيت. وفي حالة وفاة الطفل، يسترد الطبيب الذي يقوم بالكشف على الجثة شهادة التطعيم، ويرفقاها بكتابة المتوفين التي يرسلها يوعيا إلى قدم كورنيتات بدويان عطوي^(١).

في مس الوقت لتقل الضغط الرامي لضمان تطعيم الأطفال من الأهالي إلى مشايخ الأسماء فيعد تكرار المكتبات من ديوان تقيش صحة المحروسة لصعبة مصر

بحرص التنه على مشايخ الأسماء [ومشايخ] المحلات والبلديات فلا كان يحصل ثمرة في ذلك. فبناء عليه أزم رقيمه لسانكم [أي مخالطة ساداتكم] لكي يجري جمع المشايخ وتأكد عليهم في هذا الخصوص، وكل من وجد في شياخه متوفين بالجدي يجري عقابه طرف ساداتكم حتى لا يحصل الإهمال والتكسل في ذلك لا سيما أن عملية دى الجدي هي أقصى مرغوب للجديري الأعظم...^(٢)

علامة على ذلك، لم يعد استدعاء الأطفال للتطعيم يتم بطريقة المتابعة في الشوارع، وإنما أصبح واجبا على مكتب الصحة في كل زمن أن يخصص سجلاته لتحديد الأطفال الذين بلغوا سن التطعيم، ثم يقوم المكتب بعد ذلك بتقديم قائمة بالأسماء والعاوين إلى معاون الشمس الذي يقوم بدوره بإصدار التعليمات لمشايخ المحارات لتجميع أولئك الأطفال وإرسالهم إلى مركز التطعيم مع عدم حصول تذكر لأهالي الأطفال^(٣). ويتحمل مأمور ضبطية الثمن مسئولية عن الإشراف على العملية بكاملها لضمان التزام مشايخ المحارات باللفة التابعة في تجميع كل الأطفال المسجلين^(٤)

أذى تعليق لتجنب التجنيد الإجباري عام ١٨٤١ إلى إنهاء معارضة الأهالي تطعيم أطفالهم. نتيجة لذلك تمت السيطرة على الجديري في الحظن الكبرى أولاً ثم

(١) دار الوثائق القومية، ديوان الجهاديات، ص/ ١٢٢/ ٤ (الرقم الأصلي: ٤٤٠)، وثيقة رقم ١٤١، ص ١٥٦، ١٥٩، بتاريخ ١٥ جمادى الثانية ١٢٦١ هجرية / ١٩ يونيو ١٨٤٨ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان تقيش صحة مصر، ص/ ١/ ١٥ (الرقم الأصلي: ١١٣)، وثيقة رقم ١٠٧، ص ١٨، بتاريخ ٧ ربيع الثاني ١٢٦٧ هجرية / ٩ فبراير ١٨٥٦ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، ديوان تقيش صحة مصر، ص/ ١١/ ٥ (الرقم الأصلي: ٢٢٦)، وثيقة رقم ٧٠، ص ٢٧٦، ٢٨٥، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩١ هجرية / ١٨ مارس ١٨٧٥ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، ضبطية مصر، ص/ ١/ ٣١/ ٢، وثيقة رقم ٢٩٠، ص ٧٩، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٦٦ هجرية / ٢ سبتمبر ١٨٧٩ ميلادية.

في عموم البلاد بعد ذلك. وبحلول عام ١٨٤٨، كان ما يقرب من نصف الرُّفُح حديثي الولادة في القاهرة.. قد تم تطعيمهم ضد [الجذري وهكذا فإن ذلك] المرض، إما كان قد اختفى تمامًا وإما [كان] قد أوشك على الاختفاء^(١) وبالتالي فإن ما ذكره كلوت بك عن نجاح نظام الصحة العامة الذي ساهم في إنشائه في تطعيم ثمانين ألف طفل سنويًا في الفترة من ١٨٢٧ إلى ١٨٥٠، يبدو رقمًا قليلًا لتضيق عند مضاعفاته بالعدد الذي أوردته الدورية الطبية بصوب الطب وهو ١٣٠٨٢٣ طفلًا تم تطعيمهم خلال عامي ١٨٦٦-١٨٦٧^(٢). وفقًا لما ذكره بانراك، في بداية مبيعات القرن التاسع عشر بلغت نسبة الوفيات بسبب الجدري مجرد ٠,٤ في المائة في الإسكندرية و٠,٧ في المائة في القاهرة.. وذلك بسبب حرص التطعيم ضد الجدري... وفي الفترة بين ١٨٧٠ و ١٨٧٤ تم تطعيم ٧٤ في المائة من الأطفال حديثي الولادة في الإسكندرية، بينما بلغت تلك النسبة ٨٥ في المائة في القاهرة^(٣). وفي تقرير وافي عن أحوال مصلحة الصحة العمومية بالمحروسة يعود لعام ١٨٧٢ كتب ثلاثة من الأطباء الأوروبيين العاملين في تلك المصلحة أن خدمة التطعيم ضد الجدري قد بلغت بالمحروسة درجة عظيمة من التقدم كما استعاد من كشوفات الصحة فلا شك أن حسن انتظامها هو السبب في حفظ هذه المدينة من داء الجدري^(٤). (انظر ملحق رقم ٣ لنص التقرير)

في ١٧ ديسمبر ١٨٩٠ صدر أمر عالي بتنظيم عملية التطعيم في مصر. ومثل ذلك الأمر نهاية ملازمة لفصحة التطعيم في القرن التاسع عشر نصّ الأمر في ست مواد مقتضية على أن «تطعيم المولودين هو إلزامي في كافة أنحاء القطر المصري وملحقاته» (المادة الثانية). وحسب المادة الثالثة على أن التطعيم يكون في خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عمر المولود. أما المادة السادسة فنصت على أن «داوالة الفقراء الذين يستحضرون للعلاجات يصير تطعيمهم مجانيًا وتُدفع الحكومة عشرة مليحات من كل ولد من هؤلاء الأولاد... أما الأطفال الذين

(١) Paozic, «The population of Egypt» 20.

(٢) بصوب الطب: عدد رقم ٢٩، ٧٩، جلد الأول ١٢٨٥ هجرية / ٢٣ أغسطس ١٨٦٨ ميلادية. صدرت هذه المجلة في ١٨٦٥، وكان أحمد الرشيد وليي تحريرها لفترة قصيرة، وهو واحد من أعضاء اللجنة الطبية الأولى إلى فرنسا عام ١٨٣٧

(٣) Paozic, «The population of Egypt» 20, 26.

(٤) دار الوثائق القومية، حيوان الشاعلية، حفر قبة الأوغر الكريمة، سجل رقم ١٢٦٠، رقم ٣٥ (مأخوذة من ٩، ١٦، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١

يُباشر المحققين تطعيمهم في منازل أهلهم فتقطع المشرقة مليعات صهم من
أهلهم للمحلقين^(١٦).

التشريع التعليمي والكشف على الأسرار

إن أوضح صور الدفع بأن المشايخ كانوا أساس مقاومة الجهود المستمرة
لتحسين الأوضاع الصحية تتجلى عند الحديث عن موقفهم من التشريع التعليمي
ومن معارضة البحث وضحصها وتشريحها. وكما أوضحنا في المقدمة لم يأل كلوت
بك جهداً في توضيح رأيه بأن معارضة المشايخ للتشريع التعليمي كانت أكبر
العقبات التي تعين عليه التغلب عليها إذا كان لمدرسة الطب الحديثة أن تحظى
بأي فرصة للتجارب، وشدد على أن تلك المعارضة كان يمكنها أن تجهض المشروع
كامه لو لا مطبته وإصراره وحكمه السليمة^(١٧).

وقبل أن نمضي لإعطاء النظر في موقف علماء الدين وطلبة الطب (الذين تلقوا
تعليمهم الأولي في الكتاتيب) وموقف المصريين من التشريع التعليمي، من الهام
أن نوضح أن كلوت بك كواحد من مفكري ما بعد عصر التنوير كان يعتبر الدين
شكل عامه لا الإسلام وحده، حقبة تتعرض لطريق التفكير العلمي العقلاني ومن
المعروف أن مفكري عصر التنوير قد شجعوا دوماً على أن الكيسة كانت العقبة
الكبيرة أمام فتح البحث لأغراض علمية، وكان هناك اعتقاد بأن الكيسة حظرت شق
الجسد الإنساني. وكان فتح الجسد يعتبر مساوياً بالمقدسات لأنه مثل تحدياً لإرادة
الله في أن يبقى ما لا تراه عين الإنسان لئلا لا يجب كشف أسرار الله. وبالتالي سادت
رؤية تقصي بأن التشريع التعليمي يشكل انتهاكاً للأمر الإلهي بالابتعاد عن المعرفة

(١٦) يوسف صديق التصديقات الثقلوية التي أصبحت على القرون الأولى المصري من سنة ١٨٨٩ تكلمها
مارث (كما) سنة ١٨٩٥ (الطبعة المصورة: ١٩٩٥)، ص ٩-٧.

(١٧) لقد كانت المعارضة العلمية للتشريع التعليمي طوال فترات التاريخ الإسلامي لا في دار
الإسلام وحدها لئلا تم التأكيد عليه في أول كتاب طبي تُرجم في مدرسة الطب أنطوان لودان
بابل، القبول الصريح في علم التشريح، ترجمة يوسف حنوري، تحرير أحمد حسن الرشيدي
ومحمد الهزاري (أبو وحلي) مطبعة مدرسة الطب، ١٩٣٣. وكلفت هذه ترجمة لكتاب
A. L. J. Bayle. *Traité élémentaire d'anatomie ou description succincte des organes
et des éléments organiques qui composent le corps humain* (Paris: Librairie de
Duvillie Carvillan, 1833).

المحرمة، وهكذا فإن تحريم التشريع التعليمي لم يكن [قطر] أول تحریم ظميره
داتها، [بل كان] النموذج الذي أحذته كل أشكال ذلك التحريم^(١)

لقد فُتحت الدراسات الحديثة أفقاً مقننة على أن إلقاء اللوم على الكنيسة في
خطر التشريع التعليمي لم يكن إلا خرافة. ورغم تقديم العديد من الأدلة على أن
معارضة التشريع التعليمي كانت تقوم على أسس غير دقيقة، فإن تلك الخرافة مثلها
مثل خرافة الأرض المسطحة التي كثيراً ما رُبطت بها، قد أثبتت قدرتها على البقاء،
بل ما يقاوم استحالة القضاء عليها، رغم تباين الظروف^(٢).

ووفقاً لنتائج تلك الدراسات الحديثة فإن التشكك في التشريع التعليمي ومفهومه
العبيدة لم ينبعا من المحظورات الدينية، وإنما كان سيهما الكامن هو ما يمتد ذلك
التشريع من انتهاك جسيم لأشرف الشخص وأشرف الأسرة^(٣). ولم يكن من قبيل
المصادفة مثلاً أن جميع اللوائح المنظمة لعمليات التشريع التعليمي في بدايات
المدارس الطبية الحديثة في أوروبا قد نصت على منع تشريع أي بحث بحلاف
جنث المتهمين العذائين والأجساد. وحققت كاترين بارك بأن أولئك الأشخاص قد
تم تشريعهم باعتبارهم لا يحاربهم مجرمين... [أي باعتبارهم أشخاصاً]
بلا آثار يهيمهم عقد جائزة قديمة، وغالباً كانوا ممن لا يسلكون المال اللازم لقيام
بذلك^(٤). وفي دراسة لكشف التشريع في القرنين الخامس عشر والسادس عشر،
أوضح أندريا كارليني أن خطر التشريع التعليمي لم يأت نتيجة لعقيدة دينية، وإنما
مرتبطاً ببعض قواعد السلوك البشري الراسخة مثل حرمة الموتى، وضمان صون
سلامة الجسد وكماله، وتحادي الطوط أو العطوى التي قد تنتج عن ملامسة الدم أو
الاقترب من الموتى^(٥). وأضاف أيضاً أن المدارس التنكزية الجامدة كانت تقدر
المراجع الطبية للأولين مثل جالينوس وأرسطو، وأن ذلك كان السبب الكامن
وراء العداء الأكاديمي للتشريع التعليمي في مدارس الطب. فالأستاذة الذين
قاموا بعمليات التشريع التعليمي لم يقوموا بها بهدف التحطيم المباشر من الجثة

(١) Maria-Cristina Ponzullo, *The Body and Surgery in the Middle Ages*, trans. Stronachy Morris (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1990), 82.

(٢) Katharine Park, «The Criminal and the Slightly Body: Autopsy and Dissection in Renaissance Italy», *Renaissance Quarterly* 47, no. 1 (1994): 4.

(٣) Park, «The Criminal and the Slightly Body», 12.

(٤) Park, «The Criminal and the Slightly Body», 12.

(٥) Carlson, *Boats of the Body*, 109.

المتروحة أمامهم، وإنما قاموا بها كوسيلة لإثبات صحة تدابير المعلمين الأوائل وعندما تصادف أن يجدوا أنفسهم أمام اختلاف بين أقوال الأساتذة الكلاسيكيين وبين ما يرونه في الجسد الذي يقومون بشرحه «كثروا يرفضون تصديق ما يرونه بأعينهم»، ونتج عن ذلك أن استغرق الأمر قرنين من الزمان قبل أن يثبت الفهم والرؤية الحسية لسيتهما على أحكام نصوصي الأقدمين⁽¹⁾. وهكذا فإن الحملات التي شهدتها دوروس التشريع التعليمي لم يكن مصدرها الانتهاك المتصور للعقائد الكسبة عن حرمة جسد الإنسان ولكن ربما كان منشؤها هو احتياج الأقارب والأصدقاء على تدريس رفات أحبائهم، أو احتياج مشاهدي عمليات التشريح التعليمي، أو اعتراض الحلاقين والجراحين على رسوم للدخول الباعثة، وربما نارت تلك الخلافات بسبب الاعتراض على توزيع المقاعد وترتيب الجلوس، وهي أمور كانت تتم على أساس تقليدية ومكثنة المحاضرين⁽²⁾.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى تيسير فوكو لتثبيت التاريخ الطبي بفكرة وجود معارضة شديدة لعمليات التشريح التعليمي يرغم أن تلك المعارضة لم يكن لها وجود في تاريخ الطب كان لذلك الوهم معنى محدد إذ أنه مثل تيوريه ياتر رجعي لو كانت المعتقدات القديمة تملك قدرة المنع والمطر هذه على مدى الزمن طويلة، فإن ذلك يرجع إلى أن الأطباء كانوا بحاجة إلى إحساس عميق في قلب وغبائهم التعليمية باحتياج مكبوت لتشريح الجثة⁽³⁾. بعبارة أخرى، فإن التثبيت المستمر والدائم من حائب الدلميس والمؤرخين بفكرة أن التشريح التعليمي في بدايات أوروبا الحديثة كان يتم سرا وتحت جنح الظلام وفي مواجهة معارضة شرسة، كان في حد ذاته سائرا مساعدا المؤسسة الطبية على إخفاء عبجها المتأصل عن رؤية ما أنث عالم الأمراض والأشجة الشهير زافيه ييشا (1771-1802)⁽⁴⁾، وهو أن التشريح التعليمي هو وحده القادر على فك ألغاز الجسد البشري.

(1) Carlino, *Books of the Body*, 294-295, 282.

(2) Carlino, *Books of the Body*, 84. See also Lindebaugh's classical study *Peter Lindebaugh, «The Tyburn Riot against the surgeons» in Albion's Fatal Tree: Crime and Society in Eighteenth-Century England*, ed. Douglas Hay et al. (New York: Pantheon Books, 1975), 65-117.

(3) Michel Foucault, *The Birth of the Clinic: An Archaeology of Medical Perception*, trans. A. M. Sheridan Smith (New York: Vintage Books, 1994), 125-126.

(4) Foucault, *Birth of the Clinic*, chap. 8 من يشار انظر 8.

وأخيرًا فإن إيميلي سافيدج - سميت في دوائرها المحنونة بمواقف إسلام
العصر الوسطى من التشريع التعليمي^(١) قد خلعت إلى «أن الرعب الإنساني العام
من الجشع والاشمترار من مشاهدة تشريح الجسد في مناخ غير ملائم قبل عصر
التبريد والتلاجات، لم يقل أهمية عن الروادع الدينية... إن التعامل مع أي جثة،
بأيك من كونها جثة إنسان، عملية حقزة وحضنية بطيئة وتطلب في أفضل
الظروف - دائمًا تقريبًا الإجماع»^(٢).

بعد هذا الاستعراض للدراسات التقنية لخرافة المعارضة العلمية للتشريع
التعليمي، يوسع الآن فن نعود إلى رواية كلوت بك للمعارضة التي يترض أنه
قد واجهها من كبار المشايخ ومن طلابه على حد سواء. ليس ثمة شك في حقيقة
الوصمة التي شُعبت بها عمليات تشريح الجثث لأغراض تعليمية في عصر العبي،
وليس من الممكن أن يرتاب في هجوم واحد من الطلاب على كلوت بك في
محاولة لاختياله. ولكن السؤال يبقى: إلى أي مدى كان كلوت بك محقق في رؤيته،
لأن سبب معارضة التشريع التعليمي كان نابعا من تحريم عقائدي إسلامي لمنع
جثث الموتى. فمثلا يبدو أن استشهاده بالشيخ المروسي عندما قال إن «الجثث
تشمع بالألم» يقوم على تصوير خاطئ لمحدث نيوي بقول إن «كسر عظم الميت
ككسره حيًا» وهو ما يمكن فهمه على أنه حكم يمنع انتهاك كرامة الجثة أكثر من
كونه دليلا على أن الجثث تشمع سريعًا بالألم^(٣).

وفيما يلي تحليل للعلاقة بين الإسلام والتشريع، وهو تحليل يركز على أربعة
مجالات محددة: موقف النخبة من جواز فتح الجثث، وآراء مشايخ مصر في القرن
التاسع عشر في هذا الموضوع، وفهم الجيل الأول من مخريجي عصر العبي (وهم
من تلقوا تعليمهم الأولي في الكتاتيب) لموضوع التشريح، وأخيرًا موقف عامة
المصريين من تشريح الجثث.

(١) Emille Savage-Smith, «Attitudes toward Dissection in Medieval Islam», *Journal of the History of Medicine and Allied Sciences* 50 (1995): 109.

(٢) حوّل إخراج هذا الحديث والتفسير الفقهي الذي يجرى التشريح التعليمي، انظر إلياس محمد حسن،
شهادة أهل الخبرة وأحكامها: دراسة فقهية مقارنة (معاد: دار المعرف ١٩٠٧)، ص ١٠٢-١٠٣
وانظر أيضًا محمد علي خير، التشريح طوره وأحكامه، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، ١٦، رقم ٨
(١٩٩٤)، ص ١٧٧-١٩٩.

التشريع في الفقه

درست سابقاً - سمعت موقف الفقه الإسلامي من التشريع^(١). وقامت بتحليل ثلاث مجموعات من المصنفات في محاولة لاستكشاف ما إذا كان التشريع محظوراً في المكر الإسلامي. أولاً، وبعد دراسة كتب الحديث الوفيرة، خلصت إلى أنه لا يبدو أنه توجد أي إشارة إلى التشريع أو علم دراسة الأعضاء سواء بالمنع أو بالإجواز، في كتابات الفقه المبكرة أو في الأحاديث النبوية^(٢). وانتقلت بعد ذلك إلى دراسة الكتب التي تعرف باسم آداب المحاسب والتي تحدد الإجراءات التي يجب على المحاسبين اتباعها في مراقبة الأطباء والمحلفين والصيادلة والمحاسبين والجرحيين والكحاليين^(٣). وخلصت منها إلى نتيجة مماثلة: فمن وجهة النظر الفقهية لم يكن تشريع الجثث بعد الوفاة أمراً مستحيلاً في العالم الإسلامي في القرون الوسطى ويبدو أنه لم يكن هناك أمر قاطع في الإسلام بمنع التشريع التعليمي أو معالجة الجثث بعد الوفاة^(٤). وأخيراً، قمت بتحليل الدراسات الطبية الإسلامية المبكرة (أي التي تعود إلى القرن التاسع الميلادي) للتحقق مما إذا كانت معدية للتشريع وبعد مناقشة مقولة للطريقة التي تُرجمت بها كتابات جالينوس عن علم وظائف الأعضاء وموقف للكتاب العرب منها خلصت إلى أنه: «من الواضح أن المترجم (وهي هنا شير إلى حنين بن إسحق الذي ترجم كتاب جالينوس عن علم وظائف الأعضاء إلى اللغة العربية في القرن التاسع) لم يشعر بالاشمئزاز من فكرة تشريع الجسد الإنساني. وتعني هذه الترجمة الواضحة وغير الانتقائية أن فكرة التشريع لم تكن أمراً مكروهاً ولا مستحيلاً في بدايات القرن التاسع، على الأقل في أوساط الأطباء المسيحيين»^(٥). ودفعتها دراستها للترجمات في مرحلة لاحقة إلى القول: «لم يتم العثور على انتقادات لأفكار جالينوس [عن التشريع] في الدراسات الطبية الإسلامية الموجودة والتي تم فحصها، بل إن أجيالاً لاحقة من الكتاب المسلمين

1. Savage-Smith, «Animals versus dissection».

(2) Savage-Smith, «Animals versus dissection» 71.

(٣) من المصنفات والمصنفات التي عمل الرابع.

(4) Savage-Smith, «Animals versus dissection» 82.

(5) Savage-Smith, «Animals versus dissection» 89.

قد كررت العديد من تلك الأفكار والموضوعات^(١) وفي دراسات أخرى نكره ما ليدج. سميت موقفها بأنه لم تكن هناك «عاليم دينية أو قانونية تحرم [التشريح]». بل إن العديد من العلماء المسلمين قد أثروا على علم وظائف الأعضاء؛ لأنه أداة أساسية في التعرف على حكمة الله وبلوغ خلقه^(٢).

أما في القرن العشرين، فقد كرر الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٩١٠ - ١٩٩٩) مفتي المملكة العربية السعودية، في دراسة له، الرأي القائل بعدم وجود إجماع على حظر التشريح بين الفقهاء القدامى. في عام ١٩٨٢ أصدر الشيخ ابن باز كتاباً بعنوان حكم تشريح جثث المسلمين قصره على موضوع التشريح وحده، أشار فيه إلى أنه أغلبية الفقهاء المسلمين المعاصرين قد ردوا بالإيجاب على سؤال حاور فتح البنت^(٣). وطبيعة الحال، فإن أحكام أولئك الفقهاء المعاصرين لم يكن القصد منها قط تغطية أراض طبية أو طبية جنائية، وإنما كان الموضوع يثار أساساً شرح مبدأ فقهي ما أو توضيح تراتبية بعض القواعد الفقهية. على سبيل المثال، ولتأكيد على أهمية حق الأفراد في الملكية، طرح الفقهاء سؤالاً نظرياً عن جواز فتح بطن ميت كان قد ابتلع بعض قطع النقد أو المعجمرات؛ لإعادتها إلى مالكها الشرعي وقدره للإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦ - ٤٨٤ هـ / ٩٩٤ - ١٠٦٤ م) بالإيجاب على هذا السؤال، ودفع بأن الأملاك - لا التوضي عنها - يجب أن تعود إلى مالكها الشرعي كلما أمكن ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يجبر صاحب المال على أخذ غير عين ماله، ما دام عين ماله ممكنة^(٤). وقد رد العديد من الفقهاء بالإيجاب أيضاً على سؤال جواز أكل لحم البشر في حالة الضرورة القصوى وفي حالة ما إذا كان لحم أكله سيؤدي إلى الموت جوعاً. وقلوا تمييزاً لهذا الرأي إن صرحت الحياة يجب أن تكون له الأسقية والر جملان على تكريم الموتى.

(1) Savage-Smith, «Attitudes toward dissection», 92.

(2) Entally Savage-Smith, «Medicine in medieval Islam», in *The Cambridge History of Science* vol. 2 *Medieval Science*, ed. David C. Lindberg and Michael H. Shank (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), 156.

(3) عبد العزيز بن عبد الله بن باز، حكم تشريح جثث المسلمين (القاهرة: المركز العلمي للكتاب، ١٩٨٢).

(4) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المحلى، ١١ جزء (القاهرة: المنبعة، ١٩٦٩ - ١٩٧٤)، ج ٥: ص ١٦٦ للسؤال رقم ٤٦٠٦.

وعني من القول إن التقهال في طرحهم لتلك الأسئلة لم يكونوا يصدح حكمة حالات معينة، وإنما كانوا يطرحون أسئلة نظرية افتراضية لتوضيح السلوك السليم في ظروف تبعث على الحيرة السالفة. وبشكل عام، فإن تلك الحالات المعقدة لم تحفل إلا بقليل من الإجماع. وثمة مثال جيد على الخلافات النظرية التي ولدتها تلك الأسئلة بين المفسرين وهو: ما الذي يجب القيام به في حالة وفاة امرأة حليى تم التأكد من أن الجنين في بطنها ما يزال على قيد الحياة؟ أقر النووي (٦٣١-٦٧٦ هـ / ١٢٣٣-١٢٧٧ م) المحدث، والفتية الشافعي، وكذلك ابن حزم، شق بطن المرأة لإنقاذ الحبيب، ورأى أن ذلك بمثابة إلتلاف جزء من الميت لإبقائه حي، فأجاز له. وكان موقفهما هذا ناشئاً من اعتقدهما بضرورة حماية روح الإنسان لأنها مسألة مقسمة مع الفراء (﴿وَمَنْ أَمْسَكَهَا فَكَأَنَّمَا أُخْزِيَ الثَّمَرُ جَمِيعًا﴾ - (سورة المائدة الآية ٣٢)، وأن تلك المقضية يجب أن تكون لها الأسبقية والرجحان على تكريم الموتى وعلى العكس من ذلك، فإن ابن قدامة (٥٤١-٦٢٠ هـ / ١١٤٧-١٢٢٣ م) عقب الحليى قد تمسكت تمسكاً قاطعاً بحرمة جثة الميت في جميع الظروف، فقال: «والمرأة إذا ماتت، وفي بطنها ولد يتحرك، فلا يشق بطنها [بل] يسطو عليه القوايل، فيخرجنه [أي] يدخل أولمهم في فرجها فيخرج الولد من مخرجه ... إن حملت حياته بحركة وإن لم توجد نساء لم يسطو الرجال عليه، وترك أمه حتى يتيقن موته، ثم تدفنه»^(١)

وبعد ذلك بكثير في بداية القرن العشرين ودوشيد رضا (١٢٨٢-١٣٥٤ هـ / ١٨٦٥-١٩٣٥ م) بالإيجاب عن سؤال ما إذا كان يجوز معالجة الجثث والكشف عليها. أصدر رشيد رضا فتوئين في ١٩٠٨ و ١٩١٠ ردًا على أسئلة طرحها فراء مجلة المنار ذات التأثير الواسع، وقال إنه من الجائز، بل من الواجب، القيام بمعالجة جثث المسلمين والكشف عليها. وفي الفتوئين رأى رشيد رضا أن معالجة الجثث والكشف عنها جائزان حيث إنهما من السائل الفئوية التي تنبع لهما قاعدة

(١) ابن قدامة، المغني، ١٠ أجزاء، (الطبعة: مكتبة القاهرة، ١٩٦٨) ج ٢: ص ١٠. ولقراءة أسعد تفسر الجدل الفقهي المزيد للفتوح الصليبي والمباركي، انظر عبد العزيز عطية، القضاء حكم تطريح الإنسان بين الشريعة والقانون (دمشق، طبع ابن حزم، ١٩٩٩)، الفصل الثالث.

درة المفاهيم وجلب المصالح^١، وأشارت فتوى ١٩٠٨ صراحةً إلى اللوائح الطبية المطبقة في مصر آنذاك، فقالت:

من دهر العلماء والقيام بالمصالح العامة ما فعله مصلحة الصحة بمصر وحيث توجد من مخالفة لأسباب الوءاء والأمراض المسببة ومن أصلهم ما هو مبدء قطعاً ومنه ما تنقل فكلمته، فإننا علم أن في الكشف على الميت لمعرفة سبب مرضه مصلحة عامة لم يكن ما يبررون عنه بتكريم الميت حقيقة من ذلك. نعم إن إيمانه الميت محظوظ ولكن الإهانة تكون بالقصد وهو مقرر هنا^٢.

أما فتوى ١٩١٠ فقد تابعته ذلك، المتعلق، وقضت بأن سنة التعجيل بالدفن يمكن تجاوزها في حالة وجود أدنى شك في تحديد سبب الوفاة.

فإن كان هناك تريباب في الموت وجب تأخير الدفن إلى أن يتحقق الموت والنشرح لا يسمح إلا بمصلحة الطبيب على ذلك. وإنما جرح كشف الطبيب على المرأة الميتة لأجل العلم بتحقق الموت إذا كان هناك أدنى تريباب فيه فلا تكون ممس عليها تعدلن ثم يزول الإقصاء فموت فشرح منه. وقد وقع مثل هذا كثيره ولزلاء لما حيت الحكومات التي ارتقت فيها علم الطب وكثرت فيها التشوُّب بالكشف على الموتى وتأخير دفنهم^٣.

وأعيد طرح السؤال الخاص بجواز معاينة الجثث والكشف عليها في أوائل خمسينيات القرن العشرين عندما طُلب إلى الشيخ حسين محمد مخلوف، مفتي الديار المصرية، أن يرد على السؤال التالي: «هل يجوز شرعاً تشريح جثث المرنى لأغراض علمية أو في الحوادث الجنائية؟»، وبعد دراسة متأنية رد الشيخ محسوف بالإيجاب قائلاً:

من مقدمات علم الطب بل من مقدمات تشريح الأجسام فلا يمكن الطبيب أن يقوم بطب الأجسام وعلاج الأمراض بأنواعها إلا إذا أحاط بخبراً بتشريح جسم الإنسان قطعاً وعملاً، وعرف أعضاءه الداخلية وأجزاءه المكونة لبيته وتصلالاتها ومواقعها وغير ذلك؛ فهو من الأمور التي لا بد منها لمن يزاول الطب حتى يدرم بدأ أوجب الله عليه من تطيب المرضى وعلاج الأمراض... وإن كان التشريح كما ذكر كان واجباً بالآلة التي أوجبت تعلم الطب وتعليمه ومباشرة بالعمل على خلافة من الأمت... أما التشريح لأغراض أخرى كتشريح جثث القتل لمعرفة سبب

(١) رتبة وعادة المستغنى عن الكشف الطبي على الميت، الصادر ١٠ (١٩٠٧-١٩٠٨)، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) رشيد رضا، «الكشف الطبي على المرنى وتأخير الدفن»، الصادر ١٣ (١٩١٠)، ص ١٠٠-١٠١.

في علم الطب كحاشية أو تعليق على عمل صغير لدولود الأسطاطي (المعروف عام ١٥٩٩). ووفقاً لرؤية بيتر جران فإن الطلار قد اعتمد في هذا الشرح على كتابات الرازي (المتوفى عام ٩٢٥) وابن النفيس (المتوفى عام ١٢٨٨) لكي يشرح مجموعاً على منهجية ابن سينا في دراسة الطب. ويضيف جران إن الطلار قال في عمل لاحق له كتيبه عام ١٨٣٠ إنه «في حين كان ابن سينا أحد أساطين نظرية الطب، كان الرازي أعظم ممارسيه». ويعلق جران قائلاً: «كان ذلك التفسير (أي النظرية والممارسة الطبية) هاماً في حد ذاته، بسبب ربط [الطلار] بين الممارسة والتعليم، وبسبب تفصيله الواضح للممارسة العملية على الدراسة النظرية»^(١)

أما وثائق الإدارة الصحية فلا تشير إلا لموقف عقلاني واضح وحيد لتشجيع مصر في القرن التاسع عشر من مبادئ التشريع التعليمي، ومعالجة البحث والكشف عديها، وهو موقف لا يتصل مع حرمة الجثث، وإنما يركز على مسألة تأجيل الدفن التي يحدث حتماً نتيجة لتلك العمليات. وعندما تكررت شكاوى المشايخ من تأخير الدفن^(٢)، أصدر عباس باشا (الحاكم من ١٨٤٩-١٨٥٤) أوامر قاطعة لكل الحكماء المحليين في جميع أثمان المحروسة بعدم الإطالة في الكشف على أي حالة وفاة يتم الإبلاغ عنها، ووجه لهم تعليماته بأن يولوا هذه المسألة أولوية قصوى (إد بدون الكشف [على الأموات] غير ممكن ففهم... ومتى صار دعوهم [أي استدعاهم] لأجل الكشف على أحد الموتى فحلاً في الوقت والساعة يتوجهوا للكشف عنه بدون تأخير عن الدفينة التي فيها الخير لأجل عدم تأخير دفن الموتى كما هو ملزوم، ومن يتأخر في ذلك يجري عليه الجزاء^(٣). وتضمنت التعليمات على أن معينة الجثث والكشف عليها يجب أن يتم خلال النهار، من بعد شروق الشمس بساعة إلى قبل

(١) Peter Gran, *Islamic Revival of Capitalism: Egypt 1790-1800* (Austin: University of Texas Press, 1979), 171.

في دراسة ابن النفيس للتشريح، انظر

Facey, *Science and Religion*, 111; and Safwan Qasbi, *Islam Has Distanced the Human Body*, in *Proceeding of the Second International Conference on Islamic Medicine*, 6 vols., ed. Ahmed Ragai El-Ghaly and Mohamed (Mohammad) Zaboors Hameed (Kowait: Muassasat al-Jah al-Islami, 1982), 2:306-312.

(٢) سيزيد بن الفضل، حول هذه القضية، انظر خاتمة في «الجسد والملك الفملي الثالث»، ص ١٧١-١٧٢.

(٣) دة للرائق القومية، ص ١٠/٨/١٠ (الرقم الأصلي ٤٤)، وثيقة رقم ٩٢٤، ص ١١٧.

٧ جوان ١٢٢٦ هجرية / ١٦ أغسطس ١٨٥٠ ميلادية

غروبها ساعة^(١)، وقرضت حقوق قلبية على من يخالفون تلك التعليمات. وتشير الوثائق إلى أن تلك الحقوق قد تروحت بين «الحبس يحمل الشغل» لمدة عشرة أيام إلى الرقبة النهائي من الخطة مع التيه على المحكما والحكيمات بلوأم إقامتهم بمحلات مأمورياتهم وعدم تأخيرهم عن إجراء الكشوفات^(٢)، وفي نفس الوقت وافق المجلس الخصوصي على اقتراح مجلس الصحة العمومي باستصواب تأخير دفن كامل من يتروا بالجهات بعد رفاق أرواحهم ثمانية ساعات في زمن الصيف وعشرة في زمن الشتاء لإمكان معرفة الوفاة إن كانت بإغما أو حقيقة كالجارى سجهات أوروبا، وإن حلا لكون بعض المحكما كشفوا على متوفين وبصبا رؤو فيهم من نحو إلفاد جريان القدم وقد التفت والحركة صرفوا تفكر فقههم وفيما بعد ردت أرواحهم والبعض ترفا بعد قليل والبعض علف يوما وتوفي. وإن حالات الإغما الطرية شته على أغلب المحكما^(٣)

ومن ها يتضح أن الحالات القليلة التي عبر فيها المشايخ عن معارضتهم للتشريع لم تكن نابعة من مخاطر قوية؛ فالسجلات لا تحوي أي دليل على اعتقاد المشايخ بأن جثث الصلحين كانت تشع بالألم كما زعم كلوت بك. وكما ورد أعلاه فإن الاعتراض العقائدي الوحيد الذي ذكر بشكل علني في موقف المشايخ المعارض للتشريع كان متصبا على تأخير الدفن، وهو أمر لا صلة له بأي مبادئ عقائدية تنص على حرمة جسد الإنسان، مثل المخوف من فتح الجثث أو التشك في أن تشريحها قد يحد من إمكانية بعثها بعد الموت. ولكن هذا القول لا يعني أن تلك

(١) دار الوثائق القومية، شعبة مصر، ل/١١/٢٠٥ (الرقم الأصلي ١٨٥)، وثيقة رقم ٣٦، ص ٩٥، ٢٨. شهاب ١٢٧٧ هجرية / ١١ مارس ١٨٦١ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان تفتيش صحة المصروع، م/١١/٥ (الرقم الأصلي ١٢٦)، وثيقة رقم ١٢، ص ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠ هجرية / ٢ ديسمبر ١٨٧٣ ميلادية. انظر أيضا دار الوثائق القومية، ديوان الداخلية، دفتر قيد الأوسر الكريمة، سجل رقم ١٣٦٠، المرقم ١٢١، ص ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠ هجرية / ١٠ يونيو ١٨٥٨ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، م/١١/١١ (الرقم الأصلي ١)، وثيقة رقم ٤، ص ١، ٢. جمادى الثانية ١٢٤٦ هجرية / ٩ ديسمبر ١٨٦٩ ميلادية. عن فتوى القدام بين الأوسر الإسلامية بالدس المصري وأسرار السلطات على فترة انتظار قبل الدفن، انظر

المعارضة كانت هينة أو قليلة الأهمية؛ فكما رأينا أثبتت تلك المعارضه قدرتها في مساهمات مستقلة على إيجاب الحكومة على تغيير موقفها من المسائل المتصلة بالصحة والنظافة العامة. ومع ذلك فانه من الممكن الوصول إلى فهم أفضل لتلك المعارضة إذا نظرنا إليها في سياق التمهيش المتزايد الذي تعرضت له المؤسسة الطبية خلال القرن التاسع عشر. فمن المؤكد أن بعض المشايخ قد شعروا بأن خريجي قصر المعيني قد قدموا في توفيق احتكار المشايخ لمسائل الموت والدفن بعد مريض اللوائح الجديدة التي صمت على مسئولية الأطباء عن إقرئ الوفاة^(١)

التشريع والطالب الأزهرية في عصر المعيني

عند دراسة موقف المجتمع المصري من مسألة التشريع الصحية، ينبغي على المرء دراسة موقف المشايخ منها، وكذلك يجب عليه أن يتابع كتابات الجيل الأول من خريجي قصر المعيني. ولا يجب أبداً أن ننقل أن هؤلاء المصريين قد درسوا في الكتيتب الأزهرية قبل دخولهم المدرسة الطبية الحديثة. وقد أرسل عدد من أولئك الطلاب بعد تخرجهم إلى فرنسا لمابعة تعليمهم الطبي. وبالتالي فإن كتاباتهم تتيح فهماً أعمق للعلاقة بين الإسلام والعلم في مصر القرن التاسع عشر، وتسمح لنا بدراسة وفهم رؤية أولئك الأزهرية السابقين لموضوع التشريع وكيفية توفيقهم بين معتقداتهم ومهتهم الطبية الحديثة.

كان جيسوي التحلوي واحداً من أولئك الطلاب. التحق التحلوي بمدرسة الطب في أبو زعبل عند افتتاحها في ١٨٢٧. وغرر تخرجه في عام ١٨٣٢، أرسل في أولى البعثات الطلابية إلى فرنسا. وعند عودته إلى مصر في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، تم تعيينه مدرساً في مدرسة الطب. وأصبح بعد ذلك رئيساً للإمبتالية الملكية بالأريكة، ثم عُين مديراً المدرسة القابلات، وهي المدرسة التي لم تقتصر - كما يوحي اسمها - على تدريب النساء للعمل كقابلات ومولفات، وإنما دربنهن على الاضطلاع بدور هام في الطب الجتائي. وفي أثناء إقامته في فرنسا قام التحلوي بترجمة كتاب بيير أوجست بيكلار *Pierre Auguste Bichat, Éléments d'anatomie générale, ou Description de tous les genres d'organes qui composent le corps humain* وهو الكتاب الذي صدر في باريس في ١٨٢٧. وعند عودته التحلوي إلى مصر نشرت

(١) لمقارنة مع مصر المعاصرة تدور الترتو بين طلبة الدين والأطباء حول تعريف الموت، انظر *Alamy, Our Doctors, chap. 2*

مطبعة بولاق الكتاب بعنوان التشرية العلم، وأصبح بسرعة أحد المراجع الأساسية لطلبة قصر العيني، وصدرت طبعته الثانية عام ١٨٤٥.

وتكشف نظرة سريعة على ذلك الكتاب قدرًا من فهم التحلوي للعلاقة بين التشرية والإسلام. فيفتح الكتاب بهذا الدعاء:

بسم شرح حدود النقيس بأثر الإسلام، وقمع أفعال قلوب المؤمنين وخسبهم
بمرية الإسلام، نحمدك على نعمك التي منها نألفنا في أحسن ترويه، ونشكرك
على أفضلك إذ حسنت خلق الأدمي عما عدله وجعله بشرًا قابلاً للنعم
والنعيم، فبالحق من إله تحررت العقول في بدائع حصونكم، وتكشفت
الأفكار في إقتان مكنونته

وبعد هذه المقدمة القصيرة يكشف التحلوي غرضه من ترجمة ذلك الكتاب:

هذا كتاب في التشرية العلم الذي عليه مدار أصل الطب والأحكام لم يُسج
في القدر المصري على متواليه ولم تسج بترجمة تفضل بمثله به يُعرف
ما رُكب منه الإنسان الذي هو أشرف ما وجد من المخلوقات يحتاج إلى معرفته
كل طب، ولا يستغني عنه تفضل ليس يتوقف على معرفته معالجة الأول ومن
غرضه من الأطباء تمسك بالسبب الأخرى، يزداد طائله إيمانًا على إيمان، مما يرى
من إقتان صبح الواحد الممان^(١).

وفي جزء ثالث، يعرض الفوارق الرئيسية بين الإنسان وغيره من الكائنات فيقول:
ويعتبر الإنسان عما عداه من الحيوانات الكدية باختلاف قليل في وظائف التغذية
لك [أي هذا الاختلاف] غير معتبر وكثير معتبر في أعضاء الوظائف الحيوية
لا سبب القوى العقلية المكونة للإنسان، وأعظم معيار له التصميم على الفعل
أو الترك والتعقل والإرادة والشعور والاعتراف بوجود المخلوق جل وعلا^(٢).

وينتهي موقف علم الإحسان بوجود تناقض بين الإيمان الشخصي والعقيدة
الإسلامية من جهة، والطب الحديث وعمليات التشرية من جهة أخرى، في
كتابيات أحد رملاء التحلوي، وهو محمد الشبلي الذي التقيناه من قبل^(٣). عند

(١) يرى أوجسب يكلار: التشرية العلم، ترجمة ميروى التحلوي، تصحيح الشيخ سالم حرض القناني
والشيخ علي المنوي، لبرلاق، دار للطباعة المطبعة، ١٨٤٥، ص ٢-٣.

(٢) يكلار: التشرية العلم، ص ٥٣.

(٣) معلومات السير الذاتية الواردة في هذه الفقرة مستقاة من محمد الشبلي، التور في قواعد التفسير
(الطبعة، مطبعة بولاق، ١٢٦٤ هجرية / ١٨٤٥ ميلادية)، المطبعة التبريد، ص ٤-٥.

عودته من بعث التعليمية في فرنسا عكف محمد الشبلي على العمل على بعض تشرحيين، كان أولهما ترجمة عربية لجزأين كتاب جان كروفيليه (الصادر في ١٨٢٩ ١٨٤١) *Anatomie pathologique du corps humain* وشره محمد الشبلي بعنوان «التفصيح الوحيد في التشریح الخاص بالجديده» أما ثانيهما فكان كتاب دراستها ألكم الشبلي وشره بعنوان «التوير في علم التحضير» كآلة تعليمية لطلابه في كيفية تحضير الجثث للتشریح، وفي طريقة القيام بعملية التشریح ذاتها^(١) وكان ذلك الكتاب هو أساس ذبوع حبيته؛ فقد قدمه إلى شوری الأعلى التي أمرت بطباعة ألف نسخة منه^(٢). ولو صدق ما قاله الكتاب عن أثر الكتاب على طلابه لكان قد حقق نجاحاً ساحقاً. فكتب الشبلي أن «حب التشریح استولى على تلاميذتي يعلموا كانوا له كل حين؛ فطالما شوهوا أحدهم بترك غذاءه والمغزوع إلى النصح ويصكف على مرأته ليكون فيه من المتمكنين، ويأخذ العضو المحضر إلي محل نومهم، وإذا لامه أحد لا يبالى بلومهم^(٣)». ويرغم غرابه هذا التصرف فقد كانت له سابقان مشهورتان: يذكر جالينوس في كتابه *De anatomica* *adulationibus* كيف حصل على جثة شخص خارج عن القانون بهش الجورج لجمعه بالكامل؛ كي يستخذه لغرض التعلم. ويذكر فيساليوس في كتابه *De humani corporis fabrica* كيف دفعه نطقه للتعلم إلى الحصول على جثة شخص سراً وبشكل غير قانوني^(٤). وقد وثقت روث ريتشاردسون في دراستها المعمورة «الموت والتشریح والمعوذون» حالات عديدة من سرقة الجثث على يد الجرحى، ودلوسي علم وظائف الأعضاء في إنجلترا، وهي حالات يعود أبكرها إلى أواخر القرن السابع عشر^(٥).

- (١) بيير كروفيليه، التفصيح الوحيد في التشریح الخاص بالجديده، ٢ أجزاء، تحرير مصدين عبر فرنسي وسالم عرض اللغتي، ترجمة محمد الشبلي (الطبعة طبعة يولاق، ١٢٦٦ هـ / ١٨٥٠ ميلادية). لم تتمكن طبعة يولاق من طباعة الرسوم الفرائضة التي وجدت في النص الفرنسي الأصلي وهي رسوم تقيي، غير نظير في تاريخ الرسوم التشريحية الطبية.
- (٢) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٢٣٧، وثيقة رقم ٥٤، ص ٦٠٥١، قو نسخة ١٢٦٦ هـ / ١٨٤٦ ميلادية.
- (٣) الشبلي، القوي، المقطعة الأولى، ص ٥.

(4) Caruso, *Roots of the Body*, 216.

(5) Ruth Richardson, *Death, Dissection and the Donor* (London: Penguin, 1988), 54.

وقالها الشباسي صراحة في مقلمة كتابه الثاني: فمن المعلوم عند جميع الأمم المتقدمة أنه لا يتقدم الإنسان في الطب إلا بممارسة فن التشريح^(١). وأضاف:

واعلم أن فنتح البحث فوائد كثيرة فمنها معرفة الأعضاء وهي في حالتها الصحية التي كانت عليها ومن الحيلولة ومنها معرفة أفعال ووظائف هذه الأعضاء البنية التركيب ومنها معرفة التغيرات المرضية التي تصيب كل عضو على حدة أو كل مجموع من المجموعات ومقارنتها بالأمراض التي تشاهد قبل الموت ليستخرج من هذه المقارنة النتائج ناجحة الفائدة. ومنها حل المشكلات التي تنص الطب البشري أو الشرعي كما في أنواع الحرق أو التسميم أو القتل أو الفروق أو السموم أو الجروح الخطيرة ومنها تجنب ما يوقع في الأخطار وقت العمليات الجراحية الصغيرة والكبيرة ومعرفة سبب حصول النجاسات أو عدم حصوله في هذه العمليات.

ولا يجد الشباسي في خضاضة في إضافة ثواب ديني إلى هذه القناعة: «التأمل في صبح المولى جل جلاله، وهذا مما يقوي الإيمان ويزيده»^(٢) ثم يحضي إلى استخدام تعبير جالينوس قائلًا: «القرابة في كتب التشريح أعظم العبادات الإلهية وتحمل عسى الإقرار بوحانية الله»^(٣).

وينصح الشباسي في كل حصول كتابه ما يستقر عليه الأطباء المسلمون الأسبقون الذين لم يروا أي تناقض بين وظائفهم الشخصية وعملهم في مجال الطب. وينصح ذلك التناغم بين عقلية وممارسة للتشريح بأجلى صورة في خاتمة الكتاب التي يركز فيها على أهمية التشريح للطب الجنتي:

فما شرحناه على حالة الأعضاء في أنواع الموت الطبيعي يمكن أن يكون الطبيب البشري صاحب فطنة بما كتبه من المعلوم بحيث يمكنه الحكم بنية الشخص الذي مات بعد الموت الظاهري دون من مات موتًا حقيقيًا. فمثلًا ثلاثة أشخاص فروق في أن واحد بطرف، فتشأ من تلك مسألة الولاية التي لا يمكن حلها بطريقة قطعية إلا بتدقيق من الذي حاش بعد الآخرين. وصورتها أن أحد الثلاثة كان مريضًا للاحتقانات العمرية المسنة فمات بالمسكة. والثاني مات بالإغماء. والثالث حاش المرومة طرية ثم مات بالإسكتاب. فطبيب البشري يستخرج حيز من حالة

(١) الشباسي، التكملة، ص ٢.

(٢) الشباسي، التكملة، ص ٣.

(٣) الشباسي، التكملة، ص ٤.

المجموع الوردي والشرطي والقلب والرقص والمخ استجابت قوية للقلل
مؤسسه على مشاهدات لا على ظن وتخمين. ومثل ذلك يقال فيما إذا غصب
أرض أو أذهم بيت أو استروا أو حدث سبب من أسباب الضرر فمات به هذه الأشخاص
في أم واحد. وعلى كل فالطبيب الشياصي يجب عليه ذلك أن لا يخطر استجاباته
برأيين قطعية أكيدة بل ينبغي أن يخطر ما يقرب للقلل أمور تقريبية^(١).

وفي ملاحظاته الأخيرة يتنه الشياصي طلابه إلى أهمية المثارء والدأب
في عملهم ويحذروهم من القفز إلى أيسر الاستجابات:

وكثيراً ما يسأل الطبيب عن وجودي في الطريق ميتاً، فيقال له: هل مات حقيقة؟
وما سبب موته؟ وهل موته ناشئ من قتل الشخص نفسه أو قتل الغير؟ فنجيب
لا يجب على الطبيب الإجابة على المثارء الآخرين بمجرد الظن في اليقنة
الظاهرة، بل يجب عليه أن يقول إني لا أستدل على شيء من اليقنة الظاهرة
ولا أعرف لكم جواباً إلا بعد فتح الحجة لأنني منه أستدل على سبب الموت
وقد يحصل الخطأ في ذلك كما إذا وجد شخص ميت في الطريق وقال الطبيب
بمجرد البحث عن الوجه والمصدر واليدس والملابس إنه مات عقب سكينة منية
وكان الواقع بخلافه. فقد نتج من ذلك مبدئانه الأولى حذر منه بعدم التقصص
من قتلهم والفتنة عدم ضبط قولهم الموتى^(٢).

هذا الطالب الأزهرى والذي شغل منصب أستاذ التشريح والتحصير في قصر
المعبي، قد سجع بكل سر في التوفيق بين فهمه للفقه وإيمانه بأهمية التشريح
ويتنافض هذا التجاح كل التنافض مع تأكيدات كلوت بك أن «الخرعيلات الدينية»
قد أعافت عمله الطبي في مصر. لقد كان كتاب الشياصي كتاباً متميزاً مكوناً بأسلوب
واقعي تقريرى مبسط لا يثير الجدل، ولم يكن جمهوره المستهدف هو عامة الناس
وإنما كان موجهاً أساساً لطلبة الطب. ويفكر الشياصي بوضوح أن التشريح يمكن
أن يسهم في فعالية وحدة التعليم الطبي، وفي التجميع الدقيق للإحصاءات السكانية،
والأهم من هذا وذلك أنه يضمن تنفيذ مبدأ القصاص القضائي في حالات القتل العمد
المثبتة طبيًا.

لم يعمد الشياصي بهذا التساهل بين العقيدة الإسلامية ومهنة الطب، بل شاركه فيه
الكثير من زملائه من غير محبي قصر المعبي. لم يزل أي منهم أن هناك تمييزاً أو تداً

(١) الشياصي، التمهيد، ص ٢٣٤

(٢) الشياصي، التمهيد، ص ٢٣٣

بين مجالي الفكر والعلم هذين. وتوضع المقدمات البليغة التي كتبها للكاتب التي ترجموها من الفرنسية إلى العربية أنهم آمنوا بأن جهودهم العلمية كانت تزيد إيمانهم بالله عمقاً بل إنهم كانوا يعتبرون تلك الجهود العلمية جزءاً لا يتجزأ من عقيدتهم الدينية لقد أسبقوا إنشاء على يشا ولاقرآنه، وأغرقوا ابن مينا وجاليوس وأبافراط بالمديح. وتقدموا بالشكر والتناء إلى الأسرة المخيرية لفنخها روحاً جديدة في علم أسوأ إيماناً راسخاً بأنه قد ولد في مصر. والأوقع من ذلك كله كان جمعهم لك كل كتاب في الطب أو الكيمياء نشرته مطبعة يولاقي في أول نصف قرن بعد إنشائها، كان يبدأ بمقدمة مسجوعة صادرة من القلب تحمد الله على نعمائه وتعلمي في بديع خلقه وصنعه. وكتبت تلك المقدمات بحس سليم ومهارة تبرز صفات المخلوق داب الفصل موضوع الكتاب. فعلى سبيل المثال كتب مترجمو كتاب بايل عن التفسير والذي نشر بمصون القول الصريح في علم التفسير، مقدمة تقول: فحمد من خلق الإنسان وصنعه بهذا الشكل الطيب، وجعل مادة جسمه العظام والأعصاب والعروق الأعصاب، وشرح صدور من شاء البحث في بيته وترغب عينه، وما أودع فيه من العجب المجيب ليلبروا آياته وتذكر لولو الألياب^(١) وفي عام ١٨٤٠ نشر كتاب عن الأقرانيس، أي الصيدلة، مفتتحاً بالمبارات التالية:

يا من فكره أشجع ما تغلوى به الإنسان وحسنه أشجع ترياق للقلوب والأبدان تترحت تلك من العوارض والمعلل، وتقدمت صفاتك من النفس والفنل، فيجلك من إله ذاب أجسام المحيين من حية جلالته وتطعت أوصال الملائكين حين حينهم من مشاهد جلالته لا إله إلا أنت مقيتهم من شراب أنك تغلوا فرهاد وأسكرتهم من رحيق حيك قسطوا فرهاد قد تنطعت حيات قلوبهم على شركك وحملك وصنعت سرورك لتظلمهم بحياة تلك وسجلك فذكرك الهلسم الحاكم على أرواحهم بالصحة والبر والبر والبر الذي ليس تركه لعلال^(٢)

وأخير فقد كتب محمد التومسي ومحمد الهوارى ودويش ريلان وحسين غانم في مقدمة ترجمتهم وتحريرهم الكتاب نيكولا س بيرون **الجيولوجيا السنية في الأعمال الكيميائية**:

يا من تصاعد إليه الأرواح الطاهرة وتسامى، وتوقب الأجسام من حية جلاله وعلى أبواب عمود ترفاهي تترحت تلك العليا من التركيب والفنل، وتقدمت صفاتك

(١) بل القول الصريح في علم التفسير، ص ٦.

(٢) حسين الرشيدى: كتاب الأقرانيس (الصيدلة): مطبعة يولاقي ١٨٤٢، ص ٦.

تسبة من الخضر والتبديل، لا إله إلا أنت خلقت لنا ما في الأرض من السعد والنعاف
والعمروف، وأوجدت لنا الحار والبارد، والطيب والطع من الطعومات ... ما من
عنده أعظم كبرياء لإكسار الثوابية وشكره أبجد موصول إلى دار المآب...^(١)

وعلاوة على ذلك فإن موقف أولئك الأطباء من التشريع ومن المهنة الطبية
التي كانوا يصعدون شأنها في مصر، قد شكله وعيهم الدقيق بمكانتهم الاجتماعية
أكثر مما شكله توجس ديني من حرمة التشريع. وقد كان لقرار عام ١٨٢٧ باعتماد
اللغة العربية لغة للتدريس في مدرسة الطب الحديثة آثار سياسية واجتماعية وثقافية
هائلة، لأن ذلك القرار كان يعني أن أبناء العرب أي الأهالي الناطقين بالعربية هم
وحيدهم من سياطحتون بتلك المدرسة، واستبعدوا من دخولها أبناء الترك أي أفراد
الصفوة العسكرية البيروقراطية الناطقين بالتركية، واستبعد أيضًا أبناء الجاليات
المختلفة مثل الأرمن والشراسة واليونانيين. وفي نفس الوقت كانت مدرسة
الطب، بن المؤسسة الطبية بكاملها ومؤسسات الصحة العامة تنضف إلى الاستقلال
المالي والإداري. وعندما أنشئت دواوين الحكومة المختلفة بدءًا من ١٨٣٧، وقع
قصر العيني في طلاق اختصاص ديوان المفترض، في حين كان مجلس شورى
الأحكام الذي أثار كلوت بك من خلاله المؤسسة الطبية واسعة النطاق جردًا من
ديوان الجهادية. وكان هذان الديوانان خاضعين لسيطرة الأرستقراطية العسكرية-
البيروقراطية للناطقة بالتركية. واحتل الأطباء والمصايدلة الأوروبيون أعلى مناصب
المؤسسة الطبية. ولم يتمكن خريجو المدرسة الناطقون بالعربية من التنافس مع
رؤسائهم الأوروبيين على تلك المناصب إلا في بداية أربعينيات القرن التاسع
عشر؛ إذ إن خريجي قصر العيني كانوا قد بدعوا في العودة من بحثاتهم الدراسية
في فرنسا في بداية ذلك العقد، أما الخريجون الذين عملوا في الجيش فقد تم إنباء
خدمتهم العسكرية بعد حصولهم على خبرة كبيرة من العمل في المستشفيات
الميدانية (للمزيد عن هذا الموضوع انظر الفصل الرابع).

وجد الأطباء المصريون أنفسهم في موقف يحتم عليهم التنافس مع رؤسائهم
الأتراك والأوروبيين، ويحتم عليهم في نفس الوقت أن يتميزوا عن مواطنيهم

(١) بيكولاس بيرون، الجواهر السنية في الأعمال للكهنة، ٣ أجزاء، تحرير وترجمة محمد النوسي
ومحمد الهادي وعروش زهنا، وحسن عظم (الطبعة: طبعة ١٩٦٠ هـ) / ١٨٤٤
ملاكية، ج ١: ص ٦.

المتحدثين بالمصرية، وأدركوا أن عليهم أن يتابعوا قدر الإمكان من أصولهم
الريفية المتواضعة. وفي إصرارهم العبد على الترقى في السلم الاجتماعي، رأوا
في العلم أداة تساعدهم على تحقيق الصعود. كان العلم بالنسبة إليهم لغة عالمية
تحقق لهم المساواة مع نظرائهم الأوروبيين. وكان العلم الذي يمارسونه، أي الطب
والصيدلة والكيمياء أمراً قد خُرم منه رؤسائهم الأثرياء، مع أن أولئك الرؤساء،
بحكم سيطرتهم على الموارد المالية، كانوا المسيطرين على المهن الطبية.

التشريع وعصاة المصريين

لا يبدو أن مشايخ مصر في القرن التاسع عشر ولا أن أطباء قصر المعني قد أنروا
اعتراضات جادة على التشريع. ولا يبدو أن عامة المصريين قد قاوموا الفكرة أو
اعترضوا عليها اعتراضات ياتة من المؤكد أن رؤية البحث أو ممارستها قد أثارت
أساميس بالمرع والاشتمولز والهلج، ومن المؤكد أن الأهالي قد أولوا قرار السلطات
باللجوء إلى التشريع للتحقق من سبب الموت كقرار يبعث على الانزعاج الشديد
ومع ذلك توضع مجالات الضبطية والمحاكم أن عامة المصريين، يرغم انزعاجهم
من عمليات التشريع، كانوا على استعداد للجوء إليها عندما تساورهم الشكوك في
مفتل أحد أحيائهم، وأن الوسيلة الوحيدة لإحقاق الحق هي المطالبة بمعاية ظاهرية
للجنة حتى وإن تطلب ذلك إخراج الجثمان من قبره. بل في بعض الحالات كان
المصريون على أتم استعداد للمطالبة بإرسال جثمان أحد أحيائهم ابنة أو زوج أو
اب، إلى قصر المعني لتشريحه.

عند وقوع حالة وفاته ضمن الطبيعي أن يفكر الأهل أولاً في القيام بالطقوس
الجائزة، ودعى اللجنة بالطريقة الشرعية السليمة. وهذا ما حدث في حالة محمد
بن محمد عبد الله، وهو نفي في الخامسة عشرة من عمره من أهالي شبراخيت.
في شهر شعبان ١٢٧٦ الموافق ليولية ١٨٦٠ توجه القنى لمطقة الإمام اللبسي
[كد] لقراءة القرآن بطرف الشيخ محمد والشيخ إبراهيم [اللبن] كانوا يشرفان
على كتاب هناك. وفي يوم ٤ رمضان ١٢٧٦ توجه [والده] ليظهره فلم وحده
وأخبروه ولا دحضوا... إنه توقا لمدة ثلاثة أيام بطاحونة الإمام، وتوجه الطاحونة
وجد ملبوسات ولده ملوسين بالدم. ولهذا فيتمس حضور الشيخ محمود
والشيخ إبراهيم لاستجوابهما عن ظروف وفاة ابنه. كما قام الأب والأم باتهام

الشيخين في المحكمة الشرعية بالنسب في وفاة ابنهما، فويطالان المدعا عليهما بما يترتب عليهما... [وعند سماع الدعوى شرعاً] مرّ بهما ملا أنتدي (أي القاضي الشرعي) بأن دعواهما غير مسموعة شرعاً لصحتهما من الإكيان بينه شرعية، أي إقرار من المدعى عليه أو شهادة شاهد حيّان. وكما كان يحدث في حالات مماثلة تنازل الوالدان عن الدعوى الشرعية، ولم يصرا على تشريح الحقبة ولكن الفصلية شرحت في إجراء تحقيقات دقيقة عن ظروف الوفاة وتبين أن الصبي كان قد ذهب في أول الليل مع اثنين من رفاقه في الليل للنوم على الطاحونة فوق المصطبة وذلك مرة (أي غلبة) دون معرفة الطحان الذي كانه مثله مثل الشيخين، ضيق البصر. وعند السحور قام الولدان وتركوا محمد خلفهم ظناً منهما أنه قام هو الآخر، لكنه كان قد وقع في المصطبة وانحسرها ومات إثر ذلك، وعدم تأكيد الفصلية أنه لم توجد شبهة جتلية في الوقت طرأت للتحقيقات حول من الذي قتل الولد ودفنه؟ ولماذا لم تحصل إخبارية للحكومة؟ واتضح من التحقيقات أن تلك المنطقة - منطقة الإمام الياسي والإمام الشامي وسيدي عفة والمسافات الوفاة - ليست تابعة لأي ثمن كان من أثمان المحروسة ولا يُعلم لها لا شيخ ثمن ولا مشايخ حارات؟ وبالتالي فإن الإجراءات الصحية الصارمة من ضرورة التبليغ عن المواليد والوفيات ليست جارية بهذا وإن الأسباب التفسير والتكفيش والدفن دون إخبارية الحكومة كان أن الشيخين اعتقد، وأن التأخير عن ذلك ليس من الصواب^(١).

(١) دار الوثائق القومية، معلقة مصر، ١/٥/١٩٨٣ (الرقم الأصلي ١٨٣)، وثيقة رقم ١٥٠، من تنقيش المصحح إلى الضبط، ص ١٤٧-١٤٨، ١٨٠، الصفحة ١٢٧٦ حصرية / ٧ يونيو ١٩٦٥ ميلادية، دار الوثائق القومية، معلقة مصر، ١/٥/٢٠٠٥ (الرقم الأصلي ١٠٤٣)، قضية رقم ٣٦، ص ١٦٢، ١٨٠، ١٦٥ شوال ١٣٧٧ حصرية / ٢٩ إبريل ١٩٦٦ ميلادية. في هذه المكنية نشر إضافة الجهات المذكورة على ثمن مصر القليلة والزعم الشيخ الثمن المذكور بهم كقبي حارات الثمن شيخة، وبمعرفته يقبل له وكيل بالجهات المذكورة ويرتب المشايخ اللازمة والحاوية وعلاجه. وبيع بها أمر، باقي حارات المحروسة من يجري أصول المصحة. انظر أيضاً المصحة الهامة التي وقعت بعد ذلك ثلاث سنوات، والتي تبين أنها أن تلك الجهات جبهة كل البلد من اقرب ثمن مصر القليلة والخلاصة كما تبين أن عدد سكان تلك المنطقة يبلغ خمسة عشر ألفاً ولذلك لمصوب تمين حكمهم مسبق للإشراق على هذه الجهات دار الوثائق القومية، المعية السيد أكرم، ص ١/١/٢٤ (الرقم الأصلي ١٩٠٧)، نشر دعوى إلى ضليحة مصر رقم ٤٣٤، ص ٨٠، شباط ١٩٨٠ حصرية / ٢٣ يناير ١٩٨١ ميلادية.

ولكن في حالات أخرى كثيرة شابتها الروية في ظروف الوفقة كان المدعون في معيهم للعدالة على أتم استعداد للمطالبة بالتشريع لإببات قذب من شكوا في مسئولية من مثل أحيانهم. فلنأخذ على سبيل المثال قضية علي الشيمي، من شبرا المحلة، والذي دُعي بعد أن هاجم جثمانه الحكيم علي ألفتني الصاوي، حكيم قسم بليس، الذي أوضح [في تقريره] أنه مات بالتهاب سموي وأسر يافته. ومع ذلك أصر أنارب الشيمي على أن وفاته قتل من ضرب [شخص يسمى] جلعين الشاهرة. ولمستجابة لإصرار العائلة، أقرت السلطات بإخراج الجثة من المقبرة وإعادة فحصها^{١٤}.

بحلول خمسينيات القرن التاسع عشر، أي بعد إنشاء قصر العيني بجبل واحد، أصبح الأهمية المركزية للطب الجثتي (الذي عرف باسم الطب السياسي لأسباب ستوضحها لاحقاً) في التحقيق في الجرائم أمراً معهوداً ومطلوباً لدى عامة المصريين. بل إن مرسوماً أصدرته السلطات الصحية في ١٨٥٩ يشير صراحةً إلى هذا الفهم؛ إذ إنه نص على ضرورة القيام بالتشريح ليس فقط في حالة ثبتت السلطات وأرتياها في سبب الوفاة، وإنما لكل حادثة حصلت ووقع فيها التسميم من الوترة بأن الحاصل لمورثهم هو بفعل قاتل، ويُستشكل الأمر فيها عند التحقيق والكشف الظاهري على معرفة وفاة الميت إن كانت تعمل فاعل أو طبيعي ما لم تجري في جسمه العملية التشريحية كما الأصول الطبية (علينا يجب على الحكمة باتية إجراء تلك العملية لظهور الحقيقة وقطع الشك وانتاع كل طرف حتى بذلك يمنع الوهم والشك)^{١٥}.

(١) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، د/ ٢٧/١ / ٢ (الرقم الأصلي ١٩٧٦)، لمر رقم ٣٧١٦، ص ٢. ١٤ ذو القعدة ١٢٧٨ هجرية / ١٥ يولية ١٨٥٩ ميلادية. ويقول التقرير الذي يجري في هذه القضية إنه عند انجزة الحكيم والمطلون وأخرجه من المقبرة وكُشف عليه فوجد رطوبة فوق الحلافة وورم خلف الأذنين [كذا]. ولولسطة الانتفاخ المغرط وتغير الجلد لطول مكتوب لم أمكن التعرف على الحقيقة إنكار. مائة ناشئ من ضرب أو خرم وهذا الكشف كذب كشف الحكيم المذكور وأن كذبه لا يكون إلا من باب التماسل (أي التزوير). ولهذا لزم تجميع من الشفعة المرساة. انظر أيضاً قضية مسائلة هي قضية علي التراز المرسي، يبلغ من العمر ستة وسبعين عاماً، ذكره عماد الحكيم القسم بأن وفاته الحرة سلمية ووجه إرثهم علم بسبب كذا على لسانها وأظهر بإعادة الكشف عليها وأصاب للجنة التشريعية أن وفاتها بالتهاب معدي. وشكك على القزى بالسجن لمدة ستة أشهر لتوجيه اتهامها بقتل. انظر دار الوثائق القومية، هوان الترسات، د/ ١٤/ ٤، ص ١٨٠، ٣، ص ١٢٨٥ هجرية / ٢٦ مايو ١٩٦٨ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، د/ ٢٧/ ١ / ٢ (الرقم الأصلي ١٩٧٦)، وثيقة رقم ٢٢٦، ص ٥٦. ٢٩ محرم ١٢٧٨ هجرية / ٢٩ أغسطس ١٨٥٩ ميلادية.

وحقيقة الأمر أن ثقة المصريين في هذه العملية قد بلغت حد مطالبتهم بها في بعض الأحيان حتى وإن كان يمكن لهذه المطالبة أن تؤدي إلى توجيه اتهامات خناثيه لأفراد أسرهم قدامهم. على سبيل المثال، في صيف ١٨٥٨ توفيت امرأة تدعى حبيبة بنت مواتي في سن الخامسة والثلاثين. وعند معالمة الجثة سمعت حكيمة النس أن زوج حبيبة قد ضربها وروما كان ذلك الضرب هو السبب في وفاتها. وقررت الحكيمة أن ترسل في طلب حكيمة فبطية مصر التي شرطة القاهرة^(١). ولكن للحكيمة الثاني مررت أن المرأة توفيت لأسباب طبيعية («التهاب معوي»). وحصلت شهادة وفاة بهذا التسمي وتم دفن الجثة. وبعد ذلك فترة قصيرة زادت شكوك ولقد حبيبة التي قدمت شكوى لدى القبطية طالبة استرجاع جثة لستها من قبرها مدعية أن لديها من الأدلة ما يثبت أن ابنتها لم تمت ميتة طبيعية^(٢).

وتصبح ثقة عامة المصريين القوية في عمليات التشريح ومعالمة الجثث في قصة دراماتيكية ترجع إلى سنة ١٨٧٥، وكان أبطالها سكان مدينة بورسعيد حديثة الإنشاء. فظم مواطنو المدينة عرضحالاً باستبدال الطبيب الأوروبي المشغول عن معالمة الموتي؛ لأنه في رأيهم قد اعتاد إصدار تصاريح الدفن دون التيقن شحمياً بمعالجة الجثث. وكان السبب الذي دعاهم إلى تقديم العرضحال هو شكهم في أن الحكيمة لم يكن يواظب على الكشف على الأموات بدقة، وأنه كان يصرف تناكر دفن مدون معالمة الجثث بنفسه الأمر الذي تسبب في إصداره تذكرة دفن لرضيع كان لا يزال على قيد الحياة. يقول العرضحال:

المدعو علي حسن شيخ حارة قسم أول بورسعيد راجع لحكيم صحت البلد المسمى حارة ماضي ومنه كشف ولده يسمى محمد ابن علي الصعيدي متا فذمكم ماضي انكل على كلام شيخ الحارة وكلف له ما من منه وكفه في الفكره ولم راجع شانه ومن كشف حبه وامر بكنه بوجه بكنه وشيخ المبرة وكذا الفكره الساتر، أي مكتب الصحة أو كمد بطالها ورقة الدفن مكتوبة بنتم الساتر بعد كتبه بخر الأموات ومن رجع شيخ المبرة ليت الميت ونجم بقلوه وجذوه حي وهو طيب لأن ... وحيد أن الدنيا كاس طير على الناس ومخالف إنا نمنا ونلطف واحنا حين يصرقة الحكيم حشرة

(١) رفضت القبطية طلبها بسبب عدم كفاية الأدلة. انظر دفر الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١٠٧ / ١ / ١ (الترجم الأصلي ١٢٢٢) قضية رقم ١٧٨، ص ٩٢-٩٤، ٢٠٩٢، ص ١٢٧٥ بحرية / ١٣ أغسطس ١٨٨٨ ميلادية.

ماحي فاجسارنا بمطوية الداعية لربع الألف من أعالي بلدنا^{١١٩}. فوالصورة للمرحوم
انظر ملحق رقم ٤

توضح دراسة عمليات التشريع المعقدة في مصر القرن التاسع عشر أنه لا يوجد
ثمة دليل على أن إدخال دراسات التشريع الطبي قد واجه مقاومة أو معارضة
إسلامية. ويطو من قراءة فتوى رجال الدين، وكتابات خريجي مدرسة الطب، وهم
من تلقوا تعليمهم الأساسي في كتيبات دينية وسخت فهمهم للطبيعة، وكذلك من
تصريحات عامة المصريين من المعروفة وعموم الفطراء أن معالجة الجثث وتشرعها
لم يلقيا إلا مقاومة هينة في مصر. وخلافا لما قاله كلوت بك في كتاباته غير الطيبة
وتم الاستناد إليه في كثير من الدراسات اللاحقة، توضح الوثائق أن فتح الجثث
لم يكن موضوع خلاف كبير يجب التعامل معه بحساسية مفرطة لهذه حواضر
المتدينين لقد آمن المصريون بالتأكيد بحرمة الموت. وربما ردتهم رهبة الموت
والاشمئزاز من الجثث عن المطالبة بالتشريح. ولكن سمعهم للمطالبة وإحفاظ الحق
وإصرارهم على التشريح في متطلبات عديدة تغلب على أي هواجس تكون قد
راودتهم بشأن المعتقدات الدينية والتقليدية المتعلقة بالموت وحرمته.

خاتمة

ستطيع الآن بعد دراستنا لأسلوب إدخال الطب التشريحي إلى مصر، أن
نقدم تقييما نفعا للنظرة الخارجة التي ترى تلك العملية المركبة كصراع بين التور
الأوروبي والمعتقدات الإسلامية. فهذه الرؤية التبسيطة المحلة لصراع ثنائي

(١١) دار الوثائق القومية، نظارة الداعية، مكتبات عربي، مصحقة رقم ١٥، التماس، ٢٤ محرم ١٢٩٢ هجرية
/ ٦ مارس ١٨٧٥ ميلادية هناك وثائق توثق معلومات عن التحضير الفلاحي في تلك المسألة عن
الوثائق القومية، نظارة الداعية، مكتبات عربي، مصحقة رقم ١٥، رسالة من محافظ بورسعيد إلى ناظر
الداعية، ٤ صفر ١٢٩٢ هجرية / ١٢ مارس ١٨٧٥ ميلادية ودار الوثائق القومية، نظارة الداعية،
مكتبات عربي، مصحقة رقم ١٥، رسالة من محافظ بورسعيد إلى ناظر الداعية، ١٠ صفر ١٢٩٢ هجرية
/ ١٨ مارس ١٨٧٥ ميلادية انظر أيضا قرار المجلس الخصوصي الصادر قبل هذه الواقعة بأربع سنوات
والمجلس يفرض الاستجابة لشكوى الأهل من السكك. يقول القروان في حكمه «ضرورة تكون
أهل جهة مسرفة من مقتضى وجوده فيها ومن لم يتم واجبات وتلقته مهم رأي من السكك»
كما يبي طلبنا بظهور ذلك يحصل له تقرير أهل جهة من لمن الآن وصاحقا إنما تشكك أهالي أي
جهة من حكمه بجهته والتسوا استبداله في مثل هذا يتقدم فيه إجابة التماس الأهل باستبداله في
وقته من بخدمه حس الأعلى بشأن هذه الخدمة المجلس الخصوصي، سجل ١٦/٢/١٢٩٢ (الرمز
الأصلي ٧٨)، قرار رقم ١٩، ص ١٦، ٤ شيفان ١٢٨٨ هجرية / ١٩ أكتوبر ١٨٧١ ميلادية.

مرعوم بين التراث والحداثة، وبين الدين والعلم، وبين العوروث والوالد لا تقرب
فرد أملة من وصف وجود الفعل والاستجابات المركبة التي تعاملت بها قطاعات
عده من المجتمع المصري مع ممارسات كالتفتح المستشفيات الحديثة أو فرض
الحجر الصحي أو التطعيم ضد الجفري أو القيام بعمليات التشريح. وتعجز تلك
النظريات، بهوسها بفرض أسس الحداثة الأوروبية على مجتمعات أخرى، عن أن
تأخذ بعين الاعتبار السياقات المحلية والمؤسسية والإيمية والطبقية المعقدة التي
نقبت فيها وإليها أسس الحداثة الأوروبية تلك. وتعجز تلك النظريات أيضاً عن
رؤية أن مصر للقرن التاسع عشر كانت تواجه في نفس الوقت مدًا إمبرياليًا أوروبيًا
متصاعدًا، وتوسع الرأسمالية، وكانت في ذات الحين تبدأ صراع لمرتها الحاكمة
من أجل الاستغلال الذاتي في إطار الدولة العثمانية. وكما ستري في الفصل التالية
فقد كان ذلك الصراع الأوسع أحد العناصر الهامة التي شكلت النهضة المصرية في
القرن التاسع عشر.

بتجاهل السياق العثماني الأوسع، وبالتفاضي عن رغبة محمد علي في إنشاء
حكم ورثاني في مصر وخلق جيش يقوم على التجديد من أجل تحقيق ذلك الهدف،
ختار باحثون سابقون أن يرووا قصة قصر العيني والإصلاح الطبي في مصر القرن
التاسع عشر كقصة قلة من الرجال المستيرين الذين حددوا الحرم على فتح عيون
المجتمع المصري على الأفق الرحبة لمنافع الطب الحديث. ولم تتوان تلك
الدراسات التاريخية عن تكرار المضاعفة بين الجهود المستمرة لأولئك الرجال
الدين لا بدفهم إلا الإثبات وحده في جهودهم لإدخال الطب الحديث إلى المجتمع،
وبين شعوعة المجتمع وقدرته وتعصبه. وكما أوضحنا أعلاه فإن السرديات التي
تقيم تعارضا مرعوما بين الذلق بالعرب والتمسك بالتراث تهتم بتكرس صور
الرد والروية والتنوير أكثر من اهتمامها بدراسة تفاصيل مشروع التحديث الذي
تمثله مؤسسة مثل مؤسسة قصر العيني.

وعرضاً عن الدخول في مجادلات مع تلك الرؤى، والتساؤل عما إذا كان
قصر العيني يمارس طباً مصرياً أو فلورويلاً، فتراثاً أم حداثةً، فإن ما أوردها
سلف قد شدد على السياق العثماني الأوسع، وخص بالدراسة الطريقة المحددة
التي تم بها تنفيذ ممارسات مثل التشريح والتفتح المستشفيات وفرض الحجر
الصحي والتطعيم ضد الجفري. وكان الهدف من هذه الطريقة الدوائية هو إبراز
أن خطاب التنوير الأوروبي بالمضاعفة مع التشدد الإسلامي قد أخفيا من نظرها

ما كانت النقشور البراقة تستره دوتاً لقد كان هناك دلتاً جانب عسكري - لعله جانب مشنوم - كعنصر أساسي في الطبء المصري في القرن التاسع عشر. بقء بهم الأمالى دوتاً قصر المسمى وما لربط به من مؤسسات في ضوء صالته بالسلطة العاشمة ونعل أفضل ما يحبر عن هذا هو لوحة تذكارية يعود تلويحها إلى ١٨١٣، عءما كان المسمى الذى سيشغله قصر المسمى لا يزال كتنة عسكرية. ومما لا يغيب عن العظة أن تلك اللوحة عثت في مكانها فوق المنخل الرئيسى حتى بعء أن تحول المسمى إلى مدرسة طلبة ومشفى. ولم تشر اللوحة إلى الرؤىة وإنما إلى مقبضها المبنى نصه كما يلى:

والى مصر القنص محمد على بلشا أصدر أمراً ببناء هذا الصرح العالى في هذا المكان الكبرى يحيى عيود الأعماء وحرباء شيد بناية التعللم والإقناء ونشئ هذا الصرح الشالى من لجل السادة ١٢٢٨هـ - [١٨١٣م]^{١٥}

15: Sandwich, Dictionary of Kano-ch-Arabi, ١0.

يمكن رؤية صورة للوحة في محمود البناى، تاريخ النهضة الطبية المصرية، مطبع ءمر المسمى (القاهرة: دار النهضة مصر، ٢٠٠٠م) ص ٦٦.

الفصل الثاني

السياسة، القانون المنسي



شق سكوت الليل صوت عيار ناري مدوّ. جرى إبراهيم عبد الرحمن إلى الجرن الذي صنّفته الصورت، وهناك وجد أخاه محمداً ملقى على الأرض بارداً حتى الموت. حمل الجثمان بمعاونة بعض الصحاب ومار نحو دار أخيه انمجر الصراخ والمويل من لعل البيت، الأب والأم والزوجة والأبناء، عند رؤيتهم لثياب محمد المارقة في الدماء. وعندما خضت المناجاة أعذت الشائعات تتردد في قرية ميت يريد بمطوية القرية بأن الشخص الذي قتل محمد عبد الرحمن هو حقاد رلط، أحد ذوي السطوة بالناحية. وبحلول الصبح لفت القرية صمت تبطل في صباح اليوم التالي، ذهب إبراهيم إلى دوار العملة للإبلاغ عن مقتل أخيه ووجد مشايخ القرية وخمراهما متجمعين في الدوارة «فلستهم منهم عما سيجرؤه نحو أخيه المقتول إنكثروا يتوجهوا به للمطرية أو يأمروا بلفنه... فقالوا له بأنه إذا توجه المطرية فما يمكنه إيجري شيء، وأوروه عن دفنه حتى بعدما ينظروا في كيميه قتله». وتم استدعاء الحزير، أي حلاق صحة القرية، وإجباره على إصدار تذكرة دفن مريفة تسجل أن الوفاة قد نتجت عن الإسهال. «ويكيد صراف الناحية بدفنر صحة الناحية أن وفاته بسبب مرض الإسهال الذي هو من أمراض المائدة» دُفن محمد بعدها بسرعة في جبانة صغيرة صامتة، فوس خوفهم من الماشايخ لم أمكنهم التوجه للحكومة والتشكي.

وبدأ الناس يهايمون أن جثة قد دفنت سرّاً بدون كشف عليها. بعد ثلاثة أيام من ونزع الحداثت سمّت أخباره إلى مدير المطرية. وحين وصل إلى موقع الحداثت يوم ٢٥ يولية ١٨٧٦، لم تتوصل تحقيقاته إلى نتيجة بسبب فتكم الحقيقة وعدم استعداد الأهالي للحديث عما وقع فعلاً. وأخيراً تقدم إبراهيم من المدير «وأخيراً سرّاً» أنه شقيق المتوفي، وأنه يعرف مكان دفن الجثة. ففي الحال طلب حاكميهاشي المدير وأحد معاونيهما بالتطراف. وبحضورهما... جرى إخراج المتوفي من المقبرة.

وبعد إحياء الكشف كتب الحكيمباشي تقريراً مفصلاً لم يترك أحداً شك في أن محمداً لم يمت ميتة طبيعية. وإذا لم يجد الأمر سؤلاً قرر الوراثة لأن يرفعوا دعوى قتل في محكمة طنطا الشرعية. وعندما وقفوا أمام القاضي ادعوا

على حماد زلف... بأنه تعدى على موتهم محمد عبد الرحمن وطلق فيه قرابة معصرة بالبرود والرصاص، فأصاب الرصاص محمد عبد الرحمن... في صدره وفي بطنه قطع الجلد واللحم، وأزال الدماغ عنده من وحدواته ومات بوجعه بسبب ذلك. وتصدر لورثه الشرعي في والديه محمد عبد الرحمن والحرمة دلال، وزوجته الحرمة نصرقة... ولديه ومضان واليومي القاضيان من حوجة البلخ الشرعي، من غير شريك ولا حاجب شرعي^{١٥}. ويطلبون المدفون... حماد لوط المدعى عليه بما يقرب لهم عليه شرعاً.

ولدى استجواب حماد زلف «أجاب بجهده لدعوى المدعين المذكورين الذي لما أن طلب منهم بينة شرعية تكفي لهم دعواهم، فمروا أن لا بينة لهم على ذلك» وبالتالي وخطراً إلى عدم إقرار المدعى عليه وقتل المدعين في تحقيق بينة، حكم القاضي بإسقاط التهمة وقال للمدعين إنهم «قد سُئِلُوا من سادسهم للمدعى عليه» «ومرضى المدعون أمرهم للمحكمة بعد فشلهم في إثبات اتهماتهم في المحكمة الشرعية.

وبما كان القاضي يخطر في القضية في محكمته، كانت المدعية تقوم بتحقيقاتها المعصنة، فقامت باستدعاء الشهود وأصدر أولامر ضبط وإحضار للمشتبه بهم، وكتابة التقارير، وتسجيل الشهادات. وأحالت الوثائق الكثيرة الناتجة عن تحقيقاتها إلى جهاز إداري قضائي يدهي مجلس مديرية الغريزة» وخلص المجلس إلى أن حماد زلف هو المشتبه فيه الأساسي، رغم إنكاره للتهمة. بناء على تقرير الحكيمباشي، وعلى شهادة العديد من الشهود وعلى ادعاء أهل القتل، أصدر المجلس بموجب المادة ١١ من الفصل الأول من القانون الجنائي الهامبوني الصادر في ١٨٥٢ حكمه على حماد زلف بالسجن لمدة سبع سنوات. وأصدر أحكاماً بالسجن تراوح بين ثلاثين يوماً إلى ستة أشهر على كل المشتبه بهم في القضية مثل المشايخ الذين تكتموا الأمر وأجروا حقن المقتول بدون كشف عليه بمعرفة الحكيم، والمحرماء الذين لم يسلموا إلى موقع الجريمة عند سماعهم لصوت الطلق الناري، وغرفة

(١) من الصعب، أي الاستدعاء من الميراث، نظر أن وثيقة بداية المجهود ونهاية البلاغ تدعي تمرير محمد مبيحي حلال (القاهرة مطبعة ابن تيمية، ١٤١٥ هجرية / ١٩٩٤ ميلادية)، ٤ ليريد ج ٢٠٦-٢٠٧ ١ وانظر أيضاً

A. Hamada, *The Islamic Law of Succession (Riyadh: Darussalam, 2005)*, 32-41

الدرك الدين أعملوا في ضبط القاعل، والحزين الذي زور تذكرة الدفن، وكاتب الصحة الذي سجل سيئا رافقا للوفقة في سجله الشهري، والمنسل الذي رأى الحرج الناتج من الطلقة عند تجهيزه الجثة للدفن ولم يبلغ عنه.

أحيلت القضية بعد ذلك إلى مجلس استئناف بحري، الذي خفض الحكم الصادر على حماد زلط من سبع إلى خمس سنوات. وأخيرا أحيلت القضية إلى «مجلس الأحكام»، أعلى مجالس البلاد، والذي أقر الحكم الذي أصدره مجلس استئناف بحري^(١).

برغم أن هذا السرد لإجراءات تبصل بقضية تزل في عام ١٨٧٦ قد يبدو معرط التعصب، فإنه لا يبدو أن يكون وصفا موجزا للمعلومات الوافية التي تركز بها سجلات مجلس الأحكام الذي كان أعلى الهيئات القضائية في مصر خلال معظم سنوات القرن التاسع عشر. وكما سيوضح عرضنا في هذا الفصل والفصول التالية لقضايا جنائية مماثلة لقضية محمد عبد الرحيم، فإن القاضي حول تلك القضايا قد تم من خلال نظام قضائي بالغ التعقيد والتنظيم. وقد اعتمد ذلك النظام القضائي على قوات فبجية كفؤة قامت بضبط وإحضار المشتبه بهم والتحقيق معهم وإعداد تقارير مطونة ومفعلة عن تلك التحقيقات، وركزت إلى استخدام القرائن والأدلة - وأهمها الطب الجنائي - في القيام بتحقيقاتها، ثم أحيلت تلك القضايا إلى مجالس إدارية قانونية تم تنظيمها على مستويات متعددة بدءا بالمجالس الابتدائية، وتتلوها مجالس الاستئناف، وعلى قمة هذا التنظيم القضائي يأتي مجلس الأحكام وأهم سمات هذا النظام القضائي المركب هي مزيجته بين العقد، بقواعده العملية في المسائل المحلية، وبين «السياسة» وهي نظام قانوني ذو تاريخ طويل في التراث العثماني والإسلامي، أما في مصر القرن التاسع عشر فقد كان نظام السياسة يعني السلطة التنفيذية لمحمد علي وخلفائه في التعامل مع قضايا جينها في أجهزة خاصة تُعرف باسم مجالس السياسة.

لقد استمر عمل هذا النظام القضائي المعقد لما يتلوه أربعين عامًا من بدايات الأربعينيات إلى بدايات الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وتحفظ دثر الوثائق القومية المصرية بسجلاتها العملية التي يتجاوز عددها أربعة آلاف تضمّن مراسلات مستبصرة مكتوبة بخط واضح ومقروء بين مختلف مؤسسات نظام مجالس السياسة

(١) دار الوثائق القومية مجلس الأحكام، ص ١٠٩/١٠٩، مطبعة رقم ٣٦٦ تاريخ ٣ رجب ١٢٩٤ هجرية / ١٦ يولية ١٨٧٧ ميلادية

وتلقى آلاف القضايا التي تتضمنها تلك المجلات المدونة على التفاصيل الدقيقة لعمل ذلك النظام القانوني المحقق وتوضح كيفية قبول المرمضات، وكيفية قيام القبطية بالتحقيق في القضايا، والدور المركزي الذي لعبه الطب الجنائي في تحقيقات الضبطية، وقواعد إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات. ويتيح تلك الوثائق الوفيرة الفرصة لمتابعة قضية معينة منذ رفع الدعوى وغير مختلف مستويات التقاضي حتى إصدار الحكم. ومما يبعث على الاهتمام الكبير أن تلك المجلات توضح بجلد أن مجالس السياسة قد عملت جنباً إلى جنب مع المحاكم الشرعية، وأن هذه المجالس لم تكن تصدر أحكامها إلا بعد صدور إعلان شرعي.

ويرغم غزارة وتفصيل الوثائق الصادرة عن نظام مجالس السياسة فإنه قد عاب عن أنظار معظم الباحثين باستثناء قلة منهم^(١)، ولم توله المدرسة التاريخية للقانون المصري في القرن التاسع عشر الاهتمام الذي يستحقه. وكما يوضح هذا الفصل فإن ذلك النظم القانوني الهام والمبتكر والمعقد لا يحتل مكانة كبيرة (هذا إن احتل أي مكانة أصلاً) في الدراسات التاريخية لكيفية تطور القانون المصري في القرن

(١) أبرهم رودولف بيتر المتخصص في تاريخ القانون المصري في القرن التاسع عشر. وفي نمذ مؤامره فريدة لا تضي عوا. وقد نُشرت هذه الدراسات الثلاثة في كتابه

Shari'a, Justice and Legal Order: Egyptian and Islamic Law: Selected Essays (Leiden: Brill, 2008).

رسم تليخيص مجمل أعماله في.

Khaled Fahmy, «Rudolph Peters and the History of Modern Egyptian Law: in *Legal Documents as Sources for the History of Islamic Societies: Studies in Honour of Professor Rudolph Peters*, ed. Ibrahim Van Haelst, Lieve Haelst, and Peter Sijpesteijn (Leiden: Brill, 2017), 12-35.

انظر أيضاً صمد ملال، *الضلع والسفلة والقانون (القانون في الكتب والوثائق القومية: ٢٠٠٧)* وحصاد ملال، «الرشيد مجلس الأحكام: ثلاثة جديلة على تاريخ صدر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، *القرن ١٩* (٢٠٠٣) ١٥٩-١٢٠٦ وحصاد ملال، *الإحصاءات لأهم رواة الضلع التشريعي الجنائي في مصر ١٨٠٥-١٨٣٠*، *القرن ١٩* (٢٠٠٦) ٢٤٩-٢٠٣ وحصاد ملال، «السياستة الثنية: مقبلة مهولة من تاريخ التشريع الجنائي في مصر محمد علي»، *القرن ١٩* (٢٠١٠) ٤١-٧٧ وإيضاً

Khaled Fahmy, «Justice, Law and Pain in Nineteenth-Century Egypt» in *Standing Trial: Law and the Person in the Modern Middle East*, ed. Benjamin Dupré (London: I. B. Tauris, 2004), 85-116; Fahmy, «The Police and the People in Nineteenth-Century Egypt», *Die Welt des Islams*, 39 (1999): 1-38; and Fahmy, «The Anatomy of Justice: Forensic Medicine and Criminal Law in Nineteenth-Century Egypt», *Islamic Law and Society*, 6 (1999): 226-371

التاسع عشر. فمعظم الروايات التاريخية تميل إلى النظر في تطور القانون المصري بشكل يركز على العملية بدءًا بالحملة الفرنسية في ١٧٩٨، وانتهاءً بإنشاء المحاكم المختلطة في ١٨٧٦ والمحاكم الأهلية في ١٨٨٣، واعتبارها للقانون الرسمي بعدايمره. ولا يحدد نظام مجالس السياسة لنفسه مكانًا في قصة تطور العملية هذه. يروي هذا الفصل قصة جزء هام ناقص في تاريخ القانون المصري الحديث وهو يروي تلك القصة استنادًا إلى الوثائق الخزينة لذلك النظام القانوني، وتحديدًا على أساس محاضر قضايا جنائية حقيقية، معظمها قضايا قتل. ولكن قبل الخوض في تلك المسائل، يطرح الجزء التالي عرضًا مفصلاً للمقدمة التاريخية للقانون المصري في القرن التاسع عشر بغرض توضيح كيفية وسبب التزام الدراسات التاريخية لذلك المرحلة الصمت المطبق حول نظام مجالس السياسة.

وفي محاولة لفهم العنق الكاس وراء نظام مجالس السياسة، يطرح هذا الفصل أمثلة عديدة على التلويح بين السياسة والقانون في العمل اليومي لمجالس السياسة وينبغي ملاحظة متسقة على السجلات العديدة لمجالس السياسة لوكشف كيفية تعامل مرجع نظام القانون الجنائي، أي السياسة والقانون، مع مختلف مراحل اليب في القضايا الجنائية. ويختتم الفصل بطرح بعض الأفكار عن أهمية الإصلاحات القانونية المصرية في القرن التاسع عشر، ثم يعود للنظر في كيفية استبعاد نظام مجالس السياسة من الروايات التاريخية، ويوضح كيف وصل الأمر إلى الحكم على ذلك النظام بأنه لم يلعب أي دور في تشكيل القانون المصري الحديث.

المقدمة التاريخية لنظام القانون المصري في القرن التاسع عشر

يلقي شيخ أوروبا بظله على التاريخ للإصلاح القانوني المصري في القرن التاسع عشر. فقد اعتمد معظم الباحثين أساسًا باستشفاف المؤثرات الأوروبية التي يحترم أنها دفعت إلى تغيير الوجه القانوني المصرية عند نظرهم فيما دفع من تولوا منصب الحديوي إلى إصدار تشريعات جديدة^(١)، أو عند تحليلهم للممارسات القضائية^(٢).

(١) انظر على سبيل المثال

Gabriel Einar, "Fascism in Egypt: The Penal Code" *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, 26 (1963): 29-49.

(٢) سالفه تاريخ القضاء

أو عند وصفهم للتغييرات في مجال دراسة القانون^(١). وأجمعوا على إصدار حكم على الممارسات القانونية المصرية بالنقص وعدم الكفاية عند مقارنتهم لها بمبادئ العلمانية والمساواة أمام القضاء وسيادة القانون، وهي مبادئ كلت في رأيهم مبادئ أوروبية بالأساس. وتصف تلك الدراسات، بقدر لا يستهان به من الاستعداد، المدارس المحلية والتراث القانوني الشامي القديم الذي يمت منه، بالظلم والعشوائية والاعتباط. إن تلك الدراسات، المعتمدة على سردية حتمية مسار التاريخ نحو التحسن والكمال، ترى أن النافع الأساسي لعملية الإصلاح القانوني الطويلة في القرن التاسع عشر كان محاولة مستميتة للحاق بالغرب والاندماج إلى المبادئ القانونية المستمدة من أوروبا. وترى تلك الدراسات أيضًا أن النتيجة النهائية لعملية الإصلاح قد تمثلت في اعتماد قواعد القانون المدني والتجاري والإداري والإجرائي وقواعد قانون العقوبات المستمدة من أوروبا (وخصوصًا من فرنسا) وجميع أولئك الدارسون على أن ما نتج عن ذلك هو الحد التدريجي من نطاق اختصاصات الشريعة حتى أصبحت بنهاية القرن تكاد تكون مقصورة على الأحوال الشخصية.

هذه المركزية الأوروبية في سرد التاريخ تشدد على وعود الطريق الذي سلكه الإصلاح القانوني، وتتضمن كل الروايات دون استثناء جزئيًا ينطوي المقاومة الشعبية لما تصفه بالتصير الإيجابي المفيد على سبيل المثال، يرى ج. أندرسون في وصفه للعمنة التنويرية في الدولة العثمانية أن استبدال الشريعة بقوانين مستقلة في معظمها من العرب، لم يأت نتيجة لمطالبة شعبية بالإصلاح. وإنما فرض على الشعب فرضًا من القمة... وواجهت المعارضة المحافظة المعادية لتلك الإصلاحات العديد من الجميع التي طرحتها الأجنحة التقدمية في البلدان المعنية^(٢). بعبارة أخرى، يمكن القول إن انتصار تلك الأفكار في نهاية المطاف، وفقًا لتلك الرؤية، جاء نتيجة لإدراك أفراد الدولة «التقدمية» للصعاب الأخلاقي لمجتمعاتهم وتسلحهم بذلك الصعاب وقد سجدت تلك القلة من الرجال المستبشرين في إدخال إصلاحات قانونية

(١) Byron Cannon, «Social Tension and the Teaching of European Law to Egypt before 1900», *History of Education Quarterly* 15, no. 3 (1975): 299-325.

(٢) J. Anderson, *Islamic Law in the Modern World* (London: Stevens and Sons, 1959), 22-23.

كان لها آثار كبرى على كل مناحي الحياة في المجتمع المصري بفضل حبهم المقامة، وصمودهم في مواجهة تعصب الرأي العام ورجعت^(١).

في السياق المصري، حادثة ما تبدأ القصة بالحملة الفرنسية في ١٧٩٨ في عام ١٩٠٠، أصدر أحمد فتحي زخلول كتاباً لعب دوراً مركزياً في تشكيل التقدير التاريخي للقانون المصري في القرن التاسع عشر، وأكد في ذلك الكتاب دون أدنى تردد أن قبل بداية محمد علي باشا «لم يكن في البلاد نظام للقضاء»^(٢). أما فرصات زيادة عدد رآى في إنشاء بونابارت لمحكمة تجارية اسمها «محكمة القضايا» «ابتكاراً هائلاً» وضع النموذج الذي احتله محمد علي وخلفاؤه في إدخال الإصلاحات في مجال التنظيم القضائي^(٣). ووفقاً لفرحات زيادة فإن لعمية الابتكارات الفرنسية ترداد وضوحاً، لأن النخبة الإسلامية لمصر لم يكن فيها إلا القليل مما يمكن أن يفضي إلى شوء سيادة القانون وحكم الدستور^(٤). ورأى اللورد كرومر في خدم حاشيته الموجهة من القانون المصري قبل دخول البريطانيين أن «البلاد لم تكن تعرف أي نظام للعدالة بمعناه الحقيقي. وكان هناك انفصام مطلق بين القانون والعدالة»^(٥).

وترى تلك الدراسات أن التأثير الأوروبي قد استمر دون هوادة خلال عهد محمد علي العلوي؛ فقد أرسل الباشا العديد من الطلاب في بعثات إلى أوروبا لاكتساب مختلف المهارات، ويرغم أن مجال القانون لا يُذكر صراحةً ضمن تلك المجالات فإن العديد من الروايات تركز على الدور الذي لعبه وقاعة الطهطاوي، والذي كان إماماً لواجهة من أوائل البعثات الدبلوماسية، في إنشاء مدرسة الألسن وفي ترجمة العديد من القوانين من الفرنسية إلى العربية بمعاونة عدد من خريجي المدرسة^(٦).

(١) كانت مد هي تمهيداً للحجة الرئيسية التي طبع بها بيرنارد لويس في مقالته الشهيرة

Bernard Lewis, «The Impact of the French Revolution on Turkey: Some Notes on the Transition of Islam», *Journal of World History* 1 (1953): 105-125, esp. 1.8-1.9. See also Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Baltimore: McGill University Press, 1964).

(٢) أحمد فتحي زخلول، *المحاكمات (القانون: طبعة المطبوع ١٩٠٠)*، ص ١٥٥.

(3) Pertus Ziaichi, *Lawyers, the Rule of Law and Liberalism in Modern Egypt* (Stanford: Hoover Institution, 1980), 38.

لفرنسة لتقنيات الجبر في إلهام المحكمة، انظر الجبرتي، *عجائب الألف*، ج ٣، ص ١٩-٢٠.

(4) Ziaichi, *Lawyers*, 41.

(5) Cronin, *Modern Egypt*, 2: 586.

(٦) جلال نجبر، *حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر* (القاهرة: دار المطبوع ١٩٤٥)، ص ٩٩.

والأهم من ذلك هو ما يقال عن أن محمد علي كان شديد الإعجاب بالنظم القانونية الأوروبية وترى لطيفة سالم في دراستها المفصلة لتاريخ النظام القانوني المصري الحديث أن محمد علي قد استطاع أخيراً أن يصل إلى ما يريده من الاقتداء بأوروبا في الميدان القضائي محاولة منه توحى العدل والإنصاف بقدر المستطاع؛ بشكل في ١٨٤٢ أول مؤسسه قضائية حديثة «جمعية المحققين» وغرّس لها حق التشريع ومن القوانين والمواعظ^(١). وعلاوة على ذلك، فإن أحمد فتحي زغلول وعمر حانكي في دراستيهما الهامتين عن القانون المصري في القرون التاسع عشر يشيران إلى أن الشاف قد قال: «حيث إن الأوروبيون هم رجال قد ديروا أشغالهم، ووجدوا السهولة لكل مصلحة فنحن مجبورون على تقليدهم»^(٢).

ويرى البعض أن تأثير أوروبا على القانون المصري قد ازداد عمقاً وتجزئاً في عهود خلفاء محمد علي. ففي خلال تلك المهور لم يكن المقيمي وقلة من المحيطين به هم وحدهم من وقصوا في أسر غواية القانون الأوروبي، بل إن قطاعات أوسع من النخبة المصرية قد بدأت في استلهام القواعد الأوروبية. ويقول محمد بور مركات. «في ضوء التغييرات الاجتماعية الجبرية التي أدخلها (محمد علي) ضد تسي متفقو الطبقة الوسطى الذين عادوا من بحثهم الفرنسية في أوروبا [المبادئ القانونية الأوروبية]، مؤخرين بذلك للرسمية المصرية الناشئة دعماً فكرياً وثقافة مستير»^(٣). ووفقاً لهذه الرواية فإن نقطة التحول الحاسمة التي شكلت مستقبل القانون المصري قد تمثلت في إنشاء المحاكم المختلطة في ١٨٧٦. كانت المحاكم المختلطة التي تبت في النزاعات بين الأوروبيين المقيمين في مصر والعرباء الأوروبيين والمصريين قد خلقت حلقة من المفروض القانونية، وانتعشت من السيادة المصرية إلى حد كبير ولهذا السبب كان نوبار باشا، رئيس نظار المقيمي، إسماعيل، مهتماً كل الاهتمام بإيجاد وسيلة تحد من اختصاص تلك المحاكم. وبذل جهداً كبيراً على مدى عشر سنوات لإقناع القناصل الأوروبيين بالتخلي عن محاكمهم المختصة المختلفة واستبدالها بمحكمة واحدة. وتمثل الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في إنشاء المحاكم المختلطة التي كانت تعين قضاة أوروبيين وتطبق القانون الفرنسي،

(١) سالم، تاريخ القضاء ج ١ ص ٢٨

(٢) عمر حانكي، التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية في كتاب القضي للمحاكم الأهلية الجزء

١ (القاهرة مطبعة ياق، ١٩٣٧) ص ٩٢-٩٣ ونظر أيضاً زغلول المختلطة ص ١٢٢، ١٢٣

(٣) محمد بور مركات، المجتمع والسياسة والقانون (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٦) ص ١٢٨-١٢٩

١٣٧، ١٤١

وتتمسك تمسكًا شديدًا مبدأ الفصل بين السلطين القضائية والتشريفية^(١) وبعد ذلك بسبع سنوات في عام ١٨٨٢ تحقق النصر الكامل للقانون الأوروبي في مصر عندما طبقت مبادئ المحاكم المخططة على المحاكم الأهلية التي افتتحت في ذلك العام، وكانت مهمتها البت في النزاعات بين المصريين، ويرى البعض أن تلك المحاكم الجديدة قد قضت الكثير من اختصاصات المحاكم الشرعية، والتي لم يعد يرضى عليها إلا النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية.

ومن الغريب أن هذه الرواية المعتدلة لا يرد فيها أي تحليل جاد لمجالس السياسة. وهي الحالات النادرة التي يشار فيها إلى تلك المجالس فإنها إما أن توصف بأنها محاولة متعشدة لإغفاء الطابع الغربي على القانون المصري، وإما توصف على نحو دافع بأنها نظام قانوني ظالم وجنوني. وظند وعديم الكفاءة. وكما ورد في المقدمة فإن اثنين من كبار الإسلاميين المصريين، وهما عبد القادر عودة وطاؤف البشري، لم يخرولا إلا أقل القليل عن نظام مجالس السياسة في القرن التاسع عشر. ومع ذلك فمن الجدير بالذكر أن هناك درستين تاريخيتين كتبهما آسان من رجال القانون في بداية القرن العشرين، ولعبتا دورًا حاسمًا في فهم نظام مجالس السياسة قبل عام ١٨٨٢. أولاهما هو كتاب المطامير الذي كتبه أحمد فتحي زغول والذي صدر في عام ١٩٠٠، واكتسب أهمية كبرى في تأسيس المفهوم التاريخي لقانون المصري الحديث. كانت هذه الدراسة أهم أعمال أحمد فتحي زغول الذي كان يشغل عند صياورها منصب رئيس محكمة مصر الأهلية، وهي واحدة من المحاكم الأهلية الجديدة التي أنشئت عام ١٨٨٢. قبل صدور الفرنسية، ترجم أحمد فتحي زغول عددًا من الكتابات القانونية-الفلسفية الأوروبية - ولوحظت اختياراته حياله بفكر عصر التنوير - ومنها كتاب جيريمي بنتام الذي نشره زغول بعنوان كتاب أصول الفرائع^(٢) وكتاب إدموند ديمولان الذي نشره بتران سر غلور

(١) توجد دراسات مستفيضة عن المحاكم المخططة لكن نذكر الأعمال الهامة التالية:

Jasper Y. Bolton, *The Mixed Courts of Egypt* (New Haven: Yale University Press, 1964); and Byron Caines, *Politics of Law and the Courts in Nineteenth-Century Egypt* (Salt Lake City: University of Utah Press, 1989); and Will Hanley, *Identifying with Nationality: Europeans, Ottomans, and Egyptians in Alexandria* (New York: Columbia University Press, 2017).

(٢) جيريمي بنتام، كتاب أصول الفرائع، ترجمة أحمد فتحي زغول (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٩٢).

الإكبر السكوتين^(١). كان أحمد قضي زغلول شديد الطموح لكن ظل أبى الأكثر شهرة، الزعيم الوطني سعد زغلول، قد حجب عن الأضواء وكان شديد الغيرة من سعد الذي اختير لقيادة المحكمة مدلاً منه برغم الخلفية الكبرى التي تقدمها أحمد قضي ليس بقليلين بسمله في محكمة دنشواي المكروهة في ١٩٠٧. أصدرت تلك المحكمة أحكاماً بالبراءة القسوة على فلاحين اتهموا بإطلاق النار على ضابط بريطاني، وأدت تلك الأحكام إلى اندلاع حركة وطنية معادية للاستعمار، ووصفت اسم أحمد قضي زغلول بـ «أبي ليدى»^(٢).

ومع ذلك فإن كتاب المحاماة قد أكتبه دوراً بالغ التأثير في تاريخ القانون المصري الحديث. كان الموضوع الأساسي للكتاب هو المحاماة في الدول الأوروبية، ولكنه تضمن أيضاً جزءاً مطولاً يتناول تاريخ النظام القانوني المصري في القرن التاسع عشر، وأرق به ملحفاً مفصلاً يتضمن نسخاً من أكثر من عشرين أمراً خديوياً تتصل بمختلف الجوانب القانونية. وبالتالي أصبح الكتاب مرجعاً أساسياً وتليلاً لا غنى عنه لثغالية دراسات تاريخ القانون المصري الحديث وبحكم طبيعة دراسته وميوله لم يأل أحمد قضي زغلول أي جهد في وصف النظام القانوني الذي ساد قبل إنشاء المحاكم الأهلية بالفساد والفساد الكفاءة. واستخدم المجالات المفصلة عن الدعاوى القانونية التي رُفعت أمام مجالس النيابة ليدل بها على أن أساليب عمل تلك المجالس كانت تسيئاً لانعدام الكفاءة والميروفرافية المترهلة. ومضى للتأكيد على أن استخدام الكفاءة ذاك قد أدى مراراً لأن تستغرق القضايا المعروضة على مجالس النيابة فترات مفرطة الطول قد تتجاوز حقاً كلاً في بعض الأحيان؛ مما نتج عنه فقدان الأهالي لثقتها في النظام القانوني بأكمله^(٣). ويمثل الكتاب بشكل عام إداة دافعة للنظام القانوني برمته، ويصفه دوراً بالاستبداد والظلم المتأصلين. ويرغم أن أحمد قضي زغلول يروي قصة إنشاء المجالس من خلال عرضه للأوامر الخطيئة التي أنشأتها، فإنه لا يتعرض للمنطق الذي استندت إليه في عملها ولا يتخلى عن رؤيته المحادية

(١) إسماعيل دهملان، مر عول الإكبر السكوتين، ترجمة أحمد قسي زغلول (القاهرة: مطبعة الشري، ١٩٩٩).

(٢) للسيرة السبب والفكرة لأحد قضي زغلول، انظر أحمد دكي بالشق، أحمد قضي زغلول والانتار الفتحية (القاهرة: الهيئة العامة للتصور الفعالة، ٢٠٠٦)، والشق، وفيه في تحديث فكر المصري أحمد قضي زغلول وقضية الفريب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧).

(٣) زغلول، المحاماة، ص ٢٢٢-٢٢٩-٢٣٤.

التي ندينها لأنها لم ترق إلى مستوى القواعد القانونية الغربية وهو يفتقر باللائمة على نظام مجالس السياسة؛ لأنه لم يمسك مبدأ فصل السلطات، ويقتد بتحديدات حقيقة أن العديد من المجالس المنشأة في خمسينات وستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر كانت تحت رئاسة مدبري المديرية، وأن الإدارة هي صاحبة اليد العليا على القضاء^(١١)، وتساءل أيضاً: كيف يمكن لنظام قانوني أن يزعم نفسه صفة العدالة إذا لم يمسك بمبدأ المساواة أمام القانون، وإن لم تكن لديه أدنى فكرة عن العارفين بقانون الإجراءات والقانون الموضوعي، ويحرم أطراف الخصما من حق توكيل محامين، بل يحرمهم أيضاً من حق المثل أمام الهيئة القضائية التي تنظر في دعاوهم؟ وليس من المستغرب إذن أن يستمر الكثيرون من دارسي تاريخ القانون المصري في شغلهم بكتابه في ضوء تمسكه الشديد بالقانون الوضعي

لما الدراسة الثانية التي تتمتع بأهمية مماثلة فهي كتاب صدر في طبعة أيقفة من جرائن بعنوان الكتاب الدي للمحاكم الأهلية والصادر بمناسبة مرور نصف قرن على إنشاء المحاكم الأهلية، مقتباً بمثل *Les Tribunaux d'Egypte, 1876-1926* والذي صدر قبله بعدة سنوات احتفالاً بمرور خمسين عاماً على إنشاء المحاكم المخططة. وتضمن الكتاب الدي عدة مقالات كتبها عدد من المؤلفين من مختلف جواتب تاريخ القانون المصري، مثل تاريخ الحياة العمومية وتاريخ كلية الحقوق وتاريخ المحاماة. واشتركت كل تلك المقالات، أباً كان موضوعها في تسليمها بأن لتاريخ القانوني المصري بمحتواه الدقيق يبدأ من لحظة إنشاء المحاكم الأهلية، واتفقت على أن ما ساد قبل إنشاء تلك المحاكم لا يمكن وصفه إلا بالفوضى القانونية في أحسن الأحوال، أو بالاستبداد في أسوأها. ويتضح انما في التام بين التزيب والتحديث في مقالة عزيز خاتكي «التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية»^(١٢). واكتسبت تلك المقالة سفدها اللادع للنظام القانوني ما قبل ١٨٨٣، أهمية لا تقل عن أهمية كتاب أحمد فتحي رغلول. ويعرض عزيز خاتكي خمسة ملامح جمعت تلك النظام يتصف بالظلم المتأصل ألا وهي: تحكم الباشا في المسائل القانونية والقضائية، وسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، والهيئة العسكرية على جواتب الإدارة المدنية، وتضارب الحقوق السياسية في إصدار أحكام الإعدام في مصر بين السلطان العثماني وباشا

(١١) انظر رغلول، المحاكم ص ١٦٩

(١٢) عاتكي، التشريع والقضاء ص ٦٢-٩٦

مصر، وعدم إتمام القضاة والموظفين للغة العربية الفصحى. واختتم خلقتي مقالته بقوله «في ولاية محمد علي وفي زمن عباس وفي عهد سعيد (حكم من ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣) وفي عصر إسماعيل كانت السلطة التشريعية في مصر لها مصدر واحد هو الحاكم، والسلطة التنفيذية كانت في قبضة يده أيضاً والقضاء في ذلك الزمن كان غير مستقل على حال؛ لأن المحاكم كانت تابعة لرأي الوالي إن شاء أبقاها وإن شاء ألغاه، والقوانين كان يُرعى في سنها مصلحة الحكومة قبل مصلحة المحكومين، وأن قوانين ذلك الزمان كانت مزيجاً من أحكام عليها طابع الرجعية والهمجية وأخرى عليها طابع الرقعي والمملكية»^(١).

وليس من قبيل المصادفة أن كانتى هاتين الدولتين كتاباً من رجال القانون لا من المؤرخين (كند وخلول قاضي، وخلعتي مطيعاً). فكما أوضح زوال دي كابوا في دراسته عن تاريخ المدونة الأثرية المصرية لم يكن تاريخ الإصلاح القانوني، مثله مثل تاريخ الإصلاحات الطبية، من ضمن الموضوعات التي لفتت بها المؤرخون العاملون في قصر عابدين أو في جامعة فؤاد الأول التي سميت بعد ذلك بجامعة القاهرة^(٢) ويبدو عدم توفر دولسات وضعها مؤرخون حول الإصلاح القانوني في الفرد التاسع عشر جزئياً إلى الطريقة التي تم بها تصنيف الوثائق في قسم المحفوظات الملكية بقصر عابدين، وهو التوفيق التي تكونت منها بعد ذلك دار الوثائق القومية^(٣) في نهاية عشرينيات القرن العشرين تم إنشاء قسم المحفوظات الملكية في قصر عابدين، ونقلت إليه مجموعة متقلة من وثائق المفترضة بالقلم، ولم تتضمن تلك المجموعة لا السجلات الكثيرة للمحاكم الشرعية ولا السجلات الطبية لمجالس السياسة ومن البسير مسبقاً فهم الأسباب الكامنة وراء عدم نقل سجلات المحاكم الشرعية؛ حيث إن تلك الوثائق قد كُتبت قبل التلويح المفترض لإنشاء مصر الحديثة؛ وبالتالي اعتبرت متخلفة ولا تتسق مع الأمر الملكي بالانصراف على جمع الوثائق المتصلة بالجهود التي يقفها الأسرة الحاكمة لإنشاء دولة حديثة. ولكن سبب عدم نقل سجلات مجالس السياسة إلى قسم المحفوظات الملكية يظل مبعثاً للغموض. يبدو أن انصراف كلمة «محكمة» على المحاكم الشرعية، وتسمية تلك الأجهزة الإدارية الجديدة بـ«المجالس» قد أعطى انطباعاً بأن مجالس السياسة لم تكن محاكم

(١) خلعتي، «التاريخ والتشريع» ج ١، ٩٥-٩٦.

(٢) El-Capra, Goshgorsky.

(٣) للمزيد من إنشاء قسم المحفوظات الملكية، انظر

El-Capra, Goshgorsky, chap. 3.

وإنما كانت مجالس بلدية^(١). ولم يكن لدى المؤرخين الملكيين أو الأكاديميين أي اهتمام يجمع وثائق تنصل بمجالس بلدية اعتقدوا - سحطين - أنها كانت مختصة بالتعامل مع مسائل يومية تافهة مثل جمع القمامة وضمان أمن المناطق السكنية والإدارة المحلية (هذا إن اعتبرنا أن جمع القمامة مسألة تافهة).

وإن صح هذا الضرر لإهمال تلك السجلات فإنه يمكن في نفس الوقت جانباً خفياً وهاماً في طريقة سرد قصة الإصلاح القانوني في مصر القرن التاسع عشر يمكن القول بسلطة إن تلك السجلات تركت على رؤية أوروبية المركزية تفتقر إلى العادة التي يتعين على أي عملية إصلاح قانوني أن تصبو إليها هي تبني القوانين الأوروبية (القانونية أساساً) وإنشاء محاكم على النمط الأوروبي وبالتالي فإن أي نظام قانوني تلعب فيه الشريعة ولو دوراً محدوداً ولا يحترم مبدأ الفصل بين السلطات يجب اعتباره نطلقات لا يصلح للدولة حديثة. لقد كان هذا هو السبب المحدد لتجمل المؤرخين للنظام القانوني الذي ساد في مصر لمعظم سوابق القرن التاسع عشر في محاولاتهم المستمرة لتأريخ المحلة. وكان أيضاً من ضمن الأسباب التي جعلت من السير على قضاة ومحامي القانون الوصفي أن يصعدوا ذلك النظام القانوني بمجموعة من «الغرائب»: غياب مبدأ الفصل بين السلطات، وغياب التمييز بين قانون الإجراءات والقانون الموضوعي، وغياب العدالة، وهكذا دواليك.

وعلاوةً لهذا الصمت المطبق المحيط بالقرن الذي لعبت مجالس السياسة، برسم التحليل التالي صورة مضطربة بالحياة للقانون المصري خلال فترة شهدت إصلاحات كبرى وبعيدة الأثر. لا يقدم هذا الفصل تسليلاً للتحويلات المعاصرة، ولا يحصر قلة من النصوص القانونية التي كتبها مثقفون كبار بقراءة متعمقة. ولكنه يدرس السجلات القليلة لنظام مجالس السياسة القانوني لطبع تاريخ عدد من التغيرات البيروقراطية والإدارية التي أوست محاولات قانونية جديدة سمحت بميلاد تصور جديد للقرن خارج نطاق الشريعة، وأدخلته في عالم السياسة الجديد إن متابعة ووصف عالم السياسة ذلك هما اللذان يمكننا من التوصل إلى فهم دقيق لمسئول للمعاصرة في مصر القرن التاسع عشر.

(١) حول الجمع المختار لكلمة محكمة، انظر إبراهيم باشا حسن، القصور العري في الطب الشرعي (القاهرة: الطبعة الثانية، ١٣٠٦ هـ) / ١٨٨٨-١٨٨٩ ميلادية، ص ٩. ونفسه من عند النقطة، انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

لم يسبق استخدام أُرُشيف مجالس السياسة الذي اعتمد عليه هذا الفصل إلا في القليل النادر. فقد اكتسب مؤرخو الشرق الأوسط معرفة مفصلة صيقة بسجلات المحاكم الشرعية، والتي تم الاستناد إليها لكتابة التاريخ الاجتماعي^(١) والاقتصادي^(٢) والقانوني^(٣). وعلى العكس من ذلك، فإن أُرُشيف مجالس السياسة لم يحظ إلا بأقل اهتمام. ويرجع هذا جزئياً كما أسلفنا أعلاه إلى عدم فهمه إلى قسم المحفوظات المكتوبة، ويرجع جزئياً أيضاً إلى الاسم الغامض المحير الذي عُرف به وهو مجالس السياسة؛ فقد أدى استخدام اسم مجالس السياسة ومجالس الأُذاليمة، بالدرسين ومسؤولي دار الوثائق القومية إلى عدم إدراك أن هذه المجالس كانت مجالس قضائية بالأساس.

يهدف هذا الفصل أساساً إلى تتبع وتحليل الطريقة التي يتبناها فرعا النظام القانوني المصري قبل ١٨٨٢ في قضايا القتل. والتحليل التالي، بإصراره على دراسة السياسة جنتاً إلى جنب مع العقيدة، يثير تساؤلات حول رواية العلمانية المتصورة التي عادة ما تستخدم لسرد تاريخ القانون المصري الحديث. واستناداً لخلاصة نتائج هذا الفصل فإنني أدفع بأنه من الأفضل ألا ننظر إلى تاريخ النظام القانوني المصري باعتباره عملية علمنة مستمرة، وإنسا ما يجاربه مطلقاً ثم إضافة طابع التنظيم البيروقراطي عليه؛ مما أدى إلى زيادة أهمية الكلمة المكتوبة في البت في القضايا الجنائية (وغيرها)، وأدى إلى تراجع مستمر وإن كان بطيئاً في أهمية الكلمة المنطوقة. وكما يوضح هذا الفصل، فإن الفارق الأساسي بين المحاكم الشرعية ومجالس السياسة لا يكمن

(١) انظر، على سبيل المثال:

Judith Tamin, *Women in Nineteenth Century Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984); and Leslie Pincus, *Mortality Rates: Law and Gender in the Ottoman Empire of Aleppo* (Berkeley: University of California Press, 2002). See also, Dorit Ze'evi, «The Use of Ottoman Shari'a Court Records as a Source for Middle Eastern Social History: A Reappraisal», *Islamic Law and Society* 3, no. 1 (1996): 35-56.

(٢) انظر، على سبيل المثال، كيث كوتيه، *قلاو القلايا: الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري ١٧١٠-١٨٥٨*، ترجمة سمير توفيق، مراجعة هاني القموني (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠) وعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، *الريف المصري في القرن الثامن عشر (المصر)* مطبعة جامعة هي شمس، 1٩٧٤.

(٣) انظر، على سبيل المثال:

Bogac Ergene, *Local Court, Provincial Society, and Justice in the Ottoman Empire: Legal Practice and Dispute Resolution in Candarli and Karamanli* (1652-1744) (Leiden: Brill, 2003).

في أن الأولى كانت محاكم دينية والثانية محاكم علمانية، وإنما يكمن في أن الأولى كانت ساحة شفهية تعرض فيها التزاعمات شفاعة، في حين أن الثانية كانت مكاتب معقنة صامتة يتم فيها البت في القضايا على أساس القرائن المكتوبة. وهذا العارق بين شعاعة المحاكم الشرعية ونصوص مجالس السياسة يعكس اختلاف الأسس المعرفية لكل من الفقه والسياسة، ويعبر عن ذلك الاختلاف.

إن طرح طريقة تحليل القانون المصري في القرن التاسع عشر في إطار التوتر بين الكلمة المنطوقة والنص المكتوب، عوضاً عن طرحه في إطار التحول من الديني للعلماني أو التحول من القانون الإلهي للقانون الوضعي، يبرر التوترات التي سادت بدورات مختلفة بين المحاكم الشرعية للشفافية القائمة على الفقه، ومجالس السياسة القائمة على النص المكتوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصراع بين الكلمة المكتوبة والكلمة المنطوقة يعكس التوتر بين الفكر القانوني المجرد والممارسة القضائية المشتبكة مع تفاصيل الحياة اليومية، وهو توتر سببته معظم الدراسات الموجودة جلتاً. وسيتيح لنا هذا الطرح أيضاً أن نقيم الأهمية السببة لكل من التأثيرات العثمانية والأوروبية على القانون المصري.

سياسة الموت، القتل ومجالس السياسة والفرقة

كما ذكر أعلاه، فقد تناول كل من الفقه والسياسة جرائم القتل بشكل مختلف. وسيتيح لنا دراسة كيفية البت في قضايا القتل فرصة لروية كيفية عمل مرعي النظام القانوني، هلين جنباً إلى جنب. وستلج، في بقية هذا الفصل، المراحل المختلفة للتعامل مع قضية قتل مُفترضة: من رفع الدعوى القضائية، إلى تحديد هوية المتعاصرين، إلى القيام بالتحقيق الجنائي، إلى إصدار الحكم؛ بقية توضيح العارق بين مرعي النظام القانوني في مصر القرن التاسع عشر: الفقه والسياسة.

رفع الدعوى القضائية

كان القانون الجنائي المعمول به في مصر خلال الفترة قيد الاستعراض هو القانون الهمايوني (المعروف أيضاً باسم القانون السلطاني)، والذي صدر في عام ١٨٥٢. وكما يتضح من الاسم، فقد استقى ذلك القانون من القانون الجنائي العثماني الصادر في عام ١٨٥٠. وتم تطبيق ذلك القانون في مصر بعد مفاوضات مكثفة مع الباب

العالي أنتج عنها تكييف القانون الأصلي لضمان توافقه مع الواقع المصري^(١) وقد نص ذلك القانون على أن المحاكم الشرعية يجب أن تحقق بالتفصيل في قضايا القتل، وألا يصدر أي حكم بالإعدام إلا بعد أن يصدر القاضي الشرعي حكماً بالتقصص، ملتزمًا تمام الالتزام بالقواعد الإجرائية التقهية^(٢). ومن الأهمية بمكان أن نوضح أن العقه كان يعتبر البت في قضايا القتل من حقوق العباد لا من حقوق الله وهذا يعني أن الدعوى ملك لرافعها، وأن الادعاء واستمرار القضية وتنفيذ الحكم كلها مرهونة بإرادته^(٣) بمبادرة أخرى، فإن حق رفع الدعوى للقانونية وتوجيه الاتهام حق لأوليائه دم الضحية قصراً وكما يوضح برنارد وليس فإن النهج التقهني للتحمل مع قضايا القتل قد سبغ من السباقي الاجتماعي للأسرة الأبوية ولأوامر القرابة فيما قبل السخافة.

لا تصحح جريمة القتل للقانون الجنائي بمعناه الدقيق، فهي ليست جريمة بحق المجتمع بما يتطلب أن يختص بها الادعاء العام، وإنما تدخل في نطاق التقصاص الذي نلصق به الماتقة - أي الخصية من الأقارب الذكور - الدور الأساسي لجريمة القتل جريمة بحق الأسرة وعلى الأسرة أن تقرر كيفية التعامل معها. وروية العقه لحماية الفرد في سياق الأسرة الأبوية تجعل من قاعدة التقصاص رادعاً مؤثراً للقتل، ووسيلة فعالة للحفاظ على الأرواح. فكل فرد بما في ذلك من تردود معه لقتل شخص آخر، جزء من عائلة ممتدة متمسكة بالنسج وبالتالي فإن القاتل ليس وحده في جرمته وإنما يمثل عائلته في تصرفه يفسر بعائلة أخرى، حيث إن الضحية بدوره يمثل تلك العائلة الأخرى. وتمثل شبكة الأوامر العائلية ضماناً لكل الأرواح البشرية... وعندما يقتل المرء نقلاً بغير سبب فإنه يكون مستتراً أمام عائلته، التي يقع على عاتقها واجب اتخاذ الإجراء المناسب قدر مسترثت أمام عائلة الضحية. وهنا تكسر الطيبة الرائدة للتقصص في سياق مجتمع يقوم على أساس أوامر القرابة^(٤)

(١) للمعلومات الأساسية من هذا القانون وهي تشريعات عقابية أسبق في مصر، انظر

Rudolph Peters, *Crime and Punishment in Islamic Law: Theory and Practice from the Sixteenth to the Twenty-First Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 136-137.

(٢) المواد ١-٣ من الفصل ١ من القانون الهاشمي، كما ورد عند زغلول، المساهمة المنشآت، ص ١٥٧

(٣) Peters, *Crime and Punishment in Islamic Law*, 39.

من حقوق العبادة وحقوق الله انظر

Peters, *Islamic Law*, 39.

(٤) Bernard Weiss, *The Spirit of Islamic Law* (Athens, GA: University of Georgia Press, 1998), 152-153.

وتضد الوثائق صحة هذه الرواية التي تبين أنه من وجهة النظر الفقهية، كان أولياء دم الضحية هم دوماً من يرصون الدعوى القانونية أمام المحاكم الشرعية. وكان الاستثناء الوحيد هو تلك الحالات النادرة التي لم يكن فيها للضحية أي وريثة، فهي تلك الحالات ووفقاً للقانون الهلالي كان على القاضي الشرعي أن يلتزم بمبدأ «السلطان ولي من لا ولي له»^(١٦). بعبارة أخرى، للسلطان أو لميره من المسترلين أن يرفع الدعوى القانونية وكلاً عن وريثة الضحية. وتضرب القضية التالية مثالاً واضحاً على تلك العملية. كان جندي شاب من الإسكندرية يدهي حسن يحمل في ثكنات قصر النيل بالمحروسة. في ١٨٦٢ اتهمه يوزباشي اسمه خالد أفندي بسرقة سب عشرة قطعة من الصابون. وعندما أنكر حسن واقعة السرقة، ربطه اليوزباشي في «هامود الخيعة» واستمر عليه الضرب من بعد طلوع الصبح لغروب طليور المصفر، وعندما شك خالد أفندي في أنه الياشجاويش الذي كان يباشر الضرب لم يكن شبيهاً بالقدر الكافي، أخذ الكرياج بعصا واستأنف جلد حسن على مؤخرته بعصا بالغ، مما أدى إلى موت الجندي بعد ثلاثة أيام متأثراً بجراحه. وحيث إنه قد تمسح التعرف على مكان أسرة الجندي في الإسكندرية، ولعدم وجود ورث له للمنفق قد أقيمت الدعوى من سعادة الياشا محافظ مصر على اليوزباشي المذكور^(١٧).

كان أحد أخطر آثار هذا المبدأ هو أن الورثة كانوا يختارون في بعض الأحيان عدم توجيه الاتهام مؤثرين السلامة من المواقف المحتملة. وتضمن سجلات مجلس الأحكام العديد من القضايا التي كان المشتبه فيها واحداً من ذوي الخطوة المحلّين، وغالباً ما كان عملة القرية أو أحد أقباليه. في تلك الحالات فرض على أقارب الضحية التزام الصمت خوفاً من انتقام العملة أو رجاله. وتضرب القضية التي انتخبنا بها هذا الفصل مثالاً واضحاً على ذلك الوضع. وبذلك الأمر وصوّحنا

(١٦) المادة ١٢ من الفصل ١ من القانون الهلالي، كما ورد عند دخول المحاكمات المملوكية، ص ١٥٩. وما جاء في هذه المادة «أما من مات قتيلاً لا من ورث فحيث إن أمره من خصوصيات السلطة ليس بعد أن يثبت قتله على من قتله بعد التراجع والمحاكمة بحري في حقه ما يتخبط رأي أولي الأمر حيث إن من كان من هذا القبيل من يقتل أمره معرض لهبة فإن تلافوا حكموا بقتله، وإن شاوروا حكموا بأخذ الدية من أبي بيت المال».

(١٧) دو الوثائق القانونية، مطبعة مصر، ١/ ١/ ٢٠/ ٨ (الرقم الأصلي ١١٠٨)، القضية رقم ١١٠، ص ١٧٦، ٧٠٧٢. حفر ١٢٧٩ هجرية / ٤ أغسطس ١٨٦٢ ميلادية بسبب الضارب في إمرال شهيد المبدأ، لم تمكن المحكمة الشرعية من إصدار حكم على خالد أفندي. لكن مجلس الباشا لديه بالقتل النضال وحكم عليه بـ ١٢٠٠ سوات سجناً ومن بعد وفاة جزءه بصره إلى بلاده، أي من التركة بعد انتهاء فترة عقوبته.

بعرض قضية أخرى اكتشفت في ٤ إبريل ١٨٦٤. كان مدير مديرية القش في صعيد مصر يقوم بجولة تفتيشية دورية في مديريته، وخلالها سمع الفلاحين يتحدثون عن مسألة حليمة وقعت في إحدى القرى. قبل أسبوعين لاحظ السكان أن طيوراً جارحة كانت تحوم بشكل مربب فوق بقعة من الأرض. وتم إعلام مشايخ القرية على الفور، لكنهم تقاضوا عن إبلاغ المديرية. وترددت الإشاعات أن عمدة القرية قد قتل رجلين من غير أهل القرية ككنا متجهين في طريقهما إلى بحري لبيع الماشية. وعندما أدرك العملة أن القبرين المحفوريين على جبل قد تم اكتشافهما، أمر بإخراج الجثتين منهما على الفور ودفنهما في مقابر القرية. بعد سماحه لتلك الإشاعات ذهب المدير إلى المقابر وأمر بفتح القبرين، وأثبت ما رآه بعينه صدق الشائعات. فقد عُثِرَ الشخصان من دون كفن وكان فتكهما مفتوحين وكانت سيديهما وأذرعهما مملوذة، وكان ذلك كله مخالفاً لطقوس الدفن الشرعية، وديلاً واضحاً على التحلل في حقن الجثتين وعند استدعاء الحكيم المحلي وضع تحريزاً معصلاً يقطع بأن الرجلين لم يموتا مية طبيعية.

بعد اكتشاف القضية بدأت تحقيقات مجلس السياسة، وحثت السلطات المتأرب الضحيتين على توجيه اتهام بالقتل للعمدة وبالتالي ذهب الأقارب إلى المحكمة الشرعية، ووجهوا الاتهام إلى العملة بقتل الرجلين. طلب منهم القاضي، بعد توجيههم لهذا الاتهام تقديم الية عليه. ولكنهم لم يتمكنوا من العثور على أي شهود مستعدين لشهادة ضد العملة محمد عمر صاحب السلطة الراسخة، ولم يقدم العملة ولا المشبه بهم الآخرون (وهما أساساً شقيقاه كاسم وجاد العمولى اللذان كما عمنين لقري مجاورة) إقراراً بارتكاب الجريمة. لم يكن بوسع القاضي أن يحكم لصالح المدعين في قية ينة شرعية، أي شهادة شهود أو إقرار المدعى عليه، وبالتالي أمر المدعين بالكف عن دواعهم. ولكن بناء على التحقيقات السابقة قرر مجلس يسي سويده، الذي نظر في القضية لأول مرة، نفي محمد عمر إلى البحر الأبيض لمدة سح سنوات، زاعها مجلس الاستئناف إلى عشر سنوات، وعلعاً بـ مجلس الأحكام في القضية زاد العدة إلى اثني عشرة سنة^(١).

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص/ ٢٧/ ١٠/ ٢٩ (الرقم الأصلي ١٢٢٢)، مضطه رقم ٢٩، ص ٤٤-٤٩، ١٩٤٤، جلد الأول ١٢٨٢ حمرة / ١٠ أكتوبر ١٨٦٥ ميلادية. المقصود بالبحر الأبيض، البيل الأبيض بالسودان.

عندما تُكشف واقعة يُشتك في أنها جريمة قتل كانت الدعوى تُحال على الشريعة، باستخدام لغة الوثائق، وفي المحكمة الشرعية كان يتم تشجيع أدبياء الدم على رفع الدعوى على من يشكون أنه قتل موزتهم. ومع ذلك من الأهمية بمكان أن يشير إلى أن السلطات المحلية كانت تبدأ في إجراءاتها الخاصة التي كانت تعرف باسم «التحقيقات السياسية» كما أوضحنا أعلاه. وفي نوفمبر ١٨٦٥ صدرت لائحة باسم «لائحة تنظيم الضبطيات» تضمنت توجيهات مفصلة لتتبع القرائن الجنائية الأساسية، وذكرت أن السبب الأساسي لستها هو تسهيل رؤية الدعوى وحسن نهائيتها بالقرب وقت وعدم تكلف أدبيائها احتكام المشاق بتوجههم في البحث عن نظائر الأقسام حال مرورهم على النواحي... والاكتماء بتوجههم إلى دوليين المتغيرات والمجالات المحلية. وبهذا كان هدف اللائحة عملياً هو تشجيع المدعين على رفع دعاوئهم في مجالس السياسة. ونصت اللائحة على أنه من واجب الضبطيات (أي مقل الشرطة) في المدن والمدنيات في الأقاليم أن تقبل العرض محالات المصكلة بالمسائل الجنائية التي يقدمها الناس، وأن تبدأ على الفور في تحقيقها الخاصة^(١) (انظر ملحق رقم ٥ لنص اللائحة).

وتوفر سجلات ضببية مصر وضببية الإسكندرية أمثلة لا حصر لها على تقديم الناس لعرض محالات نتج عنها رفع دعاوى أمام مجالس السياسة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الضببية في كثير من الحالات لم تتطرق لإبلاغ الأهالي له عن حادث معين قبل أن مشرع في عملها. وتوضح السجلات أن الضببية في العديد من الحالات، وفي اختلاف واضح عن المحاكم الشرعية، هي التي رفعت الدعوى وقامت بالتحقيقات ووجهت الاتهامات. كان في عظمة الضببية عند كبير من «القصاص» (أي الضميرين) مما أتاح لها أن ترصد بدقة كثيراً من الأنشطة المشبوهة وأن ترفع للدعوى القانونية عند اكتشافها لأمر يشير الشبهات. فعلى سبيل المثال بدأ التحقيق في قضية خالد أُندي المشار إليها أعلاه عندما اكتشف قواص حنة الرجل البالغ من العمر ثلاثين عامًا مطلقاً أمام جامع السيدة زينب بالمحروسة كان الخطر غريباً بالتأكيد واجتهد ابتداء عدد من الناس تجمعوا حول الحنة التي نُقلت بسرعة إلى ضببية مصر في حي الأريكة حيث كشف حكيم ثنائي الضببية على الحنة وقال في تقريره إنه موجود ورم وض شريك للإيتين... ووجدت حاصل

(١) دار الوثائق القومية المجلس النيابي، ص ١١/٨/١٨١، رقم الأصلي ٧١، لائحة تنظيم الضبطيات، رقم رقم ٢٨، ص ١١٣-١١٦، جلد الأولى ١٢٨٧، ص ٧، نوفمبر ١٨٦٥، ملاحظة

جروح في الإلتهين... يظهر أن ذلك حاصل من ضربه. ولكن تقريره لم يحسم إن كان هذا الضرب قد أنقضى إلى الموت. وبالتالي أرسلت الجثة إلى قصر العبي لتسريحها. وكانت نتيجة التشريح فاجئة في أن الوقت يفعل قاعله. وتمثلت الخطوات التالية في تحديد هوية القتيل واكتشاف طريقة رمي جثة قرب الجامع، والتعرف على هوية قاتله. عند تلك المرحلة، أثبتت شبكة مخبري الضبطية وعملاء الإدارة المحلية فاعقتها الكبيرة. فبعدما سُئل شيخ حلوة دواب الجماعين لتقريبه من الجامع عما يعرفه عن القضية، فأجيب بأنه لما حصل التنبه عليه بالتحري عن حقيقة الشخص المذكور صار الاستدلال على الولد الحنار الذي كان مرثك المتوفي عنى حملوه بواسطة الحاج سليم شيخ الحارة بالحطمية، وأحمد الفعاصي رئيس الحنارة بقلعة الكباش، وسليمان مختار البعة رتبته. وتمكنت الضبطية، بعد تحقيقات مطولة ومفصلة مع عديد من الشهود، من التعرف على الولد الحنار الذي قام بدور «بتحديد هوية المزيد من الشهود، وكان بعضهم من حي يولاني الذي يقع في الناحية الأخرى من المدينة. وقد أدت تحقيقات مجلس السياسة المطولة والمصعدة إلى أن خلصت الضبطية إلى تحديد هوية القتيل حسن، وإلى تحديد خالد أضردي كمتهم في تلك الجريمة.

بهذا العرض يرى نظامنا اختصاصيين مزدوجين: في أي جريمة قتل يبدأ كل من المحاكم الشرعية ومجالس السياسة عملهم، ويتبع كل منهما الإجراءات والتصرفات الموكولة إليه. ويوضح هذا العرض الموجز الإجراءات وقواعد رفع الدعوى القانونية أول الفوارق الجوهرية بين هذين الفرعين للنظام القانوني فالعقبة يعتبر القصاص على جرائم القتل من حقوق القيادة لا من «حقوق الله»، ولذا فإنه يقصر الحق في توجيه الاتهام على أولياء الدم. وخلافاً لذلك فإن نظام مجالس السياسة، الذي أنشئ لحملة النظام العام، يرتفع لمواطني الدولة وخاصة رجال الضبطية حتى رفع الدعوى القانونية وتوجيه الاتهام. وهكذا يتضح الفرق بالغ الأهمية بين نظام مجالس السياسة من جهة، ونظام الثقة من جهة أخرى. فالعقبة يعتبر جرائم القتل خاصة لاختصاص القانون الخاص وحده في حين يرتكز نظام مجالس السياسة على أن للدولة والمجتمع حقوقهم وأن قضايا القتل لا يجب أن تُترك حصراً في أيدي الأطراف المعنية وحدها. ولهذا فإن الضبطية، وهي أهم العناصر العاملة في نظام السياسة، قد حُوِّل لها حق التحقيق في القضايا، وكذلك

من إعداد تلك القضايا للمحاكمة^(١). وبهذا المعنى فإن الضبطية كانت تعمل بشكل مماثل الياسة العامة الآن، وهي مؤسسة ليس لها نظير في الفقه.

ومع ذلك، وبالرغم من اختلاف طريقتي المحاكم الشرعية ومجالس الولاية في تناول قضايا القتل العمد، وفي التعامل مع الجرائم بشكل عام، فإن النظامين قد تعاونا تعاونا وثيقا في البت في قضايا القتل. وقد انعكس هذا التعاون الوثيق في مرسوم أصوله المعية السنية نص على الآتي: «حيث إن مستوفي المحاكم الشرعية والمأمورين السياسيين يتعاونون مع بعضهم البعض في أداء وظائفهم مثل تسجيل البيانات والشهادات، يتوجب أن تكون مكاتبتهم على مقررة من بعضها البعض أيضا»^(٢).

تعدد هوية المتقاضين

يمكن أيضًا رؤية الفارق بين الفقه ومجالس الولاية في المرحلة التالية من مراحل النظر في قضية قتل: ألا وهي التثبت من هوية المتقاضين.

شهود المحكمة

يوجد في الفقه قواعد مفصلة تنظم كيفية التثبت من هوية الشخص. فخالقه، شأنه شأن النظم القانونية الأخرى فيما قبل الحداثة، يحدد هوية الأشخاص من خلال النظر المتأني والاطمئن في وضعهم الاجتماعي وعلاقاتهم الاجتماعية الراسخة^(٣) ويقوم القاضي بهذه المهمة في محكمة اعتمادًا على أقوال أفراد يحظون بالاحترام والسمة الطيبة في مجتمعاتهم، ويمكنهم التثبت من هوية الأشخاص الذين يبشرون في منطقة معينة والذين قرروا اللجوء للمحكمة لتسوية خلافاتهم. فخالقه وضع شروطًا صارمة لمن تقبل شهادته، وفعل الشهادات في كتب الفقه من أكبر الفصول

(١) دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، ص ١١ / ٨ / ٨١ (الرقم الأصلي: ٧١)، قرار رقم ٢٨، ص ١١٣-١١٤، ١٧ جمادى الأولى ١٢٨٢ هجرية / ٧ نوفمبر ١٨٦٥ ميلادية، خاصة المواد ٦ و ١٠ و ١١ و ١٢.

(٢) دار الوثائق القومية، المعية السنية، تركي، ص ١ / ١ / ١٣ (الرقم الأصلي: ٥٣٩) وثيقة رقم ٧، ص ١٥٨، ربيع الأول ١٢٨٢ هجرية / ٢١ سبتمبر ١٨٦٥ ميلادية.

(٣) انظر

Jane Caplan and John Tunney, eds., *Documenting Individual Identity: The Development of State Practices in the Modern World* (Pittsburgh: Pickens University Press, 2001); and Daniel Lord Smail, *Imaginary Cartographies: Pioneering and Identity in Late Medieval Marseille* (Ithaca: Cornell University Press, 2000), 186-221.

وأصلها ومن أهم الشروط التي وضعها الفقهاء لمن تُقبل شهادته المعتلة، وللمعتل كما قال الفقيه المحبلي ابن قدامة هو «الذي تتبدل أحواله في دينه وأقداره»^(١) على أن القاضي لا يملك أن يتيقن بنفسه من عدالة الشهود؛ فليس بوسع أن يعرف سيرة من حضر بمجلسه أو خصاله، ولا أن يتبين إن كان فاسقاً أو أكمل ربا أو قاطع رحم أو كاذباً الكذب الشديد، ولذا وجب عليه الاقتصار على أقاس معروفين بحسن السمعة، وهم الذين يزكون الشهود ويشهدون لهم بالاستقامة وحسن السلوك حتى تُقبل شهادتهم. وقد مثل أولئك الأشخاص والفن كثرنا يسمون بـ«الشهود العدول» عصباً أساسياً من عمل المحكمة، وكان عبء تحديد هوية الشهود يقع بالكامل على أرواح المبرقة الإنسانية الشخصية التي كانوا يشهدون بها^(٢)، ولهذا كثيراً ما كان يُنظر إليهم باعتبارهم ضمن موقفي المحكمة، وخاصة ما تذكر سجلات المحاكم الشرعية قرارات القاضي بتعيينهم في محكمة^(٣). وكانت مهامهم تنظم تأكيد عدالة الشهود^(٤)، وتسجيل الشهادات الشفهية والإقاعات والقرود^(٥)، ومتابعة مداونات المحكمة وإثباتها وتسجيل حكم القاضي^(٦). وكذلك كان القاضي يوركل إليهم مهمة موافقة نكتبه لجميع أدلة الإثبات من مسرح الجريمة^(٧).

ونعمة مثال واضح على مساهمة الشهود العدول للقاضي في تحديد هوية الأفراد الذين يمثلون أمام محكمته، ويرد هذا المثال في سجل المحكمة الشرعية في المصورة عام ١٨٦٥

(١) ابن قدامة، المفني ج ١٠ ص ١٤٨ (مسألة ٨٣٦٠).

(2) Brinkley Messick, «Evidence: From Memory to Archive», *Islamic Law and Society* 9, no. 2 (2002): 256. See also Messick, «Witness-Memory: Legal Subjects in an Islamic State», *History of Religions* 38, no. 1 (1998), 25-51.

ينظر ميسيك إلى أنه على حالة الشهود غير المبرورين للمحكمة وكان ذلك هو الوضع المعتاد في أغلب الأحوال، قلت هناك حاجة للمزيد من وسائل التحقق من الهوية (٤٠).

(3) انظر، على سبيل المثال، عبد الرزاق إبراهيم ميس، تاريخ القضاء في مصر الشامية ١٦١٧-١٧٩٨ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص ٣٠٤.

(4) Claude Cahen, «A propos des shahads», *Studia Islamica* 31 (1970): 75.

(5) Ron Shaban, *The Expert Witnesses in Islamic Courts: Medicine and Crafts in the Service of Law* (Chicago: University of Chicago Press, 2000), 6.

(6) Jeanette Wakin, *The Function of Documents in Islamic Law* (Albany: State University of New York Press, 1972), 2.

(7) Ronald C. Jennings, «Kadi, Court, and Legal Procedure in 17th Century Kayseri: The Kadi and the Legal System», *Studia Islamica* 40 (1970): 140-147.

ميس، تاريخ القضاء ص ٣٠٥.

حضر مجلس الشريعة بمحكمة متروية المتصورة المدوي طه المتفلاوي
بالمصورة بن المرحوم الحاج طه السقاء وأقر سترقا بعد ثبوت معرفته بشهادة
كل من المكرم عبد المتعال شاهين الحليك بن المرحوم المتولي شاهين، وسيد
أحمد المتفلاوي بن المرحوم علي سيد أحمد كلاهما من المتصورة ثبوت
شرعيتهما...^(١٤)

وكما يتضح من هذا السجل المختلف فإن اسم المتقاضي لم يكن وحده كافياً
للمثبت من هويته وتطبيقاتها. ولم يكن يكفي أن يفكر المتقاضي محل مكنه أو
المدينة التي يقيم فيها، ولا أن يذكر مهنة والده. كان من الضروري أن يؤكد إثبات
من الشهود المدلول به باسميهما واسم أبيهما، صحة هذه المعلومات. والشاهدان
المذكور اسمهما في هذا السجل، عبد المتعال شاهين الحليك وسيد أحمد
المتفلاوي، من سكان نفس المدينة ألا وهي المتصورة، ومن الممكن أن يفرص
أنهما كانا يعرفان المتقاضي معرفة شخصية. وقد أتاح ذلك لهما تقديم العون
للقاضي في تلك المهمة الحاسمة؛ مهمة تحديد هوية المتقاضي. بعبارة أخرى،
كانت المرحلة الميدانية في الدعوى القانونية، أي مرحلة تحديد هوية المتقاضي،
تتركز على أساس السمعة والمركز والتقدير الاجتماعي.

أسماء الأقباط

خلافاً للمحاكم الشرعية، لم يلجأ نظام مجالس السياسة إلى تلك الأساليب
المعقدة لتحديد هوية المتقاضين والشهود. بدلاً من ذلك، يبدو أن سلطات مجالس
السياسة قد اقتصرت باستخدام اسم الشخص واسم أبيه ومحل إقامته لتحديد الهوية
القانونية. وفي بعض الأحيان، كانت تفكر مهنة الشخص أيضاً. ولذلك، كان من
المعتاد أن تبدأ مطبوعة مجالس السياسة (أي ما يمكن أن نطلق عليه الآن بمحضر
الشرطة)، في قضية جنائية بالإشارة إلى أسماء المتقاضين فقط، مثلاً: يوضع المثال
التالي «تقرر من شخص يسمى خليل ساجه، البقال اليوناني، بطلاناً إلى معاوان البندر
بأنه كان حاضر بمعاملته شخصين، أحدهما يقال له أحمد داغر والأخر يدعى عبد الله

(١٤) دكر الوثائق القومية، مديرية العقليات، محكمة المتصورة الشرعية سجل رقم ٢ (الرقم الأصلي: ١٤)،
مدوي رقم - ١٩، ص ٢٨٠٧، وجب ١٦٨٦ هجرية / ١٧ ديسمبر ١٨٦٥ ميلادية. للبريد من مور
شهود الحال في الحلق من هوية المتقاضي: انظر ٢٣٥-٢٣٦ من *Metakht, ed. ٢٣٥-٢٣٦*. ومحمد نور
فرحات، *القبائل الشرقي في مصر في العصر العثماني* (الطبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،
١٩٨٨)، ص ٧٧.

طوس الديروني، واجتمع عليهما أيضًا إبراهيم عبد الله البيروني... وخليل الذهب ومحمد الشماس، والجميع من أهالي الديار الشامية^(١).

وفي بعض الأحيان لم يكن حتى اسم الأب يُذكر، كما هو الحال في القضية الثانية.

الشرطة الفنية الساكنة بشارع ياروان بخط السيد زين قدمت عرضًا في حرمها إلى ديوان حاضرة كنفها بأن ولدًا حسن كان مستخدم بمرسنة الطليعة. فما كان من الحاج حضر، أحد عمدة المرسنة إلا أنه عبره بركيز العربية على صر صر لفته، وولد على الأرض، ومن شدة الضرب نزل من وقته دم، ومكس يومين في المرسنة وبعد أرسلوا إلى النيابة قصر العيني وتوفا بالإسبالية^(٢).

ورطبة الحال فلان عدم اللجوء إلى الشهود العلول في نظام مجالس السراية قد أتاح فرصة للبيض للكذب بشأن هويتهم الحقيقية أو لانتحال أسماء محتله في بعض الأحيان، كان ذلك يحدث لأسباب يرثى بسببها مثل حادثة امرأة اسمها سيدة قبض عليها في المحروسة متلبسة بالسرقة، وأدعت أن اسمها حضرة، وقالت إنها أملا من أهل المنصورة بالجيزة وإنها لينة المرحوم محمد الحمرات^(٣). وعندما سألت [أي شئت] عن تغير اسمها أوردت بأن والدتها اسمها حضرة، وأغلب الناس عليها باسم حضرة اسم والدتها^(٤). وفي بعض الأحيان انتحل بعض الأفراد أسماء

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١٠/٢٦، الرقم الأصلي ٢٢٥، مقبلة رقم ٢٦، ص ١٥، ١٧، جلد الأولى ١٢٨٢، ص ٢٩، سبتمبر ١٨٦٥ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، قبيلة مصر، ل ٢/٢٧، قضية رقم ٣٢، ص ١١-١٢، ٨، ربيع الثاني ١٢٧٠ هجرية / ٩ يناير ١٨٥٢ ميلادية. كان ديوان كنفها المعروف أيضًا باسم ديوان الخفيفي، مسئولاً عن المسائل الداخلية غير العسكرية، وكان يرأسه كنفها البلاد (أي تاجه). انتقلت مسئوليات ديوان كنفها إلى ديوان الداخلية عند إنشائه في عهد إسماعيل.

(٣) هذا أفضل ما فهمت من الاسم الأب سكنت من التوصل إليها حيث إن الوثيقة الأصلية تكاد تكون مستحبة الغراء عند هذه النقطة.

(٤) دار الوثائق القومية، قبيلة مصر، ل ٣/٦، الرقم الأصلي ٢٢٠، القضية رقم ١١٥، ص ٨٧، ٨٠، ص ٢، صفر ١٢٩٥ هجرية / ٦ فبراير ١٨٥٨ ميلادية. فُهمت سيدة بتعبه بالسرقة، ويذكر صراحة أن استدعائها لاسم مستطرد قد زاد من الشكوك في موثوقيتها. انظر أيضًا هذه القضية من عام ١٨٥٤ وهي لقبه عبد استخدم ثلاثة أسماء مختلفة: دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل ١/٢، وثيقة رقم ٤، من المحافظة إلى النيابة، ص ١٢، ربيع الأول ١٢٧١ هجرية / ٢٩ نوفمبر ١٨٥٤ ميلادية، وهذه القضية من عام ١٨٧٧، وبخاصة بإفراة كنفه مباركة بنت مصطفى الشيخ، والتي زعمت أن اسمها فاطمة بنت علي. مصدر هذه القضية عليها في أثناء سرقتها ملصق غسيل وشفة مجلس دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل ٣/٢٦، الرقم الأصلي ٢٠٢٧، قضية رقم ٨٤، ص ٨٩-٩٠، ١٦ شعبان ١٢٩٤ هجرية / ٢٦ أغسطس ١٨٧٧ ميلادية.

مربعة للفرار من العقاب. فعلى سبيل المثال، ضبط شخص متلباً بسرقة^{١١٣} فتود من ذلك وحدث قتلى^{١١٤} بالمعروسة. وقال إن اسمه محمود مصطفى، وأنه من مدينة دمنهور. ثم اعترف أمام الضبطية بأن اسمه الحقيقي هو خليل أبو طوره وأنه قد سبق وصدر عليه حكم بسبب سرقة سابقة في دمنهور ودخل السجن ثم هرب منه، وأنه في ذلك الوقت كان قاراً من السجن. وإذا كان يعرف أن سجل سوابقه سيُطلب دوراً كبيراً في تحديد عقوبته (كما يرد أثناءه) كان خليل على الأرجح يحاول أن يحمي ذلك السجن أملاً أن يُحكم عليه بعقوبة مخففة^{١١٥}.

وكان من المعتاد ذكر محل الإقامة والمهنة كوسائل إضافية لتحديد الهوية؛ يعيه المتلب على مشكلة إخفاء الأشخاص لهويتهم الحقيقية بانتحال أسماء مزيفة. وعلى سبيل المثال، عندما كتبت محافظة مصر إلى ضبطية مصر طالبة إحصاء شخص يُدعى محمد بدوي لأجل سداد المطلوب منه إلى محمود محمد قلعدي^{١١٦}، ردت الضبطية بقولها: «والحال إنه بخير توضيح صناعته ومحل سكته لا يمكن الاستحصاء عليه إذ أنه موجود كثير من يدعوا بهذا الاسم^{١١٧}». ولم تتمكن الضبطية من التعرف على ذلك الشخص وضبطه وإحضاره إلا بعد تلقيها معلومات عن أنه كان يعمل سائقاً في دائرة المرحوم إبراهيم باشا يكن^{١١٨}.

وكان من المألوف أيضاً أن يتحمل البعض لسمعة أخرى لا لقاضي أو إخوان أحكام سابقة، وإنما في محاولة للإيهام بارتفاع مترواح الاجتماعي. وكانت تلك جريمة شديدة الخطورة في مجتمع غير لوني، هرمي يتبنى تراتبية اجتماعية صارمة ويضع نظاماً قانونياً لا يقوم على مبدأ المساواة أمام القانون. وتضمن مرسوم صادر في ١٨٤٥ على شأن كل من يُسَمَّى نفسه باسم كاذب، أو يلقب بقلب كاذب، يُسَمَّل لأجل أن يجعل نفسه في مظهر الاعتبار والوقار الذين ليس لهما وجود فيه، أو يوسع غيره، في شيء أن حقيقته وخيمته خطيرة... فإنه يُرسل إلى اللوزان بصفة أقنفا سنة

(١) دار الوثائق القومية، ضبطية مصر، ج ١، ٢/١٦٤ (الرقم الأصلي ٢٠٢٨)، القضية رقم ١١١٣، ص ٧٢ و ٨٠، ٢٦ شوال ١٢٩٤ هجرية / ٥ أكتوبر ١٨٧٨ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، ضبطية مصر، ج ١، ٢/٢٠٩ (الرقم الأصلي ٥٢٩)، وارد حرس محلات، رسالة من محافظة مصر رقم ١١١٧، ص ٨٠٤٨، ربيع الأول ١٢٧٩ هجرية / ٣ سبتمبر ١٨٦٢ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، ضبطية مصر، ج ١، ٢/١١٢ (الرقم الأصلي ٥٦٨)، صادر حرس محلات، رسالة إلى محافظة مصر رقم ٩، ص ١٨٤٧، ربيع الأول ١٢٧٩ هجرية / ١٣ سبتمبر ١٨٦٢ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، ضبطية مصر، ج ١، ٢/١١٢ (الرقم الأصلي ٥٦٨)، صادر حرس محلات، رسالة إلى محافظة مصر رقم ٢٦٤، ص ١٨٤٨، ربيع الأول ١٢٧٩ هجرية / ٢٣ سبتمبر ١٨٦٢ ميلادية.

وأكثره خمس سنوات، ويُجازى بالتفريم من ملكتي غرش إلى اثني عشر غرش،
يُصرف ذلك إلى الإستهالة المُلكية^(١).

محل الإقامة

في خية مؤسسة تعدد الهوية القانونية مثل الشهود المدول في المحاكم
الشرعية، ودون التفتيات الحديثة مثل البطاقات الشخصية المصورة أو بصمات
الأصابع أو إحصيات الحمض النووي وما إلى ذلك، تشغلت سلطات مجالس
السياسة اجتماعيًا بالتحايل بالتحايل في الهويات^(٢). ويبلغ ذلك الانشغال أقصى
درجته فيما يخص الأشخاص الذين يقيمون على وجوههم في المدينة دون محل
ثابت للإقامة ودون مهنة محددة. فمن وجهة نظر السلطات، لم يكن مثل هؤلاء
الأشخاص إلا مصدرًا للمتاعب، وكما أوضح داتيل لورد سميل «أن فكرة تحديد
الهوية من خلال موقع جغرافي محدد عنصر أساسي في تعامل الإدارة وتصورها
عن قطاع الطرق والبلد والمشرعين والشعاعين وغيرهم من الأفراد المُخل، وعادة
ما يتطور هذا التصور الفكري ويحتل مكانة واضحة في نطاق الاختصاص السياسي
المركزي»^(٣) وتضمن سجلات مجالس السياسة العديد من الأمثلة التي تعبر عن
عمق ذلك الانشغال بالأشخاص مجهولي محل الإقامة^(٤). وعلى سميل فلنثال، أنهم
شخص يُدعى إبراهيم محمد بار تكاب جريمة سرقة ثأفئة، ويقول مضيقه للعدوى.
«شخص يسما إبراهيم محمد من المبروسة لاكن لم له محل سكن كومه منقطع
الأمر والأقارب، وصنعتة شغل القاعل ... بالنهار وينام في السكك والمخونات»
وكان ذلك سببًا كافيًا لإدانته^(٥). وفي قضية أخرى، أفتح رجل يُدعى محمد درويش

(١) دار الوثائق القومية مجلس الأحكام، دفتر مجموع أمور جنائية، ص ٤٧، قانون رقم ١٣٦١، ٤ محرم
١٨٤٥ ميلادية. هذا سجل فريد وبالغ الأهمية تم إعادته خلال عصر إسماعيل في محاولة لتجميع
قائمة منسوبة للجنائية السابقة. نُشرت نسخة منقورة منه في عام ٢٠١١. حماد هلال، وثائق
التفريع العناني المصري: سجل مجموع أمور جنائية للقضاة مطبعة دار الكتب والوثائق القومية،
٢٠١١. انظر ص ١٧٨

(٢) حزن الأساليب الحديثة للتحقق من الهوية، انظر

Caption and Tempy, Documenting Individual Identity.

(٣) Strain, Imaginary Cartographies, 192.

(٤) Minc Ezer, Managing Egypt's Poor and the Politics of Resurgence, 1890-1952 (Princeton:
Princeton University Press, 2003), 30-32.

(٥) دار الوثائق القومية، سجلية مصر، ١٢٦ / ١٢٧ (الرقم الأصلي ٢٠٣٠)، القضية رقم ٩٥، ص ٢٢، ٧٧.
محرم ١٢٩٥ هجرية / ٢٦ يناير ١٨٧٨ ميلادية.

طالبًا بالمدرسة الحرة بالهروب من مدرسته، واللعب معه إلى الإسكندرية لتعبير الهوى. أصدرت المدرسة الحرة منشورًا يتضمن وصفًا تفصيليًا لطلابها المحتجزين، وتم إلقاء القبض على الشابين. وفي التحقيق مع محمد درويش، اتضح أنه حصل الإغري منه إلى التلذذ المقدم ذكره... ومع هذا فإنه لم يتضح له صناعه ولا كد يتماشى منه ولا محل يتوطى فيه وقد تلاحظ من أمره عدم استقامة أعماله، فتمكك عليه ستة سجنًا^(١). وهناك قضية مرجان العبد الذي اقتحم منزل الحاج علي الدالي بحوش بردق وهو في حالةسكر يتن، وحاول الاعتداء على زوجته عندما كانت نرقد بجنته، وعندما نُظرت قضية في القبطية فقد تراءى بأنه ما حصل من يُعد من باب هناك عرض المدعي وزوجته، ولكون ما له صناعة ولا مأوى فيصير معه لئله تعيقًا للمادة الثانية من الفصل الثاني (من القانون الهمايوني)^(٢)

ونذكر سجلات السجن بوضوح تام ما إذا كان أحد السجناء فلم يكن له مأوى^(٣) وتوضح قوتين تلك المرحلة بجلاء عمق الانشغال بالمتسكبين والأشخاص مجهولي محل الإقامة فقد تضمن أول تشريع جنائي أصدره محمد علي في ١٨٢٩ جزءًا يخص به الفجر (نوري طليعتي) المتسكبين في شوارع المعروسة دون صنعة... وغيرهم ممن يضرون سكان المعروسة والقرى وأهل الحجاز والسودان... والصيد وقارفي الطالع والحواة والعقّين عن الكور، ومضى المرسوم قائلًا إن «الأصحاء من ضمن هؤلاء الأشخاص سیرسلون إلى الدبیر خانه (ورشة الحديد)، والشباب منهم سیرسلون إلى الجهادية، وغيرهم من لا يتمتعون بولاية ينفية يُرسلون إلى مناطق نائية مثل إسنا»^(٤). وقد كتب إسماعيل باشا في ١٨٦٣، بعد تقلده ولاية مصر بفترة وجيزة، إلى مجلس الأحكام أمرًا

(١) دار الوثائق القومية مجلس الأحكام م/ ١٠/ ٧/ ١، لقرنم الأصلي ٦٦٣، مطبقة رقم ١٢٢، ص ٥٥، ٥٦، ٦٦، والجمعية ١٢٧٤ هجرية / ٢ أغسطس ١٨٥٨ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية مجلس الأحكام، م/ ١٠/ ٨/ ١، لقرنم الأصلي ٦٧٠، مطبقة رقم ٧، ص ١٤، في ٢٤ صفر ١٢٧٤ هجرية / ١٢ سبتمبر ١٨٥٩ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، موالد الترسلة م/ ١٤/ ٥، لقرنم الأصلي ٩٥٥، ص ٢٣، ٨، جلدی الأولى ١٢٨٣ هجرية / ١٨ سبتمبر ١٨٦٦ ميلادية. هذه هي مطبقة قضية محمد حسني، والذي كان يسي

نسه محمد عزوز أليش.

(٤) ك. ورد اقتباسه في

يقصّي بإرسال «الخالين» عن التكيب وليرين على هوان أنفسهم إلى ديوان الجهادية لإحافهم بفرقة المفتحين لأجل تشغيلهم بمعركة الفيصل^(١). وفي عام ١٨٨٠ صدر منشور بنص على «أنه بالنظر لما عُلم من وجود أشخاص سودقين وأبناء عرب في التمرد وقتلوا وغيرها منج عديمين للمأوى والصناعة والقرين على هوى أنفسهم ولم يكن لهم هيدن سوى المريدة وأذى المحلوقات فوقية من شروهم كما اتعقا مع سعادة الياشا ناظر الجهادية على من يضبط منهم يصير إلحاقه بمسكرة شرق السودان^(٢)...». وأخيرًا، في عام ١٨٩١، صدر أمر خاص يتضمن تعريفًا قانونيًا محدّدًا للشرد ويحكم بحبس (المشردين) لفترة تتراوح بين خمسة عشر إلى خمسة وأربعين يومًا مع إمكانية إصدار الحكم بنفيهم^(٣).

التذكرة

في حين أن اشتراط وجود محل إقامة قانوني ومعلوم كان مفهوميًا وممكنًا في المناطق الحضرية، كانت لدى السلطات أساليب أخرى لتتبع المقيمين في الريف وريقة تحديد هوية عمال الترحيل، قروت السلطات أن عليهم أن يحملوا شهادة محتومة أو أجورًا معرّف باسم «التذكرة». ورد ذكر تلك التذاكر في عشرينيات القرن التاسع عشر عندما استخدمت لإلقاء القبض على الفقارين من الجهادية. وكانت التذكرة تحمل اسم حاملها واسم أبيه واسم قريته وأوصافه الجسدية. وإذا حدث وتم «إسالك» بصلاح لا يحمل تلكورة يجري القبض عليه فورًا ويُعاد إلى قريته^(٤) وعندما تم اكتشاف وجود سوق سوداء لتلك التذاكر، بيع فيها المليون تذاكرهم للجرد والحبارة، أصدر محمد علي أمرًا باستخدام أعنام تختلف باختلاف أنواع التذاكر المصدرة^(٥). وفي ١٨٢٢ أصدر محمد علي أمرًا صارمًا لـ «ضابط بك» (أي مأمور ضبعية مصر) بعدم السماح لمتابع القرى بدخول المحروسة ما لم يحملوا

(١) دار الوثائق القومية، الهيئة العربية، ص ١٩/١٩، ٢/٢٢ رقم الأصلي ١٩٠٩، لمر رقم ٨، ص

١٢، ١٢-١٢، ١٢ جمادى الثانية ١٢٨٠ هجرية / ٢٤ نوفمبر ١٨٦٢ ميلادية.

(٢) دليل جلاله قانوس الإدارة والنظام ٧ أجزاء (الإسكندرية: مطبعة بني لاغوندي، ١٨٩٠)

ج ٣ ص ١٥٣

(٣) عباد، التعميمات القانونية، ص ٢٢-٢٩

(٤) دعوى، كل رجال القضاء، ص ١٦٩-١٧٠

(٥) دار الوثائق القومية، محافظة إسكندرية، لمر، مطبعة رقم ١، وثيقة رقم ٤، ١٢ ربيع الثاني ١٢٢٦

هجرية، ٨ يناير ١٨٦١ ميلادية.

تذكرة من المدير أو الناظر، وأمره بالتبليغ على شيوخ العائلات بالقبض على مشايخ القرى الذين يوجدون في المحروسة بدون تذكرة فيرجعهم إلى قرانهم^(١). وكان قد أصدر تعليمات قبلها بعامين لضباط بك بتعيين حراس على أبواب المحروسة التسعة عشر، لكل باب حارسان حتى يقبضوا على «المشغبين» أي «الغشحيين» الذين يأتيون للمحروسة بدون تفكير ويعيدوهم لقرانهم^(٢). وتطور الأمر في الأربعينات بتعيين «أمور» مستخين المحروسة الذي كانت مهمته تنحصر في القبض على «لغالي» القرى الذين يدورون في المحروسة «بلا موجب أو بد القضا» عليهم يرسلون «لئلاهم» لأجل اكتمال العالم شرهم.... والتأكيد عليهم بعدم رجوعهم إلى المحروسة مرة أخرى^(٣). يطول خمسينيات القرن التاسع عشر لدى الاهتمام بالأعداد المتزايدة من الأوروبيين القادمين إلى مصر إلى إنشاء «قلم الباساينوتو» في الإسكندرية. وكان على هذا القلم عند وصول سفينة إلى الميناء أن يرسل كشف إلى ضليطة المحروسة كلما ورد سفينة بأوصاف وأوضاع وأسماء وأشكال الذي يوجدوا بها ويكتبونوا حضروا من خارج وتوجهوا المحروسة^(٤). وفي عام ١٨٦٤ أنشئ قلم مماثل في السويس. ففي هذا العام أصدر المجلس المحصومي قراراً ينص على مايلي:

من حيث إن بلاد السويس الآن في حالة التقدم والعمارة، وتقرّر لكونه إسكندرية [أي ميناء] البحر الأحمر وفي موسم الحج يزدهم ويصير فيه عالم بكثرة وتزدحم وتزدحم، وعملية التذاكر... ولشأن الضليطة من أهم الأمور التي عليهم على القلم والخط، ولذا فقد وافق المجلس على طلب حضرة محافظ السويس بإنشاء قلم لتذاكر المروء حتى يتم مضاعفة الأوصاف الموضحة بالتذاكر على

- (١) دار الوثائق القومية، الدوران الخطوي، ص ٢/ ٢٠/ ١٧ (الرقم الأصلي ٧٩٣) وثيقة رقم ١٠٦٦، من ١٢٠٥٦ ربيع الأول ١٢٤٩ هجرية / ٣٠ يولية ١٨٣٣ ميلادية.
- (٢) دار الوثائق القومية، الدوران الخطوي، ص ٢/ ٢٠/ ٢٣ (الرقم الأصلي ٧٧٧)، وثيقة رقم ٤٦، من ٥٠٠، في ٧ ربيع أول ١٢٤٧ هجرية / ١٦ أغسطس ١٨٣١ ميلادية.
- (٣) دار الوثائق القومية، ضليطة مصر، ل ٢/ ١٠/ ١٦، وثيقة رقم ٥٩، ص ٢٠، في ١٠ رجب ١٢٩١ هجرية / ١٥ يولية ١٨٤٥ ميلادية.
- (٤) دار الوثائق القومية، الدوران الخطوي، ص ٢/ ١٤/ ١١ (الرقم الأصلي ٦٥٤)، وثيقة غير برقمه، ص ١٣٨ - ٢٤، في الحصة ١٣٦٦ هجرية / ١ أكتوبر ١٨٥٠ ميلادية. عندما تأثر قلم الباساينوتو في جميع تلك التواريخ مما تيسب في ترانم العمل، أرسلت محافظة الإسكندرية رسالة بويخ، دار الوثائق القومية، محافظة إسكندرية، ل ٣/ ١٣/ ٣٣ (الرقم الأصلي ٥٢)، وثيقة رقم ٢٤، ص ٢٨، ٢٨، دو القصة ١٢٦٨ هجرية / ٢٤ سبتمبر ١٨٨٧ ميلادية.

ذات الأشخاص العاملين إليها وأجرى الشرح على التناظر فيما بعد وقيدها
بالتصريح المحدد للملك...^{١٨}

الضمان

بالإضافة إلى فرض واجب تحديد معدل الإقامة القانوني على سكان المدن
ووجوب أن يحمل الفلاحون تذاكرهم عند انتقالهم من مكان إلى آخر، ست
السلطات طريقة أخرى تبت فعاليتها في نشوء مقلعهم جديدة للهوية الفردية بداية
من أربعينيات القرن التاسع عشر أصبح واجبا على الأفراد أن يقدموا ورقة تُعرف
باسم «الضمان» وهي ورقة يملؤها شخص يحظى بمكانة محترمة في مجتمعه،
وغالبا ما كان ذلك الشخص هو شيخ العشيرة أو شيخ العائلة، وتمثل ضمانا وشهادة
لحامليها. كان هناك نوعان من الضمان: أولهما «ضمان حضور» والذي كان يلزم
حامله بإحضار شخص معين تستدعيه جهة من جهات الميري (مثل الضبطية أو
مجلس من مجالس السياسة... إلخ)، والثاني كان يُدعى «ضمان قروم» والذي
يعني أن الشخص الذي أصدر الضمان مشرول عن دفع أي غرامات أو ديون
مستحقة على حامله.^{١٩}

ويمكن نظرة سريعة على بعض القوانين ومحاكم الضبطية أن توضح طريقة
عمل نظام الضمان وموقعه في النظام القانوني. على سبيل المثال، نص القانون
الهامايوي على أن فزرة الأشولر - متى كانت حالتهم تنضم إلى سلب الأمر من
الأهالي - من حصل التماس تأجيله وتبريته منهم يلزم تقيمه وتبريته عقبا بالعديد
مدة سنة بحسب حاله وشخصه فإن ظهرت استقامته وحسن سلوكه في ظرف
المدة المذكورة وحصل الأمن من غائلته وأتى بضامن من الأهالي تحلى بسبيله^{٢٠}
وتوضح محاضر الضبطية أنه في حالة عجز المساجين عن توفير ضامن، وكان ذلك
هو الوضع القمعد عندما يكون المساجين حليفي المهدي بحيث معين أو ولقنين جدد
إليه، فإنهم يظنون قيد الحرس إلى أن يجدوا ضامنا لهم، وإذا تعذر العثور على مثل

(١٨) دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، ص ١١/٦٨ (الرقم الأصلي ٦٨)، وثيقة رقم ٦٣، ص
٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣،

ذلك الضامن يُعادون إلى قراهم أو أحيائهم الأصلية^(١). وأصدر مجلس الأحكام في ١٨٥٣ مشرراً يخص على عدم تجويز بيع شيء في الأسواق ما لم يؤخذ ضمان على البيع ليكون ما به مأمون الغفلة من مقولة إنه مسروق... لأنه إن حصل اشتباه في شيء، والبيع له لم يحضر ضامن في الحال مستلوك طبخه وتسليمه بسم من الحكومة^(٢). وعند تأجير شقة كان على صاحب الملك أو شيخ الحفرة أن يطلب من المستأجر ضماناً وإلا وقع تحت طائلة القانون.

حتى السمر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج كان يتطلب ضماناً حيث كان على الحاج أن يحصلوا على ضمان من الضبطيات المحلية التابعين لهذا صيغة تلقي التذكرة الضرورية للإبحار من السويس أو القصير إلى الحجاز. ففي عام ١٨٥٣ أصدر ديوان كنفها لضبطية مصر أمراً بأن كل من كان له وعية بالحج يسمى على أخذ التذكرة بعد أداء الضمانة اللازمة عن يد الضبطية كما هو الجاري في الحاج المنوجهين عن طريق البحر، وكان يتأكد على أمير الحج بجمع التذاكر منهم وبما لا كان أحد يتوجه بدون ضمانة^(٣). كما أصدر ديوان كنفها في مكانة لاحقة أمراً آخر بضرورة

الملاحقة الصلابة إلى التي على الحاج الذين يوجهوا المجهز، وأن يجري الخط كقالات مستحقة على الذي يطلب الرخصة بالتوجه إلى الحجاز بأن يعود إلى محل وطه بالتي بعد قضاء مدة الحج... وأنه من اللازم الضروري ملاحظة أسباب السفر يتأخر الفقد. وإن يتأكد من الضبطية على متلخج الألمان رؤساء الطرابيع ومن يلزم بأن جميع الحاج لا يؤمن بأن أخذوا تذاكر من الديوان بعد أداء الضمانات اللازمة من يد الضبطية وأنه لا يوجد أحد بدون أداء الضمانة الكافية

(١) دار الوثائق القومية، ضبطية مصر، ل/٢/٦٢/٢ تاريخ الأصلي ٢٢٠٢٨، القضية رقم ١٦٧، من ٨٧-٨٩، ٨ ذو القعدة ١٢٩٤ هجرية / ١٤ نوفمبر ١٨٧٧ ميلادية. وهي قضية أربعة من الفلاحين وصلوا إلى المسحورة كل على حدة ثم شكروا حصابة لتخدير الأماني وسرقتهم بعد التمتع في القصب وبينما كانت لا تزال في انتظار صدور الحكم النهائي، تم الإفراج عن واحد من الفلاحين حيث إنه سكن من ترفير الضمانه بينما هجر الثلاثة الآخرون عن توفيرهم في نهاية المطاف وجد اثنتان منهم أشخاصاً مستعدين لإعطائهم القفصان المطلوبين، وبما بقي واحد من السجن. فلهذا من عده القضية انظر الفصل الخامس

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، م/١/٢٣/١، من ٢٢٦، قرار بتاريخ ٥ ربيع الثاني ١٢٦٩ هجرية / ١٦ يناير ١٨٥٣ ميلادية

(٣) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، م/١/٢٣/١، لم من ديوان المالية، من ١٤، ١٢٩٩، ٢٤ شوال ١٢٦٩ هجرية / ٣١ يولية ١٨٥٣ ميلادية

بأنه يعود إلى محل وطه بعد تقضه مدة الحج المطلوبة وذلك بعد تحقيق شرط
طرحه من الأمور والمعتقدات الشريعة بمعرفة الفقيه^(١)

ويمكن القول إن تلك الابتكارات البيروقراطية - مثل إلزام الأفراد باستخدام
أسماء آبائهم واشتراط وجود محل إقامة قانوني لكل فرد وإصدار التناكر
والضمانات - لم تكن حصراً أساسياً من عناصر النظام القانوني، ولكنها كانت
ذات آثار قانونية بالغة الأهمية لأن مجالس السياسة اعتمدت في عملها على
تلك الابتكارات البيروقراطية لتحديد الهوية القانونية. وأصبح واجباً على الأفراد
في تعاملاتهم مع السلطات أن يقدموا ضماناً أو تذكرة أو شهادة تنظيم أو شهادة
تجيد لتحديد هويتهم. (انظر الملحق رقم ٦ لمثال على شهادة التجيد) وحللاً
لمحاكم الشرعية التي استندت إلى الشهود العلول معلجة بذلك الهوية المردية في
سياق محتملي ومطلبي اعتمدت مجالس السياسة على أساليب بيروقراطية معقدة
وباحثة لتضمن هوية الأفراد في نظام السياسة الجديد ذي الطابع العصبي المكتوب.
وأدت تلك السبل المعقدة إلى بزوغ مفهوم جديد للفرد: مفهوم مستقل عن الأطر
الاجتماعية والمحلية والطائفية. وكما سترى أدناه، فإن تضمين هوية الفرد في ديث
الإطار البيروقراطي قدرته على نتائج بعيدة الأثر على فهم الناس للنظام القانوني
وعن رؤيتهم لمفاهيم أساسية مثل القانون والعقل والهوية.



يرداد التفاوت بين مجالس السياسة والفقه وضوحاً في المرحلة الثالثة من مراحل
البحث في قضية قتل، ألا وهي مرحلة التحقيق. نص القانون الهايتوي الصادر
في ١٩٥٧ على أن تنفيذ حقوق الإعلام لأي الخصاص لا يمكن أن يتم إلا بعد
إصدار إعلام شرعي. ومع ذلك قد نص أيضاً على أنه يجب «إتيان بما يقتضيه
الحال من التحقيقات اللازمة والتعقيقات الجازمة والتحرري التام مع رعاية الشرع
والقانون»^(٢) وعلاوة على ذلك، لقد أوضحت مادة أخرى من نفس القانون أن على
نظام مجالس السياسة أن يلعب دوراً كبيراً في التحقيق في قضايا القتل:

إن مواد القتل التي تحصل في أي إقليم من الأقاليم المعبرية يلزم أن تُنظر بمجلس
ذلك الإقليم ويجري إتيانها وتحققها بمعرفة الشرع أو بالتوفّر أو بتركية لشهود

(١) دار الوثائق القومية مجلس الأحكام، ص ١٧/ ٢٢/ ١، قر من ديوان السابقة، ص ٢٤، ١٩٧٩، ص ٢٤
الأول، ١٩٧٠، ص ٢٥/ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٢، ملاحظة.

(٢) المادة ١ من الفصل ١ من القانون الهايتوي، كما ورد عند خلوها من المسطحات المسطحات، ص ١٥٧.

بكمال الدقة والتثبت. ثم يُرسل إعلانهما الشرعي مع مخططة المجلس إلى مجلس الأحكام المصرية وبه تحصل التعديلات الشافية والتحقيقات الكافية^(١).

كما توضح هذه الحادثة فقد كانت قضايا القتل موضوعاً لتأخر كل من المحاكم الشرعية ومجالس السياسة في نفس الوقت. وكما يتضح من عرضنا لطريقة تحديد الهوية القانونية، فقد لجأ كل من هذين الفرعين للنظام القانوني إلى أساليب معسلة - وإن كانت متداخلة - للقيام بتلك العملية. وكما سترى أثناءه، فقد قام كل منهما على عينة مستخلقة لإثبات الحقيقة ومفاهيم متباينة للأدلة القانونية.

لقد كان الدور المتروط بالاستجواب واحداً من أوضح الفوارق بين نظامي المحاكم الشرعية ومجالس السياسة. ففي نظام المحاكم الشرعية، لم يكن هناك وجود لعملية الاستجواب، في حين مثل استجواب الشهود والمدعي والمدعى عليه أحد أكثر واجبات الضبطية أهمية في معرض إعدادها لأي قضية للنظر وأثبت فيها. ويكشف هذا الفارق اختلاف المنطق المنبسط إليه كل من عربي النظام القانوني هاتين. ففي نظام المحاكم الشرعية كان واجب توفير الشهود وضمان متولهم أمام المحكمة والحصول على اعترافهم مسئولية تقع على عاتق المدعي وحده^(٢).

لقد أوضح باير يوهانسن بشكل مقنع أن المبدأ الفقهي الذي يقضي بأن مهمة القاضي تقتصر حصراً على التحقق من هوية الشهود وعلى ضمان التطبيق الدقيق للقواعد الإجرائية كان القصد منه حماية القاضي وضمان حقوق المدعي عليه على حد سواء. فمن خلال تأمل مسئولية التثبت من الحقائق إلى أطراف القضية، .. [دون تلك الطبيعة الرسمية الشكالية للعملية القضائية تعني السلطة القضائية] من [تلك المسئولية] وتحمي القاضي من الضغوط التي قد يمارسها عليه أطراف القضية الراغبون في إثبات الحقيقة^(٣). لقد كان القاضي - في استماعه إلى أقوال المدعي والمدعى عليه والشهود - يستمع إلى دعوى متناقضة. ولو كان يرغب في تحديد ما إذا كان أحد المتحدين صادقاً أم كاذباً، كان [عليه] أن يبحث عن عنصر خارجي

(١) السادة ٣ من الفصل ١ من القانون المصري، كما ورد معدّز غلوك، المملكة المحلقات، من ١٥٧

(2) Rudolph Peters, «Bleeder on the Nile: Homicide Trials in 19th Century Egyptian Shari'a Courts», *Die Welt des Islams* 39 (1999): 111.

(3) Baber Johansen, «Signs on Evidence: The Doctrine of the *Thaminiyya* (1263-1328) and the Ibn Qayyim al-Jawziyya (d. 1351) on Proof», *Islamic Law and Society* 9, no. 2 (2002): 179.

يرجع كفة واحد من التفسيرين⁽¹⁾. وتكتسب عملية التحقق من صدق وبرهنة الشهود، أو ما يعرف به الجرح والتعديل، أهمية خاصة؛ حيث إن تلك العملية تحديدًا هي التي توفر للقاضي الأسلوب الإجرائي الذي يمكنه من ترجيح كفة عنى أخرى، وهذا يساعد على اتخاذ قرار بشأن الأدلة التي ستحظى بقبوله⁽²⁾. ويتحقق القاضي بدوره من صدق ونزاهة الشهود من خلال تتيه الدقيق من «سمعتهم اللببية والاجتماعية قبل قبوله لشهادتهم في جلسات محكمة». باعتباره فإن القاضي عند إصداره لحكمه «لا يعتمد على فهمه لحقيقة أو صدق الوقائع، وإنما على اتساعه للقواعد الإجرائية الرسمية... ووفقًا للقواعد الفقهية الكلاسيكية، فإن على القاضي أن يثبت من صحة الوقائع على أساس شهادة الشهود [وإقرار المدعي عليه. وليس من حوز القاضي أن يبدأ تحقيقًا أو تحريات: لم تكن له سلطة التحقيق]⁽³⁾. وقد أوضحت لبلي، يرس في دراستها لمحكمة عيباب الشريعة أن فصل [المحكمة] كان يعتمد على حضور القاضي، وما كان لذلك العمل أن يكتمل من دون شهادة من أبء المظفة، وهي الشهادة التي اعتبرتها محاكم الشريعة عنصرًا أساسيًا في الحكم الذي يصدره القاضي. ويمكن القول بعبارة أخرى، إن شهادة الشهود كانت هي المضمون الذي يكو هيكل القواعد الإجرائية⁽⁴⁾.

كان العنصر الأساسي، بل لب تلك القواعد الإجرائية، هو أن الشهادة التي بدلي بها الشاهد يجب أن تكون كاملة دون نقصانه وأن يتم الإدلاء بها دون مقاطعة ولا يمكن مساءلة الشاهد ولا استجوابه (لمستطالقه). ويقوم شرط عدم مقاطعة الشاهد في روايته للأحداث على افتراض ضرورة التحقق من الصلة المباشرة بين إدلاء الشاهد بروايته الشفهية المتطوقة من جهة، والتصرف أو الواقعة التي شهدها من جهة أخرى. وكما أوضح برينكلي ميسيك، فإن كلا هذين العنصرين - أي الإدراك الحسي المباشر لواقعة بعينها ثم أقوال شاهد العيان أمام القاضي - تعتبر عهما للعة المرية بعس اللفظ وهو «الشهادة» وهذا يشهد على القاضي أن يستشف صحة مباشرة قدر الإمكان بين الإدراك الحسي الأصلي والتعبير اللفظي اللاحق له، أي الشهادة التي يتم الإدلاء بها في المحكمة⁽⁵⁾.

(1) Johansen, «Signa» 169.

(2) Measack, «Written Evidence» 40.

(3) Johansen, «Signa» 169, 177, 178-179.

(4) Peirce, *Acquaintance Notes*, 308.

(5) See Measack, «Evidence» 231-232.

يستحق واجب إدلاء الشاهد بشهادته دون مقاطعة بالضرورة أن تلك الشهادة يجب أن تتم في «مجلس المحكم»، أي أمام القاضي^(١). ويجب أن يتم الإدلاء بشهادة المدعي وهي البداية المعتادة للمعوى القانونية - في حضور المدعي عليه أو هي وجهه^(٢). كانت سيادة المحكمة عنصرًا أساسيًا من عناصر النظام القانوني «الشهادة لا يُعتمد بها قانونًا إلا إذا تم الإدلاء بها أمام القاضي أو أمام شخص يوكل له القاضي أن يتوب عنه في الاستماع لها»^(٣) وقد مثل الاحتكام العميق بإدلاء كل ما يمكن أن يعوق سرد الشهود لرواياتهم كاملة أحد العوامل الكامنة وراء التشكك في الوثائق المكتوبة، وهنا «أحد الملامح المعروفة للعقود»^(٤) وحتى وقت قريب ساد الاعتقاد بأن «العبء القانوني لا تتحدد الركود إليها [أي الوثائق المكتوبة] من خلال رفضها لقبول تلك الوثائق كتدليل قانوني، والانتصر على قبول شهادة الشهود شفاهة»^(٥). ويقوم هذا التفضيل للشهادة الشفهية على الاعتقاد الراسخ بعدم وجود أي شيء يفوق التواجد العملي للشهود أهمية، وأن تلك التواجد هو وحده الذي يضمن للقاضي الحصول على الشهادة المنعقدة دون وسيط. ومما يثبت وجهة النظر هذه، التي تُفضل الكلمة المنعقدة

(١) في محاكمات قسايان غير قضائيا القتل المدعى نُقل الشهادات التي نقل استرقا من الجهم والتي يتم الإدلاء بها عرج للمسكينة أو التي ينفي بها اتكالي الشهود الموهلين بخروج المسكينة لشهادة على الشهادة» (Peters, *Crime and Punishment in Islamic Law*, 12).

المعتمد في هذا النوع من الشهادات: انظر

Messick, *The Calligraphic State: Textual Domination and History in a Muslim Society* (Berkeley: University of California Press, 1993), 287.

(٢) في المذاهب يجوز للمدعي عليه أن يقدم أدلة في غياب المدعي: انظر

Messick, «Evidence», 203.

(3) Messick, «Evidence», 237.

(4) Wael Hallaq, «Qafis Communication, Legal Change and the Law of Documentary Evidence», *Al-Qadiri* 20 (1999): 439.

(5) Wakin, *Function of Documents*, 4.

كتاب من التشكك العميق في «المنعقدة» (الوثائق المكتوبة) انظر مسدود من أي بكر من يوم تجوز، الطرق المحكمة في السياسة الشرعية للفتاوى: مطبعة الآداب والديانة ١٢١٧ هجرية / ١٨٩٩-١٩٠٠ ميلادية، ص ١٨٨. ومع ذلك فقد أصبح من الواضح لأن الشريعة كانت نقل الوثائق المكتوبة كوسيلة لإثبات شأنة في القضايا المعقدة بملكية الأراضي، وأوضح بابيويحس أن الفقه، مد تبار الوثائق المكتوبة لإثبات العمل القانوني منذ القرن الحادي عشر انظر

Barber Johanson, «Femmes de langage et fonctions publiques: Sténographes, Mémoires et officiers dans le pouvoir par l'État en chah Moudjahid», *Arabica* 46, no. 3 (1997): 333-376.

وترتاب وية عميقة في الكلمة المكتوبة، هو أن الوثيقة المكتوبة لا يمكن قبولها كدليل في المحاكم الشرعية إلا إذا شهد شاهدان بأنها حضرًا كتابتها ورأيها بأصمهما، ثم يدلان بطلب الشهادة شفاعةً أمام القاضي^(١). بعبارة أخرى، «كان يلزم تحويل الوثائق المكتوبة إلى شهادات مطوقة حتى يُستَـبَـحَ بها كدليلاً»^(٢). وقد تم تبني هذا التفضيل للكلمة المطوقة في أواخر القرن التاسع عشر في القانون الجنائي العثماني المعروف باسم مجلة الأحكام العدلية^(٣).

تختلف إجراءات مجالس السياسة اختلافًا واضحًا عن كل ذلك. وكما أشار رودولف يوزر^(٤) فإن محاكمات المحاكم الشرعية «كانت من حيث المبدأ محاكمات عليّة تحمل طابع الاتهام» حيث يخوض كل من المدعى والمدعى عليه معركة قانونية كان القاضي حكمًا فيها. (وعلى العكس من هذا) كانت إجراءات مجالس البسة تحمل طابع التحقيق. وفي غياب منصب المدعي العام كان على المجلس أن يقوم بدور المدعي والقاضي في نفس الوقت، وبهذا المعنى لم يكن المدعى عليه طرفًا في المحاكمة، بل كان موضوعًا للتحقيق والتحريات لمحبس^(٥). ومن الأهمية الحاسمة بمكان توضيح أن ذلك التحقيق كان يعتمد اعتمادًا تامًا على الكلمة المكتوبة، ويؤدي نظام مجالس السياسة تفضيله الواضح للكلمة المكتوبة على نظيرتها المطوقة. وحقيقة الأمر أن أحد الملامح الأساسية لنظام مجالس السياسة يكامله هو إسكات صوت الفرد سواء كان مدعيًا أو مدعى عليه أو شاهدًا، وحلًا للحدود المركزي الذي لعبته الكلمة المطوقة في نظام المحاكم الشرعية، احتلت الكلمة المكتوبة مركز الصدارة في نظام مجالس السياسة. بعبارة أخرى كان هناك فارق أساسي بين النظامين فيما يعتلآن به كدليل قانوني؟ بقي حين كان نظام المحاكم الشرعية يصر على ضرورة التواجد الفعلي للمشاهد وسرده لما أذركه

(١) Wakio, *Function of Documents*, 7.

(٢) Maschke, «Endspiegel», 263.

هناك مرقبة مماثل من الوثائق المكتوبة في نظام القانون الإنجليزي العام، انظر

J. A. Johnson, «Orality and Immediacy in English Civil Procedure», *Boletín Mexicano de Derecho Comparado* 8 (1973): 393-408.

(٣) نص المادة ١٧٣٦ على «لا تقبل الكتابات والأختام وحدها. ومع ذلك يمكن الركون إليها إذا لم تكن مبررة». ونص المادة ١٧٣٧ على «يمكن الاعتدال على المراسيم السلطانية ومحررات سجلات الدولة

حيث إنها بحالة من الضرورة. كما وردت عند الباب جلاءه للقانون» ج ٢ ص ٦٨.

(٤) Rudolph Peters, *Administrators and Magistrates: The Development of a Secular Judiciary in Egypt, 1842-1871*, *Die Welt des Islams* 39 (1999): 394.

بحواسه من الواقعة قيد النظر، وأن يتم ذلك الرد أمام القاضي دون وسيط في شكل إداة شعبية ودون مقاطعة، كان نظام مجالس السياسة يفضل بوضوح الوثائق المكتوبة وخاصة تلك الوثائق التي تعتمد أساساً على الأدلة الظرفية.

ولكن هذا القول لا يعني أن مجالس السياسة لم تستمع قط لشهادات الشهود. فكما ذكر أعلاه كانت مهمة القاضي أن تلقى عرض حالات الأهل، وأن تنظر فيها على الفور. وكان المعتاد أن تقوم الضبطية بتحريرات مفصلة في حالة القضايا الجنائية، وكانت تلك التحريات تتضمن بالضرورة استجواباً مفصلاً للمشتبه بهم وحالاً لما استقر عليه الحال في المحاكم الشرعية التي كانت تستمع لشهادة الشهود متدعجة دون أي مقاطعة، كانت تحريات الضبطية وتحقيقاتها تمثل في استجوابات شديدة الدقة والتمعن، يتم فيها تبادل الأسئلة والأجوبة مع المدعي أو المدعى عليه أو الشهود، وكانت مقاطعة المتحدثين في إدلائهم بأقوالهم جزئاً لا يتجزأ من تلك التحقيقات. وفيما يلي مثال على هذا الاستجواب، وهي قضية الحرمة ألفتة التي التقبها، من قبل في إحدى جلسات التفتية تم استجواب المشتبه به، الحاج خضر، من ملبسات وفاة حسن لين ألفتة:

السؤال إلى الحاج خضر بالزم تقدي (كلاً) من كيفية ضربه في حسن بالتفصيل.
جواب الحاج خضر: إن حسن لين الحرمة ألفتة كان يتكلم مع مصطفى ساس حسن ألفتة ناقروا بخصوص الأوسطى سعيدة فقلت إلى حسن: انت مالك، فما كان من حسن أحضرتة الحرية وحب خضري (أجله خلعت منها، وعلبه مسكنا في بعض ولم أعرف من الذي ضربه. هذا جوابي.

السؤال إلى: كيف تشير بأن حسن المتوفي أحضرتة الحرية لأجل يضرك قائم خلعت منها وعلبه وجد مطروح ولا تعلم الذي ضربه (٢) والقال بأن تلك لا يقتل بأن شخص يضرب نفسه. كذلك والفته تقيد بأن وشاك ظرورك وت ما ضربت حسن، فلم ترك المحاولة وإعطا الإثباتا بالتفصيل من خير مسأولة جواب الحاج خضر: إن الذي صلو أضرمت عنه وإذا كان ولقائي بحضور ويشهدو علياً بأنني ضربت المتوفي حسن قينا أنا الذي ضربه وكلامهم يشي علي هذا جوابي.^(١)

إذن من الواضح أن قيمة شهادة الشهود تختلف اختلافاً جديراً في المحاكم الشرعية عنها في مجالس السياسة. ففي إجراءات النظر في نزاع ما أمام المحاكم،

(١) دار الوثائق القومية، ضبطية مصر، ل/١٧/٢٤، قضية رقم ١٣٣، من ١١-١٣، أ، ربيع الثاني ١٢٧٠ هـ
مصرية ٨، يناير ١٩٥١ ميلادية

فإن واجب استدعاء الشهود يقع على عاتق أطراف النزاع لا على عاتق المحكمة عملاً بالحديث الشريف «عليه على المدعي واليمين على من أنكره» ولا يقوم القاضي باستجواب الشهود أو معاملتهم بلهيك عن الأخذ بالرد منهم. ويقتصر دور القاضي على التحقق من نزاهة الشهود والتأكد من الاتباع السليم والدقيق للإجراءات المعمول بها.

في عمل مجالس السياسة كان الأمر يختلف؛ فالضبطية هي التي تقوم بالبحث عن الشهود واستجوابهم خلال المرحلة الأولى من إعداد القضية لئلا تفتقد فيها وهي حين أن المحاكم الشرعية كانت تعتمد في عملها على الشهادة الشفهية التي تستمع إليها في حينها وحال انعقادها. أسست مجالس السياسة عملها على المحاضر الحرفية. وقد نص القانون الذي أنشأ لاحقاً من أوائل مجالس السياسة وهو مجلس أحكام مملوكة (١٨٣٣)، على ما يلي: «يجب أن يكتب المجلس والمعاوين بظلم الساعة التي في أيام الصيف وفي أيام الشتاء الساعة ثلاثة وستلوا الأوامر الواردة من جناب دوايري والولوفات والأوروق والوردجن من الجهات المسيرة ويصير تسليمهم إلى الترجمة ولهم أيضاً كتب المجلس يجهز ما يقتضي قراءته بالمجلس فحين استكمال المجلس»^(١). وقد نص واحد من أوائل الأوامر التي أصدرها المجلس العمومي المنشأ عام ١٨٤٧ على: «لأنه بالتفكر بالمجلس العمومي ورد بالتفكر أن الدعاوى التي تتحلل على المجلس العمومي محتاجة لاستطاق المدعي والمدعى عليه ابتداء لأجل إيضاحها وتنقيحها من الابتداء، وإذا كان يصير جلبهم إلى المجلس في مبدأ الأمر يصير سيئاً لتوقيف سائر المصالح وهذا الداعي ويجد من لزوم المصلحة أن يبتا يصير فهم وتحرير كيفية إدعاء المعائن لهذا فرقا بأودة أخرى وفيما بعد يصير إحضار الأوراق المذكورة والمدعي والمدعى عليه»^(٢).

بعد ذلك، كان من المطلوب على المتقاضين الحثول أمام المجالس التي تبت في قضاياهم. وقد نص المرسوم الذي أنشأ مجلس الأحكام في ١٨٤٩ على أن

(١) وردت عند قراره المملوك المحظوظ في ٣. «ساعة الثانية» التي يشرع في الشرح ساعين وعند هو ما يترقى به «توقيت الرمي» الذي يشرع في شروق الشمس هو بداية اليوم ولا يحسب بالساعات إلا.

(٢) وردت عند قراره المملوك المحظوظ في ٥٧.

يقصر المجلس على قراءة معاضد القضايا التي رُقعت إليه^(١). وقد نصّ المرسوم الذي أنشئت بمقتضاه مجالس الأقاليم في ١٨٥٦ يوضح تام على: فيصير وضع صندوق على باب المجلس لوضع الاعتراضات التي تقدم للمجلس ويكون معه أدم الرئيس يحضر الأعضاء وتلاوتها^(٢).

خلافًا للأولوية التي أسبقتها المحاكم الشرعية على صوت الماتلث أمامها، وحلاًماً لطاحتها العلنية، فقد شقّد مرسوم ١٨٤٩ الذي أنشئ بمقتضاه مجلس الأحكام على أهمية الرتبة والصمت: بحيث من الواجب محافظة المصالح الممتنى بها من التشريع يصير تخصيص خدعة لود المجلس في وقت المداكرة من الأشخاص المُعرّض فعلى ذلك ينبغي أن خدمة لودة مجلس الأحكام المصرية أيضاً يجري تعيينهم من الأشخاص المُعرّض^(٣).

سيتضح مما ورد أعلاه أن كلاً من المحاكم الشرعية ومجالس السياسة قد تبنّى أساليب مختلفة كل الاختلاف عند تحقيقهما في القضايا الجنائية. وكانت هناك عوارق واضحة بين المحاكم والمجالس في طريقة تمديد هوية للمقاضين والشهود، ومثول (أو عدم مثول) المتقاضين أمام هذين الجهازين القانونيين. ففي حين كانت المحاكم الشرعية لا تحدد هوية الأفراد إلا في إطار مجتمعهم وجسمهم وديانهم وعمرهم ومركزهم الاجتماعي، وما إذا كانوا أحراراً أم عبيداً، كان نظام مجالس السياسة يؤسس هوية الفرد في ميثاق نصي مكتوب يضمه المجلس بنفسه. وفي حين كانت المحاكم الشرعية تتعازز تمليزاً وانحساراً إلى صف الكلمة المنطوقة، أعطى نظام مجالس السياسة مركز الصدارة للكلمة المكتوبة.

الحكم

يمكن رؤية المزيد من الاختلافات بين المحاكم الشرعية ومجالس السياسة عند متابعة المرحلة الرابعة والأخيرة من البت في القضايا الجنائية: ألا وهي مرحلة

(١) وردت عند زخولة المطالع المسلمات من ٦٤ برغم أهمية هذا الأسلوب من أساليب الاستعجاب، من الهام أن نذكر أن السهس لم يُستعرا حتى المثول أمام مجلس السياسة عند نظره في قضاياهم إلا في سبعينات القرن التاسع عشر انظر

Powers, Crime and Punishment in Islamic Law, 137.

(٢) وردت عند زخولة المطالع المسلمات من ٧٤.

(٣) وردت عند زخولة المطالع المسلمات من ٦٥.

إصدار الحكم. فكما أوضحنا في هذا الفصل وكما سيوضح بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس، لا يُختار حكم القاضي المحكمة الشرعية سلباً إلا إذا أصدره على أساس المعلومات التي يتم الكشف عنها أمام محكمته، ولا يمكن إصداره على أساس اعتراف أدلى به المدعي عليه بالإكراه^(١). وفي حين أن علم القاضي كان يمكن الاستناد إليه كدليل كافٍ في الجرائم غير المشمولة بالحدود^(٢)، فإنه لم يكن كافياً في قضايا القتل أو القضايا المشمولة بالحد الشرعي^(٣). علاوة على ذلك، ووفقاً للحديث النبوي الشريف «أدوموا الحدود بالشبهات»^(٤)، فإن أي شبهة، مثل التباين في الشهادة التي يدلي بها الشاهد أو عدم استخدام الشخص للكلمات معينة عند دلالته باعتباره، كان يمكن أن يحول دون القاضي وإصدار حكم بإدانة المدعي عليه^(٥). ختاماً، ورغم أنه كان من حق المتقاضين أمام نظام المحاكم الشرعية أن يرفعوا قضاياهم على أكثر من قاضٍ في محاولة لزيادة فرصهم في الحصول على حكم أقرب لما يفترونه، حظيهم المادقة، كان حكم القاضي نهائياً ولا يمكن استئنافه. أما نظام مجالس السياسة فكان يختلف عن هذا كل الاختلاف. يوضح الجزء التالي أربعة ملامح أساسية تميز أحكام مجالس السياسة عن أحكام المحاكم الشرعية

1. Peters, *Crime and Punishment in Islamic Law*, 9.

من التنبؤ. انظر الفصل الخامس.

(2) Peters, *Crime and Punishment in Islamic Law*, 12, 13.

من آراء مختلف المطالع بشأن علم القاضي، انظر ابن قدامة، المصنف، ج ١٠ ص ٤٨، ٥٠ (مسألة ٨٢٣٧)، وانظر أيضاً ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٤ ص ٦-١.

(٣) بالتالي فإن وجود أدلة الجريمة بصورة الشخص - مثل كأس خمر في حالة غملي الخمر، أو سكين في حالة جريمة قتل - ليس كافياً بحد ذاته لإثبات الجريمة.

Peters, *Crime and Punishment in Islamic Law*, 13.

(١) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٤ ص ٢٧٢.

(٥) يذكر ابن قسطة وقتاً في مطلع عام ١٢٦٠هـ. ولم يتمكن القاضي فيها من الحكم لصالح المدعي، بسبب تضارب طفيف في شهادة الشهود؛ قال ولقد مكث إن المتهم قد وكل المجني عليه بالقدم اليسرى، بعد أن قال شاهد آخر إنه وكله بالقدم اليسرى. انظر

Thomas, *Crime and Punishment in Islamic Law*, 13.

ويشير أيضاً إلى أنه «الشهادة على السرقة أو الاغتصاب بها يجب أن تستند كلمة اسرقته وليس مجرد كلمة «الاغتصاب» وبالتالي يجب أن تستند الشهادة على «انظرناه» هذا المصطلح القانوني اللطيف، ولا يجوز استخدام أي كلمة أخرى تسمى الجصاع أو الملامة الجشعة» (١٢٢).

كثيراً ما كانت مجالس السياسة تصدر أحكامها على أساس الأدلة الظرفية خلافاً للمحاكم الشرعية التي كانت تطلب إقراراً أو شهادة اثنين من الشهود المذكور لتوجيه الاتهام في قضايا القتل وقضايا المخلو الشرعي^(١).

لقد نص دستور المواد الخمس الصادر في ١٨٥٨، وكان يعتبر مكملاً للقانون الهامبوري الصادر عام ١٨٥٢، على إمكانية نظر مجالس السياسة - التي تُقبل فيها الأدلة الظرفية - في قضايا القتل التي يستلزم فيها إصدار حكم بالفصل بسبب نقص الأدلة العينية. وأضاف الدستور

إن قضايا القتل المنظورة بالأحكام وغيرها المظلي يتت منها شرعاً يجري في حكمه مجرى الأحكام الشرعية... والذي يتخذ ثبوت شرعاً فالنظر لوجود الأدلة السياسية بما يستلزمه على جهة المتهم فإن الجاري فيها إنما هو توقيع الحكم على الفاعل مسجلاته... يلزمه إلى التليان من مدجزا مئة من غصه سوات وأقل بمسب ضعف وقوة الأدلة المعلقة على المتهم^(٢)

كان نوع الأدلة السياسية هو التقارير التي يكتبها الأطباء الجنائيون المعروفون آنذاك باسم «حكام السياسة»^(٣). لقد ولّينا في هذا الفصل العديد من القضايا التي اعتمدت فيها على الطب الجنائي، وستابع المزيد منها في الفصل الخامس مع ذلك، فمن الجدير والمناقشة هنا هو كيفية اعتماد مجالس السياسة على تقارير الطب الجنائي عند إصدارها لأحكامها في القضايا المعروضة عليها

تضرب قضية الإجهاد التالية مثالاً واضحاً على هذا الموضوع. كان طرفا القضية امرأتين هما هاتم بنت محمد وزبوة البصيرة وكنتا زوجتين لنفس الرجل في إحدى البيات تعاركت القصرتان، وخلال ذلك العراك دفعت هاتم زبوة التي كانت حبلى آنذاك، فوفقت زبوة على سرير معلن وبداً في التزلف مُلّت زبوة بسرعة إلى الإيجابية وأعلنت المحكمة أنها قد أمضت حملها. ولغت زبوة

- (١) من قواعد الإتهام الصادرة في هذه القضايا، انظر مرقعة التشريع الجنائي، ج ٢، ص ٢٦٨
- (٢) يرد دستور المواد الخمس الصادر في سبتمبر ١٨٥٨ في مجلس الأحكام، ص ٢/١٠، (الرقم الأصلي ١٦٦٤)، أمر غير مرقع، ص ١٢، ص ١٢٧٥ بحرية / ٢٢ سبتمبر ١٨٥٨ ميلادية، وفي ساس، تقرير القتل، ج ٢، ص ٢٩٤-٢٩٥.
- (٣) كمثل نظر دار الوثائق القومية، جوان تقيش صحة المعروضة، ج ١/٥، (الرقم الأصلي ١١٣)، مكانه من التقيش إلى غبطة مصر، رقم ١٩٧، ص ٧٦، ١٤، صلاتي خلاصة ١٢٦٧ بحرية، ١٦ أبريل ١٨٥١ ميلادية.

دعوى على ضررها في المحكمة الشرعية متهمَةً إياها بالمسؤولية عن إجهاضها ولم توفر العدية للمحكمة إلا شاهداً واحداً وهو رجل شهد بأنه رأى هاتم تعسك برؤية من الحلق، ولكنه لم يكن حقيقاً إن كانت هاتم قد فعلت ونوية بالمعمل أم لا. ولم تنكر هاتم نفسها أن العراك قد حدث، ولكنها ادعت أنها لم تدفع ضررها إلا دفعه هينة، لكن تلك العضة الهينة قد أدت إلى تضرر زنوبة ووقوعها على السرير المعدني لأنها كانت حائرة أي مكشوفة الجسر ولا توى ما حولها^(١). وفي نهاية المطاف قررت زنوبة وزوجها التنازل عن القضية؛ وبذلك اعتبرت المحكمة الشرعية ستية وتم إقفالها.

ولكن مجلس السياسة عد استعراضه للقضية أصدر حكماً مختطفاً. طلبت القبطية من الإسمائية الملكية بالأريكية أن توضح ما إذا كان الوقوع على سرير ممسي يمكن أن يكون سبباً لإسقاط الحمل وجاءت الإجابة واضحة: «أسباب السقط كثيرة؛ منها الوقوع على شيء عليل، ومنها الرض على الجسم بأي آلة راضة، ومنها السقطات والضرابات على أي جزء من الجسم، ومنها الانفعالات العنابية الشديدة. وأنه لم يكن بالحكمة أثر شيء من الظاهر يدل على الضربة وأصدر مجلس السياسة الحكم التالي بته على التقرير الطبي:

حيث تبين أن الحرة زمية البصرة قد أسقطت حملها بأسباب المشاجرة التي وقعت ومن أممية الحرة المذكورة والشهود توضح وقوع المشاجرة... ومن إعادة الإسمائية الملكية قد تبين أن من أسباب الإسقاط الوقوع على شيء صلب قبل الدخول من ذلك وهي إته وإن كان بسماع القضية شرعاً لم يترتب في ذلك شيء توجه مصلحة المدعية إلا أن من حيث مواء السقط هي من المود المهمة وتوضح أن إسقاط الحرة المذكورة هو كان بأسباب المشاجرة مع ضررها ووقوعها كما وأن المدعي عليها احترقت بالمشاجرة وأنها مسكها من راسها ولكونها ضحية وقعت فظلاً لتجسرها على ذلك وتسببها في حصول ما حصل قد استصوب مجازلتها بالسجن بروضة الإبل كمدة ستة شهور^(٢).

(١) خلافاً بمعنى البهي للكلمة، كانت كلمة «البصرة» تستخدم أحياناً للإشارة إلى مكشوف البصر. انظر Fedwa Hadd-Douglas, «Marginality and Marginality: Blindness and Marginality Civilization», in *The Islamic World from Classical to Modern Times: Essays in Honor of Bernard Lewis*, ed. C. E. Bosworth et al. (Princeton: Darul Fata Press, 1989), 220.

(٢) دار الوثائق القومية، مخطوطة مصر، ج ١/ ٢٠/ ٤، (الرقم الأصلي ١٠٤٢)، قصة رقم ٣٠، ص ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١

ثمة قضية أخرى لعب فيها الطب الجنائي دوراً حاسماً في إصدار حكم بالإدانة، وهي قضية الرجال للشوام الذين كانوا يلعبون الورق في خملارة لبقال اليوناني خليل سابة التي تناولناها من قبل. وفقاً للشهادات التي أدلى بها الرجال خلال تحريات الضبطية فإن واحداً منهم يدعى أسعد طاهر، يعود أصله إلى كسروان في جبل لبنان، قد «طلب كياية ياد» وأخذ منها جاكيتاً وضعه على وجهه فمال عنقه وانطرح على الأرض ومات. وأضاف الشهود إن «الموقوف ليس كعاد عياناً وإن وفاته بدون حصول شيء». وإذا رأت الضبطية أن القصة تستحق على التصديق أمرت باستدعاء حكيم فريتو الذي حضر على الفور، وقرر ضرورة إرسال الجثة للمستشفى لإجراء «الفحص التشريحي». وذكر تقرير التشريح أنه «تتيسر من العلامات التي شوهدت أن وفاته إنما هي ناشئة من تأثير أسباب خارجية قوية شديدة على المعنى شأنها ارتجاج في المخ». تم استجواب الرجال مرة أخرى، وعند مواسمهم بالتقرير الطبي الجنائي اعترفوا بوقوع مشاجرة بعد أن كسب أسعد في لعبة الورق. وقام أحدهم وهو إبراهيم عبد الله البيروتي بالتقبض

عليه من خلفه بأحد يديه وصار يصره في جبهه بالأخرى. - (ويعد تخليصهما من بعضهما) صار إخراج أسعد خروج الخسولة فمال إليها من ياب أنف، وأخذ كرسى وجلس يجاول الترييزة وطلب كياية ياد. وبعد أن شرب منها قليلاً وضعها على الترييزة ووضع يده على جبهه وصار يتكلم ثم سقط من على الكرسي إلى الأرض، فمملوه ووضعوه في القرش وصار يوضعوا على وجهه مد، ولما لم يفس توجع... أحدهم وأحضر له حكيكاً، وشعمه التشاور، ووضع له مرآة على فبه لينظر صورته من عله فما تنسى، وعتلها أخبرهم بركاته.

بعدما اتصلت السلطات بمصرف جبل لبنان حتى يأتي بفوي الضحية؛ وذلك حتى يمكنهم توجيه الادعاء في المحكمة الشرعية، ولكن المصرف لم يتمكن من العثور على ذوي الضحية؛ وبالتالي نظر مجلس السياسة في القضية في هيئتهم. تدارس مجلس طعناً تفصيل القضية وأصدر حكمه بإدانة إبراهيم على أساس الشهادات التفصيلية التي تم الإدلاء بها في ضوء التقرير الطبي الجنائي، وحكم على إبراهيم بخمس سنوات سجنًا في ليمان الإسكندرية. ولما لمجلس استئناف بحري ذلك الحكم. لكن مجلس الأحكام - عند مراجعة القضية - وجد الحكم معيباً، وأعاد توصيف الجريمة على أنها قتل خطأ لا عملة وبالتالي خفض الحكم إلى سنة واحدة فقط في السجن^(١١).

(١١) مدار الحقوق القومية: مجلس الأحكام، س/ ١٠ / ٣٦ (لرقم الأصلي ١٣٥)، طبعة رقم ٢٦، ص ١٥-١٦، جلد ١ الأولى ١٢٨٢ ص ٢٩ / سبتمبر ١٩٦٥ ميلادية.

لم تجد مجالس السياسة غضاضة في إصدار أحكامها على أساس الشبهة، بل إنها كانت في بعض الأحيان تذكر ذلك صراحة في صلب مباحة أحكامها فاتها^(١) في حين كانت المحاكم الشرعية - على النقيض من ذلك - تمسك دوماً بالمحدث البيوي الشريف «ادعوا المعلوم بالشبهات». وتضرب القضيةتان التاليتان مثلاً واضحاً على هذا الفارق بين المحاكم الشرعية ومجالس السياسة.

يوم ٢٤ أغسطس ١٨٦٣ ذهبت امرأة تدعى ست اخواتها إلى الضبطية العملية في إطميح قرب الصوم للإبلاغ عن مقتل زوج شقيقها المدعو سيد أحمد بدو الذي كان كنيماً، وأتى إلى قريبها قبل عدة أيام بصحة ابنه يفرض بيع قصيه من بقرة كذا وشترك فيها مع شخص آخر. وفتحت في ملاحظتها أن المشتري وهو رجل يمدى عروس، كان قد اتفق معه على دفع ثمن البقرة ثلث. وفي طريق عودتهما من سوق القرية بعد الانتهاء من تفاصيل البيع، أراد عروس وسيد الفوضوء الصعد بتو مضجعت، وطلبا من ست اخواتها ألا تنظرهما. وعندما تركتهما بفترة قصيرة جاء ابن أختها جرياً ليبلغها أن عروس قد ضرب أباه بسكين فقتله وسطها الفلج بالبر. ثم لحقها عروس المذكور ولفزع عديها بسكين كانت معه وأخبرها على أنها إذا تفرقت بهذا الأمر فيقتلها كما حصل للتومي. والتمت ست اخواتها الصمت لمدة أربعة أيام خوفاً ووعداً من تهديده، ولكنها تعبت بعد ذلك إلى شيوخ القرية وأبلغتهم بما حدث.

نظر قاضي بني سويف الشرعي في القضية بعد قيام شقيقة ست اخواتها، أرملة القتيل، بتوجيه الاتهام إلى عروس مدعية أنه «ضرب [زوجها] بسكين محدودة في رقبته حمداً ومات لوقته بسبب ذلك، وتطالب المدعي عليه بما يترتب من ذلك شرعاً». وحيث إن المتهم قد أنكر التهمة، وحيث إن المدعية «مجهزت عن إقامة البينة»^(٢) فقد توجب لها اللجوء للشرعية قبل المدعي عليه، وحلقتها (أي حلف اليمين). فالدلك فقد أقرت المدعية بالكذب عن معارفته ما دأبت عليه من البرهان الشرعي، وصدر بذلك إعلام شرعي من القاضي.

(١) على سبيل المثال، انتهت قضية مقتل محمد عبد الرحمن التي بدأ بها هذا الفصل بحكم يقول: «في أن القوم بالشبهات لم يكن سقاً كافياً لتحقيق وقوع القتل منه (أي من المتهم) فلهاذا وكرون المنظور هو شبهة في ماله المأذون فقط قد استصوب». (الحالة بالبيان مدة خمسة سنوات) (التمتع من عتق)، طر الوثائق القروية: مجلس الأحكام، ص/ ١٠٩/١٠، مضيفة رقم ٢، ٣٦٢ رجب ١٢٩١ هـ/ ٢٤ يولية ١٨٧٧ ميلادية.

(٢) لا يجوز فيود شبهة الآيب. انظر ابن قدامة، المغني، ج ١٠، ص ١٧٢- ١٧٣ (مسألة ٨٧٢).

عندما نظر مجلس بني سويف في القضية، أصدر حكمه بإدانة عرض دون أن يكون مبرراً تمام اليقين من قتله لسيد أحمد بدو عمداً. وقال المجلس في حكمه وإن كان المدعى عليه لم يعترف بما تُسب له، لكن من التفتيشات السياسية متروكي صحة ما تُسب إليه، ولذلك بناءً عليه تجاوب من أخت زوجة المتوفى وولده، وما حصل به الإدعاء عليه، وما أجابوه من تلويح القرى المجاورة، وما حصل من عدم التصديق على قوله من استشهد بهم... فالتفتيش هو أن ما حصل المدعى عليه على هذه الانفصال هو طمع النفس لاستحصله على مبلغ ٢٧٠ قرش الذي كان مع المقتول من ثمن الفجرة.

ويرغم غياب اليقين المطلق، أصدر المجلس حكمه على عرض بالاعتي إلى السيل الأبيض في السجون، ثم رُفِعَ مجلس الأحكام مدة العقوبة إلى عشر سنوات^(١). تلقى القضية التالية مزيداً من الضوء على الطريقة التي احتضنت مجالس السياسة على اللجوء إليها لإصدار أحكامها على أساس الشك المحقول. بدأت القضية عندما ذهبت امرأة عبطية إلى عمدة قريتها لإبلاغه أن ابنتها غلّزت غلّزت البيت قبل عشرة أيام مع أخيه يرسم، ولم تعد منذ ذلك الوقت. وعندما مثل يرسم عن مكان أخته أنكر أي معرفة به، ثم عاد وقال إن زوج أخته ميشائيل ووقائيل أطلق عليها الدار من بندقت عندما كان الأخوان يجسمان المحطّب. في تحريات مجلس السياسة اللاحقة، لم يتمكن يرسم من تقديم أي دليل على قيام زوج أخته بقتلها بإطلاق النار عليها. واتضح من التحقيقات أيضاً أن ميشائيل كان منفصلاً عن زوجته لمدة ست سنوات بعد أن اتهمها بالارتص في الأحوال والزنا وممارسة الفجورة. بل حتى إلى إبطال الزواج بإرساله النماذج إلى البطرك في المحروسة. وعندما نظر قاضي أسبوط الشرعي في القضية في محكمته طلب من المدعين توفير شهود على ادعائهم، ولكنهم لم يتمكنوا من تلبية الطلب، فأعطاهم القاضي حق مطالبة المدهي عليه باليمين. وبالفعل أقسم المدعى عليه على إنكاره للتهمة. وبالتالي حكم القاضي بإضال القضية، لكن مجلس السياسة أصدر الحكم التالي:

حيث إنه من المتضح أن الضحية كانت متلبه في التلصقة وإثبات قد هجرت زوجها لمدة سنوات، وإن زوجها قد شكلها إلى وحوس ملقته، وإن الشهود قد

(١) دار الوثائق القومية مجلس الأحكام، ٢٧/١٠/٢٦ الرقم الأصلي ١٢٥، مضيعة رقم ٢٤، ١٢، ٢٨، ١٥٠، جلد الأول، ١٢٨٧ هجرية / ١٤ أكتوبر ١٨٦٥ ميلادية للتشديد من عدي

في السجن، والمسحرات الملكية المختلفة في السودان نظر
Rodolph Passy, «Egypt and the Age of the Triumphant Pasha: Legal Pluralism in Nineteenth Century Egypt», *Annuaire d'Égyptologie* 36 (2002): 253-303, esp. 269-270.

أثروا صحة أقواله (في التحقيقات الكنسية) .. وإذها قد اتخضت عند دعائها مع شقيقتها بروسوم لجمع الحطب، وإذها لم تعد بعد ذلك إلى بيتها وعندما سألها أمها أختها من مكانها، بدأ أولاً بإنكار معرفته بمكانها ولكنه اعترف بعد ذلك بأن روجها قد قتلها. يمكن أن يؤخذ مما سبق أي من صحت أختها ومن كراهية روجها لها أن الرجلين قد اتفقا على قتلها، وهذا ما حدث. انصد أختها بأن ميخائيل قد قتلها وحده لا لمسل له من الصحة. فلو كان ذلك صحيحاً ما كان قد التزم بالصمت حول المسلات وما كان أسمى من له [مقتل أخته] لمدة أيام^(١)

ومن الضروري ملاحظة أن مجلس أسبوط قد أصدر حكمه على الرجلين بالسجن لمدة خمس سنوات، وأن مجلس الأحكام قد أيد ذلك الحكم بدون شهادة شاهد عيان، وبدون إقرار، بل بدون جسم للجريمة^(٢).

النظر في التفاصيل الإبراهيمية واليهودية والقرصية

ثمة فارق ثالث بين نظامي المحاكم الشرعية ومجالس السياسة، وهو عدم اقتصار مجالس السياسة على النظر في الوقائع الجنائية المعروضة وسطها، وإنما تحطيمها إلى تفاصيل إدارية مرتبطة - ولو عرَضاً - بالقضية المعروضة عليها. كان ذلك إجراء معتاداً يعتر من طبة مجالس السياسة التي لم تكن أجهزة قانونية صرفة، بل كان أعضاءها من الإداريين الذين شُحِّلَت لهم سلطة البت في التفاعلات القانونية. ونتيجة لذلك كانت أحكامها في كثير من الأحيان تتضمن إحصاءات إدارية نصت على جوانب عرضية من القضية، تظهر أو تُكشَف خلال التحريات. كانت المجالس - في عملها الراسي إلى الحفاظ على النظام وصونه في مديرياتها - تأخذ ببعض الانحياز كلاً من الجوانب الجنائية والبيروقراطية. توضَّح قضية دروسها رودولف بيترو بأعداد وتقنيق الاختصاص الشامل لمجالس السياسة، وهي نصية ختلاف فتاة وبشر ديانة. كانت القضية تخص اثنين من دينيتين مختلفتين عاشت معاً دون زوج. كان الرجل المدعو فيليو، اليوناني الأصل، أحد رعايا الدولة العثمانية، وكانت الفتاة المدعوة ستيتة مسلعة. اتقى فيليو وستيتة في الإسكندرية حيث كانا أوما يعمل بواتا للمبني الذي يعيش فيه فيليو. وقع الاثنان في غرام بعضهما البعض

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص/ ٣١ / ١٠ / ٢٣، رقم الأصلي ٢٣٥، مطبوع رقم ٢٢٢، ص ١٧٧-١٧٨، ٢٨٤، شوال ١٢٨٢ هجرية / ١٦ مارس ١٨٦٦ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص/ ٣١ / ١٠ / ٢٣، رقم الأصلي ٢٣٥، مطبوع رقم ٢٢٢، ص ١٧٧-١٧٨، ٢٨٤، شوال ١٢٨٢ هجرية / ١٦ مارس ١٨٦٦ ميلادية.

وقرروا الانتقال إلى المعروسة. ذهب فيليو أولاً إلى العاصمة واستأجر شقة في حي الموسكي الذي كان يقطنه آنذاك عدد كبير من الأجانب. بعدها جترة قصيرة هربت سنية من بيت أليوي في الإسكندرية واستقلت القطار متجهة إلى المعروسة للعيش مع حبيبها. عاش الاثنان سناً لفترة من الزمن حتى اكتشفت الضبطية لمرعما بعد تلقيها «مرفحاً» من شقيق سنية يطلب فيه تحديد مكانها.

أصدر مجلس السياسة حكمه بأن فيليو وسنية قد انتهكا المادتين ٢ و ٦ من الفصل الثاني من القانون الهمايوني، وهما المادتان المتصلتان بالمساس بعرس شعبي واختطاف فتاة على التوالي. وصدر على الاثنین حكم بالسجن على فيليو بسنة أشغال شاقة في لبنان الإسكندرية، وعلى سنية بالسجن لمدة سنة في ورشة الإصلاحات. ومن الجدير بالذكر أن الضبطية قد حققت مع المدمر عيسى الحبياك، شيخ الحي الذي انتقل إليه فيليو في المعروسة. ودار التحقيق حول سب عدم مطابقة شيخ الحي بضمائم من فيليو عند انتقاله للسكنى في حيه وأصدر مجلس السياسة - على أساس تلك التحقيقات - حكمه بإدانة عيسى الحبياك لانتهاكه المادة ٧ من الفصل الخامس من القانون الهمايوني^(١). وقرروا لمجلس رفته من وظيفته وحكم عليه بشهرين سجنًا^(٢).

فضيد سيد أحمد بدر المذكورة أعلاه مثال إضماري على قيام مجالس السياسة بأخذ المسائل الإدارية، لا القانونية المحضة، بعين الاعتبار عند نظرها في القضايا الجنائية لإلزامه إلى المحكم على القاتل بعشر سنوات نفيًا إلى السودان، أمر المجلس بتجريد كل فلاحي القرية من أسلحتهم وأصدر عدة أحكام مخففة بالسجن على

(١) تمت هذه المادة على جميع المستعمرات بالمصالح المصرية كثيرًا كقروا أم صغرا إن لم يقدروا لمطرق القرين أو لأمر قروي أو القوافل الذين من قروا لم أزم أن يقدروا في قضيتهم لأن مير لا عدم الانقياد لم يرتب عليه ضرر للمصلحة قرويا بالمعنى مدة على حسب حالهم من عشرة أيام إلى شهر واحد وإن تبين أنه ترتب عليه ضرر للمصلحة تجسروا مدة من شهر إلى ستة أشهر على حسب درجه الضرر. روجت حد و قروا بالمصلحة المحللة، ص ١٧٦

(2) Rudolph Peters, «The Influential Greek: Social and Legal Boundaries in Nineteenth-Century Egypt», *Egyptian Studies* 34 (1993): 38.

كان من حسن حظي أنني عثرت على ما كتبت عن كل من فيليو وعيسى الحبياك في سجلات السج: دار الوثائق القومية، ديوان الترسانة، د/ ٢/١٤ قاروم الأصلي ٩٥٤، ص ١٥٤، ١١ مصر ١٢٨٦ هجرية / ١٦ يولية ١٨٦٤ ميلادية (عن فيليو) ودار الوثائق القومية، ديوان الترسانة، د/ ٢/١٤ قاروم الأصلي ٩٥٤، ص ١٦١ - ١٠ ويح الأول ١٢٨٦ هجرية / ١٢ أغسطس ١٨٦٤ ميلادية (عن الحبياك).

عدد من الحراس والخفراء عقاباً لهم على تهاونهم في إلقاء القبض على المذنب وفي قضية وفاة زهرة، وهي امرأة من حي كوم الشيخ سلامة في المحروسة والتي حكم المجلس بأنها قضية قتل خطأ (ويستمر عرضها في الفصل الخامس) - من الهم أن ملاحظ أن مدلولات المجالس المختلفة بشأن القضية والحكم النهائي فيها لم تكن مقصورة على تفاصيل ما قام به المدعى عليه وإنما امتدت لتشمل جوانباً هاماً آخر من جوانب القضية ألا وهو إعمال الحكمة المفترضة. لقد حكم مجلس السباسة بإدانة آمنة أفندي؛ الحكمة التي علمت جنة زهرة بسبب إعمالها في أداء وظيفتها. وقد ثارت دهشة المجلس تحديداً بسبب التبليغ بين تقرير آمنة أفندي حول معابتها لزوجته والذي قالت فيه إنه لم يكن هناك ما يشير للشبهات في وفاة زهرة، وتقرير الشريح الذي خلص إلى نتيجة متناقضة تماماً. ورأى المجلس أنه كان من المتوجب على الحكمة أن تستأنس برأي حكيم ثانٍ قبل أن تصدر تقريراً قاطعاً ثبت خطؤه بعد ذلك. وبالتالي تحكم على آمنة بعشرة أيام سجنًا بموجب المادة ٧ من الفصل الخامس من القانون الهايوبي^(١)

سبل التحقيق من حسن النية

كان أحد الفوارق الإضافية بين طريقة إصدار كل من فرعي النظام القانوني لأحكامهما يمثل في الطريقة التي اتبعها كل منهما في التثبت من حسن نية المدعى عليه. وكما وردت الإشارة إليه في الجزء الخاص بتحديد الهوية القانونية، كان القاضي الشرعي يعتمد على المجتمع المحلي - ممثلًا في الشهود المدعول - في تحديده لهوية المتقاضين أمام محكمته. ولكن كما أوضحنا ليسلي يرس في دراسته لمحكمة عيذاب الشرعية في القرن السادس عشر، لم يتحصر دور ممثلي المجتمع المحلي على تأكيد هوية الشهود وإنما امتد إلى التأكيد على سمعتهم.

كيف يمكن لمجتمع أن يحكم على مصداقية أفراد؟ إذا كان الالتزام الروحي أمراً لا يمكن أن يبرره أحد إلا الشخص المعني، فقد كان السلوك العملي لبلدنا لأخلاق الفرد وصحته لأنه مقياس ملموس يمكن التحقق منه. كثيراً ما مثل أهل

(١) دار الوثائق القومية، سلسلة صحرة، ١/١/١٧٩ (الرقم الأصلي ٢٠٨٢)، قضية رقم ١٢٩٩، ص ١٧٦-١٧٨، ٢٢، أو السلسلة ١٢٩٤ هجرية / ٢٨ نوفمبر ١٨٧٧ ميلادية، دار الوثائق القومية، مجلس الاستئناف، ص ١٧٩/١٠/١٧٩ (الرقم الأصلي ٧٥٦)، قضية رقم ٢٢، ٤٤١، أو السلسلة ١٢٩٥ هجرية / ١٨ نوفمبر ١٨٧٨ ميلادية.

حيث يربط بين سمعة جيرانهم عندما اعتدى حيزاً على امرأة من قريته (كلا قد نسل إلى قريشها)، مثل فلاحو القرية عن طيبة شخصيته، وكان ردهم على القاضي هو: «لقد سبق له أن ارتبط بملاعة مع امرأة من أهل القرية، وله تاريخ طويل من السلوك غير الأخلاقي»... بهذا كان للجماعة محطة في المحي، أو القريب، أو القبلية، دور المحكم على أخلاق الأفراد. وقد انعكس هذا الدور في المستولى القنوية للجماعة عن ضمان سيادة حسن الأخلاق بين ظهرشها⁽¹⁾

كانت سمعة أي فرد تأسس على الذاكرة الحية لاجتماع محلي ما وحكاياته الشعبية، وعادةً كان لتلك السمعة أثر حاسم في الحكم الذي يصدره القاضي الشرعي. «كلمة *fama* (ذبح الصيت) باللغة الإنجليزية ذات مفهوم شعبي أساساً، وجدوها اللاتيني *fama* يعني الحديث أو الكلام»⁽²⁾. وفي اللغة العربية نجد نفس الصلة بين الكلام الشفهي والسمعة: فكلمتا «السمعة» و«السمع» تبعان من نفس المصدر. وكما أوضح يترز فقد كانت تلك الأحاديث والأقوال الشعبية ذات أثر عميق على سمعة أي شخص، وبالتالي كان لها أثرها القسني على المحكم بر «ه أو إدانته». «كان للمجتمع المحلية سلطة بعيدة الأثر على أفرادها من خلال تلك الأحاديث والأقوال الشفهية. فتحدثها أو توصفها لشخصية فرد أو سمعته، مثل وضعه بأنه اعتاد الخروج على القانون، كانت الصنم الأساسي في إصدار حكم بالإعدام أو حكم بمجرد بقاءه خارج حيزه أو قريته»⁽³⁾. ومن الثابت أن بعض الناس كانوا يتواصلون أو يتحدثون مع القاضي في بعض الأحيان ليسردوا عليه حكايته الشخصية للأحداث، وكثروا في قيلمهم بهذا يمحون من سجل المحكمة المكتوب أي إشارة إلى جريمة سابقة، أو أي شك يجمع عليه أفراد مجتمعهم المحلي من شأنه أن يطلع سمعهم⁽⁴⁾. وظل للطبيعة الشفهية المتطورة دورها الأساسي في إثبات حسن السمعة من علمه.

على النقيض من ذلك، كانت مجالس السياسة تعتمد في عملها اعتماداً راسخاً على الوسائل البيروقراطية المكتوبة ألا وهي «سجلات السوابق»، ولم يكن مرضها انشبت من حسن السمعة أو علمه، وإنما التعرف على محتاتي الإجريم والمروج

(1) Pierce, *Morality Tales*, 178-179.

(2) D. A. Woolf, «Speech, Text, and Time: The Sense of Hearing and the Sense of the Past in Renaissance England», *Allison B. no. 2* (1986): 177.

(3) Peters, *Crime and Punishment in Islamic Law*, 70-71.

(4) Pierce, *Morality Tales*, 179.

عن القانون، وكانت في ذلك تنطلق من فكرة أن من لم تردعه حقوة سابقة من سوكه المحالف للقانون يستحق حكماً أشد صرامة^(١) وفي بعض القضايا، كان على الضبطية أن تنظر في تلك السجلات، وأن تحلل ما وراءها من معلومات إلى مجالس النيابة حتى تصور أحكاماً أشد قسوة على أصحاب السوابق من المتهمين وكان ذلك ضرورياً بالنسبة إلى عدد من الجرائم والمخالفات (ومعظمها جرائم سرقة) حيث إن القانون كان يميز بين من يرتكبون جريمة للمرة الأولى وغيرهم من معتقلي الإجرام. على سبيل المثال، نصت المادة ٥ من الفصل الثاني من القانون للهمليوني على أنه إذا ارتكب السكران والمقامرون جرماً فإن وقع ذلك منهم مرة أو مرتين، فإن زاد المسيء منهم على ذلك ولي يرتدع عن غيره وظهر إصراره على إساءته وجب نفيه أو حبه عقلاً حتى يتم على ما فعل ويتوب نوبة بصوحاً وعلاوة على ذلك، نصت المادة ١١ من الفصل الثالث على أن من سرق ثلاث مرات وجوري (أي حوqb) عليها ولم يرتدع يُنقِم من حاله أنه صار غير قابل للاستقامة وحسن السلوك فيلزم نفيه وتعييه إلى بلاد السودان^(٢). وثمة مثال آخر، فقد نصت المادة ١٩ من الفصل الثالث، الخاصة بتحديد عقوبات مخالفات السود، على أنه إذا كانت دلائلهم ناقصة أو باعوا بزيادة عن السعر الجاري... يُسَرَّبوا حتى حسب جمعتهم من ثلاث هوي إلى تسع وسبعين فإن تكرر ذلك جاز حبسهم ويُلزم علق ذكائيتهم وتعطيل بيعهم وشرايتهم، وإن تجلواوا الثلاث يلزم أن يُسَلَّد فوراً ما لهم وما عليهم... ويُطَرَّدوا إلى بلادهم حتى أنهم فيما بعد لا يُتَقَدَّون من طاعة الياعين للفين أُخْرِجُوا من ممرتهم^(٣).

توفر سجلات مجالس النيابة أمثلة لا حصر لها على كيفية تطبيق تلك المبادئ على سبيل المثال، في مارس ١٨٦٤ سرق قتي يُدعى عبدالمجيد ساعة ذهبية ووجعها لسداد مبيع كان يدين به لبلوكيشي القرقول. وعندما أُلقي القبض عليه اتضح أن له سابقين الأولى كانت في يونيو ١٨٦١ حين فُحصه والده إلى الضبطية بالنظر لشقوته وهروبه وذهي ملبوساته. وهناك (أي في الضبطية) صار تأنيبه بالعصا ووجدت سابقته الثانية في الشهر التالي عندما اعترف بسرقة مبلغ كبير من المال من أبيه، ولكنه هرب في أثناء التحقيق ووصار إيجاده بأحد الكرخانات عند المساء

(١) من المرد، انظر الفصل الخامس

(٢) وردت عند زغلول، المخطوطة المملوكة، ص ١١٥.

(٣) وردت عند زغلول، المخطوطة المملوكة، ص ١١٦-١١٧.

التواخشي، ووالده في وقتها طلب تسليمه إليه لإبعاده بمعرفته إلى المنية (الموزة في المحجل) ليحسن سلوكه^{٤٥}. عندما حضر مجلس القبطية في واقعة سرقة الساعة حكم علي عبد المجيد بثمانية عشر شهراً من الأشغال الشاقة في ديوان الوابورات والمعاملات، الذي كان مورداً للعمالة للمصانع والمصاجر^{٤٦}. وأقر مجلس الأحكام ذلك الحكم بموجب المادة ١١ من الفصل الثالث من القانون الهامبوني^{٤٧}.

في هذه القضية، كان الأب هو الذي شهد على ابنه بأنه من معتادي الإجرام، ولم اتحقق من صحة تلك الشهادة من خلال النظر في صحيفة سوابق الابن في القبطية. وثمة مثال آخر، في مارس ١٨٧٨ تم القبض على رجل يُدعى محمود أحمد متنبهاً بالسرقة من أحد المخازن في الإسكندرية. وباستجوابه في القبطية قال إنه:

من أعالي مديرية جرجا وحضر لإسكندرية من منذ [كذا] عشرين سنة، وعشت هناك بالبحر في أي شغل، ولا له معلم وليس متروك لأي ليس عليه ميركوة، وهي حرية علي المخرجين وسكة بالطرطوشي، أي قبله ويملك هناك بقهوة والحقيقة لا يكن له سكن... وبالبحري من سجلات السوابق اتضح أن المذكر كان كثير، ولتجاره علي سرقة عدة حلاوة قيمتها ٨٠ قرش وضيعة بها قد حكم عليه بالسنة الليمان مدة ثلاثة شهور وطلعت من كل الفجر... وبعد ذلك كان فوجي، وكان ضرب سومة تسمى زينة بنت أحمد يمكن ونشأ منها جروحت وتماثلت بالإسكندرية مدة ٢٤ يوم فحكم عليه بالليمان مدة ثلاثة شهور. وخفي هناك آخر الأتوال... بمحمود، حيث صار ضبط محمود أحمد... وقد رُجده له ليتبين بالمجلس بمحكم [عليه] بما يستحقه^{٤٨}.

(١) Peters, «Egypt and the Age of the Triumphant Pasha», 268.

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١٧ / ١٠ / ٢٠ (الرقم الأصلي ٢٢٢)، غلبه رقم ٦٩٧، ص ١٠٨ - ١٠٩، ٢٨ شوال ١٢٨٠ هجرية / ٦ أبريل ١٨٦٤ ميلادية. وفي الجبري بالذكر أن هذه القضية وصلت للمجلس الخصوصي الذي وقها بدوره إلى المصانع الخديوية، ولم يكن ذلك بسبب الانتماء بمصر المصري عبد الحميد بل بسبب الحكم الذي أصدره مجلس الأحكام في حي بلوكباش. انظر قولاً بالمجلس الخصوصي رأيي عدم الاكتفاء بحسبه لسدة عشرة أيام بل بسدة ثلاثين يوم مع شربل دنبة (المقروء في يافته). انظر دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، ص ١١ / ١٨ / ١٩ (الرقم الأصلي ٦٦)، مكتوبة رقم ٨٤٢، ص ١٢٧، ٢٥ محرم ١٢٨١ هجرية / ٣٠ يولية ١٨٦٤ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، قبطية إسكندرية، ل ١٨ / ٤ / ١٨٦٨ (الرقم الأصلي ١٦٧٥)، قضيه رقم ١٢٦، ص ٢١ ١٥، ٢٢ ربيع الأول ١٢٩٥ هجرية / ٩ مارس ١٨٧٨ ميلادية.

ونوضح القضية الثالثة مدى دقة سجلات السوابق واعتماد المجالس عليها عند الحكم على المتهمين، والقضية تتعلق بشخص قُبض عليه متلبساً بسرقة مبلغ سبعة عشر جنيهاً إسرائيلي من شخص آخر في أثناء صلاته في جامع السيدة زينب. وعند التحقيق معه في ضبطية مصر وجدت له سبع سوابق:

أحدهم سرقة ريال تنكو وستين نفقة خردة فيله (أي في ماله، أي في شهر) ومصاد ١٢٧٢ وجوزي عليها بالفرب... والثانية كان لهم في سرقة ٢٥ قرش من شخص فيله وميلان أيضاً ولم يثبت عليه وترج عنه. والثالثة كان وضع يده بجيب شخص.. يحدد السرقة ولم يتمكن من السرقة ولما قُبض وسلم إلى الموضع في أثني حضوره فر حلونا وبمدها قُبض، وسبب موافقه تأديت بالفرب وترج عنه بالقسملة والرابعة فيله جملاي الثانية ١٢٧٣ كان لهم في سرقة ثلاثة قروش من كيس شخص يسما عبد السميع... ولهم اثني وترج عنه بعد أن تعود بدم وقبح أمور مثيرة منه. والخامسة سرقة ١٢ قرش ليده شعبان ١٢٧٣ وجوزي عليها بالليمان مدة ستة يقتضى مضبطة مجلس الأحكام. والسادسة فيله وميلان ١٢٧٥ كان سرقة كيس يخاله أربع جنيهاً من مبيدي وثلاثة بتو وزرع... ولسوابقه حكم عليه باستخفافه بالبوليووات (والسلبات) بمقتضى مضبطة (مجلس) الأحكام أيضاً. وما زال سرقة كيس داخله مبلغ ٢٨ قرش وأربعة نفقة.. وقُبض به بوفته وتطلي عنه القرار بالضبطية بمرسالة إلى بلاد السودان وهرب وصار ضبطه. وبناء على ذلك قد قُضي القرار من مجلس ضبطه مصر.. لأجل اكفاء شروده استصوب بمقرره بعبه إلى بلاد السودان نطقاً للمادة المحلية عشر من الفصل ثالث من القانون (الهمليوني).^(١)

الفقه والمهنة

بعد أن رأينا الفروق الواضحة بين نظامي الفقه والسياسة - من كيفية رفع الدعوى الجنائية إلى تحديد هوية المتقاضين إلى طريقة التحقيق في القضايا الجنائية إلى أسلوب إصدار الأحكام - من الأهمية بمكان أن نشهد على أننا لا ننظر في نظام مناسفين متافضين لهما اختصاصات مختلفة، يكون فيها الأهالي خاطعين لنظام العتق، بينما تمتص مجالس السياسة بالنظر في قضايا التخبئة كما ذهبت دواستاد

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، م/ ٧ / ١٥ / ١٨ (الرقم الأصلي ٢٢٦)، مضبطة رقم ١٨٦. م/ ٦ / ٢٨٧ جملاي الثانية ١٢٨٠ هجرية / ١٠ ديسمبر ١٨٦٣ ميلادية.

حديثاً^(١). حقيقة الأمر أنهما كانا يشكلان عنصرين من نظام قانوني واحد، وهو نظام كان يرتكز أساساً على ضمان عمل حذرين العنصرين يتناغم فيما بينهما ومن غير الصحيح الادّعاء بأن مجالس السياسة كانت تمثل خطوة في مسيرة تحديث القانون المصري الطويلة التي بدأت بشكل متردٍ ومتعثر في عهد يونابارت و انتهت باعتماد القوانين والنظم القانونية الأوروبية بافتتاح المحاكم الأهلية في ثمانينيات القرن التاسع عشر. بل إن أرشيف مجالس السياسة الذي أعيد اكتشافه حديثاً يوضح أن مصر قد شهدت ولحفاً من أكثر الجهود دلياً وليتكلاً في تاريخ التشريع الإسلامي، وهو جهد كان يهدف إلى تطبيق الفقه وتحقيق الاتساق بينه وبين السياسة. في جره لاحق من هذا الفصل، ستقوم بالتعميم في الأصول التأسيسية لنظام السياسة ولكن قبل ذلك، سخوم في الجزء التالي بالتركيز على ثلاث حالات توضح كلها أن السياسة والفقه كانا جزءاً من نفس النظام القانوني. فالسياسة لم تكن فط محاولة لتجاوز الفقه أو الالتفاف عليه، وإنما كانت وسيلة عامة - بل حاسمة - لأهمية - لتعريف الفقه وتنقيحه.

تعريف ملاح الشريعة

كما أوضح رودلف بيرتز، في دراسته الرائدة لهذه المرحلة الشائقة من تاريخ القانون المصري، تشير الابتكارات القانونية التي شهدتها مصر قبل عام ١٨٨٢ إلى أنه ولم يكن هناك توجه للحد من تطبيق الشريعة. بل على العكس من ذلك يدور أن الحكومة كانت حريصة كل الحرص على ضمان التطبيق السليم للمذهب الحنفي^(٢). ومن الصحيح أن بيرتز قد دفع بأن المشرعين والإدوين المصريين كانوا على دراية بالاتجاهات القانونية الأوروبية في عصرهم، بل حاولوا بين الحين والآخر استئخ بعض القوانين الأوروبية، إلا أنه قد خلص إلى أن للتأثير الأوروبي الذي يمكن استشفائه «كان مسألة نخص بالشكل وليس بالمضمون»^(٣).

هناك أمثلة عديدة على تمسك الحكومة الدقيق بمبادئ الشريعة. وكما رأينا فقد أشار قانون العقوبات الرئيسي، وهو القانون الهامبروني لعام ١٨٥٢، صراحةً إلى الشريعة عند تناوله لقضايا القتل وغيرها من الجرائم الخطيرة. الأكثر أهمية هو أن

(١) Pearce, *Adversity Tales*, 315; and Halling, *above* n. 212.

(2) Peters, *Crime and Punishment in Islamic Law*, 135.

(3) Rodolph Peters, «The Origins of the Pre-1882 Egyptian Criminal Legislation» (paper presented at the 1996 Annual MEPSA Meeting, Providence, RI, November 21-24, 1996), 9.

ذلك القانون - خلافاً لقانون العقوبات العثماني لعام ١٨٥٠ الذي كان مصدرًا له مع بعض التعميمات - لم يُجر تنفيذ حذوة الإعدام إلا في قضايا القتل التي تنظرها المحاكم الشرعية، ويصدر القاضي الشرعي حكمه فيها بالتقصص وفقًا لقواعد الفقه الصارمة والدقيقة^(١). ومن الهام أن نلاحظ أن مجلس الأحكام، بعد صدور القانون الهاموي، قد شهد زيادة كبيرة في عدد حالات القتل في الريف المصري التي تُعذر المحكوم فيها بالتقصص، ولكنه لم يحاول استبدال قواعد الفقه الدقيقة لإصدار حكم بالتقصص بمجموعة قواعد أخرى أكثر تساهلاً وأبسط تطبيقاً. كانت هناك زيادة مقننة في قضايا القتل بالثبوت، وهو حرلوة عشيّة غليظة يحملها الرجال في الريف وخصوصاً في الصعيد، وخشي مجلس الأحكام أن الرجال كانوا يلجئون لاستخدام الثبوت لقتل خصومهم (خاصة في النزاع على الأراضي) لعلهم أن المحاكم الشرعية ستعتبر ذلك القضاة قضايا قتل خطأ وبالتالي مستحكمة عليهم بدفع الدية عوضاً عن إصدار حكم بالتقصص منهم. تمثلت المشكلة التي ولجتها أعضاء مجلس الأحكام في أن أبا حيفة النعمان، مؤسس المذهب الحنفي الذي كان سائداً في مصر والدولة العثمانية آنذاك لم يز أن الهرولوت تمثل نية أو قصد القتل^(٢). فقد اجتمع عند لكل المعتبرين العاملين في مجلس الأحكام بفرض مناقشة الموضوع. وقد يكون من المفيد اقتباس مقطع طويل من محضر هذا الاجتماع لتوضيح كيفية تعامل مجلس الأحكام مع هذه القضية المحيرة، ليس يتجمل الفقه ولا باستبدال قواعده بقواعد القانون الوضعي، بل بالاشتراك الخلاق مع مبادئ المذهب الحنفي.

حيث نرى للمجلس من قضايا القتل المتواردة إليه من الجهات والأقاليم بأن غالبها يكون القتل فيها عمداً بأسباب الضرب بالآلات غير جارية وهي الضرب بالبروت والصرقة (كما تنافي بها الدابة) والأحجار الكبيرة والسمك. وفيه بمناظره (أي مرادة) الإطلاقات الشرعية المتواردة ضمن القضايا المعروية من القضاة يوجد إجماع المحكم بهم على القاتلين بالآلات المذكورة بعد الثبوت الشرعي بحصول الدية الشرعية جرياً على قول الإمام الشافعي به (أي لمي حيفة).

(١) لنص قانون العقوبات العثماني الصادر عام ١٨٥٠ والمعروف باسم قانون جديد نظر
Ahmet Akgündüz, *Muhakemat İdarisi ve Osmanlı Adalet Sistemi* (Diyadiniz: Dicle
Üniversitesi Hukuk Fakültesi yayınladı, 1986), 821-831.

(٢) وفقاً لرأي أبي حيفة فإن القتل يُجر عمداً إذا تمسك القاتل بالبر أو سلاتة أو أداة حادة قطع
الجسد (مثل السيف أو قلعة عشب أو حجر مستوية)، أما القتل بالي سلاح آخر أو أداة أخرى
(كالضرب بالحصى أو بصخر كبير أو أي أداة أخرى غير حادة أو بالفرق أو باستخدام السم) فيعذر
أنه قتل بغير عمد.

Power, Crime and Punishment in Islamic Law, 43.

هذا وإن أولياء الدم عليهم لا يرضون ولا يفتنون إلا القصاص من قاتل عمه متعمداً في ضربه القتل [ولكن نظراً إلى أن لياً حيلة لا يجزئ هذه الآلات آلات قتل، وبالتالي لا يمكن الحكم بالقصاص في هذه القضايا] فإن الجاري بالمجلس في [إلحاق] أي [إصدار] الأحكام من هذه المسائل فإنه يتحصل لديه شرعية والسجادة منها كمن يفتنون [المسلمين] له وإنما يوجد في غالب بعض القتلين عدم القدرة على الوفا بقيمة الدية أو بعضها.

وهذه المناسبة وما خرج منها قد نُظر [أي رُوي] أنه ينشأ من ذلك حصول المعتمد بالتجاري على القتل بالآلات المذكورة عمداً [التياء عامل الردع] ولما إن كان مقتضى النظر فيما يوجب لإزالة هذه الأسباب مطلقاً [أي كلاً] ما ذكره بالمجلس مع حضرات المعنيين، ولهم من قول حضراتهم على أن قتل النفس بعد الثبوت جاري الحكم به على قول الإمام [أي حقيقاً] بالقصاص وإن كان بالآلة جارية ومفرقة لأجزاء البدن وهو المكشاة والمعمول به.

وأما قول الصاحبين، وهما الإمام أبو يوسف والإمام محمد بن الحسن، على أن القتل إنما ثبت عليه القتل عمداً إما بالضرب بالثبوت أو بمسوفة أو بصير كبير أو عتق مما يكون القتل فيه الهلاك يترافق الأرواح فيكون الحكم [عليه] بالقصاص من بعد الثبوت الشرعي. كما وإن حضرات الأئمة الثلاثة وهم الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل، أجمعوا على صلب القتل بما ذكره من الصاحبين ما لم يصير الضرر من القاتل من أولياء الدم أو يصير الصالح منهم على الدية أو بعضها بالتراضي.

وأما من حيث قول الصاحبين فهذه المسألة شعباً [كفا] في المذهب لكنه موافق لما أجمعوا عليه الأئمة الثلاثة كما وأنه المقرر عند علماء المذهب في القضاء قبل التخصيص والتقييد بالزمان والمكان والمادة والأشخاص هذا وأنه قرر أيضاً عند حضرات علماء المذهب بأن أمر ولي الأمر إذا وافق أصلاً صحيحاً [كفا] فيه يقول في المذهب أو يقول إمام من الأئمة كذا ويجب العمل به شرعاً. وأنه قد قيل من بعض الأئمة بأن يحدث للناس قضية بقدوم ما اعتصموا من الضمير، فإن صدر أمر ولي الأمر بالحكم بالقصاص على من قتل بكم من الآلات السابق ذكرها على قول الصاحبين السجسين عليه الأئمة الثلاثة ما لم يوافق شرعاً حيث الحكم بالقصاص، ولا يجوز في ذلك شرعاً.

فيالمسألة من ذلك شرعاً بالمجلس [أي بمجلس الأحكام] رُوي من حيث إن مواد القتل فيها الأمور المتكررة وتزوداً من أن يُنظر للأسباب الشريفة لوقوعها من غير تجاريين عليها بشروط بينهم، ولما يكون الاقتناع والرجحان ينشأ في قتل النفس بأنواع الضرب بالثبوت أو بالمسوفة أو بصير كبير أو العتق فقط فاستصوب بالمجلس أن يكون الحكم على القاتل بالآلات المذكورة بالقصاص بعد استماع الدعوى والشهادة بالشرعية ما لم يصير الضرر من القاتل من أولياء الدم أو يصير الصالح منهم عن الدية أو بعضها بالتراضي ما دام قد ظن

موافق للشريعة، وأما إذا جعل العفو من البروة أو بعضهم عن القصاص وارثاً أو بالدية أو بعضها أو المصالحة فلم تكن أن تجوز القاتل [بالجن من خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة] بالتطبيق للمادة ١١ من الفصل الأول من القانون [الهامبري]... وبهذا يصير لارتداد من يثبت في ذلك من اليابانيين والمسلمين بالقصاص. ويصدر الأمر المالي بالإجرائي يجري إحلاته [أي إعلان هذا القرار] لمن يلزم ليصر اعتباراً من يتجاسروا بوقوع الطرود...^{٣١}

الإشراف القضائي على المحاكم الشرعية

هناك عنصر آخر في النظام القانوني يثبت أن السلطات كانت حريصة على التمسك بمبادئ الفقه وإعلاء شأنها من خلال استخدام مبادئ مجالس السياسة لتكميلها وتوضيحها، دون أن ترغب قط في تجاوز مبادئ الفقه أو الائتلاف حولها، وهذا العنصر هو تحويل مجالس السياسة واجب التحقيق من سلامة أحكام المحاكم الشرعية في القضايا الجارية. لقد قامت مجالس السياسة تكررًا - فيما يمكن وصفه بنظام للإشراف القضائي - بعض العديد من أحكام المحاكم الشرعية استنادًا إلى أن تلك الأحكام لم تتبع بدقة مبادئ المذهب الحنفي. وتمكنت مجالس السياسة من اكتشاف الأخطاء والنباهات في أحكام المحاكم الشرعية بفعل عضوا العدد من المفتين كمؤقتين دائمين لديها، وقد أتاح لها ذلك رد الأحكام إلى القضاة الشرعيين لإعادة النظر فيها وتصحيح ما يرد فيها من أخطاء^{٣٢}، وتخريب قضية القتل التالية، التي أعادت الجمعية السنية النظر فيها، مثالاً مهيأً على عملية الإشراف القضائي تلك^{٣٣}.

بدأت القضية يوم ٢٨ مارس ١٨٦٠ عندما ذهب ودة وجل يدهي السيد محمد من دعو بمديرية الدنيا ومي مزار إلى قاضي الفتن للدعاء على رجل قتل

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ٢/١٠٠/٢ (القرن الأصلي ٦٦٤)، ص ٣٦، قرار صادر بتاريخ ١٢ صفر ١٢٧٥ هجرية / ٢٢ سبتمبر ١٨٥٨ ميلادية عن هذا الموضوع، انظر: *Peters, Crime and Punishment in Islamic Law, 162-163; and Colin Imber, Ebu's-Su'ud: The Islamic Legal Tradition (Stanford: Stanford University Press, 1997), 237*

(٢) من المرسوم المؤسس لمجلس الأحكام على أن يضم المجلس في عضويته النافذة ابن من العلماء، وسناً من أئمة المذهب الحنفي وواحدًا من أصحاب المذهب الشافعي. انظر وغلوف المحملات، المستقلة، ص ٢٢.

(٣) لم يكن من المعتاد أن تقوم الجمعية السنية بالبت في القضايا التقنية، وبالتالي لم تكن واحدًا من مجالس السياسة. ولكن سجد يثا قروي ١٥ إبريل ١٨٦٠ إقلاق كل مجالس السياسة عندما ساءره الشك في غيول بعض أعضائها المرشدين فحين على الجمعية السنية أن تتولى مهمة البت في القضايا المعقدة. وبعد ثوبت عام أربعة عشر شهرك، انضمت سجد يثا إلى إعادة تشكيل المجالس. الخدمة عدا العبد انظر سالم، تاريخ القضاة، ج ١، ص ٣٢-٣٥.

سيد محمد. واستخدموا في دفعهم أمام القاضي كل الصيغ الصحيحة والمقبولة لأي اتهام بالقتل العمد^١ قالوا إن المدعى عليه قد استخدم دلوًا من حطب من أنواع اللوزة عمدًا لضرب الضحية على الخشب الأيسر من رأسه، وإن الضرب قد دشق الجلد وكسر العظم وأسأل القدم ونخرج الدم، وكل هذه أفعال دفيقة شرقة نستخدم في وصف الشجاج، أي جراح الرأس، كما سيوضح الفصل الخامس. وقالوا أيضًا إن المصبي عليه قد سار عاقلاً إلى بيت بعد تعرضه للضرب، وفي عى فبد الحياة لمدة يوم واحد بعدها، ثم ماتت بأسباب ذلك^٢.

بعد الاستماع إلى دوي المجني عليه، طالبهم القاضي «بإثبات دعواهم، فأحضرنا رجلاً من المسلمين واتين فميين^٣ بعدها سمع القاضي إلى التثبت من عدالة الشهود، ولكنه قدم تلك العملية بطريقة غير مألوفة ولا معهودة بالعادة. سأل القاضي الشاهد المسلم عن الصلاة وعما إذا كان مواظباً عليها. رد الشاهد بأنه يصلي بين الحبس والأخر بسبب ظروف عمله التي أحالت المواظبة الدقيقة على الصلاة. ثم انتقل القاضي إلى الشاهدين الفنيين وسألهم «عن دياتهم وعيادتهم [كذا] فأجابا بعدم معرفتهما بشيء من ذلك، وعزما بأنهما من أهل الأشغال بالزراعة في الفيل لا يعرفون شيئاً، إلا أنهم من جملة النصارى». وبالتالي رد القاضي شهادتهما، وطالب المدعين ببيتة أخرى تشهد لهم طبق دعواهم فسجروا حزيناً كلياً. وتلك توجهت لهم (أي عُرِضت عليهم) البمين الشرعية قبل انطباعها عليه فأبوا تحليفه وأقبلت القضية نتيجة لذلك الموقوف.

وكن المحبة السية عند إعادتها النظر في القضية حكمت بأن إجراءات القاضي غير مقبولة:

لأن ما حصل من القاضي المذكور في كونه يسأل الشهود بهذه السؤالات المودبة لتعجز الشهود والورثاء من قبل أن يحصل الطمس من السدعا عليه في حقهم الذي يرتب منه إهدار دم المتوكل علماً لا يوافق شرعاً. خوفاً من حصول تجديري القضاة على أحوال ذلك من بعد الآن، والاتباع في وقعة دعوى الرعية على سعد الشريعة الأفراد وعدم ضياع حقوقهم في كل أن قد ولّوا ببعض السمية السلب أن يتحدر... لكافة حضرات المحافظين والمدعين بالتبعية على القضاة الذين يكوبوا بجهلهم إذ اتهمهم بأنهم يخافون من وقوع هذا الأمر، وأن يحصل منهم فاقة في سماع الدعاوى على واقع المتعج الشري، بحيث إذا كان أحقاً منهم يحصل منه بفسد ذلك فعلاً يتجاوزوا...^٤

(١) در الوثائق القديمة محافظة مصر، ١/ ١/ ٢٧، ١/ ٢٧ رقم الأصلي ١٩٧٦، وثيقة رقم ١٤٤ من ١٨٣ و ١٩٩٦، هو السمية ١٢٧٦ هجرية / ٢٤ بوية ١٨٦٠ ميلادية.

ومما يريد من أهمية التقه وضوحاً في العمل القومي لمجلس السليسة، ورسوخ عمية الإشراف القضائي لتلك المجلس على عمل المحاكم الشرعية، أو سجلات مجلس الأحكام تضمن قلماً فرعياً مخصصاً مكافئ للإعلانات الشرعية التي أعاد المجلس النظر فيها. وفيما يلي مثالان ولضمان على الإشراف القضائي الذي مارسه مجالس السليسة على المحاكم الشرعية. الجزء الأول من كل مثال ملخص للحكم المحكمة الشرعية، والجزء الثاني يتضمن مراجعة مجلس الأحكام له وتعليقاته على حكم المحكمة الشرعية.

المادة الأولى قضية قتل وقعت عام ١٨٥٢، وراجعها مجلس الأحكام عام ١٨٥٤

- I قضية قتل أحمد سليمان الشرفاوي من أهالي شنيطة شرعية، والقاتل له داوود حنا من أهالي صالحجر بقرطوه بضره يسكن، وأنه مات بسبب ذلك، مما فيها إعلام شرعي من قاضي المحلة الكبرى... المتضمن وجوب القصاص على داوود حنا المدعى عليه المذكور... المعتمد على رواية حسن أبي رباب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، المصدق عليه من علما مجلس ثاني بحري ومن علما المجلس أيضا... المتضمن للحكم بالقصاص على المذكور [والنصبة] محالة على العلما [بمجلس الأحكام] للنظر فيها بالوجه الشرعي
- II قد اطلعنا على قضية قتل أحمد سليمان الشرفاوي والقاتل له داوود يحيى ابن سليمان من أهالي صالحجر وفهمنا ما في ذلك، فنقول كل من سئل القول فيها على الإعلام المحرور من قاضي المحلة الكبرى... عن الحكم بالقصاص... على المذكور... إلا أن القاضي المذكور لم يصرح بالإعلام المذكور بتركية الشهود سراً، وهذا قبل الحكم بالقصاص كما سبق التنبيه منا بذلك... لأن القصاص كالحدود تُنَوَّى بالشبهات ما لم يكن، كما هو مصرح به في كتاب الشهادات والله أعلم^(١).

المثال الثاني قضية حنك عرض وقعت في ١٨٥٢، وراجعها مجلس الأحكام في أكتوبر ١٨٥٤.

- I قضية أيت خضرة التي حنك عرضها رجب العيد تعلق إسماعيل باتا بما فيها إعلام شرعي من قاضي القليوبية عن الحكم المتضمن أن الدهري لا تُسمع إلا بحضور سيد العيد المصدق عليه من مجلس ثاني بحري ومحاكمة على مجلس الأحكام للنظر فيه بالوجه الشرعي

(١) دار التراث القومية مجلس الأحكام، عثر فيه الإعلانات الشرعية رقم ٤٢٠، قضية رقم ٣٥، ص ٣٦، بدون تاريخ.

II قد انطلقنا على هذا الإعلام وعلى تصديق العلما عليه وعلى جميع أوراق قضية بنت خضرة القاصرة التي أزال يكرتها ورجع العبد بإسمه وكشف عورتها بإقراره بذلك، وفهمنا ما في ذلك فتقول ما في هذا الإعلام صحيح حيث إن المدعى عليه عذر رقيق ولم يثبت إعتاق سيده له بالوجه الشرعي، ولا أدنه المعتبر شرعاً، فالدعوى عليه في هذه القضية لا تسمع إلا بحضور سيده أو من يقوم مقامه.⁽⁴⁾

التكامل بين عقوبات المظالم الشرعية ومجالات السياسة

فد يجوز لنا القول الآن إن جدية رغبة السلطات في إعلاء شأن الثقة، لا تجاوزه
أو محاولة الالتفاف عليه، قد أصبحت جدية للبيان. لقد كان التضمن في المذهب
الحنفي للتوصل إلى تعريف أوسع وأكثر شمولاً لما يمكن اعتباره سلاحاً للقتل،
وذلك تعيين معين كأعضاء في مجالس السياسة، من المتطهين الذين يصحهم
الإشراف على غرضي المحاكم الشرعية للفق في تطبيق مبادئ الثقة عند إصدار
لأحكامها، وترشيد وتحسين نظام القضاء الشرعي^(٣) كل هذه الإجراءات كان
الهدف منها هو تعزيز الشريعة، ولم يكن القصد منها قط تهيش الشريعة أو تجاوزها
بأي شكل من الأشكال. لقد كان هذا الدمج المتكبر بين الثقة والسياسة هو ما مكّن
محمد علي و خلفاءه من إنشاء دولة القانون والنظام في مصر، ومن استخدام القانون
كأداة لتدعيم وإبراز سيادة الدولة المركزية التي كانوا يصبون إنشائها.

أمير محمد علي أول تشريع العقوبات في سبتمبر ١٨٢٩^{٥٧}. هذا التاريخ
يسبق بوانت أول مرة كشف فيها محمد علي عن رغبته في الاستقلال الرسمي
عن الدولة العثمانية، وهو ما حدث في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر. كان
محمد علي يستعمل القانون، وبخصوصاً القانون الجنائي، كمن يعظم لهه مملكة

(١) دار الفوائد، الفتاوى، مجلس الأحكام، نشر قيد الإطلاقات الشرعية، رقم ١٦٠، طبعة رقم ٥، ص ٣١،
بنو نازية.

(٢) كمال علي كيفة ترشد نظام القضاء القومي، ويشير إلى الأمر الذي أصدره مجلس الأعيان في ١٨٥٨، وحدد فيه قيمة حق الرجال المسلم ١٥٠ - ٩٩٧٧ قرش، وعلقت القيمة بالنقطة أو ٧٦٦، ٢ قرش، أو تم المساواة، ويرد الحق للمسلمة من الحقوق الموروثة عند تنقل

1000

(٣) نمر فیه روایاتی از امامان علیهم السلام در بیان

مستقلة نسود فيها قواته وجهازه الإداري دون منازع. فلي ميل المثال لم يشعر محمد السيوي - وهو واحد من الطلاب المصريين الذين أرسلهم محمد علي إلى لندن في بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر - بأي غشاشة في تأكيد أن «المسيحي في القاهرة آمن على حياته قدر أمته عليها في لندن، وأن أمته على أسوأه في جيبه في القاهرة بقوى أمته عليها في لندن»^(١). وبالمثل فإن كاتباً بريطانياً مجهول الاسم قد صوّر وبشكل مقنع في كتاب صادر في ١٨٥٢ على الهدوء والأمن اللذين تمتعت بهما مصر خلال العقدين أو العقود الثلاثة السابقة:

هناك غلوق واضح بين وضع مصر ووضع تركيا فكل كل يعرف حالة الأمن والنظام السخرة هناك. لقد وضع (محمد علي) قانوناً في مصر، ولكنه ليس مع عادات الشعب التي يحكمها، وإنما بالحكم، ولا يمكن إعدام أي شخص في مصر دون محاكمة ودون حكم يصدر وفقاً لقواعد محددة، ودون تحقيق من الوالي تحسبه. إن مبادئ الخط الشرف (الصادر في إسطنبول في ١٨٣٩) والتي تحظر على أي موظف أن يصدر حكماً بالإعدام على أي شخص كرهما افترق قد سلبت في مصر حتى من قبل مولد السلطان الشاب الذي أصدرها في تركيا. وفي هذا - فقد كان لمصر البقاء على إسطنبول^(٢)

لقد كاده تراث تأسيس دولة القانون والنظام هو ما نتج عن عباس باشا في الدفاع عنه عند دخوله في مفاوضات مع الباب العالي حول طريقة تطبيق قانون العقوبات العثماني لعام ١٨٥٠ في مصر. بعد تعديل فصيل من القانون الأصلي لضمان نكته مع السابق والواقع المصري، ثلثت مسألة من يحق له إصدار أحكام الإعدام على الفئة الذين ارتكبوا جرائمهم داخل مصر وصدر عليهم حكم بالتقصص. أمر السلطان على أن هذا الحق يجب أن يكون مقتصرًا عليه، وأن الباب العالي يجب أن يمتلك حق التصديق على أحكام الإعدام. ووقع عباس باشا بأن إرسال أحكام القصاص إلى إسطنبول سيستغرق وقتاً مفرط الطول بحيث يضاف من الأثر الراجع لتلك المعقولة إلى حد كبير وبالتالي أمر على أن تحتفظ مصر بحق إصدار أحكام

(1) Hamanin el-Bernameg, Egypt under Mohammed Ali Pasha (London: Smith Elder, 1836), 10.

من الواضح أن مهمة كتابة هذا الكتاب قد أوقعت إلى السيوي بهدف كسب ود الرأي العام البريطاني والدفاع من قضية مولاه في لندن لتطليل حديث للسيوي ولتمتد من كتابه هذا الكتاب، نظر عبد الحافظ لاتب مصرات في الفكر والسياسة للقاهرة دار سينما (١٩٩٢) ص ٥٥ ٧٦

(2) The Egyptian Railway, or The Interest of England in Egypt (London: Hope, 1852), 36-37

لإعدام على القتلة - اللذين ثبتت جرمهم - دون تصديق من إسطنبول. وفي النهاية تم التوصل إلى حل توفيقي أعطى عباس باشا فترة سماح طولها سبع سنوات يمكن له خلالها إصدار أحكام الإعدام شريطة أن يكون للضحية وريثة، وأن يطالب هؤلاء الورثة بعدم القتال، وفي حالة عدم وجود وريثة للضحية، يكون للسلطان فيها الحق في التصديق على الحكم بالتقصص وإصدار حكم الإعدام. لكن هذا الشرط ظل حبراً على ورق، حيث إن القاهرة لم ترسل أي حكم بالتقصص إلى إسطنبول للتصديق عليه، لا خلال فترة السماح ولا بعدها^(١).

وكشأن الأمثلة المذكورة أعلاه (أي التصديق في الفقه المحتفي لتوسيع تعريف سلاح القتل، وتمكين مجالس السياسة من الإشراف القضائي على المحاكم الشرعية) نوفر تلك المرحلة من مفاوضات عباس باشا مع إسطنبول دليلاً إضافياً على تمتك السلطات المصرية بالشرعية وعدم قيامها بأي محاولة لتجاوزها أو الانتصاف عليها. ومع ذلك فقد أدركت الدولة المصرية، في محاولتها لضمان المهتم السليم لمبادئ الفقه ولضمان العمل المتقال والكف للمحاكم الشرعية، أن التمسك الحرفي بالفقه في القضايا الجنائية، وخاصة عند البت في قضايا القتل، كانت له أوجه قصور خطيرة بالنسبة إلى دولة تحرص على فرض هيمنتها ولا تتهاون في مرض النظام والحفاظ عليه في الأرواحي الخافضة لسلطانها.

لقد طرحنا مثلاً عدة أسئلة على التمسك الدقيق بمبادئ الفقه، ولكن ردّي في نفس الوقت أن نقصاً ما يتورده، وخاصة في قضايا القتل. وتلخيصاً لما سبق، فقد كانت هناك ثلاث حالات ساد فيها شعور بأن مبادئ الفقه كانت قاصرة، وتم اتخاذ إجراءات إضافية مكملتها لها. أولاً، وفي ضوء نظر الدولة بشكل مطرد إلى قضايا القتل باعتبارها عترة على سيادتها فإن تماثل الفقه مع تلك القضايا باعتبارها حقاً من حقوق العباد قد مثل مشكلة كبرى خاصة عندما يتعلق الأمر بصاحب الحق في دفع الدعوى القانونية. فكما أشرنا أعلاه، فقد حصلت قوات الضبطية الحديثة الإنشاء على الحق في توجيه الاتهام، والشروع في التحريات من جرائم القتل وغيرها من القضايا الجنائية سواء في المراكز الحضرية أو في الريف.

(١) للمزيد من المعلومات حول هذا الخلاف، انظر

ثانيًا، كانت المعايير القوية المتشددة في تحديد الأدلة التي يجوز قبولها في المحكمة، وحصر لينة في الإقرار أو الشهادة، تمثل مشكلة أخرى. فقد وضع الفقه عائقًا كبيرًا يعترض طريق إصدار الأحكام بشرط الحصول على شهادة اثنين من الشهود العدول المسلمين المذكور، فعلى سبيل المثال، وجد رودولف بينر في دراسته لسجلات محكمة شرعية في صعيد مصر أن ٢ في المائة فقط من قضايا القتل قد انتهت بإصدار حكم بالقصاص، و ٥ في المائة فقط صدر فيها حكم بدفع الدية ووجد حكمًا واحدًا يقطع يدهم بالسرقة، وهو حكم تم تقضيه بعد الاستئناف^(١). لقد كان حرص الدولة الشديد على تكملة الأساليب الفقهية لتعريف الأدلة القانونية هو الذي أدى إلى قبول الأدلة الظرفية، وخاصة الطب الجنائي، كوسيلة إثبات جائرة القبول، وتم الاعتماد عليها اعتمادًا كبيرًا في مجالس السياسة.

ثالثًا، في الحالات النادرة التي نجحت فيها المحاكم في إصدار حكم في قضية قتل، كان مبدأ العقوبة الخاصة الذي تركز إلى الشريعة في تعاملها مع جرائم القتل يعطي أولياء دم الضحية خيار العفو عن المتهم، سواء من خلال طلبهم عدم تنفيذ حكم القصاص، أو من خلال قبولهم للدية. وكانت هذه العرص المتاحة تنافس تناقصًا حادًا وجذريًا مع مصالح دولة تسعى بكل ما في وسعها من ملقحة لعرص حفظها في محاكمة المقتلة، ولإرساء سيادتها باسم القانون ومن خلال القانون. ولذلك، وبغية ألا تمر جرائم القتل من دون عقاب، وبغية أن يكون للمجتمع ككل الحق في تحديد عقوبة مرتكبي جرائم القتل، وألا يقتصر هذا الحق على أولياء دم المصعب وحدهم، قررت الدولة أن أحكام المحاكم الشرعية يجب أن تكون مصحوبة بأحكام من مجالس السياسة. ونصت المادة ١١ من الفصل الأول من القانون الهنوبوري على أن إذا كانت مدة القتل يجب فيها القصاص لكن يحكم فيها بالدية بسبب حمم الورثة أو المصالححة... يُجس [القاتل] مدة من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة^(٢).

وتعطي الأمثلة الأربعة التالية أمثلة لكيفية مزج التقه مع السياسة في قضايا القتل بأرواح: القتل العمد، والقتل الخطأ، والقتل شبه العمد^(٣).

1. Peters, *Crime and Punishment in Islamic Law*, 138, 139.

(٢) وردت منه زغلول المحامك المباحث، ص ١٥٩.

(٣) من الفرق بين القتل الخطأ والقتل شبه العمد نظر

Peters, *Crime and Punishment in Islamic Law*, 43.

القضية الأولى قضية قتل محدثت شرعاً بشهادة الشهود وتحكم فيها بالقصاص، وبالتالي لم تكن هناك حاجة لاستكمال الحكم الشرعي بقرار سياسي. القضية تتعلق بشخص يدعى عبد الحي مرزوق من أهالي النخية الذي تقابل يوم ٢٢ سبتمبر ١٨٦٥ في اليوم مع شخص يدعى حسين علي أبو زيد من أهالي ناحية الكوربة التابعة لمخيرية أسوط. في أثناء سيرهما معاً في الجهة المعروفة بأبي هنش شاهد (حسين مع عبد الحي) جلياً من الدراهم... فأفرد الشيطان وضرب (عبد الحي) في رأسه... بقطعة حديد... كان أحطاه (عبد الحي) له بقصد مثلها، وقد وقع (عبد الحي) على الأرض و(حسين) عند ذلك قد أخذ ما كان معه من الدراهم وأسرع في السير وفي أثناء ذلك تقابل مع شخص... أجرى ضبطة. وفي الحال استدعى الحكيم للكشف على المصاب فوجد به جروحاً برأسه وجسمه ماشة من آلة راضة فاطعة وبسببها (أي بسبب الجروح) فلا يقدر على التنقل وقد أدخل بالإسبالية وتوفي بها يوم ٢٩ سبتمبر (أي بعد الواقعة بأسبوع).

وعند نظر القضية شرعاً لدى القاضي بني سويف ادعى الورثة على حسين ممي أبو زيد بأنه اعتدى على مورثهم... وضربه بقطعة حديد ثقيلة جارحة... في رأسه ثلاث مرات عمداً... وأنه أقام سبعة أيام ملازماً للفراش ومات في اليوم الثامن قتيلاً بسبب ذلك. (كما سنرى في الفصل الخامس، يجب على المدعين أن يذكروا سبب الرقعة صراحة ويتفطوا به) وبناءً عليه، أفادتهم بطلبون منه القصاص.

وعند مواجهته بالادعاء أنكر المدعي عليه ما نسب إليه، وعندها طالب القاضي المدعين بإقامة البينة

فأحضروا قاضي التبريم وخليل ابن إبراهيم علي، كلاهما من مدينة التبريم وشهدا على الاتقاد بعد استشهادهما بأن المدعي عليه أقر بحضرتهما بأنه في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٨٢ (٢٢ سبتمبر ١٨٦٥) ضرب المرحوم عبد الحي مرزوق الفخشان بقطعة الحديد المسكي عنها... وأنه مات بسبب الضربات التي أصابته من المدعي عليه المرحوم. ولم يد ليها المدعي عليه مطلقاً شرحاً وبد أد رقي ومثل الشاهدان المذكوران سراً وهكذا قد حكم للورثة المدعين شرعاً على المدعي عليه بالقصاص بد الطلب (أي بعد أن طالب أولياء الدم بالقصاص). وإن بذلك يكتفى الحال من التحري عن سوابقه... وبالمفكرة من ذلك بـ (مجلس) الأحكام (أي ما دام أنه ثبت على المدعي عليه السلوك قبل المنعوى البادي ذكره عناً وشك عليه شرعاً بالقصاص وحضره مفتي (مجلس)

الأحكام صديق على ما في الأعلام فجزأه إلى القاتل المذكور على سوء ما جئته
واجتزأاً غيره بحسب تنفيذ الحكم عليه بالقصاص^(١)

وكما يتضح من هذه القضية، حكم القصاص الذي أصدره القاضي بي
سوء الموضوع، ولم تعد هناك حاجة لاستكمال الإجراءات السياسية (مثل
الكشف عن سجلات السوابق) ومن اللافت أن الية هنا ثبتت بشهادة رجلين
(أحدهما ذو وجهة اجتماعية مرموقة، وهو قاضي اليوم) ليس على وثيقة الصرب
بعضها، بل على إقرار القاتل بأنه ضرب المقتول. وقد أجمع الفقهاء، باستثناء
المالكية، بأن الشهادة على إقرار تجوز^(٢).

على أنه، وكما سبق القول، كانت أحكام القصاص نادرة جداً فأغلب الفتنه
لا يفرق بمصلتهم الشئمة، كما يصدر على أغلب أولياء الدم الإثبات يشهد يشهدون
لهم على وافية القتل، وبالتالي لا يمكن للقاضي أن يحكم بالقصاص وفي أحيان
أخرى، يصدر على القاضي الحكم بالقصاص إذا لوثأى أنه أمام قضية قتل خطأ أو
شب عمداً، وفي هذه الحالة يحكم عادة بالدية، وعندما يتدخل مجلس الأحكام ليريد
عقوبة إصاحية ألا وهي السجن كما يتضح من المثال التالي.

استيقظ رجل اسمه علي الضفائي من موته في وسط الليل ليجد زوجته إمباركة
بست أحمد جلد الله، تضامع رجلاً آخر في بيته، فمما حصل له من الخبط قد
شق بعدها بسكين ونط من سطوح المتزلة، إلا أن أهل الشرفية سرعان ما إن
أمسكوا به، وبالرغم من اعتراف علي في الضبطية بما فعله، فإنه لم يقدم إقراراً أمام
القاضي، وبالتالي فعلاوثة عجزوا عن إثبات (دعواهم) عجزاً كلياً ولم يتسورا
بمیں المدعى عليه، فعند ذلك حكم من حضرة الملا بإلزام المدعى عليه للمذكور
بدفع الدية. - وسمع المدعين... عن طلب القصاص. - وعند نظر القضية سياسة في
مجلس الأحكام

رؤي بأنه وإن كان ورثة الشرفية لم يثبتوا بالشريعة دعواهم على المدعى عليه
في قتل الشرفية - عمداً وعجزوا عن ذلك... إلا أنه ما دام الشخص المذكور
معترف سياسة بشق بطن العزرة المذكورة بالسكين وولائها كل بهذا السبب.

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١٠/٣١ (الرقم الأحيائي ١٢٥)، ضيقة رقم ١٧٢،
ص ١٢١-١٢٥، ١٢٢، شعبان ١٢٨٢ هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٦٥ م لا يحد.

(٢) انظر ابن علقمة المقيت، ج ١٠، ص ٢١٦ (مسألة ٢٤٤٨).

[فقد حكم عليه] بتحويل الدية منه وتجهيزه إلى بلاد السودان بملفقه تطبيقاً للمادة

١١ من فصل أول من القانون (المعالم) ١١

أما القضية الثالثة فهي مثال آخر على قضايا القتل شبه العمد التي يتصرف بالحكم فيها بالقصاص، وهي قضية الحرمة زهرة القاطنة في حارة السيد بشن الحديده بالمحروسة. كانت زهرة حاملاً في شهرين عندما تماركت مع امرأة أخرى ركلتها برجلها في صدرها فأسقطت حملها، توصلت معاملتها بمعرفة من أزم من الحكماء ولم يعذب بها المعالجة بل توفت إلى رحمة الله تعالى. ولدى القاضي الشرعي شغل أولياء الدم إن كانت لديهم بينة تثبت دعواهم فمجزوا من ذلك، وصدر إعلام شرعي بوضع الورثة من دعواهم على المطعها عليها لمجوزهم عن الثبوت شرعاً ولكن عندما يشرت الضبطية عملها وأنت أنه.

بحث من التحقيقات سجلت ثبوت على المطعها عليها خبرها في التوفيق، فظننا ذلك قد استُصوب سجلاتها باستخفافها بورقة الإبل كحكمة يورلاق مدة سنة واحدة يحسم منها مدة سجنها (في أثناء التحقيقات)، وإن ظهرة لاستغفرتها وحسن سلوكها في طرف المدة المذكورة وحصل الأس من غلبتها وأنت بخاس من الأمالي، بخلاف سيالته والأزلة مدتها حتى تظهر استقامتها وحسن حالها كما هو متطوق المادة ١٢ من الفصل الثالث من القانون... ١٢

القضية الرابعة هي قضية قتل ثيت شرعاً، ولكن الورثة لم يتفقوا جميعاً وبهم على طلب القصاص؛ فبعضهم أصر العمد، وبعضهم فضل طلب الدية. في هذه الحالات لا يمكن للقاضي أن يصدر حكماً بالقصاص؛ وبالتالي يتدخل مجلس السياسة تعرض عقوبة برأها متبعية للمحرم المرتكب. القضية تتعلق بشخص يسمى بشاي حد من ناحية الشامية بمديرية أسبوط. في شهر جمادى الأولى ١٢٦٩، أي فبراير ١٨٥٣، أنه رجلان من غفر الناحية لاستدعائه للقيام بالعمليّة المحصنة عليه في الترع (أي يعمل من أعمال السخرة المُكلف بها)... فأخذته الخوفاً لداعي ما كان قد سمعه من تحو ضبط أنصار للجهادية؛ ولهذا ضرب كل منهما بالسكة دمعتين وبعد الواقعة بسبعة أيام توفي (أحدهما) حبشي صليبي، ولما مبارك فقد حصل له الشفاء. فر يشاي حارماً ولم يقبض عليه إلا بعد مرور أحد عشر عاماً. عندها

(١١) دار الوثائق القومية مجلس الأحكام، ج ١/ ١٠/ ١٠ رقم الأصلي ١١٦٣، مطبقة رقم ٢١٠، ٢١٦، محرر ١٢٧٥ حصرية / ٢٦ أغسطس ١٨٥٩ ميلادية.

(٢٢) دار الوثائق القومية مجلس الأحكام، ج ١/ ١٠/ ٢ رقم الأصلي ١١٦٥، مطبقة رقم ١٦، ١٦٠، ربيع الأول ١٢٧٥ حصرية / ٢٥ أكتوبر ١٨٥٨ ميلادية.

نُظرت القضية لدى قاضي أسره، وأقر بشاي بعملة ويقا ثبت عليه القتل عمداً،
 لا أن بعض الرواية شعروا عن الاتصال، كما أن روجة القتل كانت عاتبة، مؤكّم
 لها بُسّ الذئبة موزن تب أيضاً ليت المتوفي القاصرة [نصيبها من الدية] مقسمة على
 ثلاثة مسين، وسقط حق العاقين [في الدية].. هنا تكون القضية استوفيت شرعاً، أما
 سياسة فقد تقور

الشعري من سوابق وانتشار القتل [على حق الفدية] علم يوجد له سوابق ولا تقتصر
 ونها وما توضع من مجلس أسير بمجلة المذكور يرسله ليمان مكتوبة
 مدة خمسة عشر سنة تطبيقاً للمادة ١١ من فصل أول [من القانون الجمهوري]
 مع تحصيل ما حكم به عليه من الدية عند البيرة... ولتُصوب تلك [الحكم]
 بمجلس الاستئناف، إنما ترى أن يُمت بذلك القتل المدة المحكوم بها عليه إلى
 ميراث علي [في السودان].

ولدى دراسة مجلس الأحكام للقضية، وافق على حكم مجلس الاستئناف
 وصدق عليه^(١). (انظر ملحق رقم ٧ لصن هذه القضية).

أهمية مجالس السياسة المصرية

لعل الدور المركزي الذي لعبته الشريعة في النظام القانوني المصري قبل
 إنشاء المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية قد أصبح الآن واضحاً. ولعل القور
 إل محمد علي وخلفائه كفرو يحاولون التلاحق بأوروبا في المسائل القانونية
 وكانوا حريصين على اعتماد النظم القانونية الأوروبية، قد ثبت أنه قول بعيد كل
 البعد عن الحقيقة. فخلال معظم سنوات القرن التاسع عشر، كانت الشريعة هي
 المرجع الأساسي للنظام القانوني المصري سواء في مجال التشريع أو في مجال
 الممارسة القضائية أمام المحاكم. وقد أعطى النظام القانوني للفقه مكانة متميزة في
 مجال القانون الجنائي: فقد أشار قانون الضوابط الأساسي إلى الفقه سرفراً وتكراراً،
 ولعبت المحاكم الشريعة دوراً أساسياً في البت في الجرائم؛ وتم التشديد على نحو
 مستمر على أنه لا يمكن إصدار حكم بالإعدام إلا بعد أن يصدر قاضي شرعي حكمه
 بالفصاح، وتم كذلك وضع آليات بالغة الدقة لضمان التزام القضاة الشرعيين
 بقواعد الفقه الراسخة خاصة في قضايا القتل. وكل ما سلف يثير الشك في المردية

(١) دار الوثائق القومية مجلس الأحكام، ص ١٠/٢٥ (الرقم الأصلي ١٦٢٩، مطبعة رقم ٤١) ص
 ٥٢ ٣٠٤١، جلد ١، ١٦٨١ مصرية / ٤ أكتوبر ١٨٦٢ ميلادية

المتعارف عليها والتي تعني بأن القانون المصري في القرن التاسع عشر قد قدم - على نحو مستمر ولا رجعة فيه - بتعميش الشريعة.

ومع ذلك فإن الشريعة التي طبقها النظام القانوني المصري بدأب واستمرار طيلة معظم سنوات قرون التاسع عشر لم تكن هي نفس الشريعة التي عزتها الفقهاء برغم إصرار عبد الخديو عودة على أن الشريعة قد وُلدت «كاملة وشاملة وسليمة» - وهو صراخ يشبث به ويكرره الطيِّب من الإسلاميين بشكل دوجماتي - فإن الشريعة كما طبقت في مصر القرن التاسع عشر كانت مرنة وأخفّة في التطور، واكتشفت فيها العديد من أرواح القصور في مناح شتى. وقد مثل الفقه مشكلة كبرى في مجال التقويبات بسبب إصراره على التعامل مع قضايا القتل كمسائل مشمولة بالقانون الخامس وحده وعصر ذلك كانت المعايير المستعدة التي يضعها الفقه لإقامة البينة مصدرًا إضافيًا من مصادر الفقه والانشغال.

علامة على ذلك، وخلالاً مرة أخرى لرؤية عبد القادر عودة عن لا تفرعية الشريعة وطابعها المكتمل الذي لا يقبل تحويراً ولا تبديلاً، توضح السجلات التشريعية لمصر في القرن التاسع عشر أن الشريعة كانت شديدة المرونة وتتمتع بالقدرة الكاملة على التكيف مع متغيرات العصر. ولكن هذا الطابع لم يكن نتيجة لتجديد الخطاب الديني في القرن التاسع عشر، ولا كان نابغاً من ذهنية أصولية تتمسك بـ «الموروث» أو تنفذ «الواحد» لو استخدما مصطلحات طاروق البشري. وإنما اكتسبت الشريعة كما طبقت في النظام القانوني المصري في القرن التاسع عشر مرونتها وقدرتها على التكيف من المواجهة بين نظامي الفقه والسياسة. وقد تحقق ذلك من خلال إنشاء مجالس السياسة جنباً إلى جنب مع المحاكم الشرعية وتخويل تلك المجالس مهمة البت في القضايا الجنائية وغيرها من القضايا^(١). وكما أشرنا أعلاه فقد تم سرّ قوانين جديدة لمساعدة تلك المجالس على الاضطلاع بعملها، وصدرت توجيهات واضحة لضمائن التنشيط السليم بين عمل مجالس السياسة وعمل المحاكم الشرعية وواحد من أهم ملامح ذلك النظام هو أن الهدف من إنشاء مجالس السياسة لم يكن قط تسحية الفقه جازياً وإنما دعمه وتكميله. ففي حين قصر الفقه الحق في رفع الدعوى القانونية على أولياء الدم، أعطى نظام مجالس السياسة للضبطيات ومديري المديرات السلطة والحق في القيام بذلك. وخلالاً نتمسك نظام الفقه بتقديم النذيل

(١) تاريخ تأسيس مجالس السياسة، آثار

القانوني هي شكل يتنه، وهي بالأساس قول شفهي (قد يأخذ شكل شهادة شاهد عيان، أو إفراز من القُدْحى عليه)، كانت مجالس السياسة قبل مختلف أشكال الأدلة الظرفية وأهمها تقارير الطب الجنائي المكتوبة. وفي حين أن قواعد الفقه كانت تندر القضاة الشرعيين دوماً يواجههم في درء الحدود بالشبهات، أو عدم فرض أي عقوبة في حالة عدم توفر كل الشروط الواجبة لفرض مثل تلك العقوبة، كانت مجالس السياسة تؤسس أحكامها صراحة على الشبهات، وكانت تلك هي سياستها المعمول بها من حيث المبدأ والخبرة، وعلى التقيض من أحكام الفقه الأساسية في جرائم القتل وهي الفصل والدية، كانت أحكام السجن هي العقوبة الرئيسية التي تفرضها مجالس السياسة حيث إن الردع، لا التصويض، كان الهدف والدافع الرئيسي من عقوبات مجالس السياسة.

لقد وصف أحمد ضحي زغلول وأتباعه الكتكرون النظام القانوني المصري قبل عام ١٨٧٦ بأنه نظام عشوائي وظالم، لكن هذا الوصف بعيد عن الحقيقة. لقد كان ذلك النظام نظاماً أصيلاً يتمتع بالثقة في نفسه على الأقل في المسائل الجنائية، وكان يقوم على أساس محاولة دموية وواسعة الأثر للمزاوجة بين نظامي الفقه والسياسة وعلاوة على ذلك، فإن نظام السياسة لم يكن «المرور» غريباً فرضته على المجتمع بحجة ضالة مضللة فقدت قوتها في «الموروث» كما دفع بذلك طارق البشري. بل إن الفقيه المالكي ابن فرحون قال - في القرن الرابع عشر - إن السياسة «وسيلة يُترجّل بها إلى مقاصد الشريعة»^(١). وبالإضافة إلى ذلك، وكما أوضح كوليس زيمر في دراسته له «أبو السمود»، كبير فقهاء السلطان سليمان (المعروف باسم سليمان القانوني) في القرن السادس عشر، فقد عرفت الدولة العثمانية تقليداً حقيقياً وراسخاً من تكلمة الفقه بأحكام السياسة^(٢) و«فرق هذا وذلك، فقد كان من المصق عليه دوماً أن قواعد الفقه كانت في العديد من جوانبها غير عملية، وكان هناك إحساس مستمر بالحاجة إلى تكلمة الفقه بآليات قانونية موفقة. على سبيل المثال، أوضح بابر يرهانس أن عصر العماليك قد شهد غروباً واضحاً من المعايير التقوية المستقرة الخاصة بالأدلة والإجراءات على حد سواء. وقد رأى اثنان من عمالقة المذهب الحنبلي المتأخر في عصر العماليك، وهما ابن تيمية وابن قيم الجوزية، أن الفقه التقليدي كان متحلاً بشكلية جامدة، وفيها إلى أن هناك حاجة إلى نظرية معربة

(١) برهان الدين أبو الرضا إمام بن شمس الدين بن فرحون، «صورة الحكماء في أصول الفقهية»، مطبع الأحكام، بيروت، ج ١، موعظي، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٩٩٨، ج ١، ص ١١٥.

(2) Imber, *Elber-Sin*.

جديدة لمفهوم الحقيقة بما يمكن من تأسيس شكل جديد من المحاكمات؛ ألا وهو «دعوى اتهم» أو المحاكمات التي تقوم على الشهادتين. ويرى يوهانسن أن «ثلاث المحاكمات كانت تعتبر بموجب عقيدة السياسة في... العصر المملوكي مشروعة وشرعية إذ تعدّ أدلة شخص وفقاً لمبادئ الفقه التقليدية، سواء كان ذلك الشخص مدعياً أو شاهداً أو مدعياً عليه»^(١). كانت تلك الرؤية المستندة إلى الفقه هي التي أتاحت لمجالس السياسة جواز قبول الأدلة الظرفية. والأهم من ذلك هو أن ما حققه ابن تيمية وابن القيم والعديد من الفقهاء الآخرين الذين اتبعوا مثلهما، قد تمثل في إصباح الشرعية على مفهوم السياسة، وهي مطروحة كانت تنفذ على نطاق واسع حتى ذلك الحين، ولكنها كانت تنحصر إلى الغطاء الشرعي الهام الذي لا غنى عنه بمصرهما لعلامة السياسة الشرعية أدخل ابن تيمية وابن القيم في صميم الفكر الإسلامي السني الراي الذي يخضع بأن السياسة ضرورية لحماية مصالح الدولة ولرفع شأن الشرع وتكميلته على حد سواء. ولابن قيم الجوزية مقولة بليغة يخصص فيها رأيه في ضرورة الاعتماد على «الدلالة»، أي الأدلة الظرفية، وعدم الاكتفاء بالينة (أي الإقرار أو الشهادة) عند إصدار الأحكام، فيقول: «المحاكم [أي القاضي] إذا لم يكن فقه النسخ في الإمارات ودلائل الحال ومعرفة شواهد أصابع حرقاً كثيرة»^(٢) وهو ما حدا بأحد الدارسين أن يصفه بأنه «حامل لواء الأخذ بالقرائن واعتبارها في الإثبات»^(٣).

لقد درس يورجن نيلسن، بالإضافة إلى دراسته للمعايير والتوجيهات الفقهية المرمزة، العديد من كتابات المؤرخين وحولياتهم ووضح وصفاً مفصلاً للطريقة المعينة لتطبيق السياسة خلال العصر المملوكي، ودرس وضع مجالس السياسة (التي عُرفت أيضاً باسم محاكم العقاب) كجزء لا يتجزأ من نظام العدالة المملوكي^(٤) ومؤخراً أوضح يوسف ربيعوت المصانة المركزية للسياسة في النظام القانوني المملوكي. ومثل يوهانسن، دفع ربيعوت بأن تثبت الفقهاء الجامع بالمشكلات قد أحاق عمل المحاكم الشرعية. ورأى أن تلك المشكلات الجامدة هي التي خلقت الحاجة إلى تكميل المحاكم الشرعية بمؤسسات يمكنها أن تحقق الإنصاف،

(١) Johansen, «Signs as Evidence», 191-192.

(٢) ابن قيم الجوزية، الطرق السنية، ص ١٤.

(٣) عبد القادر إدريس، الإثبات والقرائن في الفقه الإسلامي (مطبعة دار الفتنة، ٢٠١٠) ص ٨٤.

(٤) Jorgen Nielsen, *Secular Justice in an Islamic State: Allegation under the Bahri Mamluks*, 662/1264-789/1387 (Leiden: Brill, 2005).

وأن توفر العدالة وليس فقط تطبيق القانون^(١). ويوضح رابوبورت أيضاً وعلى نحو متقن أن نظام السياسة المملوكي كان نظاماً يعطى بالتأييد الشعبي، واعتبره الناس نظاماً مشروعاً حيث إن سلطة قضاة نظام السياسة كانت تتوافق مع المفهوم الشعبي للإنصاف وتقوم على أساسه^(٢). ويشير رابوبورت إلى العديد من الأمثلة الهامة المثبتة التي توضح أنه في حين أن بعض الفقهاء قد اعترضوا على محاكم السياسة^(٣)،

لم يخترع كل الدالين في القضاء الشرعي على توسيع اختصاص محاكم السياسة حتى وإن حدث هذا على حساب المحاكم الشرعية. ومن المعروف أن سفر الفقهاء والعلماء قد ألقوا نظام علاقة السلطة باعتباره عرضاً من أعراض التحلل والفساد وكانت تلك الإفادة تتم أحياناً باستخدام نفس الألفاظ. ولكن أفكاراً أخرى أكثر دقة قد وُجدت في كتابات العلماء فالمشكلة في نظام السياسة لم تكن تتمثل عادة في كون النظام غير شرعي بالمعنى الدقيق للكلمة بقدر ما كانت تتمثل في وضعه في أيدي مستولى قاسدين وغير مؤهلين لتلك المهمة. لقد كان مبدأ السياسة مقبولاً بل ضرورياً، لكنه - في غية توجيهات الشريعة - قد أصبح المجهل واسماً للاستغلال والإساءة له^(٤).

وعلاوة على ذلك، فقد أوضحت الدراسات الحديثة أن المزوجة بين الفقه والسياسة/العظام تسبب عصر المعاليك بفترة طويلة، وتعود جذورها إلى العصر العباسي^(٥). بل كما أوضح الماوردي في كتابه الشهير الأحكام السلطانية، فإن الاعتماد على السياسة لإحقاق العدالة يعود إلى تلويح أكثر من ذلك ألا وهو العصر الأموي، فكان أول من أفرد للظلمات يوماً يتصفح فيه بعض المتظلمين من غير

(1) Youssef Rapoport, «Royal Justice and Religious Law: Sijarah and Shari'ah under the Mamluks», *Middle East Studies Review* 16 (2012): 39.

(2) Rapoport, «Royal Justice», 38.

(٣) اعترض المقرئ وكثير من غيرهم على نظام السياسة بسببه أنه يقوم على أساس نظام يأس المماليك نظرته التي ذهب أحمد بن علي بن عبد القادر الشيرازي الموطأ والاختيار في ذكر النسل والألقاب، ٥٠١، تحرير أبيه عز الدين محمد. انظر مؤسسة التراث لدراسات الإسلام، ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٧١٢-٧١٤. نصير والمصحح للمؤرخين بين نظام السياسة المملوكي ونظام سياسة العثمانيين ونظام يأس المماليك، انظر Barak, «Between the Kham of Qayyari and Ottoman Yassak».

(4) Rapoport, «Royal Justice», 32.

(5) Mathieu Tillier, «Qadis and the Political Use of the Mamluk Jurisdiction under the Abbassids», in *Public Violence in Islamic Societies: Power, Discipline, and the Construction of the Public Sphere, 7th-19th Centuries CE*, ed. Michael Hesse and Christian Lange (Leiden: Brill, 2012), 61-62.

مباشرةً للنظر عبد الملك بن مروان، فكان إذا وقف منها على مشكل، أو احتاج إليها إلى حكم متفرد، إلى قاضيه أبي إدريس الأودي^(١). وهذا يمكننا القول مطمئنين إن السياسة - برغم أنها لم تحط بالعشروية كجزء من الشريعة حتى القرن الثاني عشر - قد موّست في مراحل مبكرة جدًا من التاريخ الإسلامي، ووُجدت دومًا معتبرة بالقتضاء الشرعي^(٢).

وبالتالي، لم يكن نظام السياسة الذي طُبّق في مصر في القرن التاسع عشر بدعة، وإنما كان له تاريخ طويل وعشود في التراث الإسلامي. ولم تفرضه على المجتمع قوة استعمارية أو نخبة ضالة ومضللة. ومسلّة عدم غم طارقي الشري له في إطار الموروث توضح عشوائية وغموض الخطوط الفاصلة بين الموروث والوفاة في دهر طارقي البشري.

توضح أهمية نظام السياسة في مصر القرن التاسع عشر في هذا السياق تحديدًا وكما حاول هذا الفصل أن يوضح - بالاعتماد على سجلات ذلك النظام - فإن وثائق نظام السياسة الوفيرة تعطينا صورة فريدة لكيفية انخراط ذلك النظام بوظائفه من الناحية العملية. اتخذه الدارسون السابقون لنظام السياسة إما على النظريات الوضعية التي رسمت صورة معيارية مثالية لذلك النظام (الماوردي) وإس الغزالي^(٣)، وإما على كتابات المؤرخين الذي وصفوا - غالبًا عن أشخاص آخرين في كثير من الأحيان - ما كان يدور في محاكم السياسة والمظالم^(٤). وعلى النقيض من ذلك، فإن أُرشيف نظام السياسة المصري فريد من نوعه ففي حدود حصرنا لا يوجد أي نظام سياسة آخر تمت حيلته سجلاته بمثل ذلك القدر من الشمول، وليس هذا هو السبب الوحيد لتفرده ولكن حجم الأُرشيف الذي يضم أكثر من أربعة آلاف سجل - والعناية الفائقة بتنظيمه قد أتت لنا فهم الطريقة المتطورة لعمل النظام

(١) أبو الحسنى علي بن محمد بن حبيب المصري الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بحسب أحمد حامد (الطبعة: دار الحديث ٢٠٠٦)، ص ١٣٦.

(2) Baber Johansen, «Secular and Religious Elements in Hanbali Law: Function and Limits of the Absolute Character of Government Authority» in *Contingency in a Sacred Law: Legal and Ethical Norms in the Muslim Faith* (Leiden: Brill, 1999), 216-217.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، أبو علي الفراء، الأحكام السلطانية (الطبعة: حقيق في أبي الحسب، ١٩٦٦).

(٤) نمرود حرد، هذه السلطة التي... Kristan Stilt, *Islamic Law in Action: Authority, Discretion, and Everyday Experiences in Mamluk Egypt* (Oxford: Oxford University Press, 2011), chap. 1.

واسمونه الصنهاجي المنظم لتكملة الفقه والتفاعل معه. وهذا الأرشيف المدعش، بحكم طبيعته وتنظيمه، يوفر وثائق غزيرة عن كيفية تطور الشريعة وتكيفها مع تغيرات العصر في سياق تاريخي محدد.

ويردّد نظم السياسة المصري في القرن التاسع عشر أهمية سبب ما يمكن أن يكشفه لنا عما سُتّي في الدراسات الاشتراكية بإغلاق باب الاجتهاد فكما هو معروف، يفترض دارسو هذا الموضوع عمومًا أن عملية إرساء قواعد الفقه قد بدت دروة كمالها في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، وأن ذلك الفقه قد تجدد بعد انتهاء قرون تشكيله المبكرة. ولم يكن من الممكن لأولئك الدارسين أن يطرحوا هذا الزعم لولا اعتمادهم أساسًا على المتن، أي نصوص كتب الفقه على المذاهب الأربعة. ولكن العديد من الباحثين الذين استندوا إلى منابع مختلفة من طسوا بشدة في هذا الزعم^(١). فقد حاول بعضهم اكتشاف دلائل على الابتكار الفكري والمفاهيمي فيما بعد الإغلاق المفترض لباب الاجتهاد وما تلاه من تحجر للفقه^(٢)، ومنحروا أو فصح يوهانس أن الرقبة التقليدية التي تقضي بأن الفقه قد تحجر مد القرن العاشر تتجاهل التراث الهامة على المرونة والابتكار اللذين يتجسدا في أدبيات ومدفوس متصلة بخلاف المتن، ويركز تحديدًا على الشروح والتأويل والرسائل^(٣).

وعلاوة على ذلك، فقد لبرز مؤرخو الشرق الأوسط، وبخاصة من يركزون مهم على العصر العثماني، أهمية السجلات الوفيرة للمحاكم الشرعية في فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي^(٤)، وفي فهم دقائق القانون والممارسة

(١) لتحليل غني كيفية تشكيل فكرة إغلاق باب الاجتهاد، وكيف تم الطعن فيها مؤخرًا، انظر

Baber Johansen, «The Muslim Fight as a Sacred Law: Religion, Law and Ethics in a Normative System» in *Contingency in a Sacred Law: Legal and Editorial Norms in the Muslim Fight* (Leiden: Brill, 1999), 1-71.

(٢) على سبيل المثال، انظر

Wael Hallaq, «Was the Gate of Ijtihad Closed?» *International Journal of Middle East Studies* 16, no. 1 (1984): 3-42; and Sherman Jackson, «Crucier versus Kruier in a Tenth/Sixteenth Century Egyptian Court: Post-Formative Jurisprudence between Exigency and Later» *Islamic Law and Society* 8, no. 1 (2001): 27-57.

(3) Baber Johansen, «How the Muslim Change: Legal Literature and the Problem of Change in the Case of the Land Rents» in *Contingency in a Sacred Law: Legal and Editorial Norms in the Muslim Fight* (Leiden: Brill, 1999), 446-464.

(4) Zeyli, «Use of Ottoman Sherif's Court Records».

القانونية^(١). وكما يتضح من هذا الفصل، يمكن إغناء سجلات نظام السياسة إلى هذه القائمة من المصادر التي تتضمن كتب الفقه والشروح والتأويل والرسائل وسجلات المحاكم الشرعية، والتي يمكن الاستناد إليها كلها في تعريف الشريعة شكلاً ومضموناً.

وأخيراً، نلقي السجلات الوفيرة لنظام مجالس السياسة في عصر القرن التاسع عشر الضوء على إمكانية تطبيق الشريعة في العصور الحديثة، وعلى قدرته على تحقيق الاتساق معها. وقد أشارت الدراسات الحديثة في هذا المجال إلى أن من رجال القانون المصريين؛ عيد الرواق السنهوري (١٨٩٥-١٩٧١) وشيخ شحاتة، وكلاهما كان على علم واسع بكل من الفقه والقانون الوضعي الأوروبي. ويفضل هذا الاسم، تمكن الرجلان من مضاعفة كل من القانون الخاص القانون والنصوص الفقهية بداية استخلاص المبادئ التي تحكم التفكير الفقهي القانوني، والتي يمكن ترجمتها إلى شكل عام ومجرد بما يتيح إدراجه في تدوين القانون الوطني الحديث^(٢). وكما أشارا إليه لاحقاً، فإن مجالس السياسة - وإن كانت قد سلكت دوماً مسطروفاً في التاريخ الإسلامي - إلا أنها قد تبنت مسطرات جديدة في جوهرها. وتعدد الأمثلة على تلك الدراسات الحديثة، وتتضمن استخدام الطب الجيني كأدلة على أن الجور إلى الأدوات البيروقرافية مثل الفحص وسجل السجلات لتحديد الهوية الفردية وعلى الرغم من أن أعضاء مجالس السياسة لم يكتبوا دراسات تتضمن تأملات فكرية عن إستراتيجية قبول تلك الأدوات البيروقرافية والطبية، وما يمكن أن يترتب على هذا القبول من آثار على مفاهيم مثل البينة والدليل والعدالة والقانون، فإن الأرشيف الضخم لنظام السياسة تنقل له قيمة الكبرى بفضل المعلومات التي يوفرها من الطريقة المبتكرة التي اندمج بها ذلك النظام مع التقه في سياق كيان الدولة الحديثة

السياسة والتقدم الطبقي

في معرض انتقاده للنظرية الاشتراكية الخاصة - «إغلاق باب الاجتهاد»، شدد طلال أسد على أن الشريعة المحفوظة ببروتها من خلال استخدام أدوات

(١) على سبيل المثال، انظر

Poizat, Mervatly Tabet, and Ihs Agmon. *Family and Court: Legal Culture and Modernity in Late Ottoman Palestine* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006).

(2) Johnson, «Nasim Figh as a Sacred Law» 91.

ومن أعمال السنهوري وشحاتة انظر رواد، «إحياء الفروع الإسلامية».

ومعاهيم مسوعة مثل العرف والمصلحة والضرورة⁽¹⁾. يرى هذا الفصل أن السياسة يمكن أن نصاب إلى قائمة طلال أسد من الأدوات التي ضمنت للشرعية مروني عبر العرون؛ حيث إن أرسيف السياسة الذي عرضه هنا يوضح أن مصر في القرد التاسع عشر قد شهدت ما يمكن وصفه بأكثر تجارب تطبيق الشريعة ابتكرا في التاريخ الإسلامي بكامله. بإنشاء مجلس السياسة ووضع توجيهات محدده وواضحة لتعاونها مع المحاكم الشرعية عند البت في الجرائم، فإتأ تشهد نظاما قنونيًا مرنا ومستقرا وفادرا على قبول الأدوات البروقراطية والطبية الحديثة، وفي عصر الوقت يحتر اعترازا كبيرا بجذوره الضاربة في موروث شرعي أصيل. ولكن حول مجالس السياسة الجري، والمستم للأساليب الطبية والبروقراطية الحديثة كان له أثره العميق على النظام القانوني بأكمله بشكل ربما يكون قد أسهم - ربما عن غير قصد - في انتصار العلمانية. وقد يكون من المفيد - تفسيرا لهذه النقطة - أن يعود لمرآة أخيرة إلى نقد طلال أسد لنظرية العلمنة.

يبس طلال أسد موقفاً لادع الانتقاد للسرودة الشائعة التي ترى أن عملية الإصلاح القانوني في مصر في القرن التاسع عشر قد أدت إلى نيل الشريعة. وهو يؤسس نقده على أن السردية التقليدية، من خلال نصر تحليلها على التهميش التدريجي لشرعية حتى اقتصر اختصاصها على مسائل الأحوال الشخصية وحدها، تغفل التحولات التي مرت بها الشريعة نفسها خلال تلك العملية. فعندما تشكل الشريعة كمجموعة من القواعد القانونية التي نختص أساسا بتعريف الأحوال الشخصية وحدها دون غيرها، فإنها تمر بمرحلة تغير جذري. وأفضل طريقة لوصف ما حدث للشرعة خلال تلك العملية ليس الحد من نطاقها أو تهميشها، وإنما تحولها من طعية إلى أخرى. فتصبح الشريعة جزءا فرعيًا من مجموعة المعايير القانونية (أي الفقه) التي تسمح بها الدولة المركزية وتمسك بها⁽²⁾.

وقد تمكن طلال أسد من خلال قراءة متعمدة لحد من التصور المعيارية التي تعود إلى أولآخر القرن التاسع عشر، والتي تدعو إلى إصلاح قانون الأسرة، من توضيح أن عملية الإصلاح القانوني تلك كانت تستهدف وضع نظام للحركة فرعه لأساسي يستل في تطيع السلوك الاجتماعي في إطار دولة حديثة وعلمانية. وكان المعصر المركزي في تلك العملية هو إعادة التشكيل القانوني للأسرة باعتبارها

(1) Asad, *Formations of the Secular*, 221.

(2) Asad, *Formations of the Secular*, 227.

العملية الأساسية للمجتمع بحيث يصبح الفرد في إطارها كياناً فردياً منفصلاً جسدياً وأحياناً عن تلك الوحدة. ويرى طلال أسد - مقتباً في ذلك أثر ماركس - أن تحقيق ذلك الهدف كان يتطلب إخضاع الأسرة لمطالبات الدولة وفقاً لنظام معرفي جديد الاقتصاد السياسي¹، ويهدف وموضوع جديد هو «الأسرة». وفي نفس الوقت كان يجب تشجيع الفرد - من خلال العملية التعليمية - على التصرف بشكل يليق بمواطن في مجتمع علماني وليبرالي. ويرى طلال أسد أن هذا خلافاً للرأي المتعارف عليه، والذي يفترض في أغلب الأحيان أن الحكومات الاستعمارية قد كرهت التدخل في قوانين الأحوال الشخصية نظراً إلى أنه كان يشكل قلب المذهب والممارسة الدينية. إلا أنني أدفع، على العكس من ذلك الافتراض، بأن الشريعة الإسلامية المعروفة على هذا النحو تمّ تحديثاً صيغة علمانية لخصخصة الدين، ونهية الظروف للشخص الذي يحكم نفسه بنفسه².

خاتمة

يتفق العرض الذي قدمه هذا الفصل مع ما طرحه طلال أسد في أن تحولاً جوهرياً قد طرأ على طبيعة الأسرة وتميزها إبان القرن التاسع عشر ولكن حاول هذا الفصل أن يوضح أن مفهوم الفرد بعد ذلك قد شهد هو أيضاً تحولاً هاملاً نتيجة للمزاوجة بين السياسة والفقه. وكما أوضحنا أعلاه، فإن مجالس السياسة - بانتقارها إلى الوسائل التي ركنت إليها المحاكم الشرعية، والتي أقرها الفقهاء في نظرياتهم وصقلتها الممارسات القانونية عبر قرون طوال - قد لجأت إلى أساليب بديلة ومختلفة للتحقق من هوية المتقاضين أمامها. فحرصاً من الشهود العدول الدين مثلاً نقطة الوصول الأساسية والراسخة بين المتقاضين الشرعي والمجتمع المحلي، والذين كان بإمكانهم وحدهم إثبات هوية المتقاضين والشهود وكذلك حرص مسعهم، لتعمدت مجالس السياسة على الألفة التقية للشار إليها أعلاه، أي سجلات تعداد السكان والضمائم والتذكرة، وسجل الإقامة القانوني، وكذلك أسماء الأياد. لكن الركوز إلى هذه الإثباتات النصية المكتوبة قد أذى بدوره إلى بروز مفهوم جديد كل الجدة للهوية. فبلى التقيض من المحاكم الشرعية التي استندت في تحديد الهوية القرنية والتثبت منها إلى المجتمع المحلي (القبيلة) والعدالة المعتلة والمحي والقرية... إلخ) للوثوق من نزاعة وصحة الأفراد فقد

1 Asad, *Formations of the Secular*, 227-228.

تمكنت مجالس السيادة - باعتبارها حل النصوص المكتوبة المطروحة عليها - من التغلب تخطياً نشأ عن السياق المجتمعي، ولوجدت سلاً بديلة للتخفق من الهوية، والتثبت من النزاهة، والتأكد من صحة الفرد.

لم يكن من الممكن لفكرة المساواة أن تسود من دون هذا التشكيل الجديد لمفهوم الهوية الفرعية، الذي لم يقد جزاً أصيلاً من السياق المجتمعي، بل أصبح وجوده مرتبطاً بالأساس بالسياق التسيي المكتوب للدولة الليبرورقراطية الحديثة وكما أشار لورانس روزين فإن مفهوم الملكية، وهو المفهوم الذي كان يشكل أساساً لشهادة الشهود المدلول، كان يعني كلاً من «الاستقامة» و «التوازن». ويقوم هذا المفهوم على أساس صحة الفرد التي لا تنفصل عن مجموعة كبيرة من الصلات الاجتماعية والاقتصادية التي دارم تلك الفرد على احترامها والحفاظ عليها وهي ذات الوقت، فبذ الجماعة التي ينتمي إليها الفرد فتستمد شرعيتها من نفس شبكات التعاقد الاجتماعي التي تسبغ على الجهد الفردي قيمة الاجتماعية⁽¹⁾ فهي ملا العالم «الفقهي» فإن الترابط التي تجمع الكيانات المختلفة ببعضها البعض هي روابط التكافؤ لا المساواة. فهناك مفهوم أوسع، يكاد يكون أرسطوياً... يحرك الأمور في هذا الصدد ألا وهو واجب معالجة الكيانات المختلفة بطرق مختلفة وتجنسد العدالة في الاعتراف بتلك الاختلافات واحترامها. أما لو كان الأمر غير ذلك هل تكون نتيجة الحقبة إلا الظلم»⁽²⁾.

وبالتالي، وكما هو معلوم للكلفة، لم يكن القاضي الشرعي عند إصداره لحكمه - يتعامل مع كيانات فردية منزلة، وإنما كان مطلوباً منه أن يأخذ بعين الاعتبار الصلات الاجتماعية والمجتمعية، وقواعد المعاملة بالمثل التي تربط الأفراد بعضهم ببعض وتحكم علاقاتهم، وكان عليه قبل أن يصدر حكمه أن يراعي عناصر مثل النوع والجنس والنية وسلامة القوى العقلية وسن المضامين والشهود المائين أمام محكمته، وكذلك بالطبع ما إذا كانوا أحراراً أم عبيداً ولم يكن من الممكن تحنيد قيمة الدية أو عدد الشهود الذين يمكن سماع شهادتهم أو مقدار الميراث الذي سيؤول إلى الوريثة، والعديد من المسائل الأخرى، ما لم يول القاضي انبساطاً دقيقاً لجنس المتقاضى - إن كان رجلاً أم امرأة - ولديانته - إن كان مسلماً أم غير مسلم - ولوضعه - إن كان عبيداً أم حرّاً، وعلى التقيض من ذلك

(1) Lawrence Bason, *The Justice of Islam: Comparative Perspectives on Islamic Law and Society* (Oxford: Oxford University Press, 1999), 156.

(2) L. Bason, *Justice of Islam*, 165.

كانت مجالس السياسة - بحكم امتلاكها للأدوات البيروقراطية المذكورة أعلاه - قادرة على التعامل مع الفرد بشكل يحضر النظر عن حريته أو نوعه أو جنسه أو دينه ولا يعني هذا القول أن سجلات مجالس السياسة كانت تخلو من أي إشارة إلى الدين أو النوع أو الجنس أو أي صفات شخصية أخرى. لكن هذه التفاصيل لم يكن لها أثر على أسلوب الخطر في التقفية، ولم تكن ذات أهمية كبرى في تقديم الناس لأنفسهم أمام الضبطية ولا في طريقة عرضهم لقضاياهم ومطالبهم.

وبالتالي فإن فكرة المساواة أمام القانون في الفكر القانوني المصري (وهي الفكرة ذات الأهمية القصوى في معظم سرديات الحملة)، لم تتبع من إيمان عميق بثالوثات عصر التنوير عن قيمة الفرد وأهميته. ولم تنشأ نتيجة لضغوط الليبراليين الأجانب على قادة الفكر في إسطنبول والقاهرة، بهدف تحقيق المساواة في معاملة الرعايا المسلمين وغير المسلمين. وبالمثل فإن مفهوم المساواة (حلاًفاً لمفهوم التكافؤ) الذي ساد بين أفراد الهيئة الاجتماعية المصرية لم يتحقق بسبب الفصل بين القانون والأخلاق كما يرى طلال أسد. فهنا الفصل عد حدثاً عند المراجعة بين العفة والسياسة، أي منذ البدايات المبكرة لتطبيق الشريعة. وإنما تعهفت المساواة القانونية بفضل نجاح نظام السياسة في محاركة التمسك بالمبادئ الفقهية، وفي بعض الوقت تبني الأدوات الطبية والبيروقراطية الحديثة المتاحة آنذاك بعبارة أخرى، فإن علمنة الشريعة في مصر لم تحدث بسبب الحظ من اختصاصها وقصرها على الأحرار الشخصية وحدها، وإنما حدثت لأن عنصرًا أساسيًا فيها، وهو السياسة، قد نجح في اعتماد الأساليب البيروقراطية والطبية التي مثلت دكترة أساسية لجهود التحديث التي قامت بها الدولة المركزية.

وتوضح الفصول التالية ما ترتب على اعتماد تلك الأساليب البيروقراطية والطبية من آثار على عالم مصر الحديثة قانونيًا وأخلاقيًا واجتماعيًا.

الفصل الثالث
الأنف تروي قصة مدينة



صباح يوم ويحي في ١٨٧٨، كان طفل يلعب مع أقرابه قرب ثكنات قصر العبد المعلقة على النهر هربي القاهرة عندما لاحظ كلباً يشمخ حرقه قديمة مدمرة في الأرض عندما أدرك الأطفال أن الكلب قد تيش الأرض وأخرج منها شيئاً يشير الشبهات، هرعوا إلى شيخ حطوة معروف الذي أحلوه ما رأته حينه قدر حيرة أولئك الأطفال. استدعى شيخ الحطوة حكيمباشي الضبطية، ولم يقل المحكم عنهم حيرة أرسلت محتويات الحرقه بعدئذٍ إلى إستبالية قصر العبدى للكشف الطبى الجاني عليها وجاء تقرير الإستبالية قائلًا إن الحرقه كانت تضم وفات أنثى بم ولدت ميتة وإما كانت جنينًا مجهولاً، وكان عدم اليقين ذلك راجعًا إلى أن اللجنة كانت في مرحلة تحليل متقدمة إلى درجة جعلت من المستحيل التأكد مما إذا كانت الرقعة قد سبقت الولادة أم كانت لاحقة لها.

بدأ شيخ الحارة والسلطات السياسية تحقيقًا فوريًا في كيفية دفن الجثة بذلك الطريقة، ومحاولة التعرف على هوية الأم وملايمات حدوث الوفاة. وبعد تحريات سريعة في الحطوة تم استجواب فتاة تدعى فضل وأصبح تبلغ من العمر ثمانية عشر عامًا، واعترفت بقيامها بدفن الجثة بهذا الشكل الفجح المستحيل. قالت الفتاة إنها من مدينة جرجا في الصعيد وإنها قد حملت من جعدي، ثم هجرها بعد حدوث الحمل للاختناق بفرقه في ثكنات قصر النيل. بعد أن ظهرت أمارات الحمل عليها سافرت إلى المعروفة بفردا ياحة عن والد طفلها، وجاءها المعاض فولدت الطفل قبل موعده بشهرين. بعد الحديث مع قابلة الحي واستجواب الرجلين اللذين أخذتهما الشفقة بفضل وسمح وأعطىها مأوى، قررت الضبطية ألا توجه الاتهام إلى فضل وأصبح وإلى من مولونها في التخليص من مولودتها بهذا الشكل اتضح من التحريات أن فضل وأصبح قد مرت بالأم وضع خطيرة وطويلة الأمد. وبعد تلك المحنة قررت فضل وزوجها (تظلم واحد من الرجلين اللذين صحباها ملجأ

بأنه والد الطفلة) ألا يستجلا المولودة لصجزهما عن سداد رسوم التسجيل، ولأن فصل واسع لم يكن يوسمها الكشف عن اسم الأب الحقيقي. وتضع أيضا في سياق تحريات الضبطية أنه فصل وزوجها قد وجدا نفسيهما في وضع بالغ الصعوبة بعد وفاة المولودة، فلم يكن في مقدورهما الإبلاغ عن وفاة شخص لم يكن له وجود من وجهة نظر السلطات وبالتالي قررا دفن الجثة تحت بطن الجسر بجوار قصر النيل بدون معلومه أحد، وذلك لمناسبة قهرها واحتياجها وعدم وجود تقود معها لتجهيز وتكبير ودفن أمته

وبالرغم من أن الضبطية قد قررت ألا ترحبه لهما اتهامًا بالقتل أو القتل الخطأ، فقد وجهت لفصل وزوجها اتهامًا بخرق ثلاث لوائح تعمل بالصحة العامة وهي تحديدًا انتهاكهما لواجب التسجيل القنوي لكل المواليد وواجب الإبلاغ القنوي عن كل الوفيات، والمختر الختم للدفن داخل حدود المدينة. وقد ثبت كل هذه التهم على فصل واسع، وأحيلت قضيتها إلى مجلس ابتدائي مصر فلبث فيها^(١).

موضوع هذا الفصل لا صلة له بحمل الصبايا، ولا بالظ الجنائي، ولا بحمل الضبطية، وإنما ينصب تركيزه على التخطيط الحضري والصحة العامة في القاهرة في القرن التاسع عشر. ما الذي يدعونا إذن لافتتاح هذا الفصل الخاص بتحديث القاهرة بقصة حريمه من فترة تعيسة فقدت مولودتها في مدينة يدت لها بالتأكيد مدينة محبقة وموحشة ومترامية الأطراف؟ هناك سيان يدعوان لذلك. الأول هو أن حكمته فصل واسع مد وقعت في مكان ذي أهمية إستراتيجية كبرى وذو قيمة ومزية عظيمة بالنسبة إلى تاريخ القاهرة الحديثة، وتاريخ مصر الحديثة بشكل عام. قبل تسع سنوات من تلك القصة الحزينة شُذ جسر على النيل من المراكب المربوطة إلى بعضها تمتد عليها ألواح من الخشب وهو كوبري قصر النيل (الذي استبدل به جسر معدني عام ١٨٧١)^(٢)، بالقرب من الشكبات التي قُفست فيها فصل واسع وليدتها الميتة وجاءه به ذلك الكوبري، بالإضافة إلى حليم من البقي التي أنشئت على وجه قسرة، استعدادًا للاحتفال بافتتاح قناة السويس في ١٨٦٩. وكان الهدف من بنائه أن يعبر عليه كبار الضيوف المدعوون إلى تلك الاحتفالات الباذخة، متجهين إلى مقر

(١) دار الوثائق القومية، خطبة مصر، ١/٢/٤١٢ (الرقم الأصلي ٢٠٣٢، رقم ٥٩٧، ص ١٥-١٧، ٢١ جمادى الأولى ١٢٩٥ هجرية / ٢٧ مايو ١٨٧٨ ميلادية.

(٢) أبس فؤاد السيد، القاهرة: خطتها وتطورها العمراني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤)، ص ٤١٥.

إقامتهم في القصر الجديد على الضفة الأخرى من النهر، سراي الجبرية (الذي أصبح لأن متحف ماريوت)، والذي كان الخفيدي إسماعيل (حاكم مصر من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩)^{٢١} قد خصصه لإقامة ضيوفه. وتركز الرؤية التاريخية التقليدية لذلك الفصل الشائق من تاريخ مصر على الأثر المدمر الذي عانت مصر حوله سياسات إسماعيل المالية ونخص بالذكر الأثر الاقتصادي الكارثي لاحتلالات امتح قناه السويس كمثال على تلك السياسة الرعناء. يرى جون مارلو، على سبيل المثال، أنه بالرغم من أن إسماعيل لا يملكه وإسرائيل هو ما دعا أوروبا إلى معاداته وأدى في نهاية المطاف إلى عزله عن العرش، فإن استعراجه المعرط للثروة كان عاملاً مؤثراً في زبادة مديونية^{٢٢}. وبالتالي فإن قصة إنشاء كوبري قصر النيل، وإن لم تكن إلا تمهيلة لطريقة في قصة بذخ إسماعيل وإسرافه وفي حكاية تحديث القاهرة، تنسق تماماً لامتساق مع السردية الكبرى لرواية النخب المسيطرة، والاستعمار، والفساد الرطبي. أما قصة فضل واسع قطعياً صورة مضادة ومماكسة لتلك الرؤية التاريخية المحبوبة، وتذكروا بأن قصصاً أخرى كانت تحدث تحت الكوبري، قصصاً لا تقل قوة وتأثيراً في إثباتها أن أي سرد لرواية تحديث القاهرة في القرن التاسع عشر لا يمكن أن يكتمل، وسيظل ناقصاً ما لم تأخذ فضل واسع ولتأملها بعين الاعتبار الكامل.

أما السبب الثاني لهذه القصة المحزنة فهو أنها تصه عن الروائع وحاسة الشم ملولاً شمشة الكلب في الأرض ما كان من الممكن للأطفال الذين كانوا يلهون قريباً منه أن يكتشفوا الحق، وكانت القصة بكاملها ستظل دليلاً تحت الأرض عنها مثل أحداث لا حصر لها بقيت بعيدة عن أعين السلطات. من التبعي إدد أن حكاية فضل واسع توضع بجلاء تام الدور المحاسن الذي لعبته حاسة الشم في سردنا لقصة عملية تحديث القاهرة. لقد تعامل مؤرخو الحداثة مع حاسة الشم بنسر، والاستعفاف والاستبعاد المجهف الذي نظروا به إلى من يعيشون تحت الكوبري.

لقد اعتاد مؤرخو القلعة الحديثة، بإعلاناتهم شأن حاسة البصر وإعطائها مكانة مبرقة على شم الروائع، على ضي أي دور لمحاسة الشم والروائح الكريهة التي انصب بها المدينة التي يكتبون عنها في سردياتهم العديدة. فقد غُضِّل أولئك المزور عون للتأمل في المناظر العجيبة من شرفات الباليات الفخمة المهيبة، والإشادة بالرؤية الثاقبة لمن حططوا المدينة ومن وسعوا عز الطها وس تشقوا حداتها.

(١) من ركب الكوبري المهي، انظر سامي، اليوم النيل، ج ٢، مجلد ٢، ص ٩١٩-٩٢٠.

(2) John Marlowe, *Spitting the Egyptians* (London: Andre Deutsch, 1974), 108.

و خدروا وصف المتظر المفضل لمتزهاها وتسميها العليل بدلاً من الحديث عن روائع المدينة وروحها. لكن حكاية فضل واسع تدركنا بأن هناك قصة أخرى يمكن روايتها عن المدينة: قصة جماعية لتأطيتها المفعمين بالحوية والنشاط، الذين كانوا أصحاب القرون الفصل في أسلوب حياتهم، ولم يكونوا قط موضوعاً لرؤى بعض معطلني الممدف ولا مجرد مقرجين مسلوبي الإرادة على ما تعرض له مدينتهم من عبرت يمكن للألف أن تكون دليلنا لكثافة قصة القاهرة القرن التاسع عشر، حيث تدعونا إلى تأمل الرائحة المرنة العطنة الكامنة تحت التاريخ الرسمي. يسمى هذا الفصل إلى النظر في السجلات الرسمية لتاريخ المدينة ليروي قصص الحبة البرية العادية المبتذلة، الملية كالمعتاد بالأكل والتغوط والتبول والتكاكح والموت والتحليل والبعث والتجفد لكي يعيد تصوير القاهرة بين ورواق حياتهم بحلولها وعملها، ويحدد لهم مكاناً في إطار السرديات المعقدة لتاريخ تحديث مدينتهم.

الرؤية المنصوفة للسردية التقهيدية

كما رأينا في الفصل الأول، تقوم قصة تحديث الطب على مركزية حامية البصر، وترخر سلاسل المركزية الأوروبية. وكما هو الحال مع القصة الأوسع لتحديث مصر، تبدأ تلك السردية كالمعتاد في عام ١٧٩٨. فلم يأت الفرنسيون إلى مصر بقيادة بومبارت بجيش هائل ضخم، وإنما أتوا معهم بالمطبعة وبفكر التفكير والحرية والإخاء والمساواة. وحسبما تروي القصة، فإن تلك الصلصة قد دفعت المصريين للذين كانوا يمشون في سيات عميق طوال القرون العثمانية - إلى التحلي عن نهائهم وتكاسهم، ودفعهم إلى محاولة اللحاق بالحدث. وفيما يخص تحديث القاهرة، فقد قام الفرنسيون بإعادة تنظيم إدارة المدينة وقلعوا بتجميع حاراتها (أحيائها) الخمسين وتسميها إلى ثمانية أثمان وأدخلوا تغييرات على خريطة شوارع المدينة (بحرور الوقت أصعب ثمانيا عصر القديمة ويولاق إليها) وبهذا أصبحت القاهرة تتكون من عشرة «أثمان». وقد تركت تلك التحينات بصمتها على القاهرة لفترة طويلة من الزمان، 'يرقم أن دفعها الأساسي والرئيسي كان الاعتبارات العسكرية للمحصنة. أما الجزء الثاني من السردية التقليدية لتحديث القاهرة فيلور أساتاً خلال السنوات الطويلة لحكم محمد علي باشا. عادة ما يوصف محمد علي بأنه لم يدر

(1) Janet Abu-Lughod, *Cairo: 1001 Years of the City Victorious* (Princeton: Princeton University Press, 1971), 84-85. See also André Raymond, *Égyptiens et Français au Caire, 1798-1801* (Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale, 1988), 314-315.

جهداً لنقل مصر إلى العصر الحديث، وهذا أن النموذج الذي احتلته في الكثير من سياساته هو النموذج الفرنسي، بل ذهب البعض إلى أن الباشا قد اتحد من مابديون معه فودة له. لكن الرجل الذي يوصف كثيراً بأنه مؤسس مصر الحديثة^(١) والذي دافع عنه بفضل إصلاحاته النشطة والابتكارية، لم يكن يشبه مابديون من قريب ولا من بعيد في مجال التخطيط الحضري أو تنظيم المنفذ لقد أدخل محمد علي عدداً من التغييرات الطفيفة على بعض الميادين وشق قلة من الشوارع المستقيمة التي خطط لها الفرنسيون ولكنهم عجزوا عن استكمالها بسبب بعض الماني التي احترقت طرقها، وفيما عدا هذا فإن تاريخ القاهرة يجعل أن محمد علي قد اكتفى بحدود بسيط هو دور إعادة الشئون اليومية، ولم يبدُ قط أن القمرة ومشاكلها قد استحوذت على أي قدر من خياله^(٢).

ثم سب المؤرخون جام غضبهم على خليفة محمد علي، عباس باشا، الذي كان سجله في تاريخ القاهرة أسوأ ذكرًا وأهون شأنًا من تاريخ خلفه. كان عباس مهووسًا بما تصوره مؤامرات يسيكها الفرنسيون والبريطانيون للاستيلاء على ولايت الثمينة، أضف إلى ذلك ما أشتج من مليحة الجنينة وما تردد عن هيامه العرب بالحيول العربية وقصور الصحراء مما جعل التاريخ يصوره مختلاً مأفوناً^(٣) وميلة عهد، تجعل علي عباس الأول القاهرة مفضلاً لأن يتفق أمواله على قصور نائية وغريبة الأطوار^(٤). ولم يكن التاريخ بأكثر حنفاً على خلفه سعيد باشا فترسم له المدرسة التاريخية لقولية صورة الطاغية الكسول المخرط، المفرم بأكل المكروبة، والمبتيم عشفاً بكل ما يمت لقرننا بحلة. ولم يبدُ أن القاهرة قد شغلت باله كثيراً، جاستثناء إنشاء عدد صغير من المباني (أصداً قصر التربة في شبرا شمال غربي القاهرة، وتكنات قصر النيل التي يبدأ فيها فصلك هذا والتي يقع مكانها اليوم فندق الريتر كارلتون)، لا يبدو أن سعيد باشا كان كبير الاهتمام بمصاحته.

(١) دبرويل، الأجداد السليبي لمصر في عهد سعيد علي مؤسس مصر الحديثة.

(2) Abu-Lughod, *Cairo*, 87.

(3) لدراسة تفكدة تتناول ظهور الصورة السلبية لـ عباس باشا انظر

Talbot, *Street and Society*, 188-134.

(4) دراسة بعد النظر في عهد علي، وخاصة فيما يخص قصوره، وكذلك تاريخ حي المغيرة الجديد الذي

أنشئ في شمال شرقي القاهرة، انظر

Nihal Tannaz, *Nineteenth-Century Cairo: Houses and Palaces* (Cairo: American University in Cairo Press, 1998), 40-71.

بوصول إسماعيل باشا إلى السلطة حظيت القاهرة بعد طول انتظار بكمال اهتمام حاكم مصر. لقد أدخل إسماعيل باشا تغييرات جغرافية على المدينة خلال سنوات حكمه الخمس عشر، مولة شق طرق مستقيمة في قلب المدينة القديمة أو بإنشاء حي جديد تمامًا في غربي المدينة القائمة، وسبلة كالمتروك والمعتاد. يحي الإسماعيلية على اسمه شخصيًا. كانت سلطات الاحتلال الفرنسي قد أنشأت مقر قيادتها العسكرية في الأريكة، ومع الحي الجديد أصبحت الأريكة واسعة العقدة، مما تنزع الشوارع الجديدة، وعندما تلتقي المدينتان القديمة والحديثة ونستحق قصة إنشاء حي الإسماعيلية وإعادة تصميم الأريكة سرًا حصصًا لما نحتره من تشويق وجدة^(١).

اعتادت الكثير من الدراسات على الربط بين التحولات السريعة التي شهدتها القاهرة في أواخر القرن التاسع عشر وحدث وقع بعد بداية عصر إسماعيل بأربع سنوات، إلا وهو زيارة الخديوي لباريس لحضور المعرض الدولي في عام ١٨٦٧ وافتاح الجناح المصري فيه^(٢). كان إسماعيل باشا، بحكم دراسته في باريس في أربعينيات القرن التاسع عشر، على معرفة جيدة بالمدينة وقطاع لكنه انبهر بالتميزات التي شهدتها العاصمة الفرنسية على يدي البارون هوسمان، حمنة المدينة الشط الذي عيه نابليون الثالث في ذلك المصعب. نجحت جهود هوسمان في تعطيط الشوارع، مما نتج عنه تحويل طرقات المدينة المتعرجة المظلمة الرطبة إلى شوارع عريضة نظيفة تقاطع عند مسافات محددة، وأدى هذا بدوره إلى خلق مختلف الساحات والعيادين الشهيرة^(٣). وعقب عودته من تلك الرحلة بفترة وجيزة، اندفع إسماعيل في موجة مدفوعة من الأنشطة الإنشائية بهدف تحويل القاهرة

(١) برنر فدر كير من هذا الجزء على 98-117. *Alm-Lugliotti, Cairo*.

(٢) من الممارض المانية، قاهر.
Zeynep Celik, *Displaying the Orient: Architecture of Islam at Nineteenth-Century World's Fairs* (Berkeley: University of California Press, 1992).

(٣) لسمرات من عاقبة جهود هوسمان لإزالة تظلم باريس، قاهر.
David Jordan, *Transforming Paris: The Life and Labors of Baron Haussmann* (New York: Free Press, 1993).

إلى «باريس على هضاب النيل»، ويهدف تجميل المدينة استعدادًا للاحتفالات الهائلة التي كان يحفل لها لانتخاب فتاة السويس في السنة اللاحقة^(١).

احمد إسماعيل باشا في جهوده لتغيير وجه القاهرة على علي مبارك، وهو زميل قديم درس معه في باريس. عيّنه الباشا ناظرًا لديوان الأشغال وترسم الكثير من دراسات تاريخ القاهرة خلال تلك الفترة صورة لملي مبارك كموظف ذي كفاءة مدهشة وكواحد من أبرز مستوطني مصر في القرن التاسع عشر. وقرى السردية المصنوعة أن القاهرة الحديثة تبنى بشكلها وتنظيمها لجهود علي مبارك الخلق والمجهود. وُلد علي مبارك في قرية يونبال بالقرب من رشيد في عام ١٨٢٣، وانتقل بواحدة من المدارس الحكومية الحديثة، وكان لذلك القرار أثر حاسم في إطلاق طاقاته حتى أصبح واحدًا من أبرز أبناء البلد ذوي الأصول الريفية الذين شغلوا مناصب عليا في الدولة. في عام ١٨٤٤، انتخب علي مبارك كواحد من الطلاب المنتخبين إلى باريس فيما عُرف ب«بعثة الأشغال» (نظرًا إلى اشتغالها على عدد من أبناء محمد علي وأحفاده، ومنهم إسماعيل باشا كما مر بنا). وتلقى ستيفن العمس هناك في تعلم الفرنسية والهندسة ومبادئ الإدارة العامة، وسرعان ما برز تفوقه بعد عودته إلى مصر تولي علي مبارك عددًا من الوظائف الحكومية المتدنية، ولكن حازما تولي إسماعيل الحكم اختار علي مبارك زميل دراسته لعدة مناصب عيا وسطع حجمه بسرعة الريف؛ أصبح ناظرًا لديوان المرور والسكة وديوان المدارس وديوان الأوقاف وديوان الأشغال، وفي بعض الأحيان كان يتولى نظارة الشرب أو ثلاثة من تلك الدوائرين في نفس الوقت^(٢).

شدد القصص التقليدية عن تحديث القاهرة أيضًا على أن علي مبارك لم يكن واحدًا من أفراد الحاشية الكبيرة التي رافقت إسماعيل باشا في رحلته إلى باريس عام ١٨٦٧، لكن تلك الدراسات توضح أنه سافر إلى باريس في نفس السنة وتعتمد

(١) سبب المشاكل الدبلوماسية مع إنجلترا في تأخير حفل الافتتاح لمدة ستة أسابيع فخطب في وقتها إسماعيل باشا في أسس الحاجة إليه لتجديد وإصلاح ممتلكاته.

(٢) انظر السيرة الذاتية لملي مبارك مبارك الخطبة الفرنسية ج ٩، ص ٣٧-٦١. وانظر أيضًا محمد حماد، علي مبارك مؤرخ ومهندس الميراث (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١). وكفر عن واصل سبحانه وشخصية علي مبارك بالغة الإنجليزية، انظر

F. Robert Hamer: *Egypt under the Khedives: From Khediv Ismail Pasha to Modern Bureaucracy* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1984), 123-138.

تمت القصص أساسًا على ما يمكن اعتباره سيرة ذاتية وطمعها علي مبارك لنفسه في كتابه الكبير *المخطط التوفيقية الجديدة*^(٢) وتشير إلى أن علي مبارك بعد تعيينه ناظرًا لديوان القلوس بشهر واحد أي في أكتوبر ١٨٦٧، قد انضم إلى إسماعيل في المعمر من الدولة حيث قيل إن الجتاج المصري كان واحدًا من أكثر الأجحة اجتذابًا للجمهور^(٣) وكان السبب الرسمي لقرار إسماعيل بإرسال علي مبارك إلى باريس هو القيام بمهمة تتعلق بأمور مالية، لكن من المتصور أن مهمة علي مبارك الفعلية كانت تتمثل في دراسة عملية التنظيف والتطهير الكبرى التي قام بها هوسنان بهدف الاقتداء بها في جهود التخطيط الحضري للقاهرة.

وبعد احتلال واحة إسماعيل باشا وعلي مبارك إلى باريس عام ١٨٦٧ مكانة مركزية في قصة القاهرة الحديثة، وعادة ما تُعتبر خطوة حاسمة في دفع التطوير لإعادة تشكيل القاهرة على غرار باريس بل يُعتبر عام ١٨٦٧ تاريخًا أساسيًا في تحديث القاهرة مثلما يُعتبر عام ١٧٩٨ نقطة الحسم في تحديث مصر بأكملها. تم تعيين علي مبارك ناظرًا لديوان الأشغال فور عودته من باريس في لواخر ١٨٦٧، وأولكت إليه المهمة الحسية لجميل القاهرة استطفاً لاحتمالات التناح قناة السويس، والتي كان محطلاً لمقدمها بعد ستين من ذلك التاريخ. وإذا أدرك المخطوي وناظر ديوان أشماله الشد استحالة تمويل القاهرة بأكملها إلى باريس أخرى، في غضون ذلك الفترة القصيرة قرأوا قصر جهدهما على تجديد حي الأزيكية الواقع غربي المدينة والذي كان يقطنه العديد من أفراد النخبة المصرية^(٤). وقد أعطى إسماعيل ثلاث مهام أساسية لعلي مبارك وهي على وجه التحديد: تطوير حي الأزيكية ووضع وتبني تصميم للمطقة الشاسعة الممتدة بين النيل والحد الغربي للمدينة القديمة والتي سُمّرت باسم حي الإسماعيلية ووضع خريطة شاملة للقاهرة ككل. وبعد خمسة أشهر فحسب، في عام ١٨٦٨، كان علي مبارك منغمًا في العمل على أولى تلك المهام الثلاث. فتم إنشاء دار الأوبرا وتخطيط ميادين العتبة الخضراء والأزيرا

(١) مبارك، *المخطط التوفيقية* ج ٩، ص ١٩.

(2) Celik, *Displaying the Orient*.

(3) André Raymond, *Cairo, 1868-1914* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000), 276-279.

انظر أيضًا: السيد، *القاهرة* ص ١٠٠-١٠٧.

والخازن دار. وقام جازن ببيع يارويه ذي شامبه مهتمس المحلق الذي خطط وحسم
حقيقي بوا ذي يولون وروا ذي فينسن في بورس، بإعادة تصميم كاملة للمدينة
التي توسط ذلك الحي الجديد.

ثم انكتب علي مبارك بدأبه وتكرره الممهورين على تنفيذ المهمة الثنائية تم
اختيار شبكة الطرق المتقاطعة كتصميم لحي الإسماعيلية. وكما هو الحال في
بورس، كانت تماثل التخصصات العامة توسط الساحات والميادين التي تنشأ عند
تقاطعات الشوارع الرئيسية والأفقية والمائلة^(١). ومنحت الحكومة لأفراد الحجة
الحاكمه المناطق بالتركية وكذلك لموظفيها الناطقين بالمرية قطعاً من الأرض في
الحي الجديد بأسعار رمزية ولكنها حظرت عليهم بيع القطع المخصصة لهم لمدة
خمس سنوات متتالية المضاربة. واحتفظت الحكومة لنفسها بحق استعادة الأرض
خلال تلك الفترة إن لم يُبد ملاكها نية حقيقية بالبدء في بنائها. ومن ثم لوثت حارمة
لتنظيم البناء ضماناً لأن تكون البيوت والمساكن المزمع بنائها غير ذات طابع
شرقي وإنما تلتم بالطابع والتصميم الأوروبي. ويرغم إنجازات علي مبارك المبيرة
في هذا الصدد قد أعطت مهمة الثلاث أي مهمة رسم خريطة شاملة لمدينة
القاهرة، وثا مفرد الطول، واستقرت مهمة فتح قلب المدينة القديمة أمام سبل
النقل الحديثة وثا أطول من ذلك بكثير. في عام ١٨٧٤، تم وضع رسم تخطيطي
شامل للمدينة بكاملها وفيه رُسمت مجموعة من الطرق الرئيسية الواسعة، وهي
طرق لم يكتب لها أن تُشَق قط. لقد احتاج الأمر إلى ثلاثين عاماً (١٨٤٥ - ١٨٧٥)
لتعيد شارع محمد علي الذي كان يربط بين الأزكية والقطعة. أما شارع الموسكي -
المعروف أيضاً باسم السكة الجديدة - فقد نشأت فكرة شقه خلال حملة بومبارت،
ولكن العمل الفعلي فيه لم يبدأ إلا عام ١٨٤٥، واستمر العمل الجلي في إنشائه
بسرعة الملحقة حتى إنه لم يصل - بعد عشر سنوات من بدء العمل فيه - إلا إلى
الحسين، أي إلى أقل من منتصف المسافة صوب صحراء شرقى المدينة.

(١) من تاريخ تماثيل سليمان باشا ومحمد لا طولي. بعد ذلك، انظر دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس
الوزراء، مظارة الأشغال، مجلد رقم ٤/٤، ملف رقم ١٧١ نظارة الأشغال، ملزمة مؤرخه ٩ إبريل ١٨٩٣
ومن تمال مصطفي كامل، انظر دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الأشغال، مجلد
رقم ٤/٤، ملف رقم ٤٧١، مذكرات مؤرخة في ٨ نوفمبر ١٩٠٨ و ١٠ نوفمبر ١٩٠٨ و ١٧ يناير ١٩١٤
من تمال إبراهيم باشا، انظر دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الأشغال. محطة
رقم ٤/٤، ملف رقم ١٧١ نظارة الأشغال، ملزمة مؤرخة في ٨ إبريل ١٨٨٣ و ٢ مارس ١٨٩٠

القاهرة ثان

يمثل ما سبق نسخة ملخصة ومكثفة للمسردية المألوقة عن تحولات القاهرة في القرن التاسع عشر. فيجد قرون من الإهمال، حظيت القاهرة بما تستحقه من اهتمام ووقفت لها خطة تطوير حضري طموحة لم تشهد المدينة لها مثيلاً منذ عصر المماليك. ولكن لم يزل كل واحد من أحياء المدينة نصيبه للعادل من ذلك الاهتمام حقيقة الأمر أن جهود علي مبارك قد أدت - بطبيعتها وبالضرورة - إلى تطوير مفهوم للمدينة. فمس جهة، حدثت تطوير سريع للحى الجندوب المسمى بالإسماعيلية والممتد من الأسوار الغربية للمدينة حتى ضفة النيل. ومن جهة أخرى، لم تشهد المدينة القديمة إلا تطويراً طفيفاً متتواً. وبحلول نهاية القرن أدخلت القاهرة الشكل التقليدي للمدينة الاستعمارية ذات القسمين: في شرقها تقع المدينة «الشرقية» ذات العارات المتسرجة المزدهمة المكثفة على فكتها والمليحة بالطرق المزدوقة، وفي الغرب تقع المدينة «الغربية» ذات العيايين المفتوحة الضخمة والطرق المستقيمة والهواء الطيب.

دفع تقسيم القاهرة الواضح للعيان إلى نصفين متحيزين مختطفين العديد من رحالة ذلك العصر، والعديد من كتب الرحلات، وكذلك الكثير من المؤرخين في عصر لاحق، إلى تصوير القاهرة كمدينة منقسمة ومعزولة طبعياً واجتماعياً^(١)،
عملاً يصعب حرقه عبده علي الفرق بين القاهرتين بكلمات دالة:

«إذا كان القلب القديم حقيق الطراز في أقوال وانكماش مطود شرقاً، هي الغرب كان القلب الجديد - في عصر إسماعيل - يتألف ويذهب ميسراً بصبر جديد وفكر جديد»^(٢)
ويصف أهمر فزاد السيد انتشار المدينة إلى جزأين متفصلتين بالكلمات التالية:

وبدلاً من إدماج مختلف مكونات المدينة في بية واحدة اتجه إسماعيل إلى التوسع المفرط في إنشاء الأحياء الحديثة وبناء القصور تاركاً المدينة القديمة لمصيرها بدلاً من إصلاحها وإدخال تعديلات عليها، وتقتصر الأمر على لمس واجهة تورية على الحدود الغربية للمدينة القديمة لتوليد انطباع إيجابي لدى ضيوف القاهرة الكبار المدمومين لقصور حلات التمتع مثل السويس. فكانت تسد طابع مشروع إسماعيل

(١) على سبيل المثال، انظر حرقه عبده علي، القاهرة في عصر إسماعيل (القاهرة: دار المصرية اللبنانية،

١٩٩٨م، ص ٣٦-٤٢

(٢) طلي، القاهرة، ص ٢٥

وحلوه. كما فتح شارع محمد علي سنة ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م الشيء الوحيد الذي كسر عزلة الأحياء القديمة ولم يجد بوملاً بين السجين المحظين^(١).

كمنال آخر كتب زائر أوروبي في بداية القرن العشرين أنه:

القاهرة الأوروبية. يصلها من القاهرة المصرية شارع طويل يمتد من محطة السكة الحديد ماراً بالفنادق الكبرى إلى قصر حليبي. هذا الشارع مليء بالنساء الكبرى، وتتحق على الجانبين تصورات فحشاء ويمتلئ بالناس يرتدون ملابس في متهم الأمانة كالتي يمكن أن نراها في أي مدينة غريبة... أما القاهرة الحقيقية فمقع إلى الشرق منها... وقد بقيت دون تغيير من الناحية العملية^(٢).

نجد مدّت الهوية الفاصلة بين القاهرتين شاسعة إلى حد أن ولتر إنجلتر كتب في ١٨٨٩ ما وصفته جاتيت أبو لغد، المؤرخة المرموقة في تاريخ القاهرة، بأنه استعلاء لا مثيل له، فيباريات اليولو والمجلات الراقصة ومباريات القروسية وركوب الحبل، تبدو القاهرة في عينك كمدينة إنجليزية بها الكثير من المناظر الشرفية العربية غير المألوفة، ومحاظف عليها كي يستمتع السكان بروعتها مثلما يحتفظ مالت قصر ربي بمحمية للحيونات البرية أو حديقة للفرا لأن لمتعة الشخصية^(٣) تقول جاتيت أبو لغد. لقد بقيت المدينة المحلية القديمة بمعزل نسبي عن العصر قبل الحديث. وشأت مدينة حديثة على الطراز الأوروبي بموازياتها من ناحية العرب وأحدث تطورها من ناحية الشمال، ولكن المجموعتين ظلّتا متميزتين، اجتماعياً ومادياً. وكان لكل واحدة من المدينتين إيقاعها الخاص الثابت^(٤).

١٨٦٧م ١٨٦٩

مرتكز الرواية التقليدية عن تحديث القاهرة ارتكازاً ثلثاً على ما رواه علي مبارك في خطه، وأفضل تعبير عنها ورد في دراسة جاتيت أبو لغد عام ١٩٧٠ عن القاهرة وفي العديد من الدراسات العربية المشهورة^(٥). ومع ذلك فقد أثار جان لوك أربو

(١) السيد الفاروق ص ٤٠٥.

(2) Augustus Lampson and R. Francis, *Cairo and Its Environs* (London: Sir Joseph Casson & Sons, 1909), ١٧, quoted in Abu-Lughod, *Cairo*, 98.

(3) William Mortimer Fullerton, *In Cairo* (London: Macmillan, 1891), 6-7, quoted in Abu-Lughod, *Cairo*, 98.

(4) Abu-Lughod, *Cairo*, 117.

(٥) لائحة أخرى على هذه الرواية، انظر علي، القاهرة والسيد الفاروق وحسام الدين إسماعيل، مدينة القاهرة من ولاية محمد علي إلى إسماعيل، ١٨٠٥-١٨٧٩ (القاهرة: دار الأفاق العربية، ١٩٩٧).

رئيس مصلحة الطرق. اعتصما على هذه الوثائق، يشير أرنو شكوكاً كبرى في روية علي مبارك التي تصوره على أنه العقل المفكر الوحيد وراء تطوير القاهرة؛ وبذلك ترسم صورة مختلفة لمسار تطور المدينة. ويوجه أرنو انتقاداً خاصاً لرواية علي مبارك التي تمزق إليه العديد من إنجازات جبران بك، ويقول أرنو إنه في قصة القاهرة الحديثة فلهب علي مبارك دوراً ليس بالهين ولكنه كان دوراً ثانوياً^(١).

على الرغم من وجلاء العديد من انتقادات أرنو، فإن رؤيته ترك الكثير من الاضطرابات الضمنية للسردية التقليدية دون تحط ولا تمحيص. لقد أدخل أرنو تصحيحاً هاماً على خطتنا لتاريخ القاهرة بقوله إن جبران بك وكوودييه - لا علي مبارك - هما اللذان يجب أن يُسب لهما الفضل في العمل الرقدي لوضع تخطيط لشوارع المدينة. لكنه لم يطرح العديد من الأسئلة الهامة: ما الدافع الأساسي لعملية إعادة البناء المحصورة هذه (يفض النظر عن قام بها)؟ وما الاضطرابات التي استلهمت؟ هل كانت الاضطرابات الجسدية، أم غيرها؟ وحلاوة على ذلك، وفي حين يُبرر أرنو في دراسته بعض الأشغال العامة التي نُفذت قبل ١٨٦٧ فإنه يتروك الأهمية المركزية لريادة إسماعيل باشا دون تسميها، وبالتالي تنقل كلو المركزية الأوروبية لفكرة الاقتداء ببلوس كنموذج صالحة متكاملة دون أي صلب بها. بل إن ثالث الفكرة تكسب المزيد من المصداقية نظراً إلى اعتماد أرنو شبه الكامل على الوثائق العربية في مجموعة «وثائق عصر إسماعيل»، وهي وثائق يحكم طبعها ترسم صورة تُسل فيها الشركات الأوروبية شكل المدينة، على الأقل في ١٨٧٦ وما بعدها.

أخيراً، منذ سردية المنهج البصري لتحديث القاهرة ظلت قائمة ولم تطرح أي أسئلة بشأنها، إن لم تكن قد ازدادت تعقيداً وقوة. ففي حين تمزق حقيقت أبو لغد انقسام القاهرة للبادي، إلى مدينتين متحنتين إلى إيجاب إسماعيل باشا سببت القرن التاسع عشر وإلى إدراك الخديوي، أنه لم يكن لديه من الوقت ما يكفي لتحويل عاصمته بكاملها إلى بلوس على ضفاف النيل، وبالتالي لمطاردته لأن يرضى بتعميل حي الأوركية الرابي وحده يدفع أرنو بأن التطوير غير المتساوي للمدينة يرجع إلى إفلاس مصر في ١٨٧٦ وما نتج عنه من عجز الحكومة المركزية عن تعيد خطتها الشاملة للمدينة، مما أجبرها على السماح للشركات الأوروبية بتولي تلك المهمة. يور كل من أبو لغد وأرنو أسباباً مختلفة لانقسام المدينة إلى نصيب دوي مستويين متباينين من التطوير، لكن نقطة البدء عند الاثنين متطابقة، وهي انقسام

(1) Appendix, for Cairo, 362-363, 82.

المدينة البدني للبيان كما يتضح من خريطتها. يعبره أخرى، ترسم العظرتان صورة للمدينة كنص يمكن أن يقرأ من آخره إلى بدايته للكشف عن السياسات للحضارية الكامنة التي أعطت المدينة شكلها الحديث.

من خلال إعطاء البصر مكان الصدارة، نفعل هذه السردية البصرية إمكانية وجود شوارع خفية ومحاولات دقية ربما تكون قد لعبت دوراً في وضع السياسة للحضارية، والتي يمكن أن تكون قد شغلت ملوورها المدينة بسبل غير مرئية.

رحلة في بطن المدينة

إن عمارة رولية علي مبارك من رحلته لباريس ١٨٦٧ هي التي تعطينا نقطة عن تلك المخاوف والشواغل الأخرى، وترد أسسها في الجزء الخاص بسيرته الذاتية في كتابه المخطط. قبل أربعين سنة، صيفه موافقة وقاعة الطهطاوي في وضعه لرحلته إلى باريس في بعض^(١) تناول بالتصنيف الموضوعات المرفقة، ووصف بدقة الاستمراريات والاحتمالات والعروض المسرحية والمقامي التي تكو البرايا جذواتها^(٢) خلافاً لذلك يكاد يكتب علي مبارك ألا يتضمن أي وصف مرئي لمدينة النور، برغم أنه كان يعرف لأول مرة على التعديلات الجذرية التي أدخلها هوسمان. إحدى السمات المميزة لكتاب علي مبارك هي غياب أي إشارة إلى شوارع باريس العريضة والمحال الكبرى الواقعة بهذا أو أي إشارة إلى المطاعم والمقاهي المتلاصقة بالأنوار التي يرتادها أفراد الطبقة المتوسطة ترجية لوقت فراغهم. ولم يصف علي مبارك - الذي كان قد عُيِّن ناظرًا لليونان المدارس - وباراته لمدارس المدينة ومكتبتها بأي قدر من التصنيف، ولم يخصص إلا سطرين اثنين من كتابه لتلك المؤسسات التعليمية.

لكن مجازي باريس هي التي أثارت اهتمامه حقاً. فوصفها بقوله إنها «صبرة من صاب عظيمة الإرتفاع تحت شوارع المدينة معقودة من أعلاها، يتوصل إليها بسلاسل في فتحات مخصوصة في الشوارع يدخل منها النور والهواء. وبعد وصف تمهيدي للفتحات الواقعة تحت الأرض التي تتدفق فيها المياه وتسمى «الاصداد»، أي القوارب حاملة الزور في جولاتهم لرؤية المجازي، قدم سركاً مفصلاً للآلات التي

(١) دناج الهندلزي، *تخليص الأديب في تفتيش باريس* (الطبعة الثانية ١٨٦٤).

(٢) من مؤرخ الدار في وصف وثيقة الطهطاوي لأطلسي الباريسية أنظر

Serdar Muball, «Discovered Images: Effendi al-Tahawi and the Western Map 6 (1986):

تحرك تلك الصناعات ثم أبدى تعجبه من الطريقة المدروسة التي تم بها تنظيف المياه المندفة في المجاري فقال: «ينصب في المجرى قاذورات المراحيض والمطابخ وغيرها وماء الأمطار ونحوها بكيفية مدبرة بحيث لا يئشم لها والحة مع كثرة ما يسيل فيها» واختتم بالقول: «فيا لهذا العمل من عمل نافع نخلصت به المدينة من مياه الأمطار الغزيرة الواردة عليه في زمن الشتاء مع التخلص من الروائح الكريهة التي لا تحلو منها الأمصار لا سيما المدن الكبيرة»^(١).

في وصفه لمجاري باريس، كان علي مبارك يتحدث عما حقق الكثيرون على اعتباره واحدة من أعظم إنجازات هوسمان. لقد تعدد السبب في فتح المجاري الحديثة أمام الجمهور، بقصد أن يتعرف الناس على «التجربة القريظة لبيئة محصنة مسطرة على ما كان في الماضي بؤرة للخوف والقلق»^(٢). وقد تصعب الروايات بسبب كيار الشخصيات المرموقة بل أفراد الأسرة المالكة الأجنبية، من تحويل البالوعات وحلبات المجاري القديمة الممتدة المحطية إلى مجاري نظيفة مسقة لا تفسم بين جملتها أي شيء يمكن أن يوصف بالقلادة إلا للمياه وحدها. وكل ما عدا ذلك من جذور وسقوف وأرضيات، والحريات [التي يجلس فيها الزوار] والقوارب وملابس العمال كلها كانت آفة في كمال النظافة^(٣).

لم يكن من العريب أن يكوم واحد من أبرز رجال عصر النهضة في القرن التاسع عشر هذا الوصف المطول لمجاري باريس، ولا أن يكتب في إشارة بالغة الإيجاز لمكتبات والمدارس «الإضافة إلى كونه واحداً من أنشط نظار ديوان المدارس» وحق شهرته بفضل جهوده في نشر التعليم وإنشاء المدارس والمكتبات كان علي مبارك مهندساً مدنياً، وكان أحد المشاركين في تصميم القاهرة الحديثة بصفتها نموذجاً للديوان الأشمال. والأهم من ذلك أن علي مبارك كان واحداً من كبار المهتمين بسجال الثقافة العامة، واعترف له معاصروه بأن اهتمامه بمسائل الصحة والنظافة العامة كان يسبغ من اقتناعه بأن تلك المسائل تمثل بعضاً من «أهم القضايا الوطنية»^(٤). وبالتالي لم يكن عرض

(١) مبارك، المخطط، فصول ٩، ص ٢٩-٣٠.

(2) Donald Reid, *Paris Sewers and Sewermen: Realities and Representations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991), 39.

(3) Lucy H. Hooper «A Visit to the Sewers of Paris» *Appleton's Journal* 13 (April 1875): 430. quoted in Reid, *Paris Sewers*, 41.

(4) محمد يفر، «الصحة العامة والتنمية البيئية»، ورقة العمل ١، رقم ١ (١٥ محرم ١٤٢٨ هـ) / ١٧ أبريل ٢٠٠٧ ميلادية، ص ٢٦.

علي مبارك المفضل الجامع لمجاري باريس مجرد تعبير عن انهيار الجماعير بتلك المجري، فهي ضوء معرفة علي مبارك الوثيقة بمشاكل الصحة العامة في القاهرة، وهي مشاكل محائل طيرنها التي ولجتها باريس خلال فترة دراسته فيها، وجاء وصفه المفضل لمجاري باريس اعترافاً به بأن إنجازات هوسمان وتحكمه في الواقع ما تحت الأرض لم تكن تغل أهمية عن إنجازاته المروية المتمثلة في إعادة تنظيم شوارع باريس. وليس من الصعب على المرء أن يشتف فيما كنه علي مبارك تفكاً من الحسد.

ما قبل تدفيع القاهرة الحديثة

بعد عودته من باريس بفترة وجيزة قدم علي مبارك للحديوي إسماعيل خطة طموحة تتكون من أربع وثلاثين مادة لإعادة تنظيم شبكة شوارع القاهرة، والمرافق بها على شكل إنشاء العامة في المدينة^(١). كانت الخطة تهدف إلى التنظيم الدائم لأنشطة البناء داخل القاهرة تبدأ من قلب المدينة القديمة، وتنتهي بأبعد الضواحي منها. وبالرغم من أن الخطة لم تُلَبِّ الحد الأدنى من متطلبات تطوير المدينة مثل توفير «ميراثية كافية ووضع تشريع [حضري] دقيق ومحدد»^(٢)، فإنها امتلحت كمنجولة رائدة لمعالجة مشاكل القاهرة حيث إنها قد «شخصت المشكلة» وبالتالي اقترحت بفعالية لحلها^(٣).

برغم أن الخطة لم توضع موضع التنفيذ بسبب رفض الحديوي لها^(٤)، فإنها قد كشفت عن الرقبة في التقلب على العديد من المشاكل الإدارية التي واجهتها القاهرة مثل نقص التمويل، وقلة عدد العاملين في المجال الإداري، والتأثير في

(١) «در الوثائق القريبية مجلس الوزراء نظام الاشتغال مستوفى رقم ٥/١، بعنوان «الواقع وتراخيص عامة بالأشغال»، ملف رقم ١٧، بعنوان «تقارير طائفة المعماريين بكون تاريخ. وبحث صورة الخطة لدى Ghislaine Allouane. «Politiques urbaines et conseil de l'entreprise: l'axe du unité de Au Mubarak sur les conceptions du bâtiment», *Annales d'ethnologie* 21 (١٩85): 147-188.

(2) Marcel Clerget, *Le Caire: Étude de géographie urbaine et d'histoire démographique* 2 vols. (Cairo: Schindler, 1934), I:256.

(3) Allouane, «Politiques urbaines», 149.

(4) Arnaut, *Le Caire*, 82.

البت في القضايا الناشئة من القوانين الجديدة لتنظيم المدينة^(١). ويمكن القول إن الخطوة التي وضعت عام ١٨٦٨ تؤكد الرأي القائل إن المعرض الدولي الذي حضره إسماعيل وبناظر أشغاله في باريس عام ١٨٦٧ قد وضع النموذج الذي استلهمت المدينة الجديدة وشحن دولته إنشاءها^(٢).

مع ذلك، فمن قبل المباشرة القول إن هذه الخطوة قد أخذت بمرحلة جديدة في مجال اهتمام الدولة بتخطيط الشوارع وبأنشطة البناء في القاهرة. كما يرد أدناه، هناك أدلة كثيرة على اهتمام حكام مصر بشوارع القاهرة وسبيلها وشكلها العام قبل زيارة سماعيل للعاصمة الفرنسية في ١٨٦٧ بفترة طويلة. على سبيل المثال، يوضح أندريه ريمون أن الولاة العثمانيين في القرن التاسع عشر قد أولوا التفاني كبيراً لإزالة نلال القمامة، ولتطوير الخليج الحائلي والحليج الناصري^(٣). ويذكر عبد الرحمن الجبرتي أن محمد باشا والي مصر العثماني من ١٦٩٩ إلى ١٧٠٥ قد أمر بقطع السفاريب والدكاكين لتوسعة الطريق والأسواق... ثم أمر بقطع الأرض ومنهيد محروا سحر فراق أو أكثر من الأسواق حتى ظهرت الجدران^(٤).

١٨٨٤، أول مجلس لتخطيط القاهرة

هناك أدلة مقنعة على أن العديد من اللوائح والقوانين الرامية إلى تحسين العاصمة قد صدرت خلال عهد محمد علي، بما يتخالف رأي چلتيت أبو لند القاضي بأن الباشا لم يول أي اهتمام بالقاهرة. في أواخر عام ١٨٨٢، أنشئ جهاز هام للإشراف على تنظيم المدينة وهو مجلس تنظيم المعروفة الشهيرة، والذي عُرف أيضاً باسم التنظيم. وقد لعب ذلك المجلس دوراً بالغ الأهمية في مجال تخطيط الشوارع وإصدار وتخص الباء والترميم، والتعامل مع الأوقاف وتنفيذ وتنقيح العديد من اللوائح المتعلقة بالصحة العامة. وخلافاً لمجلس الأورناتلو وهو مجلس محلي الإسكندرية الذي أنشئ

(1) Alicenc. «Politique urbaine», 148-149.

(2) Abu-Lughod, Cairo, 104.

(3) Raymond, Cairo, 222-228.

ودراسة للمشاكل الصحية من عدم وجود جهاز مركزي خاص بالقاهرة، انظر

Raymond, Cairo, 243-244.

في ١٨٣٤، لم يكن التنظيم قط موضوعاً لدراسة مفصلة برغم الإشارات المتكررة له في المراجع الثانوية^(١). وقد يرجع هذا النقص إلى أن التنظيم لم يكن قط مجسداً مستقلاً وإنما كان دوماً فرعاً من جهاز إداري أوسع؛ فقد كان جزءاً من ديوان المندوس خلال السنوات العشرين الأولى من وجوده^(٢). وفي عام ١٨٦٣، خضع لاختصاص محافظة مصر، ثم أصبح جزءاً من ديوان الأشغال في عام ١٨٦٦.

بالرغم من عدم تمتع التنظيم بالاستقلال المالي والإداري فإنه قد ترك أثراً لا يُسمى على القاهرة، ولم يقتصر هذا الأثر على ما بعد احتلال إسماعيل سنة المحكم عام ١٨٦٣، بل إنه قد تحقق خلال السنوات العشرين الأولى من عمر التنظيم^(٣) ووضاً للوثائق التي تمكن التحقق منها، فقد أصدر عباس باشا عندما كان حاكماً للقاهرة اللائحة المنشئة لهذا الجهاز المحلي الهام في ديسمبر ١٨٤٣ ووجهها إلى ناظر ديوان المدروس، وفي تلك اللائحة وُجّه عباس باشا المجلس الجديد لأن يتخذ من مجلس الأورناتو بالإسكندرية نموذجاً يحتذىه، وأن يكرس اهتمامه لتجميل القاهرة وضمان استقامة شوارعها^(٤). وتم تشكيل التنظيم بعد ذلك بفترة وجيزة برئاسة أحدهم بك ناظر ديوان المدروس، وعضوية كل من مأمور مصلحة المحروسة، وكلوت بك رئيس شوري الأملاك، وحككيان بك عميد المهتمسخانة السابق ومدير ديوان الباتني العامة، ولينان أنتدي كبير مهتمسي القناطر الحيرية،

(١) بما يخص مجلس الأورناتو بالإسكندرية انظر

Michael Palmer, «Reorganizing Alexandria: The Origins and Development of the Conseil de l'Ornement», *Journal of Urban History* 19, no. 3 (1993): 55-83; Gabriel Baer, «The Beginnings of Municipal Government in Egypt», *Afrikat Eastern Studies* 4, no. 2 (1968): 118-142.

وحسن أحمد شلي، المحكم المحلي والمجالس البلدية في مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩١٨ (القاهرة، عالم الكتب ١٩٩٣)، ص ١٥-٣٣. ومن التنظيم في القاهرة، انظر

Abo-Loftah, *Cairo*, 96, 147-149; and *Annuaire de Cairo*, 96.

(٢) على الأغلب أن هذا الشكل الغريب البسط وتلك التنظيم هو ما تسبب في الخطأ لدى الباحثين السابقين، وأبعد تلك الوثائق عن نظريتي.

(٣) لا يقدم هذا الجزء إلا سرداً موجزاً للتاريخ المبكر لهذا الجهاز الهام. تحتاج الدراسة الوعائية لأنشطة مجلس التنظيم وإيجازاته في فترة ما قبل إسماعيل إلى فحص حصص لسجلات كل من ديوان المدروس وديوان الأشغال.

(٤) دكر الوثائق الثمينة ديوان المدروس، سجل رقم ٢٠٩١، ص ١٢، أ، أو المجلد ١٢٥٩ ص ١٠٠ / ٢٠ ديسمبر ١٨٤٣ ميلادية.

ومصطفى بهجت أنندي رئيس قلم الهندسة بديوان المدارس، والدكتور ديفانبر عضو شوري الأطباء، وشارل لاميير عميد المهنة^(١).

كان على المجلس أن يجتمع صباح كل يوم أحد للنظر في الطلبات الجديدة المقدمة لمحصل على ترخيص البناء^(٢) وكانت إحدى القواعد الرئيسية التي يتبعها المجلس هي ضرورة أن تكون كل أعمال البناء المجددة وأعمال الترميم واعدة على خطوط مستقيمة. وكانت كيفية التعامل مع مباني الأوقاف واحدة من المسائل التي تعين على المجلس أن يتناولها بشكل متكرر وقد تعامل التنظيم مع هذه الموضوعات على أساس كل حالة على حدة بسبب غية المبادئ التوجيهية العامة^(٣) كان تحديد قيمة المباني التي يصدر قرار بملزاتها لثق الشوارع الجديدة واحدا من واجبات المجلس الأخرى^(٤). وأولت إلى التنظيم مهمة جسيمة إضافية ألا وهي مهمة تسمية الشوارع وترقيم المنازل ووضع لافتات الشوارع^(٥).

لائحة ١٨٨٩ لتنظيم شوارع القاهرة

خلال عهدي سعيد وإسماعيل، صدر عدد من اللوائح الخاصة بتقاعد البناء بهدف تنظيم شوارع القاهرة، وضمان سهولة حركة المرور فيها. وقد أصدر المجلس

(١) دوا الوثائق القومية، المجلد السبعة، تركي، سجل رقم ٣٧٦، فبراير ١٨٨٤، وبحث عد شلي، الحكم المحلي، ص ٢٥

(٢) دوا الوثائق القومية، ديوان المدارس، م/١/٦/١، الرقم الأصلي ١٦، وثيقة رقم ٩٠، ص ٢٨، ٣٠، ١٨ تمثيل ١٩٦١ هجرية / ١ سبتمبر ١٨٨٥ ميلادية.

(٣) دوا الوثائق القومية، الديوان الخديوي، م/١/٦/١، (الرقم الأصلي ١٦)، وثيقة رقم ١٦٠، ص ١٤٨، ٩ جمادى الثانية ١٢٦٦ هجرية / ١٥ يولية ١٨٨٥ ميلادية. انظر في موضع آخر من هذا الفصل كيف صمم مستوى هذه المسألة في شريع نالي.

(٤) دوا الوثائق القومية، ديوان المدارس، م/١/٦/١، الرقم الأصلي ١٦، خريطة غير مرقمة، ص ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢،

المصريين أولى تلك الفوائح في عام ١٨٥٩^(١). ذكرت الحاجة تلك اللائحة أن لبنان بك (سرت مهندس وتاخر قلم الهندسة) كان قد أعد لائحة سابقة قبل ذلك بعام. تضمنت تلك اللائحة العديد من الأحكام الخاصة بتنظيم المحروسة وتوسيع شوارعها وأزقتها، وتسيير المرور فيها. وذكرت اللباجة أن مشروع اللائحة السابعة قد نهض أيضاً على منفع حويلد على السبائك والمخارج والممرات وغيرها، وأدفع نمود على من يخالف التنبيهات المذكورة فيها من خصوص الممر والممر ووضع الأشياء بالعرض (أي إعاقة السير في الشوارع والأزقة) عندما خُضرت تلك الأحكام على المعية السية ثلثت اعتراضات كثيرة على فكرة فرض العرامات واقتُرح نظام بدلي للمعيرين. أما فيما يخص الأموال المطلوبة لتحويل أصحاب المقاربات الذين صودرت ممتلكاتهم، فقد اقترحت المعية السية تخصيص مبلغ ثلثت قدره حصانته كسبة سوية لهذا الغرض. ولم يُخصص مبلغ محدد لتمويل مشروعات تخطيط المدينة الأخرى (مثل شق شوارع جديدة)، ولكن تم تكليف ديوان الداخلية بأن يرسل إلى المعية السية مباشرة بتقديره التقريبي للمبلغ المطلوب، وبعد موافقة المعية عليه تُصرف أمورها إلى ديوان المالية بتوفير المبلغ الضروري.

بعد وضع هذه المادى العامة، أُنشئت جمعية داخل المعية ضمت في عضويتها نظار ديوان الأوقاف وديوان الداخلية وديوان المالية وديوان الخراجية، ووضعت اللجنة قانوناً شاملاً يتكون من تسعة أبواب وخاتمة باسم «قانون تنظيم الحدرات»، ومشكلت بمقتضاها لجنة باسم «مشورة التنظيم» تتكون من عشرة أعضاء برئاسة لبنان بك، تاخر إدارة عموم الهندسة، وضعت في عضويتها حسين بك فهمي معمار باشي، أي كبير المهندسين، وعلي بك علوي وكيل إدارة عموم الهندسة، ومأمور قسطنطينية المحروسة، ومفتش صحة المحروسة، ومفتش التنظيم، والشيخ إسماعيل الحلبي من علماء مجلس الأحكام، وثلاثة من مشي هندسة. كانت المهمة الأساسية لهذه المشورة تمثل في توسيع الشوارع الموجودة وضمان استقامتها، وكذلك التخطيط لشق شوارع وميادين جديدة. ورُخص للمشورة أن تستقدم المهرات التي ترسمها «فرقة الرسومات» الخاصة لإشرافها. تم تصميم أنواع مختلفة من الشوارع وطُبقت عليها قواعد متباينة على سبيل المثال أصبح من الواجب أن ترتفع

(١) تاريخ الوثائق القومية، المجلس القومي، ١١/٨/٢٠٠٤ (الرقم الأصلي ١٩٦٠)، مرسوم رقم ٤٠٤ من ٢٤-٢٨ جمادى الأولى ١٣٧٦ هجرية / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٩ ميلادية. عن المجلس التشريعي، انظر Human, Egypt under the Khedives, ٥٥-٥٠.

كل المخرجات والمشريات والبلكونات عن مستوى الشارع بأربعة أمتار ونصف المتر. ولم يكن من المسموح أن يزيد يروز تلك المخرجات من متر في الشوارع التي يتراوح اتساعها بين ثمانية إلى عشرة أمتار. وفي الشوارع التي يبلغ عرضها ستة أمتار كانت البيرووات المسموح بها للمخرجات ثلاثة أرياع المتر، ولا يزيد يروزها على نصف المتر في الشوارع التي يبلغ عرضها ثلاثة إلى أربعة أمتار. ووضعت قواعد صارمة لمنع أي إعاقة لحركة المرور في الشوارع. وحظي الزكام الناتج عن عمليات البناء والتشييد باهتمام خاص، وتم تحطيد أماكن معينة للتخلص من ذلك الزكام كان من الممنوع على باعة الخضار والمأكلة ففرش بضائعهم في الطرق للربحية كما منع وضع الأقفاس والكراسي وخلافها أمام القهواوي والمخاربات. أما إقامة الجدران بالسكك وكذا الترمجة والتخالفين بالحناس والتخالفين بنشر طرخام كذا كلما كان يترتب عليه سد الشارع العمومي من أي صناعة كان فهذا كله ممنوع. وكانت هناك محاولة لفرض حدود قصوى على سرعة المركبات المارة في مختلف الشوارع، برغم أن تلك الحدود القصوى كانت بالضرورة تقريبية (تشير اللائحة إلى «السر المعتادة» و«السر الزيادة عن السر المتوسط بقليل»).

وقد أنشأت اللائحة أيضًا وحدة هامة هي «فنيش التنظيم» برئاسة مفتش أول كلت إليه مهمة فحص جميع العياني التي سيتم تجديدها أو ترميمها أو إزالتها، وذلك بمساعدة فريق من المعمارين. وكان على المفتش كذلك أن يقوم بجولات دورية في شوارع المدينة للتحقق من الالتزام بالقيود بقواعد البناء ولوائح «التظيم».

أما فيما يتعلق بالمقررات، فصمت اللائحة على أن من يقوم بأعمال بناء في أرضه دون ترخيص سيضمن عليه أن يزيل تلك المباني الجديدة على نفقة المخاصة. وشح الملاك هذه مفتها ثلاثة أيام لإزالة الزكام الناتج عن أعمال البناء في أراضيهم، وبعد انقضاء تلك المهلة تجري مجازاته بالتزجير والتكدير على حسب حال كل شخص. وفُرست نفس العقوبة على التجار الذين لا يتقلون بضائعهم بعيدًا عن الطرق العامة وكان أصحاب المقاهي عرضة لعقوبة مماثلة فصمت اللائحة على أن «القهاوي والحانات والمخاربات... إذا وُضع أمامها كراسي أو أقفاص وخلافها فصاحبها يجري مجازته بالتزجير، إنما يجري هذا بكون في الأيام المعتادة، ولما في الموالد فيكون الإجراء فيها على حسب المادة الجزئية من دون مجازلة ومن دون منع في أي جهة كان فيها مولد حسب المعتادة. كان التزجير هو العقوبة الأساسية على معظم المعاملات، وكما أوردنا أعلاه فقد تعدى المرسوم فرض عقوبات مالية.

وأشير^١ لم يُبَحِّح اللائحة مصادرة الممتلكات إلا مقابل تعويض قلبي، وتولى الجبراء الذين يختارهم كل من المالك والتنظيم مهمة تحديد قيمة التعويض في كل حالة على حدة. وكان على الراغبين في البناء على قطعة أرض يمتلكونها التقدم بطلب ترخيص بناء إلى التنظيم، وإذا قرر المجلس مصادرة جزء من الأرض لصالح أمثالها للوائح للتنظيم، فلا يُدفع عنه تعويض إذا كان الجزء المصادرة يقل عن خمس إجمالي المساحة، أما إذا زاد عن الخمس فيتمتع على التنظيم أن يدفع سعر السوق للجزء الذي يزيد عن خمس المساحة.

لائحة موقوف سنة ١٨٣٦

بعد سبع سنوات من صدور هذه اللائحة الهامة، صدرت لائحة أخرى خاصة بالأوقاف، وتناولت تحديثاً موقف المفقه من مسألة استبدال الأوقاف. قالت ديباجة اللائحة:

حيث كتبت الأفكار المعاصرة [أي الحديثة] متجهة على الدوام لما فيه المنفعة والأخذ في أسباب ازدهارها بتباعد الطرق الناجمة لكل مشروع فيها وبإزالة الموانع المترتب عليها عدم التقدم في هذا الأمر، ومن جملة الأسباب المعوقة لعدم تنمية العمارة بأكملها مسكة الأماكن الموقوفة والأراضي المحكومة هذه صغر النقص المالي بالمناقرة في هذا الشأن بالمجلس الخصوصي حتى إنه بالتبع [أي بتباعد] للشرعة انظر الطريقة اللازمة لذلك بشرط زيادة الأنتفاع لجهة الأوقاف وتوسيع دائرة العمارة والمنافع العامة

ويعد استثناء حضرة علي أفندي البقلي، مفتي مجلس الأحكام، وبعد أن أصدر البقلي فتوى أجازت استبدال الوقف، قرر المجلس الخصوصي مكتبة ديوان الأوقاف بالسماح باستبدال الأوقاف؛ حيث إن هذا من شأنه أن يقضي إلى إكمال العمارة والمنفعة العمومية^(١). (انظر ملحق رقم ٨ لنص هذه اللائحة).

(١) دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، س/١١/٨/٨ (الرقم الأساسي ٧١)، قرار رقم ٥٦، ص ٥٥، ٥٦، ٤ ذو الحجة ١٢٨٢ هـ / ٢٠ إبريل ١٨٦٦ ميلادية. من استبدال الوقت انظر جمال خوي، الاستبدال والمصالح الأوقاف عرسه والولاية (الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠). من تاريخ ديوان عموم الأوقاف في هذه الفترة انظر إبراهيم البوشي، عاقب الأوقاف والهيمنة في مصر العثمانية: دار الشروق، ١٩٩٨، ص ٢٩٦-٢٩٥.

في عام ١٨٦٥، فكر إسماعيل في إرادة منية وجهها إلى ناظر داخلية أنه قد قرأ مسودة لائحة التنظيم التي أعدها ديوان الأشغال بخصوص تنظيم الطرق واتساع الشوارع لكن اللائحة لم تلقَ رضا لأنها لم تضمن إطلاقاً الهواء الذي هو السبب الأكبر لمنافع الصحة العمومية، ولم تحدد بوضوح السبل التي يجب ترفع حوادث المخاطر [أي الأخطار] الناشئة من ازدحام مرور المخلوقات، وأشار إسماعيل أيضاً إلى أنه قد مرأ تقريراً جاء فيه

أنه موجود بالمحروسة حشاد مبي بها قاعات ومحوه لكن ناس وعلم، وعده العيشان مع ضيق يتأذى وكثرة السكان التي بها وما تحوي عليه من الرضاغة وعدم النظافة. فإنه يحصل منها مضرات مواء كان إلى السكان الذي بها لو لم ينجوروا من الأماكن. ونظراً لأن المناسبات لرفع هذه الضرورات أب، ينبغي إلى القنصل الرابع المذكورين محلات في كل تنس بالجهة التي يليها (أي البيت) فيها يساهموا في أصول الصحة والتنظيم ولو يكون في ذلك مضار على النيري^(١) (نظر ملحق رقم ٩ لنص الإرادة السية لإسماعيل باشا).

بعد تلقي هذه الإرادة السية، عقد المجلس الخصوصي جمعية تتكون من وكيل ديوان الأشغال العمومية ومعلم باشي وناظر قلم التنظيم (أي كبير مهنتسي مصلحة السطيم) ووكيل قلم الهندسة ومفتش صحة المحروسة ومفتش التنظيم ومأمور كشف الأماكن وضمت الجمعية «لائحة تنظيم المدن والناظر» التي تتكون من ستة أبواب حلت تلك اللائحة محل لائحة ١٨٥٩ الخاصة بتخطيط شوارع القاهرة. وخلافاً لتلك اللائحة القديمة لم تقتصر اللائحة الجديدة على مدينة القاهرة وحدها، بل منعت إلى إنشاء مجالس تنظيم للإسكندرية وغيرها من المدن والناظر^(٢) (انظر ملحق رقم ١٠ لنص هذه اللائحة).

(١) دار الوثائق القومية، ديوان خديوي، أرشيف، مسطوط رقم ٧، وثيقة مؤرخة في ٥ ربيع الثاني ١٢٨٦ هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٦٥ ميلادية لتتبع حول وصف تلك الأحياء القديمة في العهد المصري والعثماني، انظر

Nelly Hamish, *Habib au Caire: La maison égyptienne et les habitants des XVIIe et XVIIIe siècles* (Cairo: IFAO, 1991), 70, 198-199.

(٢) دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، م/ ١٦١/ ١- ١٨ (الرقم الأصلي ٧٧). لمر رقم ١٦، من ١٦-١٧، ٢٧، جازي الأولى ١٢٨٤ هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٦٦ ميلادية.

كانت الأهمية التي أولتها تلك اللائحة الجديدة للخرائط واحدة من أوضاع ملامحها. يرى البند الأول من الباب الثاني على أنه «يقضي عمل خريطة عمومية عن كل من المدن وبلند الشهيرة بمقياس كل مليمتر بمتر (أي ١:١٠٠٠)»، ويبين بها أسماء الشوارع والمخارات والمطاف والأماكن الشهيرة وتقدم لمجلس التنظيم بوصف على كل منها خطوط التنظيم العمومية، ويؤشر عليها السلك والمباني المقصية فتحها مستعدة والعمليات المقصية استعمالها مثل تقسيم المياه والتوزيع بالخر وخالقة. وقد سلمت اللائحة بأن هذه العملية مستغرقة وقتاً طويلاً فذكرت «لأجل عدم توقف أشغال التنظيم الآن لحين نهو الخروط والرسومات الموصحة [أعلاه] فيلزم أنه عند طلب أحد أصحاب الأملاك الهدم وتب بملكه في الجهات النطقة على المسالك العمومية يتوجه من يلزم من طرف بأشعثس التنظيم لأجل رسم جر- الحارة الذي به الملك ببيت الراعة بطول خمسين متر من كل من جهتي الملك المطلوب تنظيمه بمقياس خمسة مليمتر بصر (أي ١:٢٠٠) ويوضع على هذا الرسم لسم الحط والحارة ومقدار التنظيم الذي سبق إجره فيها، ويصير تقديم هذا الرسم للجميع لإعطاء خط التنظيم عليه». وقد حدثت اللائحة، شأنها شأن اللوائح السابقة، تصاممت متباعدة لمختلف فئات الشوارع ادعى حسب لأهمية والطول منها. علاوة على ذلك، نصت اللائحة في البند السابع من الباب الثالث على أن «الشوارع والمخارات القديمة يكون تنظيمها دائماً بخطوط مستقيمة على قدر الإمكان ومتوازية، أما الشوارع المستجدة فتكون مستقيمة من أولها لآخرها ما لم يكن هناك مانع لا يجوز ذلك. أما البند الثامن من نفس الباب فنص على أن «الأكارات والمباني الشهيرة مثل المساجد والهاكل والأسيلة والمقابر لا يجر من لها في التنظيم من جهة الدخول أو الإزالة... وإذا صار فتح سكة مستعدة وحادث في انحدارها شتا من ذلك فيصير إبقاء على ما هو عليه والسكة يصير نحوها»^(١)

وحدت اللائحة حذو اللوائح السابقة عليها في نصها على أن تقوم بالحكومه بدفع موعضى عن الممتلكات المصادرة إذا رادت مباحثها عن خمس قطعة، لأرض الأصلية لكن اللائحة اختلفت اختلافاً كبيراً عن اللوائح السابقة في نصها على عدم العقوبات؛ إذ إنها لم تتضمن أي إشارة إلى التصريح ووضعت بدلاً من نظاماً محدداً

(١) انظر أيضاً قانون الترتيب القومية المجلس النيابي، ص ١١/٨/١١ (الرقم الأصلي ١٦) كمر رقم ٩، ص ٩٧، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٧ هـ / ١٥ يولي ١٨٧٠ ميلادية حيث يذكر فيه صراحة أن «المكرم الحيدوي الأكرم تأسى لتسلم (أي عتشر) الأكرات القديمة سيما جل هذا الفرض (الصريح) الشيخ سعيد بالصفحة ١٤».

للعمارات والجزامات الإدلوية. فمثلا نحن البند الثاني من الباب الرابع على أنه إذا صار أعمال ترميمات أو فتح أبواب ودكاكين وشبابيك بالواجهات المظلمة على الشوارع والممرات دون إنقذه، وكلفت الواجهات التي جرى فيها الترميمات على غير عيط التنظيم فيجبر صاحب الملك على هدم الواجهة ودخولها على خط التنظيم، ويدفع المهندس المعماري الذي أجرى الترميمات بمعرفة ألف قرش للمعير، وإذا وقع منه إجراء ترميمات ثلثية فيدفع ألفين قرش، وفي المرة الثالثة يطرد من كارهه.

المعمارية والتشريعة والصحة العامة

لا تحتل اللوائح المشار إليها أعلاه قائمة جليلة مائة بالقوانين واللوائح الخاصة بالقاهرة في العهد الخديوي، لكنها تطرح هدفاً من الشكوك في السردية التقليدية لكيفية تحديث القاهرة في القرن التاسع عشر. يبيع أحد هذه الشكوك من حقيقة أن الاهتمام بالصحة وتطويرها قد سبق بكثير زيارة إسماعيل للويس عام ١٨٦٧، والتي أفاخت تلك السردية في الحديث عنها. لقد اعتم حكم مصر من عصر محمد علي وما بعده، كما اعتمد أجداد لا حصر لها من الموظفين والإداريين المسلمين تحت إمرتهم، اهتماماً بالقاء بالمعمرومة، وهو الاسم الذي عُرفت به القاهرة خلال الفترة قبل الدولة. وكما أوضحنا أعلاه، وكما سنناقش بمزيد من التفصيل أدناه، فقد صدرت لوائح عدة منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر تهدف إلى تحسين حالة الصحة العامة في المدينة، وتعزيز الأمن فيها، وتطوير أسوارها وشوارعها ومناحيها، وبالتالي من التمسح على أن القاهرة ظلت على مر العصور ممتدة إلى جهاز محلي مستقل يبيع لها أن تتحكم في مصيرها بدلاً من أن تظل تحت رحمة أهواء حكام مصر،^(١) يعني التركيز على ما أسماه ألقوه ويمون بالوصف الاستشراقي لـ «اللامنية»، أي المدينة التي لا تُرى إلا من منظور ما يتخصها بالمقارنة بالمدن الأوروبية، أي استقرار مؤسسات المدن القديمة وبلديات مدن القرون الوسطى.^(٢) تتجاهل وجهة النظر هذه

(١) منه بغيره المدن توتية على النموذج الأوسع للمدينة الإسلامية. انظر

Les M. Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1967); Aliouf Hammad, «The Islamic City in the Light of Recent Research», in *The Islamic City*, ed. A.H. Hammad and S. Jasan (Oxford: Bruno Cassier, 1970), 9-24; and Janet Abu-Lughod, «The Islamic City: Historic Myth, Islamic Essence and Contemporary Relevance», *International Journal of Middle East Studies* 19 (1987): 155-176.

(2) André Raymond, «Islamic City, Arab City: Orientalist Myths and Recent Views», *British Journal of Middle Eastern Studies* 21 (1994): 3-18.

(التي يُعتبر جليوبيل بير خير ممثل لها)^(١) الجهود الدخوية التي بذلتها الأجهزة الإدارية التي أنشئت بغرض تحسين الصحة العامة والأمن والتنمية الاقتصادية في القاهرة مع ذلك، لا تقتصر مشكلة الرأي القاضى بأن باريس قد مثلت نموذج تطوير القاهرة على تجاهله لكل جهود تخطيط المدينة التي سبقت زيارة إسماعيل لمعاصمة الفرنسية في ١٨٦٧ فحسب، وإنما تكمن المشكلة الرئيسية في أن السردية التقليدية لا تنص في دوافع تلك الجهود، ولا توضح كيفية تطور تلك الدوافع مع مرور الوقت. بصورة أخرى، تليق لوائح تخطيط المدينة الصادرة في أواخر خمسينيات وبداية ستينيات القرن التاسع عشر والمشار إليها أعلاه اهتماماً كبيراً باستعادة الشوارع، وتبزيه قهراً وإخضاعاً للصلة الوثيقة بين رسم الخرائط والتصميم الحضري، وكلها اهتمامات تنكس أهمية قصوى لدى علي مبارك وجيرانه، ولكن لم نجر محاولة لتفسير دوافع تلك الاهتمامات، ولم تسأل السردية التقليدية عما إذا كانت هناك دوافع أخرى وراء عمليات تحديث القاهرة بجلب الاقتطاع البصري بباريس (٢)، ما قلدي استلهمه لاعتناء حكام مصر وموظفيهم المدنيين بتخطيط وتطوير المدينة؛ ذلك الاهتمام الذي سبق بفترة طويلة زيارة المندوبي إسماعيل وماتر ديوان أشعاليه الشط بباريس عام ١٨٦٧؟ دون استبعاد الاحتمالات الجمالية بالكاس، فليس ثمة شك في أن أحد الاحتمالات الرئيسية الأخرى قد تمثل في الاهتمام بالسو والتوسع الحضري. ونجد دليلاً على ذلك الاهتمام في مصطلح «تلمسار» الذي يمكن تفسيره بأنه يتضمن البناء والتشييد والتطوير الحضري والتلمسار، من الحضارة قاتها. وهو مصطلح تكرر ذكره في العديد من المراسيم والمراسلات الحكومية على سبيل المثال، ذكرت لائحة لإيول ١٨٦٦ المشار إليها أعلاه والتي تناولت موضوع الأوقاف أن «الأفكار المدروسة» كانت متجهة على الدوام له، في العمليقة^(٣). وتذكر لائحة أكتوبر ١٨٦٦ أنه يجري حاليًا إصدار ترخيص الإزالة لهدم التحوط المطلة على الشوارع العمومية بحجة تعقيد المباني، ويجب وصف إصدار هذه التراخيص لأنها تجعل من الصعب تحقيق استقامة الشوارع وتعيق بالتالي التزايد وترقي دوجة العمليقة^(٤). ويقول مرسوم أصوله المجلس

(١) Beer, *Beginnings of Municipal Government*.

(٢) دار الوثائق القومية، المجلس المصري، ص ٨/١١/٨، رقم الأصلي ٧٦، مرسوم رقم ٥٦، ص ٥٦-٥٥، ٢ ذو الحجة ١٢٨٢ هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٦٦ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، المجلس المصري، ص ٨/١١/١٠، رقم الأصلي ٧٧، رقم ١٦، ص ١٦-٩، ٢٧ جمادى الأولى ١٢٨٣ هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٦٦ ميلادية.

المحمدي في ١٨٧٠، وأقر توصية من مجلس شورى النواب إن «من أعظم مقاصد محاكمة التمييز حفظ الصحة العامة وازدياد التقدم والعمارة»^(١).

بالإضافة إلى التعريف الواضح لكلمة العمارة والذي يعني العمر والتوسع، تتضمن الكلمة أيضًا مفهوم الإنتاجية. وكما أوضح تيموثي ميتشل فقد اكتسبت الإنتاجية، واليقض الشديد لهذه المولود أهمية متزايدة في أذهان المسؤولين المصريين في العهد الخديوي^(٢) ويري أن هذين العنصرين قد شكلا المعبد من جوانب سياسة الحكومة تجاه التخطيط الحضري، وكذلك تجاه التعليم والجيش ومكتب مفتحي الحياة الاجتماعية^(٣). وبالإضافة إلى هذه المعاني الحديثة، يتضمن مفهوم العمارة أصداً قوية من مصطلح «العمارة» ذي الأهمية المركزية لدى ابن خلدون، وليس من المستبعد القول إن معنى العمارة قد تأثر تأثيراً مباشراً بمفهوم العمران الخلدوني^(٤).

علاوة على ذلك، أولت مختلف مراسيم ولوائح تنظيم المدينة عتية خاصة بمبادئ الشريعة كما يرد تمثيلها في الفقه الحنفي. وتزخر المجلات المنشرة إليها أعلاه، بالأمثلة التي تشهد على الأهمية التي أولاها مخطوطو المدينة للشريعة. لقد سبق الإشارة إلى العناية الفائقة التي أوليت للتوصل إلى حل يقوم على أساس مبادئ الفقه لموضوع الأوقاف التي اعتبرت عقبة تعترض طريق العمارة بدلاً من إعلان نظام الأوقاف نظماً يلائمها ولا يسهم في تحقيق أهداف

(١) دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، س/١١/٨/١٤ (الرقم الأصلي ٧٦) مرسوم رقم ٦١ من ٦١، ٦٩، ١٧ سمر ١٢٨٥ هجرية / ١٤ أبريل ١٨٧٠ ميلادية يمثل هذا المرسوم تقليدًا على مرسوم سابق أصدره المجلس التشريعي بتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٢٨٥ هجرية / ٨ مارس ١٨٦٩ ميلادية.

(2) Mitchell, Colonizing Egypt.

(٣) انظر الفصل الخامس لمقالة كيف كان تصور من هذا الموقود لحد دوله إنشاء حقبة العرب.

(4) من الجدير بالذكر أن مقالة ابن خلدون كانت واحدة من الكتب التي نشرها مطبعه بولاق في القرن التاسع عشر، وكانت أيضًا واحدة من الكتب التي أوليت للعرض في المعرض الدولي في باريس عام ١٨٦٧. انظر أبو التتوح ورضوان، تاريخ مطبعه بولاق (التأليف: المطبعه الأميرية، ١٩٥٣)، ص ٢٠٤. ومن دراسة البنية السياسية والثقافية العثمانية بأعمال ابن خلدون، انظر

Cornell H. Fleischer, «Royal Authority, Dynastic Cycles, and the Khairatun in Sixteenth-Century Ottoman Letters», *Journal of Asian and African Studies* 13, (1983): 198-220.

من معجم طه مبرور عن ابن خلدون، انظر

Laroui, Ann. «The Concept of Ummah: The Islamic East in the Khairatun», *Journal of North African Studies* 13 (2008): 351-361.

التخطيط الحضري الحديث، توصل مستطو المدن والإداريون العاملون في ذلك المجال في القرن التاسع عشر إلى حل للمشكلة بالاستناد إلى مبدأ الاستبدال الذي أجازره أبو يوسف وغيره من كبار الأئمة الأحناف.

ثمة مثال آخر يشهد على أن الإلصاق لم يروا أن هناك تناقضاً متصلاً بين المبادئ القائمة على الفقه وأصناف تخطيط المدينة الحديثة، ألا وهو النص على التعمير كعقوبة لمخالفات لوائح البناء وقواعد المرور حوضاً عن وضع نظام للممرات. وهناك مثال إضافي على الركون إلى الشريعة في العديد من لوائح تخطيط المدينة في العصر المندوبي، وهو النص في لائحة ١٨٥٩ على أن نصم لجنة التنظيم في عضويتها قسيساً شرعياً هو الشيخ إسماعيل الحلبي العامل لدى مجلس الأحكام^(١) وأخيراً أشارت لائحة ١٨٥٩ إلى الشريعة صراحةً عندما ذكر أن المحاكم الشرعية، لا مجالس التنظيم، هي صاحبة الاختصاص في النظر في قضايا انتهاك الخصوصية والحرمة التي تنشأ عندما يفتح شخص في جداره نافذة تطل على دار شخص آخر^(٢).

كما ورد في الفصل الثاني، كان من المعتاد القول إن الشريعة قد تعرضت تنهش متزايد في مصر (وفي الدولة العثمانية ككل) في القرن التاسع عشر، وبها قد حشرت أرضاً أمام القوانين العلمانية في مجالات تنظيم الدولة وتشريعاتها لكن اللوائح المدينة الخاصة بتنظيم وتخطيط المدن والمراسلات الحكومية الوفيرة المتصلة بها في العترة من ثلاثينيات إلى سبعينيات القرن التاسع عشر، توضح بجلاء أن الشريعة قد احتفظت بمكانتها، بل ظلت أساساً للعديد من الإجراءات الخاصة بتخطيط المدن وبالبصاية الحضرية.

المسحة العامة وتخطيط المدن

لقد استلهمت للعديد من القوانين واللوائح المنظمة لمدينة القاهرة في القرن التاسع عشر مفهوم المصارو ومبادئ الفقه، لكن عتصراً آخر قد لعب دوراً

(١) دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، س/١١/٨/٢ (الرقم الأملي ١٩٦٠)، مرسوم رقم ٤٠، ص ٤٨، ٢ جمادى الأولى ١٢٧٦ هجرية / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٩ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، س/١١/٢/٢ (الرقم الأملي ١٩٦٠)، مرسوم رقم ٤٠، ص ٤٠، ٢ جمادى الأولى ١٢٧٦ هجرية / ٢٧ نوفمبر ١٨٥٩ ميلادية. انظر أيضاً غطف محمد عزب، تخطيط وعمران المدن الإسلامية (الطبعة الأولى: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٧)، ص ٤٤-٨٦.

في تشكيلها، ألا وهو الرغبة العامة (قد يمكن أن نسحبها حتى نالها جس أو
 الرسوا) في تحسين الصحة العامة، وإني أدفع بأن الاهتمام بالنظام والصحة
 العامة كان لهم العناصر المؤثرة في التخطيط الحضري، وأن الخوف من الأوبئة
 والإجراءات المتخذة لمكافحة الأمراض وتحسين النظافة والصحة العامة كانت
 تدور في أهميتها الاختبارات الجمالية الواردة ضمنًا في فكرة «باريس كنموذج»
 وبسبب الأهمية القصوى للنظافة والصحة العامة، سيخصص الجزء الثاني من هذا
 الفصل لاستعراض عدد من أهم إجراءات الصحة العامة التي كان لها أثر مباشر على
 الشكل الذي أخذته القاهرة خلال تراث ممتدة من القرن التاسع عشر.

لقد كانت القاهرة - التي كرس لها علي مبارك ما بدا أنه طاقته التي لا تعد
 من مشاكل خطيرة بما في ذلك نظام شوارع يال ضا عليه الزمن ولم يعد يوسعه
 «سحاب تراب حركة المرور، وهياكل إدارية ضيقة كان عليها أن تصطبغ بالمهمة
 الجسيمة المتمثلة في إدارة تصميم المدينة، ونقص التمويل، وقلة أعداد العاملين
 في السجل الإداري. وكما كان حال باريس قبل هوسمان، كانت واحدة من أكثر
 مشاكل القاهرة حدة وخطورة هي الحالة المزمنة للصحة العامة، وهي مشكلة كان
 عني مبارك مدركًا لها تمام الإدراك كما أدركها الكثيرون ممن سبقوه إلى العمل في
 مجال التخطيط الحضري، كما ستوضح أدناه.

لقد كانت الجهود المتصاعدة الرامية إلى تحسين الوضع الصحي في المدينة
 وإلى تعزيز النظافة والصحة العامة هي التي شكلت التحولات الجذرية التي
 شهدتها القاهرة في القرن التاسع عشر، وفاق في أهميتها التحسينات الجمالية
 التي أدخلها إسماعيل بنية إثارة إعجاب ضيوفه الأجانب. مثل التخلص من عايات
 المدينة وأحدًا من أكبر تحديات النظافة والصحة العامة، وسعت السياسات الناشئة
 بالتدريج إلى مواجهة وحل مشكلة التلوث. وتمت مواجهة مشاكل أخرى
 منسب الدأب، مشاكل مثل قفن الموتى داخل حدود المدينة، ونقص التنظيم الحارم
 للمخلفات وأعمال الجزارين وبيع الأسماك، وتلك أجهزة إدارة المياه في
 مدينة تحتوي على العديد من البرك الراكدة في معظم فترات السنة، وكانت السمة
 المشتركة بين كل تلك المشاكل هي أنها اعتبرت مصدرًا للأوبئة التي كان الناس
 يحمونها قدر خشيتهم للطاعون نفسه؛ إذ إنهم كانوا يعتقدون أن تلك الأوبئة
 تحدث معها أسباب الموت وجورهم.

ترجع جذور فكرة أن النتن هو سبب انتشار الأمراض إلى كتابات الطب الإغريقي وإلى كتاب الطب التقليدي في القرون الوسطى، الذين اعتبروا المرض نتيجة للاختلال في التوازن الطبيعي بين الأخلاط الجسدية الأربعة: الصفراء والبلغم والدم. وقد آمن الإغريق بأن اختلال توازن تلك الأخلاط الأربعة هو سبب ظهور أمراض المرض، ولكن بقي السؤال: ما الذي يتسبب أساساً في اختلال توازن تلك الأخلاط؟ وبدا أن الإجابة عن هذا السؤال الحاسم تكمن في مفهوم الأرواح، وهو مفهوم ذو طبيعة غير محددة وتباينت تعريفاته عبر الزمان ولكنه كان مرتبطاً، في معناه الإغريقي الأصلي، بالتلوث والعناصر الملوثة. ارتبطت الأرواح بالاعتقاد السائد منذ عصر أبقراط (٤٥٠-٣٧٠ قبل الميلاد تقريباً)، والفاصل إن البيئة تؤثر على الصحة والمرض. وبدا أن الأرواح تقدم تفسيراً لكيفية وقوع المرض. فالهواء الملوث بتلك الأرواح يتسبب في حدوث الأمراض؛ إذ إن استنشاق الهواء الملوث أو التعرض له يؤدي إلى اختلال توازن أخلاط المعرضين له بما يؤدي بدوره إلى إصابتهم بالأمراض^(١).

ظلت الطبيعة الملوثة لتلك الأرواح دون تعريف قاطع، ومع ذلك ساد الاعتقاد بإمكان التعرف عليها وتحليلها عن طريق الرائحة. وكان هناك اعتقاد بأن الريح الفاسدة (التي كانت تُعرف باسم الصقوة أو الأرياح أو الأرواح) التي تخرج من ليبرك الرائحة، وجث البشر والمخلوقات الأخرى في التحلل، ومن المائدة والمضراوات المتعفنة ومن المرضى، هي التي تحمل أسباب المرض وجوهره^(٢). وظلت تلك الصلة التي تربط بين البيئة وأسباب المرض قائمة حتى

(١) W.F. Bynum and Roy Porter, eds., *Companion Encyclopedia of the History of Medicine*, vol. 1 (London: Routledge, 1993), esp. chapters by Vivian Nutton ("Hurtorialism," 281-291), Caroline Ralston ("Barbarism and Illness," 292-308), and Margaret Pelling ("Contagion/Germ Theory/Specificity," 309-334). See also, David Burns, *The Great Stink of Paris and the Nineteenth-Century Struggle against Filth and Germ* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2008), esp. 44-45.

(٢) كان الكيميائي الألماني Justus von Liebig (١٨٠٣-١٨٧٧) أحد أهم المؤثرين على نظرية النتن، والتي مدّغ بأن التسمم وشغل يتبدل في الجسم من خلال إطلاقها سموماً في الهواء. وهي تأثيره على الطب الإنجليزي في أواسط القرن التاسع عشر، انظر

Margaret Pelling, *Cholera, Fever and English Medicine, 1825-1865* (Oxford: Oxford University Press, 1978), 113-142, esp. 140-141.

القرن التاسع عشر عندما طعن فيها ما شقي بنظرية المندوى، التي دلت أن المرض عنصر خارجي يهاجم أعضاء أو أجزاء محددة من الجسد. ولم يتم حسم المعركة بين هاتين النظريتين المتنافستين خلال معظم قنرات القرن التاسع عشر بل قد بدا أن دعة نظرية الأوغام كسب للأمراض يكون أرضاً من خلال دفعهم بأن تلك الأوغام، وإن لم يكن من الممكن اكتشافها بالأدوات العلمية، كانت تعمل مع وجودها من خلال الرائحة^(١). وقد كان هذا الفهم المتشتر طبيعة الرياح الماسدة، والأوغام، ودور حاسة الشم، هو الذي مثل أسلماً للجهود علي مبارك ومن سبقوه من العاملين في مجال النظافة والصحة العامة لاستئصال مصادر المعونة مثل السجاير واليرك الرائحة والمندبغ والمقبر والسحلنات وأسواق الأسماك ومقالب القمامة. كانت الفكرة هي أن تن رائحة تلك الأماكن لم يكن مقررًا لحاسة الشم فحسبه، وإنما كان مصدرًا لخطر مميتة وبالتالي لا يجوز إدخال أي جهد يرمي إلى تنظيف تلك الأماكن وجعلها أكثر صحة.

كانت قصة غلبة نظرية الأوغام في مصر في القرن التاسع عشر قصة ملتبسة ومحتلفة. كان كلوت بك، عند إنشائه لمدرسة الطب في ١٨٧٧، أكثر ميلًا إلى نظرية المندوى عندما يتصل الأمر بتدريج طلبة الطب. وقد وضع مناهج التدريس في مدرسة الجديدة متخذًا من كلية طب باريس نموذجًا يحتذى وكانت تلك الكلية تبني تركيز جيوفقي ياتينا مورجاني على أعضاء الجسد باعتبارها موطن الأمراض. وبدا من كتابات كلوت بك أنه يرفض فكرة نسب الأوغام في حدوث المرض:

للمرض هو حالة مخالفة للصحة ناشئة من تغير حاصل في عضو أو أكثر، وينشأ عنه اختلال في وظيفة العضو. وأعلم أن من الأمراض ما هو مجهول السبب ومنها ما هو معروف. وأعلم أنه لايت لكل مرض من أمراض يستند بها عليه. فقلب الناس يخوض في طينة الأمراض بالقرن؛ فمنهم من يقول في سبب الاختلاط أو زهانتها... ومنهم من يقول إنها أرواح طيحية فينفي للعامل أن لا يأتيه يقول أحد منهم ويأمل ليمل خطًا ذلك؛ لأن الجسم مركب من أجزاء سائلة والسرى صلبة وهي الأكثر. وقد عرف بالتجربة أن معظم الأمراض يكون سببها في السوائل حتى في الأحوال التي تشير فيها السوائل المذكورة

(١) من محاولة صنع الجوهر الميت، وهو أدلة شغف قياسي نومية الهواء، انظر Simon Schaffer, *Dissecting Victor: Embryology, Enlightenment and Parasitic Medicine*, in *The Medical Enlightenment of the Eighteenth Century*, ed. Andrew Cunningham and Roger French (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 281-308.

لأن ذلك لا يقتضي ليس ألوياً بل هو تابع لتقرير الأنسجة فيتبين أن يطمح أن الأعضاء هي التي تصاب بالأمراض^(١).

خلال القرن التاسع عشر، تبنت المؤسسة الطبية المصرية هذه المبادئ فقامت في بعض جوانب عملها متأثرة في ذلك بالأساليب المتبعة في كلية طب باريس مثل الكشف الطبي الشامل، وعمليات التشريح الدقيقة، والتسجيل الدوري لإحصائيات الأمراض والوفيات^(٢).

بالرغم من اتباع كلوت بك لنظرية العلوي في تدريسه، فقد كان من أكبر المتمسكين بنظرية الأوجام عندما يحصل الأمر بمسائل الصحة العامة. ففي ذلك المجال، كان كلوت بك عميق التشكك في نظرية العلوي إلى حد الجمود والتصلب المعكري على سبيل المثال، أكد كلوت بك في ١٨٤٠ طن كل المستترين (بإستثناء الإيطاليين والإسبان) قد تخلوا عن فكرة العلوي فيما يخص السل الليمفاوي والجرب والجدام والرمم والدون والدوستلريا والنفوس والحمى الصفراء والكوليرا والطاعون. وكان يشتر من المادة الهسجية السخية التي اتعها البروما بعصلهم مرسى السل الزفوي عن المرضي الآخرين في مستشفياتهم^(٣). ويجب لهدين الموقعين المتأخرين في نفس الوقت لنظرية العلوي عند تدريس الطب ونظرية الأوجام في المسالمة الطبية وفي مسائل النقلة والصحة العامة، كان كلوت بك يعني من نفس الارتباك والالتباس الذي عانى منه العديد من معاصريه في فهم سبب الأمراض.

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أصبحت طرق التعليم الطبي المتبعة في كلية طب باريس، والتي تركز على الظواهر المرضية المعقدة المتفصلة هي الممارسة المنتشرة في المستشفيات، ولكن «أغلبية معالومي الطب [في فرنسا] استمرت في اتباع نظام الأخطاط الإغريقي - الروماني واستمرت في استخدام طرق العلاج التقليدي التقليدية الراسخة مثل الشرية المسهلة والتفائير المسببة للقيء».

(١) كلوت بك، كتر الصحة، ص ١٥٨ - ١٦٧.

(٢) من مدرسه الطب في باريس، تنظر

Kutalke, *Lives at Risk*, 6; and John H. Warner, *Against the Spirit of System: The French Impact in Nineteenth-Century American Medicine* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), chap. 2.

(3) Kutalke, *Lives at Risk*, 165, quoting from Clin. Wey, *De La Peur*.

والتمزق، ولهم تلك الطرق بالمطع هي السلاج التقليدي بالتصدي وإراقة الدم،^(١) بل إنه وفيه يشاء صاحب الإسهام الأكبر في تحقيق النصر النهائي للطب الإكلينيكي، قد نسي مثل هذا الموقف المتناقض. فبرغم إصراره على عزل المرض وتحديد مكانه في الأنسجة، ظل يؤمن إيماناً راسخاً بأن الأورام كانت أيضاً سبباً للإصابة بالأمراض. وعلى سبيل المثال، كان يعتقد أن الربيع الفني يخرج من بطنه في أثناء تفرجه للبحث كان يتأثر بالهواء الفظن الخارج منها. وقال تفسيراً لذلك إن الهواء الفاسد الطالع من تلك الجيب يبدو أنه قد تخلل جلده عند قيامه بعمليات الشريح تلك.^(٢)

الأورام وفورها من الألفاظ المهمة

إنما متى المرء حلة البصر جلتاً واتخذ بدلاً عنها حلة الشم دليلاً إلى تاريخ العاهرة، يمكنه أن يدرك بسهولة أن الانتحال بسوء حالة الصحة العامة فيها - وهو انشغال بلبيع من نظرية الأورام كسب للمرض، ويسبق زيارة إسماعيل الشهيرة لباريس - قد أسهم في تشكيل المدينة بقدر أكبر ولهم من الاعتبارات الجمالية التي تشدد عليها سرفعة فياريس كنموذج^(٣). ويمكن استشفاف الفلق الذي أثاره عصر رائحة شوارع القاهرة في مراجع مختلفة حتى قبل القرن التاسع عشر على سبيل المثال، بورود الميجرتي كلمات شاعره المفضل وصديقه المحميم حسن الحجازي الذي كتب متشككاً وساخراً من قذارة شوارع القاهرة ورائحتها الكريهة قائلاً

حارات أولاد العرب مباحات من الفحش
بولاً وغاصلاً كفاً توب غير سوء أدب
وضجة وأهلها شبه عفاريت القرب^(٤)

لم يتم تجاهل التقلية بشكل كامل خلال فترات طويلة من العصر العثماني برغم انتقاد القاهرة لمجهز محلي يضطلع بتسويق جهود تنظيف الشوارع، وترك أمر كس

(1) Kohnke, *Lives at Risk*, 6-7.

(2) Alain Corbin, *The Foul and the Fragrant: Odor and the French Social Imagination* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986), 43.

من يشاء الظن

Foucault, *The Birth of the Clinic*, 127-146

والعمل الربيع من هذا الكتاب

(٣) الميجرتي، عيطب الأكر، ج ١ ص ٧٩

الشوارع وزقنها لسكان المدينة الذين كانوا يقومون بتلك الأعمال بأنفسهم، وأحياناً بمساعدة الرمالين المستحرفين^(٤). ولكن التشديد الكبير على أهمية النظافة العامة قد وقع في القرن التاسع عشر، الذي شهد أيضاً إيلاء اهتمام غير مبيوق بتنظيف شوارع المدينة. وارتبطت جهود إنشاء جهاز محلي لربطاً وثيقاً بجهود تحسين الصرف الصحي في المدينة. على سبيل المثال، أصدر اللورد الخليفوي أوامره في ١٨٣٠ إلى مأمور أشغال المحروسة بتنفيذ لائحة جديدة تستهدف تنظيف شوارع المدينة. نصت تلك اللائحة على أنه «إزالة ما تتجمع به مصر من الأوساخ الشامل العام يجب أن تشمل النظافة والطهارة أيضاً طرقها ولزقتها» إذ إن لذلك أيضاً أثرًا «للعظيم في مظهر المدينة وحالتها الصحية. ولذا من المستحسن التنبيه على الناس بوسيلة مشايخ الأئمة والمساكين بأن على أصحاب المنازل والمكائين أن يكتسوا في كل يوم الأماكن التي تجاه منازلهم ومكائيتهم وأن يرشوها بالماء وأن يحين لمراقبة النظافة والهداية دوريات يكون لها أن تودب المهمل بالضرب الخفيف»^(٥).

بعد ذلك بحسب سنوات صدرت خلاصة أكثر تفصيلاً تهدف إلى السيطرة على الروائح الكريهة لشوارع القاهرة. أوضحت الخلاصة أنه

مع كرم موجود مرتفعات (أي مراحيض) متصلة بالجوامع والمساجد والدوابات (أي الزوايا) الكفة بمرحومة مصر فالأغراب الذين يحضروا من الأقاليم والحيات والقرا الموجهين يتعامل المحروسة بيزاولا ضرورة اليول والغاط بالأزقة والطرق المتكفة (أي المردسة)، وأن هذه الأعمال التيحة أوجب لكثرة الجمرة وحصول الأوساخ المتروكة والمثل المستطعة إلى أعالي المحروسة. وكذا أصحاب المنازل الذين على السطح أيضاً في أشي مداه يطلقوا مرتفعات المنازل الملوثة يده... فلاجل تلك القيرة في عدم فتح المرتفعات ومنع إزالة النجاسات (أي المخلفات) المذكورة إذا كان يصير ترتيب تأخر على أركة المحروسة من أنوات البيرون ويترتب بمعية من أضرار قديمة عرب ويمروء بالأزقة والطرق الميدي ذكرها مع السعي والمكة في نظفها وإذا ظروا أحدا يول بوزيل قاطع سواء كان بالأزقة أو بالسلطات المتكفة المذكورة حالا يسمر أحد أوزيه [كذا] بسمل الوضعة لحد القروب جبراً للغير... وحسما

(4) Raymond, Cairo, 263.

(٥) دار الوثائق القومية، ديوان الخليفوي، توكي، ص ١٠/٢/١١ رقم الأصلي ٧٦٤، وثيقة رقم ٤٢٧، ص ١٦١، ١٦٢ سفر ١٢٢٦ هجرية / أغسطس ١٨٣٠ ميلادية.

يظهروا أحدًا يلقى قرينة وكثشة بالخليج أو بالأزقة والمخيلات المستحقة لعمى
الحال يترجوهوا ويمسروا باب منزل تلك الشخص ويتركوه مسموم ثلاثة أيام.

وأضافت الخلاصة أيضًا أن القمامة التي يلتقيها الأهالي قد خبثت الحفول
المحيطة بالطريق الرئيسي المنفصلي إلى يولاقة ولذا تم إنشاء وحدة شرطة خاصة
تتكون من قواصة [أي حرس]، يحصل كل منهم على راتب شهري قدره ثلاثون
قرشًا؛ لمنع ذلك السلوك^(١) وكان مسئولو الصحة يقومون بجولات تفتيشية دورية
ويقدمون التقارير إلى مأمور ضبطية المحروسة لإبلاغه بالأماكن التي بها أوحدة
ووساخ من [الأهالي] التي يجروا في ذلك الجهة من البيول والمناطق وحيث
هذا من أهم الواجبات ومن الزوم منع ذلك لزم ترقية لسلطنتكم حتى بأمركم
ينحدر لحضرة مفتش [القناصة] بالتبعية على [الأهالي] بمنعهم عن هذا الأعداء حيث
المقصود حصول النظافة ومنع الوخمة^(٢). وتم إيلاء اهتمام خاص بالأماكن
المحصورة جزئيًا والتي كانت توفر قنطرة من النخبة من الأعيان مثل المراضع
الملحقة بالمساجد^(٣) وبيوليات حاويات المحروسة التي فقد هجرها أو صاروا
لا يملقوا... فهم صاروا مودعًا للأوخام والقنادوزات وحيث أفندم أن مثل هذه
البيوليات عديمة الاستعمال من قديم الزمان وليس فيها منفعة إلا كون كل من بيول
وراءها فيكون سببًا للأوغام تقتضي ترقية [أي كتلت] لكي تزال هذه البيوليات وفي
إزالتها منفعة لإفساح الطريق والنظافة^(٤)

في عهد عباس باشا - خلافاً للروايات المعتادة التي تصوره حاكمًا عديم
الاهتمام بالقاهرة - استمر تركيز الدولة الوليدة على الأوضاع الصحية لمدينة
وعلى نوعية الهواء في شوارعها بشكل خاص على سبيل المثال، أصدر كتيبا

(١) دار الوثائق القومية، مجلس التكتية، صانعو خلاصاته، سجل رقم ٤٥، ص ٢٢، وثيقة رقم ٣٠٢٩٩،
شعبان ١٢٨٩ هجرية / ٢٤ نوفمبر ١٨٧٨ ميلادية، كما ورد نصها في: دار الوثائق القومية، محطة
المسبي، وثيقة رقم ١٦٦، ملف رقم ٨.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان المدارس، ج ١ / ٦ / ١ (الرقم الأصلي ١٦٠٢)، وثيقة رقم ٨٣، ص ٦٠٦٩٨، شعبان
١٢٦٩ هجرية / ١٠ أغسطس ١٨٥٥ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، ضبطية مصر، ل ٦ / ٢ / ٦ (الرقم الأصلي ٢٠٢٨)، وثيقة رقم ١٦٠، ص ٧٨ - ٧٩،
٨ ذو القعدة ١٢٩٤ هجرية / ١٤ نوفمبر ١٨٧٧ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، ديوان تفتيش صحة المحروسة، ج ١ / ١٥ (الرقم الأصلي ١١٦٣)، وثيقة رقم ٢٢، ص
٣٩، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٦٣ هجرية / ٢٨ مارس ١٨٥١ ميلادية.

[أي نائب] عباس باشا في ١٨٥٢ مرسوماً يعدّل المرسوم السابق الذي نصّ على ضرورة رش الشوارع بالمياه لتقليل العيار:

إن حاويات المعروسة وشوارعها المطروقة مع الرطوبة الحارة في أراضيها
الأل من قشاجري فيهم الرش بالماء المتزايد حتى صلوات راحة مخيعة إلى
المازى من الوقوع وتزليقت وطوبتها خصوصاً أن بعض السكان يدقون الماء
المسجوع من القليل وغيره من الشبليك والطاقت على قذرة الطريق بالحارات
والشوارع. وبما أن جميع ذلك مما يسبب المعروسة والمضرة حيث إن وقت الشتاء
لم يسمع يتجهف الأرض من ذلك مثل أيام الصيف كما هو معلوم، فينبغي أن
تجهوا على من يلزم بمنع الرش وصب الماء المحكي عنه بالطرق فني في حالة
الوقت رطبة ترس تلبة إلى الماء، ولما تكس وتظف (لما) البهات المتعة
التي يوجد بها الأثرية الهائلة ولا ترسب أثرها (لا يرش الماء فيصير رشا
بالقصور لكونها مكشوفة ومعرضة إلى حرارة الشمس)^(١)

لقد غير ذلك المرسوم وغيره من المراسيم عن تشكيل عام في المياه والرطوبة؛
حيث ساد الاعتقاد بأن الرطوبة تؤدي إلى تفتح الآسجة وإضعاف الأنحلاط
الجسدية. ويتج عنها بالتالي زيادة القابلية للعدوى^(٢) وفي نفس الوقت ساد
إحساس بالقلق من العيار والتخوف منه. ففي ضوء المخوف المنتشر من الأوبئة
كانت التربة تحت الأرض تمثل مصدراً عميقاً للخطر. وكما كان الحال في
باريس، ساد الاعتقاد بأنه ما يكمن تحت شوارع المعروسة هو تراكم فضلات
مضيق المدينة، تراكم مستعد للانفجار والانطلاق عند أول فرصة. عند أي شق
في الأرض، أو عند حفر بئر، أو عند الحفر لوضع أسس مباني^(٣). ولهذا فإن
الأوامر المتكررة الصادرة لضمان إزالة الأهالي للركام الناتج عن عمليات البناء

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١٠٢٣/١٦، من ٢٢٩، لم يفتح ١٤ ربيع الأول ١٢٦٩
هجرية / ٢٦ ديسمبر ١٨٥٢ ميلادية. انظر أيضاً دار الوثائق القومية، جوفان الداعية، أواخر الداعية،
سجل رقم ١٢٢٢، أمر رقم ١١٣، ص ٢٥-٢٨، ١٠، وجب ١٢٨٢ هجرية / ٢٩ نوفمبر ١٨٦٥ ميلادية،
حيث يرد النص على أن تقوم قومية المياه بالمعروسة برش الشوارع مرتين يومياً خلال فصل الصيف
(من ١٦ مارس إلى ١٥ أكتوبر) مرة واحدة يومياً خلال فصل الشتاء (من ١٦ أكتوبر إلى ١٥ مارس)،
على أن يكون شمس طيفه المياه من كل وشدة... ١٥١ مائة.

(2) Corbin, *Foul and the Fragrant*, 32.

(3) Rodolphe et-Khanay, «Pillars and Dandelions: Paving the City in Late Eighteenth-Century
Paris» in *The Small Culture Reader*, ed. Ben Drahmick (New York: Berg, 2006), 23.

والتي لم يكن هدفها الوحيد هو منع إعاقة المرور^(١) وإنما كانت تهدف أيضاً - كما ذكرت صراحةً - إلى التوقي من الغيلة حيث إن ترك الركاب في وسط الطريق كان ممخفاً لأصول الصفة^(٢). ورغم الضرر الذي قد يتبع من الإطراء في ريش الشوارع بالمياه، فإن هذا الرش كان ضرورياً لأجل هبوط الأتربة ومنع الترحلة المباشرة^(٣). وتوضع المحاطبة التالية من ديوان تفتيش الصفة إلى ضبطة المعروسة لدى الاهتمام بموضوع الأتربة والركاب الناشئ من أعمال البيت.

أروم من مساعدكم إننا النظر قائم على شيء جيد يخص نظافة المدينة وهو أنه من مدة مديدة يجري من الأشخاص الذين يسرون عمارات بالمدينة اعتيادهم على... رمي الأتربة المختلفة من عماراتهم بالطرقات والشوارع أمام منازلهم ويجري رمي أولاً فانه يتبع من تلك المادة عدم إمكان نظافة العمارات والشوارع كلها ثانياً فإن الأرض تزداد سنة بعد سنة في التلو والأرغاف ومن ذلك يترب عليه تسخلف الدور الأرضي ويتبع منه ضرر جسم لصحة الأهالي المصوبين على الإقامة بتلك الدور الأرضي. لهذا أروم من مساعدكم حسن النظر والاعتناء... (إلى أن المريات للمدينة المعلقة لشال الأتربة لإخراجها خارج المدينة فهي صير ممكنة لضبط الأتربة بها... حتى أنه يقع منها بالعمارات والشوارع على إحاطتها قبل وصولها إلى المساحات لتفريقها. وزيادة على ذلك فإنه قد يحصل وحاصل في الغالب ليلاً من الأشخاص الذين يتوحدون تلك المريات فتح أبوابها وسومرها لتقول الأتربة منها... لأجل عدم حصول التلب والشفة إليهم من بعد المسافة إلى المساحات المعلقة لرمي الأتربة. فقل ذلك أروم صدور أوامر مساعدكم أولاً بأن لا أحد من أبواب العمارات يرمي الأتربة المختلفة من عمارته

(١) كسالة نظارة دار الوثائق القومية، ديوان المعارف، م/ ١/ ١/ ٢ (الرقم الأصلي ٣)، وثيقة غير مرقمة، من ١٨٧٧، ٦ محرم ١٢٩٦ هجرية / ١٥ يناير ١٨٨٥ ميلادية. موضوع الوثيقة تقرير قدمه لبنان لاندني، خاطر إنارة صوم المعلقة، من الركاب الناتج من أعمال التفتيش التي قام بها المدعو ميشال كساب في سرته. ذكر التقرير أن الركاب قد أُلغيت الحركة في الطريق الرئيسي الذي يعتاد محمد علي وغيره من الدواب على المرور فيه بشكل متكرر مما بالإضافة إلى تكثيره حياة المقيمين قريباً منه. أُرشد مراده على ميشال كساب ثم وضعت قيمة للترامة بطلما لم يتم كسب بطلما. نظارة دار الوثائق القومية، ديوان المعارف، م/ ١/ ١/ ٢ (الرقم الأصلي ٤)، وثيقة رقم ٢٧٨، من ٢٣، ٢١٨٤ ربيع الأول ١٢٩٦ هجرية / ١ أبريل ١٨٨٥ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، م/ ١/ ٥/ ٢ (الرقم الأصلي ١٨٥)، وثيقة رقم ١٠٨، من ١١١، ١٩ رمضان ١٢٧٧ هجرية / ٢١ مارس ١٨٦١ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، ديوان المعارف، م/ ١/ ٥/ ٢ (الرقم الأصلي ٥)، وثيقة رقم ٧٧، من ٢١١، ٢٠ جمادى الثانية ١٢٩٦ هجرية / ٢٦ يونيو ١٨٨٥ ميلادية.

بحارات السليخة... من غير أمر القبطية. ثانياً أرجو الملاحظة: قلعة على
الأنحاس لتقنين بقودون العربيات لأجل عدم قلقهم الأثرية بحارات وشوارع
المدينة يمرضهم سوا كان ليلاً أو نهلاً^(١).

كان التخوف من الضلار أيضاً أحد أسباب الأوامر المتكررة بطلاء المباني؛ إذ كان
هناك اعتقاد بأن الجدران تمثل مسطحات خطيرة تسمى الأيخرة السامة من تحت
لأرض. ثم تطلقها في الهواء من طريق التلح. في باريس كانت الجدران المسبة
بالحجر والطوب مصدراً لقلق وإزعاج كبيرين بسبب طيحتها المسامة التي تسمى
الأيخرة السامة... من خلال الأساليب... ثم تطلقها في الجو^(٢). وفي مصر التي
تُس فيها البيوت عادة بالحجر الجيري، بل بالطوب اللين في بعض الأحيان، كانت
الجدران تُعتبر مصدراً لخطر أكبر بما لا يقل عن نظيرتها في باريس. ولذلك أُصر
كلوت بك على «بباض شوارع المحروسة وهذا يحجب ترتيب شوري الأطق لأجل
صحة العموة والتأذونات»^(٣). ويبدو أن للجيئة التي حظيت بها لوالته المتكررة في
هذا الصدد عد تحفيزات المحد المطلوبة؛ إذ إنه تلقى تقارير تثيره بأن الأهالي لم يهتموا
بطلاء الحوائط المخروطية للمباني فحسب بل قاموا بطلاء الخشب والأعمدة
الحرمانية في المساجد أيضاً. ورد كلوت بك بقوله إن على الأهالي التوقف عن هذه
الأعمال التي لا تعود بأي فائدة صحية، وقال بأسلوبه الساخر المعتاد إن «هذا يشابه
طلاء الناس بماء الفصيد... (وسيكرد) مدعاة لسحرة الساحرين (الأوروبيين)»^(٤).

ملت الأجساد المتحللة مصدراً آخر للخطر الجسيم على صحة المدينة. ثم
القيام بتحركات ملموسة طوال القرن التاسع عشر للفصل بين الأحياء والأموات.
وصدورت لوائح كثيرة تمنع دفن الموتى داخل المدن، وتم تطبيقها بدقة بالغة في
المحروسة^(٥)، ووقف دفن الموتى في المقابر الواقعة داخل حدود المدينة ونومير
أماكن بديلة للأهالي اللين كانوا يدفنون موتاهم في تلك المقابر ولراتت السلطات

(١) دار الوثائق القومية، منطقة مصر، ١/١٠/٢٠٠٧ (الرقم الأصلي ١٨٨)، وثيقة رقم ٨٦١، ص ٨٥، ٢١
جسادي الأولى ١٢٧٧ هجرية / ١ ديسمبر ١٨٦٠ ميلادية.

(2) Khayr, «Politics and Disease», 26.

(٣) دار الوثائق القومية، حيوان المقفوس، ١/١٠/١٩٠٤ (الرقم الأصلي ٤٤)، وثيقة رقم ٢٦٩، ص ٢١٢٦
و ٢١٦٠، ١٦٠٠ هجرية / ٢٥ يناير ١٨٨٥ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، حيوان المقفوس، ملف شوري الأطق، سجل رقم ٤٤٠، وثيقة رقم ٨٥٠، ص ٤٩،
١٤ ذو الحجة ١٢٧٣ هجرية / ٢٣ نوفمبر ١٨٨٧ ميلادية.

(٥) بالإضافة إلى ما مرده في حاشي ١٤١ من الفصل الأول: نظر أيضاً دار الوثائق القومية، منطقة مصر،
١/١٠/٢٠٠٧، وثيقة رقم ١٩، ص ٧، ٣٣، ومع الأول ١٢٦٨ هجرية / ٣١ ديسمبر ١٨٥١ ميلادية.

أن تلك الأماكن البديلة - التي تمت تسوية الأرض فيها على نحو سليم - كانت تبعد عن المدينة بمسافة أمت^{١١}. كذلك حظرت تمامًا إخراج الحجث من الفيوم بعد دفنها إلا بعد الحصول على أوامر خاصة تسمح بذلك.

كانت الفضلات البشرية - مثلها مثل الرفث البشرية - مصدرًا لتلوث عميق لدى السلطات الصحية، وكانت مجاري القاهرة ومراحضها موضوعًا لمراسيم ولوائح عديدة تسهر على الحد من الأجرة التي تسبب منها وتسبب في نشر الأمراض. كان السؤال الرئيسي يصب على التواتر المطلوب لترح المجاري، فعلى الرغم من الأوامر المتكررة بضرورة التخلص المنتظم من الفضلات، كانت حملات التنظيف التي يقوم بها مسئولو الصحة تكتشف مجاري لم يجر نزحها لأشهر طوال. في واحدة من تلك الحملات اكتشف مفتش الصحة أن مجريًا هو عبارة عن محرن لجميع المواد الكريهة السائلة من مذابح الميري ومذبح الأهالي ثم روايح كريهة ممتلئة. وقيل أن هذا المجري له مدة ١٧ سنة بدون نزح. والمجري المذكور منع جوانبه وهو على ريح المدينة يخشى أن يكون مينا للمواد المفسدة للهوى المسبة للأمراض للولاية وخلافه^{١٢}. ووفقًا لنظرية الأوساخ كسب للأمراض لا يجوز مراح مراحض نهائيًا خوفًا من مضرة الأهالي^{١٣}. كما جرى التأكيد على ضرورة «ترح الكنيحت» (إلتقام)... ويوقت التريح لم يصير وضعه بالطرق بل يصير مثاله أول بأول، وكيفية مثاله يكون بمرينات بصندوق ولهم ضلأ. ولما يصير مثاله بالليل يبراحيل كما العجاري يسفر مكشوفة بالوقت الذي يكون ممنوع فيه مرور العالم بالطرق لأجل عدم استنسا الروائح الكريهة يمثال ذلك بالنهار وما يصير مثاله بالنهار يصير إعمال ترق (أي حفر) محصورة له بالطول بالحلوات خارج المحروسة ويصير وضعه يها، وبعد إتمام نقل اللازم يصير إجراء التردم فوقه فعلى هذا تمتع القفوة والأرياح الكريهة المضرة من عباد الله^{١٤}. وصدرت لوائح

(١) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ج ١١ / ٥ / ١ (الرقم الأصلي ١٢٦)، وثيقة رقم ٩٢، ص ٢٠٨ و ٢٠١.

دار المحج، ١٢٩٠ هـ / ٢٦ يناير ١٨٧٤ ميلادية. كان موضوعها متعلقة مدائن قبيدة نسية

(٢) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ج ١١ / ٥ / ١، وثيقة رقم ١٢٧، ص ٢٣٠٤، جمادى الأولى ١٢٦٧ هـ.

٢١ / مارس ١٨٥٦ ميلادية. كانت حلة حالة مجري موجود في متحف ياب اللوق، فوئد في الجزر

الجنوبي، القري، من المدينة.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ج ١١ / ٥ / ١، وثيقة رقم ٩٦، ص ٢٠٧، شعبان ١٢٦٧ هـ / ٢٦

نبريه ١٨٦٠ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، ديوان القمار، ج ١١ / ٢ / ١ (الرقم الأصلي ٣)، وثيقة رقم ١٢٧، ص ٨٦٦ و ٨٧٢،

١٧ محرم ١٢٦٦ هـ / ٢٦ يناير ١٨٤٥ ميلادية.

أخرى نعى بضرورة وضع علامات واضحة على المجازير ضالِّيناً لوقوع الناس فيها ومنعهم لإصابات خطيرة^(١).

أما باعة الأطعمة التي تباع منها رواتج غلافه وخاصةً للجزائريين وباعة السمك، فقد كانت بضاعتهم تخضع لكشف دقيق. دأبت جولات ديوان تفتيش صحة المحروسة على الإبلاغ عن أي أنشطة في أسواق الأطعمة تعتبرها مصدرًا للحظر، مثل التحريم وخلافهم [الفين يسون] فراخ وواضعين اقتصاص بوسط الطريق فحاصل مهم أول كل شيء مضايقة عقيمة للمارين، وثانيًا يتج من ذلك عمرة جسيمة مقفرة للصحة العمومية^(٢). وكان واجبًا على باعة تلك الأطعمة، مثل دحرايين وتلايين سمك وفستخانية أن يحصلوا على تصريح خاص قبل افتتاح محالهم^(٣). وقد حظي الصيغ باختصاص خاص وتقرر «أن يبايع الصيغ يلزم بإمدادهم عن المحلات التي بها يمر العالم الأكبر والشوارع المطروقة بجميع الطفل...» [حتى] لا يحصل تأدي لأحد... من روايع الصيغ الكريهة، ولتشرح تجميع تلك المحال في منطقة واحدة كما كان الحال مع محلات الجزلوة^(٤). حظت السلخانات والمندايغ كابوًا لدى السلطات، وكانت المندايغ تحديقًا - بحكم طبيعتها الخطرة الناشئة من استخدامها لمواد حيوانية تعتبر مصدرًا أساسيًا للأوغام - بيعت قاني عقيق حتى منذ العهد العثماني. وفقًا لما كتبه قندويه ويمنون، فإن الساب العالي في إسطنبول قد أصدر

(١) كان هذا ما حدث لإبراهيم عبد الشلي البالغ من العمر خمسة وستين عامًا. أتى إبراهيم إلى القاهرة «لأجل نعامي الإحسان من آل الخور» لكنه نثر ووقع في مجرور بعد وصوله بخسرة عشر يومًا أصيب بكسرس خطيرين في ساقيه ثم وافته المنية في المستشفى بعد إصابته بقرحة. «أبين المند» خدسي القملة المستول من نظمه للمجرور بجهة الإحصاء ثم وجهت له النيابة تهمة قتل الطفل. انظر دار الوثائق القومية، غبطة مصر، سجل رقم ١٦٢/٤، قضية رقم ٤٧٥، ص ٢٩-٣٠، ١٧ جندى الأولى ١٢٩٥ هجرية / ٢٩ مايو ١٨٧٨ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/١/٢٢٥ رقم الأصلي ١٨٥، وثيقة رقم ٢٨، ص ١٣، ٤١ ربيع الثاني ١٢٧٧ هجرية / ٢٩ أكتوبر ١٨٦٠ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/١/٢٢٥ رقم الأصلي ١٨٢، وثيقة رقم ١٩٩، ص ١٨٣-١٨٤ مصر ١٢٧٧ هجرية / ٦ أغسطس ١٨٦٠ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، م/١/٥٠ رقم الأصلي ١٢٣، وثيقة رقم ٩٢، ص ٣٥-٣٠ مصر ١٢٧٧ هجرية / ٢٥ ديسمبر ١٨٥٠ ميلادية. سمايت حتى الانتقام لطفل واحد من أولاد الأسر التي أصدرها مجلس باشا صفة واليًا على القاهرة كان ذلك الأمر غاشيًا بسوق الصيغ في يولات الذي اقترح الألبان، نك إلى إجابة على الفقرة الأخرى للتقرير. انظر دار الوثائق القومية، سجل الأحكام، صفحة رقم ١، وثيقة رقم ٢٧ جندى الأولى ١٢٦٨ هجرية / ٢٠ أبريل ١٨٤٩ ميلادية.

تعليماته عام ١٥٥٢ إلى والي مصر وقاضي قضائها فيظل المدليخ إلى ركن قصي من المدينة... حتى لا تسقم جو المدينة الواقعة داخل الأسوار^(١). وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كشفت عمليات التفتيش المتعاقبة على السلخانات والمدابع أن تلك الأماكن كانت تلحق ضرراً جسيماً بالمدينة لعدم توافر التهوية السليمة داخلها، أو لوقوعها في مسار الريح، أو لسوء حالة نظم الصرف وتحللها، مما نتج عنه مشوه يترك رائحة زللات من فواق خطر الأوباع^(٢).

برغم خطورة شوارع القاهرة الرطبة، وبرغم الحالة المقلقة لمجاريرها ومقابرها ومحال جزارتها وسلخاناتها، ساد الاعتقاد بأن أكبر خطر على صحة المدينة كان نابقاً من اليرك بالمدينة المتناثرة فيها. بالرغم من أن القاهرة لم تصل إلى شاطئ النيل حتى وقت متأخر من القرن للتاسع عشر، فإن المنيعة كانت تضم العديد من اليرك التي تعديها شبكة قنوات مقلقة. وإن كانت متراكمة متصلة بالنيل، بعد انحسار مياه الفيضان السنوي، كانت تلك اليرك تركد وينبعث منها ما اعتبره البعض أبخرة وأبخاخاً خطيرة. ونظرت سلطات الصحة بعين الشك والتوجس العميق إلى تلك المستنقعات واليرك التي لعبت دوراً مركزياً في حياة أهالي القاهرة القروى طوال بل إن بركة الأويكية قتلها، وهي أكبر برك المدينة والتي بنت حولها صفوة أهل البلاد منازلها في نهاية القرن الثامن عشر وخلال النصف الأول من القرن للتاسع عشر، قد اعتبرت مصدرًا للخطر. منذ ١٨٤٦، كانت مياه البركة مبعثاً لانتشال شوري الأخطا التي يرأسها كلوت بك. وذكر أحد تقارير الشوري أن مياهها قد اكتسبت الأوصاف العظيمة للصحة^(٣). وفي السنة اللاحقة أصدر محمد علي باشا شخصياً

(١) Raymond & Cahn, 227, 219.

(٢) التمرينات الخاصة بالسلخانات والمدابع وغيرها وكيرة المصعب، ولكن نظر على وجه المصبر من دار الوثائق القومية، مخطوطة مصر، ل/ ٢٥/١/ ٢٥ (الرقم الأصلي ١٨٥)، وثيقة رقم ١٣٥، ص ١٣٥، ٥ ذو القعدة ١٢٧٧ هجرية / ١٥ مايو ١٨٦١ ميلادية (بخصوص خمسة مدابع ببطرة القنطرة تقرر إخراجهم لأهم كانوا بالبحيرة البحرية من المدينة)، دار الوثائق القومية، مخطوطة مصر، م/ ١/٥ (الرقم الأصلي ١٦٣)، وثيقة رقم ٥١، ٥ ذو القعدة ١٢٦٦ هجرية / ١٦ سبتمبر ١٨٥٠ ميلادية، دار الوثائق القومية، مخطوطة مصر، ل/ ٢٩/١/ ١، وثيقة رقم ١٧٧، ص ١٢١، ١٢ ذو القعدة ١٢٩٦ هجرية / ٢٨ أكتوبر ١٨٧٩ ميلادية (بخصوص سلخانة القياصة التي وجدت غير مطبقة للملاحظات الصحية طرأ إلى أنها فوق قريح التسلط على البلد ومياه السورط فيها ليست كافية للتفصيل، ولا يوجد بها... مجاري كاني لتصرف المياه القذرة التي هي الآن ولقطة بها).

(٣) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، مخطوطة شوري الأخطا، سجل رقم ٤٧٧، وثيقة رقم ٧، ص ٨١٢، شوال ١٢٦٢ هجرية / ٢٩ سبتمبر ١٨٤٦ ميلادية.

أمره لأدهم بك ناظر ديوان المدارس بأن يدرس مصدر الأوخام المنبجعة من البركة وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لتولّي آلة أسباب هذا النقص^(١). وقد جعلت سجلات وحدة تنظيم شبكة قنوات القاهرة من تعجيف البركة أمراً ممكناً^(٢)، وتم القيام بذلك بالفعل عام ١٨٤٨ م^(٣). ولكن حتى بعد دمج البركة وتسويلها إلى منترمة، ظلت البركة الصغيرة التي تركها منسقو المحدثات داخلها تُعتبر خطراً على الصحة العامة ففي خلال واحدة من جولاتها الدورية في المدينة، اكتشف ناظر ديوان تفتيش صحة المحرّسة وجوان بك، العامور [ديوان] أورتانو مصر^(٤)، أن مياه تلك البركة الصغيرة كانت راکدة ويمكن أن تشكل خطراً كبيراً على الصحة، وكبياً إلى محافظة مصر طابرين برسان مهتمس على الفور لوضع أسلوب يضمن التدفق المستمر للمياه وعدم ركودها في البركة^(٥).

علاوة على ذلك، تم دمج بركة الرطلي وبركة قاسم بك وبركة الغيل في أواخر أربعينيات وبداية خمسينيات القرن التاسع عشر^(٦). ولم تسلمح جولات التفتيش الدورية حتى مع بركة غشيلة تقع أمام بيت شخص يُدعى خورشيد باشا في حي الأريكية الرائي^(٧). بل إن المحطات العامة التي كانت تسوّب قادراً من المياه كانت تُعتبر مصدرًا للتلوث الحقيقي، إذ كان الظن أن المياه العتراكمة حولها تبعث مروابع عنة ومصرّة لصحة السكان^(٨). ووفقاً لما قاله محمد علي البقلي - وهو واحد من أكبر مؤيدي نظرية الأوخام كسبب للمرض، وواحد من الجمع تلاميذ كلوت بك، ومضى ليصبح في وقت لاحق مديرًا لمدرسة طب قصر العيني - فقد تم تعجيف

(١) دار الوثائق القومية، ديوان المدارس، مسجلة رقم ٣، وثيقة رقم ١٢٨، ٢٢ شعبان ١٢٦٢ هجرية / أغسطس ١٨٤٧ ميلادية.

(2) Abu-Lughod, Cairo, 92-93.

(3) عبد الرعاب، التخطيط للقاهرة، ص ١٧.

(4) دار الوثائق القومية، ديوان تفتيش صحة المحرّسة، م/٥/١١ (لرقم الأصلي ٢٢٦)، وثيقة رقم ٢٠، ص ٢٤-٢٥، ٢٤ شوال ١٢٩٠ هجرية / ١٦ نوفمبر ١٨٧٢ ميلادية.

(5) Abu-Lughod, Cairo, 93.

لخريطة للقاهرة العثمانية يوضح أماكن تلك البرك وغيرها انظر

Raynaud, Cairo, 217.

(٦) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/١/٥/٢ (لرقم الأصلي ١٨٥)، وثيقة رقم ٢٢، ص ١١٣٦، ربيع الثاني ١٢٧٧ هجرية / ٢٢ أكتوبر ١٨٦٠ ميلادية.

(٧) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/٢/٣١/١، وثيقة رقم ٢١٩، ص ١٥، رجب ١٢٩٦ هجرية / ٢٨ يرميه ١٨٧٩ ميلادية.

٦٠٥ برك في مصر بين علمي ١٨٦٦ و ١٨٦٧. ويعد ذلك التاريخ تم ردم ٣٣٠٤ برك إضافية.^(٢٣)

Figure 2.2.4.4

بالرغم من انتشار دعة نظرية الأوبخام كمسبب للأمراض في حريهم الشاملة على العس والفقارة والأبخرة المعية العنية من برك الفقارة العنية، لم يتمكنوا من تحقيق نفس النجاح في مواجهة الأخطار التي مثلها الخليج، وهو العمر العاني الضيق الذي كان يضم العنية إلى نصفين من جنوبها إلى شمالها ويستمد ماءه من النيل، والذي يعود تاريخه إلى ما قبل بناء القارة نفسها بقرون طويلة^(١٢) كان الخليج يجب خلال معظم قرات السنة، ولا يستل إلا لخلل موسم الفيضان بعد الاحتمال السوي الهوج المهر بالعفس العنية طقس كسر الد في قم الخليج كانت الباء تتدفق في الخليج حد ذلك الاحتمال السوي ويحملها مقام العنية فكثيرون إلى محتب الأحياء السكنية والمباني الحكومية، إلى أن تمكن علي مبارك من إنشاء نظام محلي ناجح نسيًا لإصالح المياه لاستغنيها. (وقد تيلي علي مبارك في كتابه المخطط بالجهود التي بذلها، وتيج عنها حد ١٥٠,٠٠٠ متر من المواسير التي أوصلت ١٠,٧٦٤,٥٨٠ متر مكعب من المياه إلى أنحاء العنية كل عام)^(١٣) لكن الخليج كان يُعتبر خطرًا دائمًا على صحة العنية خلال موسم التحريق^(١٤) قد اعتاد سكان عيمتي الخليج على رمي قماماتهم فيه، وكل شاة - بعد احسار مياه الفيضان وإخلاق قم الخليج - كانت الشكاوي تنال على السلطات من ارباد المعونة وكثرة الرواجح الفكرية المتصاعدة منه^(١٥).

(١) محمد علي البقاعي، في الترويض بحسب الطب، عدد ٢٩ (جمادى الأولى ١٢٨٤ هـ) / أغسطس ١٨٦٨ م، ص ٦. كانت بحسب الطب من أول مجلة طبية تُشرع في مصر.

(٢) لیس و مرکز تاریخ و فلسفہ، ص ۱۳۴، *Al-Jughayr, Cairo*.

(T) مارك والنسطة القليلة 1 من 52-53

(٤) دار الوثائق القومية - جوفاء المطبوع، م/٨/١ (الرقم الأصلي ٦٤)، وثيقة رقم ١٠، ص ٦٤، ٢٤ شوال ١٢٦٠ هـ / ٦ نوفمبر ١٨٤٤ م.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان كشكدار، مائة وخمسين نسخة، م/ ١٠٥، رقم الأضلاع ١٧٣٣، وثيقة رقم ٥١.
(٦) ٤٠١، مفر ١٧٣٧، جمهورية ١٠، ديسمبر ١٨٥٠، ملاحظة: عن طلبة الطب، إهداء يملأهم في العلاج في العصر الفاطمي، نظر السيد القاضي، ص ١٦٨.

تمثل واحد من الطرق المقترحة لعلاج تلك المشكلة في أن يعمل له مجرور مصدر بحيث عند فراقه تحذر المياه وسدعا إلى الخارج قبل أن تبلغ زمن التغطية، أي أن يُطرح الخليج بكامله بما يحيط انحطاطاً يضمن دوام جريان المياه معه، ويمنع ركوده أو اكتسافها لراحة كريمة^(١). وفي نهاية المطاف، تم اتخاذ قرار بالاستعانة بمغالول بكسح المياه يدويًا^(٢). ولكن تلك التدابير لم يكتب لها النجاح، وفي عام ١٨٧٠، بعد رفع قنصل وسبعين شخص حُكماً وخوابات أوروبا وبين [للمريضة] مصرين من حالة الخليج ... ويرجون سرعة مطلقته خوفاً من حصول الأضرار منه وحدوث الأمراض الوبائية، أعيد فرض الحظر للظلم على اقتراح المجتازير المعدة لمرحاض المنازل الكائنة على شاطئ الخليج، وإلقاء القمامة فيه^(٣). واستمر الخلاف حول الخليج وكيفية مواجهة مخاطره على الصحة طوال معظم فترات القرن التاسع عشر، ولم يتوقف إلا عام ١٨٩٨ عندما تم تنقيفه وودحه واستخدام مساره لإنشاء أول خطوط الترام في القاهرة^(٤).

مشاكل المؤسسة الصحية

يعود سبب طول الوقت الذي استغرقه للتعامل مع هذا المصدر من مصادر الخطر على الصحة جزئياً إلى التراجع بين يديّين: تنجيف الخليج أو ملئه بشكل دائم. وكان لكلٍّ من هذين البدليين تعقيباته الهندسية والمالية. فمن جهة شكّل ملء الخليج طوال العام خطراً تحولّه إلى مصدر للأوساخ إذا لم تجر المياه فيه بسلاسة، وهذا - كما أوضحنا من قبل - ما كانت السلطات تواجه صعوبات كبيرة في تعديله. ومن جهة أخرى كان تنجيف الخليج يعني لإنهاء الاحتفال السنوي بكر السد وهو احتفال كان يرأسه دوماً حاكم مصر، ويحتل مكانة هامة في الترفيه

(١) دار الوثائق القومية، ديوان كنفيلد، مذكرات تقي الدين، المجلد ١/٥ (الرقم الأصلي ١٧٧)، وثيقة رقم ١٧، من ١١، ٢٨، ص ١١٦٨ هجرية / ١٧ ديسمبر ١٨٤٦ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/١/٥/٢ (الرقم الأصلي ١٨٥)، وثيقة رقم ٢٧، من ٨، ٧٦، وجب ١٢٧٧ هجرية / ١٩ فبراير ١٨٦١ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/١/٥/١١ (الرقم الأصلي ٢٠٩)، وثيقة رقم ١٧، من ٩٧ و ١٢٧، ١ ذو القعدة ١٢٨٦ هجرية / ٢ فبراير ١٨٧٠ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، نظام الأشغال، محافظة وقم ٢/١، ملحق ٥٧٢-٥٧٣، ملصقات بمراد اعلم، المجلد المصري، تنطس هذه الملصقات حكا من مشاريع مشاريع مختلفة لتجفيف الخليج يرجع تاريخها إلى الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٨٨٧.

السياسي والاجتماعي والديني في مصر منذ عصر المماليك^(١). والأهم من ذلك، يبدو أن تجفيف الخليج قد واجه معارضة شرسة من الأثرياء الذين كانت بيوتهم تطل عليه، وكثرتا يحصلون على المياه منه لري حديقتهن في موسم الفيضان ويستعملونه كمقلب لقمامتهن في باقي أوقات السنة. وكثرت تلك الاستحداثات تؤمر عليهم تكلفة السفارين وتكلفة حفر المجاري. كل سنة كانت الشكاوى نهال على سلطات الصحة من قيام أصحاب المنازل المظلة على الخليج بالتخلص من القمامة والمضلات في الخليج، وأدرك كلوت بك منذ ١٨٤٨ أن ملاك تلك المنازل هم الذين مثلوا جبهة المعارضة القوية لجهوده الرامية إلى دمج الخليج.

في واحد من خطباته الأخيرة المعتادة قدم كلوت بك تحقيقاً دقيقاً للسياق الاجتماعي دليلاً حتى للسياق الدولي، لجهود ديوانه المبذولة لتحسين وروائع القاهرة. كان الخطاب موجهاً إلى ديوان خديوي الفتي، كان يقوم بحمل وزلة الدخيلة، وضم بعد ذلك مجلس شورى الأقطاء الذي يرأسه كلوت بك كأحد فروعه. بدأ كلوت بك خطابه بالقول إن المياه قد توقفت عن الجريان في الخليج لمدة ستة عشر يوماً، ومع ذلك استمر سكان المنازل المظلة عليه في إلقاء قمامتهن فيها مما تسبب في انبعاث أبخرة كثيفة تضر بالمدينة بأكملها. وأضاف أنه كان يتبادل مراسلات معانة مع ديوان خديوي كل عام، ومع ذلك لم يتخذ الديوان قط أي إجراء للتعامل مع هذه المشكلة وأضاف:

يجب علينا التشديد على أن بعض الأرباح لا يجب اعتبارها شيئاً غالياً بسبب أثرها على الصحة العامة التي نسلم بأن مياه الخليج يصر حرجها لأجل سفات جلائن وبعض أراهم يخرج من باب المندى الذي أن موضوع المياه المستعملة لري المطلق الخاصة لا يتدرج تماماً في إطار مسألة الصحة العامة وتشاور الأمراض. فالمسألة هذه شورية أظننا مع تسلمها بديوان كرتية المحروسة تحقق وتأكد عندها إنه لا يوجد في المحروسة شيئاً ضرراً للصحة أعظم من العين أعلاه [في الخليج].

وهذا بأن الواقع لم يترك له خياراً إلا أن يُعلم وقد الأطباء الفرنسيين الذي يروى البلاد بأن في مصر وسائل الصحة متروكة ونسيئة، وهذه بالضرورة يأسر الإخراج ومع وسائل الكرتية على المتوجهين من المحروسة [أي أن إعمال مبادئ الصحة

(١) لومف دقن من محظلات كسر الخليج في العصر المملوكي، انظر محمد الشنغري، مترجمات القاهرة في المصيرين المملوكي والاشعفي، (القاهرة: دار الآثار العربية، ١٩٩٩)، ص ٥٨-٦٠-٦٥.

العامة سيؤدي إلى قيود تستلزم بالمعجز الصحي الأمر الذي يدعوه سيؤدي إلى تأخير كبير في الحركة الحرة للأشخاص والمضامع الخارجة من القفلة له. وبناء عليه، اقترح كلوت بك للقيام بالخطوات التالية:

لولا بصر الإجراء على موجب الرسم الفني قدمه حضرة ليند بك حتى أن حال وفروا من هذه الخطط بصر تصريحها في بحر النيل بواسطة ترعة للصرفه ثباتا بعد تصفية المياه بصر تطوير الخللج من المواد الطينية والأوساخ التي توجد فيه. لذلك، أن بعد تطويرها بصر روصه شير، وليست بصر التميم الكلي للسكان الذين على الخللج بصر رمي القنارات والأوساخ فيه والباطنة تباشر وتلاط ذلك^(١)

لم يكن إحباط كلوت بك وعيقه من عجزه عن تنفيذ خطته للثقافة العامة مقتصرين على الخللج؛ إذ إنه لم يلقَ تجاوباً مشجعاً من رؤسائه في الصعيد من الموضوعات الأخرى أيضاً. على سبيل المثال، بعد أن أوكل إليه محمد علي مهمة وضع خطة تعطي البلاد بكاملها لإعادة بناء قرى مصر، وتأمين دور الملايين بشكل يجمعها أكثر نظافة وصحة، تعجب كلوت بك وتحتير من سلسلة الإحصاءات السيئة وقرابة الناقصة التي روجت إليه من رؤسائه. لقد غاب الهدف الرئيسي من الخطة عن نظر ديوان الملرس الذي غرق في تفاصيل صغيرة غير ذات أهمية على الإطلاق. قد مر بنا في الفصل الأول كيف تعددت مراسلات كلوت بك التي تناولت مسألة تسخير المنازل الفروية. وفي حين أن هذه المراسلات الخمسة تعكس جرحاً مرجح كلوت بك وطبعه الحاد، فإنها تكشف أيضاً عن المشاكل الهيكلية الجسيمة التي عانت منها مؤسسة الصحة العامة في مصر، وهي المشاكل التي شكها منها كلوت بك في رسائل عديدة أخرى. واحدة من تلك المشاكل التي ألمحت إليها من قبل هي غياب الاستقلال المالي والإداري لمجلس شورى الأطباء. فكما مر بنا في الفصل الأول، كان المجلس يتبع أولاً ديوان الجهادية ثم نُقل إلى ديوان الداخلية (الذي كان يُعرف أولاً باسم ديوان خديوي). علاوة على ذلك، كان المجلس في إشرافه على مدرسة الطب بقصر العيني؛ وهي المستشفى التعليمي الوحيد في البلاد، تتبع ديواناً آخر هو ديوان الملرس ويخضع لسيطرتة المالية والإدارية. وكان الضارب و غياب التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية التي يخضع لها مجلس شورى الأطباء، مما السبب في إحباط جهود المجلس ورويه كلوت بك.

(١) دبر الوثائق الحكومية، ديوان الجهادية سجل رقم ٤٤٠، وثيقة رقم ٤٦، ص ٥٦ و ٢٢، ٥٧، جلد ١ الأولى ١٢٦٣ هـ / ٨ مايو ١٨٤٧ ميلادية.

بالإضافة إلى ذلك، كان يكمن تحت ذلك التوتر صراع اجتماعي وسياسي أساسي بين المجموعات الإثنية واللغوية المختلفة على الهوية في مصر العنصرية. عندما نجح كلوت بك عام ١٨٢٥ في إقناع البلاش بإنشاء مدرسة طب لتدريب الأطباء الذين يحتاجهم جيشه، اتخذ قراراً إستراتيجياً باستخدام اللغة العربية كلسان التدريس عوضاً عن التركية أو الفرنسية. وكما رأينا في المقدمة، كانت حجة أن تلك كانت الطريقة الوحيدة لضمان «تأهل المعلم أي جعله بلغة أهل بلده»، كما صحت مكانة صادرة من مجلس الصحة عام ١٨٦٣^(١) كانت لفلك القرار نتائج خطيرة حيث إنه كان يسي أن المصريين الناطقين بالعربية، وأهلهم من ذوي الأصول العربية، هم وحدهم الذين أُنشئت لهم فرصة الحصول على تخصص ثبت أنه ذو أهمية حاسمة في التخطيط العسكري والتعليمي والحضري. مكّنت الشهادات الطبية التي حصل عليها خريجو قصر العيني من اقتناص فرصة الصعود على السلم الاجتماعي ونمدي سنفطة ومركز الأرستقراطية الناطقة بالتركية. ولا يسع للمرء إلا أن يلاحظ أن إحباط كلوت بك وحقيقه ربما كان مجتهداً أن تلك الأرستقراطية الناطقة بالتركية كانت تسيطر على ديوان الجهادية وديوان الداخلية (وكذلك على ديوان المدارس وإن كان بدرجة أقل). وعلى الرغم من تشديد كلوت بك في مراسلاته مراراً وتكراراً على أن «أرباب شوري أطباء [وهذا يعني ضمناً المؤسسة الطبية بأكملها] لم يكن بهم إلا فئدة المصلحة [الطبية] فقط، ولم يكن عندهم حماية لأحد ولا قرابة راعوها ولا أسباب أخرى خلاف ذلك»^(٢)، يمكن أن نستشف في رسائله محاولة لحماية المؤسسة الطبية الناشئة المكونة في معظمها من الأطباء الناطقين بالعربية ذوي الهوية الفرنسية في تنافسها مع الأرستقراطية الناطقة بالتركية. بالإضافة إلى ذلك، فقد راعت سيطرة أبناء الأرستقراطية الناطقة بالتركية على مصادر التمويل من صوبه ذلك الصراع الاجتماعي - الإثني.

وعلى صعيد مختلف تكشف مراسلات كلوت بك عن توتر آخر ساد داخل المؤسسات الطبية ومؤسسات الصحة العامة وهو توتر يرتبط ارتباطاً مباشراً بمسائل التخطيط الحضري. نبع ذلك التوتر من التنازل عما إذا كان الطبيب أم المهندس هو الأقدر على القيام بالمهمة الهائلة المتمثلة في الإشراف على عملية

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الصحة، ص ١١/٤٨، الرقم الأصلي ١٦٦، ولبقة رقم ١٦٦، ص ١٥
 ١٨٠١٤، رقم الصحة ١٣٧٩، مج ٦، مايو ١٨٦٣ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، وثيقة رقم ٤٥، ص ٢٤، ٧ رقم الصحة ١٢٦٣
 مج ٦، نوفمبر ١٨٤٧ ميلادية.

إعادة البناء الحضري، وكان ذلك التوتر ملموساً ومحسوساً داخل مجلس التنظيم. بالرغم من أوجه التماسك مع العديد من مسائل الصحة والتظاهرة العامة قد أوكلت إلى التنظيم، فإن مجلسه المكون من تسعة أعضاء كان يضم ستة مهتمين وحييين اثنين محسوب (كان العضو التاسع ضابط شرطة). مثل هذا التشكيل إشارة واضحة إلى الأهمية النسبية المولاة للمهتمين في عملية التخطيط الحضري. وعند أدنى ذلك إلى شعور كلوت بك، بتهميش متزايد، وعندما رأى أن توصياته المتصلة حرفياً بمسائل الحياة والموت يجري تجاهلها، توقف عن حضور اجتماعات التنظيم تماماً؛ مما دفع رئيس التنظيم إلى توجيه رسالة توبيخ إليه. وردة كلوت بك بما يلي:

حاز معلوم ما تشيرون به حضرتكم بحضورنا يوم الثلاثاء^(١)، بمجلس التنظيم بـ [ديوان المجلس] وما ذكره والمدة التي مضت ونحن لم حضرنا. ولزمك أن تذكر مساعدتكم أنه حيث نحن معنويين من جملة أرباب مجلس التنظيم فذلك بالنظر إلى ما يخص الأمور الصحية. وقد حصل أننا حضرنا عدة مرار وحاولت المداخلة في بعض قضايا تخص الصحة العمومية منها إزالة المدافع ودم البرك وإعمال طريقة لاحتجار مياه الخليج... والحال الآن لم انتهى أمر أحد هذه الأمور التي لم يتم حسب رأي من هذه المسائل الثلاثة للصحة، فإن كان هناك داعي لحضوري في أمر صحي، فما أنا أحضر ممكناً وطاعة. غير أن على ما أدرى أنه لم يوجد أهم في الأمور الصحية مما ذكر. ومن كونه... ما حصل من شيء. أي، وحيث إننا قد ناقشنا تلك المسائل، ولم نوضح قرارتنا موضع التعديل، وإن كان حضوري لهذا [الدور] انتهى استقامة الطرق أو تنظيم بعض مجال غير مسقة المهتمين بقضايا الأمر حيث ذلك من خصوصياتهم^(٢).

لا يعني هذا الصراع بين الأطباء والمهتمين أن مسائل الصحة والتظاهرة العامة قد تم تجاهلها كليةً. وإنما، وكما كان الحال في إنجلترا وأفرنسا في ذلك الوقت، ساد الاعتقاد بأن دور الأطباء يتمثل في تحييد مصادر الخطر الذي يهدد المدينة، بينما يتمثل دور المهتمين في وضع طرق مواجهة تلك الأخطار. ففي نفس الوقت الذي كان كلوت بك يسعى فيه إلى تقوية مركز أطباطه في مناقشتهم مع المهتمين، كان

(١) يبدو أن يوم الثلاثاء كان اليوم المخصص لتناول الأعمال المتغيرة. انظر طر الوثائق القوب، ديوان المجلس، ج/ ٦٦٩، لقرنم الأصلي ٦، دراسة رقم ٩٠، من ١٥-٢٥ شعبان ١٢٦١ هـ، ص ١٠٠، سبتمبر ١٨٤٥ ميلادية.

(٢) طر الوثائق القومية، ديوان نقاش صحة المعروسة، ج/ ٦٦٩، لقرنم الأصلي ١٢٧، دراسة رقم ١١١، من ٥٢، ١٢ جيلاني الأولى ١٢٦٨ هـ، ص ٢٠٤، مارس ١٨٤٧ ميلادية.

إدوين شادويك في لندن، يحى إلى إنتاج الجمهور في إنجلترا بأحد مشاكل الصرف الصحي، يحسن أن يعامل معها المهنيون لا الأطباء. وكتب في ١٨٦٥: «فألا دأب أساليب الوقاية الفعالة - مثل صرف المياه، وتنظيف البيوت والشوارع عن طريق إيصال المياه إليها، وتحسين المجاري، وعلى وجه الخصوص إدخال طرق أقل تكلفة وأكثر فعالية للتخلص من كل الفضلات السامة في المدن - كلها عمليات يجب الاستناد فيها إلى علم المهتمين المدني لا إلى علم الطبيب. فغلب الطبيب يتجه عند توضيحه للأمراض التي تنشأ نتيجة لإهمال للتخلص الإذرية للسامة، وعد تعميمه لمعاناة ضحايا الأمراض»^١.

لقد أسهمت هذه الصراعات بين الأطباء والمهندسين، وبين خريجي مدرسة طب قصر العيني الناطقين بالعربية ذوي الهوى الفرنسي من جهة وبين الأرستقراطية الناطقة بالتركية من جهة أخرى في تشكيل السياسة الوليدة للصحة وللنظافة العامة في مصر. ولزيادة الوضع تعقيداً، فقد أسهم غياب الاستقلال المالي والإداري للمؤسسة الطبية أيضاً في تشكيل تلك السياسة.

جوهر القاهرة

يشير الاستناد إلى حملة التسم شكوكاً كبيرة في سلامة منظور «باريس كنموذج» المعتمد على حملة البصرة، كما يؤدي بنا إلى طرح الأسئلة حول منظور المدينة المزدوجة الذي يرى أن القاهرة قد تطورت بشكل متقسم حوّلها إلى نصفين يمتصان بشكل غير متساو. كما أوضحنا أعلاه، لم يقصر المختطلون الحضريون المتأثرون بنظرة الأوحاش كسب لانتشار الأمراض جهودهم على النصف الغربي الجديد من المدينة، ولم يحصرها نشاطهم فيه. فمُنذ وقت مبكر يعود إلى ١٨٣٠ كان واجباً على مشايخ أئمان القاهرة العشرة الإشراف على كسب شوارع أحيائهم ورشها وبحلول عام ١٨٤٦، نُشئت قوة شرطة خاصة تضم بين أفرادها أطباء الصحة العامة يترأسها معاون الخط؛ «الرضع وإزالة القفوة والفضائل الموجهة لمفردة الأناهم، وزد المرك وتصريف المسحلات المتعفنة بأطراف الجوامع وتنظيف الأماكن الغير نظيفة، يجازم أن الأتندي المذكور [أي معاون الخط] في الصباح يفرى يمر

1) Edwin Chadwick, Report to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department from the Poor Law Commissioners on an Inquiry into the Sanitary Condition of the Labouring Population of Great Britain (London: W. Clowes and Sons, 1842), 141

في العائلات حارة حارة وأطراف التلحة وإذا وجد مسلات فيها «دورة» وعندها
في الحال يحضر شيخ الحارة ويؤكد عليه بتطبيق التقاليد والمفاصلة^(١). وقد تطور
ذلك النظام بحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، وأصبح نظامًا متاهي الدقة يقوم
فيه حكامهاشي الثمن بجولة يومية يهاجبه فيها «عساكر» خدمة الصحة للبحث من
حظافة الشوارع. وفرضت غرامة قدرها عشرون قرشًا على الأهالي الذين توجد فيهم
أمام منازلهم، أما أصحاب المحال التي يوجد أمامها عميد أو عشوات وما أشبه
فمُرضب عديدهم غرامة قدرها خمسة قروش^(٢). تشهد السجلات الوعيرة لذيوان
تفتيش الصحة على الطريقة الدقيقة والمفصلة التي خضعت بها المسائل الصحية
في كل أحياء المدينة، لا حي الإسماعيلية الجديد وحده، للتفتيش والتفتيش
ربما، بلدت المدينة على الخريطة مقسمة إلى جزئين، ولكن، على الرغم من هذا
الانقسام المبدي، يصرف لم يكن للحلوط المفصلة، الحقيقية أو المتوهمة، أن توقف
الأوضاع التي تنوع في أنحاء القاهرة وبالتالي شعرت سلطات الصحة والعمالون
في التخطيط بواجب تكريس طاقاتهم الكبيرة لكل أمان المدينة على حد سواء^(٣)
ولم يُترك النصف «الشرقي» من المدينة ليواجه التفنن غارقًا في قماره وفنائه
مع ذلك، كان الانقسام المبدي على الخريطة اتساقًا حقيقياً لا موهماً لكن
منطقة الحاکم كان يكمن في التمايزات الطبقة وليس في الاختلاف العرقي
البحريري الذي كثيراً ما قامت عليه السياسات الكولونيالية للمدن المزوجة. وكما
طرح في جزء سابق من هذا الفصل، كان القصد من لوائح البناء التي صدرت لحي
إسماعيلية أن تجعل من الحي الجديد مقلداً لسكنى الأثرياء والمشاهير عبارة
على ذلك، كانت الاعتبارات الطبقة لا العرقية هي المصمم الأساسي في تشكيل

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١/٢٢/٢٤، ص ٢٤. أمر صدر في ٢٩ محرم ١٢٦٦ هجيرة /

٢٧ يناير ١٨٤٦ ميلادية للمزيد من طرقية على الطاقة والصحة العامة في الأمور، انظر الفصل الرابع

(٢) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل ١٥/٥/١٩ (لرقم الأصلي ١٢٧)، وثيقة رقم ٦، ص ١ و ١١ و ١٢
شعبان ١٢٨٨ هجيرة / ٢٧ أكتوبر ١٨٧٦ ميلادية.

(٣) انظر على نوتر مقال سابق في نيويورك في القرن التاسع عشر بين الأفراد الذين استثمروا «سنة قسم
كذلك لوضع خريطة للمدينة على مستوى الأحياء ومن المتخصصين في مجال الطاقة والصحة
العامة الذين قاموا بتحويلها ورواج المدينة على نطاق إقليمي أوسع، انظر

Melanie Macle, *Disfiguring by Nose: From Air Stench Minus and the Urban Environment, 1840-1880*, *Journal of Urban History* 42, no. 4 (2015): 753-771

لخاتمة مع مدينة باريس، انظر

David Berman, «Scents and Sensibilities: Elites and the Meanings of Odors in Late Nineteenth-Century Paris», *Historical Reflections/Reflexions Historiques* 28, no. 1 (2002): 21-40.

الإجرام ذات التي هدفت إلى التحكم في الروائع التي تخرج في المدينة، والسيطرة عليها. وهناك أمر يتلوه إلى الفصح فور قراءة المرائض المرفوعة إلى ديوان تفتيش الصحة، ألا وهو أن الطبقات العليا، سواء كانت من الأوروبيين المقيمين في مصر، أو الطبقة المتوسطة-العصرية، أو طبقة الصفوة المحضرة المحلية الأصلية، كانت تشارك سلطات الصحة فحماها المتشدد المظلم لموضوع الروائع أكثر بكثير من تقبل أفراد الطبقات الأدنى في التلمذة لهذا التهم. على سبيل المثال، حتى بعد أن خضعت السلطات لما كان معية ليج الفصح،^(١) حصل الشكوى من بعض الأوروبيين وغيرهم مما هو حاصل في نقل صنف الضيخ من البحر إلى المحلل المعد بوضعه خارج باب المدينة والمرو به في بحر [أي في أثناء] النهار بالشوارع والبحاري بحالة غير لائقة، ومتصاعداً منه روليع كريهة خصوصاً في أوقات العصر المملة لمخروج النوات والأوروبيين وغيرهم للفسحة وتغيير الهواء^(٢). وبالمثل، فقد تقدم رجل يُدعى حسين أفندي هاشم - يلدو من قبة فافندي^(٣) أنه كان على الأرجح موظفًا حكوميًا من الطبقة المتوسطة العليا - بشكوى من محلين لبيع الأطعمة يقعان تحت شفته الكائنة في الدور العلوي من بيت الكائن بدرب الحمام ضمن عابدين فكتب حسين أفندي عرضاً لأميروم [به] خلا الدكانين المذكورين حقاً للوع الإسلامي من الضرر^(٤). حقق ديوان تفتيش الصحة في الشكوى ووجد أن فسقاً^(٥) وكبائياً^(٦) قد فتحا محلّيهما بالفعل في الدور الأرضي من المبنى، ولم يكن أيّ منهما حاصلًا على ترخيص بفتح تلك المحال في حي سكني. وتم فرض غرامة قدرها عشرون قرشاً على الأول وكانت غرامة الثاني أربعين قرشاً^(٧). ورفع عبد الله أفندي مصطفى، وهو مسئول كبير في ديوان المالية، عريضة يشكو فيها من «التهود الكثيف» للمبث من خرابة ملاصقة لمسكنه في حي الأزيكية القراقي، وكتب ديوان تفتيش الصحة إلى حكيمباشي الثمن يأمر «بالتحقيق الفوري في مسألة تلك المحرفة»^(٨). وشك

(١) دار الوثائق القومية، سجلية مصر، ل/٢/٢٦/١، وثيقة رقم ٢٧٢، من ١٥٧، ١٧ ذو القعدة ١٢٩٦ هجرية، ٢ نوفمبر ١٨٧٩ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، سجلية مصر، ل/٢/٢٦/١، وثيقة رقم ٢٤٢، من ١٨٨، ٢٨ ذو القعدة ١٢٩٦ هجرية، ١٢ ديسمبر ١٨٧٩ ميلادية. للمزيد عن الأهمية الاجتماعية للأمنية انظر

Lacie Ryzoma, *The Age of the Efendiyya: Passages to Modernity in Ottoman-Colonial Egypt* (Oxford: Oxford University Press, 2014).

(٣) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/١/٥/١١ رقم الأصلي ٢٠٩، وثيقة رقم ١٧، من ١٠٧، ١٥.١٠٧. عو المحبة ١٢٨٦ هجرية / ١٨ مارس ١٨٧٠ ميلادية.

حسين باشا سري من «حبوب تراب وغبار وصعود روابيح كويته من البركة وورشة
العدس للمجاورين لمتزل سعاده في يولاقي»^(١) كانت سيدة إنجليزية تُسمى الست
إديث نسكن بدكان أسفل جامع كرم الشيخ سلامة بشوارع الموسكي، وهو حي
الإفرنك. ذهبت تلك السيدة بنفسها إلى مقر ديوان تفتيش صحة مصر «وتضررت
من أوساخ مجرور مراحض ذلك المسجده. وعندما حقق ديوان تفتيش الصحة في
شكاواها وجد أنها في محلها. ومن كون أن هذا أمر مخالف للأصول الصحية وتركه
بهذه الحالة يترك عليه ضرر... لصحة الساكنين بالدكان فضلاً عن إتلاف الأصناف
الموجودة بها فيقتضي إزالة ذلك للضرر بالتحري للديوان الأوقف أو لماظر التابع
لظارت همد للمسجد بدم مراحض الجامع المحكي عنه يوم تلوينه... متجاوزاً
لذوق في غفلة ما يترتب عليه ذلك الضرر للست المحكي عنها»^(٢)

يمكن استشفاف البعد الطبقي في هذه الشكاوى، بل في العديد من التنابير
الصحية ذاتها، وفي العديد من التقارير التي كتبها ديوان تفتيش الصحة مُلخصاً
فيها النتائج التي خلصت إليها جولات التفتيش الدورية في كل أنحاء المدينة. كان
الديوان يقوم بالإبلاغ عن كل ما يثيره خرقاً للمطامير الصحية الصارمة التي تم
مرصها بمصر النظرة من مكان وقوع ذلك الخرق أو هوية من يقرئه، وفي نفس
الوقت كان الديوان يحرص على توضيح ما إذا كانت المخالفة قد وقعت خارج
مرل شخصية بارزة أو في الشارع المعد لممرور الخديوي والذوات، أو في
الضمال (أي على مسار الريح) من منزل أحد الباشوات أو منزل سيدة عجمع
(ست)^(٣) وقد ذُكرت الاعتبارات الطبقية صراحة في التقارير الخاصة بالأوضاع

(١) دار الوثائق القومية، خطبة مصر، ل/ ٣١/ ٢، وثيقة رقم ٢٩٥، من ٢٠ رمضان ١٢٩٦ هجرية
٧ سبتمبر ١٨٧٩ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، خطبة مصر، ل/ ٣١/ ٢، وثيقة رقم ٢٧٣، من ٢١ شعبان ١٢٩٦ هجرية /
١٠ أغسطس ١٨٧٩ ميلادية.

(٣) كمال كافر دار الوثائق القومية، خطبة مصر، ل/ ٣١/ ٢، وثيقة رقم ٣٤٧، من ٢٩ شوال
١٢٩٦ هجرية / ١٦ أكتوبر ١٨٧٩ ميلادية (بخصوص التقارير التي تلقاها السكان في شارع الشيخ
ريحان الموصل من سري الأساطيلية إلى سري عايد ١٥، وثيقة رقم ٣٧٣، من ١٥٢، ١٧ ذو القعدة
١٢٩٦ هجرية / ٢ نوفمبر ١٨٧٩ ميلادية) (بخصوص ذلك في سائر الجردية باب الملوك التي «فضلاً
من كونها مخالفة للقوانين الخاصة بكونها وسط البلد (كأن بها)... كثير من منازل حظوت الدوا ١٨
ووثيقة رقم ٣٥٩، من ١١ ذو القعدة ١٢٩٦ هجرية / ٢٧ أكتوبر ١٨٧٩ ميلادية) (بخصوص
أرضي الأثرية بواسطة عربات الكنس في شارع قصر النيل المسد لممرور الخديوي والذوات وعلاوة
فضلاً من (كونه) بحري منزل الست وكتب حاتم الكويته)

الصعبة في نفس الأريكية الراقية؛ حيث ذكر أحد التقارير أن «مقتضى أن يكون هذا الشئ أنظف من خلّاته لوجود حيوان الصبغة به ولوجود سائر التفاصيل وممش الإمرنك والأوربوين، فهذا المتسبة لازم يكون نظيف نظافة عظيمة ويادة عن حلّاه كما لا يخفى على حضراتكم»^(١).

إلى أي حد كان الطب في مصر المتطورة ككولونياليا؟

يبدو، إذنه، أن نموذج المدينة المزودة لا ينطبق على القاهرة المتخوية، ولا يرجع السبب في ذلك حسب إلى الأوهام البصرية العقيدة المتأصلة في ذلك النموذج وإلى صجره عن أخذ الاختلافات المتصلة بالواقع وحلّة الشئ في الحسبان، وإنما لأن الشكبة العرقية التي استند إليها ذلك النموذج في المدن الكولونيالية في شمال إفريقيا العربي وتطورتها في الحكم البريطاني للهند لم يكن لها وجود في القاهرة بالرغم من أن تقسيم المدينة العرشي إلى نصفين يماثل إلى حد بعيد تقسيمات المدن الكولونبالية في شمال إفريقيا، فإن مصطلحي القاهرة لم يستلهموا نفس المبدئ التي استلهمها إدرايو المناطق الحضرية الفرنسيون في شمال إفريقيا، ولم يتخل كاهلهم عن المشغلي والحمايات السياسية التي واجهها الإدرايون الفرنسيون. كان المنطق الكامن وراء قسيمات الحضرية في مصر في أواخر القرن التاسع عشر يختلف اختلافا جديداً عن نظيره في المغرب الكولونبالي مثلاً؛ حيث كانت هناك حصة إلى التعبير الواضح بين «الرؤية الثلاثية لشكل نظام [تمثله] الجدوان البيضاء المساء لواجهات مباني تعطف بانتظام على جانبي شوارع عريضة مستقيمة من جهة، ودحلم غرائبي شعوي» يمثل حي المدينة «الإسلامي» من جهة أخرى^(٢). لأنه حتى وإن بدت القاهرة مقسمة إلى نصفين في نهاية القرن التاسع عشر، لم تكن السياسات الحضرية التي أدت إلى ذلك الانقسام نابذة من رغبة علانية في وضع تمييز قاطع بين مدينة أوروبية تمثل العقلاية والتعلم والافتخار ومدينة إسلامية تجسد الموروث والتقاليد

(١) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ١/٥/١٩٠٩، وثيقة رقم ٩، ص ٢٧ و٣٣، ١٦ ربيع الأول ١٢٧٦ هجرية، ٢٢ أكتوبر ١٨٥٩ ميلادية. انظر أيضاً دار الوثائق القومية، محافظة مصر، سجل رقم ١/٥، وثيقة رقم ١٣، ص ٢٧، ٧ ذو القعدة ١٢٦٦ هجرية / ٣ نوفمبر ١٨٥٠ ميلادية ودار الوثائق القومية، محافظة مصر، ١/٥/١٩٠٩ (رقم الأمري ١٨٥)، وثيقة رقم ١٠، ص ١٢٧، ٢٨ ذو الحجة ١٢٧٧ هجرية، ٧ ليلة ١٨٦١ ميلادية.

(2) Gwendolyn Wright, *The Politics of Design in French Colonial Urbanism* (Chicago: University of Chicago Press, 1991), 85.

والتعامل. بعبارة أخرى، لم يكن حفر الخطوط إسماعيل أو علي مبارك ولا حتى اللورد كرومر نفسه، هو نفس المبادئ التي حفزت أووير ليوتيه - المحاكم الكولونيالي الفرنسي للمغرب من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٢٥ - ونعني بذلك استخدام العمارة والتصميم الحضري لإبراز الاختلافات المتأصلة بين الشرق والغرب، ومحايدة جوانب معينة من التراث الثقافي والقيم في نفس الوقت برؤية جوانب أخرى من التحديث والتسمية، وكله لصالح تحقيق استقرار المهمة الكولونيالية^(١).

كذلك لا يبدو أن تطوير القاهرة في القرن التاسع عشر قد استلهم نفس المبادئ التي أدت إلى مشرو السياسات الحضرية التي وضعها البريطانيون في الهند. ففي المدن الهندية لم يكن باستطاعة مشرلي الصحة البريطانيين أو مخططي المدن أن يتصوروه كشيء اجتماعي موحداً في الهند. بل إنهم تشبثوا بروية المدن الهندية إبان فترة حكمهم كمعدن تنقسم إلى جرائن؛ وإجد للمستعمرين البريطانيين البيض والأحر للسكان الأصليين المستعمرين. وفي ضوء إيمانهم الراسخ بكون الهند أرقب خصبة للأمراض، شعر البريطانيون بحاجة إلى فصل النخبة الكولونيالية من جماعات المستعمرين وإنشاء ملائذات أوروبية صحية نظيفة منفصلة عن أراضي المستعمرات التي تنمى فيها الملايا ويقطنها السكان الأصليون. كان المتوقع من هذه الجيوب الصحية النظيفة أن تقلل الخطر الذي يمثله الهنود على صحة الأوروبيين^(٢).

بالإضافة إلى ذلك، كان الانتشال بصحة الإمبراطورية وأمنها نابعاً من الاعتقاد بأن الهند بيئة مريضة بشكل واضح، وأن الهنود شعب مريض بطبيعته. فقد كان النفس يتصور عاداتهم وقوانينهم وطريقة تفكيرهم وأجسادهم وأرواحهم^(٣) وقد تأسس المشروع الكولونيالي البريطاني على أوجه التقمص تلك. لقد شعر البريطانيون بأن عليهم واجباً، بل التزاماً، بحكم الهند وتوزيع سكانها وتزويجهم بالحضارة وحلّ في ضوء إيمانهم - أي البريطانيين - بحيز الهند من تنبي عادات الانضباط والصحة والعظافة الشخصية وعن استيعاب المفاهيم الأوروبية للصحة

(1) Wright, *Politics of Design*, 83.

(2) Gyan Prakash, *Another Reason: Science and the Imagination of Modern India* (Princeton: Princeton University Press, 1999), 133.

(3) Partha Chatterjee, «Two Pains and Death: On Civil Society and Political Society in the Non-Christian World», in *Questions of Modernity*, ed. Timothy Mitchell (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000), 35-48.

والنظافة العامة. وفي معرض إضطلاعهم بهذا الالتزام، كان يتوجب عليهم حماية أنفسهم من ذات الأخطار التي أتوا لتخفيفها. وأتى هذا إلى وضع وتطوير سبلة حضرية مهمتها الرئيسية هي «إحكام إعلاق الحزام الصحي الوقائي لا تمجيد أوضاع الشعب»⁽¹⁾.

لكن السياسات الصحية التي وُضعت في مصر في القرن التاسع عشر لم تكن قائمة على مثل هذه الأفكار. فلم ترتبط كلوت بك أو زملاء الأوروبيين أو المصريين أو ليا من طلبة الطب المصريين الناطقين بالعربية يدققون بأن المصريين شعب مريض بطبعه. ربما كان للمصريين الكثير من العادات غير الصحية، وربما لم تكن بينهم تسم بالصحة والنظافة، وربما وقعت أجسادهم فريسة للأمراض المتروكة، لكن تلك الأوضاع لم تكن نتيجة لطبيعتهم أو تكوينهم. فلم تكن هناك عبة رئيسية تمنع المصريين في القاهرة أو غيرها من مدن مصر من تني عادات أكثر صحة أو من العيش في بيئة أكثر سلامة. ولم يكن هناك من أعضاء المؤسسة الصحية المصرية من يرى أن المصريين قد حصنهم الزمن والتعود ضد الابتكار، كما وصف المفوض العام البريطاني في باريس الهنود عام ١٨٨٨⁽²⁾.

يدو أن كليات المساعدة الفنية والتليم الفني الطبي قد ازدهرت في مصر في سبعينات القرن التاسع عشر وما بعدها، وهذا يوضح أنه بالرغم من انزعاج المؤسسة الرسمية الشديد من جهول وقر المصريين، فإنه لم يكن في معتقدات الشعب البنية والثقافية ما يمكن اعتباره عبة كداء تعترض طريق رفيع المستوى الصحي. وبعد أن حدثت الدوافع الصحة العناصر الأساسية الصحية للأمراض، وبعد قيام مختلف سلطات الصحة العامة بتنفيذ إجراءات طموحة في مجال النظافة والصحة العامة، ووجه كُتات تلك الكليات (ومعظمهم من الأطباء المبرسين) انتباههم إلى أعمارسات اليومية للمصريين التي رأوا أنها قلبية للتغير. ويتدرج، بدا أن الفقر المدقع التي عاشت فيه الطبقات الأدنى هو المسئول الأول عن الوضع الصحي المتسلي⁽³⁾. فقد كان «جهول بعض العامة هو سبب إلقاء القمامة وجث الحيوانات الملقاة وفضلات المراحيض في نهر النيل وفي الترع والقنوات المبلدة

(1) Vijay Prashad, «Native Disposal Order: The Cholera of 1832 and the Mardid Reactions of Modernity», *Journal of Historical Sociology* 7 (1994): 255.

(2) Prashad, «Native Dis.», 254.

(3) رؤية نظور مثال ولع في باريس في القرن التاسع عشر، انظر
Curtin, *Foul and the Fragrant*, chap. 9.

المرتبطة به بما أدى إلى فائز الضرر^{١٤١}. وتم تبرع الفلاحين على سكتهم في «سازل رطبة عقيمة... المعتقة لا تزورها الشمس ولا يتجدد هوائها وهي مردحة بالسكان» وغلبا برمي الدجاج والإوز والأوتاب في محال جلوسهم ومواضع نومهم مما يجعل هواء تلك المساكن سُمًا زعاقًا^{١٤٢}. وبالتالي تحول الاهتمام بعيدًا عن السلحفاة والبرك الراكدة والقابر، وتوَكَّر على دخل البيوت. وأكد كيب حطبي بشعبية كبيرة في ١٨٩٣، وتناول طرق مكافحة الكوليرا، أن القصد من نظافة المساكن ليس مجرد تبيض وجهها... بل الغرض هو نظافة داخل البيوت وخارجها خصوصًا مطابخ البيوت الكبيرة والمراحيض ومساكن الفقراء نظافة فعالية مما فيها من القاذورات^{١٤٣}. وحظيت نوعية الهواء داخل البيوت باهتمام خاص يجب فتح النوافذ في أوقات معينة من اليوم لتجديد هواء المحجرة. حتى يكون الهواء صالحًا للتنفس^{١٤٤} ويجب تنادي لزدحام البيوت بكل الطرق الممكنة^{١٤٥}، وبغني عدم السماح بإدخال النباتات والرحور والطعام إلى غرف النوم^{١٤٦} وما إلى ذلك. وكذلك كان للمراحيض المنزلية نصيب كبير من الاهتمام، وتم وضع توصيات محددة عن ضرورة إحداث التيارات المائية في المراحيض وفي المازل التي ليس فيها أبار ولا حصة تجلب لها الماء من الحضيات العمومية بواسطة شخالة مصدنة النظافة العامة^{١٤٧}، وعن الشكل والوزن الأمثل لسطح المراحيض^{١٤٨} وأفضل وقت في السنة لرحل المجاري وما شابه ذلك من موضوعات^{١٤٩}.

(١) عابدين خير الله إرشاد الإسكان إلى صحة الأبنان (القاهرة: دار الشريعة، ١٣١٢ هـ/ ١٩٩٤-٩٥ ميلادية)، ص ٨٠.

(٢) عبد الرحمن إسماعيل، التقنيات الصحية على ضوء الحضرة (القاهرة: طبعة بولاق، ١٩٠٣)، ص ٤٤.
(٣) أحمد فهمي محرم ومحمود ليب محرم وعلي ياسين محرم، القواعد الأساسية في طب الكوليرا الأسيرة (القاهرة: المطبعة، ١٨٩٣)، ص ١٨.

(٤) محمد صالح حمدي، مصدر شمع، السانتيو الأولى في الظاهر الصحية (القاهرة: دار الشريعة، ١٩٢٢)، ٣٢-٣٣ ر (١) مؤرخة معاشرة في نيويورك في القرن التاسع عشر، من كتابه مطبوع (الزود، القلب، النظر).

Kieckhefer, «Minigating by Nose» 4

(٥) أحمد فهمي محرم ومحمود ليب محرم وعلي ياسين محرم، القواعد الأساسية، ص ٢٠.
(٦) إسماعيل، التقنيات الصحية، ص ٤٤.
(٧) أحمد محمد الشافعي، علاج الأخية بالمسحون الصحية (القاهرة: الطبعة المبررة الشرقية، ١٣٠٥ هـ/ ١٨٨٧-٨٨ ميلادية)، ص ٤-١٠.
(٨) مصطفى أفندي نصر، الفتحة في تكميل الصحة (القاهرة: طبعة الأديب، ١٣٠٦ هـ/ ١٨٨٨-٨٩ ميلادية)، ص ٢١.
(٩) إسماعيل، التقنيات الصحية، ٤٦.

وفي حين ركزت انغليّة هذه الكتلّات على الجهل (خاصّةً جهل العلاّمين وقراء الحضرة) باختياره السبب الأساسي للمرض، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ فيها إيماناً عميقاً ورأسخاً بإمكانية تخلي الفقراء عن الممارسات غير الصحيّة وتبنيهم لممارسات أكثر صحّة ونظافة. ولا نرى في أي منها طبيباً يشكو من تثبيت الفقراء بعاداتهم غير الصحيّة. بل على العكس من ذلك، كثيراً ما أشار الأطباء إلى سرعة تقبل الفقراء لطرق العلاج والوقاية التي ثبت نجاحها. على سبيل المثال، أوضح أحد الأطباء أن جميع سكان ثمن السيلدة زيب، البالغ عددهم رهاء ٢٠٠، ١٥٠ سمّة قد حجروا من ولايات وباد الكوليرا الذي تفشى عام ١٨٨٦ بفضل ترددهم بانتظام على عيادته واستخفافهم لدوله معين نجح ذلك الطبيب في تركيّه^(١) وبالمثل، لم يحبر أي من هؤلاء الأطباء الإسلام عقبة تعوق تبني أسلوب حياة أكثر صحّة، بل إن كثرتهم لم تأل جهداً في إثبات دعم الكثير من آيات القرآن والأحاديث النبوية لممارساتهم الطيبة المحمّدية^(٢).

بالنتيجة، وعلى النقيض من السلطات الطيية البريطانية في الهند، لم يؤسس مسئولو الصحة العامة في القاهرة، ولا الفلاحون على إدارة المؤسسة الطيية في البلد ككل، ممارساتهم على إيمان قاطع بوجود اختلاف جوهري أو غريبة مطلقة لدى المصريين. وحتى خلال فترة سيادة نظرية الأوغام كسبب لانتشار الأمراض، لم ينظر الأطباء الفرنسيون ولا زملاؤهم من المصريين إلى مصر كمنطقة موبوءة بشكل متواصل والأهم من ذلك هو أنه - حتى لو كان هناك اعتقاد بأن القاهرة والمصريين يشكلان عام يعيشون ظروفاً في ظلالهم وفالتهم - فإنهم لم يكونوا أسرى لمعاداة غير قابلة للإصلاح. ولم تمثل معتقداتهم الدينية قهراً يحول دون تغييرهم ولا حدّ فيما لا حصر له من المفكرات واللوائح والقوانين الصادرة من مسئولو الصحة العامة بهدف تحسين الأوضاع الصحيّة في البلاد أي إشارة إلى الجسد المصري باعتباره «موقعاً للأفانوروات والأخطاء»^(٣) وهو التصور الذي وُجّه به الجسد الهندي بشكل عام. على العكس، تكشف القوانين والنظم والكتيبات والكتب التي تناولت موضوع النظافة والصحة العامة عن إيمان مبهر بقدرة المصريين على تغيير عاداتهم القادرة وببذل ممارساتهم غير الصحيّة، وتبني نظام حياة صحي، والتصرف كمواطنين قادرين على معرفة ذواتهم والتحكم في أنفسهم.

(١) أحمد فكري، مصر وسعود ليب، مصر، وعلى ياسين، مصر، القواعد الأساسية، ص ٤٥ - ٤٦.

(٢) الفضل مثال على هذا من كتاب إسحاق، القوانين الصحيّة، ومن الخلفية الصحيّة للقاعدة الإسلاميّة.

التي تعني بوجوب التخلّص بعد الجماع، انظر غير ذلك إرشاد الإسلام، ص ١٠٤ - ١٠٩.

(٣) Pridmore, Another Reason, 198.

القاهرة كمدينة نهرية

يمكننا أن نجد مثلاً واضحاً على عدم استناد سياسات التخطيط الحضري في مصر إلى الشواغل العرفية المتصورة في تقرير مفصل صادر عام ١٨٧٤ من المخاطر التي تهدد النظافة والصحة العامة في القاهرة. كتب كبير معلمي صحة المحروسة (وهو على الأرجح ملوتيني بله) ذلك التقرير الهام - الذي يستحق نظرة منقفة - ووجهه إلى الخديوي إسماعيل^(١).

حدد التقرير خمسة أسباب مخالفة للصحة العمومية، وهي «الخليج المنطاني الموجود بوسط المدينة على حالة الرائحة»، وتقصص المجاري الكبيرة وتنظيم وضع المراحيض، و«القلعة» الناتجة من نزع الميجير وكسجهل وظفرانات، والسحانات، واقترح أساليب عملية للتعامل مع كل منها. أوصى التقرير بإصدار أوامر قاطعة تحظر على الأهالي رمي قماماتهم في الخليج لمنع تسدده. ونصح بنقل المقالب إلى خارج المدينة، ومنع دفن الموتى داخل أسوارها. واقترح إعلاء السلحة الشمالية حيث إنها كانت تقع في الطريق الذي يسلكه الخديوي يومياً، وتقع أيضاً على مسار الرياح الشمالية بما يلحق الضرر بالمدينة. وأوصى بتجديد السلحة الجنوبية وتوسيعها حتى تكفي للبيع كل ما تحتاجه المدينة من حيوانات بشكل صحي وآمن. وفيما يخص المجاري والميجير، أوصى التقرير بالقيام بعملية إعادة تنظيم جذرية لأسلوب جمع القمامة الناتجة من نزع مراحيض البلدة. وحسب التقرير أن المحروسة بتعداد سكانها البالغ ٤٥٠,٠٠٠ سنة كانت تنتج ٢٢٥,٠٠٠ طن من البراز سنوياً، ورأى التقرير أن المدينة كانت بحاجة إلى أربعمائة حربة لنقل هذا الكم من الفضلات البشرية. وأشار التقرير إلى أن عدد العربات المتوفرة وقتها لم يكن كافياً إلا لثمن واحد من أثمان المحروسة العشرة علاوة على ذلك، اعتبر التقرير أن للمواقع المخصصة كمقالب تلك الفضلات كانت قريبة من المدينة إلى حد خطير، فضلاً عن وجود قطع أرض خالية (حرايات) داخل المدينة يتأثر فيها الكثير من برز البشر. وبالتالي أوصى التقرير ببناء أسوار حول تلك القطع الخالية التي يتخوط فيها الأهالي، وزيادة عدد عربات نقل القمامة،

(١) ملز الرقائق التاريخية المجلس الخصوصي، ص ١١/٨/٢٢، وثيقة رقم ١٠، ص ١٢-١٤، ١٧ شوال ١٢٩١ هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨٧٤ ميلادية.

وبعين المزيد من الأشخاص للقيام بتلك المهمة، وبالتخلص من القفلة في مقابل بعيدة عن المدينة، وتحويل القفلة إلى صياح حتى يمكن إعادة استخدامها بشكل متبحر

بالرغم من الملاحظات المفصلة الواردة في التقرير عن حالة دوايح المحروسة، فإن أهم ما فيه هو أنه قد خلص إلى نتيجة مؤدعاً أن التكلم الشديد (والذي أشار إليه التقرير بعبارة «اجتماعات العالم») - لا الخليج ولا المقابر ولا المعجزير - هو أكبر خطر يهدد صحة المدينة. وقد توصل التقرير إلى هذه النتيجة عن طريق التعمق في إحصائيات الوفيات في القاهرة خلال فترة خمس سنوات من ١٢٨٨ إلى ١٢٨٨ هجرية (١٨٦٧/٨ إلى ١٨٧١/٢ ميلادية) (انظر الجدول ١).

جدول ١

١) إجمالي لموات المحروسة في السنوات الخمس الماضية

عدد الوفيات	السنة
١٢,٩١١	١٢٨٤ هجرية (١٨٦٧-١٨٦٨ ميلادية)
١٥,١٥٥	١٢٨٥ هجرية (١٨٦٨-١٨٦٩ ميلادية)
١٦,١٦١	١٢٨٦ هجرية (١٨٦٩-١٨٧٠ ميلادية)
١٦,٥٧٠	١٢٨٧ هجرية (١٨٧٠-١٨٧١ ميلادية)
١٦,٣٦٥	١٢٨٨ هجرية (١٨٧١-١٨٧٢ ميلادية)

المصدر: طر الوقتن القومك المكس الخصومي، ص/ ١١/ ٨/ ٢٢، الوثيقة رقم ١٠ المصنفات ١٢-١٤، ١٧، شوال ١٢٩١ هجرية / ٢٧ نوفمبر ١٨٧٤ ميلادية

ثم مضى التقرير إلى إيراد أعداد الوفيات من كل ثمن من أثمان المحروسة على حدة خلال الستين السابقين، ١٢٨٩-١٢٩٠ هجرية (١٨٧٢-١٨٧٤ ميلادية) (انظر الجدول ٢)

جدول ٣ ميزانية أموات أعظم يناير أوروبا

البلد	معدل الوفيات ^(١)	معدل الوفيات (لكل ١٠٠٠ نسمة) ^(٢)
نورث	٥١,٩	١٩,٢
مادريد	٣٦	٢٧,٧
مترس بورغ (أي بطرسبرج)	٣٤,٩	٢٨,٦
بالرم (أي باليرمو)	٣٣	٣٠,٣
بنسول (أي بوسطن)	٣١,١	٣٢,١
أسر دام	٣١	٣٢,٢
باريس	٣٠,٦	٣٢,٦
مابوليه (أي نابولي)	٢٩	٣٤,٤
بروكسل	٢٥,٥	٣٩,٢
بارميل (أي برلين)	٢٥	٤٠
رومه (أي روما)	٢٤,١	٤١,٤
وياته (أي فيينا)	٢٢,٥	٤٤,٤
مصر المحروسة	٢٨	٣٥,٧

المصدر: دار الوثائق القومية، المجلس التصوري، س/١١/٨/٢٢، الوثيقة رقم ١٠
الصفحات ١٢-١٤، ١٧ شوال ١٢٩١ هجرية / ٢٧ يوليو ١٨٧٤ ميلادية

- (١) عدد النفوس من الأسماء بالمقارنة بكل حالة وفاة
(٢) الأرقام الواردة في هذا المصود هي حساباتي الشخصية.

أوضح التقرير أنه في حين «أن أموات القطر المصري عموم فهو أقل أموات أغلب البلاد الأجنبية، إلا أن موتى ذات المحروسة المحمية فهي تحت حد الوسط من أموات بعض بلاد أوروبا الكبيرة فعلى هذا يلزم دقة البحث والتحري على سبب ذلك الفرق في الأسباب الموجودة لحد الآن» ثم يضيف التقرير: «إن الحصرة الحديدية قد أجرت تحسينات خيرية تنظيمية صحيحة مثل سح فح الشوارع العمومية

وعرس الأشجار بها وإحداث جنانين وستين يسير جهات المحروسة المحمية لأجل اعتدال الأهوية وكمال سير أنواع الصحة العمومية والتنظيمات للهندسة بالمدينة المذكورة... فيما قد اتضح أن تأثير اجتماع الغوس بالنسبة لميزانية المونس [أي تأثير التكسب على معدل الوفيات] هو سبب في زيادته. وقد عظم مفتش صحة المحروسة إلى هذه النتيجة الفاطمة بعد دراسة أعداد الوفيات في خمس مدن أوروبية (انظر الجدول ٤)، ومضاهاة صافي معدلات وفياتها بعدد سكان كل منزل.

جدول ٤

عدد سكان كل منزل ومعدلات الوفيات في خمس مدن أوروبية

للمدينة	عدد سكان المنزل	معدل الوفيات (لكل ١٠٠٠ نسمة)
برنوه	٨	٢٤
بارلين	٣٧	٢٥
باريس	٣٥	٢٨
برنس هوج	٥٢	٤٠
ويان	٥٥	٤٧

المصدر: دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، س/ ١١/ ٨/ ٢٢، الوثيقة رقم ١٠

المصحات ١٢- ١٧، ١٤- ١٧ شوال ١٢٩١ هجرية / ٢٧ نوفمبر ١٨٧٤ ميلادية

وذكر التقرير أنه «قد نُظر أن بنادر أوروبا الكبيرة أمواتها قليلة حيث كانت السكان بالمنزل قليلة» أي أنه كلما قلَّ عدد سكان كل منزل، قلَّ إجمالي معدل الوفيات. ثم قدر التقرير معدلات الوفيات في كل ثمن من ثمان مصر المحروسة على حدة وخلص إلى نتيجة معاكسة: شهد حي قيسون - وهو أقل الأثمان ازدحاماً بالسكان - أقل معدل للوفيات. «ثمن قيسون فإن موته قليلة من كل الأثمان بسبب اتساع البيوت الموجودة به ويعدها من بعض نواحي السكان متفرقة بالمنزل فمن ذلك اتضح أن العجاني التي صارت [أي التي شُيّدت حديثاً] بالإسماعيلية وجهة قصر النيل وبولاق والعباسية وشبرا منى كانت هذه المباني مسكونة بالأشخاص الريادة من سكان أثمان المحروسة الموجودة بها خصوص بكترة [أي المكتظة بالسكان] وعلى ذلك يتجلى تحسين عظيم للصحة العمومية بالمحروسة المعينة»

أكثر ما يشير الإعجاب بهذا التقرير، الذي قُدم إلى المجلس الخصوصي ثم رُفع إلى الحديوي، هو ما أبداه من ثقة في سلطات الصحة العامة. فلم يقتصر التقرير على تقديم تعداد تقريبي لسكان القاهرة (١٠٠٠, ٤٥٠ نسمة)، بل تجاوز ذلك إلى عرض دقيق لمعدلات الوفيات في كل ثمن على حدة موضحاً تطور تلك المعدلات مع مرور الوقت. ومكنت تلك الأرقام مسئولِي الصحة المصريين من قراءة المدينة - إن جاز التعبير - ومن التعرف على الأزمات التي تفوق على غيرها في مجال الصحة، ومن استخلاص النتائج المطلوبة ووضع توصيات محددة للسياسة الصحية.

ومما يساوي ذلك أهمية هو أنه التقرير قد يشر على مفتش صحة المحروسة مقارئة أو ضاح الصحة العامة في مدينته بتقريرها في مدن أوروبية كبرى. وعلى الرغم من أن مفتش الصحة قد حدد الكثير من العوامل التي اعتبرها ضارة بيهود المحروسة (المحليج والمسجاري والسجلور والقرافات والطحقات)، فإنه خلص في تحليله النهائي إلى عدم وجود فرق جوهري بين المحروسة وغيرها من المدن الكبرى بنوع الأرقام الموثوق فيها، أمكن لمفتش صحة المحروسة أن يقارن معدلات الوفيات في المدينة بمثلتها في المدن الأوروبية والتوصل إلى نتيجة مؤداها أن التكدس الذي يقام بسد سكان كل منزل كان صاحب الأثر الأكبر على صحة المدينة، وكان أثره أقوى من العوامل الثقافية أو الدينية أو العنصرية. وبما كان جوهر القاهرة قفواً، لكن لم يكن هناك اختلاف جوهري في معتقدات القاهريين وسلوكهم يميز بينهم وبين الباريين أو سكان لندن أو فيينا. بجارة أخرى، إذا كان لمصر أن تصبح يوماً قطعة من أوروبا (حسب الجارة الشهيرة النموية إلى إسماعيل)، وإذا كان يمكن يوماً تصور القاهرة كمدينة أوروبية، فإن هذا لا يرجع إلى أن شكلها كان مماثل (باريس على شعاف النيل)، وإنما يرجع إلى رؤية المدينة باستخدام العلمين التوام علم الإحصاء وعلم رسم الخرائط.

خلاصة

لم تكن رواية إسماعيل وحلي مبارك الشهيرة لباريس عام ١٨٦٧ هي الدافع إلى إعادة تنظيم القاهرة في القرن التاسع عشر. وإنما تمثل ذلك الدافع هي العمل الذي قام به أنصار نظرية الأرقام كسب لانتشار الأمراض والهاجس الذي سيطر عليهم بضرورة التخلص من شروائع الكريهة، وعزمهم المعقود على القضاء على كل مصادر الأوباع في المدينة. لقد تغيرت الحياة اليومية في القاهرة تغيراً جذرياً نتيجة

لنقل المقابر خارجها، وللمراقبة المصيبة على حمل باعة الأطعمة والجزلرين وبناعة الأسماك، والمتابعة الدقيقة لأنشطة الهدم والبناء والتجديد وما يتبع عنها من غبار وركام، والتعيش المتمتع على نظافة الشوارع والممرات والأزقة، وودم الخليج وبرك المدينة العتيقة التي لعبت دورًا هامًا في حياة أهلها لقرون طوال. وبدون التقليل من أثر إعادة تنظيم حي الأزبكية وإنشاء حي الإسماعيلية أو غيرها من الأعمدة التي تشبه السرديات التقليدية لرغبة الخديوي إسماعيل في بناء باريس على ضفاف النيل، فقد كان لاختفاء الخليج وودم بركة الأزبكية وبركة القيل وبركة الرحلي أثر أكبر بكثير على حياة المدينة. استندت تلك الإجراءات المتخذة في مجال الصحة العامة إلى الاعتبارات المتصلة بالروائح وحاسة الشم، وربما لم يكن بها مرس برز وسحر إنشاء دار الأوبرا الخديوية، وربما لم تكن ماهرة بصريًا مثل الشوارع المستقيمة التي تقاطع في ميلاديين تربتها تماثيل أبطال الأمة، لكن أثرها على الحياة اليومية للقاهريين كان غير مسوق بقدر ما كان بالغ العمق. فقد غيرت تلك الإجراءات طريقة تسجيل المصريين لميلاد أبنائهم، وطريقة بنائهم لبيوتهم، وطريقة تدويرهم لطعامهم وشرايهم، وطريقة نبولهم وتغوطهم، وطريقة دفن موتاهم. لطالما احتضت الرواية التقليدية بالإجراءات المتخذة لإعادة تنظيم القاهرة على غرار باريس. لكن تلك الإجراءات لم تمتص قط بنفس الأثر العميق ولا بعس الديمومة التي تمتعت بها التغيرات المتخذة في مجال الصحة العامة.

لم يكن النهوس بالروائح أمرًا جديدًا؛ فقد عبرت السياسات الحضرية التي وضعها الولاة العثمانيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر عن الانشغال بأثر الأرواح، لكن الطغيان الجديد الذي حيز سياسات الصحة العامة في العهد الخديوي تمثل في استخدام المسئولين لعلم رسم الحرائط وعلم الإحصاء لوضع خطة شاملة لتجديد القاهرة. والأهم من ذلك هو أن السياسة الحضرية التي تم تبنيها في القاهرة الحديثة لم تقم قط على متعلق التضاد للتأني الضيق الذي يهدف إلى حماية جيب كولونيالي معزول من حشود الجماهير المريضة القذرة غير القابلة للإصلاح. ولم تمنح السياسات التي بدأها قد قسمت المدينة إلى نصفين في نهاية القرن التاسع عشر من عقلية كولونيالية تستند إلى النموذج المصري للمدينة المزوجة.

بل على العكس، فقد كان هاجس الأرواح والمعالجة الملحة للقضاء على كل مصادر الأبرة الضارة يحدان على السلطات الحضرية والصحية أن تتعامل مع المدينة ككل عضو متكامل. وبالمثل، أدى اعتماد السلطات على علمي الحرائط

والإحصاء إلى إدراك ضرورة بناء ضوابط جديدة خارج أسوار المدينة القديمة والأهم من ذلك أن هذا التوسع الأثري لم يمتد قط إعمال أثمان المحروسة العشرة أو التحلي من سكانهم. كان تكثر عدد الأهالي هدف السياسة الحضارية (حتى وإن كان ذلك عائدًا لمطالبات الدولة من الأيدي العاملة كما مر بنا في الفصل الأول) وكانت العناية بصحتهم هي الدافع الأساسي لإعادة تخطيط المدينة ولم يساور السلطات في مصر القديمة في لحظة ما فكرة مسؤولية الأهالي عن مرضهم أو فقرهم، بل أمنت السلطات بقدرة أهالي المدينة على التحكم في أجسادهم وشهواتهم والتمتية بصحتهم وعافيتهم.

الفصل الرابع

الحسبة والسوق والكيمياء الجنائية



في القرن الثاني عشر أحلى عبد الرحمن بن نصر الشيرازي (المتوفى عام ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م) تعليمات مفصلة للمحسب (مفتش الأسواق) عن طريقة التفتيش على نوعية الطعام في الأسواق، وذلك في كتابه نهاية الزئفة في طلب العبد، والذي يُعدّ دليلًا لأدلة تلك الوظيفة. وقال فيه إن على المحسب عند زيارته للمخابر أن يتأكد من أن الخبز قد مسح قلب التور بخمرة نظيفة. قال أيضًا إن على المحسب أن يتحقق من عدم قيام العبيد باستخدام قفصيه في الصجين، وأن يكون «مسلماً» لأنه ربما عطس أو تكلم فطر شيء من بهاقه أو سخلطه في الصجين^(١). ووجه الشيرازي تعليماته للمحسب بأن يتأكد من أنه «إذا فرغ من القصاب من البيع ولربد الأضراف، أحده الملح وتروى على القرمية [الزورخشي] التي يُعصب عليها اللحم، تلتا تلحسها الكلاب أو يقب عليها شيء من هوام الأرض». أما فلأمر السك «مؤمرون بغسل قفاههم وأطرافهم التي يحملون فيها السمك» ويشترط فيها الملح المسحوق كل ليلة بعد الغسل... لأنهم إذا غسلوا عن غسلها فاح شئها وكثر وسخها... وبالفور في غسل السمك بعد شقه ونظافته من جلده وقلومه». ويجب على التفتيش (صانعي السجن) أن يكون «عندهم واحد حين يلقون اللحم بعقته يطرد بها الذباب» أما الطباخون «فيؤمرون بتغطية أوانيهم وحفظها من الذباب وهوام الأرض، بعد غسلها بالماء الحار... وألا يطبخوا لحوم المعز مع لحوم الضأن»^(٢).

في القرن التاسع عشر، اختلقت أساليب التفتيش على أسواق الطعام في القاهرة اختلافاً كبيراً. على سبيل المثال، في إحدى جولات التفتيش القوية نُكِّلَ دُكَّانٌ صمير

(١) عبد الرحمن بن نصر الشيرازي، كتاب نهاية الزئفة في طلب العبد، ص ٢٢، ٢٣، ٢٤. ومن ترويض وقد الشيرازي، فطر كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٦، ص ٢٢، ٢٣، ٢٤. ومن ترويض وقد الشيرازي، فطر كتاب نهاية الزئفة، ص ٢٢، ٢٣، ٢٤.

بيع «الطبيع» شكوك رجال الضبطية، فأخذوا الحلة التي بها الطبخ وأرسلوها مع ما بها من طعام إلى المعمل الكيميائي بفصر العبي لتخليها. وعند استلامها

صار الكشف على الباعة الموجودة في الحلة فوجدت أنها تحتوي على حضر الزرنيخو .. المعروف بالزونيخ الأبيض ويسم الفطر المتصل منه أنطولوجية لا تحمي على أحد، ومن الضروري إخبار الضبطية بهذه الأخطار الجسيمة التي تزدى إلى هلاك من يتناولها .. ومن الواجب إخبار الضبطية على أنها لا ترسل إلى المعمل الكيميائي بفصر العبي من الآن وصاعداً مراد مشكوكاتها إلا بعد وضعها في أواني من فخار مطهورة بالخل، والأحسن وضعها في أواني من زجاج مدفونة ومختومة بختم الضبطية. ولا ينبغي إرسالها في حقل من محبس حتى ولو كانت مقصورة جيقاً بسبب الاضطراب الممكن حصوله في السلياب بسبب وجود النحس التي من فويان هذا المبدأ بالمروءة الداخلية في تركيب المراء المشكوك بها وهي التي يراد إتاحتها لأي الكشف عليها^(١).

للوهلة الأولى، يبدو أن هاتين القصتين تتعاملان مع نفس الموضوع ألا وهو التفتيش على الطعام في الأسواق. ورغم أن سمة قرون تتصل بينهما، يبدو من ظاهر الأمر أنها تميزان عن نفس الاهتمام بالتحقق من سلامة الأطعمة التي يتم إعدادها وبيعها في السوق. ولكن يثور سؤال هنا: هل كان الشاغل الأساسي لمحتسب القرن الثامن عشر مطابقاً لشواغل الأطباء والمصدلة العاملين في المعمل الكيميائي في ١٨٦٤، أم كانت شواغل المحتسب في القرن الثاني عشر تختلف تمام الاختلاف عما شغل الكيميائي في القرن التاسع عشر؟

بالتمعن فيما إذا كانت اهتمامات محتسب الشيزوي مطابقة لنظيرتها لدى الكيميائيين في القاهرة في القرن التاسع عشر، يستخدم هذا الفصل حاسة التسوق كأداة استقصائية تطرح عدداً من الأسئلة حول المحبة ومعتلها عبر القرون أولاً. سنجاول من خلال التركيز على لماليات الرقابة على الأطعمة، اكتشاف ما الذي حدث للمحبة، وما الذي أدى إلى زوالها. يتحسر الإسلاميون المعاصرون على احتفاء المحبة والمحتسب، ويعتبرونه سمة أخرى من سمات العصر الذي هفرت فيه همة الرجال وقوة الإيمان فكانت المحبة من أول ما ترك من فروض الإسلام

(١) دار الوثائق القومية، مخططة مصر، ل/١/٢٢٤/١ (الرقم الأصلي ٤٤٥٧، وثيقة رقم ١٥٠، ص ٦، جرح ٢٩ ربيع الثاني ١٢٨٦ هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٦٤ ميلادية)

الهامة^(١). هل كان اختفاء الحسبة دليلاً على تخلي المسلمين عن مبادئهم وهويتهم؟ وهل كان الحملات الهائلة كما يزعم الإسلاميون، نتيجة للتهميش المستمر للشريعة الذي أتى في نهاية المطاف إلى استبعادها من الحياة اليومية للمجتمعات الإسلامية؟

يدرس هذا الفصل أيضًا الكيميائيين الذين يفترض أنهم قد حلّوا محل المحاسب. من هم؟ كيف وأين تم تدريبهم؟ ما مجال تخصصهم، وكيف حصلوا على هذا التخصص؟ ما الأفراس التي كُرسوا لها غيرتهم العلمية، وكيف رُغمهم بالعمل في هذا المجال؟ كيف أثر هؤلاء الكيميائيون على أسواق الطعام في القاهرة في القرن التاسع عشر، وهي أسواق فاقت في حجمها وتعقيدها الأسواق التي درستها الكتابات التقليدية عن الحسبة؟

وأخيرًا، يظهر هذا الفصل في كيفية تأثير الأسواق بالتقاليد الرقابية عليها من المحاسب إلى الكيميائيين ورجال الشرطة ومسؤولي النظافة والصحة العامة. لقد نصّب اعتماد أولئك المسؤولين على الطعام المغشوش والسحوم الفاتكة والمشروبات المخلوطة، ولكن هل تطابقت رؤية أولئك المسؤولين للأسواق مع رؤية المحاسب لها في عصور سابقة، برغم ما يبدو ظاهرًا؟ هل أنه شواغل مشتركة بينهم؟

لنرد على هذه الأسئلة يطرح هذا الفصل قراءة تمهيلية لتاريخ الحسبة في مصر في القرن التاسع عشر، ويدفع بأن اختفاء الحسبة لم يكن نتيجة لتطبيق القانون المدني الوافد من أوروبا، وإنما نتج عن نشوء وإزدهار نظم صحة عامة معقد وبعيد الأثر، يستد إلى الكيمياء الجذابة الحديثة (التي تُنسب إلى الكيميائي الفرنسي الشهير أنطوان لافوازييه)، للرقابة على الأسواق. وبعد جزء تمهيلي يتناول الأسئلة المعاصرة والمنهجية التي أثارها دراستان حديثتان عن أزمة العلمانية في مصر الحديثة، يتنضم هذا الفصل إلى تصنيفين. يدرس النصف الأول الحسبة في التقليد الخطابي الإسلامي، ويبدأ برؤى موجز لتصرفات لفظ الحسبة في المعاجم والقواميس. ويتلو ذلك قراءة معمقة لأربعة نصوص قانونية تأسيسية تصف بقدرة من التعميل الطريقة التي يجب بها ممارسة الحسبة في الأسواق. وتنتهي بتعقيب على الدور الذي يلعبه العنف في الفهم الفقهي للحسبة.

(١) محمد كمال الدين إمام أصول الحسبة في الإسلام: دراسة تأسيسية نظرية للقاهرة: دار الهداية ١٩٨٦ م، ص ٥.

بعد هذا الجزء الأول، يأتي الفصل قصير يمتحن في ثلاثة فئات أعمية معروفة صادرة في ١٨٤٦ تتصل بالصحة العامة والرقطة على الأسواق. وترجع أهمية تلك الثلاثة إلى كونها واحدة من آخر المرات التي ورد فيها ذكر المحاسب في المراسلات الرسمية.

يتناول الجزء الثاني من هذا الفصل قصير الحصة في مصر في القرن التاسع عشر، وكيف انتقلت مهمة تنظيم التفتيش على أسواق المأكولات والمشروبات من المحاسب إلى الكيميائي ورجال الضبطية. وبالتالي تختلف المواد الواردة في النصف الثاني اختلافًا نوعيًا عن المواد الواردة في النصف الأول. بدلاً من دراسة النظريات الفقهية والكتب التي تمتد طيلة إلى ممارسة مهام المحاسب، يركز هذا الجزء على مراجع الكيمياء ولوائح النظافة والصحة العامة ومعايير الضبطية ويظهر في كمية استبدال العنف الصريح الذي رافق الاعطال بالحسنة، في كل من النظريات الفقهية والممارسة العملية للمحاسب، بالعنف الأكثر تورطاً الذي مارسه رجال الضبطية بالتعاون مع الكيميائي الجنائي في معرض الرقابة على الأسواق متابعه التعبد التي تمارس فيها الأطعمة والمشروبات.

الحسنة والشفرة والسبلة القسرية للثروة

في دراسة صدمت مؤرخاً تناول المفارقة الكلمة في جوهر الطماتية ذاته، يطرح حسين عجرمة نقدًا وجيهًا للنظرة التي لا ترى الطماتية باعتبارها فصلًا للدين عن السياسة، وإنما كطريقة لتحويل الدين إلى مجال تدخل فيه وتديره الدولة^(١)، ويدفع عجرمة، بالاستناد أساسًا إلى نصوص من القرن العشرين^(٢)، بأن الحسنة هي تعريبها وتفصيلها في نصوص الشريعة التقليدية كانت جزءًا من طريقة تفكير وممارسة تتصل أساسًا بتطوير الذات، وبأن الحسنة أكان الهدف منها تهيئة الظروف الضرورية

(١) Henao A. Aguirre, *Questioning Secularism: Islam, Sovereignty, and the Role of Law in Modern Egypt* (Chicago: University of Chicago Press, 2012).

(٢) هذه النصوص الصادرة في القرن العشرين هي: عمر عبد الرحمن، *سيرة عتيق الدين الإسلامي* (الطبعة: مكتب ابن كثير، ١٩٨٩) وتقبل إلى (وليس قبل) كما كتب عجرمة خطأ، الحسنة تعريبها ومشروعها ووجوبها للثروة دار الإحصاء ١٩٩٦) وعبد الفتاح مصطفى، *الدين، النفس بالبرية: دراسة للمفكر المعاصر للحسنة في القانون الإسلامي والفوضى* (الطبعة: دار النهضة العربية، ١٩٩١) وكذا، يطرح من ترويض إصداره على النصوص فإن الحسنة القوية الثابتة التي تستمد منها عجرمة لا تدعم الحجج التي طرحها.

لسباح المجتمع الإسلامي؛ وبالتالي، فهي تمثل إحدى ممارسات النقد الأعلامي المنبسطة^(١) ويمضي للدفع بأنه بسبب تأثير تقاليد التقنون المعني، تم إدماج العنة في النظام القانوني؛ وبهذا أصبحت جزءاً من السلطة القسرية للدولة^(٢)

بالمثل، يدفع طلال أسد في أحدث دراساته عن التقاليد الخطائية الإسلامية بأن الحجة التي تقوم على المبدأ القرآني، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يمكن اعتبارها مرادفاً لما عُرف في التاريخ المسيحي بالعناية الرعوية لولكن في إطار الإسلام. فهي موزعة على كل المسلمين في علاقاتهم ببعضهم البعض^(٣) توضيحاً لهذا الرأي، يروي طلال أسد حديثاً دار بينه وبين خطيب جامع السلطان حسن بالقاهرة. كشف الحديث عن رؤية الشيخ لطريقة تشكيل القضية الفردية في العاليد الإسلامية. وفيما يلي ما قاله الشيخ:

إن العملية التي يتم بها تكوين الإسلام هي التي تشكل القوانين وتشكل بالعقل إمكانية خلق حياة اجتماعية عاقلة. ويتم تشكيل القوانين من خلال الأنوال والأعمال في العديد من سياقات الحياة الاجتماعية. ومضى الشيخ للحديث عن التعليم ونهذيب الأخلاق من خلال ممارسة القوى والالتفاتة ولكنه شدد على أن التركيز الأخلاقي للفرد ليس أمراً يمكن تركه للفرد وحده بل إنه يحدث من خلال التفاعل بين الناس والأشياء في مختلف المواقع الاجتماعية حيث والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام والشارع^(٤)

وفي موضع لاحق من دراسته أوضح طلال أسد أن «ما أثار الاهتمام في حديث الشيخ هو محاولته ربط الأمر بالمعروف بنفيلة الصحة والأخوة وعرضه له كمسئولية وواجب الصديق تجاه صليقه لا كمجرد مسألة رقابية ومتابعة بأسلوب الحديث والطريقة التي يتبعها المرء في انمطلعه بهذا الواجب جريء لا يتجرأ من جوهر الأمر بالمعروف» لأن «المسلم أنمو الصلح»^(٥). وأضاف بعد ذلك أن «أحد النتائج المستفلة هنا - وإن كان الشيخ لم يقلها صراحة - هو أن غلبة القول قد تكون ضرورية في بعض الأحيان لحمل الصليق على تغيير سلوكه»^(٦)

(١) Agracia, *Questioning Secularism*, 28, 64.

(٢) Agracia, *Questioning Secularism*, 64.

(٣) Talal Asad, «Thinking about Tradition, Religion, and Politics in Egypt Today», *Critical Inquiry* 42 (Autumn 2015): 177.

(٤) Asad, «Tradition, Religion, and Politics» 173.

(٥) Asad, «Tradition, Religion, and Politics» 177.

(٦) Asad, «Tradition, Religion, and Politics» 178.

وجه طلال أسد انتقاداً مفتقراً لرفض العلمانيين للممارسة المتضبطة للفضيلة باعتبارها دليلاً على الطاعة العمياء للسلطة. ومما لا يقل عن ذلك قوة وإقناعه كان إصراره على رؤية ما يسمى بالصحة الإسلامية في سياق التقاليد الإسلامية ومع ذلك، يثير تحاليل طلال أسد مسألة هلمة حين يتصل الأمر بتناول تلك التقاليد التاريخية وقرنة تصورها والاشتراك مع واضعي تلك التصوص. فقد الإشارة إلى أفكار المراني عن الأمر بالمعروف، لا يحيل طلال أسد قراءته إلى الفصل التنسيبي الحاص بذلك المبدأ في كتاب القراني الأشهر والأبعد لثراء إحياء علوم الدين (الذي سيجري مناقشته في جزء لاحق من هذا الفصل)، وإنما يحيلهم إلى كتاب آخر من كتب المراني عن الصداقة، وهو كتاب قليل الصلة بموضوع المحبة^(١). فمثل حين عجمه، يعتبر طلال أسد المحبة أسلوباً للتقيد الأخلاقي منبت الصلة بالسلطة القسرية للدولة، ويرى أيضاً أن الصلة بين المحبة والعمد لم تشكل إلا عند إنشاء الدولة الحديثة، وعند ما شغفته الحصة من تحولات جوهرية في العصر الحديث.

إن رؤية عجمه وأسد المثالية للمحبة تشابه إلى حد ما الرؤية التي يتبناها الكثير من الدعاة الإسلاميين المعاصرين اللذين يعتبرون المحبة «وفاة» من روائح التشريع الإسلامي حيث وجدت ... لتأخذ مكانها بين المؤسسات التي أقامتها الشريعة الإسلامية لتأمين الحقوق وإقامة العدل وحماية الأحكام والفضيلة وتطبيق أوامر الشريعة ورفاية المجتمع من الشر والرفيلة واجتثاث جذورهما^(٢). ويصر أولئك الإسلاميون على أن المحبة «حكم شرعي يلزم جوبه»^(٣)، ويتمسكون بكونها فرضاً غير لا فرض كعائنه، أي أنها واجب على كل المسلمين وليست واجباً مقصوراً على بعضهم فقط^(٤). ويدفع الإسلاميون بأن مهام المحاسب كانت نظراً للمهام الأجهرة المعاصرة مثل المصفي العام وشرطة المرور وشرطة الآداب ووزارة الصحة ومعامنها العبة ووزارة التجارة ووزارة الشؤون ومصلحة الموازين والمكشيل والمجالس الإدارية السنية والقروية، ويؤكدون أن المحاسب كان يهبط تلك المهام بطريقة

(١) أبو حامد القراني، آداب المحبة والصالحات، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧، كما ورد الاقتباس من: Angel, Tradition, Religion, and Politics, 78n24.

(٢) حسن بن علي الترمي، المحبة في الشافعي والمطهر بين ثبات الأخلاق وتطور الأسلوب، تقرير عن مكتبة الرشد، ١٩٩٤، ج ١، ص ٤.

(٣) إمام أصول الفقه، ص ٩.

(٤) إلهي المحبة، ص ٨٠.

بالمعة الكفاية والعدل والإتصاف^(١). فيقولون إنك تتجدد الكثير من أعمال للحكومة اليوم كانت من صميم عمل المحاسب ... غير أن هناك أعمالاً هامة من أعمال المحاسب لا تقوم بها الحكومات المصرية [الآن] ... فلا صلاح لأمة تبغي العزة والمجد والشرف والسيادة ولا تثبت أن تتعبد ملكيتها الحقيقية، وتسرّد فونها وتعبد ملكها ومجفعا، إلا إذا صلح المجتمع فيها، ولا صلاح لهذا المجتمع إلا إذا روعي الجانب الخفي والنجني في السلوك والمعاملات كافة^(٢).

ولكن تتورأ أسئلة هنا: هل تعبر كل هذه الروايات بدقة عن موضع الحسبة في التقليد الخطابي الإسلامي (باستخدام مصطلحات طلال أسد)، أم أن هذه الروايات نفسها قد أتت نتيجة للتحويلات الخطابية التي تسبب فيها إنشاء الدولة الحديثة؟ وتحديدًا هل من الصحيح القول إن الحسبة عندما كانت تعمل في إطار التقاليد الخطابية الإسلامية كانت تمثل أحد أشكال التقيد الأخلاقي المشترك بين كل أفراد المجتمع الإسلامي، وأنها كانت مقطوعة الصلة بالسلطة المصرية للدولة؟ ما بالقبض الصلة بين النصيحة والتمتع والقانون؟ وهل تشكلت الصلة بين الحسبة والتمتع مع إنشاء الدولة الحديثة وإدخال القانون المدني، أم كانت تلك الصلة أصلاً جزءاً لا يتجزأ من عمل الدولة الإسلامية حتى من قبل هجوم الحملة الكاسح؟

الحسبة في التقاليد الخطابية الإسلامية

أولاً يجب علينا أن نطرح أسئلة عن طبيعة الحسبة بالتحديد، وكيف تطورت مع مرور الزمن^(٣). وللدرد على هذه الأسئلة يتعين علينا أن نؤتي اهتماماً شطراً النظريات النقدية والكتب التي مثّلت دليلاً للمحاسب في عمله قبل التركيز على المواد الأرشيفية في القرن التاسع عشر، وهو العصر الذي شهد فقط نظام المحاسب لأنفاسه الأبحر وشهد انتقال دوره في مراقبة الأسواق إلى أيدي الكيميائيين ورجال الشرطة الرسمية.

(١) عبد الفتاح مصطفى، الحسبة في الإسلام: نظرياً وتطبيقاً (الإسكندرية: مطبعات المجتمع، ١٩٠٦)، ص ٩.

(٢) توكنت محمد خليفة، دور الحسبة في حماية المصالح (الرياض: دار نشر، ٢٠٠٠)، ص ١٤-١٥.
(٣) لعرض وافٍ جامع للحسبة في الفكر الإسلامي، انظر مايكل توكنت الأمر المعروف ونظري عن الفكر في الفكر الإسلامي، ترجمة وعنوان السيد وعبد الرحمن السالمي وعبد الرحمن الجاسسي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣).

أول ما يجب توضيحه بشأن الحصة هو أنها كلمة مشتقة من جذر لغوي شديد الالباس معجم ابن منظور لسان العرب الذي يعود إلى القرن الثالث عشر يورد المعاني ولاشتقاقات التالية من جذر (ح.س.ب) العَدَّ والإحصاء المَعَالِ الحُس، والكفاية، والقيمة، والدقة^(١). أما القاموس المحيط للفيروزآبادي الصادر في القرن الرابع عشر فيورد تعريفين إضافيين هما فالأجر والتبدير (بمعنى الإفراط)^(٢). ويعلم الربيدي في قاموسه الشهير تلخيص القاموس الصادر في القرن الثامن عشر، في سبب استخدام كلمة الحساب للإشارة إلى التعاملات في السوق: «وإنما سُمي الحساب في التعاملات حساباً لأنه يُعلم به ما فيه كفاية ليس فيها زيادة على المقدار ولا نقصان»^(٣). ويضيف ابن منظور معنى آخر عند تعلقه على الصلة بين عملية العد والإحصاء الموضوعية المتجردة من جهة، وبين قيمة الشرف والهيبة الاجتماعية من جهة أخرى: «وإنما سُميت مساعي الرجل ومآثر أبيه حَسَباً لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدّ المُعَاضَر منهم مَنَاقِبَه ومآثر أبيه، وحَسَبُها، فالْحَسَبُ: العدّ والإحصاء، الحَسَب ما عُدَّ (وهو هنا الشرف والنسب العظيم)^(٤)».

يتضح من هذه التصرفات أن الراد الأول هو الصلة الوثيقة بين المصدر (ح.س.ب) والأرقام والإحصاء وعلم الحساب والعدّ. والثاني هو الصلة الوثيقة بنفس الدرجة بين وبين معاهيم مثل العدالة والتبدير والشرف. هذا التداخل بين مجموعتين من المعاني - واحدة تسم بالذقة والتجريد، والثانية ذاتية ومن صنع المجتمع - يوضح توتراً كامناً في الحصة ك مفهوم وك ممارسة، ويسمى هذا العمل إلى تحليل وتفصيل ذلك التوتر السبب في إدراج هذا التحليل للمعاني اللغوية لكلمة الحصة هو توضيح التوتر القائم بين طريقتين متناقضتين لفهم الحصة عبر القرون. من جهة استُخدمت كلمة الحصة للإشارة إلى عملية تنظيم أخلاقي مجتمعي، وهي عملية تقوم على أساس

(١) محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب ٢٠ جزءاً (القاهرة: مطبعة دار الفنون، ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ ميلادية)، ج ١ ص ٣٠١-٣٠٥.

(٢) محمد بن ياقوت الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٤ أجزاء (بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٠)، ج ٦ ص ٥٦.

(٣) محمد مرزوقي الربيدي، تلخيص القاموس ٤٠ جزءاً (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤)، ج ٦ ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ١ ص ٣٠١.

مستولية مراقبة كل الأنشطة التي تجري ولا هي سوق مبنية فحسب، وإنما [هي] أي مكان تجري فيه الحياة العامة والمعاملات التجارية^(١) وحتى وقت قريب ساد الاعتقاد بأن المحتسب لم يكن إلا استمراراً لمفتش السوق agoronomos الذي عُرف في أواخر العصر البيزنطي^(٢). لكن هذا الاعتقاد قد تم دحضه إيد إلى الكثيرين يرون أن رمزاً طويلاً قد انقضى بين عصر وجود ذلك النظام البيزنطي ووقت إنشاء وظيفة المحتسب، وأن تلك الوظيفة لا تقوم على أساس السوابق الإغريقية أو البيزنطية، وإنما على أساس المبدأ القرآني (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)^(٣) وبمعنى الظاهر عما إذا كان المحتسب صيغة محدثة من نظام agoronomos الروماني أو معنى سوق إسلامية جديدة حقاً، فإن أهم شيء هو أنه المحتسب - وفقاً لوجهه النظر الثانية - كان يستمد سلطته من الدولة لا من المجتمع.

المسبة في التقاليد الخطيئة القرصية

إدع، هل المسبة فرض أخلاقي يقع على كل المسلمين بحكم مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للورد في القرآن، أم أنها مؤسسة رسمية نوكل لها مهمة الرقابة على المعاملات التجارية في الأسواق؟ أطرح ههنا السؤالين بمسبة الظرف في الأعراس التي ساقه مؤرخاً طلال أسد ووائل حلاق وغيرهما، والذي يقتضي بوجود ارتباط وثيق بين القانون والأخلاق في المصور ما قبل الحديثة، وأن هذا الارتباط لم يتخمس إلا بحلول الحداثة. في محاولة للإجابة عن هذين السؤالين، سأقدم فيما يلي عرضاً موجزاً لأربعة نصوص شرعية خاصة بالمسبة تتعامل تلك النصوص مع تنظيم الأسواق، وتسمى لتقاليد خطيئة القرصية، لا المتاليد المعطانية المقوية وحدها.

(1) Jonathan Bailey, «The Prison and Fields of Medieval Islamic Social History», *Journal of Middle East Studies* 46, no. 2 (2014): 392.

(2) Benjamin Foster, «Agoronomos and Miknah», *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 13 (1970): 128-144.

(3) سهام محباني، أبو زيد المسبة في عصر الإسلام من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986) ص 19-22. ولوجه نظر آخر ما تزال متسكة بمسبة أن نظام agoronomos البيزنطي كان له تأثيره في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام بقدر.

Ahmed Elshams, *Minas, Arms and Crafts in Islam* (Westminster: Verlog, 2009), chap. 1 esp. 26-27.

أول الكتب المتصلة بالحبة التي سنظر فيها هو كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر (المتروى عام ٩٠٦م)، وهو أيضاً أقدم تلك الكتب^(١). هذا النص الأندلسي المالكي هو أقدم دليل معروف لممارسة مهام الحسبة. عند قرأته، تتبادر للبيان على الفور سمات مميزة: - أولاًهما هي أن يحيى بن عمر يستخدم مصطلح «صاحب السوق» بدلاً من «المحتسب». والثانية هي شكل النص الذي أخذ صيغة وجود على أمثلة طُرحت على يحيى بن عمر عن المعاملات في السوق دون ذكر هوية سائلها. عند الرد على تلك الأسئلة، يشير يحيى بن عمر في بعض الأحيان إلى أئمة المذهب المالكي، بمن في ذلك الإمام مالك نفسه، بالرغم من أنه يستقي تلك الإشارات من الروايات الشفهية المرسلة إلى مؤسس المذهب عوضاً عن الاستناد إلى كتابه الأشهر «الموطأ»^(٢).

يتضمن نص يحيى بن عمر العديد من التفاصيل عما ينبغي لصاحب السوق أن يقرم به، فترقية على الأخلاق العامة في السوق. على سبيل المثال، تُنهي النساء عن لبس «الخفاف الصرورة» لأنها تجذب انتباه المارق فإن لبسها يعدّ «الهي» رأيت أن تُشقّ الصرورة الخفف» ويحافن بالضرب: «أرى عليها الأدب بعد الهي»^(٣) ويجوز للنساء المشي في الجبازات، «أما الصراخ العالي والاجتماع به فالهي»^(٤) منهن قائم^(٥). وعلى الحاملين في الحمامات العامة «أن يرتدوا متزوّجة»^(٦) ويُحظر على اليهود والقساري التشبه بالمسلمين «فمن وجفته وليس عليه رقاع ولا رثار».

(١) يحيى بن عمر: «كتاب أحكام السوق» نسرد وشرح مسعود علي مكي، صحيفة المجهد المصيري للدراسات الإسلامية في طوبه، ١ (١٩٥٦) من ٥٩-١٥١.

(٢) على سبيل المثال، انظر في عمر: أحكام السوق من ١٠٨، ١١٦. وعن طبعه كتاب الإمام مالك الموطأ وهيكله الداخلي وتاريخ كتبه، انظر

Wael Hefkema, «On Dating Malik's Muwatta», *UCLA Journal of Islamic and Middle East Law* 1 (2002): 67-75.

(٣) ابن عمر: أحكام السوق، مسألة ٣٦، من ١٢٩. وعن هذا الموضوع، انظر كوك الأثر بالمعروف، من ٥٢٧.

(٤) ابن عمر: أحكام السوق، مسألة ٢٥، من ١٢٥.

(٥) ابن عمر: أحكام السوق، مسألة ٣٣ من ١٢١. حول هذا الموضوع، انظر في جدول (الفصل الثاني من القرن الخامس الهجري / القرن العاشر ميلادي) مسألة في الحسبة، وبحث في

Documents arabes inédits sur la vie sociale et économique au Occident musulman au moyen âge, ed. E. Lévi-Provençal (Paris: IFAO, 1955), 68.

فاخبره عشرين سوطاً مجزئاً ثم صيره في الحبس^{٣٩}. وعلى صاحب القيد الذي يبرش أمام حاتونه فيلق عليه، وتزلق الدواب وتتكرس^{٤٠} أن يذبح الضمان (أي المرمقة)، وأن يهوض أصحاب البريات من شحنتها^{٤١}. وإذا اشترى شخص قصباً ثم وجد فيه قملاً فعلى البائع إن كان يقدر على أن يغطي القماش ويشتري منه القمل فعلى، وإن كان لا يستطيع لكثرة القمل أرله غشاً وثرة به^{٤٢}، أي أن يبعد المشتري بقوده.

نكس نص يحيى بن عمر يكشف بكل وضوح المطلق الذي تستند إليه الحجة عند حديثه للمعقل عن القواعد المتكلمة لبيع المأكولات والمشروبات توضح تلك القواعد الاهتمام البالغ بضمان سلامة التعاملات التجارية، وتكشف كذلك عن رغبة عميقة في التمسك بالأخلاق وضمان الإنصاف في السوق. ويهدأ فإنها تعتبر بوضوح عن انتحال عميق يفرض قيم أخلاقية على السوق. وفي ضوء التحريم القرآني الصادر لغش الموازنين ﴿قَوْلَ الْمُظْتَفِّينَ (١) الَّذِينَ إِذَا أَكْتَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كُفُّوا عَنْهُمْ أَوَّزْتُوهُمْ يُتْخَبِرُونَ﴾ - سورة المطففين: الآيات ١ إلى ٣) يتضمن نص يحيى بن عمر أوامر ونواهي متكررة لمنع غش المتكاملين^{٤٣}، ويحسم التجار الذين يتلاعبون بها بأنفس المقويات، مثلاً: ممن يفسد أو يفسد في الوزن [أرى] أن يعاقبه السلطان بالضرب والسجن والإخراج من السوق^{٤٤}. ويرى النص أن على صاحب السوق أن ينهي الجزائين عن «خلط اللحم السمين واللحم المهور»^{٤٥}. ويجب أن ينهي الجزائون أشد النهي عن التمع في اللحم فزيادة وزنه وعن خلط لحم الضأن مع لحم الماعز، فإن عادوا بعد نهيم «يخرجوا من السوق وأن ذلك أشد عليهم من الضرب»^{٤٦}. ويجب على المحتالين أن لا يبيعوا النعج والشعير والقفول والعلس والحمص وجميع القطاني حتى يفرطوها وأرى أن يُلزموا

(١) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ٣٩، ص ١٢٨.

(٢) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ٣٧، ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ٤٩، ص ١٣٧.

(٤) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ٤٢، ص ١٣٠-١٣٢.

(٥) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ٤٥، ص ١٣٢.

(٦) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ٧٤، ص ١١٥-١١٦.

(٧) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ٦٥ و٦٦، ص ١١٦-١١٧.

بذلك^{١٠٩} وباعة القوافل الذين يبيعونها في السوق قبل أن تطيب... فليتها من قطعها حصراً وذلك أنها تُطلب في حينها فلا تكاد توجد^{١١٠}. ويُهي عن ادعائهم بالرهينة حتى يزداد ورنه وإذا استمر الباعة في دعه بعد تهيهم «يصدق بينه المسمون على المساكين أدباً له»^{١١١}. ويُحظر على باعة اللين خلط لين القر مع لين الدار «لأن هذا غش» ويصادر لين من يستمرون في هذا بعد تهيهم، وكذلك لمن يخلطون اللين بالماء، «ويصدق به على المساكين»^{١١٢}.

حظي الخبز بأكثر قدر من الاحتمام في نص يحيى بن عمر الذي يصف تعصلاً أسدوب الرقابة على مختلف مراحل صنعه. إذا أُنشد الطحان القمع باستخدامه رحي فاسفة فعليه أن يدفع الضمان^{١١٣}. أما الخبازون الذين يبيعون الخبز ناقص الوزن بعد تهيهم من ذلك «وقد تقدّم إليهم فلم يتوها فأرى أن يُصدق به ويقامون من السوق»^{١١٤}. وتُطبق نفس العقوبة على الخبازين الذين يخلطون «القمح الذي بالقمع الطيب»^{١١٥}.

شكل عام، كان على صاحب السوق واجب ومستولية ضمان أن تسود العدالة والإنصاف في السوق. يجب عليه تصاري التصير^{١١٦}. وكذلك يجب مع تخفيض الأسعار بشكل مصطنع أو رفعها من جانب التجار الساعين إلى الحصول على أرباح مبالغ فيها (الاستغاط في الربح)^{١١٧}. إذا دخل تاجر للسوق بأطعمة متلبة

(١) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ١١٦، ص ١٠٩.

(٢) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ١١٣، ص ١١٠.

(٣) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ١١١، ص ١٠٩.

(٤) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ٢٠ و ٢١، ص ١١٤-١١٥.

(٥) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ٧، ص ١٠٦.

(٦) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ١٢، ص ١٠٩.

(٧) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ١٧، ص ١١٢.

(٨) من التصير، انظر

Adam Selim, «Prices are in God's Hands: The History and Practice of Price Control in the Medieval Islamic World» in *Poverty and Charity in Middle Eastern Contexts*, ed. Michael Bonner, Nijm Baw, and Amy Singer (New York: State University of New York Press, 2003), 33-60; and Khaled Sidi, «Price Setting and Hoarding in Mamluk Egypt: The Lessons of Legal Realism for Islamic Legal Studies» in *The Law Applied: Consulting the Islamic Shari'a: A Volume in Honor of Franz E. Vogel*, ed. Peri Barman, Wolfgang Brückner, and Richard G. Wines (London: E.J. Brill, 2008), 57-78.

(٩) ابن عمر، أحكام السوق، مسألة ٩، ص ١٠٧-١٠٨.

الرعي وعرضها للبيع بسعر منخفض فلا يجوز لصاحب السوق أن يرفض ذلك السعر على التجار الآخرين، ولكن إذا كان ذلك التاجر قد «أراد بذلك قساد السوق» فعلى صاحب السوق أن يختاره بين بيع بضاعته بالسعر الأعلى الذي يبيع به التجار الآخرون وبين الطرد من السوق^(١). وكذلك يُحظر الاحتكار. وإذا احتكر تاجر الطعام أو كان ذلك مضراً بالناس في السوق أرى أن يُباع عليه ويكون له رأس ماله والربح يُصنّف به ويُمنى عن ذلك^(٢). ويجوز للتجار أن يمتثلوا للسوق لو رُحِد منهم يبيع به وحده للرفق به إذا غنى ما يملكه وأراد أن يتزوج^(٣)، لكن إذا كان يبيع ذلك مضرة للعامة أرى ما من خلال الاشتراط في السرا أنها عن ذلك^(٤).

الأحكام المتعلقة بالمالوردي

يمكن استشفاف نفس الاهتمام بالعدالة والإنصاف في السوق في النص العقلي الثاني الذي يناقش هذا الفصل، ألا وهو كتاب الأحكام السلطانية لأبي الحسن المالوردي (٣٦٤-٤٥٠ هـ / ٩٧٤-١٠٥٨ م)، والذي تَرسَّصه الفصل الأخير بكامله بموضوع الحبة^(٥). في ذلك الكتاب الذي يعتبر واحداً من أكثر الدراسات السياسية تأثيراً في النصوص الفقهية، يركز المالوردي على المسئول الذي يعتنه الدولة، ويقصر استخدام لقب المحتسب على ذلك المسئول. فقد كان المالوردي، بحكم كونه مستولاً رسمياً^(٦)، يشعر بقلق عميق من فتح باب الحبة أمام جميع المسلمين. لم يجهل المالوردي ممارسة الحبة مشروطة برضا الحاكم، لكنه كان

(١) ابن حجر أحكام السوق، مادة ٢٣ ص ١٢٢.

(٢) ابن حجر، أحكام السوق، مادة ٤٦ ص ١٢٤-١٢٥.

(٣) ابن حجر، أحكام السوق، مادة ٢٧ ص ١١٧.

(٤) المالوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٤٩-٣٧٣.

(٥) سيرا، حياة المالوردي، فقرة.

Ahmed Akbari, «Al-Mawardi: A Sketch of His Life and Works», *Islamic Culture* 18 (1944): 283-309. See also H. A. R. Gibb, «Al-Mawardi's Theory of the Caliphate», *Islamic Culture* 11 (1937): 291-302, and Hanna Mahdavi, *Politics and Revolution: Mawardi and After* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1975).

والمراد أحدث. انظر

Frank Vogel, «Tracing Necessity in Mawardi's *Al-Ahkam al-Sultaniyya*: Implicit Presence of Constitutional Authority», in *Islamic Law in Theory: Studies on Jurisprudence in Honor of Bernard Weiss*, ed. A. Kevin Reinhart and Robert Glazer (Leiden: Brill 2014), 331-339.

يشعر بوضوح أن إعطاء أفراد المسلمين حق ممارسة الحبة بأنفسهم يفتح الباب واسعاً أمام القروض. ولذا فإنه قد خصص الجزء الأكبر من فصل الحبة في كتابه للمحاسب الذي تعب الدولة بما أوضح ببلاء تحصيلاته بالنسبة إلى من يجور له أداء ذلك الواجب الهام.

عند تحديد هذه المهام المحاسب، يوضح الماوردي أن تلك المهام تتضمن مسائل سلامة العبادات والمعاملات^(٢). وبالتالي فعلى المحاسب واجب ضمان أداء الناس لصلاة الجمعة^(٣). وعليه أيضاً أن يضمن أداء الصلاة على النحو السليم الواجب وأن يوتج من يخطئون في أدائها مثل من يقومون بالجهر في صلاة الأسرار والأسرار في صلاة الجهر^(٤). وعليه فيلزم النساء أحكام العند إذا فورش^(٥)، أي إلزام المطلقات بالانتظار حتى انقضاء العدة الشرعية قبل أن يتزوجن مرة أخرى^(٦) وفيما يتصل بإظهار الخمر، يستعرض الماوردي مختلف الآراء عما يجب القيام به «احتلف الفقهاء في إزائها. فعند أبي حنيفة أنها لا تراق لأنها عند الظن من أمرهم المضعفة في حقوقهم. وعند الشافعي أنها ليست بماله وليس في إزائها غرم^(٧)، ولا يجوز للمسلم أو للزمن المجاهرة ببيعها. فيما يتصل بالألات الموسيقية («الملاهي») على المحاسب أن يفصلها حتى تصير خشباً يزول عنه حكم الملاهي، ويؤدب على المجاهرة بها، ولا يكرها إن كان خشبها يصلح لغير الملاهي^(٨)»

فيما يخص المعاملات، أهدى الماوردي اهتماماً بالغاً بالمعاملات في السوق. وشأنه شأن يحيى بن عمر كان جُل اهتمامه منعياً على الفش والتليس وكيف يمكن اكتشافهما ومنعهما والمعاقبة عليهما. هذا الجزء وثيق الصلة بما يتدرسه هذا الفصل، ويستحق بالتالي نظرة متأنية. يبدأ الماوردي هذا الجزء بمثال على التليس «يُجمع من ضريبة المواشي وتحصيل ضروعهما عند البيع المتبقي عنه فإنه نوع من التليس»، ومضي بعد ذلك قائلًا: «ومما هو عمدة نظره [أي المحاسب] المصع من التعطيف واليخش في المكاييل والموازين والصنجات لوعيد الله تعالى عليه عند

1) Patricia Crone, *Gulf's Rule: Government and Islam* (New York: Columbia University Press, 2004), 308.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٥٤-٣٥٥

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٦٠

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٥٩

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٦٤-٣٦٥

فيه عنه^(١). ويصح الماوردي المحسوب أن يكون «الأدب عليه أظهر والمعاقبة فيه أكثر»، ويقول: «هو يجوز للمحسوب إذا استرأب بموازين السوق ومكاييلهم أن يحترها ويغيرها، ولو كان له على ما عليه منها طابع معروف بين العامة فلا يتعاملون إلا به كان أحوط وأسلم». واستدرك بعد ذلك فيما بدا أنه فكرة هامة عنت له بعد الصبغة السابقة «وإذا اتسع البلد حتى احتاج أهله إلى كيالين ووزنيين، وقاديين، تحيرهم للمحسوب ومنع أن يستعب لذلك إلا من ارتضاه من الأمناء للثقت^(٢)».

الأهم من ذلك أن الماوردي قد أورد تصنيفاً مبتكراً للحالات الفضي في السوق، وطرح اقتراحات لكيفية ضبط تلك الحالات والمعاقبة عليها. يقول الماوردي إن أهل السوق ثلاثة أصناف: منهم من يُراعى في عمله الرغور والتقصير مثل «الأطباء والمعلمين» ومنهم من يُراعى في حاله الأمانة والحيطة مثل الصاع والحاكة والقصارين والصباغين، وثالث منهم من يُراعى عمله في الجورة والرفاعة ويرى الماوردي أن على المحسوب في نظره في الفئة الأولى «أن يقر منهم من توهم عمله وحسن طريقته [في التفرص أو ممارسة الطب] ويمنع من قصر وأساء من التصدي لما يُخسده به النفوس وتغيب به الآداب». وبالنسبة إلى الفئة الثانية من العاملين يقترح الماوردي على المحسوب أن «يراعي أهل الثقة والأمانة منهم فيقرهم». وأخيراً يقول الماوردي إن على المحسوب أن يولي اهتماماً خاصاً للفئة الثالثة من العاملين لأن «من يُراعى عمله في الجورة والرفاعة فهو مما يتفرد بالظر فيه ولاية الحسبة، ولهم أن ينكروا عليهم في العموم فساد العمل وردائته وإن لم يكن فيه تُسَميد (مقدم شكوى)». وأما في عمل محصور من استعده فيه الخصم للمحسوب أن ينظر فيه بإلزام الخرم والتكذيب على ضله^(٣).

إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي:

أثبت كتاب الأحكام السلطانية للماوردي تأثيره العميق في تشكيل نظرية الحسبة. ومع ذلك، وقبل أن نتمن النظر في كيفية تأثيره على العديد من الكتب اللاحقة له والتي مثلت دليلاً لممارسة الحسبة، فمن المهم أن نلقي نظرة منقطة على ما كتبه أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٥ هـ / ١٠٥٨-١١١١ م) وعلى فهمه للحسبة الذي

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٦٨.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٦٨.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٧٠.

لم يقل تأثيراً عن كتاب الماوردي. لقد خصص الغزالي فصلاً كاملاً لموضوع الحسبة في كتابه الفاضل إحياء علوم الدين. ويمكن أن يُحضر ذلك الفصل يشكراً ما انتفاذاً قوياً لكتاب الماوردي وتحديداً استفاداً لمحاولة الخلفاء احتكار واجب الحسبة في نواحي واضح مع موقف الماوردي الذي يبحث اصطلاح مسئول تعيين الدولة بمهام الحسبة يؤمن الغزالي بأن الحسبة حق ثابت وواجب مفروض على كل مؤمن ومؤمنة حتى لو كانوا من الملأطين^(١) وهكذا وعلى الرغم من أن الكاتيب يستعملان كلمة المحتسب للإشارة إلى الشخص الذي يقطع بمهام الحسبة، فإن الماوردي يوضح بجلالة أنه يقصد بذلك الكلمة مستولاً تعيينه الدولة، في حين يصير الغزالي على أنه يقصد بها كل واحد من جموع المسلمين.

لقد كان إحياء علوم الدين أكبر وأهم أعمال الغزالي قاطبة، ويرى كثيرون أنه واحد من أعظم التصوُّص تأثيراً في كامل تاريخ التقاليد الحثلية الإسلامية، ويكرس الغزالي فيه فصلاً بكامله لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد أثبت ذلك الفصل عمق تأثيره على مر القرون؛ فقد حفظه عن ظهر قلب العديد من الدارسين والطلاب من أتباع المذهب الشافعي، وهو نفس المذهب الذي انتسب إليه الغزالي، وكتب العديد منهم مختصرات له. وكتب واحد منهم على الأقل دليلاً لعمل المحتسب، وملاءمات قياسات عديدة من كتاب الغزالي واستفاد استعاده كبرى من رؤيته لموضوع الحسبة^(٢) ومما يفوق ذلك أهمية أن إحياء علوم الدين كان موضوعاً لكتابات عديدة وضعها دارسون من أتباع مذاهب مختلفة عن مذهب الغزالي بمن في ذلك دارسون من الشيعة. وكذلك احتفظت دراسة الغزالي لواجب أو فريضة الحسبة بتأثيرها العميق على الباحثين المعاصرين^(٣). وفي ضوء الأهمية القصوى لذلك الفصل، يجدر بنا أن نلقي نظرة فاحصة عليه، وتحديداً على المحجج

(١) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ٤ أجزاء، القاهرة: المكتبة الصنوبرية الكبرى، ١٩٦٧، ج ٢

٣٠٦، ٣٢٥. لم يخمس وقت تحليل عمق نص الغزالي في تعامله مع الحسبة، انظر كوك، الأمر

بالمعروف، ص ٦٨٨-٦٠٨. انظر أيضاً: نظار

Muslimism, «Ordering of Muslim Societies», 173-186.

لقد استندت استفادة كبرى من تحليلات كل من كوك وسلم الحثلية. وإن تكن مبدئية لكتاب الغزالي إحياء علوم الدين، ولتسوية حيلة الغزالي، انظر

Eric Cheah, Ghazali (Oxford: Oxford, 2001).

(٢) كان صاحب ذلك الكتاب، هو ابن الأثير، الذي ترد إشارة موجزة إلى دراسته للحسبة في موضع لاحق

من هذا الفصل. انظر كوك، الأمر بالمعروف، ص ١٣٧. حاشي ١٦٨

(٣) من يرث الغزالي، ويطلع إحياء علوم الدين عبر المصنوع، انظر كوك، الأمر بالمعروف، ص ١٣٣-١٤٦

التي يدع بها ويرى بها الحصة كدليل يسترشد به المجتمع الإسلامي في طريقه لحكم نفسه وممارسة الرقابة الفقية على نفسه.

عند تقديم الغزالي لوصفه المحصل لكيمة ممارسة الحصة، يوضح بجملة أنه يعتبرها «القطب الأعظم في الدين... وهو المهم الذي لبنت الله له السبب أجيب»^(١). ويصر على أن الحصة حق ثابت وأصيل لكل مسلم، وينبغي أن يصحح بها كل مسلم قلدر مكثف^(٢) حتى ولو كان فاسقاً^(٣). ومن الهام أن يذكر هنا أن المرابي يؤكد على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يشترط إذن «الإمام أو الوالي»، وهنا تختلف مع الكثيرين ممن سقوه في توضيح من له ولاية الحصة، فرد على من قال إن الاحساب لم يثبت للأحاد من الرعية بدون إذن لإمام أو الوالي بقوله: «هنا الاشتراط فاسد فإن الآيات والأخبار التي أوردها تدل على أن كل من رأى منكراً فسكت عليه عصي إذ يجب فيه أيما رأى ركبهم وأه على العموم فالتخصيص بشرط التصريح من الإمام تحكم لا أصل له»^(٤) وتطلع الأمثلة التي يصر بها توفيقاً لأسلوب وتوقيت الاضطلاع بالحصة شروطاً طويلاً في رسم كيفية حكم المجتمع الإسلامي لنفسه، وفي تفسير الشعبية الفاتمة التي طالما تمتع بها كتابه. على سبيل المثال، يرى الغزالي أن على المحاسب واجب تعريف الجهلاء بالطريقة الصحيحة لأداء الصلاة: «كل قاعد في بيته أينما كان فليس خالفاً في هذا الزمان عن منكر من حيث التقاعد عن إرشاد الناس وتعليمهم وحملهم على المعروف فأكثر الناس جاهلون بالشرع في شروط الصلاة في البلاد [أي في المدن] فكيف في القرى والبلدان»^(٥) وينطبق نفس القول على المنكرات فلمديدة التي تُقر في السوق: «فإنما كان المحاسب قادراً على إنهاء تلك المنكرات فلا يجوز له أن يتصل من تلك المستورية يلزوم دهره».

وصف المنكرات أمر عام حيث إنه يفسر استمرار رقعة الناس في الحصة كممارسة تُعلي من شأن التجارة الأخلاقية والاتصالية والسياسية لمجتمع المؤمنين أحد

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢ ص ٢٠٦.

(٢) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢ ص ٣١٢.

(٣) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢ ص ٣١٢-٣١٤.

(٤) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢ ص ٣١٥.

(٥) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢ ص ٢٤٢.

تلك المكدرات هو كذب التاجر لإخفاء العيب في بضاعه فوعلى من عرف بذلك أن يحذر المشتري بكلية فإن سكت مراعاة لقلب البائع كان شريكاً له في «الحياة» وكذلك يحظر فوضع الأسطوانات وبناء الدكاكين المعصلة بالأبنية المملوكة وغرس الأشجار وإخراج الرواشن (الشرقات) والأجنحة ووضع الخشب وأعمال الخبوت والأطعمة على الطرق، فكل ذلك منكر إن كان يؤدي إلى تضيق الطرق واستمرار المارة، ويجوز وضع الحطب وأعمال الأطعمة في الطريق في القدر الذي يُنقل إلى البيوت، فإن ذلك يشترك في الحاجة إليه الكلفة ولا يمكن المنع منه. ولو كان قدر الأحساب أكبر من المطلوب فإن هذا يعتبر منكراً في حق العامة. وقول الفراهي «الشوارع مشتركة المنفعة وليس لأحد أن يختص بها». وسوق الدواب وعبيد الشوك بحيث يمزق ثياب الناس فنلك منكر يجب وقعه. وكذلك بيع القصاب إذا كان يبيع في الطريق حذاء باب المحالوت ويلوث الطريق بالدم فإنه منكر يُمنع منه، وإن في ذلك تضيقاً للطريق وإضراراً بالناس بسبب ترشيش النجاسة وسبب استنفاد الطبايع للقفورات. ولم يبع المؤقتون من انتفاعات الخوالي؛ فقد رأى أن عادتهم في تولد الأذان وتطويلهم فيه خاصة في أذان الفجر والناس ينام، منكر مكروه يُستحب المنع منه، وكذلك أفراد كل واحد منهم بأذان ولكن من غير موقف إلى انقطاع أذان الآخر بحيث يضطرب على الحاضرين صواب الأذان لتداخل الأصوات، فكل ذلك منكرات مكروهة يجب تعريضها وينطبق نفس القول على أهل الشبهة والتقليد وأرباب التصرفات ممن يبيعون بضاعتهم داخل وخارج المسجد، وهذا منكر يجب منعه. «وكل بيع فيه كذب وتليس وإخفاء عيب على المشتري فهو حرام»^(١).

نهاية الرتبة في طلب الحبة:

آخر مصوحي الحبة التي تنظر فيها في هذا الفصل هو كتاب عبد الرحمن بن نصر الشيرازي نهاية الرتبة في طلب الحبة، وهو النص الذي بدأ به فصلنا هذا كُتب نهاية الحبة بعد أقل من ثلاثة قرون من إكمال السوق ليحيى بن عمر، وبعد أقل من قرن من إحياء علوم الدين للخزالي، وقد أصبح نهاية الرتبة المرجع الأم لكل كتابات دليل

(١) الخزالي، إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٢٢٨-٢٢٩. لمختص باللغة الإنجليزية لهذا الجزء من النص، انظر Brauker: «Outlines of Islamic Jurisprudence» 174.

الحسنة، ووسم بطابعه كل الكتب اللاحقة في هذا المجال^(١). ولم يقتصر الكتاب الملاحقون على استعادة منهج تصفية وتنظيم كتبهم على أساس ممارسات السوي والمهن السائدة فيه (مثل الخبازين والمطبخين والروسلين)، بل مضى بعضهم إلى استعادة عترة فقه ذاته^(٢).

لقد كان لكتاب الشيرازي أثر طويل الأمد بفضل سرده المنفصل لممارسات العيش والتدليس في السوق والتوجيهات العديدة للمحاسب التي تمكنه من وضع تلك الممارسات والمعاقبة عليها. فربما يخص الخبازين كتب الشيرازي وعلى المحاسب أن يعتبر عليهم (بإدراك) ما يشعرون به الخبز من الجلبان واليسار بينهما يوزدان وجه الحيز. ومنهم من يخبز الدقيق بدقيق الحمص ودقيق الأرز فأنهما بظلالته وبصيحته (ومنجان تمام نضجه)^(٣). وعند دراسته للولاية (حلولي مصرحة من الفصل والوزن) تبه الشيرازي إلى أن «سواد الولاية قد يكون من وسخ المقبي، وقد يكون دقيقاً ناعماً لا سديد فيه، لو تكون مقلاوة بالزيت المعد، وهو الذي فلي به، يعتبر عليهم المحاسب جميع ذلك»^(٤). وسرد الشيرازي العديد من أشكال الغش التي يقوم بها الجزارون «منهم من يشق اللحم من الصماق (أحشة بين الجمل والأعماه)، ويغش فيه الماء. ولهم أماكن يفرغونها في اللحم يحسون فيها الماء غير أنهم المحاسب عند غيبة العريف [الذي معاين المحاسب] وسهم من شهر في الأسواق يقر السمان ثم يبيع غيره، وهذا تدليس»^(٥). وفي الفصل المخصص لشوكاين، تبه المحاسب إلى ضرورة أن «يراقب اللحم عند ورده لتلا يحمرا به صبح الحديد وتقليل الرصاص... ومنهم من يبعث الحسلان بالتسل ثم يترله، ما تنوره، فإنها في الحال تحمر ويظهر فيها نفخ (نفوخ راحتها) فينظر قراني لها أنها مضجعة»^(٦)، ولذا يجب التحقق من أكسالات نضجها. وعلى بائع وموسم اللحم

(١) على سبيل المثال، انظر من الإثارة لمحمد بن محمد القرشي، «مبطل القرة في أحكام الحسنة»، كما ورد في كتاب في فترات الاقتصاد الإسلامي (بيروت، دار الفطحة، ١٩٩٠)، ص ٢١٦-٢١٨. ولكن سهام أبو زيد تضع يده على من المؤكد أن دين الإثارة قد تأثر بالشيرازي، انظر أبو زيد، الحسنة، ص ٢٠.

(٢) محمد بن أحمد بن سبأ نهاية الرواية في طلب الحسنة، تنوير حسام الدين المصراوي (بمطبعة المطبعة، ١٩٦٨). هناك خلاف حول ما إذا كان الشيرازي قد اقتبس من أبي سبأ، أم أن العكس هو الذي حدث. انظر لطف الله قاري، «حول كتابي الشيرازي وأبي سبأ: من منهما سبب الآخر؟» علم الكتب، ج ٢٩، العدد ٣-٤ (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، ص ٣١١-٣١٦.

(٣) الشيرازي، كتاب نهاية الرواية، ص ٢٢.

(٤) الشيرازي، كتاب نهاية الرواية، ص ٢٦.

(٥) الشيرازي، كتاب نهاية الرواية، ص ٢٧.

(٦) الشيرازي، كتاب نهاية الرواية، ص ٣١.

(الروس) «أن يضع يمينه في الحياشيم، ويغسل داخلها بعد أن يلق مقدمها ويترل ما فيه من الفلز والوسخ، والود المتولد إن كان هناك منه شيء»^{٢٢}. أما من قلاحي السمك يقول الشيروزي: «ينبغي للعريف أن يتفقد العقلي كل ساعة عند عبة المحتسب عنه، لتلا يملوه بدهن الشمع المستخرج من بطون السمك ويحلقوا هد الدهن بالزيت عند قلبه. ولوجود ما يُقلى به الشيرج (زيت السمسم) ولا يقلوه بالزيت المعتاد إذا كان متغير الرطوبة، ولا يخرجون السمك من العقلي حتى ينتهي بضجه، من غير سلق ولا إحراق»^{٢٣}. في الجزء المختص لصانتي الهريرة كتب الشيروي أن على المحتسب أن يعتبر ما يشون به الدهن، فإن منهم من يأخذ عظام البقر والجمال والروس ثم يسلقها سلقاً جيداً، فيخرج منها دهن كثير يمرجوه بدهن الهريرة والطريق إلي معرفة ذلك أنك تخطر منه شيئاً على بلاطة، فإن سال ولم يجمد، أو كان لونه شبيهاً فهو مشغوش بما ذكرناه... والله أعلم»^{٢٤}.

من هذا التحليل الموجز لكتاب الشيروزي، تسهل رؤية سبب تأثيره العميق الذي استمر عبر القرون. فمنكم كونه أكثر تحميلاً من الأطر الفلسفية التي أوردتها كل من الماوردي والغزالي في فصولهما الفقهية عن الحسبة، وبحكم كونه أكثر شمولاً وأفضل تنظيمًا من دليل الحسبة الذي كتبه يحيى بن عمر قبله بزم طويل، أعطى كتاب الشيروزي للمحسب قائمة جامعة بالمحرف التي يتعامل معها وبالألاعيب التي يُربح أن يركن إليها أرباب تلك المحرف للفش والتليس والنصب، وطرح أيضًا اقتراحات مفصلة عن طريقة اكتشاف التليس المألوف وغير المألوف أيضًا، والمعاقبة على ذلك التليس. فقد استمر كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة في إثارة إعجاب قرائه أكثر من أي دليل آخر للحسبة، ودفع دهلة الحسبة المعاصرين إلى التحسر على انقضاء وظيفة المحسب وإلى التوق لإعادة إحيائها.

الغضب والمحتسب الرسمي

ليس ثمة شك في أن مبدأ الحسبة الولد وصفه في النصوص الشرعية التي تم تحليلها حتى الآن في هذا الفصل، يمثل محاولة جادة للتذكير في تعقد الأسواق قبل الحديث، وفي كيفية الرقابة على تلك الأسواق. على ميل المثال كان اقتراح الماوردي بأن يستغفم المحسب صنتًا معيارية مختومة بطابعه فكرة مبتكرة أنت التاريخ معالجتها في توحيد الموازين والمكاييل، وفي اكتشاف العملات المرمقة

(١) الشيروزي، كتاب نهاية الرتبة، ص ٢٢

(٢) الشيروزي، كتاب نهاية الرتبة، ص ٢٣

(٣) الشيروزي، كتاب نهاية الرتبة، ص ٢٦

في الأسواق متزايدة الحجم والتعقد^(١). تطرح الحجة نفسها كتظام أخلاقي منير حافظ على تلاحم المجتمع، وصان السلم الداخلي، ووسخ نزاعة الأسواق، ووسخ من نطاق التقوى الشخصية، ورفع مستوى المعايير الأخلاقية للمجتمع؛ وذلك بفضل مراوجتها بين آليات دقيقة للرقابة على التعاملات في السوق وبين «شكل من أشكال الرعاية الذاتية للفرد» يأخذ زمام المبادرة فيه شخص يهتم بسلوك الآخرين^(٢). ولعل هذا ما حدا بالإسلاميين إلى الإيمان بأن ممارسة الحجة قد أدت إلى سيادة الطمأنينة وفتشها في جميع أرجاء دار الإسلام التي يعيش أهلها في مكانة^(٣).

بما يتصل بالرقابة على الأسواق، قلّم ما يجدر ذكره بخصوص الحجة هو حظرها لتحرير الحبوب وللأرباح الطائلة والمنتجات والموازين والمعايير المعشوشة والأسعار غير المنقّرة عليها عرفاً. ويمكن تفسير استمرار شمية الحجة عبر الزمان بامتدادها إلى رؤية تقليدية للمعايير والاتجاهات الاجتماعية، وبإصرارها على اتباع المصاهيم المشتركة لسلامة عمل ولقاء مختلف الأطراف داخل المجتمع. وكما أشار رضوان السيد فإن الحجة تحولت من الجميع في المشاركة والمحاكمة والمراقبة لمسائل الشأن العام، والإسهام في تحقيق الخير العام، والتدخل من أجل التصحيح والغير^(٤). ويتمتع خطاب الحجة بشأن الاقتصاد الأخلاقي، المتمم بعبارة، لأسعار وبراعة السوق ولاهتمام بالقراء والمحتاجين، ببغنية عقلية خاصة في المصير الحبيبة التي شهدت فصل الأسواق عن المجتمع، وتحول العلاقات الزراعية إلى علاقات تجارية، وفشل الدولة المركزية في توفير الحماية الكافية للمهمشين.

ومع ذلك، ورغم جدلية نظرية الحجة في الفقه فإنها تسم بصقة تحت على التوحس والانزعاج اليامين: فوفقاً لتلك النظرية لا يتم الحفاظ على أخلاقية السوق بالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة ولا بالاستناد إلى القيم المشتركة للمجتمع، وإنما بممارسة درجة واضحة من العنف المعرط^(٥). وعادةً ما يتجاهل

(١) سرد كيفية استخدام المحاسب للمنتج الزراعية المعقدة وزن المسكوكات وتداولها، انظر Michael L. Balza, «The Functions of Rational and Irrational Glass Weights», *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 24, no. 1 (1981): 63-92.

(2) Asad, «Tradition, Religion, and Politics», 179.

(3) الصبي، الحجة في الإسلام، ص ١٠.

(4) رضوان السيد، مقدمة كتاب كوك الأمر بالمعروف، ص ٢٠.

(5) لفريد من المكانة المركزية التي يشغلها العنف في نظرية الحجة في الفقه، انظر:

Ahmed Abdelhakim, «The Problem of Violence in the Islamic Tradition», *Jordanian Studies* 38, no. 4 (2005): 547-554.

دعاة الحبس المعاصرون أن الدراسات التفهية للحبسية ترعص للمحتسب صراحةً الدجوى إلى العنف كأداة ضرورية لإفخاف قواعد السوق، ورأت تلك الدراسات التفهية أن الاستناد إلى الأخلاقيات والقيم الاجتماعية والتقاليد المعهولة ليس كافياً يحد ذاته لإفخاف تلك القواعد. يرى الماوردي، على سبيل المثال، في سرده المفضل لمؤاملات وظيقة الحبسية أن المحتسب يجب أن يكون محرمًا عدلاً في رأي وصرامة وخشونة في الدين وعلم بالمتكررات الظاهرة^(١). ويشير الماوردي إلى أن المحتسب لا يجب أن يكون بالضرورة فعالاً من أجل الاجتهاد، وإنما يجب كما ورد أعلاه أن يكون ذا فرائي وصرامة وخشونة في الدين^(٢). ويورد الماوردي المحطبة إلى تلك الصعاب بقوله إن منصب المحتسب موضوع للرحبة فلا يكون خروج المحتسب إليها بالسلطة والغلظة تجاوزاً فيها ولا عرفاً^(٣)، ويضيف أن لب الحبسية هو الرحمة ولها سلطة السلطة واستطالة الحملة^(٤).

ويشدّد الشيرازي من جانبته على أهمية استخدام المحتسب للعنف، ويسرد بعض الأدوات التي يمكن استخدامها لغرض القواعد وإتقانها:

لمن ذلك السوط والذرة والطرطور. أما السوط فينطد وسطه لا بالقليق الشنفد ولا بالرمين القتي، بل يكون بين سوطين حتى لا يؤلم الجسد ولا يهش على خالقه. ولما الذرة فتكون من جلد بقر أو الجمال معشوة بنوى القبر ولما الطرطور فيكون من اللهد، مغوشاً بالخرق المطوية، مكللاً بالجزع والودع والأجراس وأذباب الثعالب والسنابر. وتكون هذه الآلة جميعها معلقة على دكة المحتسب يشاهدها الناس فتزهد منها ظروب المفسدين ويترجى بها أهل التاديس^(٥).

لقد كان لارتباط العنف بالحبسية وثيقاً إلى حد أن الشاعر الفارسي نظامي الكنجري وصف المحتسب في القرن الثاني عشر بأنه شيطان يلوّح بالذرة^(٦). علاوة على ذلك يتضح كونه العنف مختصراً أساسياً من نظرية الحبسية وممارستها على حد سواء من الإشارات المتكررة في الحواريات إلى قيام المحتسب بضرب العامة والتجار غمرًا

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٥٠.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٥٣.

(٣) الشيرازي، كتاب نهاية الترتيب، ص ١٠٨.

(٤) Christian Lange, *Whom on Earth is Hell? in Public Violence in Islamic Societies: Power, Discipline, and the Construction of the Public Sphere, 7th-19th Centuries CE*, ed. Christian Lange and Miral Fero (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009), 173n59.

مردماً ومبرحاً في معظم الحالات. يفكر ابن تيري يودي في الهجوم الزهرة خصه
محسب مصطفى المدعو إبراهيم بن عبد الله:

اذب رجلاً، فلما ضربه يزة قال المضروب: هذه في قلبي يكره، فلما ضربه
أخرى قال: هذه في قلبي عمره، فضربه أخرى فقال: هذه في قلبي عثمان، ثم ضربه
أخرى فسكت فقال له المحسب: أنت ما تعرف ترتيب الصحابة، أنا أعرفك
وأفصلهم أهل بدو، لا صمتك على صدمك، فمضت ثلثه وست عشرة مرة
فمكول من بين يديه لمات بعد أيام^(١).

وذكر ابن إلياس في مبالغ الزهور أن محسباً أصغر أمراً في عام ٨٧٦هـ /
١٤٧٢م بقضي بأن تلبس النساء عصابة (غطاء رأس) ذات مواصفات محددة،
ويقضي بأن من تخالف هذه التعليمات تعاقب بالضرب والتجريس والعصاية
معلقة في رقبته^(٢). وذكر المقرري في سلوك قصة المحسب ابن الأطروش
الذي استدعى عام ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م بعض المحايين الذين كانوا يبيعون الخبز
بأسعار مفرطة في الرخص، وأمر العامة بجمعهم بالحجارة^(٣). وروى أيضاً قصة
حرية قام فيها ووجان بالتعاون مع شيخ فقير بالادعاء بوجود جمل فائق بينهم يرد
على الأسئلة التي يطرحها عليه الناس وفيهم ووضيهم. ذهب محسب المنطقة
جمال الدين الصلبي للتحقيق في هذه القضية الحرية التي اجتلبت لثبته العامة،
ونسبت في حلق وهياج. زرع المحسب أحد جواسيس في المنزل وعندما اكتشف
أن الأمر لا يبدو أن يكون حيلة مدبرة بمهارة، أبلغ الوالي بما فعله أولئك العنيدون
وتم ضرب الثلاثة ضرباً مبرحاً. وصف المقرري بالتفصيل عقوبة المرأة التي
ضربت بالذرة متعلقة ضربة ثم تم تعبير يديها على صليب وأجلست على جمل
وتم الشهير بها وتجرسها في السوق. ولما كافأ السلطان المحسب على دقه عمله،
لعه الناس محبته بذلك عن تعاملهم مع تلك المرأة^(٤).

(١) جمال الدين أبو الحسن يوسف بن تيري يودي، الهجوم الزهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٦ جزء،

(الطبعة المؤسسة المصرية للطباعة والتأليف والنشر)، ج ١، ص ٣٣٦.

(٢) محمد بن أحمد بن إلياس، مبالغ الزهور في وقائع الدهور، ٦ أجزاء، تحرير محمد مصطفى القنطرة
دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨م، ج ٢، ص ٦٧-٦٨.

(٣) أحمد بن علي المقرري، السلوك لأمير الملوك، ١ أجزاء، الطبعة مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر، ١٩٥٦-١٩٧٢م، ج ١، ص ٧٥٨ تحليل لهذه القضية، انظر: "Police Setting", ٦٥-٦٧.

(٤) المقرري، سلوك، ج ٢، ص ٣٦١-٣٦٢ تحليل لهذه القضية، انظر:

Carl Perry, "The Men of the Mifkhaton Speaking Walk: Criminal Investigation in
Mamluk Cairo," in *Mamluks and Ottomans: Studies in Honour of Michael Winter* ed.
David Waines and Amr Ayman (London: Routledge, 2010), 86-95.

ولمكة لا يوجد تطبيق على العنف الكامن المتأصل في ممارسة العبة أُلغى مما قاله
 ميويه المصري: «مهرج القاهرة والفسطاط خلال عصرى الدولة الإغشيدية والدولة
 الفاطمية كتب ابن زولاقي (٣٠٦-٣٨٧ هـ / ٩١٨-٩٩٧ م)^(١) المذروح المعاصر
 له، أن ميويه كان يركب حماره في الفسطاط عندما التقى بمحتسب المنطقة يحيط
 به حراسه حاملين الأجرس، فقال له ميويه: «ما هذه الأجرس يا أحمس؟ والله
 ما ثم حق أقتضوه ولا مؤ أصلحتموه ولا جاني أقيتموه، ولا ذو حجب وقرنموه
 وما هي إلا أجرس تسمع لأطل يوضع، وأقناه تصفع، ويراطيل تقطع، لا حظ
 الله من جعلك محتسباً، ولا رحم لك ولا له أمّا ولا آية، ولقد عليكما من ينهم
 مكما»^(٢) وس ناحيته قال الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨ هـ / ١٠٧٤-١١٤٣ م) يصف
 محشي زمانه: «ليهم إذ لم يأمرؤا بالمعروف لم يتكبدوا، وإذ لم ينهؤا عن المنكر
 لم يرتكبوه يفتدون على الدنيا حراماً، كالسباع تفلو خماساً الميت حبش سارو،
 والعيف كيما فلروا. لعن أئناه يريد الموت بالإشخاص، قبل أن يفتنع فاطريه على
 هؤلاء الأشخاص»^(٣).

قام جوناثان بيركي بدراسة مفصلة متعمقة لطائفة المحشيين طوائف عصر
 المماليك بهدف تحليل الإشارات الكثيرة في كتب تاريخ العصر المملوكي وحولياته
 وتراجعه يتره إلى لجوء المحتسب إلى استخدام العنف بشكل متكرر^(٤) ويرى
 بيركي في تفسيره الأساسي للعنف الذي لجأ إليه المحشون، كما يرد ذكره في ذلك

(١) ابن زولاقي وسيره التقر.

Y. Lev, «Aspects of the Egyptian Society in the Fatimid Period», in *Egypt and Syria in the Fatimid, Ayyubid, and Mamluk Eras*, vol. 3, ed. U. Vucuroglu and J. Van Steenberghe (Leuven: Euphrat Press, 2004), 1-32.

ومن المخرجين المكما التقر.

Michael Doia, *Mishkhat: The Mishkhat by Muhammad al-Mishkhat*, ed. D. E. Zuhayr (Oxford: Oxford University Press, 1982), chaps. 12.

(٢) الحسن بن إبراهيم بن زولاقي أئناه ميويه المصري، تحرير محمد إبراهيم محمد وحسين الدين
 (القاهرة: مطبعة القصر، ١٩٣٧ هـ، ص ٢٩).

(٣) ابن القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أطوار الذهب في المواظف والخطب (مطبعة
 خفية الأخبار، ١٣٠٤ هـ / ١٨٨٧ م)، ص ٣٣.

(٤) Jonathan P. Berkey, «The Mamluks of Chelmsford: The Mamluks: Tamed and Understanding
 of an Islamic Institution», in *Mamluks in Egyptian and Syrian Politics and Society*, ed.

Journal of American Studies (London: 1984), 18-31.

المصادر التاريخية أن وظيفة المحاسب قد شهدت تغيراً تدريجياً وحاسماً عبر عمر السلطة المملوكية الذي دام لقرنين ونصف القرن. في بداية عهد السلطنة كانت وظيفة المحاسب تعتبر وظيفة دينية، ويأتي من توكل إليهم تلك الوظيفة من بين معروف رجال الدين أو المشايخ ومن منتصف القرن الخامس عشر إلى أواخره احتكرت الحجة العسكرية عملياً تلك الوظيفة، إلى حد أن ابن قزويني يروي الذي ينتهي كتابه في عام ٨٧١ هـ / ١٤٦٧ م قد ذكر المحاسب ضمن الموظفين العسكريين والباشيين في قائمة تتضمن درجات ورتباً محددة بدقة، ووضع المحاسب فوق والي القاهرة بدرجة وظيفة وتحت ناظر الجيش بدرجة هشية أيضاً^(١) وبعد النظر في العملية المهنية لمن تم تعيينهم في وظيفة المحاسب في القرن الخامس عشر، أشار بيركي إلى أنهم كانوا غير مؤهلين، لا مهياً ولا من حيث طبائعهم ولزمتهم، لنزول مصعب قانوني أو ديني^(٢)؛ مما نتج عنه الاختفاء لأي إشارة للطابع الديني أو الأخلاقي [لتلك الوظيفة] من السير والتراجم بحلول القرن الخامس عشر^(٣)، وإد بدأت السلطة تقطع خطواتها الأخيرة صوب الانهيار النهائي، لم يعد من الممكن اعتبار الحجة وظيفة دينية فوائدي عمل المحاسب على نحو متزايد طابع سياسي وقسري وعشوائي^(٤) ويشير بيركي إلى أن المحاسب في القرن الخامس عشر كان يعمل جنباً إلى جنب بقرائب بقدر اضطراحه بمستولية الرقابة على الأسواق، ولم يعد حاسماً للمعسلة والأخلاقيات العامة كما تصوره الماوردي والغزالي وغيرهما. وفي السلطة المملوكية التي عانت من شكائات في قاضيتها الضمنية لا يوازنها تناقص ماو في العقائد؛ أصبحت جيلية العوائد عشوائية على نحو متزايد عملية يشارك فيها المحاسب الذي تحول إلى... دواع في شبكة الإحتياز السلطاني^(٥).

في ختام دراسته كتب بيركي أن وظيفة المحاسب قد شهدت اضطراباً كبيراً بحلول نهاية السلطة المملوكية إلى حد أن المحاسب قد أصبح عملياً «معرضاً

(١) Berkeley, «Mubtatah», 252-253.

(٢) Berkeley, «Mubtatah», 259.

(٣) Berkeley, «Mubtatah», 262.

(٤) Berkeley, «Mubtatah», 268.

(٥) Berkeley, «Mubtatah», 278.

الانحياز السلطاني متأورداً.

Carl Petry, *The Civilian Elite of Cairo in the Later Middle Ages* (Princeton: Princeton University Press, 1981), 220.

في «محكمة تفتيش» سلطانية، ليس فيما يخص المسائل المالية وإنما أساساً في المسائل المالية؛ فقد حبس المحاسب من رفضوا دفع الغرامات التي فرضها عليهم السلطان، وقام أيضاً بهلدهم وتنظيفهم (أحياناً حتى الموت)، وتعرض آخرون لنص العير فقط لأن ثرواتهم الكبيرة جعلت منهم هدفاً مريباً للاستيلاء. وفي تعليقه على تلك الفضائع، تامل بيركي: «لو قُدِّرَ للغزالي أو الماوردي أن يشهدا محتسب القرن الخامس عشر، هل كنا سيتعرفان على هذا المنصب؟ ألم يكن حتى ابن الأخوة نفسه ليخدم إن رأى ما آلت إليه وظيفة الحب»^(١).

أد دواة كريستن ستيل للمحاسبة في عصر السلطة المملوكية؛ فقد تناولت أساساً الموضوع الأوسع وهو طيق الحبء أكثر من تركيزها على نظريتها، ومع ذلك كان لديها ما تقوله من لجوء المحاسب المتكبر إلى المعنى^(٢) لم تعتمد ستيل في دراستها على المصادر الفقهية وحدها، وإنما استخدمت أيضاً خطابات تولية المحاسب (يشير إليها الفيلسوف في صبح الأمل على لفظ «وصية»^(٣)) والشير والراجم والحوليات المملوكية. وخضت بالنظر موضوع ما إذا كان المحاسب قد استمد سلطته من الفقه بما يمس أن منصبه كان يعادل منصب القاضي أو المعني، أم استمدتها من الاعتبارات المتصلة بالسياسة بما يستتبع أن يكون منصبه أو نوع ارتباطاً بالسلطان وورثته. وتابعت بالدراسة هدفاً من الممارسات مثل تحديد الأسعار وتعاظمي الضمر علك، والرقابة على نوعية المأكولات والمشروبات، والقواعد المتصلة بغير المسلمين، وتنظيم العملات والضرائب؛ كي تتحقق من طريقة أداء المحاسب لعمله في القاهرة والقسطاط في أثناء حكم العماليك. ونذفع ستيل بأن المحاسب، خلافاً للقاضي أو المعني اللذين قاما بعملهما في إطار

(1) Bortey, *Administrative*, 274.

ونظر أيضاً دراسة أسيد مروج عن السيرة في العصر المملوكي، والذي سبق بها بيركي إلى الحكم على الحبء بأنها كانت قد سلعت لاستيلاء العسكر عليها، ولشروع الرشوة والفساد للمسؤول على ولايتها وإقيام الأمراء العماليك بإحاطتها لأموالهم غنة لمصالحهم. أحمد دراج، «الحبء والرشوة على الحياة الاقتصادية في عصر المملوكية»، المجلة التاريخية المصرية، ج ١٤ (١٩٧٧-١٩٧٨): ص ١٠٩-١١٢.

(2) Stik, *Islamic Law in Action*.

(3) أبو الهيثم أسيد الفيلسوف، صبح الأمل (الطبعة الأولى: ١٩١٩)، ج ١١، ص ٢١٤، معقيد في Stik, *Islamic Law in Action*, 50.

مبادئ الحق، كان يعمل في إطار مبادئ السياسة التي اعتبرتها منبثاتاً حصراً أساسياً من عناصر الشريعة، وهو عنصر تجاوز مع مبادئ الحق بأقل قدر من التوتر.

إد تنعاس منبثات من أن الحق قد أجاز وخصص باستخدام العنف في ممارسة الحسنة، فإنها تفضل أن تنظر إلى المحاسب كأحد مسؤولي السياسة. وهي هوء أن قواعد قبول الأمانة في مجال السياسة كانت أقل تشدداً من منبثاتها في الحق، وأن السياسة كانت تتمتع بحرية حركة أوسع من الحق عندما يحصل الأمر بفرص العقوبات البدية كما مر بنا في الفصل الثاني، فليس من المستغرب أن محاسب العصر المملوكي الذي درسه منبثات كان دائم اللجوء إلى العنف لقرع السلم وصمان الأمر على سبيل المثال، في حالة خدعة الجبلار الناطق المشار إليها أعلاه، فقد كان السلطان، لا المحاسب، هو الذي فرض عقوبة التسمير المريعة، ومع ذلك فقد كان منطوق اللجوء إلى هذا الشكل من أشكال العنف واضحاً: يبدو أن هذه الحالة كانت حالة من حالات تنفيذ العقوبة سلسة... فقد كان هدف العقوبات المبروزة على أساس السياسة عادة... هو استعادة النظام العام والردع عن طريق عرض المواقف التي تقع على المنئين علناً وعلى رموس الأشهاد^(١).

سواء نظراً إلى المحاسب كمستول سياسي أو مستول فقهي، وسواء كنا نفضل رؤية الحسنة كوظيفة دينية أم وظيفة سياسية، تبقى الحقيقة هي أن العنف كان جزءاً لا يتجزأ من الحسنة نظرية وممارسة. من الصحيح أن المحاسب قد أوكلت إليه مهمة الحفاظ على المصالح الأخلاقي للمجتمع، لكن الطريقة التي اتبعها للمواءمة بتلك المهمة لم تكن الصحيحة أو الموصلة الأخوية الحسنة وإنما كانت أدواته، خلافاً لما يراه طلال أسد، هي الموط والقوة والتسمير.

العنف والمحاسب القوي

إذا ما انتقلنا إلى العهد الآخر لولاي الحسنة - أي الحسنة كأداة للتنظيم الأخلاقي الذاتي والمجتمعي - سيصبح أن العنف يلعب في هذا العهد دوراً، يمنع بنصر لأهمية تكشف القراءة الحاضرة للفصل الخامس بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كتاب الغزالي الرئيسي إحياء علوم الدين - الذي تستد إليه صدارة المحاسبين الأقراد للحسنة - عن المكنة المركزية التي يشغلها العنف في ذلك النص. تلخيصاً لما سبق، يصوّر الغزالي - في تمارض واضح مع رؤية الماوردي -

(١) Still, *Sultan's Law in Action*, 196.

أن الحببة فرض على كل مسلم، وأن ممارستها لا تتطلب إذنًا ولا ترخيصًا من الحاكم. في شرحه لكيفية ممارسة الحببة، يحدد الفزالي ثماني درجات؛ أولها التعرف، ثم التعريف، ثم النهي بالوعظ والنصح والتخويف، ثم السب والتعنيف، ثم التصبر باليد، ثم التهديد بالضرب، ثم إيقاع الضرب وتحقيقه، ثم شهر السلاح والاستظهار به بالأعران وجمع الجود^(١). وبعد أن يستفيض في شرح معاني كل درجة من هذه الدرجات وشروطها، يطرح المفيد من الأمثلة التي تتضمن قدرًا من الحب تقشعر له الأبدان. يقدم الفزالي شرحًا مفصلاً لمسألة محترقة وهي مسألة حوار أن يقوم شخص في مرتبة أدنى بممارسة الحببة على شخص في مرتبة أعلى، مثل الولد على الوالد، والعبد على المولى، والزوجة على الزوج، والتلميذ على الأستاذ، والريعية على الوالي. وهل تثبت ولاية الحببة بشكل مطلق في هذه الحالات كما تثبت في عكسها (أي في حالة ممارستها من جانب ذي الدرجة الأعلى على ذي الدرجة الأدنى)؟ إجابة الفزالي عن هذا السؤال من الأهمية بمكان يرد اقتباسها بالكامل هنا:

فأعلم أن الذي تراه أنه يثبت أصل الولاية ولكن بينهما فرق في التفصيل. ولنفرض ذلك في الولد مع الوالد فنقول: قد وثقنا الحببة خمس مراتب^(٢)، ولولد الحببة مارتبتين الأولين وهما التعريف ثم الوعظ والنصح بالقطب. وليس له الحببة يقبض والتعنيف والتهديد ولا مباشرة الضرب. وهل له الحببة بالقرب الثالث حيث تؤدي إلى أدنى الولد وسخطه؟ هذا فيه خفاء، وهو بأن يكسر مثلاً حوده ويرى حمرة ويصل الخيوط عن ثوبه المنسوجة من الحرير ويرد إلى الشكاك ما يحده في بيته من المال الحرمان الذي خصه لرسوخه. ويظل الصور المعقوفة على حيطاته والمعقوفة في عشب بيته ويكسر أولئك القلوب والقضبان فأن فعله في هذه الأمور ليس يتطابق بل ذات الأب خلاف الضرب والقبض ولكن الولد ينادي به وسخط بيته. إلا أن فعل الولد حق، وسخط الأب متشبه به ليدخل ولدهم. ولا يظهر في القياس أنه يثبت للولد ذلك، بل يلزمه أن يفعل ذلك^(٣).

تثير إشارات الفزالي المتكررة إلى العطف في عرضه لطريقة ممارسة الحببة عددًا من الموضوعات. أولى إشكاليات نص الفزالي هي توكيده أن ممارسة الحببة

(١) الفزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢ ص ٣٢٩-٣٣٣. ونظر في شرح هذا الجزء الهام من كتاب الفزالي كوك، الأمر بالمعروف، ص ٦١٩-٦٢٢.

(٢) من الفزالي فيه اقتباس صخرة يقول إن للحببة خمس درجات، ومرة يقول إن لها ثماني درجات. انظر تعليقًا على هذا القياس كوك، الأمر بالمعروف، ص ٦١٩ حاشي ٧٥.

(٣) الفزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢ ص ٣١٨.

واجب على جميع المسلمين دون أن يرخص لهم الحاكم القيام بذلك. وهو موقف يشترك فيه مع استثناء إمام الحرمين الجويني^(١)، بل ينحصر في ذلك إلى حد السماح للمختارين لأفراد يحمل السلاح والالتصمام إلى غيرهم في جماعة مسلحة بهدف وقف ارتكاب المنكرات الظاهرة. وكلام الغزالي هنا واضح لا لبس فيه:

هذا قد ظهر الاختلاف في احتياجه إلى إذن الإمام. فقال ظنون لا يستل الأمر الرخصة بذلك لأنه يؤدي إلى تحريك الفتن وهيجان الفساد وخراب البلاد. وقال آخرون لا يحتاج إلى الإذن وهو الأقرب، لأنه إذا جبر للأمر بالمرء بالمعروف وأوكل درجته نهر إلى ثوبه وثوبه إلى ثوبه. وقد انتهى لا محالة إلى التصارب. والتصارب يدعو إلى التعاون فلا يهني كد يوالي بل يوزم الأمر بالمعروف. ومتناهية تجريد الجود في رضا الله وفتح مسامحة. وتضمن يجوز للأمر من التزدد أن يجتمعا ويقتلوا من غري الكفار فمتى لأهل الكفر فكذلك قمع أهل الفساد جبر لأن الكفار لا يأمن بقطر والمسلم إن قتل فهو شهيد فكذلك القاتل المستغل من فقه لا يأمن بقطر. والمحسوب الحق إن قتل مظلوما فهو شهيد وعلى الجماعة ظنتها الأمر إلى هذا من التواضع في المعصية فلا يسيروا قانون القياس بل يقال كل من قدر على دفع منكر فله أن يدفع ذلك بيده وبسلاحه وبأمواله^(٢).

الغزالي هنا يختلف ليس فقط مع المالودي ولكن حتى مع استثناء إمام الحرمين^(٣). وقد أثار هذا الرأي انتزاع كثير ممن علقوا على كتابات الغزالي على اختلاف مذاهبهم من الحنابلة والأحناف والمالكية والزيئية بل حتى من الشافعية؛ إذ إنه رأي يفتح الباب أمام اقتتال دعوي لدخل السلطة وقد يؤدي لفتنة عامة، وهو ما حذر به الكثير من العلماء الذين اقتبسوا من الإحياء على حذف هذا المقطع عند نسخه أو التعليق عليه^(٤).

الأمر الإشكالي الثاني الذي يشير به الغزالي هو أنه يثبت حق - بل واجب - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للأمة بأكملها وهو شخص - بحكم تعريف الكلمة - لا علم له بدقائق الشرع. فلو أخير أحد الملوك بأن يتأكد بعد شرب الخمر فيه، ماذا عبه أن يفعل؟ أيقنعهم أليس لمنع المنكر، أم يتنهي عليه أن يتذكر القاعدة العامة

(١) إمام الحرمين عليه السلام من يرمي الجويني، الإرشاد إلى قواعد أصول الاعتقاد

(القدرة الحاكمة)، ١٩٥٠، ص ٣٦٨

(٢) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ١، ص ٣٣٣.

(٣) الجويني، الإرشاد، ص ٣٧٠.

(٤) كوك، الأمر بالمعروف، ص ٦٤.

التي تنهى عن التجسس؟ يرد الغزالي بحصم: له أن يقتحم البيت وأن يشق رأس مالكه، ويشرح ذلك قائلا: "نعم لو أخبره عدلان ليقطعه من غير استخبار بأن فلانا يشرب الخمر في داره أو بأن في داره خمر؟ أهله للشرب فله إذ ذلك أن يدخل داره ولا يرم الاستعلان ويكون تحطى ملكه بالدخول للتوصل إلى دفع السكر كسكر رأسه بالضرب للمتع موحا لاحتاج إليه". وماذا لو جاءه خير، دون أن يطلبه من أحد، بارتكاب أحد المنكرات داخل بيت بمنأى عن الأنظار؟ هذا لا يعتبر تجسسا بالمعنى الدقيق للكلمة. هل يجب على أحد الغيوف في حفل حرم أن يشق خيوط ثوب حريري يرتديه صبي، أم ينبغي له أن يترك ذلك الصبي وشأنه باختيار أنه لم يبلغ من التكيف؟ كيف يمكن لأين أن يقيس درجة غضب والده عندما يريق خمره ويهشم ملاميه (أي الآلة الموسيقية) ويحطم أواني الفضية والذهبية خاصة في ضوء القيمة المادية الكبيرة لهذه الأشياء؟ يسلّم الغزالي بأن هذه الأمور فيها نظره فهي أمور دقيقة وحساسة تتطلب معرفة متخصصة للبت فيها. ولكن هذه الأمور الدقيقة والحساسة هي بالتحديد الأمور التي يُوَحِّصُ للمسلم التعامل معها، وله أن يترك إلى الحنف في النهي عنها. وبالرغم من أن الغزالي يحذر العوام من التدخل في الأمور المشبهة ويحذوهم على التعامل فقط مع الحلييات المعروفة مثل شرب الخمر والزنا وترك الصلاة، تقل المشكلة قائمة: كيف يمكن للمسلم أن يميز بين الحالات المشبهة التي فيها نظر والتي يجب عليه أن يتأى بنفسه عنها، والحلييات المعروفة التي يعتقد أن عليه واجب التعامل معها؟^(١)

القطعة الإنشائية التالية في الجوه إلى الحنف عند ممارسة الحبة كما ينص عليه كتاب الغزالي تصل بهدف ذلك الحنف ذاته. فبالرغم من أن الغزالي يورد ثمانية درجات لممارسة الحبة على سحر سليم، وهي للتذكير: التعرف، ثم التعرف، ثم النهي بالوعظ والنصح والتخويف، ثم السب والتصميم، ثم التغير باليد، ثم التهديد بالضرب، ثم إيقاع الضرب وتحقيقه، ثم شهر السلاح والاستظهار فيه بالأموال وجمع الجنود وتحطى هذه الدرجات تطبيقا بأن الهدف الأساسي لممارسة ذلك للواجب هو ردة مرتكب المنكر عن خطئه عن طريق إقناعه بجسامة إثمه، إلا أن الأمانة الطويلة التي يضربها الغزالي عن مختلف أشكال المنكر لا تدع

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢ ص ٣٢٩. من التباين بين الغير والشهادة انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٢) لمزيد من التفصيل عن عدم تقديم الغزالي لإجابات ونصائح على هذه المسائل المثيرة، انظر كوك، الأمر بالمعروف ص ٦٧٢-٦٧٧.

مجالاً للشك في إيمانه بأن الهدف الأساسي من القيام بواجب اللعبة هو وقف المنكر لا إحداث نصوص مسلطة تملكها الرغبات والتوافع السليمة كما أضحى حين معجزة^(١) فالمعصية وهذا عنصر حاسم لا تختص بدواخل النفوس، وإنما بالمنكرات الظاهرة. وبالتالي فإن موضوع اللعبة ليس تهمة النفوس وعلانية بها وإنما مراقبة السلوك الظاهري والسيطرة عليه، ولا يؤلى أي اهتمام للفصل بين حسين الموعين من السيطرة على النفس والتحكم فيها. وقد تم التمييز عن هذا بجلاء تام في فقرة موجزة يطرح فيها اللغزالي سؤالاً محيراً عن أسلم طريقة للتعامل مع إنسان «نفس قطع طرف في نفسه وكان لا يتسع عنه إلا قتال ربما يؤدي إلى قتله، فهل يُقاتل عليه؟ وإن فُتِمَ يُقاتل فهو محال لأنه إهلاك نفس خوفاً من إهلاك طرفه، وفي إهلاك النفس إهلاك الطرف أيضاً». إجابة اللغزالي عن هذا السؤال المحير واضحة لا لبس في صياغتها وتكشف كذلك وبفهم الفطن من الأوضاع عن العلم من ممارسة اللعبة. فيمنع عنه ويُقاتل إذ ليس غرضاً حفظ نفسه وطرفه بل للفرض خسم سبيل المنكر والمعصية، وقله في اللعبة ليس بمعصية، وقطع طرف نفسه معصية^(٢)

بهذا يتضح أن العنف أساس وحليل لممارسة اللعبة من جانب المحبيين الأفراد بقدر كونه أساساً وظيفياً لعمل المحتب الرسمي الذي تليه القولة وفي كلا شكلي اللعبة اعتراف واضح بأن النصيحة وكلمات الموعظة الأخوية المحبة يست كفاية لرد المعاصي عن ارتكاب المنكر، ولكل من المحتب المرد والمحتب الرسمي حق اللجوء إلى العنف ويشكل مفرد.

خلاصة: المعصية هي التقاود المعصية الإسلامية

لم يكن القصد من هذه الجولة بين تعريفات المعاجم والدراسات الفقهية وكتب دليل المعصية والشيء قبل-الطبيعية أن تقدم سمّا جامعا لتاريخ اللعبة مفهومًا وممارسة. ولم يكن الفرض منها أيضاً الدفع بأن نظام المحتب كمنشئ للأسواق كان نظاماً فاشلاً. فالهلية والتعلق بالمطرية المزدهرة في دار الإسلام عبر القرون، من قرطبة إلى سمرقند تشيران إلى أن المحتب قد أسهم إسهاماً حقيقياً في سلامة وازدهار العديد من المدن الإسلامية وثمة دليل آخر على فائدة وظيفة المحتب

(١) Agnew, *Questioning Secularism*, 64.

(٢) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢ ص ٢٢٢

وهو اقتباس تلك الوظيفة - بعد إدخال بعض التعديلات عليها - في مدن جنوب أوروبا بعد انتهاء للحكم الإسلامي لإسبانيا^(١). مع ذلك، تكشف النظرة السريعة إلى نظرية المحبة أنها كانت تتضمن في داخلها توترات كبيرة تبعدها كل البعد عن الصورة المثالية التي ترسمها كسلوب لخلق نفوس أو قوات إسلامية تملكها الرغبات والتوازن السليمة، أو ك نظام سلمي للرقابة المجتمعية الدقية بحري تطبيقه بين أصدقائه. فها تتور تقاليد الأولى هي عدم تمتع المحاسب بالاستقلال المعلي عن الدولة، والثانية هي الدور المركزي الذي يلعبه العنف في نظرية المحبة فقد يكون من الصحيح كما يقول العديد من دعاة المحبة المعاصرين أنها فرائعة من روائع التشريع الإسلامي، [وإن تطبيقها يضمن] تأمين الحقوق وإقامة العدل وحماية الأحكام والفنية وتطبيق لولم الشريعة ووقاية المجتمع من الشر والرديله واجتثاث جذوره^(٢). ولكن - في ضوء المكانة المركزية للعنف في نظرية المحبة - تصعب الموافقة على رأي طلال أسد بأن المحبة «ترتبط بفضيلة الصلحة والاحواء...» وأنها تشير عن الإحساس بالمسؤولية عن صديق والالتزام بأمره أكثر من كونها مسألة رقابة وتحكم^(٣). كذلك تصعب الموافقة على رأي حسين عجمرة الذي يقضي بأن «المحبة ممارسة متضبطة للتقيد الأخلاقي، وهدمها هو حق نفوس إسلامية سليمة تملكها الرغبات والتوازن الصحيحة^(٤)». وإن ترتبط المحبة ارتباطاً وثيقاً باختصاصات الدولة الإسلامية في إطار نظام السياسة، وهي الاختصاصات التي تمكنتها من صون السلب، وتخزل لها اتخاذ أي إجراءات تراها نحليين ذلك الهدف بما في ذلك اللجوء إلى العنف البغي المفرط.

فاصل: نظام المحاسب والخطاة الثلاثة الأخيرة

لقد ألقينا نظرة سريعة على العنف الكامن في قلب نظرية المحبة، ويقي سؤال عن التوتيت المحدد لاختفاء المحاسب من الحياة العامة في مصر، وعن حل محل في الاضطلال بمهمة الرقابة على الأسواق. متى، وكيف توقفت ممارسة المحبة؟ ما زال التاريخ الكامل لممارسة المحبة غير المنظور بحاجة إلى دراسة

(1) T. F. Glück, "Mishnah and Midrash": A Case Study of Institutional Diffusion, » *Water* 2 (1971): 59-81.

(2) قرني، المحبة ج ١، ص ٢.

(3) Asad, »Tradition, Religion, and Politics,» 177.

(4) Agrawal, »Quantifying Secularism,» 64.

مفضلة، لكن عددًا من الوثائق والقوانين الصادرة في سياق محمد - مصر في القرن التاسع عشر - يتضمن إشارات إلى التحولات الجذرية التي مرت بها المحبة عند إنشاء الدولة الحديثة.

منذ عام ١٨٤٠، عقدت السلطات المصرية المزمع على التعامل مع لوجه تصور منصب المحاسب، وعلى وضع آليات جديدة للرقابة على الأسواق. في تلك السنة عقد المجلس العالي وهو واحد من أرفع مجالس البلاد جلسة لمناقشة تلك المشكلة، وقرر عزل المحاسب سليم أغا دون سابق إنذار، واستبداله بموظف أكثر دأبًا. وأشار المجلس أيضًا إلى أن المعروضة قد بلغت من الاتساع قدرًا يحول دون نجاح محاسب واحد في مراقبتها مهما بلغت درجة تأثيرته وتقنيته، فطالما انتهك النجار الأسعار التي يحددها المحاسب بعد موافقتهم على التقييد بها. ولوصى المجلس بتعيين عملاء سرعيين للطواف بالأسواق، وإبلاغ رجال الضبطية عن التجار المخالفين. وأمر المجلس بإعداد تقرير يومي يُرُفَع إليه حتى يتخذ ما ينرم من إجراءات^(١٦).

بعد خمس سنوات أصدر مجلس الشلوكية -- وكان مجلسًا رفيع الشأن له صلاحية اقتراح تشريعات ورفعها لمحمد علي -- أصدر هذا المجلس قانونًا شعبي قانون المحاسبين يحدد العقوبات التي يوقعها المحاسبون على من يبيع الأصناف المختلفة بنقص في الموازين. وحسب عماد هلال ففلا شك في أن هذا القانون قد حد من السلطة المطلقة للمحاسب الذي لم تعد في سلطته عقوبات أكثر من الجند حمسين كراتبًا، أو أن يُرسل المخالف إلى الديوان الخفيفي لمحاكمته هناك^(١٧).

بعد سنتين أُنشئ نظام المحاسب بكامله. نص قانون ميسات نامه (١٨٣٧) على فصل كل من محاسب القاهرة ومحاسب الإسكندرية ونقل اختصاصاتهما إلى ديوان خديوي، وديوان البحر، على التوالي^(١٨). ومع ذلك فقد وردت إشارة إلى المحاسب في قانون لاحق صادر في عام ١٨٤١ بما يوضح أن تلك الوظيفة الهامة

(١٦) دار التراث القومية، الديوان الخديوي، ص ٢١ / ٢٣ / ٢٤ (الرقم الأصلي ٧٧٧، وثيقة رقم ٤٨، ص ٥٣، بتاريخ ١١ رجب ١٢١٥ هجرية / ١٠ يناير ١٨٢٠ ميلادية).

(١٧) ملال، وثائق التصريح الوطني المصري، ص ٣٧-٣٨.

(١٨) رعد، المحاكمات المحظوظة، ص ٥. ويقيم جابريل بير إشارة أخرى مدقوله إن أسلوب الضبطية قد نوى مسؤوليات المحاسب ليهذ عهد محمد علي. انظر

Gabriel Bazz, *Egyptian Guilds in Modern Times* (Geneva: Institut Oriental Society, 1964), 100.

لم تُنغِ دفعة واحدة، بل نُهيت تدريجياً وعلى مراحل. في أغسطس ١٨٤٩ بعد انتشار محدود للطاعون في الإسكندرية، صدرت لأمانة بمناول قواعد عامة للصحة العامة في الإسكندرية وسائر القطر، والأمر الهام في تلك اللائحة هو نصها صراحة على تعيين طبيب صحة عامة للقيام بمهمة التحقق من جودة كل الأطعمة التي تُباع أو تُستهلك في الأسواق^(١). ومما يشاري ذلك أهمية هو نص اللائحة على أن يراقب الطبيب في جولاته أسد وجمال الفجالية ومحسب المدينة. وقد مثل ذلك نقطة تحول واضحة في سلطة المحسب وحيثه وفي غضون سنوات قليلة، اختفى ذلك المنصب للمريق ومستوياته الأساسية عن الإشراف على الأسواق دون أن يترك أثراً وبالتالي تستحق هذه اللائحة نظرة خاصة إذ إنها تمثل لحظة محورية في التاريخ الطويل لنظام المحسب في مصر، وتحدد الخطوة التي انتقلت فيها ولجئته إلى أيدي طيف واسع من المسؤولين الجدد.

لقد عطلت تلك اللائحة الكثير من جوانب النظافة والصحة العامة بما في ذلك الكشف على جثث الموتى، وكس الثوب، وإزالة الأكوخ التي هبنت بأشكال تخالف القواعد الموضوعة للحفاظ على الصحة، وكذلك قصت نصلاً كاملاً بموان «السياسة الصحية للموازل / مناطق السكنى». وتضمن ذلك الفصل جزءاً محصفاً للرقابة على الأطعمة يستحق أن نورد نصه هنا:

يكون هناك حكيم للكشف على المواشي التي تُذبح لأمر الحكومة ولتعم نفع المواشي العالية أو المريضة، وعليه أيضاً ويجب الكشف على المواشي التي تُذبح في نفس المكان لأمر أفراد من الأهالي. ويصاحب الحكيم المذكور تواص من الضبطية.

خلال أيام مية في موسم الحز يباع السمك البالت العفن بما يضر الأهالي والصحة العامة، ويكون على الحكيم الذي يفتش على السموم واجب الفحص على ميقات الأسماك، وإذا وجد أن السمك ليس طازجاً ولا يصلح للبيع، يجب عليه تعلم السمك والبائع أو رجل الضبطية لصاقية البائع عقاباً شديداً وللتنحلي من السمك بريمه في البحر.

(١) صدر المرسوم، باللغة التركية، لكي لم يُسطلح الحذر على نسخة منه في دار الوثائق القومية المصرية لمس التاريخ، هناك نسخة باللغة الإنجليزية محفوظة في دار الوثائق القومية التي طاعة The National Archives وهي النسخة التي استعت بها انظر

"General Regulations Concerning the Public Health at Alexandria and the Interior to Be Put into Execution According to Order of His Highness the Viceroy, Dated 15 Rejab 1257 (30 August, 1841)," enclosure in FO 78382, Buxton, 23 December, 1842, The National Archives, Kew.

يجب ذلك توجد أماكن في المدينة تُباع فيها اللحوم والأسماك الأجنة والحضر لوفات والحيوب وما شابه في حالة تغير بصحة من يشترونه ويجب مع ذلك بالطريقة التالية:

لا يحمل الحكيم الممنون لمتعة الجزاير أكثر من سائحين كل صباح في التفتيش على مختلف أنواع اللحوم وبعد انتهائه من تلك العمل يرأسه بحسب المدينة في جزائره وإقامه صاف في جزائره لبعثاً أو موتاً أو فراقه أو شيء آخر مير طارح عليه أن يجمع كل تلك الأطعمة وسلمها للضبطية وسلم لها بأمة تلك المواه عليه أيضاً أن يفتش على الطهية في السوق وأن يتحقق من بوعية وحالة الأوعية والأواني والأدوات المستخدمة في الطهي وإذا ارتدى أن حالتها قد تغير بالصحة العامة فعليه أن يسلم تلك الأوعية والأدوات، وكذلك يتبع الطعام، إلى الضبطية لمعالجته.

حيث إن طهية المستعملة في الوشوء في المساجد تُترك لعدة أيام دون نظير وبالتالي تركه ويتلف، ويجب منع ذلك. وعليه يتوجب دعوة خدام المساجد لتغييرها مرة كل ثلاثة أيام.

يجب نقل محال السكك العمالج المعروف باسم الفسيخ وما يشابهه من مولد صارة بالصحة العامة إلى خارج حدود المدينة ويكون مكانها في المحمودية إلى الجنوب من محال إقامة (البريتي) أي الأحياب.

يكثر عدد المواتي التي تسج اللبن مثل الجاسوس والير والماعر وما شابه في الأحياء الداخلية للمدينة وفي البيوت المأهولة والمحال الملحقة بها. يجب نقل تلك المواتي إلى قرب بوابة عمود السوروي ووضعها في حظائر ولماكن مسورة بعيداً عن مناطق السكنى وذلك حتى لا تسبب الأبخرة الطالحة من ووتها في الإضرار بالصحة^(١).

الأمر اللافت في هذا المرسوم هو تضالول دور المحتسب في الرقابة على الأطعمة والمشروبات. فقد اقتضى المصير الذي كان ظهور المحتسب فيه في السوق مبعثاً للحرف والرهبة. وتضمن المرسوم من دوره وحوله إلى مجرد مخبر محلي تقتصر مهمته على مساعدة الضبطية في التحقق من جودة الطعام المبيع في الأسواق. وبالإضافة إلى الدور المركزي الذي تلعبه الضبطية وما يقابله من تضالول في دور المحتسب في الجولات اليومية في أسواق الطعام، فهناك أمر لافق آخر وهو نوعية الأمور المتصلة بالنظافة والصحة العامة التي انتصب عليها اهتمام الطبيب ومراقبيه من رجال الضبطية.

(١) General Regulations Concerning the Public Health. «The National Archives» (١٩) الشايد من متى.

الصحة في مصر القديمة

درس الفصل الثالث مسألة الاشتغال بالأطعام، وكيف شكلت سياسات النظافة والصحة العامة خلال العقود الوسيطة من القرن التاسع عشر. ويحدث الجرح المنقي من هذا الفصل في كيفية تشكيل تلك الأفكار والتساؤلات للنظرة الطبية وخاصة فيما يتصل بالنظام الغذائي والرقابة على الأطعمة، وكيف أثرت النظرية الطبية بدورها على تشكيل سياسة النظافة والصحة العامة في مجال التفتيش على الأسواق. وسأحدا هذا إلى مدونة الطب بقصر العيني حيث سنتقي نظرة خاصة على المنهج الدراسي، ونتابع مسار طلبة المدرسة بعد مغربهم فيها. هذه الرحلة إلى قصر العيني، المؤسسة الطبية الأساسية في مصر القرن التاسع عشر، رحلة ضرورية إذا كان لنا أن نتعرف على من حل محل المحتسب في الاضطلاع بالمهمة الأساسية. مهمة الرقابة على الأطعمة والمشروبات الميعة في السوق.

من الأخلاق إلى الامتعة

أوردنا أعلاه اقتباساً مطوَّلاً من اللائحة الصحية لعام ١٨٤١. يوضح هذا الاختصار ضمن جملة أمور، تحولاً جذرياً عن الاهتمام بالنفس في الأسواق، وبالأخلاق العامة، وبالمكثيل والموزن، إلى اشتغال عميق بالنظافة والصحة العامة. يتجلى هذا التحول بأوضح أشكاله عند مضاهاة أجزاء من نصين مختلفين يتعاملان مع نفس الموضوع؛ وهو تعاطي الكحوليات. ففي كتابه الذي يعد دليلاً لممارسة المحبة، والصادر في القرن الثاني عشر، يقول الشيزوي إن على المحتسب أن يجمع أهم ثلاثة من «إظهار الخمر والمختبر»^(١). ويقول أيضاً إن المحتسب إذا عثر بشارب خمر جلده بالسوط أربعين جلدة، وإن رأى المصلحة في جلده الثمانين جلدة لأن عمر من الخطاب رضي الله عنه جلده شارب الخمر ثمانين جلدة فيجرده المحتسب من ثيابه ثم يرقع يده بالسوط حتى يبين يائس يقطعه، ويقرق الصرب على كتفيه وإتيه وفخليمه^(٢).

على النقيض من ذلك، نجد أن كتاب المتعة في سياسات حفظ الصحة - وهو كتاب طبي تروسي مقروء على طلبة قصر العيني من تأليف الدكتور برنار

(١) الشيزوي، كتاب نهاية التوبة، ص ٧-٦

(٢) الشيزوي، كتاب نهاية التوبة، ص ١٠٨

عام ١٨٢٤ - يستخدم لغة مختلفة تماماً للاختلاف للمحدث عن الكحول في القرن التاسع عشر:

وجميع المشروبات المدغرة البسيطة... تشب أصحاب المزاج اليفهاري،
والذين معتهم قليلة للتبجح قليلاً، والذين لهم أعمال متينة للفضل، والمضننى
في السر، ولوفات البرد والحر الشديد المضطرب، والأغذية الثقيلة الهضم
وهي التي لا تشبه قبل المعطة بالكافيز والأحوال التي يمتني فيها تصب هذه
المشروبات وتكون فيها غير ثقفة هي كون المزاج صغروياً أو صورياً، لو كون
الأعضاء في حالة تشبه خصوصاً المعطش أو في حالة الرقة أو الريانة الطبيعية
جداً، أو في رص الشبوية، أو الكد في تحصيل العلوم، أو في درجة اعتدال الزمان
وعبر ذلك، ولا نتكلم هنا مثلاً بشأن به التبيد وغيره من المشروبات المدغرة
بل غاية ما نقول هنا أن ضالها له تتلخض مشرة^(١).

لا ترد في هذا النص أي إشارة إلى الكتاب أو السنة، ولا يستد هذا الأسلوب
الجديد للتعامل مع المشروبات الكحولية إلى الاعتبارات الأخلاقية، ولا إلى
التقاليد الخطائية الإسلامية. وإنما نجد هنا تشبهاً عميقاً بالصحة العامة والدور
الذي يسمعه تناول الأطعمة والمشروبات في عالم أعيد إنشاؤه على أسس طبية
تتمثل بالصحة العامة، ولكي نفهم بوضوح كيف تشكل هذا العالم الجديد وكيف
فقد المحاسب مكانته فيه، يجب أن ننظر في الطريقة التي شكلت بها كتب مثل كتاب
الدكتور برنر أحياناً بكاملها من الأطباء والكيميائيين المصريين، وكيف آمن أولئك
المعاملون في المجال الطبي بأنهم يمتلكون أدوات موضوعية موثوقة فيها تمكنهم
من الرقابة على أسواق الطعام^(٢). فيما يلي دراسة لروية الدوائر الطبية في مصر للقرن
التاسع عشر للأطعمة والمشروبات وطريقة التعامل معها: من هم أولئك الأطباء
والكيميائيون الذين أولكت إليهم مهمة متابعة الأطعمة المبيحة في الأسواق؟ كيف
سم ندرتهم وليس نقروا هذا التطويب؟ ما النظريات الطبية التي آمنوا بها، وكيف
مكنهم تلك النظريات من أداء واجبتهم في التفتيش على الأطعمة؟ نحن بحاجة
إلى متابعة هؤلاء الرجال من المفكرين التي تعلموا فيها إلى المعامل التي عملوا
فيها. ونحن بحاجة أيضاً إلى متابعة رجال الضبطية الذين عملوا معهم جنباً إلى

(١) برنر، الصحة في سبلة الصحة، ترجمة جورج فيدال ومحمد الهروي (القاهرة: مطبعة
بولاق، ١٨٢٤)، ص ٢٧

(٢) عن تاريخ الموضوعية في القرن التاسع عشر، انظر

Levine Darton and Peter Gollins, *Objectivity* (New York: Zone Books, 2010).

جسب في الشوارع التي كانوا يطوفون بها، إلى المقاهي التي كانوا يشترونها، إلى المحارمات وبيوت الدعارة التي كانوا يلعبونها في محلاتهم الدخانية لتتبع من جردة الأطعمة والمشروبات المقلدة فيها.

من الأمزجة إلى الأنسجة

تضمن الكتب الطبية المعجلة التي نشرتها مطبعة بولاق خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من إنشائها رؤية ثاقبة حمة الفلانة لعظم الطب في مصر القرن التاسع عشر^(١) وبالرغم من أن معظم تلك الكتب كان مترجماً عن الفرنسية، وبالتالي لم تعكس المعتقدات الطبية في مصر إلا بصورة عرضية، فإن مترجميها الذين كانوا من أستاذة قصر العيني قد كتبوا لها مقدمات مفصلة تناولوا فيها بالتحديث المعمرسات الطبية السائدة في مصر آنذاك. من تلك الكتب كتابان يستحقان اهتماماً خاصاً، لأنهما كتباً لجمهور مصري تحديداً، ولأنهما تضمنتا فصلاً مستعصية عن الأطعمة والأهم من ذلك أن الكتبتين يمكنان التحولات التي مرت بها المعتقدات الطبية في مدرسة قصر العيني خلال السنوات العشر الفاصلة بين صدورهما أولهما هو كتاب النسخة في طبقات حفظ الصحة المشار إليه أعلاه والصادر في عام ١٨٢٤ كتاب ثالث كتاب طبي نشره مطبعة بولاق. كان كاتبه الدكتور برنار أستاذاً للصحة العامة والطب الجنائي في قصر العيني منذ إنشاء المدرسة عام ١٨٢٧^(٢)، ويكبرغم من أن الكتاب كان مترجماً عن الفرنسية، فإنه لم يُنشر بلغته الأصلية قبل ذلك التاريخ لأن كدوت يك كان قد كلف برنار بكتابتها لاستخدامه كمقرر دراسي في مدرسة الطب^(٣)، وتلقيهما هو كتاب كتبه الصحة ووقايتها المتعة لكلوت بك، وكان موجهاً إلى جمهور أوسع من غير المتخصصين بهدف توعيتهم بالمبادئ العامة للصحة العامة^(٤).

لقد لعب هذان الكتابان دوراً حاسماً في تشكيل الرأي العام بخصوص الطعام والنظام الغذائي، وأثرا تأثيراً كبيراً على سياسة الحكومة في مجال الرقابة على

(١) لقائمة بالكتب الطبية التي نشرتها مطبعة بولاق انظر الشياخ، تاريخ الترجمة، المجلد ١

(٢) برنار، الصحة، ومن برنار، انظر

Knowledge, Ethics and Health, 1988.

(٣) برنار، الصحة، ص ٣.

(٤) كلوت بك، كتبه الصحة عام حصلي، وسمي بترجمة كتاب كلوت بك إلى اللغة التركية، ونشرته مطبعة بولاق في ١٨٤٤ انظر الشياخ، تاريخ الترجمة، المجلد ١

الأطعمة والتفتيش على السقائي وراحة الأطعمة وأسواق الطعام. وتوضح المقارنة بين هذين الكتبيين انتقالاً ملموساً من نظرية الأخلاط والأمزجة التي يستلها كتاب برنار المنفعة، إلى الطب القائم على التشريع وعلم الأمراض كما يمثلها كتاب كلوت بك كتور الصحة.

تصح أهمية النظام الغذائي في كتاب المنفعة دي الأجزاء الأربعة من استهلاك برنار للجزء الأول الخاص بالصحة الانفرادية بالحديث عن الجهاز الهضمي ومختلف الأنظمة الغذائية التي يؤمن بضرورة اتباعها لضمان سلامة الصحة^(١). لم يبع الأسس النظري الذي ينسب عليه برنار نظامه الغذائي من النموذج الأبي للجسد حسباً وأبي ديكلوت^(٢). وبالتالي لا يعتقد برنار أن هناك نظاماً غذائياً واحداً يناسب كل الأجساد^(٣) فقد كان يرى أن الأجساد البشرية متنوعة الشكل والتكوين بسبب تعدد العوامل الطبيعية التي تؤثر عليها ويرى أن تلك العوامل من التمدد إلى حد أو أحدها يعين الاختيار الكامل سيؤدي إلى تصنيفات تسولي عدد الأجساد البشرية كلها، وبالتالي يكون من الضروري وضع نظام صحي مفرد لكل جسد على حدة. ولكنه يذكر أن هناك سبعة من العوامل طبيعية يجب أن يستند إليها أي نظام للتصميم: «الاستان [أي السن أو العمر]، والذكورة والأنوثة، والمعادن، والأمزجة، والصناعات [أي المهنة]، والاستعدادات الموروثة، والإلتهوسكرواس [أي التباينات الشخصية]»^(٤).

يعتبر برنار الأمزجة أهم تلك العوامل الطبيعية. وإذ يندى أدلة واضحة على نية لنظرية الأمزجة، يفترض برنار أن الجسد يضم أخلاطاً هي المسئولة - بمختلف تنوعات وجودها في الجسد أو ما يسميه بالأمزجة - عن أداء الأعضاء لوظائفها ومع ذلك، وفي تناقض واضح مع النظريات الجالينية الإفرقية وتقرارات ابن سينا العربية/ الفارسية التي كانت تؤمن بوجود أربعة أخلاط (الدم والبلغم والصفراء والسوداء)، يقول برنار إن العلماء قد جعلوا الأمزجة في هذا العصر ثلاثة مرتباً دموياً ومرتباً عصبيّاً ومزيجاً لبيضاً^(٥). وبعد ذلك يقدم وصفاً مختصراً لكل منها:

(١) الأجزاء الثلاثة الأخرى هي: طبيعة الاجتماعية وطبيعة البحرية وطبيعة الجينية

(2) René Descartes, *The Treatise on Man*, trans. Thomas Stoddart Hall (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972), 2-4.

(3) لتبيان الدور الذي تلعبه النظم الغذائية في إطار تصور الجسم الإنساني، انظر:

Bryan Turner, «The Diseases of Diet:» Theory, Culture, and Society 1 (1982): 23-32.

(4) برنار د المنفعة ص ٦

المرج المعوي هو الذي تسلطت فيه الأعضاء المعوية ولذا كان موقعا للأمراض خصوصا الانتهازية. والأشخاص الذين خضعوا لهذا المزاج يهيئ لهم التواجد من جميع الأسباب المنبهة التي توثق قوة واقعة في دورة الدم ومن الوسائل المسهولة لاستحالة (أي لتحويل) الكيلوس دائما، فإنها تعرضهم للاحتقانات المعوية التي يختلف مركزها على حسب النسب فيتواجدون من أنواع الصب ومن الإترس في كل شيء، ويتواجدون أيضا عن البطالة والدعة والسكون.

والمرج المعوي يعرف بظهور ويلة التبه في جميع الشجرة المعوية خصوصا الأعضاء المسية. وهذا المزاج يسهل ظهور الأمراض المعوية على وجه مريد والوسائل المناسبة المضادة لهذه الأمراض لا يوجد منها في الطب إلا قليل جدا. والاحتراسات التي يجب أن يخطتها الأشخاص الذين لهم هذا المزاج هي البعد عن جميع الأشياء التي تحدث زيادة القوة الحيوية في الجهاز المعوي الذي هو حاصل من أول الأمر على قوة عظيمة وذلك فيعني لهم أنه يصعبوا السر كالتدنية وتطويل زمن الضغوطات العقلية، ولينتجب جميع المنبهات كالمشروبات الروحية وشرب الشاي والقهوة.

والمرج اليرغلاوي يعرف بظهور الحدة والأرومة اليرغلاوية ظهورا عظيما، ويصف غالب الأعضاء والأجهزة المعوية. ولذا الخنازيري (أي الدود البحري) والمعدة (أي الجف أو المرعاج المعوي القوي) هما الطرفان اللذان يحصلان في الغالب من تسلط الردي. لهذا المزاج. وقائمة عفن المرضى عسرة جدا ولجهد الوسائل لتشارك ظهور هذه الأمراض: السكى في الأماكن المعتمة القليلة وحفظ قوة الجلد بتغطيته بملايس من صوفه وتناول القليل من الأطعمة المندرجة واستعمال الرياضة الدائمة في الأماكن الدافئة المعرضة لتأثير شعاع الشمس^(١)

من الواضح أن النهج المعرفي الذي يستند إليه كتاب الصحة هو النهج الذي يرى أنه انظرية وبيدائى علم الأمراض القائمة على الأعلاط... أمر مسلم به في المعلوم للطبيعية^(٢).. علاوة على ذلك، فإن برنار - شأنه شأن كل من يتبعون نظرية الأعلاط - يحرص على القول إن تلك الأمزجة لا توجد بشكل قتي صائب من المالب أن يكون [المزاج الواحد] مستظما مع غيره، ولا يظهر تسلطن واحد من [هذه الأمزجة] في بدن ظهورا جيفا^(٣). ولكن ما يضمن سلامة الصحة هو التوازن

(١) برنار، الصحة، ص ١٠-١١

(2) Dhanu Khan, «Hippocratic Theory and Scientific Method in the Age of Avicenna», in Peter E. Forrester, ed. *Islamic Medical and Scientific Tradition: Critical Essays on Islamic Studies*, vol. 1 (London: Routledge, 2011), 37.

(٣) برنار، الصحة، ص ١١

بين تلك الأمثلة، والواجب الأساسي للطبيب هو استعادة ذلك التوازن إذا ما احتل بشكل مؤقت. وباعتباره "خير" في الصحة العامة، لم يكن برنار مهتماً بوضع توصيات صحية خصوصية^(١)، وإنما اتجهت اهتمامه على وضع مبادئ الصحة العامة وتحديد القواعد العامة لمنع اختلال التوازن الطبيعي للجسد. ومنه مثل الألبان الغامض لنظرية الأحلاط اعتمد برنار العناصر (غير الطبيعية) التي كما ترد في المكتابات التقليدية لتلغيم الصحة. كان الاعتقاد السائد بأن هذه العناصر الستة غير الطبيعية (المعروفة باسم *sex vs non-naturals*) والتي يشير إليها ابن سينا بمصطلح «الأحاسيس الستة الضرورية» هي «جنس الهواء المحيط وجنس ما يؤكل ويشرب وجنس الحركة والسكون البشري وجنس الحركات الفصائية وجنس النوم واليقظة وجنس الاسترخاء والاحتقان»^(٢). وكان اعتماد برنار متصباً بالأساس على الطعام والشراب وعلى الظروف التي يجري استهلاكها فيها، بحيث لا يتجسّد هاتهما -بمعنى المراج ولا تعب ولا انزعاج في الجسم^(٣).

ولذا يراه ييه على أصحاب المزاج القوي أو الضعيف أو العصبي بالاعتماد عن المشروبات الكحولية. ويقول إنه يجب على أصحاب المزاج العصبي، «الفاطمين في الأماكن المنخفضة للرطوبة التي لا هواة فيها» تقادي الكيس ومنتجات الألبان^(٤) ويضيف: «إد الأغذية الزلالية، التي التي تكون قاعدتها الزلال...» (مثل) البيض وأم الحبوب والحلزون والكبد والدهم... مناسبة للتقوين، وللفين معاناتهم قابلة للتهديج وللشيوخ وللنساء وأصحاب البدنة والراحة كالأرباب الأقلام»^(٥).

(١) برنار، المصنف، ص ٦٦

(٢) عن العناصر الستة غير الطبيعية، انظر

Melissa Weir-Adams, «Tinctura Sensitiva» in *Medieval Science, Technology, and Medicine: An Encyclopedia*, ed. Thomas F. Glick, Steven J. Livesey, and Faith Wallis (New York: Routledge, 2005), 469-470; and Marbo Gurek, ed., *Western Medical Thought from Antiquity to the Middle Ages*, trans. Antony Singam (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1988), 161-162.

عن تناول ابن سينا لهذه الفئات الستة انظر أبو علي الحسين بن عبد الله ابن سينا، القانون في الطب، ٤ أجزاء، تحرير إدوارد غرش (بيروت: مؤسسة مركز الدين، ١٩٨٧)، ج ١، ص ١٦٦-١٦٧

(٣) برنار، المصنف، ص ٦٦

(٤) برنار، المصنف، ص ٢٠. عن تطبيقات ابن سينا على المرض في هذه الأماكن، انظر ابن سينا، القانون،

ج ١، ص ٩١-٩٢

(٥) برنار، المصنف، ص ٢٢

على العكس من كل هذا لا يبدى كتاب كلوت بك كثرة الصحة مثل هذا الإيمان بالأخلاط فياستثناء جزء صغير يتناول الأخلاط وأثرها على صحة الأفراد^(١) يبدو أن الكتاب بأكمله قد كُتب بهدف محدد وواضح وهو التخلي التام عن نظرية الأخلاط. وقد أوضح كلوت بك موقفه بجملة تام في مقدمة الجزء الخامس بدائية المرض، وهي المقدمة التي أشرنا إليها باقتضاب في الفصل السابق، ولكن يستحسن اقتباسها كلمة هنا:

أعذب الناس يخوض في طيبة الأمراض بالقليل؟ نعم من يقول هي صلا الأخلاط أو زياتها والأخلاط جميعهم هي الصراء والدم والبلغم والسرور ومنهم من يقول إنها أرياح طبيعية غير معروفة. فينبغي للعقل أن لا يأخذ بغير أحد منهم ويأخذ لتمام حقائق ذلك لأن الجسم مركب من أجزاء مختلفة، وأخرى حية وهي الأكثر. وقد عرف بالتجربة أن معظم الأمراض يكون مجسما في السوائل، حتى في الأحوال التي تتميز فيها السوائل المتكثرة لأن ذلك التميز ليس أوليا بل هو تابع لتغير الأنسجة فينبغي أن يعلم أن الأعضاء هي التي تصاب بالأمراض، وعند الأعضاء هي المخ والقلب والكبد والطحال والأعضاء، وهكذا من الأعضاء البنية^(٢).

في ضوء رفضه لنظرية الأخلاط، يبدو أن كلوت بك - عند انتقاله لمناقشة الأطعمة والمشروبات - لا يولي اهتماما لأثرها على الأمزجة. على حيل المثال، وخلافاً لتناول برنار لموضوع ملاحظة (أو عدم ملاحظة) المشروبات الكحولية لأصحاب الأمزجة المختلفة، فإن كلوت بك يشير إلى أن:

نعلم أن النبيذ ليس من ضروريات الإنسان لأن في كل حبة القمح كثرة لا يعرفها ومن يعرفه منهم يأبى أن يتعاملها مع ذلك فهم أقرب إلى الجوع والصحة بل قد يذلل إن النبيذ ضرر في البلاد الممطرة.. ولو لم يشرب منه إلا يسير يختلف البلاد الباردة، فإنه يطلع فيها إذا شرب منه مقداراً مناسباً فإنه يبه أعضاء الجسم ويؤثر في الجلد ويغلي الإنسان في البرد. وقد اعتاد شربه كثير من العالم حتى صار ضروريا لهم. رقيق الأثرية القديمة العرقية لأنه ضرر بالصحة. ومن الصعب أن مع ما فيه من الضرر كثير الاستعمال في مصر، ومن يستعمله من أهلها فلا يستعمله لضرورة، بل يستعمله لأشكر بخلاف الفرنج فإنهم يقولون: لا بأس باستعمال القليل منه لتثبيته في القناة الهضمية. وفي مصر يمنع من البيرة كثره الضم شديد الإسكار مع أنه ليس ضرورياً إذ لا شيء من المشروبات بطبيعتها كان ميثاقاً أو حيوياً أو يورثه لكن قد تستعمل أحياناً إذا احتج إليها في حفظ

(١) كلوت بك، كثرة الصحة من ٩٢-٩٧.

(٢) كلوت بك، كثرة الصحة من ١٦٢-١٦٣.

الصحة أو قوتها. وقد أجمعت السل والنحل على حرمه امتثال السكران
احتياطاً بغير ضروره لأن الإسكار خطر بالإنسانه موز به حتى إن السكران يكون
كل من أنواع الحيوان. وكل من مرض كذا سمه السكر، بل قد يكون سبباً في السكره
[أي البهجة] التي هي من الأمراض المهلكة. فكم من سكران مات فجأة^(١٤)

بالإضافة إلى النيرة الأخلاقية الزائفة التي يكتسي بها ختام كلمات كلوت
بذ اللادعة، فإن الأمر الجدير بالملاحظة في تحليله للأثار الفاضلة للمشروبات
الكحولية، هو الغياب التام لأي إشارة إلى الأخطار وكيف يلحق الكحول الضرر
بالأشخاص ذوي الأعزجة المختلفة. فيعد أن أسس كلوت يك فهمه لأسباب
الأمراض على التغيرات في نية الأنسجة، لم يعد هناك مكان في ذهنه للأخطار
وطريقة تأثيرها على جسم الإنسان. ويرغم أنه كان في بعض الأحيان يبحث فكرة
إدارة النظام الفضلي، والبدء من المشرقة، وممارسة الرياضة بشكل دوري^(١٥)،
علا يبدو أنه كان يربط بين أكله من النظام الغذائي وبين الأمزجة والأخطار بدلاً
من ذلك، استندت آراء كلوت يك عن الأمراض ووظائف الأعضاء إلى النظريات
الحديث في مجال التشريح والأمراض التي وضعها زافييه يشا في باريس في
تسعينيات القرن الثامن عشر. ومثل يشاء فقد رفض كلوت يك تطبيقاً الأفكار
الأرسطية وأفكار ابن سينا عن الأرواح و«الأرواح الحوية»، وتسلك بفكرة أن
جسم الإنسان يمكن فهمه على الفصل وجه من خلال تحليل ودولة الأنسجة التي
توفرها كلها المتشابهة، حتى في الأعضاء المختلفة، خريطة جديفة للمجد ورأى
كلوت يك أن تلك الأنسجة يمكن تقسيمها إلى «أنسجة خيطية»، وأنسجة عضلية،
وأنسجة عصبية، ويرغم اختلاقه مع ما انتهى إليه يشا من أن جسد الإنسان يتكون
من واحد وعشرين نوعاً من الأنسجة، فإن كلوت يك قد أسس لكل فهم لجسم
الإنسان على أسلوب يشا الجديد الذي اعتبر الأنسجة اللبنة الأساسية لتشريح
ووظائف الأعضاء وأسباب الأمراض^(١٦)، واعتبرها العناصر المنظمة لأجساد،
والتي لا تتغير طبيعتها وإنما وجدت في الجسم^(١٧). وقد دفع كلوت يك أيضاً في
كود الصحة بأن «الجسم يخترق على أجزاء حلية كالعظام وعلى ما هي أقل صلابة

(١٤) كلوت يك، كود الصحة، ص ٦١ ٦٢

(١٥) عن سبيل المثال انظر، كلوت يك، كود الصحة، ص ٥٥.

(١٦) كلوت يك مثلاً في أسس الفلسفة الطبيعية، أسلوب في التشريح العام، ص ١١٤ في شرح العرضي، ترجمة

فريدريك البرادوي، الطبعة مطبعة بولاق ١٢٥٢ هجرية / ١٨٣٧ ميلادية، ص ٢١

(١٧) Xavier Bichat, *Anatomie générale appliquée à la physiologie et à la médecine* (Paris

Éditions J.B. Baillière, 1801)

سها كالفشاريف والأرططة والأوتار والأعصاب والشرابين والأوردة والأوعية
البياض والعمد الليغافوية وغيرها من النسيج الخلوي^(١).

الكيمياء وعلم الأمراض

توضع مقالة كتاب برنار المنحة بكتاب كلوت بك كروز الصحة وتقع تحول جذري
في الحطاب الطبي بقصر المعني. فبرفضه لنظرية الأخلط التي تبناها برنار، اتبع كلوت
بك نظريات يشا الحديثة المعتمدة على التشريح وعلم الأمراض، وتمسك بمكرة أن
المرض يهاجم الأنسجة لا الأخلط، وكان لهذا الموقف آثاره الكبيرة على الصحة
العامة والعامة على حد سواء. وفقاً لهذه المعتقدات لم يكد النظام المعدني الصحي
هو النظام الذي يعيد توازن الأخلط، وإنما النظام الذي يحدد ما فقد من الأعضاء
بإضافة الأجزاء اللازمة لتركيبتها فتدخل في الباطن من القنعة الهضمية^(٢) وبالمثل،
لم يعد الهدف من الرقابة على الأطعمة في الأسواق هو اكتشاف الفس الذي كان
واجباً على المحتسب، ولم يكد تفادي الروائح الفاذة الذي كان هدفاً لأتباع نظرية
الأخلط، وإنما أصبح الهدف هو التحقق من طراجة الطعام وقيمه الغذائية وبالتالي
حذر كلوت بك من أكل المسك غير الطازج، وصحب جام غضبه على القسيس، فقال:
«كيفما كان تجهيزه فهو قوي الرائحة حاد الطعم منه للغة» فليس من يبيه الشهية
لكي لا يتأهب من كلفت أعضاء هضمه متبهة أو فيها استعداد للتعب. وعلى كل فمتى
أريد استعمال شيء من يتبعني الاحتراس الزائد في استعماله ومتى كانت فيه شابة
النعيم فلا ينبغي أكله لأنه حينئذ يؤثر كالمستخرج من الحيوانات الميتة^(٣).

المكانة المركزية لعلم الأمراض الكيميائي في تدريس الطب

كان لنظريات يشا في علم الأمراض، ولثورة لافورزيه الكيميائية، أثر عميق
على رؤية طلاب قصر المعني لعالم الطب. وقد يكون من المفيد أن تلقى نظرة على
الطريقة التي ألفت بها مناهج مدرسة الطب غربيها للقيام بالتحقيقات والتحليل
الكيميائية التي أعرض لها الطعام المعشوش، وللقيام بعمليات تشريح الجثث في
القضايا الجنائية التي تارت فيها شبهة استخدام السم.

(١) كلوت بك، كروز الصحة، ص ١٦

(٢) كلوت بك، كروز الصحة، ص ٤٤

(٣) كلوت بك، كروز الصحة، ص ٤٧

كانت للكيمياء مكانة مركزية في دراسة طلاب قصر العيني، وتوضح النظرة السريمية إلى كتب المناهج الدراسية الطبية التي نشرتها مطبعة بولاق مدى أهمية الكيمياء الحديثة التي نشأها لاقولزيه في تأسيس المنهج الدراسي المقرر على طلاب قصر العيني. فقد رأى كلوت بك في كتابه كثره الفسحة أن الكيمياء أصبحت أداة أكثر دقة وموثوقية في اكتشاف السموم ومعالجتها، متفوقة في ذلك على المعتضد الطبية السائدة التي ترجع جذورها إلى مصر القديمة ودلود الأنطاكي^(١). وقد كتب محمد الشافعي، مترجم كتاب كلوت بك كثره الفسحة، كتاباً عن تشخيص الأمراض دافع فيه بأن الكيمياء واحدة من العلوم الضرورية التي يتعين على الطبيب إتقانها حتى يستطيع التوصل إلى تشخيص صحيح^(٢). في عام ١٨٣٩، صدر كتاب دراسي عن لأقربلدين، أي الصبغة، بعنوان طبعة للمرام في لقوة الأقسام متضمنة محاضرات الدكتور جريجوار، أستاذ المادة الطبية في قصر العيني. استهل الكتاب بمقدمة مطولة تنهج بالثناء على علم الكيمياء الحديث، وتكفل للمذبح لمؤسسه لاقولزيه. وفي الجزء المحتون لتاريخ الهواء، سحر المكتب من «الأقمنين» لاحتفدهم بأن الهواء واحد من العناصر الأربعة وهي الهواء والنار والتراب والماء، في حين أنه في الطبقة «سبال قازي» يحيط بالأرض من جميع الجهات فيجعل لها جواً ارتفعه مدار خمسة عشر ميلاً^(٣). أما الجزء التالي المحتون «فصل في العلمة» فقد جاء به «كان» لأخدومون يصطلون الماء عنصرًا كالهواء والنار والتراب. ثم بعد ذلك بمطعة طويلة اتسبه تركيب الماء على بعض الكيمائيين؛ فالمعلم لاقولزيه أثبت تركبه سنة ألف وسبعمائة وثلاث وثمانين مسيحية. ثم بعد ذلك بستين اجتمع أربعة من الكيمائيين واستخرجوا رطل ماء بواسطة الطريقة التي اخترعها المعلم المذكور فقصوا بمداداً من الأيدروجين إلى مقلدو من الأكسجين فخرج منهما الرطل السابق^(٤).

(١) كلوت بك كثره الفسحة ص ٣٦٦ كان دلود الأنطاكي طبياً وعيدلاً شاعراً عاش في القرن السادس عشر عمل في القاهرة وتوفي في مكة عام ١٥٩٩ وكان كتابه دافع الصحة كتلك رسالة سرد المصطلحات الصيدلانية العربية والفارسية واليونانية بالترتيب الأبجدي.

(٢) محمد الشافعي، أسس الأعراف في التشخيص ومعالجة الأعراف، ترجمة حسين الرشدي ومحمد النوسي، ويكو لاس بيروت، (الطبعة مطبعة بولاق ١٢٥٩ هجرية / ١٨٤٣ ميلادية)، ص ٦ كتاب العلوم الأخرى هي الترخيص الطبي وعلم الحيوان وعلم وظائف الأعضاء وعلم الأقرابدين (الأدوية والمعالجات) هذا الكتاب في أصله جيلدة من مجموعة من المصنوعات الفرنسية التي درسها الشافعي في أثناء دأسة في باريس، ولما ترجمتها وترجمها ثم عرضها على ولاة في قصر العيني ليرجموها (٣) جريجوار، طبعة للمرام في لقوة الأساطير، ترجمة يوسف فرعون وحسن كساب (الطبعة مطبعة بولاق، ١٢٥٥ هجرية / ١٨٣٩ ميلادية)، ص ٨، ١٣.

(٤) جريجوار، طبعة للمرام، ص ٦٩

كان أهم كتب الكيمياء التي طبعتها مطبعة بولاق هو الترجمة العربية لمعاضرات بيكرلاس بيرون بعنوان الجواهر السنية في الأعمال الكيميائية، وصلو في عام ١٨٤٤^(١) انضمت المكتبة المركزية للكيمياء في تعليم الطب في مقدمة الكتاب التي ذكرت أن «علم الكيمياء... هو أساس لعلم الشفاء ومعالجة الأبدان، فهو كالأم وعلم الطبيعة كليه، ولا ينكر ذلك إلا كل جاهل سميه»^(٢) وضع بيرون في مقدمته ملحفاً مطولاً لتاريخ الكيمياء، يبدأ بقعاء المصريين [الفين] كان عندهم معارف بالكيمياء الصناعية من أيام القراعنة... لأنهم كانوا يعرفون أعمالاً في المعديبات واستحضارات من جواهر مختلفة لتصير الأموات، وتلويث القيور والمعدية بالروا محتلفة منقحة بحيث لو بقيت إلى الآن لظن ناظرها أنها حجة العهد قرية الرمال» ويختم لبطلتي وصفاً مستصراً للإسهام العربي في الكيمياء، فيقول:

اشغلت العرب بعلم الكيمياء... وقصدهم بذلك تحصيل صناعة الذهب فلم يحصلوها منها على مطلق، وأضاعوا أعمارهم في أوهام تقنية وتخللات تكرر، كانوا آمنات السلام لا تجدي شئاً في العلم... أولئك في القرون الثالث [النهضة] اشتهرت عرب المغرب بالتقدم فيه؛ ففي التاريخ لهم في مدة مكثهم بالأندلس بحثوا في التخمير حتى وصلوا به إلى استخراج الأرواح الشديدة المسملة عندهم بالأكلول [أي الكحول] من الأشياء المتخمرة بواسطة التقطير وإلى استخراج الزيوت الطيارة بالعصر، وأظهروا الصودا وسجوها بالشيء. وأد العرب المصريون استفادوا من مزاياهم أعمال الكيمياء الوحشية [أي الضخمة] التي هي قصد تحصيل الذهب والفضة فوهد من الكيمياء الحقيقية لم تكن مقصودة لهم بالذات [منها] استخراج السكر من عصير العنب.

وترد بعد ذلك إسهامات كيميائيين مثل براكلسوس (Paracelsus) وأبير الكبير (Albertus Magnus) وباكون (Bacon) وروتهلمونت (van Helmont) والمعلم بكار (Johann Bocher) وإستال (Georg Stahl) ويوهيرفان (Hermann Boerhaave) ومارقراف اليمسوي (Andreas Marggraf) والمعلم رويل الفرنسي (Guillaume-François Rouelle) وكاونديش الإنجليزي (Henry Cavendish) والمعلم بيراستيلي (Joseph Priestley) وجيتون مرفو (Louis Bernard Guyton de Morveau) ولانوازييه (Lavoisier) وغيرهم ومنهضم المقدم بالإشادة بأستاذة المعلم أورفيل [Mathieu Orfila] رئيس مدرسة الطب

(١) بيرون الجواهر السنية

(٢) بيرون الجواهر السنية ج ١ ص ٢

بيارس ومعلم الكيمياء فغلاء، والذي يعد أبا علم السموم^(١)، وأبرز مساهمة أورفيل في تقديم ذلك العلم^(٢).

المعمل الكيميائي بقصر العيني

بعد أن رأتنا أن الأطباء المتخرجين في قصر العيني قد درسوا علم الأمراض الذي أسسه يشا وحلم الكيمياء الذي أسسه لافوازييه، نحول اهتمامنا الآن صوب نظام الصحة العامة لسموم البلاد الذي عمل فيه هؤلاء الأطباء بعد التخرج. لقد احتل المعمل الكيميائي بقصر العيني الواقع قرب مدرسة ومستشفى قصر العيني مكانة مركزية في قلب تلك النظام، فيما يخص الرقابة على جودة الأطعمة. كان للمعمل أيضاً هو المكان الذي تُعدّ فيه المواد الكيميائية التي تحتاجها المدرسة^(٣) أشار الرحالة الأوروبيون للذين زاروا المعمل إلى حسن تنظيره وإدواته. في عام ١٨٤٠، رار وليام ونبلد (والد الكاتب الشهير أوسكار ونبلد) قصر العيني، وكتب أن الصيدلية كانت أهم منتهى الروعة وشديدة النظافة بالمقارنة مع مثيلاتها في إنجلترا، وتزود فيه كل الأدوية الضرورية والمطلوبة، وقد تم إعداد ومركب الكثير من تلك الأدوية في المعمل على يد أبناء البلاد^(٤). وبعد ثلاثين عامًا كان صيت المعمل الكيميائي بقصر العيني قد دأب إلى حد ذكره بالاسم في كتاب بايديكر صر: طبل المسالين. فامتدك القاهرة أيضاً... معملًا كيمولاجيًا سيديًا يرأسه الكيميائي الفرنسي جاستيل، وتوجد به مجموعة صيدلانية ممتازة. يقوم المعمل بتركيب الأدوية التي تحتاجها

(١) لبنة موزونة هي حيلة أورفيل، انظر

"Biographical Sketch of the late M. Orfila" *Lancet*, 61, no. 1544 (2 April 1853): 326-3 27

لدراس غنية لعمل أورفيل الذي ربط بين علم السموم والطب الجنائي، انظر

José Ramón Blecuer-Sánchez, "Popularizing Cast universal Science: A Popular Treatise on Poeson by Miguel Orfila" *Medical History* 53, no. 3 (2009): 351 378

(٢) يرويه الجواهر السنيار ج ١، ص ١٠٠. لقد احتضنت باليهاء الذي استغنى بيرون للإشارة إلى أساء هؤلاء الكهانين

(3) Antoine Burchell, *Chin Bay, Campes rendu de l'état de l'enseignement médical et du service de santé civil et militaire de l'Égypte au commencement de mars 1849* (Paris: Victor Masson, 1849), 23.

(4) William R. Wilde, *Narrative of a Voyage to Malacca, Sumatra and along the Shores of the Mediterranean, including a Visit to Algiers, Egypt, Palestine, Etc.* 2 vols. (Dublin: William Curry, 1840), 1:341.

كل مستشفيات البلاد ومكيمات كبيرة. كما يتم اختيار كل منتجات معامل الملح الصحري الاتني عشر (حوالي ألف طن سنوياً) في ذلك المعمل أيضاً^(١).

أحياناً ما يشار إلى المعمل الكيميائي باسم «الكيميائية» تحتل إحدى مهام المعمل في تحليل عينات الطعام المشتبه فيها التي يجمعها رجال الضبطية من الأسواق. وهو نفس المعمل الذي أشرنا إليه في بداية هذا الفصل عندما أرسل نسبته وتعليماته للضبطية عن طريقة تيمتة ولورسال عينات الطعام. وقيل أن محووس في الطريقة التي اتبعها المعمل للتحقيق في جودة وسلامة عينات الطعام، قد يكون من المميز أو نظيف نظراً لسرعة على مطلقه ومؤهلاتهم.

تضمن وثيقة صادرة في صيتر ١٨٦٤ سرناً مفصلاً لتشكيل «جمعية كيميائية» مخصص للتحقيق في حية طعام أرسلتها الضبطية إلى المعمل الكيميائي بمصر العبي^(٢)، مرأس اللجنة أنطونيو فيجاري بلث، كبير الصيدلة و«كشاف باشي» (أي كبير المحققين). كان فيجاري الإيطالي الجنسية صيدلاني وعالم نبات وأستاذاً لعلم النبات والصيدلة في قصر العيني. وُلد فيجاري في جنوا في ١٨٠٤ وحصل على شهادة في الصيدلة عام ١٨٢٥، ووصل إلى مصر عام ١٨٢٩^(٣) في عام ١٨٣٣ أصبح مسئولاً عن جميع معامل قصر العيني. بعد ذلك بست سنوات تولى منصب مدش الصيدليات، وفي عام ١٨٥٨ تمت ترقيةه إلى منصب رئيس قسم الصيدلة في مدرسة الطب وأتمم عليه برتبة البكوية. كان فيجاري شغوفاً بجمع البانات، ونجح في تكوين مجموعة ضخمة من عينات التاريخ الطبي في أثناء قيامه ببحاثات رسمية للبحث عن الرخام والفحم في سيناء والصيد والصعراء

(١) K. Boudet, Egypt: Handbook for Travellers (London: Dulles, 1978), 242.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، د/١/١/٣ (الرقم الأصلي ٤٥٧)، وثيقة رقم ٢٥، ص ١، بتاريخ ١٩ ربيع الثاني ١٢٨١ هجرية / ٢١ سبتمبر ١٨٦٤ ميلادية. ولتأثير صادرة عن جميعات كطرية أخرى أنشئت بقرض التحقيق من نوعية الطعام أو المواد المشتبه في كونها سامة، تقرر دار الوثائق القومية، ديوان الجيهات، س/٣/١٢٢/٧ (الرقم الأصلي ٤٤٦)، وثيقة رقم ٢١٦، ص ١٥٠، بتاريخ ١ من ذي القعدة ١٢٧٤ هجرية / ١٢ يونيو ١٨٥٨ ميلادية (من المستقلة تكوير نزع منس من القروص - حيث إنه مغلول بزيوت أخرى) ودار الوثائق القومية، ديوان الجيهات، س/٣/١٢٢/٧ (الرقم الأصلي ٤٤٦)، وثيقة رقم ٢١٨، بتاريخ ٤ من ذي القعدة ١٢٧٤ هجرية / ١٤ يونيو ١٨٥٨ ميلادية (من سائل ثارت بشأنه شكوك، ولكن الجمعية خطمت إلى كونه غير سام).

(٣) لكن كيركس يقول إن فيجاري عمل أستاذاً لعلم النبات من تاريخ أليكويدو إلى ١٨٧٧ فطر Kobaku, *Leaves and Roots*, 188.

العربية والسودان والنوبة وفلسطين. في عام ١٨٦٥، أمضى مجموعته تلك اليوم التي تصم ثلاثين ألف مئة يكملها إلى مدينتي طورنسا. في عام ١٨٦٦، بلغ مرتبه السوري ثمانية آلاف قرشي، وهو من أعلى المراتب في المؤسسة الطيبة يكملها في عام ١٨٦٧، ذهب إلى باريس عضواً في الوفد الرسمي المستول عن تنظيم الجناح المصري في المعرض الدولي الذي عُقد في تلك السنة. نشر عيجاري العديد من الكتب المتعلقة بعمله في مصر بما في ذلك خطة لإستاء مزارع سودانية في البلاد^(١)، وكتابين دراسيين عن علوم النبات كتبهما خصيصاً لطلاب قصر العيني^(٢). ولكن أهم أعماله كان كتابه الصادر عام ١٨٦٤ عن التاريخ الطبيعي لمصر^(٣) في عام ١٨٧٠ عاد عيجاري إلى جنوا حيث وافته المنية في نوفمبر من ذلك العام^(٤)

كان من أعضاء اللجنة أيضاً جى. بي. جاستنيل الذي ورد ذكره آنفاً في الاختباس من دليل بايفيكر للمسافرين إلى مصر. بدأ جاستنيل عمله أستاذاً للكيمياء والبرياء والتاريخ الطبيعي في قصر العيني، ثم تمت ترقية إلى منصب مدير مدرسة الصيدلة^(٥) وقد وضعه تقرير رسمي صادر في عام ١٨٨٨ بأنه «كيميائي أجنبي تعلم في بلاد مراكش، وخدم القطار المصرية مدة سبع عديدة وحذر [أي حضر] الحروب بالسام وكابد المشاق وقت رجوعه من الشام ... ثم أنه فتح بعد ذلك أبحاثاً

(1) Antonio Figuei, *Projet pour l'établissement de colonies agricoles et d'une ferme modelée en Egypte* (Alexandria: P. Clément, n.d.).

(2) أنطونيو عيجاري، الذي التزم في النبات وما فيه من الفوائد والمنافع، ترجمة محمد بن عمر التونسي وحسين الرشيدى (الطبعة: مطبعة بولاق، ١٨٤٦) وعيجاري، حسن الرقاعى، علم الزراعة، ترجمه أحمد ندا (الطبعة: مطبعة بولاق، ١٨٦٦).

(3) Antonio Figuei, *Stadii scientifici nell'Egitto e sue relazioni, compreso la penisola dell'Arabia Petros* (Lancet: Giuseppe Ciampi, 1864).

(4) دار الوثائق القومية، هوان الميمنية، ص ١٢٢/٢ (١٢٢٧ رقم الأصلي ٤٤٦)، وثيقة رقم ٢٣، ص ٤٨، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٧٤ هجرية / ١ يونيو ١٨٨٨ ميلادية؛ دار الوثائق القومية، المجلس المصري، ص ١١ / ٨ / ٤ (١٢٢٧ رقم الأصلي ٦٦)، وثيقة رقم ٢٥، ص ٤٠، بتاريخ ٩ صفر ١٢٨٠ هجرية / ٢٦ يونيو ١٨٦٣ ميلادية.

Kulcsar, *Leben et Werk*, 1886; and M. A. Cappellotti, «Antonio Figuei» in *Dizionario Biografico degli Italiani*, vol. 47, ed. Ferruccio Bertolini and Mario Caravale (Rome.

(٥) يبدو أن هذه المؤسسة قد أُنشئت عام ١٨٢٩. كانت تقع في القاهرة ثم نقلت بعد ذلك إلى مصر القديمة انظر J. Heyworth-Dunne, *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt* (London: Pears & Son, 1908), 134, 357.

بالمحرورة مشهورة بوجود أجزائها، وهو معروف بالاستكشافات الكيميائية، وهو ذو شهرة عظيمة في العلوم، ومعروف بالصلاح الكلي عند جميع الملوك، وهو مستخدم لأن يمدد الطيب بقصر العيني... بمائة شهري اثنين غرش^(١) كان حاسبيل كاتباً لغريب الإنتاج، وله دراسات عن العشب والأفيون والجنون ومياه حلوان المعدنية^(٢). لكن أهم كتبه كان كتاباً دراسياً من ثلاثة أجزاء عن الكيمياء، نشرته مطبعة بولاق مترجماً عام ١٨٧٠ بعنوان *نظية الأوكياء في علوم الكيمياء*^(٣).

كان أحمد القندي ندا واحداً من أعضاء اللجنة. درس أحمد ندا في مدرسة طب قصر العيني^(٤). بعد تخرجه في ١٨٤٥، نُقِيت إلى فرنسا لدراسة الكيمياء عند عودته في ١٨٤٧، ثم تعيته مدرسا في العديد من المملوس الحكومية بما فيها المدرسة التي تخرج فيها، حيث شغل منصب مفتوحة علم النبات والحيوانات والمعادن، ومترجم درس الكيمياء والطبيعة. كما أشرف على بيتان النباتات لتلعب لمدرسة الطب بالإضافة إلى بيتان تربية النباتات الأجنبية قصر الترجمة [بشراف]^(٥). وكان

(١) دار الوثائق القومية، *حيوان الجوهري*، ص ٣/١٢٢/٧ (الرقم الأصلي ٤٤٦)، وثيقة رقم ٣٥، ص ٥١، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٧٤ هـ/ ١٠ يونيو ١٨٥٨ ميلادية. يوضح هذا السجل أن مربي السموي كان يبيع الكئي قرشاً وفي عام ١٨٦٢ زُج المربى إلى ثلاثة آلاف قرش. انظر دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، ص ١١/٤/٨ (الرقم الأصلي ٦٦)، وثيقة رقم ٢٥، ص ٤٠، بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٠ هـ/ ٦ يونيو ١٨٦٣ ميلادية.

(٢) J. B. Gantiel, *Abhandlung über le boudich et ses applications dans la thérapeutique*, *Revue de Pharmacie* 6 (1869): 129-142; Gantiel, *Monographie des opiums de la Haute-Egypte* (Paris: Laisé et Havard, 1862); Gantiel, *Analyses de gâteaux retirés des farines examinées par la Commission des blés d'Egypte* (Paris: Laisé et Havard, 1862); Gantiel, *Étude topographique, clinique et médicale sur les eaux minérales de Hélozan-le-Bahr* (Cairo: Moniteur Égyptien, 1863).

(٣) ج ب جاسينلي، *نظية الأوكياء في علم الكيمياء*، بيروت: ترجمة أحمد ندا، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٧٠.

(٤) لهذا مرجع في سيرة حياة أحمد ندا، انظر صرطوس، *الطبقات العلمية في عهد محمد علي*، لم في مهدي جيس الأزل وسعيد (الإسكندرية: صلاح القدي، ١٩٢٤)، ص ٢٤٨-٢٥٠. تشير السجلات الرسمية إلى أنه قد شغل منصب مفتوحة للطبيب في مدرسة طب قصر العيني عام ١٨٦٢ بمرب سوي قدره ألف وخمسمائة قرش. انظر دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، ص ١١/٨/١ (الرقم الأصلي ٦٦)، وثيقة رقم ٢٥، ص ٤٠، بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٠ هـ/ ٦ يونيو ١٨٦٣ ميلادية. (٥) دار الوثائق القومية، محفلة مصر، ملف وزارة الإمتحان، سجل ل/ ٤/٨ (الرقم الأصلي ١٥٨)، خطاب رقم ١٦٦، ص ٤٠، ٨ ربيع الأول ١٢٨٢ هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٨٦٥ ميلادية. ونشر الترجمة شهيد سعيد باشا عام ١٨٥٨، انظر، السيد، *الظاهر*، ص ٤٢٤.

مترجمًا شغلاً تضمنت ترجمته كتاب فيجلوي حسن البراعة وكتاب جامستيل نية الأديب كما ألف أحمد أفندي نسا كتاباً عن علوم النبات وكتاباً آخر عن الجيولوجيا^(١) صحت النجدة في عضويتها أيضاً صالح أفندي علي، وهو أستاذ مساعد للكيمياء والطب في قصر العيني. درس صالح أفندي في قصر العيني وتحصل في الصيدلة تخرج عام ١٨٦٥، وأبقيت إلى فرنسا عام ١٨٦٦، لكنه عاد بعد ستة وأحد عشر، وتم تعيينه حيدلاً في قصر العيني، ثم أستاذاً في المدرسة الطبية^(٢).

يسود إذن أن هذا المحمل كان الجهاز الحكومي المركزي الذي أولكت إليه مهمة تنسيق جميع المسائل المتصلة بالمقايير والمواد الكيميائية التي تحتاجها مستشفي ومدرسة طب قصر العيني. وقد درس الكيميائيون والأطباء الفقهاء على إدارته العلوم الطبيعية مثل الفيزيولوجيا والكيمياء وعلوم النبات وعلوم السموم وما إلى ذلك، وقاموا أيضاً بالتدريس في مدرسة الطب مستخدمين الكتب الدراسية التي ألفوها أو ترجموها بأنفسهم. وقد أتاحت هذه المواجهة بين الخبرة العملية والمعرفة الأكاديمية لعلماء المعمل الكيميائي بقصر العيني إمكانية الاطلاع بدور حاسم في تهيئة المحاسب جاتاً في المهمة ذات الحساسية البالغة؛ مهمة الرقابة على الأنظمة. (انظر ملحق رقم ١ للوقوف على أهمية مزووجة العلم بالعمل وللمعرفة المواد التي دوسها طلبة قصر العيني).

الشرطة الطبية

يتضح مما أوردناه حتى الآن أن المحاسب أخذ يفقد موقعه كمفتش على أسواق الطعام بشكل تدريجي مع ازدياد المعرفة بعلم الكيمياء الحديث في مصر. كان ذلك التخصص العملي الجديد محصلة لمجموعة مرتبة من الجهود المؤسسية والتعليمية التي أتاحت له أن يلعب دوراً متزايداً لفعالية في الرقابة على الأطعمة والمشروبات. ولكي يحصل على صورة أشمل لكيفية استخدام الكيمياء في أسواق الأطعمة في القاهرة، ينبغي علينا أن نبتعد عن قصر العيني ونولي نظراً صوب ضاحية مصر، وسنلاحظ ما وقع هذه الصورة الأوسع على فهم الطريقة التي حلت بها الكيمياء الحديثة محل الحسبة في التفتيش على الأسواق، وكيف حل نصف المتوالي في خصوص القانون محل النصف الصريح الذي كان واحداً من العناصر الأساسية في الحسبة

(١) أحمد نسا، الآيات البيئات في علم النباتات (القاهرة: مطبعة بولاق ١٨٦٦) وأحمد نسا، الأكل والمرض في علم الطبقات الأرضية (القاهرة: مطبعة بولاق ١٨٧١).

(٢) طر سواد، المخطوطات من ٥٦٦-٥٦٨.

تطور نظام الصحة العامة

كما ذكرنا أعلاه، كان دور الممثل الكيميائي بقصر العيني هو الدور الأساسي في نظام الصحة العامة المصري فيما يخص الرقابة على الأطعمة. لقد اضطلعت الدولة (لا روليت الأحياء ولا طوائف الحرف) بالمسئولية عن النظافة والصحة العامة من خلال الأنشطة المركزية لذلك النظام. ويبدو أن تلك الأنشطة قد اشتركت في العديد من سماتها مع أفكار الألمانتي يوهان بيتر فرنك (1748-1821) الذي كان رائداً في مجال الصحة العامة والطب الاجتماعي، وأسس كتبه نظام كامل للشرطة الطبية، الصادر في تسعة أجزاء بين 1779 و 1827 أسس التحليل الصحي للمشاكل الصحية في حياة المجتمعات^(١). وبالرغم من أن كتاب فرنك الهام لم يترجم إلى العربية، فإنه يمكن استشفاف الكثير من أفكاره الرئيسية من كتاب برنار المحطة وكتاب كلوت بك كنوز الصحة. وبعد أن رأينا أن مفاهيم نظم العناية قد وودت في المناهج الدراسية بقصر العيني، وأن الاهتمام بالقيقة الغذائية للطعام أصبح أحد الدوافع الأساسية لرصد ومراقبة نوعية الطعام المبيع في الأسواق، محتاج الآن إلى النظر في طريقة ترجمة هذه الشواغل والاهتمامات إلى ممارسات مؤسسة مدعومة. وبالتالي سنسرد فيما يلي تطور أسلوب تعامل نظام الصحة العامة مع مسألة الرقابة على الأطعمة والتغذية.

كما ورد في الفصل الأول، ليس هناك دليل على تنفيذ أي خطوات جادة تجاه الطب الاجتماعي قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر. كان وليم الكوليراء الذي نقش عام 1836 ولودوي بحيلة ما بين مائة وخمسين ألفاً إلى مائة وتسعين ألف نسمة في غضون أشهر معدودة، هو الذي ألقى إلى أول استجابة مؤسسية لمشاكل النظافة والصحة العامة في البلاد. بعد أن تكتشفت للعيان الآثار المدمرة للوباء، اقترح محمد علي باشا على القناصل الأوروبيين في الإسكندرية أن يقوموا بإنشاء مجلس الحجر الصحي لحماية المدينة. ونتج عن ذلك الاقتراح إنشاء لجنة مكونة من خمسة أعضاء باسم المجلس الطبي القنصلي (مجلس الكورتينا) بالإسكندرية ووضع اليانثا عشرون ألف جندي تحت تصرف المجلس، وأعطاه ترخيصاً مفتوحاً

(١) من فرنك، انظر:

George Rosen, *A History of Public Health* (Baltimore: John Hopkins University Press, 1993), 137-140.

بإتمام ما يوله من مبالغ^(١). ومع ذلك فشل المجلس في كبح جماح غشي الوباء، واصطر لحمل نفسه بعد عشرة أيام لحسب من إنشائه. وفي أكتوبر ١٨٣١ بعد أن أحد الوباء في الانتشار، أعاد القنصل الأوروبيون إنشاء المجلس، وقاموا بهر من قيود مشددة على حركة الملاحة البحرية بدعم من اليانسا. وظل المجلس قائماً حتى بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر وإن تغيرت الأسماء التي تحرف بها خلال فترة وجوده. كان أوسع تلك الأسماء انتشاراً هو «المجلس الطبي القنصلي» و«مجلس الكونتيه» ويغض النظر عن الاسم، فقد كانت المهمة الأساسية لتلك الجهاز هي فرض وتنظيم الحجر الصحي، ولم يكن لاهتمامه بالأوضاع الصحية في عموم البلاد، لا اهتماماً عريضاً وهامشياً^(٢).

أما الجهاز الذي فاق مجلس الكونتيه أهمية وتأثيراً فهو «مجلس شورى الأطباء» الذي تناوله الفصلان الأول والثالث، والذي ترأسه كلوت بك في القاهرة، وعرف أيضاً باسم «مجلس مشورة الطب»^(٣). لم يكن كلوت بك سعيلاً قط بتأثير وعود مجلس الإسكندرية لدى محمد علي، وكان يعتبر أعضاءه عوائل لا ذواية بهم بالمسائل الطبية العامة التي يقومون أنفسهم فيها. وبالمثل كان أعضاء مجلس الإسكندرية يظفرون نظرة ملية إلى مياليت كلوت بك المتابعة لنظرية العلوي، وكانت أروءه الطبية في محاضراته وكتباته المنشورة التي تحجّج إدخال المصابين بالطاعون في المستشفيات العامة تثير أزعاجهم الشديد. لكن الخلاف بين مجلس الإسكندرية من جهة، وكلوت بك والأعضاء الأوروبيين في مجلسه والطبّة المصريين العائدين من بحثاتهم الدراسية في فرنسا من جهة أخرى، لم يكن مقتصرًا على الاختلافات النظرية حول طبيعة الطاعون وانتقاله بالعلوي من علمه وإنما كان ذلك الخلاف يدور أساساً حول استصواب وإمكانية إنشاء نظام للصحة العامة يعطي جميع أرجاء البلاد. ففي حين قصر مجلس الإسكندرية جهوده على مسائل الحجر الصحي، كان مجلس شورى الأطباء القاهري يعتقد أن الإجراءات الاحترازية

(١) دار الوثائق القومية، المحية الشيفه تركي، م/١/٥٨/١ (الرقم الأصلي ٤١)، وثيقة رقم ٢٥٤، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٤٧ هجرية / ٢٧ أغسطس ١٨٣١ ميلادية.

(٢) Kishita, *Times on Risk*, 53-54, 92-99; E. C. Bernard, *Le Conseil sanitaire maritime et quarantenaire d'Egypte (Alexandrie: Papyrus, 1997)*; «The General Board of Health, Egypt», *Lancet* 116, no. 2979 (October 1880): 535.

(٣) بالرغم من أن كونتيه لا تستخدم أبداً هذه الأسماء العربية أو التركية، فإن هذا على ما يبدو، هو ما كانت تعتمد عند إشارتها إلى المجلس الطبي العسكري.

المتحدة لمواجهة الطاعون مريعة التعلق، وأن هناك حاجة ملحة لإنشاء نظام حقيقي للصحة العامة يركز على الطب الوقائي. وبلغ ذلك الخلاف ذروته في عام ١٨٤١ عند حسم الترخيص بين محمد علي والسلطان المشايخي وما لحقه من تحريض كبير في قوام الجيش^(١). مع التوفر المقارن لسكان من الأطباء والجراحين والمبادة، رأى كلوت بك أن الظروف قد تهيأت لإنشاء نظام صحة عامة يعطي عموم البلاد، في حين رأى مجلس الإسكتندية في هؤلاء الأطباء المؤهلين والمدربين فرصة سانحة لتوسيع خدمات الحجر الصحي^(٢).

أناح انتشار محدود الطاعون في الإسكتندية فرصة لكلوت بك للتدخل من أجل تنفيذ اقتراحه. ففي حين دفع أعضاء مجلس الكورتينا بالإسكتندية بأن الوقت قد حان لتوسيع نطاق إجراءات الحجر الصحي، كان محمد علي مبدئياً للسخط المتنامي بين التجار الأوروبيين على تعطيل التجارة الذي ينتج حتماً عن فرض الحجر الصحي ويسو أيضاً أن جواسيسه في إسطنبول^(٣) قد ألفوه طعناً أن السفير البريطاني هناك يقدم احتجاجات قوية على إجراءات الحجر الصحي، ويؤكد أن الطاعون يزداد تعاقماً، بل يشأ أملاً نتيجة لاسلام النظافة في الشوارع، وتقص التوعية الصحية داخل البيوت، ولعدم وجود نظام صرف سليم في الأماكن المتاخمة للمناطق السكنية^(٤). في أغسطس ١٨٤١ وافق محمد علي على اقتراحات كلوت بك بتوسيع نطاق التدابير الصحية بما يتجاوز مجرد فرض الحجر الصحي، وأصلح الإجراءات الشاملة للصحة العامة التي عرضتها أعلامه والتي أدت إلى زيادة تهيش المحتجب.

العلم في الهند

لاستكمال صورتنا عن الحمية والكيمياء والطعام منحتنا لإضافة عصر آخر وهو ديوان تفتيش صحة المحرومة^(٥). كان ذلك الديوان جزءاً من محافظة مصر، وكان خاصاً في نفس الوقت لإشراف مجلس شوري الأطباء وكثت الأداة الأساسية

(١) Chir. Bay, *Reproduction de la vaccination*, v-vi, ١٨٤١، انظر *Fakry, Medved All*, 9١-98.

(٢) Kuhnke, *Living at Risk*, ١45-147; *Intense Detention Measures, Aperçu historique de l'organisation de l'hygiène publique sanitaire d'Égypte: alors à Alexandrie, depuis sa fondation en 1831 jusqu' en 1879* (Alexandrie: Minerva, 1988), 39-42.

(٣) Kuhnke, *Reproduction and Response*, 178.

(٤) كما ورد الاقتباس لدى-

Kuhnke, *Reproduction and Response*, 171.

في عمله في مكتب الصحة التي أنشئت في ثمان المئونة العشرة عام ١٨٤٢ لم تقتصر واجبات تلك المكاتب على العمل ككيادات عامة توفر المشورة الطبية المعجبة للمرضى والمحتاجين، وإنما شملت مسؤولياتها المهام التالية: تجميع الإحصائيات الحيوية والتطعيم ضد الجدري ومرض الحجر الصحي. بالإضافة إلى ذلك، كانت تلك المكاتب متقلة ومتحركة، بمعنى أن الأطباء المقيمين فيها كانوا يقومون بجولات يومية في المدينة للإشراف على أعمال تنظيف الشوارع والتخلص من القمامة وتجفيف البرك^(١). وفي عام ١٨٤٦ صدرت لائحة تنص على أنه من حيث صنف أوامر كرام بخصوص رفع وإزالة الحفوة والغاشية الموجبة لمضرة الأنام وروم البرك وتصريف المحلات المتخفة بأطراف الجوامع وتنظيف الأماكن الغير نظيفة [أقد] تحين عساكر وحكما للمرور وإزالة الوحشة والحفوة وروم البرك المنعمه^(٢). ولم يكن أولئك المسؤولون الصحيون مسلمين بالعلم وحده في جولاتهم اليومية في الأسواق، وإنما رافقهم دوماً في تلك الجولات رجال من الفصيلة مسلمون. استخدم مسئولو الصحة السلطة القسرية للقانون لمصادرة عيشت الطعام المشته في أمراءها لإرسالها إلى المعامل الكيميائية في مكتب الصحة للقيام بتحليل سبئي لها. وإذا لم يتوصل ذلك التحليل المعيني إلى نتيجة قاطعة، فقوم كبير الصيادلة (الأجزلجي ياتني) بالإسبالية الملكية بالأزكية بالمزيد من الدراسة على تلك العينات^(٣). وإذا لم يتوصل تلك الدراسة بدورها إلى نتيجة قاطعة، تُرسل العينات المشته فيها إلى المعمل الكيميائي بمصر المعيني. في عام ١٨٧٤، حدد أمر هاجل بناء على توصية من المجلس الخصوصي تفاصيل الإجراءات التي يجب أن يقوم بها أطباء مكتب الصحة في تفتيشهم اليومي على أسواق الطعام فقال: إنّه

لتفتيش داخل البلد (أي المدينة) يكون بسرعة القبطية و(أفروا تفتيش) الصحة في كل أكم يوم مرة على حين غفلة باختلاف الأيام عن بعضها حتى لا يعلم السببي اليوم الذي يجري فيه التفتيش، ومن يوجد بيطرته (طعام أو شراب) أو يجعل فيه فتنة يجري ضبطه والاستحواز عليه في الحال وتدخلته حية ويحكم عليها وعلى الأصل

(١) الرقعي، على الترسو، ص ٨.

Kalender, Laws and Rules, 362.

بالرقم من الأخر صوم عام ١٨٤١ كان خاضعاً بالإسكندرية قد صدرت أحكام ملقطة على التفتيش أيضاً (٢) دار الوثائق القومية، مجلس الأسكاف، ص ١٠٣ / ٣٣ / ١، ص ٧٤، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٦٢ هجرية / ٢٧ يناير ١٨٤٦ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ج ٥ / ٢ (الرقم الأصلي ١٨٥، وثيقة رقم ٢٥، ص ١٠٧، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٧٧ هجرية / ٢ أبريل ١٨٦٦ ميلادية).

بالجمع (كقلا) الأحمر وترمل لإجراء ما هو مقتضى... وما يلزم استحقاقه يتحول على الاستجابة بعد تسجيل مواعيد الامتحان بواقع كل حصة خمسين قرش صا^{١١}

وقد حذا هذا بدوره عن تفتيش الصحة إلى طرح سؤال على القبطية عن أسلوب التعامل مع التجار الأجانب فإذا كان التفتيش على الأصناف المذكورة (من المأكولات) يسري على الأوروبيين أيضا أو خاص بأهل القطر فقط، وإن كان يسري على الأوروبيين فهل يكون التفتيش بصفة كما هو حاصل مع الأهالي لو يكون ماطلاع قونسلاتهم^{١٢}؟ دعت القبطية أولا ضرورة إخطار القنصليات وعدم القيام بالتفتيش إلا في حضور مندوب عن القنصلية استجيب بوجوب تفتيش الصحة بل في هذا الأسلوب متيح للتجار الأجانب فرصة بيع بضائعهم أو إصنافها وأصر النوبيون على إخضاع جميع التجار الأجانب لنفس القواعد المعمومة على التجار المحليين فإذا لم المواد الصحية لا يستثنى فيها أحد بما فيها من الصانع العامة الجارية بكل جهة وكل عقيدة^{١٣}.

(١١) دار الوثائق القومية ديوان تفتيش صحة المصروع ومقدم / ١١ / ٥ / ١٢٧٦ رقم ٤٠٤، وثيقة رقم ١١٩٩، بتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٢٩٠ هجرية / ١٦ يناير ١٨٧٤ ميلادية

(١٢) دار الوثائق القومية، شعبة مصر، ل / ١٢٦ / ٢ / ١، وثيقة رقم ٢٩٠، من ١٦ و ١٦٩، بتاريخ ٢٠ من ذي القعدة ١٢٩٦ هجرية / ٥ نوفمبر ١٨٧٩ ميلادية

(١٣) دار الوثائق القومية، شعبة مصر، ل / ١٢٦ / ٢ / ١، وثيقة رقم ٤١٤، من ١٨٦، بتاريخ ٦ من ذي القعدة ١٢٩٦ هجرية / ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ ميلادية من الطبع بالذکر أنه حتى في حالات الفکر العمي كانت القبطية هي التي تتعامل معها ولم يكن القاضي الشرعي ولا المحاسب هما من يتولى هذه المهمة وهي دراسة شاملة لأحكام القضاة الشرعيين لم يحدروا وقتها ويرد أي أحكام للمحاكمة على حالات شبرا والقبلي، فخص إلى أنه تلك المحاكمات كانت الشريعة تتعامل معها فور وقوعها. انظر

Emad El-Din, Islamic and Colonial Law in Nineteenth Century Egypt: The Role and Function of the Qadi in Islamic Law and Society 4, no. 1 (1997): 83.

ونظر أيضا ترجمة الأمر العالي الصادر من عباس باشا لأمور القبطية والذي يقول إنه في حالة التصديق مع بعض بامسات بهذه الدقة قد صار الاستيفار والتحقيق على أن بعض أفراد القرم (أي المصنفين) الموجودين بمصر (أي بالمصر ومصر) يتوجهوا إلى الأفرع والموالد لئلا ويسكرور ويحششوا، ومن حيث إن هذه الكثرة فهو شيء غير لائق ويشير مما كان... فالتفتيش أيضا الجبر اللزوم إلى البعض من هؤلاء، ومنع تلك أدب الوصو، شي بناء عليه ينبغي أن من الآن وصاعدا إذا كان يرى أن أحد من المصنفين... يتوجه إلى الأفرع والموالد مسبب بشتة ويسكرور ويقل جده في الحال يصير صفة (حتى) وأمر يكون نفاق أي حد آمن القنولات^{١٤} وتضرب ٥٠٠ قرانج بدويون القبطية ويرسل مع مندوب من طرف سيده وإذا كان ليس له مندوب يرسل إلى طرفه منه. ويحذر الإخبار (أي القنولات) أي من جهة سيده (أي من جهة سيده) لم يفتح من الحركة المسجلة لذلك (أي إذا كان سيده) سيدي صبري صبري أتف كرمج. وأعلموا أن إذا كان يصير منكم (أي مندوب القبطية) يسأل ويسمع في الإجراء على هذا الوجه سترحل حليكم. دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ل / ١٢٦ / ٢ / ١٢٧٦ من ٢٢، ٢١٧٩ هجرية / ٩ ديسمبر ١٨٨٩ ميلادية.

بهم أوشيب ديوان تفتيش صحة المحروسة ما لا حصر له من تقارير التحليل الكيماية التي تم إجرائها في مكتب الصحة أو في مستشفى الأريكية المدني (الإستالة الملكية) أو في المعمل الكيماوي بقصر العبيد للتحقيق في العباب المشبه في أمراء والتي تجيئت من أسواق الطعام في القاهرة. كان زيت الطهي^١ والمطبوخة^٢ من ضمن المواد الغذائية التي خضعت للتفتيش الدقيق للتحقق من مقلاتها أو عشاها. وصاحرو المشولون القواكه والحضراوات التي يشه في عدم اكتمال نضجها^٣ فيما يذا اتباعا من جانبهم لتطبيقات كلوت بك من تناول القواكه اليه عبر النافذة^٤. وتكررت المحاطبات بخصوص ضرورة^٥ التنبيه على حكيم الصبغة بمداخلة الأسواق وكل ما وجد قواكه غير مستوية يجري منع بيعها^٦ ويمكن للمرء أن يرى لمحة من أساليب التفتيش على الطعام عن طريق متابعة ملعة معينة حطبت بالعام خاص من جانب مستولي الصحة ألا وهي البن أوضع الكشف الدوري على البن الذي تم جمعه من خمسة عشر تاجرا أن جميع العينات كانت معشوشة. كان بعضها معشوشا بحبوب قنية بالقش، والبعض الآخر مغطوا بقشور البنق المطحونة في حين كان بعضها خليطا من الحمص والشعير المحمص وتحلو تملأ من البن. وذكر تقرير ديوان تفتيش صحة المحروسة قولا يحمي خطر العش لأل البن... مادة غزائية ضرورية جدا وجيدة للصحة متى كان قنيا، [ولكن] يمكن أن يصير سينا لسقمة قليلة أو كثيرة في البنية متى كان معشوشا بجوامر غريبة، وهذه الحالة مؤرية للموم للعالم بسبب السطر الحقيقي للنتج عنها. أما بخصوص العينات المضبوطة فوجدت كلها معينة البعض منها مبلوط مكون من بن وحبوب قشوية... [والبعض الآخر به] بن وقشر يندق وحبوب قشوية

- (١) دار الوثائق القومية، خريطة مصر، ج ٢ / ٢٦ / ١، وثيقة رقم ٣٨٠، ص ١٦٠، بتاريخ ١٩ من ذي القعدة ١٢٩٦ هجرية / ٢ نونبر ١٨٧٩ ميلادية ودار الوثائق القومية، خريطة مصر، ج ٢ / ٢٦ / ١، وثيقة رقم ٤٢٥، ص ١٩٦-١٩٣، بتاريخ ٣ من ذي الحجة ١٢٩٦ هجرية / ١٧ نوفمبر ١٨٧٩ ميلادية.
- (٢) دار الوثائق القومية، منطقة مصر، ج ١ / ٢٥ / ٢، الرقم الأصلي ١٨٥، وثيقة رقم ٣٥، ص ١٠٧، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٧٧ هجرية / ٢ أبريل ١٨٦١ ميلادية.
- (٣) دار الوثائق القومية، منطقة مصر، ج ١ / ١ / ١٥، وثيقة رقم ١٥٥، ص ١٥١، بتاريخ ٢٤ من ذي القعدة ١٢٧٦ هجرية / ١١ يونيو ١٨٦٠ ميلادية كانت تلك حالة القايح الأخضر لغير مستوى السطر بالصحة المصرية ويجري منه بالصروسية.
- (٤) كلوت بك، كور الصحة، ص ٤٧.
- (٥) دار الوثائق القومية، ديوان تفتيش صحة المحروسة، ج ١ / ١ / ١٠، وثيقة رقم ٢١٥، ص ٨٢، ٩ وجب ١٢٦٧ هجرية / ١١ مايو ١٨٥١ ميلادية.

أو ليس محتويًا إلا على حمص محمص... لو مكون من حمص وشعر^{١٢} بعد عدة سنوات، أظهر تحليل آخر لأربع عينات من البين أن ثلاثًا منها كانت مشوشة برغم أنها لم تضم لأي مواد سامة. وأعلن التقرير أن من يفشون البين بمواد أخرى لا يهتمون من الخصوص في شيء. ولكن، حيث إن اعتماد التقرير كان مبنيًا على الصحة لا الأخلاق، فقد أضيف في حاشية حيث إن من يتعامل القهوة في الفهاوي المعتادة هم الفقراء في الغالب وأن القهوة في حد ذاتها مشبعة ومضرة فإذ كانت مغشوشة فلا يحصل منها تلك الفوائد... لا سيما للشغالة بعد أتعابهم طول النهار، فيسرون بذلك أحوالهم بلا فائدة، والفهوجي أو دقاق البين يعد من الساقين في صورة باتيين. فالأمل [إلى المرجع] ملاحظة ذلك بمعرفة من يلزم^{١٣}

كما وجه الأطباء اهتمامهم لمراقبة نوعية المياه «الجاري الشرب منها بواسطة الميجاري والمحفريات الطبيعية لكوبية المياه [لأنه] قد تواتر الشك في من حضرات دوات وأعيان وأوروباين وأعلى مصر المحروسة من دلوها المياه. [وعند الكشف وجدت] سميرة ومطلوبة بلون أخضر طحلي محتوية في باطنها على بعض حيوانات قبيحة. ومن يعد ترخيصها بالحضان المملة لذلك وإزالة اللون الأخضر واكتسابه اللون الأبيض لم تزل متفيرة الطعم ومكتسبة رائحة عطنة ومحتوية أيضًا على بعض الحيوانات^{١٤}».

وعند استلام عينة من الخبز المشبه في غشه، قام فريق من أطباء المعمل الكيماوي بقصر القمني بالتحقيق فيها، وكان من ضمن أعضاء الفريق «مسيو جامبييل» و«درويش أفندي زولفان» ومسيو فيجاوي أجزايجي باشا. وجاء في تقريرهم ما يلي:

الخبز أسود صلب أجزاؤه متكاثفة ولونه وكثافته يشبهان [إلى يشيرنا] إلى خبر مصنوع من الدقيق المشتمل. وفي وسط هذا الخبز يوجد بعض قطاط قد أظهر

(١١) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/ ١/ ١/ ١٠٠٠ وثيقة رقم ١٣٧، ص ٢٤ و ٢٦، بتاريخ ١٧ جمادى الثانية ١٢٨٠ هـ / ٢٩ نوفمبر ١٨٦٣ ميلادية. لتطبيق أكثر في البين، انظر دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/ ١/ ١/ ٢٤ (الرقم الأصلي ٤٤٢)، وثيقة رقم ١٧، ص ١٨، بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية ١٢٨١ هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٦٣ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/ ١/ ١/ ٩ (الرقم الأصلي ٤٥٨)، وثيقة رقم ٧٨٨، ص ٥٠ و ٥٢، بتاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٢٨٢ هـ / ٧ ديسمبر ١٨٦٥ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/ ١/ ١/ ١١ (الرقم القديم ٢٢٦)، وثيقة رقم ٢٨، ص ٢٧، ١٩ شعبان ١٢٩٠ هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٧٣ ميلادية.

لنا البحث بالنظرية المعطلة أنها بطى قطع صغيرة من الأجنة الصلبة التي
تسب عن الظاهر لبعض الحشرات مثل الخنفساء ولما أخرجنا البحث بالدقة
شاهدنا في قطعة من هذا الخبز بطى حشرات من قشور هذه الحشرة. وقد حنطنا
هذا الجزء من الخبز في ورقة مستوية بأنحننا لأجل إعمال البحث عليها ثانية
إذ وجدنا ذلك لزوم... وقد استنتجنا... أن الخبز... لا يحتوي... على لنا
جودهم ساعد ولكن مع ذلك فلاكروا (أي الفلز) التي هي تسب عن وجود
بقايا الحشرات في هذا الخبز التي صيرها عارضية لو أنها نتجت من الإعمال
ستدعي من طبعها إبرا الضبط الكلي من طرف الحكومة، وذلك بموجب
طرق ستحسن إجرائها^(١)

لقد قدم الأطباء والكيميائيون (بمساعدة من ضباطية مصر) بضائيل كيميائية في
مختبراتهم العلمية وكانت طريقة قيامهم بذلك العمل تختلف كل الاختلاف عن
طريقة قيام المحتسب بمهمته في مواجهة الغش والتطليس في أسواق الطعام كما
رسمها وتصورها الفزالي والشيزوي. بسبب التوسع الكبير في حجم أسواق القاهرة
في الربع الثاني من القرن التاسع عشر وما واكب ذلك من زيادة في تعقد التفاعلات
التجارية، فقد كانت هناك ضرورة لمراقبة تلك الأسواق والسيطرة عليها بشكل
مختلف عما ورد في كتب الحسية التقليدية. يمكن القول بإسالة إن السوق صغيرة
الحجم الذي يحرف تجارته وزبائنه بعضهم بعضاً بالاسم كجيران يمكن رؤيته من
مظور أحلافي، وسهل فيه أن تصور إمكانية تطبيق قول الفزالي بأن أحد المدة في
السوق سيكون شريكاً في «الغش» لو كان على علم بمبيع في إحدى السلع المبيعة
في السوق ولكن تلك المعرفة عن المشتري؛ لأنه «يهنا يرضى عن تبديد مال أخيه
المسلم، وهذا حرام»^(٢). علاوة على ذلك فإن تعقد العمليات الحديثة لإنتاج الغذاء
وتوزيعه وبيعها واتساع المسافة الفاصلة بين المنتجين والمستهلكين قد خلعت
الباب أمام أشكال من الغش لا يمكن رصدتها ومراقبتها على أساس الاستفادة
الأخلاقية وحدها. وإنما لم تأخذ بعض الاعتراف التعقد المتزايد للأسواق في النصف
الأول من القرن التاسع عشر، فإن تمكن من فهم السهولة التي فقد بها المحتسب ما
بقي له من سلطة محدودة في الرقابة على الأسواق.

(١) دار الوثائق القومية، هوان السجلات سجل رقم ١٤٦، وثيقة رقم ٤٣٧، ص ٦٦ - ٦٧، بطريخ ٢٤ من

في الجمعة ١٧٧٢ مصرية / ٨ برلية ١٨٥٨ ميلادية.

(٢) الفزالي، إحياء علوم الفقه، ج ٢ ص ٣٣٨.

الكيمياء الجنائية

تُعدّ للتحقيقات الكيميائية المفضلة التي تم القيام بها في المعمل الكيميائي بقصر العبيدي دليلاً واضحاً على حلول الكيميائيين والأطباء محل المحاسب في الاضطلاع بالمهمة الحساسة مهمة الرقابة على أسواق الطعام الأخرى في التفتيش على سحر متريد. إن مستويات التطوير والدراسة التي عاشها طلاب قصر العبيدي، والحماية العائقة بترجمة كتب الطب والكيمياء وتحريرها ثم طباعتها في طبعة يولاق، والنسيق الكبير بين القبطية وديوان تفتيش صحة المحروسة في الرقابة على أسواق الطعام، كل هذه العناصر مجتمعة قد ساعدت على إنشاء مؤسسة مهنية تتنافس تنافساً حاداً مع الحسبة التي اعتمدت بالأساس على المحاسب ومعاونيه.

يمكن للانتقال من الحسبة إلى الكيمياء في مصر المخفية أن يزداد وضوحاً من خلال النظر في الدور الذي لعبته الكيمياء الجنائية في عالم الأخذية والمشروبات المتشابكة. سننظر في الفصل الخامس إلى دور الطب الجنائي في تحديد أدلة الإثبات في القضايا الجنائية. أما القضية التالية، فتوردها هنا بقرص إيزرو جانب آخر من جوانب الطب الجنائي؛ ألا وهو الدور المركزي الذي لعبته الكيمياء في تحقيقات الشرطة في القضايا التي تضمنت استخدام الكحول أو السموم أو المخدرات.

وقعت هذه القضية عام ١٨٧٧، وكانت تخص رجلاً يُدعى إبراهيم المصري، الذي وصل إلى الإسكندرية في بداية تلك السنة مع زوجته ياحنا على عمل في المدينة الصناعية المزدهرة. وجد إبراهيم المصري عملاً بسرعة خيراً في محل يمتلكه تاجر يُدعى حين إسطوفان. بعد عدة أيام اختفى إبراهيم، وبدا أنه في البحث عنه في أرجاء المدينة. في نفس الوقت تم العثور على جثة شاب في ماء مزل يسكنه اثنا عشر يهودياً. كان وجه الشاب ملطياً بالكدمات وملابس ملطحة بالطين. عندما أُلقيت والدة إبراهيم بأن أوصاف ذلك الشخص تماثل أوصاف ابنها المفقود، ذهبت إلى الضبطية وتعرفت على الجثة، ثم اتهمت صاحب العمل، حين إسطوفان، بقتل ابنها.

أحدث الضبطية في التحقيق في القضية بلجها المجهود. تم استخبار طبيب جنائي عثرت الجثة، ولما رأى عليها علامات التيس استجيب أن الوفاة قد وقعت قبل

أربع وعشرين ساعة^(١). أُرسلت الجثة إلى المستشفى لتسريحها. تم العثور على آثار لكمة كبيرة من الكحول في المعدة، وظهرت على المعج علامات الاحتكاك وبدأت على الرئتين لمناورات التهاب غير عادي. خُصص تقرير التشريح إلى أن «الموت حاصل من التهاب سحني ناتج من زوم الرئة [أي الرئة] وحدوث عسر هضم بأَسباب تعاطي مشروبات روحية بكثرة، وأن قطع الغذا [أي الغذاء] التي دخلت المجرة يمكن أن تكون هي الممركة [أي السببة] لهذا الالتهاب السحني». قبلت الضبطية للنتائج الواردة في تقرير التشريح، وخلصت إلى أن إبراهيم قد اختنق نتيجة للقيء، وأوصحت الضبطية في محضرها أن الكلمات في الوجه والطين الذي لطخ الملابس كانا نتيجة للشكر الشديد الذي لقي إبراهيم إلى التشر والوقوع مرات متتالية، ثم سقوطه ميتاً في ماء بيت آخران لا صلة لهم بالموضوع. بعبارة أخرى، استبعدت الضبطية احتمال أن تكون الكلمات نتيجة لاختناق جسدي. وعليه فقد وصفت شرطة الإسكتلندية وفاة إبراهيم بأنه حادثة غرضية، فظهر عدم وجود جثية لأحد^(٢).

توفر هذه القضية التي تضمنت المشروبات وتحقيقات الضبطية مثالاً من الحياة الحقيقية يهيء به تحليلنا للحجة. توضح القضية مدى خروج السوق من اختصاص وسطاء المحاسب بحلول نهاية القرن التاسع عشر، وخضوعه (أي السوق) لرقابة الكيميائيين ومستولي الطاقة والصحة العامة ورجال الضبطية. وهناك مدافع عليه لا حصر لها عن قضايا أخرى تضمنت استخدام السموم أو المخدرات، لكني أعتقد لم يُستدع للمشورة في أي منها، وإنما اقتصر التعامل مع تلك القضايا على الخبراء العاملين في مؤسسات مثل مستشفى ومدرسة طب قصر العيني، وديوان شرطة المعروسة، والمعمل الكيماوي-الصيدلي بقصر العيني، وديوان تفتيش الصحة.

بعد أن رأينا كيف تعاونت تلك المؤسسات ولوثت المشورون في حلهم، أصبح بوسعنا أن نرى الطريقة التي نُظمت بها عملية الرقابة على الأطعمة والمشروبات. شكل لم يُبق فيها مكاناً للمحاسب. لقد نجحت مدرسة طب قصر العيني في تطوير

(١) من طريقه تحليل موقت الواقع من خلال دفعة تطلب الجثة وأونها ووجبة حراوتها انظر الشياشي الفتور، من ١٢٥-١٢٧ وحس طريقة التعرف على تيسر الجثث في حجرة مصر المرممة، انظر ملاكرات مير سيني سميت الأسترالي الذي كان كبيراً للأطباء العتالين في مصر في عشرينيات القرن العشرين، والذي حقق في قضية ربا وسكية.

Sidney Smith, *Murder Minder* (New York: David McKay, 1999), 38.

(٢) دار الرقائق القومية، هيئة إسكتلندية، ل/١٤/١٨/٣ للقرن الأصلي ١٧٧٤، قضية رقم ١٣٢، من ١٦-١٩، بتاريخ ٥ من ذي الحجة ١٢٩٤ هجرية / ١١ ديسمبر ١٨٧٧ ميلادية.

عدد كبير من الأطباء الذين أتقنوا علم الأمراض الذي وضعه يشا، كما أتقنوا علم الكيمياء الذي وضع قواعده لافوازييه. واتسعت كلوت بك في معركته لإنشاء نظام صحة عامة يغطي البلاد بكاملها، وعين فيه الأطباء القيين خرجوا من الخدمة العسكرية بعد تخفيض قوام الجيش عام ١٨٤١، وعمل الكثيرون منهم في مكاتب الصحة العامة في المحروسة وغيرها من المدن وكذلك في مكاتب الصحة في الريه. وفي نفس الوقت، أشرف المعبد الكيميائي على مختلف عمليات تحصيل عبات الطعام التي يرسلها إليه ديوان تفتيش الصحة بالتعاون مع ضبط مصر.

لقد أنتجت تلك المؤسسات متنا مجموعة من المعارف الحديثة، ووضعت مجموعة من السياسات المعقدة المتشابكة التي مكنت الدولة من السيطرة على أسواق الطعام بأشكال أكثر تطوراً وخفية من تلك التي تصورها يحيى بن عمر والشيرري. فقد انقضى العصر الذي كان يمكن فيه للمحسوب ومعاونيه السيطرة على الأسواق بالعرف فيها وبالقبض على التجار الذين يضبطهم يشتون الطعام، ومعاقتهم بالضرب وإغلاق محالهم وتجريسهم في السوق بإجلاسهم بالمقرب حاسري الرموس على حمار يطوف بهم الشوارع. بحلول نهاية القرن التاسع عشر، انتقلت مسئولية الرقابة على أسواق الطعام إلى أيدي عدد من المستولين، أبرزهم مسئولو الصحة العامة العاملين بالتعاون وثيق مع رجال الضبطية. وقام أفراد «الشرطة الصحية» أولئك بمصادرة الطعام المشكوك وإرسال عينات منه إلى المعامل الكيميائية، حيث يقوم الكيميائيون المتخصصون بتحليلها ويكتبون تقارير طب جنائي مفصلة عما يحصلون إليه من نتائج. وفي حين أن آثار الطيعة النقية لعمل المتخصصين المحدد في الطب الجنائي ستدورس تعميلاً في الفصل الخامس، فلنجد بالذکر هنا هو أنه بحلول أواسط القرن التاسع عشر، انتقل الإشراف على أسواق الطعام تدريجياً من المراقبة الشخصية المباشرة التي يقوم بها المحسوب إلى اكتشاف الأطباء والكيميائيين بطريقة غير شخصية وغير مباشرة للمعلومات السية في الأسواق، بمساعدة أجهزة ومؤسسات مثل ديوان ضبطية مصر وديوان تفتيش الصحة^(١).

(١) كازن

Timothy Mitchell, *State of Experts: Egypt, Tunisia-Pakistan, Modernity (Berkeley: University of California Press), 91-92.*

يذكر ميشال أثر أقل السرعة المباشرة من التلاميذ يسمح القوي إلى الضوابط التي يتم رسبها

نظر هذا الفصل في العلم الذي يُباع ويُستهلك في الأسواق كطريقة لدراسة
 فريضة الحسبة ونظام المحاسب. كان الهدف من هذه الدراسة هو الاشتباك الفكري
 مع مجموعتين من دلوسي الحسبة: من جهة، مجموعة الإسلاميين التي ترى نظام
 الحسبة نظاماً مثاليًا نجح بكفاءة مُترجمة من التقصير في تلبية احتياجات المجتمع،
 ولم يتوقف المنحرف إليه إلا عندما نبذت الشعب العلمانية في العالم الإسلامي تراثها
 وانجذبت إلى سبي طريقة الحيلة الفرية بكامل تفاصيلها؛ ومن جهة أخرى، مجموعة
 الأكاديميين الغربيين التي تعتبر الحسبة مثلاً على نظام فعال للتقيد الأخلاقي وبناء
 الشخصية، نظام لا يرى التشكيل الأخلاقي كشغل فردي وإنما كعملية تتم من
 خلال التفاعل الاجتماعي في البيت وفي الشارع على حد سواء. بالإضافة إلى
 اشتراكهما في رؤية مثالية للحسبة في العصور قبل الحديثة لا تولي أيًا من وجهتي
 النظر هاتين إلا القليل من الاهتمام بالعملية التاريخية التي قدّمت الحسبة من خلالها
 مركزها الرئيسي كنظام للانضباط الأخلاقي وكنظام لضبط الأسواق. والأهم من
 ذلك هو تعاضد المجموعتين من الدور المركزي الذي يلعبه العنف في نظرية
 الحسبة، ورسمهما صورة لممارسة سلطة ناعمة هدفها الظاهري المفترض هو
 البناء الأخلاقي للنفوس المسلمة.

على النقيض من ذلك، بدأ تحليل هذا الفصل لتاريخ الحسبة بقراءة متعمقة
 لأربعة نصوص بالغة التأثير تدور حول ذلك المبدأ الهام في الفكر الإسلامي ألا
 وهي الأحكام السلطانية للمأوردي، وإحياء علوم الدين للفتاوي، وأحكام السوق
 لبحي بن عمر، ونهية الريّة في طلب الحسبة للشيزري. لعبت تلك النصوص دوراً
 تأصيلياً في تشكيل التقليد الخطابي الإسلامي الخاص بالحسبة. وكشفت هذه
 القراءة المتمعة عن المكانة المركزية للعنف في نظرية الحسبة، وعن التشجيع
 القوي لكل من المحاسب الفرد - كما صوره الفتاوي - والمحاسب الرسمي
 كما دعا إليه المأوردي - على استخدام العنف في الأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر وبغض الأهمية. قد أوضح هذا التحليل أن نصوص الحسبة - عند
 الحديث عما يمكن وصفه بالعناية بالنفوس أو تهذيب النفوس - تبدي اهتماماً
 بالنهي عن المنكرات الظاهرة يفوق اهتمامها بتهذيب النفوس الباطنية. وإذا كانت
 هناك «مس» تهتم بنصوص الحسبة بالعناية بها، فهي «تقس» الشّحيب، لا «مس»
 المحاسب عليه.

من خلال التركيز على الجنب الآخر من الحصة وهو التفتيش على الأسواق، انصبت تحليلات في هذا الفصل على أسواق الطعام، وخصّ دليلي الحبب اللين كنهما يحيى بن عمر والشيروي، وكذلك كتاب الماوردي الهام، بقرأة فاحصة. وقد أوصحت قرأة هذه النصوص التأسيسية مشكلة خطيرة أخرى في طريقة الحصة كما تظهر في التخليد الخطيئة الإسلامية؛ ألا وهي عدم يفل أي جهد حقيقي لمنع استعمال أولي الأمر للحصة، وللمع تحول المحتب عملياً إلى جاني ضرائب الملسطان. وانتقل التحليل بعد ذلك من الدراسات النظرية التي تصف الطريقة المفترضة لممارسة الحصة إلى عرض موجز لممارستها الفعلية في مصر المماليك.

أخيراً، ألكي هذا الفصل نظرة مدققة على المؤسسة الطبية ومؤسسة الشرطة ومؤسسات الخلفاء والصحة العامة التي حلت تدريجياً محل المحتب في الاضطلاع بتلك المهمة الكبرى. مهمة التفتيش على أسواق الطعام. ولم يكن يقتصد من هذه النظرة الدمع بأن عمل تلك المؤسسات الحديثة كان يتسم بالكمال ويخلو تماماً من المشاكل، أو أنها لم تتجأ قط إلى استخدام العنف في رقابتها على أسواق الأعممة والمشروبات، بل على العكس، فقد كانت تلك المؤسسات متخلة بمشاكلها الداخلية مثل التزورات بين النظريات العلمية المتعارضة، والمتناقضات بين المجموعات الإنسية والمهنية المختلفة. علاوة على ذلك، يُبرز عمل تلك المؤسسات جت إلى حب مع الضبطية أن العنف كان قائم الحضور في عملها. ولكن، كما يوضح المص التالي، فقد عملت الدولة المخدوية على اجتراء ذلك العنف وتحليله بطفة وممارسته بأشكال أكثر توريقاً ودهاة. حقيقة الأمر أن القلق العميق من اللجوء الصريح إلى العنف - كما تجسده طريقة اضططلاع المحتب بعمله - كان كائناً في جوهر جهود الدولة الحديثة الرامية إلى تشكيل نفسها وإرساء هيبتها.

قام هذا الفصل بالمضاماة بين طريقة المحتب في الرقابة على الأسواق وطريقة كشف الكيمائيين الجنائين على الأطعمة والمشروبات. وقد ومرت هذه المضاماة لفقرات تصويات هامة للتصورات السائلة من أسلوب تثير الحصة في المصور الحديثة. من جهة، لم تكن الحصة قط تلك النظام العتالي الذي قدم علاجاً ناجحاً لكل عطل السوق كما يعتقد الإسلامويون المعاصرون. ولم تكن ممارسة أخلاقية تعين المسلمين على العناية بنفوسهم ونهليها كما يزعم دعاة البريون من جهة أخرى، لم يكن إدخال القنون المدني في مصر ولا تقليص المساحة التي

تنظيمها الشريعة هما السب في اختفاء الحجة وكذلك لم يكن توقف ممارستها نتيجة برفع النخب السياسية والثقافية الحديثة في غولية الغرب بدرجة دفعها إلى التحلي عن تراثها وتقاليد الإسلام. إنما انحلت الحجة دوماً على قدر ممرط من العصف أنار انزعاج العديد من المفكرين في المصوور القديمة بقدر ما أنار أيضاً انزعاج المراجعين الإسلاميين المعاصرين^(١). فقد ضمت صفوف المفكرين القدامى الذين أنارت للحجة قلقهم وتساؤلاتهم بعض رجال السياسة ممن دعموا بإنكار ودحض حق الفقهاء في إجازة استخدام العصف، وضمت تلك المصوور أيضاً بعض المقهلاء لنظام مثل إمام الحرمين الجويني الذي بنى في تلك المسألة موقفاً يتأهض تناقضاً جلياً مع الموقف الذي اتخذه لاحقاً (ورعد وفاة الجويني) تلميذه الرالي الذي أجاز للمسلمين تشكيل جماعات مسلحة تطوف بالأسواق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون إذن الإمام. كان ذلك الاستخدام الغاشم للعب هو المشكلة المركزية التي سعت الدولة الحديثة لمواجهتها. بإدخال الطب الجاني والكيمياء الجنائية وإنشاء الشرطة الحديثة وإنشاء نظام الصحة العامة للقيام على أساس نظريات يشا لعلم الأمراض، وعلى علم الكيمياء الحديثة الذي أسس لاغوريه، بوفرت للدولة المخلوية مجموعة من المؤسسات التي مكنتها من الرقابة على الأسواق دون اللجوء إلى العصف الصريح. وكما يوضح الفصل التالي، قد نجحت الدولة في وضع أساليب جديدة للرقابة على الأسواق من خلال ممارسة العصف بأشكال أكثر نولياً ودعاء وأكثر كفاءة. وفي نفس الوقت فإن تلك الأسواق - مل العالم الذي تواجدت فيه - قد شهدت تغييراً كلياً شاملاً ولا رجعة فيه.

(١) لدراسة معاصرة تناول يالطى المخاطر الشاملة في محاولة ومهب الحصة، انظر أسامة إبراهيم حامط وعلي محمد علي الشريف، القصب والحين في تصحيح مفاهيم المحسين (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ٢٠٠٢). ترجع نسخة هذا الكتاب جزئياً إلى قيام أعضاء فيلاديين في الجماعة الإسلامية (المسجلة عن إفتتاح الرئيس أنور السادات في عام ١٩٨١) بإصفوه وتأييده ما ورد به من أولئك القبايل: كرم زهدي وحامد عبد المجيد وحامد مريانة وتاجع إبراهيم ومؤاد الدوالي وحمدي عبد الرحمن عبد السلام. يتضمن الكتاب (بالإضافة إلى نصائح المحسين) الأثر من الإفراد في استخدام العصف (الكتاب ١١)، وما جاء في هذا الباب للتصغير التالي. تعتمد صور المناور في حميه الاحسان، فلنكم ولينا وصمحتا من بعض من تصلى لهذا الأمر لا شيء إلا لأنه يراعى رعايه في التسلف والمقهر عن الناس. فسحتا (لهذا) من بعضهم يتناقل عن بعض مراحل الاحتساب (كما يبينه الرالي في الإجماع) (إضافة لشهرة العصف). ص ٣٨

الفصل الخامس عدالة بدون ألم



في السادس من نوفمبر ١٨٥٨ شهدت دليرة يملكها أحد أفراد الأسرة الحاكمة حدثاً هاماً يمكن اعتباره بحق نقطة تقاطع في تاريخ القانون المصري، بل في تاريخ إنشاء الدولة الحديثة في مصر. في ذلك اليوم، خرجت مسيرة من سبعة وعشرين عبداً أسود يعملون في دليرة إلهامي باشا، حفيد شقيق سعيد باشا، وهي مصر كانت الدليرة تقع في صحراء المحصورة أو ما يعرف اليوم بالدمرداش بمنطقة العباسية شمال شرق القاهرة. قطعت المسيرة عدة كيلومترات متجهة إلى مصر عسكيت مصر في الأريكة لتقديم شكوى ضد ناظر إسطنبول الدليرة، وهو وجه رقيق المقام يُدعى عمر بك وصفي. قال السيد في شكواهم إن عمر بك قد أمر بجلد أحد عبيد الدليرة ويُدعى سلطان بعد تقيده لمدة يومين، وأضاف أن الجلد كان مفرط القسوة حتى إن بعضهم قد هجر عن إحصاء عدد الجلطات التي تعرض لها سلطان. واتفقوا جميعاً في روايتهم على أن اللطم كان يتساقط من عجيذة سلطان وتظهر، وأنه كد يصرح أُلماً ويهتق دماً طوال المحنة التي مر بها. وبعدما انتهى المجلد، أمر عمر بك بتقييد ساقَي سلطان في الأغلال وحسب الرصاص المصهور في أفضالها. نُقل سلطان إلى الأسفل حيث سُرم من الماء والطعام لمدة ثلاثة أيام، وكان ينزع ويشكو ناراً [كداً] بظفره وتراً بوسطه ولم ارتضى عمر بك أن يرسله القنصل [للملاح]، وفي اليوم الثالث وافته العية. قال العبد إن عمر بك قد سبق له أن جلد عبيد آخرين حتى الموت، وإلهم يخشون أن تدور الدليرة على أي واحد منهم بعد ذلك، وهم غروا أن الحكومة تُجري مجرماً.

قررت عسكيت مصر بعد تلقيها الشكوى أن ترسل صالح أفندي بكباشي، وهو واحد من كبار ضباطها، إلى الدليرة للتحقيق في الموضوع. وقررت العسكيت - في دليل إضافي على الاهتمام الجدل الذي تولته للقضية - أن ترسل الحكيم باشي والحكيم الثاني لإحضار جثة سلطان. عندما وصل الحكيم باشي إلى الدليرة وجد أن

بعض العاملين فيها قد حاولوا تسهيل الهجـ وتكثيفها استعدادًا لدفعها للخدمة على حادث الجند، لكن العبيد الذين لم ينضموا إلى المميرة حلوا بينهم وبين تحقيق ذلك الهدف بالإسراع إلى ذلك، رفض حاتونية الممرات الفجاء إلى الدائرة بعد أن تراسى إلى أسامهم أن الوقت لم تكن طليحة، وأن شهة جنانية تحوم حولها

بوصول صالح أفندي، وقعت مواجهة هامة على أبواب السراية الواقعة داخل الديرة. كانت تلك المواجهة كثيفة لملاقات السلطة بين الحكومة المركزية التي يمثلها صالح أفندي وبين الأسرة الحاكمة ممثلة في إلهامي باشا. أخبر ناظر ممالك السرايا صالح أفندي أن عمر بك قد غادر السراية متجهًا إلى منزله الواقع في حي الحلمية بالقاهرة^(١). طلب صالح أفندي العنوان الكامل لمتزل عمر بك، لكن الحدم تظاهروا بجهلهم به. وإذا كان الضابط يتعجب لمناورة المكلف، تصادف له أن يرى عمر بك عائلاً إلى الدائرة في عرته. لكن البك نجح في الفرار من الضابط ودخل السراية وأقن بردياتها على نفسه من الداخل، وأصدر أوامره لليوايين بمنع الضابط من الدخول. وقف صالح أفندي أمام البروة متحيراً من أمره، ثم هداه تفكيره لكتابة أسئلة على قصاصة ورق وطلب من «شيخ البوايين» توصيلها إلى البك. قابل الحدم طلبه بالرفض متعللي بأن عمر بك قد غادر السراية من أبوابها الحديدية. عاد صالح أفندي غاضباً إلى ضيقية مصر وأبلغ رؤسائه برفض عمر بك مرافقته إلى مصر الصبغة للتحقيق معه.

أرسل مأمور ضيقية مصر ضابطاً آخر من كبار ضباط الضيقية، هو محمد أفندي، بتعليمات بإحضار عمر بك من محطها يكونه. فشل ذلك الضابط في ذلك بدوره في الإصا بك فذهب مأمور الضيقية بعمر بك إلى الدائرة وأمر رجاله باقتحام بوماتها وإلقاء القبض على البك. وإذا أدرك عمر بك أن الاعتداء في السراية والتستر فيها لن يمنحها الأمان الذي ينبغي، تسال من بولية المحرم فأرأ نحو المدينة في عرته. رأى المأمور محلولاً الهروب، فركب الضابط معه في العربة وأحضره للضيقية بالأريكة للتحقيق معه.

عد الوصول إلى مقر الضيقية، أكر عمر بك ارتكابه لأي خطأ. ورغم إقراره بإصدار الأمر بجلد سلطان لتعريبه دون إذن، ظل مصراً على قوله إنه لم يقصد قط

(١) في عام ١٨٨١ غير مجلس حكمي اسم حي فيون إلى حي الحلمية نسبة إلى أحد القديس. انظر سامي، تقويم قديم، ج ٢ ص ٢٨

موت العبد نتيجة لتلك العقوبة. وادعى أن الضرب لم يكن السبب الحقيقي لموت سلطان، وإنما كثرة المشروبات التي كان يتناولها ميت له ضعف البنية. وقال أيضًا إن مأمور الضبطية ما كان يجب أن يصدق روايات العبد المبالغ فيها، ووضعهم بأنهم «دائمًا متمكنين في تعاملهم المكرات والحشيش وأموال السرعة، وبواسطة [أي بسبب] وجرمهم ونهرهم قد أوجب الحال للمحاكمة والاقرى منهم عليه» ووجهته الضبطية بشهادة عبد آخر اسمه بحيث السبب الذي قال إن سلطان قد تلقى ألفًا وخمسمائة جلدة. وإثباتًا لهذا التقدير، قال بحيث إنه كان يملك السبحة وبعد كل جور يأتيني من السبحة، وكل مائة يتني صباغ من يده، حتى بلغ العدد خمسة عشر صباغ بألف وخمسمائة جوزة. رد عمر بك بأن بحيث كاذب، فلو كان حاشيًا في نسيجه ما كان من الممكن له أن يركز اهتمامه على عدد ضربات الكرياج، وكرر بعد ذلك قوله إن شهادات العبد غير جديرة بالقبول؛ لأن «عدالة الحكومة لا تسمح بقول المعنري لأن إقامة الحق في وجوب العدل».

في أثناء التحقيق مع عمر بك، قام كاتبه بزيارة مفاجئة للضبطية. أخرج الكاتب من جيبه صرة تضم مائة وخمسين جنيهًا جديدًا (وهو مبلغ هائل من المال وقتها) ووضعها على مكتب المأمور، التي قام على الفور باستدعاء صراف الضبطية وأمره بتوزيع تلك المحاولة المكتنفة للرشوة في سجلاته.

في تلك الأثناء انتهى التحقيق من الكشف على اللجنة، وخلص إلى وجود شواهد واضحة على الضرب على المؤخرة، وعلى تأثير ذلك الضرب على الأعضاء المعوية. ولكنه رغم ذلك لم يستطع التوصل إلى رأي قاطع بشأن سبب الوفاة؛ ولذا أوصى بالتهام بتسريح كامل للجنة. لكن تقرير التشريع بدوره لم يذكر شيئًا واضحًا للوفادة رغم إقراره بظهور آثار خارجية خطيرة للضرب وتأكيد على حدوث نزيف داخلي.

نظر مجلس الأحكام ملف القضية متضمنًا تقرير مأمور الضبطية، وتقرير الكشف على اللجنة، وتقرير التشريع اللذين تمًا في قصر العيني. بعدها قام المجلس بمساوالت جادة حول الموضوع، ثم قرر - على الأرجح بسبب خطورة القضية - أن يخرج عن عاداته في إصدار الأحكام، وأن يكتب بدلًا من الحكم توصية قوية إلى سعيد باشا والتي مصر شخصيًا. في ضوء الأهمية البالغة للحيثيات للتوصية وصحفتها، يورد هنا اقتباسًا مطولًا منها:

إد الذي تبين من هذه القضية هو صحة حصول الضرب الشديد إلى سلطان العبد بإذن عمر بك، كما استبان من شهادة من علموا وانشروا الضرب من أتباع

الدليلا ومن كشف المحكما الذي صار على المضروب سيما وأن ذلك صر
بك قد اعترف بصول الضرب للبعد المذكور، ونقط الجهد من هو فيما بين
جسامة الضرب ونحته، مع أن جسده في خفة الضرب لا يعول عليه بالنظر لما
شاهد (أي شوهدا) ونظر من كثرة الضرب من كثرة الضرب الذي نظر بهم
العموم ونسب من فقد الحياة الإنسانية إلى العبد المذكور.

كما وأنه يظهر أيضا أثر لصحة سولين صر بك في موة العبد سالف ذكرهما،
أحدهما بالضرب من شهادة من وقوده والآخر بالحبس محجوبا عن الطعام
والشراب حسب شهادات السجان والسلي.

فذلك وإن كانت مواد القتل من ما تُنظر شرعا وسياسة، إلا أن النظر فيها شرعا
ما يحتاج الحال فيه لخصم شرعي يتقدم للقاضي مع صر بك من طرف مساعدة
مالكه، ويثبت توكيله شرعا في الخصومة مع المدعى عليه. ولو فرض وتبين
المدعي وأدعى على الخصم ونظرة المادة شرعا فلا يخطر الحال فيها بالأصول
الشرعية في ثلاثة وجود إما الثبوت شرعا أو فحده، أو تنازل المدعي عن دعواه
ومن فرض الظن في حصول وجه عدم الثبوت شرعا أو أن المدعي يملك حقونه
للمدعى عليه فلهما ما هو مئة سبيل من جناية صر بك في ذلك إذا أمرا مجريا
قد مجري وتعدى وضع حرية الحكومة فيلك فالحكومة لا ترك حق تطهيه
عليها بل لا بد من أخذ حقها من تقرير تطهيه في حرك حركتها بواسطة مجازاته.
وحيث المتفق والمجلس أن صر بك فهو على أي الحالات مطروق ومستحق
ترتيب الجرا على تطهيه وقطعه المتوضح مع قوله، فلهذا بالمجلس أن ترتيب
الجزا عليه فيلك يكون معرض أمره للأعتاب السية (أي سعيد باشا).

بعد ثلاثة أشهر من تلقي سعيد باشا هذه التوجيه شديدة اللهجة من مجلس
الأحكام، قرر الباشا تقي صر بك وصفي من مصر، وأرسلت خطابات إلى
حكمدارية الموالي تأمرهم بمتعه من دخول مصر إذا حاول العودة إليها^(١).

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، س/ ١٠/ ٧/ ٣ (الرقم الأصلي ١٦٦٥)، قضية رقم ٢٢٧، ص
٥٢، ٥٤، بتاريخ ٢٢ ربيع الثاني ١٢٧٥ هجرية / ٢٩ نوفمبر ١٨٥٨ ميلادية. يمكن العثور على
الرسائل الأصلية الموجبة من ضبطة مصر إلى مجلس الأحكام في دار الوثائق القومية، ضبطة مصر،
س/ ١٨٦/ ٢ (الرقم الأصلي ١٦٦٥)، وثيقة رقم ٧٢، ص ١٧٩ و ١٨٥- ١٨٨، بتاريخ ١٥ ربيع الثاني
١٢٧٥ هجرية / ٢٦ نوفمبر ١٨٥٨ ميلادية. ودار الوثائق القومية، ضبطة مصر، س/ ١٨٦/ ٢ (الرقم
الأصلي ١٦٦٥)، وثيقة رقم ٧٤، ص ١٨٨، بتاريخ ١٩ ربيع الثاني ١٢٧٥ هجرية / ٢٦ نوفمبر ١٨٥٨
ميلادية. ويوجد قرار سعيد باشا في دار الوثائق القومية، الضبط السية، أوفور، سجل رقم ١٨٩١، أمر
رقم ١٢، ص ٨٥، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٧٥ هجرية / ٢ أبريل ١٨٥٩ ميلادية. نسخة الكفاح من
المقبض، انظر في الجسد والخطاب ص ١٩٧- ٢٠٥.

لا تحتاج أهمية هذا الحدث الدرامي الفاصل في تاريخ القانون وفي تاريخ إنشاء الدولة في مصر إلى أي تأكيد. أولاً، يوضح هذا الحادث المكنة المركزية التي احتلتها القبطية في حياة القاهرة. بحلول نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر، وقبل أن تبلغ صليبية مصر عاشر الثلاثين، أصبح ديوان صليبية مصر جهازاً عاماً يتولى المسئولية عن متابعة الجرائم ورصد الأوبئة وجمع الإحصائيات الحيوية⁽¹⁾ ونتيجة لذلك أصبح مقر صليبية مصر، الواقع في حي الأزيكية شمال غربي القاهرة، مركزاً هاماً من مراكز السلطة في الدولة الوليدة التي كلف الخنثيون لإنشائها في مصر. كذلك طرحت صليبية مصر نفسها كمركز للعائلة المثقلة السليمة يمكن فيه حتى للعبيد السود أن يتوقعوا الإنصاف في شكاوهم ضد البكوات. وفي هذه القضية تحديداً، لم تكن شكوى العبد من أي وجه عادي، وإنما من بك يعمل في ديرة إلهامي بنشأ الذي كان حفيداً لشقيق الخنثوي، وكان في نفس الوقت زوجاً للأميرة ميرة كريمة السلطان العثماني. بعبارة أخرى، هذه قضية لجأ فيها عبيد سود إلى المؤسسات الحديث مثل القبطية ومجالس السياسة لمناقشة وجه ربيع الشأن يعمل لدى أمير من عصب الأسرة الحاكمة، بل من عصب الدولة العثمانية ذاتها.

ثانياً، تبت القضية الدور المركزي الذي لعبه الطب الجنائي في النظام القانوني الأحد في الاتساع السريع آنذاك. مثل القبطية، لم تكن المؤسسة الطبية والطب الجنائي قد تجاوزا الثلاثين من عمرهما. وقام الأطباء الجنائيون بمهامهم الصعبة بعناية وتعاون رغم قصر التقاليد والتجارب التي يمكن البناء عليها. وكما نوضح هذه القضية وغيرها من القضايا التي سرد ذكرها لاحقاً، فقد لعب تقدير أولئك الأطباء دوراً حاسماً في فرض العقوبات القانونية على الوجهاء وذوي السطوة ومما يسوي هذا أهمية هو الوعي العام بأهمية الطب الجنائي في إقامة أدلة الإثبات كما تشهد عليه حرية العبد لجثة سلطان، ومنعهم العاملين في الدفينة من دفنها قبل وصول الأطباء الصليبية.

ثالثاً، تبرز القضية المكنة المركزية للقانون في العملية المشحونة - عملية تشكيل الدولة. كما أثرنا في الفصل الثاني، لم يكن النظام القانوني الذي يجري إرساءه قائماً على مبادئ الفصل بين السلطات وسيادة القانون، وإنما كان قائماً على ما يمكن تسميته بـ«الحكم بالقانون»⁽²⁾. فبغية أن تتمكن الأسرة الخنثوية من تحويل

(1) Pakeny «The Police and the People», 375.

(2) Nathan Brown, *The Rule of Law in the Arab World* (Cambridge: Cambridge University

معها إلى دولة يبر وقراطية، كان على الخديوي أن يضع تعييد السياسات التي يقرها بنفسه، وأن يضمن وجود الأليات والأجهزة التي تكفل ذلك التعييد. إذن فقد كان الحكم بالقانون يعني أن تعمل الدولة التي مع الخديويون لإنشائها على أساس قانون ثابت يمكن معرفته. ويجب بالتالي أن تنص صلاطات الدولة ذاتها - صراحة أو ضمناً - لتلك القوانين. لم يكن هناك لشروط الفصل بين السلطات أو لوجود التعددية، بل لم يكن هناك اعتبار للمعيار التي ينشأ القانون من خلالها^(١) علاوة على ذلك فإن القانون في هذه الحالة لم ينشأ كتعبير عن السيادة، وإنما كتمثيل أساسي من عناصرها في هذا الصنف، وكما كان الحال في الحكم الصادر عن مجلس الأحكام بمعمر خالده أندي (انظر الفصل الثاني)، كان قرار سعيد باشا بتفكيك مصر بك من مصر وسيلة موية لإبراز انفصال سلطته عن سلطة السلطان العثماني، والتمييز بين مملكته، مصر، وباقي الولايات الخاضعة لسلطة الدولة العثمانية الأوسع.

لكن هذه المملكة المستقلة التي ينشأ القانون في مصر كانت تفرز بالتناقضات من جهة كانت مصر قانونياً ولاية عثمانية، والسلطان العثماني هو رأسها بحكم القانون، ولم يكن الخديوي إلا مجرد وائٍ إقليمي لا حق له في سن القوانين بصمته الشخصية ومن جهة أخرى، كانت سيادة الخديوي داخل مصر تتعرض لتعديلات خطيرة من جانب أفراد عائلته الممتدة كما أوضح ليهود توليدانو، وروبرت هتير، وأدم ميستيان، شهدت العقود الوسيطة من القرن التاسع عشر لتقسيمات عميقة داخل أسرة محمد علي^(٢). خلال تلك الفترة، أنشأ العديد من أفراد الأسرة للحاكمات بلاطهم أو أسرهم الملكية الخاصة إن جاز التعبير، وكان للمناقشة والصراع بين تلك الأسر المتناحرة دور كبير في تشكيل الساحة السياسية. وتُبرر قضية سلطان هدا التوربا إد زها وقعت في دائرة يملكها إلهامي باشا، الذي كان والده عباس باشا يعيشه لتولي عرش مصر من بعده قبل اغتياله القامض في قصره بينما قبل قضية سلطان بأربع سنوات قسب^(٣).

(١) Brown, *State of Law*, 262.

(2) Toledano, *State and Society, Egypt under the Khedives; Monarchy, Arab Patriotism*.

(3) من مرمان ١٨٤١ الذي منح مصر ولاية وراثية لمحمد علي على أن يتولى منصب الوالي أكثر دكور الأسرة س (وليس أكبر أبناءه). وبالتالي لم يكن من حق إلهامي أن ينتقل إليه وراثياً على مصر ومع ذلك هناك أدلة على أن هذه الطريقة قد مارست عيسى، كما يتضح من محاولة بعض أفراد عائلته تنظيم انقلاب مصر عقب اغتياله ميائنة (في ٧ يولية ١٨٥٤) لمنع تولي سعيد للسلطة إلى أن يعود إلهامي من رحلته إلى أوروبا. انظر سليم، *تاريخهم القليل*، ج ٢، ص ٧٢.

لقد اتضح التوريتين الأمر الحاكم في مصر بأجل صورة في المواجهة القوية التي وقعت على يولية الدائرة بين رجال الضبطية وبين يولي ديرة إلهامي باشا بدا الأمر وكأنه عمر بك - نياة عن إلهامي باشا - قد أعلن الدائرة وحدة مستقلة لا اختصاص لأحد عليها سوى سيده، وذلك من خلال إنكاره الحق في دخولها على ضباط الضبطية. ففي ذهن وتصور عمر بك لم يكن هؤلاء الضباط إلا موظفين في دائرة أخرى، هي دائرة سعيد باشا، وبالتالي لم يكن لهم الحق في دخول دائرة إلهامي باشا دون وعده وموافقة.

ردًا على ذلك، كانت ضبطية مصر - بدعم من مجلس الأحكام كما كشفت الأمور بعد ذلك - تدفع بأن مملكة سعيد باشا لم تكن مجرد دائرة أخرى، وإنما كانت الدولة، الحكومة. ولم تكن تلك الحكومة تتمتع باختصاصات السيادة وحدها، وإنما كانت تتمتع أيضًا بالحرمة؛ الحرمة التي انتهكها عمر بك بضربه عيدًا حتى الموت. وكما أوضح مجلس الأحكام في توصية القوية المرفوعة إلى سعيد باشا، فقد كان على الحكومة أن تثار لنفسها بمعاوية عمر بك وذلك لكي تستعيد حرمتها المستهكة. بعبارة أخرى، لم يعد من الممكن احتيا الأحداث التي تقع داخل ممتلكات أحد أفراد الأسرة الحاكمة خاصة، وإنما أصبح مسائل ذات أهمية قومية حتى ولو كان ضحيتها عيدًا أسود.

وأخيرًا، توضح القضية بني أطرافها المتتقين لتبريرات متضاربة لعمالهم مترابطة ومتشابهة مثل مفعول الحكومة والعدل والحق. من الهام، على سبيل المثال، أن ملاحظ أن كلمة الحكومة قد وردت ثلاث مرات في ملف القضية المطول وفي حين أبشى عيد الدائرة فقة كاملة في الحكومة، وخاطروا بالخروج في مسيرة طويلة إلى مقر ضبطية مصر في المحروسة، متاشقين الحكومة «أن تجري مجراها» في مواجهة ما اعتبره خطرًا مميًا يتهكمهم، رد عمر بك على ادعائهم بالأسناد إلى مفهوم الحق والعدل اللذين كان يرى أن على الحكومة الالتزام بهما. وفقًا لمفهوم العدل عند عمر بك، كان على الحكومة أن تسعى لاستعادة النظام من خلال تأييده في محاولته لرفض حقوقات ولادة على العيد المتلمسين. ويبدو أن عمر بك كان مؤمنًا بتعريف مبكر لمفهوم العدل وهو تحقيق التكافؤ لا المساواة^(١)، أي بوضع الشيء في موضعه، بالمقارنة مع نقيضه (الظلم) الذي يعني وضع الأشياء في غير

(١) من العدالة كعدل يستهدف تحقيق التوازن، ومن استخفاف كادلت مثل «الميزان» و«التعادل»
لتصور من خاضع السلطة في الفكر التورتي الإسلامي، انظر:

Roma, *Journal of Islamic*, 162-164.

موصفاً^(١). لقد تبنى العبيد والبلد مفهومي مستظفين للحكومة، فقد وآما العبيد ملاذاً آمناً من الظلم بينما وآما اليك سلطة لقرض العدل بينما وآمت ضيعة مصر ومجلس الأحكام أن الحكومة تتمتع بالإرادة والسيادة، وتمتدح مهمها بالحرمة أيضاً.

تكتسب قضية سلطان والجنابية التي أوليت لها مغلولا إضافيًا عند مضاهاتها بحادث وقع قلها بما يقرب من ثلاثين سنة، حين قام مستول رسمي بجلد شخص حتى الموت ولم يكن جزاءه إلا توبيعًا لفتيًا. في أغسطس ١٨٢٩ صرب صالح أفندي، ملصق قسم ميت غمر والسبلاوين، شخصًا ألفًا وتمتامة كرنج لعدم تسليمه مرثًا كان قد طلبه منه، فمات الرجل بسبب هذا الضرب. عندما سمع محمد علي بالحدث كتب إلى صالح أفندي بقوله لي - الذي يشير اسمه إلى أنه كان واحدًا من بلدياته، قوله - رسالة بويخه توبيخًا عفيًا: «أيا صالح أفندي، صرب قدر ذلك بدون تصريفي للوجه إعدامه من أكبر المظالم ومنافي لرضائي» وبعد ذلك حذر صالح أفندي من تكرار اللجوء إلى مثل هذا الضرب المفرط في المستقبل، وأمره أن يبلغه رسميًا في حالة وقوع أحداث مماثلة^(٢).

يوضح التناقض بين التوبيخ العفوي الذي وجهه محمد علي لصالح أفندي عام ١٨٢٩ والحكم القاسي بالتضي من البلاد الذي فرضه سعيد باشا على حمر بك وصفي عام ١٨٥٨ الشوط الكبير الذي قطعه حكام مصر في محاولاتهم لكبح العنف الرسمي. ففي خلال ثلاثين عامًا، اكتسب ما كان يعتبر مجرد مخالفة يمكن تصحيحها بلوم كليي يبط قدرًا من الخطورة يجعل عقوبته هي التضي. بحلول عام ١٨٥٨ أصبح الاعتداء على جسد أحد أسود مرافقًا لانتهاك حرمة الدولة ذاتها

بروي هذه الفصل قصة هذا التحول الجذري. ويوضح كيف أصبح جسد سلطان معتركا لسيادات متنافسة ومجالًا لتطبيق القانون وتأكيد لوظيفته يرى هذا الفصل

(١) لمزيد من عقد الصراعات المبكرة للعدل والظلم انظر

Roy Mottahedeh, *Loyalty and Leadership in Early Islamic Society* (Princeton: Princeton University Press, 1980), 179.

انظر أيضًا:

Boğaz Ergene, «On Ottoman Justice: Interpretations in Conflict (1600-1900)» *Islamic Law and Society* 11 (2004): 52-87.

كتب إد جري أن واحداً من الدوافع المهمة للعدالة في الفكر القانوني والسياسي العثماني قد تمثل في حماية اعتبارات الأشخاص الذين يحترقون أفعالاً تلك للاعتبارات.

(٢) د. موف عباس، محرر، الأوسر والمكاليات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، جريدة للقاهرة دار الكتب والمخطوطات القومية، ٢٠٠٥، ج ١، ص ١٢٧

أن موت سلطان يوضح أولاً التوترات المتأصلة في تطبيق نظام قانوني - سياسي «عتمد فيه القنوت - أي أعضاء الأسر الحاكمة في مصر - أن لهم الحق في تطبيق القانون وفرضه بأنفسهم، ويوضح ثانياً كيف سعت الحكومة (أي الدولة الناشئة) إلى انتزاع القانون من أيدي تلك النخبة واحتكائه لنفسها وكما يوضح هذا الفصل، فقد حيز هذا الصراع عن حقه بأعلى صورة في التحرك صوب منع العنف الرسمي، وهو التحرك الذي رأته الدولة المركزية الموحدة ضرورياً لفرض سيادتها على الأجيحة المتنافسة في الأسرة الحاكمة.

العنف الرسمي في مصر المشيوقية

بعد قسبة سلطان القومية بثلاث سنوات، أصدر سعيد باشا أمراً بحظر عقوبة الضرب كسب الباشا إلى ديوان ضبطية مصر في الرابع من يولية 1861 طائفاً وعدد لا حصر له باستبدال مجازات من يرتكبون الذنوب بالجس بدلاً من الضرب، قام الديوان، استجابةً لطلب المشيوقي، ببحث مفصل في سجلاته وفي التشريعات الجنائية السابقة للتحرف على أساليب العقاب على الجرائم المختلفة. وكتب الديوان أيضاً إلى ضبطية الإسكندرية طائفاً للقيام بعمل مماثل لمضاهة النتائج التي يوصل إليها كل منهما، وبعد الكثير من المناقشات كتب ديوان ضبطية مصر إلى محافظة مصر التي قامت بدورها بصياغة لائحة أحالتها إلى سعيد باشا للتصديق عليها.

سج عن ذلك إصدار «لائحة استبدال الضرب بالجس» التي تضمنت ثلاثة عشر سداً، وأصبحت ملحقاً بارزاً في قانون العقوبات المصري. (تتظر ملحق رقم ١١ نص اللائحة). أنهت اللائحة استخدام الضرب كعقوبة مؤقتة وغرقت فيوداً مشددة على استخدام الضرب والتعذيب كأداة لانتزاع الاحترافات من المشتبه بهم في قضايا جنائية. أوضحت الدياجة أن مشروحاتها سابقاً يضم تسع عشرة مادة قد كشف أن «المواد المترتبة للضبطية متروكة ولا يمكن حصرها على سياق واحد، ولاحتلاف النظامي يخشى من تنوع الحكم إن كان اجتهادي، إذ بعض المواد جاري رؤيتها بطرف حضرة الأمور والبعض بطرف حضرة الوكيل أو نظار الأكلام وزنه لأجل ضبط ويط الإجرى في سائر ما يرد للضبطية في المواد على سن واحد وهدم تنوع الحكم قد فعلت [اللائحة] المذكورة. من البند الأول على معاقبة من يرتكبون جسماً بسيطة مثل «المشاجرة برع التعدي بنوع السب أو مد

اليده أو القبض على الهدوم أو البصق على الوجه أو ما يماثل ذلك مما يخل بشرف الشخص» بالجسب الاتفرادي لمدة تتراوح بين أربع وعشرين ساعة إلى ثلاثة أيام، حسب جسامته للجسمة أو المخالفة. ونص البند الثاني على عقوبة «أرواب السوابق المعروف فيهم قبح السلوك أو لمن حضر للقطبية مسكرًا أو خُبط ليلًا في الظلام أو من المعاملات المشيخة... أو في لعب القمار» بنص أسلوب عقاب المذكورين في البند الأول، أي بالجسب الاتفرادي بالإضافة إلى حرمانهم من الطعام والماء وشرب الدخان والقهوة لمدة تتراوح بين ثلاثة وسبعة أيام. لهم ملامح اللاتعة هو تسليمها في البند ١٢ بأنه ممن كونه غير ممكن حصر جميع التضاعفات والمعاملات فإن كل من كان يستحق الضرب من خمسة عشر لغاية خمسة وعشرين جلدة يُسجن من أربعة وعشرين ساعة لغاية ثلاثة أيام... ومن يستحق الضرب من ثلاثين إلى خمسة وسبعين جلدة يُسجن من ثلاثة أيام لغاية خمسة عشر يومًا... وكل من يستحق الضرب من خمسة وسبعين لغاية مائة جلدة يُسجن من تسعة أيام إلى إحدى وعشرين يومًا^(١).

كما سيرجع هذا الفصل لاحقًا، كان اللجوء إلى الضرب أمرًا مستطاعًا وواسع الانتشار في أقسام الشرطة قبل صدور هذه اللائحة. ما الذي دعا السلطات إند إلى إدخال هذا التغيير الجذري في السياسة العقابية؟ من الجدير بالذكر - عند النظر في الصير المحتمل لتوقيت صدور اللائحة - أن الباحثين الذين تناولوا بالدراسة ماطن أخرى من العالم قد أشاروا إلى تزامن ملحوظ في التحرك صوب مع العقوبات البديعية. وقد عزوا أولئك الباحثون هذا التحرك المتزامن إلى انتشار أفكار عصر التنوير من أوروبا الغربية. لقد دفع مؤرخو روسيا، على سبيل المثال، بأن أفكار العنادة والمساواة والترعة الاستاتية الليبرالية كما فضلها مفكرون مثل بيكاريا ولوك ومونتسكيو كانت الفاعل وراء إصدار مرسوم ١٨٦٣ الذي منع التعذيب في البلاد^(٢). وبالمعنى من أنه لا يبدو أن النظام السياسي الروسي قد تأثر تأثيرًا مباشرًا، يرى أولئك الباحثون أنه لم يكن من الممكن منع الأفكار الجليطة التي تقوض النظام القديم من عبور الحدود والتأثير على صفوف أفراد المجتمع البلوريين

(١) در الوثائق القومية، محافظة صرخه، ١/ ١٠/ ٢٠٠٨، الرقم الأصلي ١١٠٨، رقم ٢، ص ٧٦، ٧٣، تاريخ ١١ شعبان ١٢٧٨ هجرية / ١١ فبراير ١٨٦٧ ميلادية.

(2) Bruce F. Adams, "Program of an Idea: The Mitigation of Corporal Punishment in Russia to 1863," *Adapted Histories*, 17 (1986): 57-74.

وبالتدريج امتدت تلك الأفكار إلى بقية أجزاء الكيان السياسي، ثم وقع تغيير القانون في نهاية المطاف. ويشهد بروس أفغزر على الدور الذي لعبه ستانيس همر النوير في روسيا: «لقد كان الرجال الذين وقروا وراء إصلاحات عام ١٨٦٢ في روسيا من موظفي الحكومة، ومن المصلحين المتعلمين، ومن سكان المدن، ممن اعتبروا أن العقوبات العنصرية عقوبات همجية قاتل همرها وأولتها»^(١).

هل كانت لائحة ١٨٦١ في همر نتيجة للحركة العالمية وأدت في التطبيب وصمة في حين الإنسانية؟ هل يمكن للمرء أن يدفع بأن تلك اللائحة كانت جرأة من اتجاه عابر للثقافات بشر بيلاد حساسة جديدة لإزاء الألم، حساسة ربما كانت دائماً لتحركات مماثلة صوب منع التطبيب في نفس الوقت تقريباً في كل من روسيا والجيش البريطاني في الهند المستمرة؟^(٢)

في مشكلات العلمانية، طرح طلال أسد تساؤلات عن السهولة التي عسرت بها «الرواية التضخيمية» سبب منع الألم البدني في النظم القانونية في غرب أوروبا قبل قرنين من الزمان. وفقاً لتلك الرواية، اعتبر التطبيب فيلةً أمراً غاصحاً لأن قسوته العظيمة قد اتضحت بجلالة أكبر... ولأن الألم الذي يتم إزالته بالنس في سياق التطبيب المقتن قد اعتبر أمراً لا يمكن تبريره»^(٣). ولكن لماذا جاء التبرير حجاباً إلى هذا الحد؟ لماذا لم يعتبر التطبيب حقوة لا إنسانية قبل فولثير ويككروها؟ يرى طلال أسد أن ما أثار قلق مفكرين عصر التنوير لم يكن العقاب البدني بعد ذاته وبما مشكلة القياس الكمي للألم. لقد كان عدم تكافؤ الألم هو الذي سبباً أولئك المفكرين إلى اعتبار التطبيب حقوة لا إنسانية لصعوبة مقولته وصعوبة افتراض تساوي تأثيره على كل الناس. ولذلك اعتبر التطبيب أسلوباً لا يصلح لإعلاء كلمة العدالة واسترشاداً بآراء فوكو، أضاف طلال أسد أن السج أكثر تحقيقاً للمساواة لأنه يتركز على تراث فلسفي يعتبر أن الحرية هي الوضع الطبيعي: «لقد رأى مصلحو العقوبات أن التوق للحرية متأصل بغض الدرجة في نفس كل إنسانة ولهاذا يمثل حرمان الأفراد من حريتهم طريقة للمساواة في عقابهم... ولا يتوافق أي شكل من أشكال العقاب مع جوهر إنسانيتنا قدر توافق للعجز ممد»^(٤).

(١) Adams, «Progress of an Idea», 71.

(٢) Douglas M. Peate, «Surgery, Soldiers and the Law: Race, Class and Army Discipline in India, 1820-50», *Journal of Imperial and Commonwealth History* 23 (1995): 211-247.

(٣) Asad, *Formations of the Secular*, 107.

(٤) Asad, *Formations of the Secular*, 109.

على صعيد معادل، كتب چون لانتجين دراسة وثيقة اعتمد عليها طلال أمد جرياً في بحثه في تلك الدراسة دفع لانتجين بأن إلغاء التعذيب المقتن في أوروبا في القرن السابع عشر لم يرتبط بفكر التنوير إلا صلة واهية للغاية بدلاً من ذلك التفسير الذي سماه «تفسير المحاكمات الخيالية»^(١)، فقد رأى أن إلغاء التعذيب قد حدث بعد فقدان الاعتراف لمكانته المركزية كسند للأدلة القانونية. وقد نتج هذا التراجع في أهمية الاعتراف من البروغ التلويجي لنظام إثبات جديد في القرن السابع عشر مكن من التقييم القضائي الحر للأدلة الجنائية. فقد تزايد اعتماد المحاكم على الأدلة الظرفية والحجج النظرية، وحل هذا النظام محل الأساليب التقليدية لإقامة الأدلة القانونية، وهي الأساليب القائمة على أسس القانون الروماني الذي كان يتطلب اعترافاً وشهادة اثنين من شهود العيان. لقد كان هذا التطور بمثابة ثورة حقيقية في الفكر القانوني والمجدي بالملاحظة في تحليل لانتجين هو تسديده لتاريخ هذا التحول قبل ظهور مفكري عصر التنوير مثل فولتير وبيكاردا الذين خنثوا السردية التقليدية أن كتاباتهم قد أثارت لدى المشرعين الأوروبيين شعوراً عميقاً بالهرج، مما دفعهم إلى حظر التعذيب. بحسب أخرى، يرى لانتجين أن العملية الطويلة والمعقدة التي أفضت لالتصديق المقتن قائمتها وأهميتها قد سبقت دخول مفكري عصر التنوير على الساحة، وسبقت تطويرهم لعملية حثت واكتملت بالعمل، وسبقت قيامهم بوصف التعذيب بظلمة إنسانية والإفراط.

إذا كان من غير المحتمل أن يكون تفسير «المحاكمات الخيالية» لإلغاء الأكم اليدي هو الدافع وراء ذلك التحول الهام في عملية تطوير القانون الأوروبي، فهل يمكن للمرء على الأقل أن يستخدم حجج طلال أمد وچون لانتجين لتصوير لائحة ١٨٦١ في مصر^(٢) باعتبر وودواف يترز الباحث الوحيد في تاريخ القانون المصري الذي درس تلك اللائحة الهامة بالتفصيل، وتحليلها لها يستحق نظرة فاحصة على مدى خمسة عشر عامًا، كتب يترز سلسلة من المقالات والدراسات التي تناولت محتام جوائب التاريخ القانوني المصري في القرن التاسع عشر، بما في ذلك التشريع الجنائي وأوضاع السجون ودور القاضي الشرعي في البت في قضايا القتل

(١) John Langbein, *Torture and the Law of Proof: Europe and England in the Ancient Régime* (Chicago: University of Chicago Press, 1977).

(٢) دراسة تصنف للحكم الاستعماري البريطاني في مصر خلال نصف القرن الذي أعقب الغزو في ١٨٨٢، والمراجع البريطاني بأن ذلك الحكم قد أنهى استخدام الكراخ وحظر العمل بالسفرة وأصلح النظام المصري، نشر *Eastern Juridical Humanity*

العمد، واستخدام الفتاوى كمصادر للتاريخ القانوني^(١) تساهل بيتر في واحدة من أوليات دراسته عن «سبب اعتماد مصر لإصلاحات في مجال العقوبات تماثل تلك التي اعتمدها أوروبا الغربية في نفس الوقت تقريباً». وظهر في إمكانية أن يكون ذلك التماثل فوائداً إلى التأثير الأوروبي الذي نقله الخبراء الأوروبيون (المعاملون) في مصر، والطلاب المصريون العاملون من جناتهم في الغرب. ولكنه سرعان ما رفض ذلك التفسير واعتبره ناقصاً، وعزا عملية الإصلاح القانوني للكبرى إلى التطورات المحلية، وأكد فقط كان الدافع الأساسي للإصلاح هو استتباب الأمن في أرجاء مصر نتيجة لزيادة إحكام محمد علي لسيطرته على البلاد، وتحسن المراقبة الشرطة، ولزيادة كثافة ملاحقة المجرمين والتبض عليهم^(٢).

في دراسة لاحقة مخصصة لإصلاح السجون، ثار بيتر سؤالاً محدداً عما يمكن أن يكون السبب الذي أتى إلى إصدار لائحة ١٨٦١^(٣). في سياق إشارته إلى كتاب بيتر ميرميج المشاهد المتعلقة^(٤)، والذي دفع بأن ما أسماه نوربرت إلياس به العملية التمدنية^(٥) قد لعب دوراً متميزاً في خلق حساسيات جديدة تنهز من الألم الذي يغذيه باسم القتل. تمتص بيتر في إمكانية شعور مصلحي نظام العقوبات المصريين بالتهرب من مشاهد العقوبات العلنية، ولكنه مرة أخرى سرعان ما رفض هذا التفسير باعتباره تفسيراً ناقصاً:

لقد كان هناك مصلحون في مصر في القرن التاسع عشر، لكنهم لم يتركوا رواهم أي وثائق توضح بانكلاهم من الطويات القانونية. ولكني أزعهم أنهم قد تركوا أثر، على سبيل العقوبات وحماية فيما يعمل بالتصديب والعقوبات البلية. ولا بد أنهم قد حذوا في ذلك حلو لفظة المشايخ التي أبطلت فيها العقوبات البدنية بصدور قانون العقوبات لعام ١٨٨٨ ومن المشكوك فيه أن يكون دافع المصلحين المصريين هو الحساسيات الجديدة والمتنامية المعارضة للطويات

(١) لمر من لامل بيتر التقرير والرقعة في دراسة تاريخ القانون المصري في القرن التاسع عشر، انظر Fahmy, «Rudolph Penson».

(٢) 174. «For His Correction» و«إثبات على القردة حذر» Fahmy, «The Police and the People».

3) Rudolph Penson, «Egypt and the Age of Tifonghant Penson».

4) Pietri Spierburg, *The Spectacle of Suffering: Execution and the Evolution of Repression from a Preindustrial Metropolis to the European Experience* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

(5) Norbert Elias, *The Civilizing Process*, trans. Edmund Jephcott (New York: Pantheon, 1982).

المعجزة . فقد كانت الهوة العميقة الفاصلة بين النجدة الناطقة بالتركية وبين
الملاحين المصريين تمثل حائلاً ضخماً يحول دون الإحساس بالتماثل^(١).

عوضاً عن الاستناد إلى انتشار أفكار عصر التنوير تفسيراً لإصدار لائحة ١٨٦٦،
يطرح بيترز فكرتين أكثر تلقاً كيدل من ذلك التفسير . الفكرة الأولى تنص
بالاقتصاد بحلول أواسط القرن التاسع عشر كانت مصر تتحول مبتدئة من الاقتصاد
الموجه الذي اقتصت به سياسات محمد علي المالية . ويرى بيترز أن الباشا يحكم
مبساتنه الاحتكارية، كان مشغولاً بالقديرات الإنتاجية لقلاحيه، وكان يرى أن
الحبس يقلل بالضرورة من حجم قوة العمل المتاحة له . ولكن بعد إلغاء احتكارات
الدولة ، وعندما اقتصر استغلال الدولة لقوات الريف على تحصيل الضرائب،
قلّ انشغال الباشا بأمر حبس القلاحيين . ويرى بيترز بالإضافة إلى ذلك، أن مشو
الملكيات الكبيرة وقدان الكثير من أصحاب الميزات الصغيرة لممتلكاتهم فد
هياً إمكانية فعلية للاستغناء عن الفلاح الفردي بما يعني أنه لم تعد هناك حاجة لإعلاء
الملاحين من الحبس في حالة ارتكابهم لمخالفة^(٢).

أما فكرة بيترز الثانية فهي أن الحاجة إلى احتكار أدوات القهر كانت أيضاً من
الدوافع الكامنة وراء إصدار لائحة ١٨٦٦ . لقد كان التلويح بالسوط مثله مثل
التعبد العلني لأحكام الإعدام، واحداً من رموز السلطة وبالتالي كان التزاماً على
السلطة المركزية أن تتحكم في مجلد الملاحين . حيث إن تنفيذ أحكام الإعدام
كان واحداً من الحقوق التي يتمتع بها المندوبي وحده، فإن قيام أحد المسترسيين
بقتل واحد من الرعايا نتيجة للضرب أو الجلد المفرط كان يمثل انتهاكاً على حقوق
الحدوي . وقد وضعت هذه القاعدة موضع التطبيق الفعلي^(٣) مما نتجت عنه محاكمة
المسترسلين الذين تسبوا في مقتل أحد الرعايا^(٤).

سأحاول، بالبناء على تحليل بيترز المتعمق، أن أقدم إصدار لائحة ١٨٦٦
وغيرها من الإجراءات المتخلفة بهدف كبح العنف الرسمي، من خلال وضع هذه
التدابير في السياق التاريخي للتطوير الشامل للقانون المصري في القرنين الأولين من
القرن التاسع عشر . وإني أضع بأن لائحة ١٨٦٦ لا يمكن تفسيرها إلا بالنظر إليها
كجزء من توجه عام بدأ في عشرينيات القرن التاسع عشر، وهو توجه كان يهدف

(١) Peters, «Egypt and the Age of the Triumphal Pillars», 277.

(٢) Peters, «Egypt and the Age of the Triumphal Pillars», 278.

(٣) Peters, «Egypt and the Age of the Triumphal Pillars», 277.

إلى الحد من نطاق العنف الرسمي. وأدفع أيضاً بأن ذلك العنف الرسمي قد اعتُبر دوماً مشكلة بسبب لستحالة رسم حدوده بشكل يضمن تحقيق الهدف المنشود منه؛ ألا وهو إخضاع الفلاحين وتثقيتهم.

أخيراً، ولغتهم ذلك التوجه العام، من الهام أن نأخذ بعين الاعتبار أن الضرب كان يؤدي وظيفتين تمايزيتين في النظام القانوني. أولاً: كان الضرب واحداً من أشكال العقوبة المقننة، وثانياً كان وسيلة للحصول على أدلة الإثبات. وسأستبع تطور هاتين الوظيفتين خلال العقود الوسيطة من القرن التاسع عشر. وأدفع بأن الاعتماد على الضرب، والذي لم تكن لائحة ١٨٦٦ إلا واحدة من مظاهره قد حدثت بسبب القلق المعيق من مستويات العنف العالي العام، وكذلك نتيجة لتوفر أساليب أخرى تحقق ذات الهدف بدلاً من العنف العلني المبرح.

الضرب كمقننة

مارس محمد علي خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من حكمه ما أسماه موكراً السلطة السياسية^(١)، وارتكزت سياسته العقابية على التثقيف العلني الرهيب للعقوبات. كما وأينا في الفصل الرابع، منع محمد علي محاسب القاهرة مطلق الحرية في فرض عقوبات بدنية قاسية على مرتكبي مخالقات السوق. عوقب مرورو العملات بالشتى على يوابات المصلحة وتطيس قطع نقدية معدنية في أتوهم، وعوقب الجرادون الذين يُضبطون متلاعبين بموازين اللحم بشق أتوهم وتطيق قطع من اللحم من جروحهم. أما باعة الكتافة ممن يُضبطون متلاعبين بالموازين والأسعار فعوقبوا بإقتادهم على صولتهم الساخنة فوق النار^(٢). وكان المصوص يُجزسون في الأسواق، وتكيل أيديهم وجوسهم بالأغلال^(٣). وحتى متصف خسبيات القرن التاسع عشر، كان مرتكبو جرائم القتل يُعاقبون بالشتى وتُرك جثثهم معقة لمدة ثلاثة أيام في محل مرور السارين جزاء للقتل، وعيرة لخلالها^(٤). بعد فرض

(١) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, trans. Alan Sheridan (New York: Vintage, 1979), 3-72.

(٢) الجبري عوقب بالقرع ٤: ص ٢٧٧-٢٧٩.

(٣) A. Pasha, *History of the Egyptian Revolution*, 2 vols. (London: Tinsman, 1963), 2: 264.

(٤) دار الوثائق القومية، الحية السيرة عري، مستخلصات من الحية التركي، صفحة رقم ١، وثقة ولم ٢٧/ ٢٢٦، تاريخ ١٤ من ذي الحجة ١٢٧١ هجرية / ٢٨ أغسطس ١٨٥٥ ميلادية. هذه واحدة من الحالات العديدة التي صاحقت فيها تنفيذ حكم بالقتل من القاضي الشرعي بعد إقرار القاتل

التجديد الإجباري في صعيد مصر، أصبح من المعروف أن بعض النساء كن يساعدن أروجهن وأسنهن على تنويه أنفسهم للتهرب من التجديد. أمر محمد علي بشن هاتيك النسوة في مدائن القري للغيرة للأخريات^(١). علاوة على ذلك، عندما اندلعت ثورة عارمة على سلطة محمد علي في الصعيد عام ١٨٢٤، أمر الباشا بشن كبار النس والمحاقين الذين شاركوا فيها على مدائن قريعهن تذكرة للأحرين بالمصير الذي ينتظرهم إن فكروا في الانضمام إلى صفوف الثوار^(٢).

تكمن مشكلة هذه المشاهد المرعبة لتفديد العقوبات في استحالة تفسيرها على نحو دقيق. هل كان المقصد منها هو ردع من يشاهدونها من خلال وضع مثال أو عبرة أمام أهبيهم لما يمكن أن يحدث بهم إن رلوفتهم أنفسهم على تحدي إرادة الباشا، أم كان المقصد بتلك العقوبات المخيفة أن تكون تعبيراً عن غضب الحاكم الجامع بر من يحويف الشعب وإجباره على الخضوع لأهوائه؟ من الهام أن نفهم أن تلك العقوبات لم تفرضها عناصر متفاعة في الجهاز البيروقراطي الوليد، وإنما كانت تتم عادة بأوامر من الباشا شخصياً أو من اقرب أقرانه. في حادثة مشهورة، كتب محمد علي إلى ابنه إبراهيم شاكتاً من المعلم غالي كبير المحاسبين المملطين لديه الذي جرأ على التحير عن قلمه من التردد في إصدار الأمر بجباية ضريبة جديدة على النمرور. وفي حالة من الغضب الشديد، أمر محمد علي ابنه بقتل المعلم غالي بعد أن قام إبراهيم بتلك القطة الشعله، وبعد تعير مرعوسي المعلم غالي بوضوح عن هلمهم مما حدث لرئيسهم، أرسل محمد علي رسالة أخرى إلى ابنه طالباً منه أن يدل كل جهن ممكن فليكن روعة المحاسبين المرتعسين^(٣).

نوضح الحكايات القليلة التالية عن أفراد الأسرة العلوية أن ذلك المص المدموي كان سمة أميلة وعظيمة لدى الأسرة الحاكمة التي هيمنت على الحياة السياسية المصرية في العقود الأولى من القرن التاسع عشر. في عام ١٩٦٣، روت إحدى ساء السلالة الملكية قصة عن ناولي، كبرى بنات محمد علي، وهي قصة ظلت

(١) دار الوثائق القومية المصرية، قري، ١/٤٨/٢، وثيقة رقم ٢٢٥، بتاريخ ٧ رجب ١٢٤٣ هجرية / ٢٨ يناير ١٨٢٨ ميلادية.

(٢) لمي، كل رجال الباشا من ٢٠٠-٢٠١، انظر أيضا:

Fahmy, *Abdalty in Mohamed Ali's New Military Army, April-May 1824*, *International Journal of Turkish Studies* 8 (2002): 135.

(٣) رولود المحفوظات من ١٦٩، القياس من رسالة مؤرخة في ٥ شعبان ١٢٢٧ هجرية / ٢٧ أبريل ١٨٢٢ ميلادية.

الأسرة تنتقلها عبر الأجيال كأسطورة مخيفة برغم مرور قرن من الزمان عن حدوثها. فيروى أن نازلي كانت امرأة مفعمة بالجنسية، تتعج بالمرح وخفة الظل، لكنها كانت مفرطة القسوة، وتعلم خيرة شديدة على زوجها [محمد بك الدفتردار مشور خزانة محمد علي]، والذي كانت تحبه للدرجة العبادة. تصادف أن أشار محمد بك يوماً بكلمة من إحدى جوارها وشعرها الطويل المموج، واستمعت إليه نازلي صامتة. مساء ذلك اليوم، وضعت صينية منقطة على ملائكة العشاء. عندما رُفع العشاء، ولّى محمد بك رأس الجارية تعوله ضفائرها الجميلة في الحقيبة. قام وعاد المرسى ولم يجد إليه بعد ذلك قط.⁽¹⁾

ويروى أن عباس باشا ابن شقيق نازلي، والذي أصبح بعد ذلك والياً على مصر، قد قتل الحمار العامل لديه يده عتماً كان متبرداً للحرية. عتماً سمع جده محمد علي بأن هذه القصة، كتب له رسالة يذكره بما سبق التأكيد عليه بعدم العذر بالأهالي، ويأثمه تأثراً من ذلك لأنه من المعلوم أن المشمل إليه حفيد وولدت ملكة من بعده، فإذا كانت هذه أمهاله حال شجويته التي يسبها تسمم وتكر منها الرعية، فكيف يمكنه الحكم عندما يتولى مستند الحكومة؟⁽²⁾

صارت هذه الحكايات عن العنف المفرط المتأصل في أسرة محمد علي، إدراك عميق بمخاطره الجسيمة. بحلول منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أصبح من الممكن رؤية تحرك تدريجي للحد من العنف الرسمي. على سبيل المثال، عندما سمح محمد علي بقيام مفير إحدى المفيريات بقطع آفني فلاح وجرعه ثمه فُسط في أثناء اقتلاعه لشجيرات قطن في حقل يمتلكه المفير، وبجّه له الباشا توبيخاً قائلاً إنه دوافق إرسال من يحصل منه قلع القطن إلى غليمان أو إعداده ولا ينبغي قطع أذيه وجذع ثمه⁽³⁾. وتوقف استخدام المظروق كأداة للإعدام حيث وقعت آخر حالات استخدام المظروق هناك عام ١٨٣٩⁽⁴⁾ وكثيراً ما أشار الرحالة الأوروبيون إلى توقف قطع أيدي المارقين كعقوبة وفقاً للقانون الإسلامي القديم⁽⁵⁾، ويذهب

(1) Emine Fost Fugay, *Three Centuries: Family Chronicles of Turkey and Egypt* (London: Oxford University Press, 1983), 117.

(2) سامي، تقويم القتل، ج ٢، ص ١٥، وثيقة مؤرخة في ٢١ جمادى الأولى ١٢٥٠ هـ / ٩ سبتمبر ١٨٣٤ ميلادية.

(3) سامي، تقويم القتل، ج ٢، ص ١٥٨، وثيقة مؤرخة في ٢٢ رمضان ١٢٥١ هـ / ١٠ يناير ١٨٣٦ ميلادية.

(4) M. Cizeaux, *L'Égypte, les Arabes et les arabes*, 2 vols. (Paris: Armand, 1848), 2:132.

(5) Pason, *History of the Egyptian Revolution*, 2:264.

بحث بيترر الفتيق في السجلات القانونية هذه الملاحظة المأثرة إذ إنه لم يجد دليلاً في الممارسة العملية على تطبيق القصاص فيما دون الضرب^(١) وأصبحت عمليات تنفيذ الإعدام العلنية أمراً نادر الحدوث. في عام ١٨٢٧، كتب جون بوريج أن عدد الإعدامات قد تنقص في مصر^(٢) وأضاف أن عثمانوي كان يبدد حظه قائلاً: «لم يعد لدي الآن إلا القليل من العمل»^(٣). وكتب وحالة بريطاني في بداية خمسينيات القرن التاسع عشر أن السنوات الثلاث الأولى من حكم عباس لم تشهد تعبد أي إعدام علني^(٤). ويشير بيترر أيضاً إلى أن تشديد الأمن والقوانين الجديدة التي حدثت من أنواع الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام قد أدت إلى أن يصبح «الإعدام أمراً نادر الحدوث نسبياً بحلول منتصف القرن»^(٥).

أصبحت القوانين أداة هامة في كبح العنف الرسمي، بالنسبة إلى قرون من الممارسات القنوتية العثمانية، أصدر محمد علي قوانين لم تقتصر على تحديد المعاملات التي يُعاقب عليها بعقوبات بدمية، وإنما نصرت كذلك تلك العقوبات البدمية على الضرب وحده. على سبيل المثال، فقد نصّ أول قوانين محمد علي الجنائية الصادرة في سبتمبر ١٨٢٩، على الضرب بالكراياج في ست من مواد السبع عشرة^(٦). وبعد ذلك أصدر قانون الملاحاة الخاص بالإضرار بالممتلكات العامة ويتجاوزات موظفي الحكومة. ونص ذلك القانون على استعمال الكراياج في إحدى وثلاثين مادة من أصل مائة الخمس والخمسين^(٧). بالإضافة إلى ذلك، نص القانون التمهيلي في الصادر عام ١٨٥٢ على عقوبات تتراوح بين ثلاث جلدات إلى سبع وتسعين جلدة عن عدد كبير من المخالفات^(٨).

(1) Peters, «Islamic and Secular Criminal Law», 24.

(2) Bowring, *Report on Egypt and Gambia*, 123.

(3) *Egyptian Railway*, 33.

(4) Peters, «Egypt and the Age of the Triumphant Prison», 250.

(5) Peters, «For Fir Conviction», 180-188.

(٦) نُشر نص هذا القانون لأول مرة كمجلس بلاطة وزارة الفلاح (الزراعة) مطبعة بولاق، ١٢٤٥ هجرية / ١٨٣٠ ميلادية ل. ص ٦٦-٦٧). ثم نُشر بعد ذلك بمجلة تتخلل اختلافات طفيفاً لدى جلال، قاموس الإدارة والقضاء (٣٧١-٣٧٨)، ولدى دخول المحاكم لمطالعة ص ١٠٠-١١٦).

(٧) انظر كمال، الفصل الثاني، المادة الثانية (من الطفل والضرب وهناك العرض) والفصل الثاني، المادة الخامسة (من السكر ولعب القمار) والفصل الثاني، المادة الثانية (من المضايقة بما ليس من الآلات الجبرية)، والفصل الثالث، المادة الثانية عشرة (من مخالطة السوق). وكلها الواردة بمسما لدى دخول المحاكم لمطالعة، ص ١٨٦-١٧٧.

سورة الأولى، قد يبدو أن قوانين العقوبات الصادرة من أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر إلى بداية خمسينياته لم تأت بجديدا حيث استمر تضيقها الصريح للعرب العليي كإسلوب أساسي للعقاب. فقد كانت العقوبات العلية المخيفة جرة أساسيا من النظام القانوني في مصر المملوكية أيضا⁽¹⁾. وفي ظل القانون العثماني، كان الأشكال العلية للعقاب البدني مثل (بتر أعضاء من الجسد والمجورة والصوم - أي الكي بالنار - والإعدام) عادة ما يتم تنفيذها علنا⁽²⁾. يمكن، إذن، رؤية القوانين العلية التي صدرت في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر كاستمرار لتقليد سياسي - قانوني جدير يركز على التخيذ العليي للعقوبات البدية كوسيلة مربية تركز في أذهان مشاهديها فكرة لتدعيم قيمة جسد المعجزم، والهبة الشامة التي تفصل بينه وبين قيمة جسد الحاكم. وبالتالي يصبح التحليل العليي خطوة ضرورية لاستعادة سيادة الحاكم التي تعرضت لانتهاك مؤقت. ووفقا لراي دوكو، فإن هذا الهدف يتحقق من خلال عرض [السيادة] في أكثر صورها سطوة. فبالإضافة إلى الجريمة التي تمثل استخفافا بالحاكم السيد يرضى [العقاب العليي] أمام كل الأعين صورة قوة لا تقهر والهدف منه ليس استعادة التوازن [بقدر ما هو] رسم صورة شديدة الوضوح تبرز عدم التكافؤ بين فرد من أفراد الرعية جرد على انتهاك القانون وبين الحاكم السيد القهار الذي يستعرض قوته⁽³⁾.

مع ذلك، هناك بعض السمات الخاصة للمكانة التي يشعلها العقاب العليي العليي في القوانين الجنائية الصادرة بين أواخر عشرينيات إلى بداية خمسينيات القرن التاسع عشر، وتميز تلك السمات بين هذه القوانين من جهة وبين التقاليد القانونية السيقة عليها من جهة أخرى. أولا كما أوضح بيتروز، خلقتا للقوانين الجنائية العثمانية التي انحصرت على وصف بعض التصرفات بأنها غير قانونية وبالتالي نستحق العقاب عليها لم تكف هذه القوانين المصرية الجديدة بتحديد نوع العقوبة التي يجب فرضها، بل حاولت أن تعطيها توصيفا كليا⁽⁴⁾. فلم يعد من الكافي مثلا القول إن من ينتهكون قواعد السوق مستعرض عليهم عقوبات بالشكل

(1) Tames el-Leiby, «Public Punishment in Mamluk Society» (master's thesis, Cambridge University, 1997); M. Ezzamel, «La mort violente à l'époque mamlouke: Le crime et le châtiment», *Der Islam*, 74 (1997): 137-155.

(2) Uriel Heyd, *Studies in Old Ottoman Criminal Law*, ed. V. L. Minkov (Oxford: Oxford University Press, 1973), 262-263.

(3) Foucault, *Discipline and Punish*, 48-49.

(4) Peters, «For His Crime», 167-172.

الاعتباطي غير المحدد الذي اتبته محتسبو عصر محمد علي، وإنما تم وضع نصيب دمين للألم حاول أن يُلغى بين الاعتبار مدى جسامته المخالفة، والبيئة الجسدية للمخالف^(١)، وما إذا كانت تلك هي أولى مخالفتها، أم أنه من معتادي ارتكاب المخالفات، والمركز الاجتماعي للمخالف.

ثانيًا، كان عدد الجلدات الذي يقرض كعقوبة على مخالفات يعربها يمتد على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المخالف. لم يكن تحديد شكل العقوبة بحيث يتلاءم مع المركز الاجتماعي للمخالف، في حد ذاته صفة جديدة ولا فريدة لهذه القوانين المصرية الصادرة في القرن التاسع عشر^(٢). فقد كان الفقه يتطلب أن يأخذ القضاة الشرعيون المركز الاجتماعي بعين الاعتبار عند ممارستهم لسلطتهم التنفيذية في التمييز. فوفقًا للفقه الحنفي مثلاً، توجد أربع فئات من الممارسين، وتُعاقب كل فئة منها بشكل مختلف. فيقول الكاساني (متوفى في ٥٨٧ هـ / ١١٩١ م) في كتيبه فائق الصيت، بفتح الصلح في ترتيب الشرائع:

ومن شأنهم أن رتب التمايز على مراتب الناس تمييز الأشراف وهم الملقون (أي ملاك الأوامر) والفراد (أي قادة العسكريون) وتزير لأشراف الأشراف وهم الملقية والفتنهام وتزير الأوساط وهم السوق وتزير الأعيان وهم السفلة لتزير لأشراف الأشراف بالإعلام المعروف، وهو أن يعيث القاضي أبعث إليه يعزبه. فليفتي أنك فعل كذا وكذا. وتزير الأشراف بالإعلام والجور إلى باب القاضي والمخطاب بالمواجهة. وتزير الأوساط الإعلام والجور والحيس. وتزير السفلة الإعلام والجور والفرب والحيس؛ لأن المقصود من التزير هو الزجر وأنحوال الناس في الاتزاج على هذه المراتب^(٣).

(١) انظر على وجه الخصوص مرسوم التمييز الصادر بتاريخ ٢٥ رجب ١٢١٥ هجرية / ٢٠ يناير ١٨٢٠ ميلادية، الذي حدد أساليبًا ثابتة لمختلف السلخ، ونص على الحد كعقوبة للتجاوز الذي يخترق الواجبات الجديدة ومن سماته الهللة أنه تدعى على أخذ السلطة الجديدة للتمييز، وكذلك عمره بين الاعتبار عند تحديد العقوبة كلما زاد التجاوز شيئًا وتكونت له عدد الضربات التي يتلقاها انظر سامي،

تاريخ النيل، ج ٢، ص ٢٦٠

(2) Christian Lange and Michael Farrow, "Introduction: Speech, Ritual and Representations: Aspects of Public Violence in Islamic Societies (7th-19th Centuries CE)," in *Public Violence in Islamic Societies: Power, Discipline, and the Construction of the Public Sphere. 7th-19th Centuries CE*, ed. Christian Lange and Michael Farrow (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009), 8.

(3) أبو بكر الكاساني، بفتح الصلح في ترتيب الشرائع، ٧ أجزاء (القاهرة: المطبعة الجمالية، ١٩٦٠)،

ج ٧، ص ٦٤

ولا يقتصر أخذ المركز الاجتماعي للمحالف في الاعتلاء على الفقه وحده؛ فقد تمتعت الأرستقراطية الروسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر باعتبار الإعدام من عقوبة الضرب بالسوط. وقد ساعد هذا الامتياز، بالإضافة إلى الإعفاء من التجنيد، ومن دفع ضريبة الميراث، على رسم التمييز بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا في المجتمع الروسي⁽¹⁾. وكمثال آخر، فقد رفض الجيش البريطاني معاقبة الجنود الهنود (Sepoy) بالضرب، وفُضِّل على ذلك معاقبتهم بالتسريح غير المشرف. وكانت الفكرة وراء ذلك التفضيل، هي أن الفرق من الخدمة بهذه الطريقة (هي مجتمع يقوم على نظام الطبقات الهندوسي الجامد) سيكون له أثره المباشر على احترام الجندي لنفسه وإحساسه بكرامته. ولم يعتبر الضرب عقوبة مناسبة إلا للأشخاص الذين لا يملكون إلا أجسادهم، بما يعني أن العبيد أو المرامنة لا قيمة لهما كعقوبة في حالتهم⁽²⁾.

وفي حين أن فكرة أخذ المركز الاجتماعي للمتهمين في الاعتبار لم تكن بالفكرة الجديدة، فإن مكس اختلافاً القوانين المصرية في القرن التاسع عشر هو ثبات الأشخاص الذين أُسبغت عليهم هذا الامتياز القانوني بوجوبها. على سبيل المثال، أصاب القانون الهامبورني لعام 1852 إلى فئة «الطلقاء الفقهاء» و«السادات الكرام» فئتين جديدتين هما «الرجل» و«أصحاب الرتبة». فقد تمتعت العادة للثانية من العصر الثاني من هذا القانون على ما يلي:

إذا وقع امر من هذا [أي حثك عرض] بسخرية مصر وكذا لا يترجى إلا التمييز فقط لزم أن يُعقَر لحال المدعى عليه وشكته لما أن أنواع التمييز وكمياتها تتفاوت بحسب أحوال الناس، فإن كان من استوجب التمييز من العلماء، الفقهاء والسادات الكرام ووجوه الناس وأصحاب الرتب ووجب إحضاره إلى مجلس الأحكام وتذريه بما يليق. وإن كان من توأمت الناس أو الموقرة أو من شابههم لزم جلبه وتذريه بالعيس أو الضي على حسب ما يقتضيه الحال. وإن كان من أحد الناس فإنه يؤدب بالعيس أو الضي أو الضرب من ثلاث حصي إلى تسعة وتسعين على الوجه الشرعي ويجري مثل ذلك أيضاً خارج المعروسة بحسب مذهب المجلس.⁽³⁾

(1) Abby M. Scheiber, «Containing the Spectacle of Punishment: The Russian Aristocracy and the Abolition of the Katorga, 1817-1845», *Soviet Review* 36 (1997): 613-664.

(2) Pears, «Sepoys, Soldiers and the Law».

(3) المادة 2، الفصل 2 من القانون السلطاني، كما ورد نصها لدى وزارة المحاكمات، ص 166.

لم تكن إضافة هذه الفئات الاجتماعية الجديدة مجرد نتيجة لتصوير الطبقة الحاكمة للمنافسة الاجتماعية المناهضة بينها وبين المجموعات الأخرى في المجتمع المصري^(١)، وإنما كانت أيضاً تعبيراً عن عمل تلك الفئات كأدوات هامة للخدمة الاجتماعية بحلوة أخرى، لم يميز القانون فحسب عن المسافات الاجتماعية التي تصورهما وأصغوه كحدود طيحية تفصل بين الطبقات المختلفة، وإنما مثل أداة لحلق تلك المسافات وإزالتها^(٢). بقي حين كان حق العلماء والسادات الكرام في الاستثناء من التعرض لهاته التصنيف العنفي فكرة مقبولة تقليدياً، أضف القانون الجنائي الجديد كل موطن للحكومة وأفراد الأسرة الحاكمة إلى قائمة الأشخاص المستثنين بذلك الامتياز القانوني.

كان هناك تغير آخر أكثر أهمية في أسلوب تحديد العقوبات في تلك القوانين بمقارنة القانون الهامبوري لسنة ١٨٥٢ بأول تشريع جنائي أصدره محمد علي عام ١٨٢٩ أو بقانون العقوبات (١٨٣٠-١٨٤٤)^(٣)، يمكن أن يرى بوضوح أن المنعز (أي معارضة الإجماع) قد أصبح معياراً هاماً في تحديد العقوبة، بل يمكن القول إن صيغة مبادئ التهم أصبحت أكثر حساساً في تحديد العقوبة، وتتجاوز في ذلك جسيمة الجريمة أو المركز الاجتماعي للمتهم. على سبيل المثال، نصت المادة الخاصة من الفصل الثاني من القانون الهامبوري لسنة ١٨٥٢ على أن السكران الذي يحرط ويؤذي الناس ويحول عليهم في الأسواق وغيره يحد شرعاً بعد إثبات سكره. ومن يرفع صوته ويقض عليه من المقامرين ومعه آلة القمار يُعزر بضربه من ثلاث عصي إلى تسعة وسبعين نظراً لجرمه... [أما] إن وقع ذلك منهم مرة ومرتين فإن زاد المسيء منهم على ذلك ولم يرتدع عن غبه وتظهر إصراره على إساءته وجب نفيه أو حبسه حقيقياً حتى يتعلم على ما فعله ويتوب توبة نصوحاً^(٤). وتنص المادة الحادية عشرة من الفصل الثالث من نفس القانون على أن من سرق ثلاث مرات أو حوّل عليها ولم يرتدع يُتهم من حمله أنه صار غير قابل للاستقامة

(١) Peters «For His Connection» 171.

(٢) بيانات مماثلة يُستخدم فيها القانون كدولة للخدمة الاجتماعية: Schröder, «Combating the Spectacle of Punishment» and Pann, «Sipahs, Soldiers and the Law».

(٣) ورد النص بنسبته لـ «الملك» بلطغات، ص ١٠٠-١٠١.

(٤) ورد النص بنسبته لـ «الملك» بلطغات، ص ١٦١-١٦٢.

وحسن السلوك فيلزم فيه وتغريه إلى بلاد السودان^(١). وكذلك إشتاقى، تمت
المادة التاسعة عشرة من الفصل الثالث على وجوب معاقبة المتلاعبين بالأسعار
والموازين بثلاث جلدات إلى تسع ومبشرين بجلدة عن المخالفة الأولى وفي المرة
الثانية تُرفع العقوبة إلى الحبس. وإذا لم يرتدعوا وعادوا لارتكاب الفصل مرة ثالثة
فمن بعد إجرأ تأديبهم بالحبس والضرب.... يُطردوا إلى بلدهم حتى أنهم يس بعد
لا يعدون من طليعة البياعين^(٢).

يمكن أيضًا رؤية هذه التفيرات في معنى العقوبة وطبيعتها في طريقة تنعید
المعوقات تصها. فكما ورد أعلاه، كانت مشكلة إلحاق عقوب عائد من الأكم
مشكلة تصل عمليًا بالقياس الكمي. لقد كان عدم تكافؤ الأكم هو المعصر الذي
دفع إلى محاولة تعدید عدد الجلدات التي تستحقها كل جريمة من الجرائم
المختلفة. فلم يكن من المضمون مثلاً أن تعرض نفس العقوبة على نفس المخالفة
عندما يرتكبها أفراد مختلفون في أماكن مختلفة. وحتى لو فرض القانون عقدا
محددًا من الجلدات لكل مخالفة، لم تكن هناك طريقة لتوحيد قوة للمصريات في
كل أنحاء البلاد بحيث تكون درجة الأكم النتيجة عنها متكافئة وقابلة للمقارنة
وبالإضافة إلى ذلك كان من الصعب ضمان عدم وقوع ضرب مفرط، ويمكن
استشعار إحساس بالقلق بشأن الضرب فترافد عن الحاجة منذ عام ١٨٣٠ على
سبيل المثال، نصت دياجة لائحة زراعة القلاع الصادرة في تلك السنة على أنه
المسموح بأن أصحاب الجنة المقتضى لهم التأديب من طرف الحكام بضرب
ضرباً ريادة عن قوتهم ومن ذلك يحصل لهم تلقف. فلأجل رفع هذا العذر
يفتضي أن التأديب الذي يلزم إلى كافة المجرمين يتحدد له حدود، ويصير التنبه
على حضرات المأمورين ونقل الأقسام وحكام الأخطاط بأنهم لم يتجاوزوا في
إجراء قصاص أحد المجرمين زيادة عما هو محدد عليهم^(٣). وللتأكيد على هذه
النقطة، صحت المادة ٢٥ من نفس اللائحة على أن إذا كان حاكم المحط بضرب
أحد المقتنين مقلو الكرواج المحدد لفتنه ولكن لفرض له يضربه في محل مقتل
ويعتد المضرروب من ذلك الضرب فيقتضي دية الشرع تؤخذ منه ثلاثة آلاف

(١) ورد النص لدى وفولده المصنفات، صفحات ١٦٥.

(٢) ورد النص لدى وفولده المصنفات، صفحات ١٦٦- ١٦٧.

(٣) لائحة زراعة القلاع، ص ٦٦.

وستماتة فرتى تعطى إلى أصحاب اللد. والحكم المذكور أيضا يجري على حشرة الأمور الكبير. فيمقتضى ذلك يجب أن الضرب يكون قسط في الأكمات ومحل القمادة^{١٤١}. بالرغم من هذه التحفيزات الواضحة استمر المستولون في استخدام المعطى المفرط مع المجرمين العلفين، وبعد ما يقرب من ثلاثين سنة ظلت مشكلة تعريف القوة المفرطة ومشكلة القيلس الكمي للالكم تشغل الأعداء إلى درجة أن اضطر سعيد باشا إلى تليه ناقرة دخلت به

قد طرق لمسلما أنه حاصل مجاوزة الحدود في ضرب الأشخاص الجاري مجازاتهم بالضرب وبما أنه كما لا يخفى عليكم إن المجاوزة بالضرب وزيادة من الحد مما لا يوافق رضانا فإنه على ذلك الققت لإرادتنا لإرادة التأكيذ وإصدار أمرنا هذا لتحصل المرامة الشمة لهذا الأمر، ومن يستحق المجاوزة بالضرب لا يصير صوبه أكثر من مائتين حالة وهذا من أكثر ذنب الذي يوجب المجاوزة بالضرب الشديدة بشرط الملاحظة إلى كشف الحكيم^{١٤٢}.

وقد ذكر شروط حضور الحكيم في أثناء عمليات الجبلد العلفي في سجلات بعض المحاكمات العسكرية. وكان مبعث الخشية هو أن غياب الرقابة الفعالة على الضباط الذين يقومون بالجبلد سيؤدي بهم إلى استخدام القوة المفرطة التي قد يتبعها العجر أو اللرقاة. وفي حالة الجنود فإن هذا يعني معدم انتصاع العيرى منه [أي من الجندي المعصاب بمعاملة نتيجة ضرب الضابط له] بشي^{١٤٣}. لقد كان هذا الميعض لإهدار الموارد والطاقت (لا الاحتمام بإنسانية العلفين) أحد أسباب القنورات التي

- (١) لكمة راحة العلاج، ص ٦٨. وترد نسخة أخرى لدى زغلول الصعلك، ملاحظات، ص ٢٠٥
(٢) دار الوثائق القوية، ديوان الصنخية، حفر قيد الأوامر الكمية، سجل رقم ١٣١٠، أمر رقم ٨٠، ص ٢٥، تاريخ ٩ رمضان ١٢٧٤ هجرية / ٢٣ أبريل ١٨٥٨ ميلادية
(٣) دار الوثائق القوية، ديوان الجبلد، سجل رقم ٢٥٢٨، قضية رقم ١٧، ص ٤٦-٤٩، بتاريخ ٩ صفر ١٢٩٤ هجرية / ٢٢ فبراير ١٨٧٧ ميلادية. كلفت هذه قضية جعدي من معيرة الجبلد الألفى بالسودان اسمه هلال بشارة الذي غربه أحمد أنقلي بيكاشي الأروطة ضربة مبرتا أنقلي إلى إسمائه مبرج مستندهم. نُظِرَ القضية أولاً في مجلس المعيرة الذي وجد أن بيكاشي قد ضرب بشارة في غياب الحكم مع أن الأصول لا يجوز ضرب أحد إلا بحضور الحكيم. فحكم المجلس على البيكاشي بتأدية مصاريف علاج بشارة الطاقه طاشي بالإضافة إلى حربه ستة أشهر. وعندما نُظِرَ القضية في مجلس المعيرة تقرر تنزيهه من وية بيكاشي إلى فوجته معلون الأروطة وإخراجه يبلغ العلاج. أما الأمر المضروب منه، دام أنه هاتو سقط لا يصلح للمعيرة... هكذا وجد هناك محل يوافق لاستخدامه فيه بحسب حاله يصير استخدامهم وإنما ما وجد ذلك نهضى سوله.

يصدرها مجلس الأحكام بين الحين والآخر بتفرض أحكام المحاكم الأدنى بمرض
الحقبة البدنية، واستبدالها بأحكام بالسجن^(١).

بالإضافة إلى المشاكل المشار إليها أعلاه والتي اكتتفت عملية تمديد العقوبات
البدنية، وهي صعوبة قياس الألم وتوحيد درجته وتصنيفه، والخشية من أن يؤدي
الضرب المفرط إلى الصبر الدائم أو الوفاة، كانت السلطات تشعر بقلق مماثل من
أثر الضرب البدني على مشاعية^(٢). بالرغم من عدم توفر سجلات أو محاضر لأي
احتماحات يحتمل أن تكون قد حُملت بهدف مناقشة هذه المشكلة، فهناك العديد
من سجلات التقاضي الجنائية التي تشير إلى تدلاع اضطرابات عقلية بسبب عمليات
الضرب التي شعر مشاهدوها بأنها كانت مفرطة القسوة وشديدة الظلم.

توفر قضية سلطان التي بدأ بها هذا الفصل مثالاً واضحاً على حالة يمكن أن يؤدي
الضرب المفرط فيها إلى نشوء مشاكل خطيرة تواجه الدولة. نسلّم بأن ما حدث في
هذه القضية لم يكن اندلاعاً للاضطرابات عقب تنفيذ حكم صادر عن محكمة ومع
ذلك، وفي ضوء أن النظام القانوني السائد آنذاك لم يعرف التمييز بين السلطات
التعبدية والقضائية، وفي ضوء وقوع الحادث داخل دائرة يمتلكها فرد بارز من
أفراد الأسرة الحاكمة، يمكننا أن نفترض أن العقوبة، برغم قسوتها، اعتبرت عقوبة
قانونية لا عقوبة خارجية عن نطاق أحكام القانون. وقد وفرت هذه القضية وغيرها من
القضايا المماثلة قوة دفع إضافية للحاجة إلى استبدال العقوبات البدنية

الهيمن كيهيل من الضرب

في ضوء الإدراك الواضح للعطية الإشكالية للضرب كعقوبة، تارث حاجة ملحة
لإيجاد بديل عنه. وكان ذلك ما وفرتة السجون المصرية بدايةً من أواخر أربعينيات
القرن التاسع عشر، أي أنها وفرت وسيلة لمطابقة كيهيل كمن وموثوق عن
الضرب. كان ذلك هو السبب في الاهتمام الكبير الذي أولته للأوضاع الصحية في

(١) انظر على سبيل المثال، دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١٠٧ / ١٠٧، قضية رقم ١٠٧، ص
٤٨، بتاريخ ٢٠ من ذي الحجة ١٢٧٤ هجرية / ١ أغسطس ١٨٥٨ ميلادية. كان موضوع هذه القضية
هو سرقة خزانة لاسلوس نُفذت فيها بـ ١٦٠٠ قرش. أفسلوس مجلس أمنى حكمه فيها بمصالحه المذهب
بسبع وسبعين جلدة. لكن هذا الحكم تم تسديله ليحكم بالسجن لمدة ثلاثين يوماً لرواية نقدية تشكل
الإسافية في القانون الاستعماري، انظر

Essais, Juridical theming; and Amal, Formations of the Secular, 109-113.

(٢) لأمثلة متعددة على وجود أشكال الجسدي الأروية على عمليات الإعدام البدنية وهي منظر الشاق
انظر Spierenberg, *Spectacle of Suffering*, 93-99; and Foucault, *Discipline and Punish*, 58-65

كل سجون مصر بداية من خمسينيات القرن التاسع عشر. حقيقة الأمر أن الأوضاع الصحية في السجون المصرية شهدت تحسناً ملحوظاً عند صدور اللائحة ١٨٦٦ وقد يكون من الجيد هنا أن نصف إيجاز حالة السجون المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ بغية فهم وتقدير الخطوات المتخذة لتحسين أوضاعها.

خلال معظم فترات القرن التاسع عشر، لم تكن السجون المصرية خاصة لسلطة جهاز موحد^(١) وإنما خضعت مختلف السجون وأماكن الاحتجاز لسلطة أجهزة إدارية متصلة. كان ليمان الإسكندرية، الواقع في ميناء الإسكندرية، يقع على قمة هرم السجون. كان ذلك اليمان بالتأكيد أهم سجن في البلاد وكان مكاناً نجس من تصدر عليهم أحكام قضائية (غالباً للسجون المحلية التي احتجز فيها الملبسون لغزوات قصيرة). نصت مختلف القوانين الصادرة آنذاك (قانون الفلاح لعام ١٨٢٩ وقانون التجمعات لفترة ١٨٣٠-١٨٤٤، والقانون الهلواني لعام ١٨٥٢) على إيداع المسجونين المحكوم عليهم بفترات حبس طويلة في ليمان الإسكندرية^(٢) وبهذا أصبح اليمان مختصاً لأخطر المجرمين، وأصبحت كلمة «اليمان» التي تعني «مبدأ» بالتركية واليونانية، مرادفة لـ «السجن» في العربية المصرية^(٣).

في القاهرة، يبدو أنه كان هناك العديد من السجون وغيرها من المباني التي لودع فيها المجرمون المحكوم عليهم بالحبس، بالرغم من أنها لم تُسأ لهذا الغرض خصيصاً كان لديها الجيوس القلعة الذي يبدو أنه كان مكان احتجاز المشتبه بهم على دعة تضاهيهم المنظورة أمام مجلس مصر (وهو الجهاز القضائي المختص بالبت في القضايا الجنائية والمدنية في القاهرة^(٤)). وكانت الذميرخنة، ورثة الحديدة الواقعة في يولاق، هي السجن الأساسي للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة

(١) Randolph Peters, «Prisons and Marginalization in Nineteenth-Century Egypt», in *Outside In: On the Margins of the Modern Middle East*, ed. Eugene Rogan (London: I. B. Tauris, 2002), 31-52. Peters, «Egypt and the Age of the Triumphant Prison», 253. (٢) R.S. Peters, «Conciliated Suffering: Morality and Living Conditions in 19th-Century Egyptian Prisons», *International Journal of Middle East Studies* 36 (2004): 387-407. Khalaf Fahmy, «Medical Conditions in Egyptian Prisons in the Nineteenth Century», in *Marginal Voices in Literature and Society: Individual and Society in the Multicultural Muslim World*, ed. Rafiq Ouda (Shanghai: European Science Foundation, 2002), 35-153.

(٣) دار الوثائق القومية، مجلة السيرة، رقم ٥٢، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٦٠ هـ / ١٥ أبريل ١٨٤٤ ميلادية.

(٤) للمزيد من ليمان إسكندرية، انظر نهدي، كل وجال البلاد، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٥) دار الوثائق القومية، مجلة السيرة، ص ١٠٧ / ١٢ / ١٠ (الرقم الأصلي ٥٥٧)، رقم ١٠٦، ص ٥٢، بتاريخ ٤٠ من ذي الحجة ١٢٨١ هـ / ٢٦ مايو ١٨٦٥ ميلادية.

في القاهرة^(١). ويبدو أن ورشة السكة الحديد «الوابورات» الواقعة في بولاق أيضًا قد حلت محله في وقت لاحق. أما المكان الرئيسي لاحتجاز المشتبه بهم في أثناء نظر ديوان خطية مصر لتضامهم فكان يقع داخل مقر الضبطية في حي الأريكة، ولكن أقدم الشرطة (لقراوات) في أثمان المدينة العشرة كانت أيضًا تضم أماكن لاحتجاز هؤلاء الأشخاص^(٢). علاوة على ذلك، كان لدى محكمة مصر الشرعية سجن صغير لاحتجاز الرجال والنساء للفترة القصيرة التي تقل عن أربع وعشرين ساعة^(٣) وكان احتجاز النساء قبل المحاكمة وبعدها يتم في الإيلكخانه، وهي ورشة النسيج الكائنة ببولاق^(٤).

بسبب تعدد أماكن الحبس في المحرسة، ناهيك عن بقية أجراء البلاد، كان من الصعب إخضاعها جميعًا لإشراف جهاز واحد. وبالتالي لم تكن هناك قواعد موحدة يلتزم بها المسئولون عن إدارة تلك السجون. مع ذلك، يبقى من الممكن ذكر بعض النقاط العامة فيما يخص الأوضاع الصحية في السجون وأماكن الاحتجاز

باستثناء ليمان إسكندرية، لم يشغل أي من سجون مصر مبنى أنشئ خصيصًا لهذا الغرض بل كان من المعتاد أن تصدر أوامر بتحويل أحد المباني القديمة إلى سجن، أو بتخصيص جزء من مبنى إداري لاستخدامه كمكان للاحتجاز. على سبيل المثال،

(١) رُفِعَ عدد كبير من المرافعات إلى محمد علي تتنسى إخراج رجال من ورشة الحديد لظفر، على سبيل المثال، دار الوثائق القومية، الصفة الثانية، تركي، ص ٤/٤٩١ (الرقم الأصلي ٣٧)، وثائق رقم ١٥٠ و ٢٤٩ و ٣٦٠ و ٣٦٤، بتاريخ رجب الأول - ربيع الثاني ١٢٤٢ هجرية / أكتوبر - نوفمبر ١٨٢٦ ميلادية. ولأمانة عن أوامر محمد علي بإرسال مسئولين مصريين إلى ورشة الحديد لظفر دار الوثائق القومية، المجلد المطبوع، ص ١/٢٠٤ / ١/٤٠ (الرقم الأصلي ٧٧٦)، وثيقة رقم ١٦٢، ص ٣٥، بتاريخ ٢ من ذي القعدة ١٢٤٢ هجرية / ٢٨ مايو ١٨٢٧ ميلادية ودار الوثائق القومية، الديوان الخديوي، ص ١/٢٠٤ / (الرقم الأصلي ٧٧٦)، وثيقة رقم ١٦٨، ص ١٥، بتاريخ ١٤ من ذي القعدة ١٢٤٢ هجرية / ٩ يولية ١٨٢٧ ميلادية.

(٢) عبد الوهاب بكركي، الرئيس المصري: مدخل لتاريخ الإدارة المصرية، ١٩٢٧-١٨٥٠ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٦٠-٤٠)، ص ٢١.

(٣) كان من المعتاد أن تُسند ألقاب برتلون إلى الضبطية التي كانت تحت حراسة جنود باتون من قرة غزل ثم الجمالية الكروب منها. انظر دار الوثائق القومية، الديوان الخاص، ص ١/١١ / ١٣ (الرقم الأصلي ٧٧)، وثيقة رقم ١٨، ص ١٢، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٨٥ هجرية / ٣ نوفمبر ١٨٦٨ ميلادية.

(٤) هناك أحكام عديدة من المحاكم تؤكد هذا. وما يشق للاهتمام الشخص مُر حادو عام ١٨٥٨ ص مجلس الأحكام ويص على استحقاق النساء في الورشة ولكنه يصر أيضًا على عدم إجبارهن على العمل خلال وقت الظفر في فضلياتهن. انظر دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١/٣٣ / ١، ص ١٢٤، بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٢٧٤ هجرية / ٥ فبراير ١٨٥٨ ميلادية.

عندما تبيح حلال عصر سعيد باشا أن مسجن النساء كان شديد القرب من مسجن الرجال في ديوان حبيطية مصر، كبت محافظة مصر إلى سعيد باشا طلباً لفتح باستشاريت قريب مبلغ خمسين إلى خمسة وسبعين قرشاً في الشهر، والترتيب رجل مسجن عليهم هو أسيرة [أي ذئبة] وتقرى له إمام بالقراءة والكتابة بصاحبة شهري مائة وخمسين قرشاً^(١). وخلال نفس الفترة، ثلث مخلوف متكررة من قرب أحد سجون المحروسة من الخزينة الرئيسية لديوان المالية، وبعد تولي إسماعيل الحكم بفترة قصيرة، نُقل ذلك السجن إلى إسطنبول خلاوي يقع جنوب جامع الموري^(٢).

حيث إن هذه المباني لم تبن أصلاً كسجون، فقد ثبت عدم ملائمتها للقيام بتلك الوظيفة. وقد أصدر حقتشو الصحة، بعد زيارات متكررة لتلك الأماكن، العديد من التقارير التي تشكو من التدهور المقلق للأوضاع الصحية داخلها. منذ بداية عشرينيات القرن التاسع عشر، عندما كانت المديرية خاتمة ما تزال مستخدمة كسجن، ترددت شكاوى عديدة من الأوضاع الصحية الخطيرة فيها. في عام ١٨٢٨، كان علاج يُدعى عبد الرحمن عبد الرحيم مسجوناً في المديرية خاتمة لمدة تسعة أشهر بتهمة السرقة قدم ذلك للشخص المتأشاً بالإفراج عنه، بسبب عدم وجود أي شخص يرضى لرفاه المجهورة في سملوط بالصعيد. عندما تم التحقيق في حالته، اتضح أنه قد أصيب بالهرس بعد حبه ثلاثة أشهر، وأجبره المرض عن العمل في المديرية خاتمة اعتبر عمره عن العمل، بالإضافة إلى الخوف من العلوي، سبباً كافياً للإفراج عنه^(٣). وعندما قام مأمور ديوان تنفيذ صحة المحروسة بزيارة حيوس القلعة في نوفمبر ١٨٥٠، وجد أنه غلبة الوخلة... وأنها محتاجة إلى نظافة. وعند إعادة الكنف على المكمل في مارس ١٨٥١ وجد أنه في حالة سيئة المتضررة بالصحة. تحتاج لتبديل وخشيرة وشيل وحط حتى تكون على القوائيم الصحية^(٤). وبالرغم من أنه أوصى في بادئ الأمر بإعادة بناء السكان مكامله، عاد وأكد أن توصيته ستكون ملاحمة التكلفة، مقترح بإدخال بعض التبديلات الطفيفة مثل بناء مراحيض وظلال الجدران، فلوحة لوحظت أن المسجونين يتألمون على الأرض فيانتظر للصحة وعدم

(١) دار الوثائق القومية، المحلة السيرة هجرية، س/١/١٠١ (الرقم الأصلي ١٨٩٤)، وثيقة رقم ٦٥، ص ١٢٥، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٧٧ هجرية / ٤ مايو ١٨٦١ ميلادية. وقد وثق سعيد باشا على السيد.

(٢) دار الوثائق القومية، المحلة السيرة هجرية، س/١/١٠١ (الرقم الأصلي ١٨٩٧)، وثيقة رقم ١١٧، ص ١٤٧، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٠ هجرية / ١١ نوفمبر ١٨٦٣ ميلادية. كتبت تكلفة تحرير عبد الأسفل لاستئجاره كسجن تبلغ ١١,٩٠٤ قرش.

(٣) دار الوثائق القومية، الديوان السنوي، س/٢/٢١/٢ (الرقم الأصلي ٧٢١)، وثيقة رقم ٣٠، تاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٤ هجرية / ٩ أكتوبر ١٨٢٨ ميلادية.

تحلق أسباب وبائية لشعب أن تعمل لهم مصاطب [أي مصاطب] من خشب لنع لمطربة التي هم عليها^(١). وقام نض المأمور بعد جولته في حيوس الضبطعنة (السجن الواقع في مقر عبطية مصر) بكتابة تقرير خالص قال فيه إنه وجد تراكم أو خلم جسيمة وقدرت تشتمل منها النقص وربما نشأ عنها لا سمح الله تعالى أمراض وبائية مع أن الضابطخانه هي أولا وأهلا لأن يجري فيها أصول النظافة^(٢) بعد ذلك شمانية أحوام ذهب طيب من الإستهالة الملكية بالأزبكية في مهمة محددة وهي التفتيش على ذلك السجن نفسه. جاء تقريره وثيقة إجابة تامل التقرير السابق أشار الطبيب إلى صغر حجم السجن، وامتراك به الأشخاص على بعضهم^(٣)، وإلى عدم توفر التهوية السليمة فيه. وأوصى بناء فواصل متعة على قدر الكفاية لا بطريقة تراكمهم [أي المساجين] على بعضهم كما الآن حيث بابقاعهم [على هذه الحالة ملاذ من حصول الضرر .. للمسجونين الموجودين به الآن]^(٤) (نظر ملحق رقم ١٢ لمودع من شكاوى شورى الأطباء من سوء أوضاع المساجين المرفقة)

ليس من الواضح ما إذا كان من المعتاد تكميل السجناء بسلاسل حديدية في أثناء تواجدهم في قاعاتهم. هناك بعض الإشارات في عهد محمد علي إلى سلاسل مفيدة في قروحة حشرة أعمار^(٥) بالإضافة إلى أطواق للرقبة وقيد للأرجل^(٦) ويبدو أيضا أن عمال المصانع الذين كان معظمهم من السجناء أو ممن أجبروا على هذا العمل عتقوا كثيرا يكتلون بالأغلال الحديدية وربما كسفرة إضافية^(٧) وعند من

(١) دلو الوثائق القومية، ديوان كنفلة تفتيش صحة مصر، صادر تفتيش، م/١٥/١ (الرقم الأصلي ١١٣٣)، ونفا رقم ٤٧، ص ١٢١، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٦٧ هجرية / ٢٤ مارس ١٨٥٠ ميلادية، دار الوثائق القومية، ديوان كنفلة تفتيش صحة مصر، صادر تفتيش، م/١٥/١ (الرقم الأصلي ١١٢٢)، ونفا رقم ١٢٨، ص ١٢٢، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٦٧ هجرية / ٧ مارس ١٨٥١ ميلادية

(٢) دلو الوثائق القومية، ديوان كنفلة تفتيش صحة مصر، م/١٥/١ (الرقم الأصلي ١١٣٣)، ونفا رقم ١١٢، ص ١٢٣، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٦٧ هجرية / ٧ مارس ١٨٥١ ميلادية

(٣) دلو الوثائق القومية، محافظة مصر، تفتيش صحة مصر، ل/١٥/١ (الرقم الأصلي ١٨٦٧)، وتيسر رقم ٥٠، ص ١٠٨، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٢٦٧ هجرية / ١٤ أكتوبر ١٨٥٩ ميلادية

(٤) دلو الوثائق القومية، الديوان المتدوي، م/١٥/١ (الرقم الأصلي ١٢٢٩)، وثيق رقم ٧ ص ١٠٩، بتاريخ ٦ صفر ١٢٤٤ هجرية / ١٨ أغسطس ١٨٢٨ ميلادية

(٥) دلو الوثائق القومية، الديوان المتدوي، م/١٥/٢ (الرقم الأصلي ١٢٣٦)، وثيق رقم ١، ص ١٠١، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٤٢ هجرية / ٢٦ مايو ١٨٢٧ ميلادية لم يكن الفصل المتقدرون إلى بعضهم البعض يحصلون على أجورهم اليومي، وإنما يحصلون على حصصهم الطافية ذهب. ولكن أطفال بعض السجناء كانت تلك اللقائم بالاشتراك للثقة أشار بتوز إلى قضية قود ليم ١٨٤٩، عندما فر سجين من سجن ليمان إسكندرية بعد فصل أطفال من أطفال سجين آخر حتى يتمكن من تشغيل مغاخ بممره. انظر: ٤٢ - *Police, Prisons and Islamization*

المحكوم عليهم من سجن إلى آخر، كانت أيديهم تُقيد بقيود خشية وتُربط رقبهم بسلاسل حديدية^(١٢). وفي الجيش، يرفع عدم نص كليات التدريب ولا القوانين العسكرية عن استخدام السلاسل لتقييد حركة السجناء^(١٣)، فإن الضباط كانوا أحياناً يضعون الحود في الأصفاد بعد ضربهم في السجن العربي^(١٤). وكان من المعتاد نقس السجناء بسلاسل حديدية عند إرسالهم إلى المستشفى لتلقي العلاج، لكن كلوت بك نجح في إقناع مجلس الأحكام بعدم تقييد من يعانون من «أمراض ثقيلة»، أما من يعانون بـ«الأمراض الخفيفة» فقد استمر تقييدهم^(١٥).

كان النظام الغذائي واحداً من المجالات الأخرى التي حظيت باهتمام مستولي السجون^(١٦). كقاعدة عامة، كان السجناء مسئولين عن إ طعام أنفسهم، وترحر سجلات المضبطة يسرد حالات سجناء حصلوا على الطعام من أسرهم وأصدقائهم بشكل دوري خلال الزيارات^(١٧)، وسجناء كانوا يشترون الطعام بالتقود التي أُخذت

(١٢) در الوثائق القومية، عيطة مصر، ل/ ٢ / ١٥ رقم الأصلي، ٢٢ وثيقة رقم ١٣، ص ٢٦، تاريخ ٢٧ شوال ١٢٦٢ هجرية / ١٩ أكتوبر ١٨٨٦ ميلادية المدة السنية عربي، ص/ ١ / ٢٠ / رقم الأصلي (١٩١٥)، لمر رقم ٤، ص ١٧، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٨٢ هجرية / ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥ ميلادية. انظر أيضاً: 398 - *Controlled Suffering* - Prison.

(٢) انظر، على سبيل المثال، تقود مقرية (١٩٨٢) طبية ديوان الجهادية ١٢٥٨ هجرية / ١٨٤٢ ميلادية؛ وثقود الداخلية (١٩٨٢) طبية ديوان الجهادية، ١٢٥٠ هجرية / ١٨٣٥ ميلادية.

(٣) انظر، على سبيل المثال، قضية الجندي خلال بثارة المملوكورة في عامش ٢، ص ٣٨٩، ماله. لقد قضى ديك الجندي خمسة عشر شهراً في المستشفى لعلاج جراحته الناتجة عن ضرب فكه لـ«والتي راد من تعاقبه تقييد كاسطيه بالأغلال».

(٤) در الوثائق القومية، ديوان الجهادية، صغر مشورة الطبية، سجل رقم ٤٤٤، وثيقة رقم ٤٢، ص ٨، تاريخ ٨ رجب ١٢٧٣ / ٣ مارس ١٨٥٧ ميلادية. في رسالة لثري، لوصى كلوت بك بنا، موالد الصبر الذي يُعالج عد الساجين في حشش قصر العرتي يشكل منظر حتى لا يشكك السجناء من تسلفها في محاولة للهرب. وأمنهم من المصور على منوعات قهرية من علاج المستشفى. انظر در الوثائق القومية، ديوان الجهادية، صغر مشورة الطبية، سجل رقم ٤٤٤، وثيقة رقم ١٢٥، ص ٢٤، بتاريخ ١٢ من ذي القعدة ١٢٧٣ هجرية / ٨ يولية ١٨٥٧ ميلادية.

(5) See Prison - *Controlled Suffering* 395-396.

(٦) انظر، على سبيل المثال، قضية فلقوب بت طوي التي كانت تعيش في حانة السوس. وصلت مطرود إلى القاهرة، بر من توصيل مبلغ من المال من ليها ومن أحد جيرانها إلى شقيقها وزوج شقيقها الذي كانا مسجونين في ضيعة مصر. وقت تمام السجن في انتظار السماح لها بإصطاف السجناء بعض الحبر، واكتسبت ولها سرعة ما كانت تحمله من تقود. در الوثائق القومية، عيطة مصر، ل/ ٢ / ٢٦ (الرقم الأصلي، ٢٠٢٨)، ثقبة رقم ٩٩، ص ١-٢، بتاريخ ٢٤ رمضان ١٢٩٤ هجرية / ٢ أكتوبر ١٨٧٧ ميلادية.

مهم عند إيداعهم السجن^(١). نصت المادة السابعة عشرة من الفصل الثالث من القانون المهلمبرني على أنه «إذا كان في أصحاب القنوب المحجوسين لأجل تأديبهم أشخاص فقراء ليس لهم أولياء ولا أطوار تلزمهم نفقتهم وكسوتهم عدة حجوم فإن عقبتهم تكون من الأموال المعيرة المعروفة للمحل الذي هم به» ويبدو أن المحصة العادية اليومية كانت تقتصر على ثلاثة أرغفة من الخبز^(٢). مثل توصير المياه لسجون المحروسة مشكلة أخرى^(٣). فبعد منع مقالي المليحة من سحب المياه من البيل أو من الحليج مباشرة تم توفير حثيات خاصة لهذا الغرض. ووقعت طابخة السدائس رسوم توصيل المياه ولم يكن أمام السلطات من خيار إلا دفع السعر الأعلى^(٤)

يبدو من الوصف الذي لوردناه حتى الآن أن الأوضاع الصحية في السجون المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر لم ترق قط إلى المستوى

(١) انظر، على سبيل المثال، القضية الطويلة بالجنة الأترة والنفقة لثلاثة من الرعايا اليونانيين الذين ألبسوا خبطة مصر أثناء طبعها وكانت يستأجرهم لثلاثين ليرة في الشهر. دار الوثائق القومية، خبطة مصر، ص ٢٠٦/٢٠٧ (الرقم الأصلي ٢٠٢٨)، قضية رقم ١٩٤، ص ١٥٤ ١٥٥ بتاريخ ١٩ ذي القعدة ١٢٩١ هجرية / ٢٥ نوفمبر ١٨٧٧ ميلادية.

(٢) رفران، المحاكمات ملحقته ص ١٦٦ هناك المائدة من الأوراق بهذا الشأن. انظر، على سبيل المثال، دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١/٢٣/١، أمر من مجلس الشكينة، ٢٢٤، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥٢ هجرية / ١٩ ديسمبر ١٨٦٦ ميلادية دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١/٢٣/١، أمر من مجلس الأحكام، ص ٢٣٣، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٦٦ هجرية / ٢٩ يربه ١٨٥٠ ميلادية دار الوثائق القومية، الجمعية السنية عري، ص ١/١/٢٣ (الرقم الأصلي ١٩٠٢)، أمر رقم ٤، ص ١١، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٧٩ هجرية / ٢ مارس ١٨٦٣ ميلادية.

(٣) يبدو أنه السجون كانت تشعها المراضة، وقد أوصى المستشارون بينه المراضة بعدم بُت السجون بفترة طويلة. انظر، على سبيل المثال الأمر الذي أصدره إسماعيل، بناءً على ترصيه المجلس الخصوصي، والذي قلص بينه المراضة في قرى لورالت القاهرة الثاني عشر دار الوثائق القومية، ديوان الدائنية، سجل رقم ١٢١٧، أمر رقم ١٠٩، ص ٢٨، بتاريخ ٢٠ صرم ١٢٨٧ هجرية / ٢٢ أبريل ١٨٧٠ ميلادية.

(٤) دار الوثائق القومية، مذكرات الدائنية، مكاتبات عري، صندوق رقم ١٢، وثيقة رقم ١٢، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٩٠ هجرية / ٤ ديسمبر ١٨٧٢ ميلادية. انظر أيضاً الرسالة الموجبة من خبطة مصر إلى محافظة مصر تطلب فيها إيقاف جديداً توصيل المياه إلى الخبطة، مبررة لذلك التطلب بأنه «لم يعد من الممكن تأجيل توصيل المياه إلى السجناء» خبطة مصر، ل/١١/٢١ (الرقم الأصلي ٥١٥)، وثيقة رقم ٤٧، ص ١٢، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٧٩ هجرية / ١٥ سبتمبر ١٨٦٢ ميلادية. مما يستلزم الاهتمام أيضاً برسوم المجلس الخصوصي الذي يتتبع منقاه خاص توصيل المياه إلى الإبل كمسألة في رولا دار الوثائق القومية، المجلس الشومسي، سجل رقم ٢٢، مرسوم رقم ٣٠، ص ١٥٠، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٩٠ هجرية / ١٠ أكتوبر ١٨٧٣ ميلادية.

المطلوب بالصورة التي تبادر إلى الذهن عند قراءة التقارير التي كتبها ألمعبد من مسؤولي الصحة عن زياراتهم لتلك السجون، هي صورة أماكن وطبة مظلمة حارقة تمنع بسجنا مهزولين يحثون من سوء النظافة والأشغال الشاقة. ولم يصح مسئولو الصحة أو مشرعو العقوبات أو مديرو السجون سياسة متحررة ولقمة يمكن أن تبرر هذه الأوضاع البائسة، أو تلجم وجودها كما فعل معاصروهم الذين يطالبون بتبسيهم لبعداً «الأهلية الأقل»، ويقرضهم أساليب عقلية عقيمة غير ذات جدوى مثل إدارة الطواحين التي لا تظعن شيئاً ومع ذلك فقد كتبت السجون المصرية أمكن خطيرة يُرجح أن يعقد السجن فيها لا حرية فحسب وإنما حياته نفسها وقد صبح رودولف بيتر - باستخدام سجلات ليمان إسكندرية - في حساب معدل الوفيات بين نزلاء السجن - في أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، تجاوز ذلك المعدل ١٣٪. وأهم هذا الرقم، يجب أن نذكر أن مسجون ووشغور للأشغال الشاقة في فرنسا، وهو السجن الذي شهد أسوأ الأوضاع الصحية بين كل سجون فرنسا، كان معدل الوفيات فيه بين عامي ١٨١٦ و ١٨٢٧ هو ٩٪ سويًا، وهو معدل أعلى من كل سجون الأشغال الشاقة الأخرى في فرنسا^(١)

بالنظر إلى الظروف غير الصحية التي سادت السجون المصرية، يصبح فئق سلطات الصحة أمرًا مفهوميًا في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بدأ المديرين وكنار مسئولهم في إصدار أوامر تخص الأوضاع العامة في السجون على سبيل المثال، نتيجة لعدم من المرافق التي رفها السجناء للشكوى من طول فترات احتجازهم دون إصدار حكم عليهم، وجه محمد علي في عام ١٨٢٤ مرسومًا عامًا بمديري المديرين وأمرهم فيه بالبت في القضايا المعروضة عليهم فورًا ودون إبطاء^(٢) وعندما استمر توجيه شكوى مماثلة إلى مختلف المسئولين، كور المجلس الخصوصي المنشأ حديثًا أمر محمد علي في مرسوم صادر عام ١٨٤٩ :

حيث إن احتجاز السجناء لفترات طويلة دون التحقيق معهم يجب لهم الضرر، وحيث إن العمل يستوجب التعامل مع كل فرد حسب طبيعة عمله، فإن إبطاء أمد فترات الاحتجاز في حين أنهم قد يكونوا عائل أسرهم، قد يؤدي إلى وقوع ذوبهم في وهلة الحور والبؤس، وقد يموت بعض هؤلاء المحتجزين نتيجة

(١) Peters, «Controlled Suffering» 391.

(٢) مدر الوثائق القومية بمجلس الأسكاف، م/٢/٢٢/١، ص ٢٢٢، بتاريخ ٢ جمادى الثانية ١٢٥٠ هـ / ٨ أغسطس ١٨٣٤ ميلادية

لعمليتهم الطويلة - لكل هذه الأسباب فقد أمر المجلس جميع مدبري الأقاليم بالكشف الدوري على المحتجزين في حواصل (لوزاين) مدبراتهم وخلال فترات العمل الشاق مرة أسبوعياً على الأقل^(١)

بعد شهر، أقر مجلس الأحكام هذه التوصية، وأصدر أمراً حائلاً بهذا المعنى إلى كل مدبري الأقاليم^(٢). ثم أصدر مجلس الأحكام في السنة التالية أمراً آخر يصر على ضرورة التفيش على سجون المدبريات مرة كل أسبوعين على الأقل^(٣)

مع ذلك، تكشف السجلات عن استمرار العديد من السجناء في رفع العرضيات شاكين من طول فترات احتجازهم دون أن يتم النظر في قضاياهم وأنت معظم تلك العرضيات من السجن الواقع في مقر ديوان ضبطين مصر، بما يوضح أن المشكلة كانت مشكلة عامة تشهدها كل أنحاء القطر؛ إذ يصعب تحيل أن تكون سجون المدبريات أكثر تضيقاً من المقر الرئيسي للضبطين في تقديم المحتجزين لديها للمعاملة^(٤). بعد تلقي شكاوى متكررة من المحتجزين، عقد سعيد باشا جمعية خاصة للتحقيق في أوضاع سجون المحروسة. وجمعت النتائج التي خلصت إليها الجمعية كإداة دافعة لمأمور ضبطين مصر، حسين فهمي، الذي اعتبرته الجمعية مستولاً عن الإعمال الجسيم لأوضاع السجون المخاضعة لإشرافه وأصدر سعيد باشا أمراً كريماً موجهاً لحسين فهمي كان نصه:

فرض علينا القرار المعطى من الجمعية التي عقدت... عن القضايا المتأخرة بالضبطين والأشخاص الذي كان لهم مدة بالسجن بغير التقضى وحيث نظام (أي) انصح [من إعمالكم وتكاسلكم في رؤية القضايا وراحة المعتقلين... قلنا انصف إرادتنا نرجوكم من هذه المأمورية وأحلتها لهذه الصالح ما الذي كان وكيل ديوان محافظة سكتوية. فتوجهوا المسيروا بسر لكم جزاء لكم وعبرة لشرككم^(٥)

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص/ ١٧/ ٢٢، ص ١٢٤، بتاريخ ١٥ وجب ١٢٦٥ هجرية / ٧ يرميه ١٨٤٩ ميلادية

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، مسطرة رقم ١، بوثيقة رقم ٨٩، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٦٥ هجرية / ٥ يوليه ١٨٤٩ ميلادية

(٣) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص/ ١٧/ ٢٢، ص ١٢٣، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٦٦ هجرية / ٢٥ يوليه ١٨٥٠ ميلادية

(٤) انظر على سبيل المثال، دار الوثائق القومية، الجمعية السنية عري، ص/ ١٠/ ١٠، ١٥، للترقيم الأصلي (١٨٩٤)، أمر رقم ٤، ص ٢٠، بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٢٧٧ هجرية / ٢٢ نوفمبر ١٨٩٠ ميلادية

(٥) دار الوثائق القومية، الجمعية السنية عري، ص/ ١٠/ ١٠، ١٥، للترقيم الأصلي (١٨٩٤)، أمر رقم ٢٤، ص ٦٥، بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٢٧٧ هجرية / ٣ يناير ١٨٦١ ميلادية. للمزيد عن حق الأحداث، انظر

سلي، تقويم القتل، ج ٢، ص ٣٦٦

شهد عهد الخديوي إسماعيل إيلاء أكبر قدر من الاهتمام بالأوضاع الصحية للسجون والسجناء. أصدر الخديوي إسماعيل بعد توليه السلطة بفترة قصيرة أمراً بإزالة جميع الأسباب التي تقصر بصحة المسجونين وإجراء نظافة السجون وتعمير وتصليح ما يلزم تصليحه بها حتى تبقى آنية الهواء صالحة إلى الصحة مع ملاحظتهم وتنفذ أحوالهم. وحتماً نرى إلى علمه أن ذلك التمرر قد نتج عنه إخضاع جميع السجناء للتفتيش الذاتي عند احتجازهم، ومصادرة ما يحملونه من نقود، تساهل الجندي عن السب في تلك التصرفات، وجاءه الرد بأن هذه الإجراءات تتم لصالح السجناء إذ إن أموال العديد منهم ستعرض للسرقة عند حبسهم مع الممرور وغيرهم من المجرمين الخطرين. أثر هذا الرد سخط إسماعيل باشا الذي أصدر على الفور أمراً لجميع السجون بوقف تلك الممارسات في الحال، ويفصل السجناء على أساس طبيعة الجرائم المرتكبة.

لرويًا أن يكون محل السجن آتق على ثلاث درجات على حسب إجرام المسجون وما ينسبهم، فالتقليد يكون سجنهم بسبل مخصوص، والسارقين كذلك، وكذا أرباب الدخول مثل مفيوتين وشيرو، وكذا أصحاب الجنيات الجروية والسكاري ونحوهم، يكون سجنهم بسبل مخصوص مراعاة درجة حبسهم، مع ملاحظة نظافة سبلات السجن والأسباب المربية للصحة.

وأضاف أن على السجون أن تراعى اعتبارات النظافة والصحة العامة وإذا ما استلزم ذلك بناء سجون جديدة أو تجديد السجون القائمة فإنه سيوافق على مصاد العقبات^(١). بعد ذلك بفترة قصيرة كتب مديرو المطبوعات إلى اليان لإبلاغه بإنهاءهم من تفتيش على سجون مديرينهم، ويحتاجهم إلى مبلغ لا يُستهان بها لتجديد تلك السجون وإعادة بنائها حتى تفي بالشروط الجديدة^(٢). وعندما ذكر أن سجن المدونين كان شديد التكدس، وأن أسر العديد منهم تلاقي معاناة شديدة، أصدر المجلس الخصوصي حكماً بأن يتكفل القلائد بتفقات المدونين المحبوسين المعجزين عن إعالة أنفسهم خلال فترة حبسهم. ويرر المجلس هذا

(١) أمر مؤرخ في ٦ شوال ١٢٧٩ هجرية / ٢٧ مارس ١٨٧٢ ميلادية، ورد لتبليغ من في دار الوثائق القومية، الممية للنية عربي، س/١/١/٢٥ (الرقم الأصلي ١٩١٠)، أمر رقم ١، ص ١، بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٨٠ هجرية / ١٢ سبتمبر ١٨٧٢ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، الممية للنية عربي، س/١/١/٢٥ (الرقم الأصلي ١٩١٠)، أمر رقم ١٥، ص ٥٦، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٨٠ هجرية / ٣ فبراير ١٨٦٤ ميلادية.

الحكم بقوله إن السجن الذي لا يستطيع إطعام نفسه خلال فترة تواجده في السجن قد يعاني من تفهرو صحته^(١).

كان لهذه التباير المختلفة الرامية إلى تحسين الأوضاع الصحية في السجون أثر ملحوظ. فوفقاً لدراسة يبرزه، انخفضت معدلات الوفيات من ١٣٪ في أربعينيات القرن التاسع عشر إلى ٤,٥ ٪ في ستينياته^(٢). وبهذا يبدو أن قلة كبرى في طبيعة الحبس ومعه قد وقعت خلال أواسط القرن التاسع عشر. وفي حين أن السجون المصرية لم تتحول إلى أماكن للإصلاح وإعادة التأهيل على غرار السجون البشامية البريطانية، فإنها تحولت من أماكن للتعذيب والإبعاد يُحتمل أن يفقد الإنسان حياته فيها إلى أماكن لمحبس يُحرم الشخص فيها من حريته دون أن يفقد صحته. بحلول بداية ستينات القرن التاسع عشر، طرحت السجون المصرية نفسها بدلاً عن الكرباج كأداة عقاب. هذا التطور، بالإضافة إلى أن القنصل الكمي لأحكام السجن كان أسير بكثير من القنصل الكمي للألم، يساعد على تفسير الممانحة السلطات لإصدار لائحة ١٨٦١ التي حظرت الضرب واستبدلته بالعص.

الضرب كوسيلة لإقامة أدلة الإثبات

بالإضافة إلى كون الضرب عقوبة مقننة يرد ذكرها في صلب نصوص القوانين، كان يُستخدم أيضاً كوسيلة لاستخراج الاعترافات من المشتبه بهم، وكأداة لإقامة أدلة الإثبات من التهام أن تبقى هذه الحقيقة ماثلة في أذهاننا في محاولتنا لنعم ما دفع السلطات إلى الحد من نطاق العصب الرسمي. بالرغم من الطابع القمعي للضرب، كانت المحاكم الشرعية عادة ما ترفض الاعترافات للمتورعة قسراً وتعتبرها باطلة وبغير أساس. وعندما تحال قضية قتل استخدم فيها التعذيب لإجبار المتهمين على الاعتراف إلى مقني التليو، كان يبدو غريباً يقول فيها: «لا يمكن إصدار الحكم على المتهمين لأن اعترفاتهم تم الإدلاء بها عن طريق ما تعتبره الشريعة [إكراهاً شرعياً]^(٣)» لكن مجالس السياسة كانت تقبل الاعترافات المتورعة قسراً واعتادت

(١) دار الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، س/١١/١٣/أ (الرقم الأصلي ٧٥)، قرار رقم ٢٢، من ٤٧، بتاريخ ٥ من ذي القعدة ١٢٨٥ هـ / ١٧ فبراير ١٨٦٩ ميلادية.

(2) Peters, «Consolidated Publishing», 394.

(3) ورد الاقتباس في:

Peters, «Egypt and the Age of the Triumphant Pasha», p. 261-262.

من غياب الطلب القضائي في القضاة نظر

Christian Lange, *Judice, Prosecution and the Modern Muslim Jurisdiction* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), 73-74.

الضبطية على اللجوء للتعذيب خلال التحقيقات برغم أن الاعتراضات المترعة بهذه الطريقة كانت عادةً موجهةً للطلس، ومجري في بعض الأحيان الرجوع عنها^(١)

على سبيل المثال، نجد في سجلات مديرية الموقفة تقريراً يشكو فيه المدير إلى أحد رؤسائه أن المشتبه بهم في قضية سرقة لم يعترفوا بارتكاب الجريمة برغم تعرضهم للضرب بشكل متكرر: ضرباتهم بالكرياج عدة مرات حتى تنتثر اللحم من أرجلهم^(٢) وأجبر واحد منهم على الوقوف لمدة ثمان وأربعين ساعة حتى تورمت قدماه لكنهم لم يعترفوا وادعوا أنهم مظلومون^(٣).

من الهام أن نلاحظ أنه حتى بداية خمسينيات القرن التاسع عشر لم تحاول السلطات نشر على اللجوء للتعذيب كدولة لا تتزعج الاعتراضات من المشتبه بهم صكرة الإبقاء على هذه الممارسة سرّاً لأنها تعتبر «غير متحضرة»، وبالتالي غير قانونية^(٤)، فكرة تنتمي إلى عصر لاحق^(٥). وكان الحاق الضبطية الألم بالجناة أمراً معروفاً ومعتقداً لدى مشرقي الدولة والأهالي على حد سواء. لم تكن تلك الممارسة سرّاً لكنها تكمن فعاليتها تحديداً في ممارستها سرّاً مع كونه معروفاً للكافة على أوسع نطاق في نفس الوقت^(٦).

(١) في ذلك من السليمة في عصر السلطنة، انيس يوسف وابوروت من كليات قبة ذي لعب محدودة يُسمى في الأهرج في السنة الأخيرة من حياة السلطة المملوكية، كتب ابن الأهرج ما يلي عما يمكن استنول السليمة أن يقوم به في المحكمة: قوله لا تفر قبل التظلم إليه في الجرائم والظلمات [أي يمكن للظالم أن يتقر في الجرائم والظلمات قبل تلقي التكاوي]. وله برهاب المنهون بالظلم والجريمة [أي يمكنه أن يهرب المشتبه به في ارتكاب المظالم والجريمة] قبل التيوب بالأمر أو التوبة القوية. وله العمل على الاعتراف بالحق والحبس في المظالم [أي يمكنه أن يهرب المسئولين من ارتكاب المظالم]. وله الهرب للاعتراف عند ظهور الأمنوات في الجرائم [أي يهرب له استخدام العنف الجسدي لا تتزعج الاعتراض الجسد ظهور الألفة الظرفية المتصلة بالجريمة] (Raghibi, *Sharaf Justice*, 97).

(٢) دار الوثائق القومية، مديرية الموقفة ل/ ١/ ١، ص ١٠٠، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٦٠ هجرية / ٦ نوفمبر ١٨٤٤ ميلادية، ص ٢٠٩. انظر أيضاً دار الوثائق القومية، مديرية الموقفة ل/ ١/ ١، ص ١٠٠، بتاريخ ٦ من ذي القعدة ١٢٦٠ هجرية / ١٧ نوفمبر ١٨٤٤ ميلادية، التي ذكر فيها العسامل من قلوبم والتكيل بالأفلال الحديثة كانت إضافة على المنجاب. أشكر روديتر على فتى تتياني إلى هذه النصية.

(3) Tabei Asad, «On Terror, or Cruel Subjection, and Degrading Treatment» in *Social Suffering*, ed. Ashraf Khattami, Vamsi Das, and Shantam Luck (Delhi: Oxford University Press, 1998), 298.

(4) Anupama Rao, «Problems of Violence, Signs of Terror: Terror in Colonial India», *Economic and Political Weekly* 36 (2001): 4131.

مع ذلك لم تكن الممارسة الرسمية العادية للتعذيب خالية من المشاكل من جهة، وكما يتضح من القضية المشار إليها أعلاه، لم يكن التعذيب ضماناً للحصول على الاعترافات من جهة أخرى. ففي الكثير من الحالات لم يؤدّ التعذيب إلى انهيار المشتبه بهم وإدلائهم بالاعتراف المطلوب قاترونه وفي حالات أخرى أدى التعذيب إلى الحصول على اعترافات كاذبة. ويتضح هذا من قضية سرقة وقعت عام ١٨٥٥ في المحروسة. اتهمت امرأة حبشية خادمتها وخمسة رجال عن جيرانها سرقة مجوهرات من بيتها في أثناء غيابها عنه. تحركت الشرطة بسرعة لتحقيق في القضية، وألقت القبض على المتهمين وقامت بالضيق عليهم. اعترف المشتبه بهم بارتكاب السرقة، وعند تفتيش بيوتهم تم العثور بالمقل على بعض المجوهرات وعندما تم استعلاء أهل الخيرة (الذين كانوا من الساعة العاملين في سوق الذهب بالمحروسة) لفحص المجوهرات، أكدوا بالمقل أنها مجوهرات مسروقة، لكنها سُرقَت من بيت آخر كان صاحبه قد أبلغ في وقت سابق عن وقوع السرقة. وحين أعيد استجواب المشتبه فيهم مرة أخرى، سجدوا جميعاً لاعترافتهم السابقة دون أن يذكروا السرقة. وصمموا على ذلك... فمن شدة ما صار على المذكورين... يعلم أن اعترافهم الأول هو منما أصابهم من الإهانة (أي الضرب)... وعلى ذلك لا يظن لاعتراف المذكورين ما دام تظاهر أنه كان بأسباب ما أصابهم من الضرر^{١١}

لكن مجالس السياسة لم تقبل دوماً الادعاء بأن اعترافاً سابقاً يشويه الحوار حيث إن الإدلاء به قد تم قسراً وإكراهاً. كانت تلك هي الحالة التي استند إليها شخص يُدعى حنفي محمد أنهم يقتل رجل قتي سوري يُدعى الخواجا إبراهيم في مارس ١٨٥٣ بعد أن ضبط الجيران حنفي متلبساً بسرقة منزل الخواجا إبراهيم، أخذوا إلى شيخ الماحية، وبعدها أرسل إلى ناظر القسم وأخيراً إلى المديرية حيث اعترف بقتله الخواجا إبراهيم، وأنه قتله في قرية مجاورة مستعملاً طريقة طليجة^{١٢}، ثم ألقى بجثته في النيل. كرر حنفي اعترافه عندما استجوبه قاضي شيبس. ولكنه تراجع عن اعترافه في وقت لاحق مدعياً أنه قد أُدلي به دغولاً من الضرب والحبس، ولدى أن مدير المديرية، معجون بك، قد هدده بالضرب وأجبره على الاعتراف بقتله لم يرتكبها لكن جهات التحقيق وقضت تصديق هذا الإنكار، ورأى أنه بالرغم من أن القضية لم تثبت شرعاً لعدم استوفاء مقتضيات الأحكام الشرعية ومُنح السلمي عن دعوته

(١) دار الوثائق القومية، صندوق مصر، ل/١٠/٢٠١، الرقم الأصلي ٧٩٤، تعبة رقم ٨، ص ٧، ١٠.
بتاريخ ١٣ سفر ١٢٧٢ هـ / ٢٥ أكتوبر ١٨٥٥ ميلادية

شرعاً لكن من حيث تبيين من التحقيقات السابقة واللاحقة سياسيتها أن الذي قبل المرفوع هو حتمي المذكور وأما ما ادعاه عن إقراره بأنه كان بسبب الضرب فلا مبرر لهذا الادعاء بعد الإقرار السابق حيث بمجرد هذا الادعاء لا يمكن ترك ما هو ظاهراً من التحقيقات وإقراره السابق. ٩. في النهاية تحكم على حتمي محمود بالأشغال الشاقة مدى الحياة في القلعة الحديدية^(١)

بالرغم من أن حتمي لم يستلح إقامة دليل على ادعائه بالضرر للتصليب في أثناء احتجاره لدى الضبطية، فمن الهام ملاحظة أن فرض الأكم فليدني في حد ذاته لم يكن مثاراً لأي تساؤلات في هذه القضية. حقيقة الأمر، وكما أوضحنا من قبل، فإن إلحاح الأكم بالسجناء كان قانونياً بالمعنى الدقيق للكلمة، ولم يكن ممارسة تسعى السلطات إلى إخفائها أو التستر عليها. لكن فعالية الأكم في إمتزاع اعتراف سليم، أصبحت مثاراً لتساؤلات متزايدة. فكما أشرنا أعلاه، قتلت تلك الممارسة في بعض الأحيان في إيجاب المشتبه بهم على الإدلاء باعتراف، وانضج في العديد من الحالات أنها كانت تتيج نجاحاً زائفاً عن الحاجة إذ إنها أدت في بعض الأحيان إلى إدلاء المتهمين باعترافات كاذبة.

بطبيعة الحال لم يكن الانتفال مدنى قاعلية الأكم في التوصل إلى اعترافات صادقة أمراً حقيقياً، ولا كان مقصوراً على مصر وحدها. في بدايات أوروبا الحديثة، بدأ الاعتراف في فقدان مكانته المركزية مع تنامي أهمية الأدلة الظرفية وم راكمه من نهيمش للأساليب التغليبية لإقامة أدلة الإثبات بموجب القانون الروماني الذي كان يتطلب اعترافاً وشهادة اثنين من شهود العيان^(٢). وبالمثل، طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت مجالس السياسة - أحد فروع النظام القانوني المصري - تثير أسئلة متزايدة عن جدوى التمسك بالاعتراف وروايات شهود العيان كأداة أساسية لإقامة أدلة الإثبات وأعربت سلطات مجالس السياسة عن قلقهم من أن إيلام المتهمين كان يؤدي عادة إلى الإدلاء باعترافات كاذبة، وأن عدم تورم شهود العيان الموثوقين كثيراً ما أدى إلى إغلات المشتبه بهم من العقاب لكن ظهور الطب الجنائي وقر يديلاً عن الأكم وجعله غير ذي ضرورة في توفير أدلة

(١) دكر الوثائق التوفيقية مسابقة مصر، ١/١٠/١٩٠١ (الرقم الأصلي ٧٩٢)، قضية رقم ٦٦، ص ٢٨.
٣. تاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٢٧٢ هجرية / ١ يناير ١٨٥٦ ميلادية بالرغم من أن المتهم قد اعترف بقتل الضحية معذراً لم تحكم عليه بالإعدام لأن المدعي لم يتمكن من إثبات صك بالموتوفى وقت لقراءته الفقه، وهذا لعدم من التفاصيل الإجرائية الهامة التي حطت ما تؤدي إلى سوء المحرور

(2) Langbein, *Torture and the Law of Proof: Foucault, Discipline and Punish*, 36-39.

الإثبات وقد كانت لهذا التطور آثار بعيدة المدى على أدلة الإثبات، بل على النظام القانوني بأكمله.

يشرح الجزء التالي تحليلًا مدققًا للدور المحاسن الذي لعبه الطب الحديث في نظام السياسة في الجرائم العنيفة. ويرتكز هذا التحليل على المقارنة بين استخدام كلٍّ من نظامي الفقه والسياسة للخبرة الطبية.

الخبرة الطبية في المحاكم الشرعية

لم يكن تقديم المعلومات الطبية في المحاكم المصرية تطورًا مفاجئًا حدث في منتصف القرن التاسع عشر. بل كان للطب والخبرة الطبية تاريخ طويل في الفقه لكن طريقة قبول الخبرة الطبية في المحاكم الشرعية تختلف اختلافًا جذريًا عن طريقة قبولها في مجالس السياسة. وهذا هو السبب في قبول مجالس السياسة للطب الحديث بدلاً من الأئم في إقامة أدلة الإثبات. وسترداد هذه النقطة وصورتها من خلال إلقاء نظرة متمعة على هذا الفرق بين فرعي النظام القانوني.

هناك العديد من الحالات التي يميز فيها الفقه اللجوء إلى الخبرة الطبية لحسم النزاعات. وتتضمن هذه النزاعات حالة خلاف بين بائع عبد وشاربه، عندما يكتشف المشتري وجود عيب في العبد أو إصابته بمرض، ويثور الخلاف حول توقيت حدوث العيب أو المرض: هل سبق البيع، أم جاء بعده؟ وتتضمن كذلك حالات أمراض الموت، فوفقًا لقواعد الفقه يعتبر أي إجراء يقوم به شخص على عرش الموت، مثل الإصعاد أو إنشاء وقف، باطلًا ولاغيًا لمنع الإضرار بورثة ذلك الشخص، وتتضمن أيضًا حالات التعويض عن الخطأ الطبي وتقليد الفاتحة (أي إثبات النسب عن طريق الشبه)^(١).

من المعتقد عليه أن أساس جواز قبول الخبرة الطبية هو النص القرآني: «فما شأنا؟ أفل الدُّعْرُ إِنْ كُنْمْ لَا تَعْلَمُونَ»^(٢). ولكن هناك اختلافًا كبيرًا بين الفقهاء حول قيمة شهادة الجرد كدليل لإثباته، وما إذا كان يجب تصنيف هذه الشهادة كدرواية، وأوضح مثال على «الدرواية» هو نقل الأحاديث النبوية، لم تعتبر «شهادة»، وأوضح

(١) أنور محمود جويو، إثبات النسب بطريق الفقه الإسلامي (القاهرة: دار الفقه الشرعي، ١٩٨٥)، 41-52، 66-75.

(٢) سورة الأنعام: آية ٧. انظر حسن بن محمد الطنطاوي، أدلة الإثبات الجنائي وقواعد السياسة في الشريعة الإسلامية (الطبعة الأولى: ١٩٠١)، ص ٢٨٦-٢٨٧، وانظر أيضًا Shaban, Egypt Whores: 41-52.

مثال عليها هو الشهادة أمام القاضي. ولهذا الاختلاف أثر كبير؛ حيث إن شروط قبول الشهادة أكثر تشدداً من شروط قبول الرواية. وأهم شيء هنا هو أن الفقهاء قد اشترطوا وجود شاهدين اثنين تحوطاً من احتمال الكيد في الشهادة، في حين لا يوجد مثل هذا الشرط لقبول الرواية^(١).

الأهم من مسألة اعتبار الحبرة الطيبة شهادة، لم رولية بموجب الفقه، هو موضوع التحقق من ثلث الخيرة. بشكل عام، يبدو أن التجربة العملية تحظى بالأولوية وفقاً لمحدث البوي التاتل: «لا حكم إلا ذو تجربة»^(٢). وفي تفسير هذا الحديث اقتبس رون شاحام قول الفقيه الهندي محمد عبد الرحمن المباركفوري الذي عكف على كتاباته ودراساته الفقهية في أوائل القرن العشرين: «ولا حكم من الحكماء الطيبة إلا صاحب التجربة في الأمور الدنيوية والدينية أي المشاكل المعقدة والكامنة على حد سواء»^(٣). ويتطلب التصور من الفقهية أن يكون الخير الطيب – مثله مثل كل أهل الحبرة الذين يمثلون أمام القاضي – ضليلاً في مهنته وموضع ثقة ويمكن الاعتماد عليه^(٤). وكما هو الحال فيما يخص العديد من المهن الأخرى، فمن المفترض أن يتابع المحاسب الأطباء متابعة دقيقة، وأن يرصد حالات الخطأ الطبي، وأن ينفي المهنة من الدجالين. وفي كتاب نهاية الرتبة يقول الشيرازي:

إن على المحاسب أن يأخذ على الأطباء عهداً بأنهم لا يفترون على سائر الأطباء ويحلفهم ألا يسلطوا أحداً دولة مفردة ولا يتركوا له سبباً ولا يصغروا التماساً عند أحد من العامة، ولا يذكروا للنساء الدعوى التي يسقط الأجرة ولا للرجال الأنواء الذي يسقط السبل، وليقتروا بأصلهم من المعظم عند دخولهم على المرضى ولا يفسدوا الأسرار ولا يفتكروا الأسرار^(٥)

(1) Shabazz, *Expert Witness*, 31.

حول هذه الظاهرة قرّن وجهات نظر شاحام من جهة وجهات نظر باير يوهانسن، ومحمد ماضي من جهة أخرى حول ما إذا كانت شهادة الخبراء رولية أم شهادة.

Shabazz, *Expert Witness*, 38-39, 53; Johansen, «Signs on Evidence», Mohammad Fadel, «Two Women, One Man: Knowledge, Power and Gender in Medieval Sunni Legal Thought», *International Journal of Middle East Studies* 29 (1997): 385-204.

(2) نص الجزء الأول من هذا الحديث النبوي هو: «لا حكم إلا ذو خبرة» انظر Shabazz, *Expert Witness*, 31, 21 in 9.

(3) Shabazz, *Expert Witness*, 58, 211 in 8.

(4) Shabazz, *Expert Witness*, 57.

(5) الشيرازي، كتاب نهاية الرتبة، ص ٩٨.

عندما ينظر في كيفية وسبب تقديم الخيرة الطيبة للمحاكم الشرعية مبني على المعارف بينها وبين عرضها في مجالس السياسة بأجلى صوره. تتناول الكتابات العقوبية ثلاثة أنواع من القضايا التي يمكن فيها دعوة الجوراء الطيبين لتقديم آرائهم في مسائل العقوبات. أول نوع هو قضايا القتل العمد التي يثور فيها خلاف حول سبب الوفاة، وهل نتجت من هجوم المتهم، أم من سبب آخر. في هذه القضايا يجوز للقاضي استدعاء الأطباء للإدلاء بشهادتهم عن العلامات التي وأدوا على جسد الضحية. يذكر النووي، الفقيه الشافعي، قضية اعتداء بدني سميت حجر فيها الشهود عن تحديد ما إذا كان الضحية قد لقي حظه نتيجة للاعتداء أم أنه كان ميتاً بالفعل قبل تلقي الضربة. وكان مطلوباً من الأطباء أن يتحققوا عما إذا كان الدم الذي سال من الضحية دماً حياً، أم دماً ميتاً. إذا أكد الأطباء أن الدم المرفوق كان دماً حياً، يحق لأطراف الضحية الحصول على الدية. ولكن النووي لم يذكر الأسلوب الذي يتبع للخيرة التمييز بين نوعي الدم ههنا.^(١)

أدرك الفقهاء أن الخيرة الطيبة عاجزة عن تحديد ما إذا كان جرح معين ميتاً لوفاته، أم لا. ويوضح هذا الإدراك من تناولهم لمسألة شائعة وهي تحديد العمد في القضية النظرية التالية: مات زيد بعد أن طعته عمرو بسكين في بطنه، وقطع بكر عقه بالسيف. عادة ما تُثار هذه القضية لحسم مسألة الاشتراك في القتل وتحديد ما إذا كان فيها قصاص أم تعزير، ولكنها تكتنف أيضاً عن كيفية اعتماد الفقه على الجوراء الطيبة. في هذه الحالة الافتراضية يعينهم يتأمل الفقهاء الحكمة عما إذا كان زيد قد مات من تلقاء الضربتين، إذا كان الممثل كذلك يكون عمرو هو القاتل، أما إذا عاش يوم، أو أكثر قبل موته فيعتبر بكر هو القاتل.^(٢)

لا تسعى الخيرة الطيبة التي يتم الركون إليها في هذه القضية وغيرها من القضايا الافتراضية إلى تحديد السبب الفعلي للوفاة، وإنما تهتم بالدراسات الفقهية بما ينشأ به الشهود. بما في ذلك أهل الخيرة - شفاعة أمام المحكمة، كي تعتبر شهادتهم دليلاً على قصد القتل. يقول النووي في روضة الطالبين:

يجب أن تكون الشهادة بالقتل ضربة مصرعة بالفرس. ويجب أن يفهم الشاهد الهالك إلى فعل المشهود عليه فزواله فخره يفيده لا يثبت من هذا

(١) Shaham, Expert Witness, 71-72.

(٢) محمد أمين بن حمرين طبعين: هو المحظر على الفرس، ١٦ جزء (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢)، ج ٦، ص ٥٤٤-٥٤٥. القضية مطابقة إلى حد كبير ونقت في محر عام ١٨٧٤. انظر

Peters, Crime and Punishment, 29

شيء. وكما لو قال: «ضربه للتهار الدم» أو قال: «ضربه لفرجة» أو قال: «ضربه سيف فرجة» فماتت لم يثبت شيء لاحتمال أن يكون قد مات بسبب آخر غير سوانه [لكن لو قال الشاهد: «فرجه فمات وجعلنا قطعه» أو قال: «مات بسبب برصاة» أو قال: «قطعه» ولهذا ماتت حينها يكون قد ثبت القتل^(١)

المرء الثاني من القضايا يتضمن الاحتمالات الجسدية المتعددة التي نتج عنها جراح، وترتب قصاصاً فيما دون النفس. إذا كان من الممكن فرض عقاب جسدي على هذه الاحتمالات فبحرث يمكن إلحاق جرح في نفس المكان ودون تعرض حياة المقتل للخطر ودون التسبب له في ضرر أكبر من الضرر الذي لحق بضميمته^(٢)، يحكم القاضي بتقييد تلك العقوبة. وتحتفظ سجلات المحاكم الشرعية بأمثلة عديدة لمثل هذه القضايا؛ منها مثلاً القضية التالية التي وقعت في الإسكندرية عام ١٠٦٨ هجرية / ١٦٦٠ ميلادية:

ادعت الحرمة تَوَدُّ المرأة ابنه المرحوم موسى الكرواني على زوجها الحاج عبد السلام ابن المرحوم فريخ المغربي المراتي. بأنه تعالى عليها نفس تلويحه وضربها بمقتل على فحيت ذراعيها الأيسر كسرت العظم وكطأه بما يترتب عليه بسبب ضربه لها... ثم بعد ذلك وجه عليه مولانا فتدني (أي قاضي المحكمة) الأدنى بسبب تعديه وضربه لزوجة المذكورة أملاًه وأقرب على ذلك التلويح لشرعي. بعد أن كشف على فراج المعينة المذكورة أملاًه الشيخ شهاب الدين المنهوي شيخ طائفة البرلمين بالقرى المذكورة (أي الإسكندرية) واختاره بذلك بأنه جريمة ذراع المدعية منكورة الإخبار الموصى...^(٣)
(انظر ملحق رقم ١٣ لخص هذه القضية الشرعية)

لكن هذه القضايا هي الاستثناء لا القاعدة. معظم الحالات التي خصها الفقهاء باهتمامهم هي تلك التي لا يمكن فرض عقاب جسدي فيها، ويجب الفصل بها بالحكم بتعويض مالي محدد وثابت. تنقسم تلك الاحتمالات إلى ثلاثة أنواع: جراح الجسد وشجاج الرأس؛ والإصابة بأي جرح أو قطع أحد أعضاء الجسم؛ وإبطال

(١) يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وصحة المصنف، ١٢ جزءاً (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩١)، ج ١ - ص ٣٢.

(2) Shabari, *Signs Mawar*, 73.

(٣) در الوثائق الشرعية، محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبيعات رقم ٨٢، قضية رقم ٢٢٠، ص ٧٩، بتاريخ ١٢ من ذي القعدة ١٠٦٨ هجرية / ٦ فبراير ١٦٦٠ ميلادية.

المتعة أي الإغوار بوظائف عضو من أعضاء الجسم^(١). وتحتوي الدراسات العقبية على تصنيف مفصل لأعضاء الجسم وفائدة أو الأرض (التعويض المالي) المستحق في حالة إصابة كل منها. حدد تحديد قيمة الأرض يُولى اهتمام خاص بأحادية العضو المصاب (على سبيل المثال، يثير الألف وحدة واحدة، في حين تعبر كل عين تعف وحلقاً)، كما يولى الاهتمام بوظائف العضو (على سبيل المثال، يستعمل اللسان للكلام والتطوق والبلع، ويُحدد أرض مختلف لكل واحدة من تلك الوظائف). وبالتالي يُقدر أرض العين بمائة بعير، في حين يكون أرض كل عين على حدة خمسين بعيراً. وينطبق نفس القول على الساتين والأدين والشمعير والحلمير. وأرض الأعضاء المفردة التي لا تأتي في زوجين مثل الألف والعضو الذكري والفلان والجلد يحدد بمائة بعير لكل واحد منها. بالإضافة إلى ذلك هناك قائمة تسم بعس القدر من التفصيل لتحديد التعويض المالي (الأرض) المستحق عن إزالة المصاع مثل إقتاد العقل أو واحدة من الحواس الخمس^(٢).

وثمة مثال جيد على طريقة تكون الدراسات الفقهية إلى الخبرة الطبية لتحديد الأرض، أي التعويضات المالية للإصابات الجسدية، وهو التصنيف الفقهي لشجاج الرأس. ذكر الفقيه المحلي في مقدمة أن الأطباء وحدهم والقانون على التعبير عن مختلف أنواع شجاج الرأس، وهي خطوة حاسمة في تحديد قيمة الأرض المستحق عن كل منها. بالإضافة إلى مختلف أنواع الجروح الجسدية، يفكر ابن قدامة عشرة أنواع مختلفة من شجاج الرأس، وهي: المعارضة أي التي تشق الجلد والغاية أي التي تشق الجلد وتسيل الدماء والباضعة أي التي تشق الجلد وتسيل الدم وتشق اللحم؛ والمتلاحمة أي التي تشق الجلد وتسيل الدم وتشق اللحم وتقطع كلاً من الجلد واللحم؛ والشمحاق أي التي تصل إلى القشرة الرقيقة فوق العظم؛ والمروخمة التي تشق السمحاق وتبين عظم الجمجمة؛ والهائمة أي التي تكسر عظام الجمجمة؛ والمُغْطَلة التي توضع وتهشم العظم حتى يتقل من مكنته، والأمة أو المأمومة التي تصل إلى أم الدماغ وهي الجلطة التي فيها القطع (الأم الحنون) دون الوصول إلى المح؛ والدامعة أي التي تخرج الدماغ (المخ). وتقول الدراسات الفقهية إنه بعد أن

(١) لملمص، دَفْعُ لِهَذِهِ الدِّيَاتِ، انظر إلى حامد التزالي، الوجيز في فقه الإمام الشافعي (بيروت: دار الأرفق، ١٩٦٧)، ج ٢، ص ١٤٣-١٤٩.

(٢) لقائمة كاملة بالديت والحكمات، انظر محمد بن أحمد المهاجر الأسطولي، بيوهر العقود ومعين القضاة والموازين والقنوات، ج ١ (القاهرة: مطبعة المكتبة المصطفوية، ١٩٥٥)، ج ٢، ص ٦٦٢-٦٦٣.

يحدد الطبيب نوع شجرة الرأس، بحكم القاضي بالأرض الذي يجب دفعه - على سبيل المثال خمسة من الأيل عن الموضحة، وعشرة من الهاتمة، وخمسة عشر من الشفلة، وثلاثة وثلاثين وثلاث مئة العامومة، وهكذا دواليك^(١).

العنة الثالثة هي فئة جروح الأطراف التي لم يوضع لها تعويض مالي محدد في تلك الحالات يُسمى التعويض الحكومة عدل^(٢)، ويترك تحديد قيمته لتقدير القاضي (ومن هنا تأتي كلمة حكومة المشتقة من حكم القاضي)، ويتأسس:

لا على قيمة محددة وإنما على تقدير للمجرم الثاني عن إصابة مئة ومن عمية تحديد قيمة الإصابع الجدية لدى الميعد يشترك كل من الأطباء والنحسين في تحديد قيمة حكومة العدل. وتوجد تحيزات قانونية تحمي الرعايات بين الجنائي والمجني عليه فيما يخص خطورة الجرح. أولاً يستعي القاضي الأطباء لتحديد نوعية الجرح. وبعد ذلك يقوم القاضي باستدعاء أرباب الخبرة في تقييم الأبدان (وهم على الأرجح من النحسين)، ويأمرهم بتقييم سعر القضية (كما لو كان عبداً) قبل إصابته بالجرح وبعد الإصابة. ويكون المعلق بين المبلين هو قيمة التعويض^(٣).

بعد تحديد قيمة حكومة العدل عن إصابة ما، على القاضي أن يستخدم سلطته التقديرية مع الالتزام بالمبدأ العام الذي يمنع أن يبلغ التعويض الحد والأتبلغ الحكومة الدية^(٤) ومن المهم أيضاً أن يلتزم بالقواعد التي تصون التراتب الاجتماعي وتعلي من شأنه. وبالتالي، في حالة القتل العمد تكون دية المرأة نصف دية الرجل، وفي حالة الجراح تكون قيمة أعضاء المرأة نصف قيمة أعضاء الرجل. وبالمثل، تكون دية اليهودي وتقتصر في ثلث دية المسلم^(٥) في حقائقه الهامة لتحديد القيمة العالية لجسم الإنسان في الثقافة السني^(٦)، يحتر ماير يوهنسن المنطق الذي تستدليه أحكام

(١) ابن لادامة، الشفلي، ج ٨، ص ٤٨٠-٤٨١، ج ٨، ص ٤٦٩-٤٧٠، ج ٩، ص ٢٧٠ لا ينبغي النظر إلى عدد الأيل بشكل حرفي. هذا العدد ليس إلا مئة متوبة من فدية الكلمة التي عاقد ما تحسب بمائة بغير دية الذكر المسلم. وإليها لهذا المتعلق يكون لورش الموضحة خمسة في المائة من الدية الكاملة، ويكون أرض العامومة ٢٣ في المائة وهكذا دواليك. ومن استخدام الأيل كوحدة أساس لحساب الأرض، انظر ابن لادامة، الشفلي، ج ٨، ص ٣٦٦-٣٦٧. انظر أيضاً حسين بن عبدالله العميدي، الأرض وأحكامها (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٤)، ج ٢، ص ٥٢٢-٥٢٣.

(2) Shabam, Beyond Witness, 72-73.

(3) إمام الحرمين عبيد الله بن يوسف الجرجسي، نهاية المطالب في فدية الطبيب، ٦٦ جزء (جدة: دار المصباح، ٢٠٠٧)، ج ١٧، ص ٣٦٦ (مسألة رقم ١١٣٣٥).

(4) العمري، الوجيز، ج ٢، ص ١٤٢.

ديات النفس وما دون النفس بقوله إن الأثر الهام هو «التصنيف العام للنفس على أساس الجسد والحرية والصحة. تنقل للعاقلة أهميتها باعتبارها تمثل مجموعة من الذكور الذين تربطهم صلة العصبة... وهي المستولة من دفع التعويضات في حالة القتل الخطأ أو الضرر البدني للجسيم، وكذلك باعتبارها الورثة الذين يحصلون على التعويض عن القتل غير العمد... وبالتالي، تعتمد قيمة التعويض على التصنيف العام للأفراد، أي جنسهم ومكانتهم كأحرار أو عبيد»⁽¹⁾.

إد يدور حقاً أن الخبرة الطبية المقدمة للمحاكم الشرعية، ورغم أنها كانت تتعامل مع أجساد الأفراد لم يكن هدفها الأساسي هو إثبات أسباب الوفاة أو الإصابات بقدر ما كانت تهدف إلى صون هذه التراتبية الاجتماعية وإعلاء شأنها وترجمتها إلى قيم مالية.

الطبيرة الطبية في مجالس السياسة

على التقيض مما ورد لأعلام بدايةً من أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر تشكلت الخبرة الطبية التي قبلتها مجالس السياسة وانضطحت بهممتها بطريقة مختلفة اختلافاً جديراً. هناك أربع سمات تميز ما عُرف باسم الطب السياسي وبين الخبرة الطبية التي قبلها قضاة المحاكم الشرعية. أولاً، تجلّوت تلك الخبرة الطبية مجرد تحديد طبيعة كسور العظام أو عمق الجروح؛ فقد كانت تقوم على تحديد العلة البنية بين الجراح الجسدية الظاهرة من جهة، وعدم إلقاء لأعضاء لوظائفها أو الوفاة من جهة أخرى. ويمكن أن نجد مثلاً وانحصاراً على هذا في تقرير الطبيب الجنائي في قضية وفاة محمد عبد الرحمن التي بدأ بها الفصل الثاني بعد إخراج اللجنة من القبر وترجمها، كتب الطبيب في تقريره:

وجد به جرح مستدير في مقابلة المثانة بين الضلع السادس والسابع، وخارج منه مorda دموية وروقية، واتساعه مستدير، وحافته مقلبة إلى الداخل. وبجسه وجد نافذ حدة الصدور وواصل إلى الفرة اليسرى. كذا بالكشف على البطن وجد جرح مستدير صغير في مقابلة القسم الشراسيفي. حافته مقلبة إلى الداخل، وبجسه وجد أنه ملأ بالدماء في هذا البطن ونفذ الممعد، ولقد يتبع مما شوهد من هذه الملاحظات أن الجرح من الطغورين نتيجة أجسام ريفية مقلبة بالبارود كالخندق

(1) Baber Johnson, «The Valorization of the Human Body in Muslim Social Law», *Princeton Papers in Near Eastern Studies* 4 (1994): 94-95.

الصغير أو الرشد، ويعود هذا إلى أصله لمرّة اليسرى والسلسلة وينتج من ذلك
حصول وفاة الشخص المذكور منذ ثلاثة أيام لتاريخ الكشف^(١)

يمكن أن نجد مثلاً آخر في قضية زهرة بنت سيد أحمد، وهي امرأة في أواسط
العمر توفيت بشكل غامض في نوفمبر ١٨٧٧. ترددت شائعات في الحارة بأن روح
ابن زهره، محمد عبد الرحمن، قد شوهد وهو يواجه لها ضربات قوية في بطنها؛
ومن ثم ألقى شيخ الحارة القبض عليه للاشتباه في تسيبه في موتها وسلمه لقره قول
الموسكي. لم تحصل التحقيقات المبذولة إلى أدلة كافية ضد محمد عبد الرحمن
فأطبق سراحه. لكن شكوك ابن زهره، محمد الدقاق الجزمجي، بشأن دور روح
أخته في وفاة أمه لم تتبدد فذهب إلى القبطية وأصرّ على تشريح الجثة، رغم
أن زهره كانت قد دُفنت بالفعل وأن التشريح يعني إخراج الجثة من القبر. قبلت
السلطات التعامل بإخراج الجثة وقام حكيم من قصر العيني بتشريحها. ذكر التقرير
أن إحدى وتي زهرة كانت مصابة ولا تؤدي وظائفها أصلاً، وكان من ظواهر
تعرض الكبد لقصور كبير. انتهى التقرير إلى تحديد سبب الوفاة على أنه «حصل
اصطاط لمرّة اليمنى السليمة التي كانت يعجز عنها في حالة الجيلة معدة للنفس
وإصلاح الدم ومن هذا الانضغاط حصل إعاقة وتية في النفس في هذه المرّة
وبانحدار إعاقت النفس مع التمزق التي حصل في الكبد حصل الوفاة الضعائية وكان
هذا السبب [النفوس] والسبب لهم هو الرض الجادى الظاهرى في حالة إدمية»^(٢)

يكشف هذا المثالان عن خبرة طيبة قامت على أساس معرفة متعمقة بشرائح
وتكوين جسم الإنسان، وهي معرفة قامت بدورها على التشريح التعليمي وهي
تحتل احتلالاً واضحاً عن فهم جسم الإنسان بطريقة تقوم على الشبه أو على المعرفة
العملية التي يكتسبها مجتبر العظام بالتجربة. جلالة على ذلك، تمثل تلك المعرفة تعبيراً
عن درجة الاحترافية والمهنية للكثرة التي أفضت على المؤسسة الطبية في النصف
الأول من القرن التاسع عشر. وكما أوضحنا في الفصلين الأول والرابع، فقد تغيرت
طريقة تدريس الأطباء وطريقة الترخيص لهم بمنزلة المهنة، ومتطلباتهم والرفاهية عليهم
تعبيراً أساسياً مما نتج عنه إعادة تشكيل الخبرة الطبية فاتها بصورة جذرية.

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١٧ / ١٠ / ١٠٩٠، قضية رقم ١٢١٢، بتاريخ ٣ رجب ١٢٩٤
هجرية / ١٢ يولي ١٨٧٧ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، طبعة مصر، ل ٢ / ٢٦ / ٢٦ رقم الأصلي ٢٨-٢٧، قضية رقم ١٢٩٤، ص ١٢٦
١٧٨، بتاريخ ٢٢ من ذي القعدة ١٢٩٤ هجرية / ٢٨ نوفمبر ١٨٧٧ ميلادية.

على الرغم من أهمية هذه السمة الأولى، ثمة سمة أخرى تحسب بشكل أفضل كهيئة حلول الطب الجنائي محل الاعتراف كوسيلة موثوق بها لإقامة الأدلة. تلك السمة الثانية من سمات الطب السياسي هي طبيعته النصية المكتوبة. فسواء اعتبرناها «خبراً» أم «شهادة» كانت النتائج التي يقدمها المحبراء الطيبون إلى المحاكم الشرعية شعبية لا تقدر على مكتوبة. يقول الماوردي في عمله الموسوعي العلوي الكبير إن على المتخصصين بعد قيامهم بالدراسة المطلوبة أن يقدموا للقاضي ما خلصوا إليه من نتائج شعبياً «بلفظ الإخبار» أو «بلفظ الشهادة»^(١). علاوة على ذلك، فقد كشفت دراسات سجلات المحاكم الشرعية أن هذه القاعدة الفقوية، أي تقديم الخبرة الطبية شعاعاً، كانت هي المعممة الصّحة أمام تلك المحاكم. على سبيل المثال، في دراسته للمحاكم الشرعية في مصر العثمانية، ذكر عبد الرزاق عيسى قضيتين متضلفتين ذهب المدعيان فيهما إلى المحكمة الرئية بالقاهرة المعروفة باسم «باب العنابي» وادعى كل منهما أنه قد اشترى جارية ثم اكتشف أن «فيها عيباً شرعياً» بعد شرائها. استدعت المحكمة خبراً ملين للكشف على الجاريتين لحليتين في واحدة من القضيتين، وحكيم ياشي. وبإتة كبر الأطباء اليعازرستان المتصوري في القضية الأخرى). كشف المحبراء على الجاريتين، وأكثوا وجود العيب الشرعي فيها (الحمل في حالة إحداهما، والجنون المقطع في حالة الأخرى)، وأن هذين العيين قد سبقا الشراء قبل القاضي شهادة أهل الخبرة الشفهية وأبطل عقدي البيع^(٢).

في المقابل، كان الأطباء الجنائيون بعد انتهاء تحقيقاتهم في القضايا الجنائية المعروضة على مجالس السياسة، يقدمون ما يخطصون إليه من نتائج في شكل تقارير مكتوبة. وتزخر سجلات مجالس السياسة بنسخ حرة من تلك التقارير على سبيل المثال، في يونيو ١٨٧٨ تم العثور على إلياس أفتدي ميّ في منزله (كان إلياس أفتدي شقيقاً لإسماعيل بك مصري الذي أصبح فيما بعد رئيساً لمصلحة السلك الجديد). قالت شقيقته التي كانت تعيش معه إنه كان «معتد كثر عظيم» خلال الأيام الأربعة أو الخمسة السابقة على وفاته. ذهب الطبيب للكشف والمعاينة وقدم تقريراً مكتوباً يحدد أن الجروح الظاهرة على الجثة قد نتجت عن طلقات من بندقية ذات فوهتين تم العثور عليها بجوار الجثة. أضاف التقرير أن الجروح

(١) أبو العباس علي بن محمد الماوردي، العلوي الكبير، ١٩ جزء، تحرير علي محمد صبري وعادل أحمد عبد المبرور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، ج ١٧ ص ٣٩٢.

(٢) عيسى تاريخ القضاء، ص ٣١٨.

ثبت إطلاق النار من مسافة قريبة جداً، وأن إلياس أنقذني قد أطلق النار على نفسه مما يثبت صحة أقوال شقيقته^(١).

ينبع المعارف الثلاث بين هذه الخبرة الطبية اليلمية وبين نظيرتها المقدمة إلى المحاكم الشرعية من طيعة عمل الجبراء الطبيين، وهل كانوا من الموظفين المتظمين لدى مجالس اليلسة، أم كان يتم استدعائهم بشكل غير منظم لتقديم تقاريرهم عن كل قضية على حدة؟ مرة أخرى قد تكون المقارنة مع المحاكم الشرعية معينة هنا.

أثار شحام في دراسته للشهود الجبراء في الفقه سؤالاً هاماً وهو: هل كان القاضي هو الذي يقوم باستدعاء لعل الخبرة إلى المحكمة؟ مما يجعلهم مستشارين للقاضي، أم كان المتقاضون هم الذين يطلبون استدعائهم بما يجعلهم شهوداً لصالح طرف معين؟^(٢) بعد مسح للكتابات الفقهية المتعلقة بالموضوع، خلص شاحم إلى أنه يبدو أن القاضي، مثل سلطة الدولة، هو الذي كان يقوم باستدعاء الشهود في القضايا المتعلقة بتطبيق القانون العام... أما في قضايا القانون الخاص فيبدو أنه كان من المعمول به إحضار الشهود للعمل كمستشارين للقاضي أو كشهود لصالح طرف معين على حد سوله^(٣). في ضوء أن قضايا القتل العمد في الفقه من حقوق العباد بمعنى أن أولياء دم الضحية هم أصحاب الحق في رفع القضية ومتابعة تنفيذ الحكم والعضو عن المتهم أو قبول الدية^(٤)، ولهم الحق أيضاً في استدعاء الشهود و/أو طلب الخبرة الطبية لإثبات ادعائهم. وحتى عندما يقوم القاضي باستدعاء خبراء طبيين، فإنه كان يفعل ذلك حسب مقتضيات كل قضية على حدة، ولم يكن هؤلاء الخبراء من الموظفين المتظمين في المحاكم الشرعية ولم تنضم قوائم موظفي المحاكم الشرعية التي وضعها كل من إميل تابان وعبد الرزاق عيسى أي إشارة للشهود الخبراء^(٥). وبالتالي لم يكن هناك من موظفي

(١) در الوثائق القرنية، خطبة مصر، ١/٦/٢٤٦١ للرقم الأصلي ٢٢-٢٣، قضية رقم ٧٧٩، من ١٦٠
١٦١، بتاريخ ٢٥ جمادى الثانية ١٢٩٥ هجرية / ٢٦ يولية ١٨٧٨ ميلادية

(2) Shahan, *Expert Witness*, 38.

(3) Shahan, *Expert Witness*, 38-39.

(4) *From Crime and Punishment in Islamic Law*.

(5) Ernie Tyn, 'Judicial Organization' in *Law in the Middle East, vol. 1: Origin and Development of Islamic Law*, ed. M. Winkler and H. J. Liebowitz (Washington, DC: Middle East Institute, 1995), 245-248, 253-257.

عيسى، تاريخ الطب، من ٢٠٦-٢٢٢.

المحاكم الشرعية من يجعل لقب طبيب شرعي، ولا وجود لوظيفة تسمى بالطبيب الشرعي في الكتابات النقفية^(١).

في المقابل، مثل الخبراء الطبيين ولجان من العناصر الرئيسية والمقامة التي تكوّن نظام السياسة - جعل هؤلاء الأطباء لقب حكماء السياسة (لتمييز بينهم وبين حكماء الصحة)^(٢)، وكان يتم تعيينهم في أقسام الشرطة وتوكل إليهم مهمة التحقيق في كل الحوادث التي تقع في المحطات المشمولة بنطاق مسؤوليتهم لاستبعاد أي شبهة جانبية فيها - خلافاً للخبراء الطبيين الذين يمثلون أمام المحاكم الشرعية، لم يكن حكماء السياسة ينطلقون في عملهم - إن جاز التعبير - عند استدعائهم لفنية محددة، وإنما كانوا موثقين دائمين في نظام الصحة العامة الحديث، وكنت واجباتهم تتضمن اعتبارياً التحقيق في القضايا المبلغ عنها والتي يُشتبه في حدوث حرق لبقائهم فيها. عندما تكتفي الضبطية بلاغاً عن حادث في الشوارع (أو كان معظم نثلث الحوادث ناتجاً عن سرعة المركبات)^(٣)، أو عراك في المنطقة، أو تهلم باعتداء جسي^(٤)، يذهب حكماء السياسة التابع لضبطية الثمن إلى مكان الحادث ويقوم

(١) حدث هذا بطرحهم من الاشتراك في وضع لائحة المصطلح منذ لوائح القرن التاسع عشر. أسباب اعتماد هذا المصطلح الغرب الاشتراكي إلى ما يُعرف بالإنجليزية باسم *Public Health* تعود في غسلة هذا العمل (٧) من الوثائق التوثيقية لبطولة مصر، ل/١٩٠٦/٢٩، وثيقة رقم ٥٢، من ٤٠ و٤٣، بتاريخ ٢٢ سبيل ١٢٩٦ هجرية / ١١ أغسطس ١٨٧٩ ميلادية.

(٢) كان مثاق القماس شرطاً لانتعاش قدت امرأة تدعى خيرة من لم الخلق، تشكو فيه من الإلراج من رجل من محسب الضبطية، وكان ذلك الرجل ستماً يكتل إليها بمركبة السرعة - نظر دار الوثائق القومية، مزارع الضابطية، مكتبات حربي، منطقة رقم ١٢، بتاريخ ١٧ من ذي القعدة ١٢٩٦ هجرية / ٢٦ ديسمبر ١٨٧٩ ميلادية.

(٣) في حالات الاختصاص كانت الحكومات (الطبيات الثلاث) ينسب بعضها الضحايا من مهام الطب الجنائي التي اضطلعت بها تلك الطبيات، نظر قومي، الجسد والحفظ، الفصل الثالث. ولقبة نوامح كبرف فهم الأكثر من الذكور أصمة دور الحكومات في البيت في تقاضيا الإعتناء الجنسي، نظر دار الوثائق القومية، طبولة مصر، ل/١٩٠٦/٢٩، لرقم الأصلي ٤١-٤٢، لقبة رقم ٥٢، من ٥٩-٦٠، بتاريخ ١٦ سبيل الأولى ١٢٩٦ هجرية / ٨ مايو ١٨٧٩ ميلادية. في هذه القصة يستدعي رجل اسمه صر أوب كان يعمل عوزية في الضابطية حكيم ثس الضابطية حيث كان ينظر، لكنكف على أخته التي أنعم أمد جوارقه، وأسه محمد سلطان بنظر بكاروتيا جيرة؟ أثبتت الحكيم في تقريره أن أخته المنصورة قسمة هتزال غشاء بكاروتيا بالكلية، ثم أقر الأب بيت أنثري وطلب من الحكيم الكلف عليها. وعندما أثبتت الحكيم أن البيت الأخرى بكرة كتب تقريراً توضيح له ذلك. على أن الأب طلب منها إخراج اسم أخته في هذا التقرير الثاني، ثم أثلث التقريرين للضبطية في مسكون لإثبات أن أخته كانت بكرة وأن محمد سلطان هو من أزال بكاروتيا. نظر كيسة.

Les Kizzen, *Police Egyptian Women: Sex, Law and Medicine in Colonial Egypt* (Brynner: Syracuse University Press, 2011).

يكشف مبدي. وإذا كانت هناك حالة وفاة وبعد أن يستبعد حكيم السياسة أي شبهة جنائية فيها، يقوم بإصدار «تلكرة دفن» وهي الوثيقة التي لا يمكن حظر الجثة بموجبها^(١) وفي حالة عدم توصل الكشف المبدي نتيجة قاطعة، تُرسل الجثة إلى قصر العبي لنشر بحها وإصدار تقرير واضح لسبب الوفاة.

نحوي أرشيفات محافظة مصر وديوان خبيطية مصر العديد من القضايا التي قام فيها حُكماً السياسة بالتحقيق في حالات تحيطها الشبهات، لا بدءاً على طلب المتقاضين ولا بدءاً على استدعاء القاضي، وإنما كجزء من مهامهم اليومية الاعتيادية على سبيل المثال، تم العثور على جثة ميروك السوداني، وهو جندي في الألاي الثاني بإيكة، في ترعة الإسماعيلية التي كانت قد شُقت قبلها بوقت قصير شمال شرقي القاهرة. تحت الضبطية تمحققاً لاستكشاف ما إذا كان الجندي قد مات مرفقاً، أم أنه كان ميتاً بالفعل قبل إلقاء جثته في التربة. أرسلت الجثة إلى قصر العبي لنشر بحها، وخلص حكيم السياسة في المستشفى إلى أن الوفاة قد نتجت عن «إسكسيا الغرق»^(٢)، مما يعني أن الجندي كان على قيد الحياة عندما وقع في الماء^(٣) وفي قضية مماثلة، تم العثور على جثة مجهولة في الثامنة عشرة من عمره، في ترعة القنلي في بولاق شمال القاهرة. أرسلت الضبطية الجثة إلى قصر العبي بأمر تحديد سبب الوفاة وإلقاء بعض الضوء على هوية الشاب. حدد تقرير المستشفى الإسكيا كسب للوفاة، ولكن بسبب «حالة الصفن الشفيع» التي وُجدت بها الجثة لم يتمكن حُكماً القليلة من توفير أي تفاصيل إضافية قد تفيد في معرفة هوية الضحية ردّاً على ذلك، قالت الضبطية إنه كان من الواجب «أخذ ما يمكن أخذه من أوصافه الظاهرة من جهة الطول والقصر أو التوسط وإن كان... بلحية، وأي علامات مميزة أخرى كان يمكن أن تساعد في تحديد هويته»^(٤).

في قضية أخرى، توفيت امرأة عمرها ثمانون عامًا، وكانت تعيش بمفردها لم يتم العثور على جثتها إلا بعد شهرين من وفاتها. تولدت لدى الضبطية شكوك

(١) لسرد تفصيل لطريقة إصدار تلك الشهادات وطريقة التفتي منها بمخاضها بالقانون الوفاة التي يفرضها المحاكم، انظر المذلة ١ من لائحة بيت المال الصادرة بتاريخ ١١ من ذي الحجة ١٢٧٦ هجرية / ٢٠ يونيو ١٨٦٠ ميلادية وبحث لدى جلال القوس الإثبات ج ٢ ص ٥.

(٢) دار الوثائق القومية، خبيطية مصر، ل/١/١٢/٢ (الرقم الأصلي ٢٠٢٨)، قضية رقم ١١٢، ص ٢٤، تاريخ ٨ شوال ١٢٩٤ هجرية / ١٦ أكتوبر ١٨٧٧ ميلادية.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/١/٢٠/١٠ (الرقم الأصلي ١٠٤٣)، وثيقة رقم ٣٧، ص ١٣٩-١٤٠، تاريخ ٨ شوال ١٢٧٧ هجرية / ١٩ أبريل ١٨٦١ ميلادية.

بسبب طول الوقت الذي استغرقه جبرتها للإبلاغ عن تفجيرها. وصاح أثار المزيد من استغراب الضبطية هو وقوع الحادث في منطقة خان الخليلي المزدحمة، وكذلك وقوع وفاة السيلة في وقت اشتداد حر الصيف، ومع ذلك لم يلحظ المجيران راحة العنصر تبذرت هذه الشكوك بعض الشيء عندما أفاد الجيران بأن بيت المتوفاة تحموله أسوار عالية، وأنها كانت تسكن في الطابق العلوي وكانت توافد حمرتها محكمة الأخلاق بالزجاج والورق. لكن تقرير حاكم السيلة هو الذي وضع حداً للنسبة؛ إذ إنه أكد غياب أي كسور في عظام المتوفاة، ورجح أن الوفاة كانت طبيعية ولم تكن بمسمل فاعل^(١).

في الربيع كان حُكماء السيلة الملحظون بمقار المديريات يعملون بنمط الطريقة عندما تقع حالة وفاة تثير الشبهات، ترسل المديرية حاكم سياسة للقيام بكشف ظاهري للجنة، ثم يقدم تقريراً مفصلاً مكتوباً في الفصل الثاني عُرفت قضية وقعت أحداثها عام ١٨٦٥، وهي قضية اللجتيْن اللتين أُخرجتا من القر في حفل درامي للكشف عليهما. تضمنت القضية تقرير طب جنائي مفصلاً وضعه حاكم السيلة الذي خلص إلى القول إنه بالرغم من وقوع وفاة الرجلين قبلها بحمسة عشر يوماً (مما جعل من الصعب اكتشاف أي جروح في الجسد)، نبي أن في واحدة من اللجتيْن كسراً في الركبة وكسراً في الأنف وخلعاً لعنق العنق وفقدت النجدة الأخرى عكاً من الأسنان وكان الفك السفلي مكسوراً، وكلها علامات واضحة على أن الرجلين قد لقيا ميتة عنيفة. أُمر الطب من اشتبهه في استخدام باطنة ونوب في قتل الرجلين^(٢).

الفارق الرابع والأخير بين الخبرة الطبية في مجالس السيلة والخبرة الطبية في المحاكم الشرعية، هو أن الأولى لم تُستخدم بهدف صون الترتيب الاجتماعي، بل إنها استُخدمت في العديد من الحالات لهدف منقضي تماماً ألا وهو تحدي ذلك الترتيب ومخاطبته. توضيحاً لهذه النقطة، وللقاطع الثلاث السابقة أيضاً، قد يكون من الممجد متابعة قضية قتل وقعت في عام ١٨٥٧ في بلدة القش بمديرية بني مريف التي تقع على بعد مائة وخمسين كيلومتراً جنوب القاهرة. بالإضافة إلى إلقاء القبض

(١) دار الوثائق القومية، سلسلة حصر، ٨/٢٠/١٩٠٤، وثيقة رقم ٠٩ من ١٦٢
١٧٠، بتاريخ ٧ صفر ١٢٧٨ هـ / ١٤ أغسطس ١٨٦١ ميلادية.

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس الأسكاف، ٢٩/١٠/١٩٠٤، رقم الأصل ٣٣٣، قضية رقم ٣٩، ص ٤١-٤٢، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٨٣ هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٦٥ ميلادية.

عن تدعيم عامة المصريين مع الطب الجنائي، توفر هذه القضية تفاصيل قيمة عن كيفية اعتماد مجالس السياسة على خبرة ودولة الأطباء الجنائيين في غياب شهود العيان و/ أو الأثرافات، وتوضح كيفية إدماج مجالس السياسة لتقارير الأطباء في الأحكام الصادرة عنها. أهم ما في هذه القضية هو أنها تتضمن كل السمات المشار إليها أعلاه، وهي السمات التي مكنت مجالس السياسة من الاعتماد على الطب الجنائي كبديل عن التعذيب.

شملت القضية اثنين من الفلاحين المتقدمين في السن هما إسحاق طنبوس وبسطوروس يوسف، من جرجا بصعيد مصر. يوم 17 يناير 1887 سلطهما علي أندري بهجت، وكيل المفوضية، للعمل بالبحر. ويبدو أن علي أُلغِي قد ضاق ذرعاً بتأخرهما في حزم حائط قديم، فقرر أن يلتقيهما درساً. وهكذا أمر بضربهما بالملقة وبدأ بسطوروس الذي تلقى ست ضربات على باطن قديم، عندما رأى إسحاق صديقه يتمرض للضرب، فقد ألغى وسقط ميتاً في لحظة.

كان هذا ما زعمه علي أُلغِي. لكن ما وُله ألقارب إسحاق كان مختلفاً عن هذا الزعم ككل الاختلاف. قال ألقارب إن علي أُلغِي، بعد انتهائه من ضرب بسطوروس، انتقل إلى إسحاق وبدأ في ضربه. وحيث إن الوكيل لم يكن يعلم أن إسحاق أُلغِي قد فتر صمته وعدم طلوع صوته على أنه تحدّ وأزدرأه لسلطته، فاستشاط غضباً وأخذ في ضربه بقوة متتالية حتى لفظ الرجل الممن آخر أنفاسه متأزماً بجرحه.

عندما تناهت أخبار الحادث إلى أَسْماع المفوضية، استدعت طرياً وكلفته بمعاينة الجثة. رجم الطبيب في تقريره أنه لم يجد أي علامات تشير للشبهات على الجثة، وأصدر تذكرة دفن تحمل نفس المعنى، ثم أرسل الجثة إلى دار ألقارب المتوفى بدفنها. أثار تقرير الطبيب الجنائي سخط ألقارب إسحاق، وزعموا أنه كُتِب خوراً من تهديدات وكيل المفوضية. وبالتالي رفضوا استلام الجثة وألقوا القارح المؤدي إلى بيت المتوفى. ثم أعلقوا البلدة بكاملها وصعدوا موقفى الحكومة من دخولها. وفي مشهد درامي مؤثر، فصار وضعه ليائها على تل البلدة مغزراً عليه للصباح. في اليوم التالي، في سعيهم للمصالحة أعفوا الجثة إلى حكيم السياسة في بندر القنس (الذي نُظِرَت القصبة في مجلسه في وقت لاحق)، لكن الحكيم رفض طلبهم بإجرأه معاينة ثانية للجثة، مما كان من الألقارب إلا أن حملوا وقطعوا الطريق الطويل الذي يريد عن مائتين وخمسين كيلومتراً متجهين إلى أسيوط عاصمة المفوضية في الجنوب،

وهناك وافق الحكيم المقيم على معانة الجثة، ولكنه لم يتوصل إلى نتيجة تقطع بأن الضرب كان سبب الوفاة. قال الأقارب - في شهادتهم اللاحقة أمام مجلس السباسة - إنه بحلول تلك اللحظة كانت أربعة أيام مكاملها قد مرت على موت إسحاق، وإن جثته قد «انفخ وتضجر» مما جعل من المستحيل على الطبيب أن يحدد سبب الوفاة بدقة.

ادعى علي أفندي، في معرض دفاعه عن نفسه، أن كل تلك الاتهامات اتهامات كاذبة «اختلقها وكيل المدعى توما ووثايل» الذي كان موثقاً حكومياً في وقت ما ثم تم رده من الخدمة. وقال علي أفندي إن توما اختلق تلك القصة الحرامية بعد رفض التماسه للمعونة وإعادةه إلى عمله.

رد توما بأن علي أفندي «القاضي وبعض كُتاب المدينة» مرتكبين لأمور معادية في عهد السري والأهالي وأنه يجري استخدام أشخاص ممنوعين من الخدمة (روكاد عيسى حن) تلقا في هذا الاتهام الأخير. فقد حُظر مرسوم صادر عام ١٨٥١ على مديري المديريات فرض المسمرة على القضاة التالية: «النساء الحوامل والذي لم لهم أولاد ولم تبلغ أعمارهم إلى ثلاثة سنين ذوي النساء اللاتي لهن أولاد لم يبلغوا من العمر ثلاث سنوات»، وكذا البتات والصبيان الذي لم تبلغ أعمارهم إلى ثمان سنوات، والرجال الاخيرية الذي أعمارهم تجاوزت سبعين سنة والنساء التي ليس لهم اقتدار على الأشغال، فقطما لا يصير ملووعهم لأشغال الترع والجسور وسائر العميلة»^(١). طالب المدعون بوقف علي أفندي عن العمل في أثناء نظر القضية داعين بأنه لا يجوز له أن يشرف على نفس الأشخاص الذين وجهوا له الاتهام وادعوا أيضاً أنه «حاصل له العمل في التحقيق»، وأضافوا أنه كان عضواً في مجلس أسبوط، وفي هذا تليح بوجود تضارب في المصالح على لحسن الأحوال، وعلى أسرتها كد تلميحاً بأن أعضاء تلك المجالس قد شكلوا قضايتهم شلة للمعطية على تجاورات بعضهم البعض وتم بالفعل وقف علي أفندي عن العمل مؤقتاً.

عندما طُلب إلى المدعين إقناعه القليل على ادعائهم بموت إسحاق نتيجة للضرب، عجزوا عن توفير شهود عيان مستعد للشهادة ضد وكيل المدعية وأوضح المدعون في شهادتهم أن عدداً كبيراً من الأشخاص قد راوا الحادث، بأعيهم، ولكن

(١) دار الوثائق القومية، الدفوان السعدي، ص ١/١٨/١ (الرقم الأصلي ٦٥٤)، وثيقة رقم ١٧٣، ص ١٥٤ - ٣٥٦، بطريرك ١٦ ربيع الثاني ١٢٦٧ هجرية / ١٤ يناير ١٨٥١ ميلادية.

هؤلاء الأشخاص تتكسبوا الشهادة من التخوف الحاصل لهم من عَذَابِ المديرة^(١) وكانت الشهادة الوحيدة التي تمكنوا من توفيرها هي شهادة القاضي السابق التي قُدمت مكتوبة وموقعة ومختومة، لكن القاضي عاد وتراجع عن شهادته في أثناء استجوابه. وأنكر كل الشهود الآخرين رؤية وكيل المدعية حال ضربه لإسحاق

عندما نظر مجلس السياسة بالقتل في القضية، رفض تصديق الزعم بأن إسحاق لم ينصر من لضرب. قال المجلس: «كون المحادثة لحظة وسبب الضرب هو من أجل هدم الحائط كما قيل وهي [أي المحادثة] مشتركة بين الثغرين... فلا وجه لضرب أحدهما وترك الآخر». وخلص المجلس في حكمه النهائي إلى أنه مُؤرَى حصول الضرب للبيت المرسوم، ولكن الحكم مضي ليقول:

بما من كون من ظفر القضية واتضح على أن الضرب الذي صار هو عبارة من عدة كريبج منط وهذا فضلاً عن كونه على سبل الضرب عادة فإن مبلغ جزوي مثل هذا لا يمكن باعث للموت... وحيث إنه المكيف... قد جرم على أن موت المرسوم كان بهاء السكة وأن هذا البلاء ينشأ من الأنواع التي أوضع عنها [أي التقدم في السن والمرض واليرقان والخوف والفرق وشرب الخمر وما أشبه تلك] وبذلك الأنواع يوجد بعضها في هذه البلية إذ يرى أن يوقت موت تلك الضرب كان ممن حروفت وكانت البيت كان رجل حرم ومع الضرب الذي حصل له يرى أنه لا مانع في أن موته كان بهذا البلاء ونشأ من سببه من هؤلاء الأسيف وشراً ما رب في هذه البلاء شيء فليس صوب صرف النظر عن قضية وقت المرسوم.

تم توبيخ علي أفندي بهجت لعدم أخذ تقديم من الخوف في الاعتبار، وعوقب بتعويض مرتبه خلال فترة وقفه عن العمل. وأقر مجلس الأحكام الحكم الصادر من مجلس القس^(٢).

أهم ما يلتفت النظر في هذه القضية هو إصرار أقارب إسحاق على الحصول على تقرير طبي يأبى أن يثبت ذلك التقرير وقوع جريمة، وأن علي أفندي قد ضرب إسحاق ضرباً مبرحاً أدى إلى وفاة ذلك الرجل المسن. كيف لنا أن نقرر إصرار

(١) تُذكر هذه المسألة بالأمر الوارد في القرآن الكريم بعدم كتمان الشهادة: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ شَهَادَةٍ﴾ (سورة البقرة الآية ٢٨٣). من القريب أن المدعى ووكيلهم كانوا من الأقارب، كما يتضح من أسماء الضحايا وليس من الواقع من الذي استنصر هذا اللفظ القرآني المدحون أنفسهم، أم كاتب مجلس السياسة التشديد من معنى.

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص ١٧ / ١٠١ (الرقم الأصلي ١٦٦٢، قضية رقم ٢٤٤ من ٦٤-٦٦، ٢٣ ذو الحجة ١٣٧٤ هجرية / ٧ أغسطس ١٩٥٥ ميلادية)

أمرة الضميمة على الحصول على تقرير طبي، ومحاولتها الحصول عليه ليس مرة واحدة ولا مرتين وإنما ثلاث مرات؟ كيف تفسر متهم السورلين المحكومين من دخول القرية للفن الجثة خلال ذلك الوقت، مخاطرين بتحمل العواقب المروعة لعدم دمج جثة قريتهم؟ ما الدافع الكامن وراء ذلك الموقف الجاسوسي، موقف رفض دفن أحد أحيائهم وترك جثته على مدخل القرية حتى انتفخت وانفجرت؟ هل هو التأثير من علي أفندي؟ هل هو الكرامة الممبقة التي يكنها للملاحون لمخادم الميري، وهي الكرامة التي تم التمييز عنها صراحة في قضية معاملة مات فيها قبطي نتيجة لتعرضه للضرب على يد مدير إحدى المديريات حيث نصت صراحة على أن من «عادة الملاحين كرامة المحاكم»^{١٢٠}، لم كان الدافع إيماناً عميقاً بالعدالة وسمياً حثيثاً لها؟ أم كان السبب، فما توضحه هذه القضية، مظهراً مثل قضية سلطان، هو رسوخ ثقة المصريين من الطبقات الأدنى في الطب السياسي. وتوضح أيضاً مدى قبول مجالس السياسة، خلافاً للمحاكم الشرعية، للتقارير الطبية المكونة التي يقدمها الخبراء الطبيون، ومدى اعتماد تلك المجالس لاستخدام التقارير الطبية لسد الثغرات التي قد تنشأ في أدلة الإثبات نتيجة لعدم توفر شهود العيان

مقارنة الطريقة الطبية في المحاكم الشرعية ومجالس السياسة

بعد أن نظرنا في بعض قضايا جرائم العنف، أصبح من الممكن الآن استخلاص بعض النتائج من الاختلاف بين كيفية قبول الخبرة الطبية في كل من مجالس السياسة والمحاكم الشرعية، وكيف يضر هذا الاختلاف السهولة التي قبلت بها سلطات السياسة الطب الجنائي بدلاً عن الاحتراف كدليل لإثبات في حين اعتمدت مجالس السياسة على الخبرة الطبية اعتماداً كبيراً لتدريج أن أصبح الاسم الرسمي لتلك الخبرة هو الطب السياسي، قبل القضاة الشرعيون بالخبرة الطبية بشكل يختلف اختلافاً واضحاً. للوهلة الأولى، يبدو هذا الاختلاف راجعاً إلى اعتماد النظم اعتماداً كبيراً على الاحتراف وشهادة الشهود لإقامة البينة، وخاصة

(١٢٠) في هذه القضية، أكد الطبيب أن الشحوب الذي كان مسطوراً على سكة حديد السويس قد مات بسبب الضرب المفرط. ومع ذلك، ورغم تقرير الطبيب، لم تتم إقامة المتهم، ذكر المجلس أن جميع الشهود كانوا متحازين ولا يمكن أن يؤخذ على شهادتهم، حيث إن «مجلس القضاة كرمه المحاكم». انظر دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ١٠/١٠٠٧، رقم الأصلي ٦٢٣، قضية رقم ١٠٠٩، ١٠٠٩ تاريخ ١٣ من ذي القعدة ١٢٧٤ هجرية / ٢٨ يولية ١٨٥٨ ميلادية

في قضايا الحدود^(١١). ولكن، وكما أشرنا أعلاه، فقد كان الفقه على استعداد تام لقبول آراء الحبراء وخاصة في مجال الخبرة الطبية. كما أوضح شاحلم، فقد كان الفقه يتمتع بدرجة كبيرة من المرونة مكّنه من اعتبار الخبرة الطبية شهادة مما سمح بإعطائها نفس وزن شهادة شهود العيان في إقامة أدلة الإثبات، ومن الخطأ أيضاً أن نعزو هذا الاختلاف بين فرعي النظام القانوني إلى دقة وتحديد الطب التشريعي، الإكليبيكي الذي مارسه حكماء السياسة مقارنة بالخبرة الطبية فخر الدقيق، التي توفرت لدى حبراء الفياقة ومجتربي العظام، وهي الخبرة التي استند إليها الفضاة الشرعيون. فكما أوضح فوكو، كل نظام طبي محكوم بخطابه الخاص الذي ينظم ادعاءاته بمعرفة الحقيقة^(١٢). وقد طوّز الفقه قواعد مفصلة لضمان سلامة الخبرة الطبية وإمكانية الوثوق فيها. والحقيقة أن سمات الطب السياسي التي أشرنا إليها من قبل، هي التي تقتصر بسهولة السية التي لعب بها الطب دوراً محورياً في مدارات مجالس السياسة.

تلخيصاً لما سبق، تمثلت تلك السمات في عدم انفصال الطب السياسي على وصف شكل الجروح، وإنما رُكز على تحديد الصلة السببية بين الاعتداء من جهة وتوقف الأعضاء عن تلبية وظائفها أو الموت من جهة أخرى، وتقديم الخبرة الطبية إلى مجالس السياسة في شكل نصي مكتوب؛ وكذلك أن حكماء السياسة، كما يتضح من مسمي وظيفتهم، كانوا من الموقنين الدائمين لدى نظام السياسة؛ وأخيراً عدم استخدام الطب السياسي بهدف صون التراتب الاجتماعي. وللمزيد من التفصيل في أهمية هذه السمات فمن الهام أن نوضح كما ورد في الفصل الثاني، أن نظامي المحاكم الشرعية ومجالس السياسة قد عملاً بتأخر جنبا إلى جنب، ومع ذلك فقد قام كل من هذين الفرعين للنظام القانوني المصري في القرن التاسع عشر على أساس منهج فكري مختلف، ولدى كل منهما وظيفة بطرقة تختلف اختلافاً جديداً عن الآخر. فقد عملت المحاكم الشرعية على أساس أسلوب التنازع أو الخصومة حيث كان للأطراف حق رفع الدعوى القانونية، وعليهم واجب إثبات دعواهم، وعندهم أن يبرهروا لأخصوم الدفاع القانوني، بينما كان دور القاضي هو دور الحكم المحايد الذي يضمن الاتباع الدقيق لقواعد الفقه ويراقبه في ذلك الشهود المنعزل

(١١) أنور محمود ديبور، *الفتاوى وأثرها في إصلاح الحدود (القاهرة: المكتبة التوفيقية، ١٩٧٨)*، ص ٥٩-١٠٦.

(١٢) Foucault, *Discipline of the Body*.

مراقبة لصيقة. بينما كانت مجالس السياسة تعمل على أساس الأسلوب التحقيقي الاستقصائي. ففي نظام السياسة كانت الضبطية تقوم بدور كلٍّ من المدعي والمحقق بهذا الأسلوب كانت الضبطية هي التي ترفع الدعوى القضائية وتقوم بدور الادعاء في القضايا، في حين كان البت في القضايا مهمة الإداريين العاملين في مجالس السياسة. كانت الضبطية تقوم باستجواب الشهود وجمع الأدلة، وتستدعاء الخبراء المميزين (بمعنى ذلك خبراء الطب)، والشهت من المحققين. وبعد ذلك يبدأ الإداريون العاملون في مجالس السياسة مفاوضاتهم حول القضايا على أساس العطفات المُعدّة بعناية دقيقة.

المهم هو أن تلك المدفوعات كانت تُعقد في جلسات سرية خلف أبواب مغلقة، وعلى أساس الملف المكتوب وحده كما أوضحنا في الفصل الثاني، وهي مقابل الإجراءات المفصلة التي كان على القاضي الشرعي اتباعها لضمان الإدلاء بالشهادات الشفوية بطريقة سلمة وفورية، وضعت مجالس السياسة بدورها إجراءات مفصلة لضمان كتابة الملفات وقراءتها بشكل كفؤ وفعل. وحيث إن مجالس السياسة كانت تنظر في القضايا المطروحة عليها على أساس الملفات المكتوبة، فإن تقديم الأطباء الجنائين لخبراتهم في تقرير مكتوبة كان يعني سهولة إدماج تلك الأدلة الطبية في صميم عملية البت في القضايا، وهو الأمر الذي كان يصعب تحقيقه في المحاكم الشرعية التي كان اعتماد القاضي فيها يعدالة الشهود ونزاهة الخبراء يوقو اعتمادهم بمضمون خبراتهم.

علاوة على ذلك، فإن وضع التقارير الطبية لصلة سمية بين الأمراض الظاهرة وبين قصور الأعضاء من ناحية وظائفها أو الموت، كما اتضح في قضية إسحاق، أدى إلى أن يكون التقرير الطبي صورة من الأسلوب الجدلي الذي اتبعته مجالس السياسة؛ مما راد من سهولة قبول نظام السياسة للطب الجنائي كأداة لإقامة الأدلة الجنائية^(١)

(١) لمقارنة مع الفوارق التي لعب الطب الجنائي في كل من نظامي القانون العام (common law) والشائع في إنجلترا والقانون الوضعي (statutory law) في أوروبا وتحديدا فرنسا، انظر

Catherine Crawford, *Early Modern Legal Systems and the Growth of Medico-Legal Knowledge in Legal Medicine in History*, ed. Michael Clark and Catherine Crawford (Cambridge: Cambridge University Press, 1994): 89-116.

وعى الفارق بين الطبيعة التنافسية لنظام القانون الإنجليزي والطبيعة التحقيقية لنظام القانون الوضعي، انظر

John Langbein, *Prosecuting Crime in the Renaissance: England, Germany, France* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974): 129-130.

إذن فقد أصبح من الواضح الآن كيف حلّ الطب الجنائي محل شهود العيان والاعترافات ليصبح الأداة الأساسية لإقامة أدلة الإثبات في مصر في منتصف القرن التاسع عشر. ولا يفي هذا أن الطب الإكلينيكي القدام على التشريح التشريحي الذي درسه أطباء قصر العيني قد مكّتهم دوماً من التوصل إلى أدلة قاطعة لا يمكن نقضها، وهو ما لم تتمكن المحاكم الشرعية من توفيره بسبب تعيّلها بقواعد الإثبات الصارمة في العقيدة. فكما رأينا في مواضع سابقة من هذا الفصل، اعترف الأطباء في بعض الأحيان بمعجزهم عن توفير أدلة طبية قاطعة. علاوة على ذلك، لم يجد النفاذ خاصة في قبول الخبرة الطبية كوسيلة لإقامة أدلة الإثبات، ولكن يبدو أن الخبرة الطبية الحديثة التي حلّزها خريجو قصر العيني قد أثبتت كونها وسيلة أكثر دقة في تحديد الصلة السببية بين الاعتداء من جهة وتصور الأعضاء من أدلة وظواهرها أو الموت من جهة أخرى. وثبت أيضاً أنها أكثر دقة من الخبرة الطبية التي استخدمتها المحاكم الشرعية، والتي كانت تهدف بالأساس إلى صون التراتب الاجتماعي والحفاظ عليه بعد الانتهاء من التحقيقات الطبية، كان أطباء السياسة يقومون بكتابة تقارير مطولة عما خلصوا إليه من نتائج، ثم يقومون بتقديمها إلى الرقابة التي كانت تقوم بدورها بإدراج تلك التقارير في الملفات النهائية المرفوعة إلى مجالس السياسة. والأمر الهام هو أن الطبيب العصي المكتوب لتقرير أطباء السياسة، وكونهم موظفين لدى نظام السياسة لا أطباء مستقلين، قد أتيا إلى أن تصبح تقاريرهم جزءاً أساسياً من ملفات القضايا، تلك الملفات التي استخدمتها مجالس السياسة كأساس لمدادولائها وللأحكام الصادرة عنها.

وقد أسهم اعتماد مجالس السياسة على الخبرة الطبية في فقدان اعترافات المتهمين للمكانة الرئيسية التي كانت تحتلها في إقامة البينة. وإذا وسعت أفهام الخبرة الطبية داخل نظام السياسة، لم تعد هناك حاجة للجوء إلى ضرب المتهمين بهدف انتزاع الاعترافات منهم.

الاحتلال

دخلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢ بإدانة بذلك احتلالاً عسكرياً دام ثلاثين وسبعين عاماً. بعد ذلك التاريخ بفترة قصيرة، أصدر ديوان الداخلية مرسوماً في ١٦ يناير ١٨٨٣ أمر بفتح عن سخطه إزلاء تعامل المراسم السابقة التي حظرت استخدام الكبراج. ومضى المرسوم قائلاً إن تعاد الأمر الوحشي مضاد

لرضا الحاضرة المعنوية، ومقابل لشغف الإنسانية^(١)، تلوحت بريطانيا في تدخلها في مصر بحجة إنهاء الطغيان العثماني، واستعادة القانون والنظام. وهي الحجة التي حرمت الحكومة البريطانية على الترويج لها لدى الرأي العام الإنجليزي الذي كان معادياً للتدخل العسكري في مصر، والذي شعر بالقلق من التكلفة المالية للاحتلال، ولدى الدول الأوروبية المنافسة لها، والتي نظرت بعين الريبة إلى دوافع بريطانيا الحقيقية في كتابه الهام مصر الحديثة، كور اللورد كرومر، التنصل العام للبريطاني والحاكم الفعلي لمصر خلال أول ربع قرن من الاحتلال البريطاني، ما كان يورده في تقاريره السنوية متباعدًا بأن بريطانيا هي التي وجهت ضربة قاضية إلى نظام الحكم بالكرياج^(٢)، وأنه بفضلها تم اجتثاث الأقلت الثلاث: السخرة والفساد والكرياج^(٣) بالرغم من ذلك الزعم، وكما أوضح هذا الفصل، لقد عرفت مصر فلفًا عميقًا بشأن استغلال الكرياج قبل وصول البريطانيين عام ١٨٨٢ بفترة طويلة. فقد حدثت لأحد استبدال الحبس بالضرب، الصادر عام ١٨٦٦، من نطاق ممارسة الضرب على بحر كبير. ولكن لجوء مسئول الدولة دون الكثير من التردد إلى الضرب كوسيلة لانتزاع الاعترافات أو لمعالجة المذنبين، أثر فلفًا يمكن تتبع جلوره إلى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر إذ لم يكن إلى قترات أسبق من ذلك التاريخ وفي حين أنه من الصحيح أن فلم تكن هناك مناقشة عامة لموضوع السياسات العقابية في مصر في القرن التاسع عشر، ولم تكن هناك أقوال صريحة ترسي أسس فلسفة العقوبات المقتة أو مبادئ إصلاح العقوبات كما قال بينروز^(٤)، فقد حاول هذا الفصل أن يستكشف الدوافع التي حدثت بالسلطات إلى حظر استخدام الكرياج لا توضح القوانين واللوائح والمراسلات الرسمية التي غطتها هذا الفصل أن حظر الكرياج كان واجبًا إلى اتفاق على الإنسانية ولا إلى الاشتراكية من فلو حشية^(٥)،

(١) جلاهد القوس الإفريقي ج ٣ من ٢٢٥

(2) Cronat, *Modern Egypt*, 2:397.

في إنشاء السخرة انظر

Nathan Brown, «Who Abolished Corde Labor and Why?», *Past and Present* 144 (1994): 116-137.

(3) Peters, «Egypt and the Age of the Triumphant Prison», 256.

(٤) لدراسة نقدية لمفهوم القانون الاستعماري في مصر، انظر

Farah, *Juridical Illusory, and Tahat Rami*, «Champions of Western Civilization» in *Dialectical Anthropology: Essays in Honor of Stanley Diamond*, vol. 1 *Civilization in Crisis. Anthropological Perspectives*, ed. Christine Wink Galley (Tallahassee: University of Florida Press, 1992), 333-351.

ولكن حظر العنف الرسمي في مصر القرن التاسع عشر كان أمراً حدث بشكل تدريجي عبر فترة غطت ما يقارب نصف قرن، من منتصف ثلاثيات إلى منتصف ثمانيات القرن التاسع عشر. كان ذلك توجهاً عاماً ومتصلاً لكنه لم يكن نتيجة لجهود المصلحين والمفكرين المتأثرين بأفكار عصر التنوير، وإنما قلده المرموزون والأطباء والإداريون الذين كان عزمهم مدفوعاً على جعل مصر أكثر كفاءة وأيسر إدارة. وقد حظي هذا التوجه بدعم الخديويين أيضاً فقد رأوا أن استخدام الكبراج اعتماداً من جانب أفراد أسرهم يقوض قدرتهم على الحكم، ويهدد المجال المستقل الذي سعوا جاهدين إلى إنشائه في مصر. لكن انتزاع القانون من أيدي أفراد النخبة الراغبين في تطبيقه بأنفسهم لم يكن بالمهمة السهلة. فكما أوضح هذا العمل، كانت مصادرة الكبراج من أيدي أفراد الأسرة الحاكمة وعدمهم تتطلب تمكين الدولة لنظامها الجديد ورقاصي المحلث، وتقويضه بالعمل وفقاً لمجموعة محددة من القواعد والنظم. وكما أوضح الفصل الثاني، فقد أصبحت مجالس السياسة بحلول منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر عوناً على هذه القواعد والنظم وورثاً لها^(١) وكانت الدولة بحاجة أيضاً إلى تحويل السجن من أماكن للضي والهوى إلى أماكن للسلب المؤقت للحرية مع ما واكب ذلك من تغير في معنى العقوبة ذاته. بالإضافة إلى ذلك، كانت الدولة بحاجة لأن يصبح الطب الجنائي، لا الاعتراف، هو الأداة الأساسية لإقامة أدلة الإثبات. باختصار، كان العنف الرسمي واحداً من أبرز أعراض التغيرات العميقة التي سادت النظام القانوني - السياسي في مصر خلال تسعينات الخمس والسبعين الأولى من القرن التاسع عشر، كما كان إنفاذه دليلاً واضحاً على التغير الجذري الذي مر به ذلك النظام خلال نفس الفترة.

لعل أوضح مظهر التحولات العميقة التي شهدتها مجالس القانون والسياسة خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر هو الاسم الجديد الذي عُرف به الطب الجنائي في اللغة العربية المعاصرة في مصر والكثير من البلدان العربية يُعرف الطب الجنائي باسم الطب الشرعي، وهو اسم يعطي تطبيقاً خاطئاً بأن ذلك المصطلح من مروج العرب يقوم على أساس الشرعية. ولكن، كما أوضح هذا الفصل، لم يُشر المصطلح قط إلى انطباق المقدم إلى المحاكم الشرعية باسم «الطب الشرعي»، وبالتالي فإن صفة «الشرعي» لا يمكن أن تطابق في معناها المعنى الحقيقي لهذه المصطلح في اللغة والشرعية. علاوة على ذلك، فقد عُرف الطب الجنائي حتى مطلع ثمانيات

(١) سمريد من هذا المصطلح، انظر "Administrators and Ideology".

القرن التاسع عشر باسم «الطب السياسي» نسبة إلى نظام الياسة الذي لعب فيه هذا الفرع من الطب دوراً حاسماً عند البت في القضايا الجنائية ويمكن استشفاف سبب لتوثيق ودفع تغير الاسم من مقارئة طبعتي لكتاب واحد كتبه إبراهيم أفندي حسن (خوجة بمدرسة الطب)، نُشرت الطبعة الأولى عام ١٨٧٦ ١٨٧٧ بصواب وروضة الآسي في الطب السياسي^(١)، ونُشرت الطبعة الثانية بعد ذلك بثلاثة عشر عاماً ترقي حلالها المؤلف إلى منصب مفتش الصحة العمومية بالديار المصرية، وأنعم عليه بمرتبة الباشوية. تغير عنوان الطبعة الثانية إلى القمصور المصري في الطب الشرعي^(٢). وفسر إبراهيم باشا حسن سبب تغير العنوان من «الطب السياسي» إلى «الطب الشرعي» بقوله:

وكتبت سبب حصر التتبع الطب السياسي لأن البلاد لم يكن فيها لذلك المعهد من المحاكم الشرعية إلا محاكم الشرح الشريف، ولما كانت تسمى لمجانبة في تعيين القضايا التي كانت ترفع إليها إلى الطبيب. أما بقية القصور التي كانت بها السلطة في فصل النصوص والمحكم في الجنايات، فلم تكن إلا مجالس مدينة سياسية وأصولها تشبه بالإدوية منها بالشرعية القانونية. فلهذا سُميت بالطب السياسي لأن الحاجة كانت تدعو إليه في تلك المجالس التي ذكرناها، والآن صارت المحاكم القانونية، فاستبدلت ذلك الاسم بالطب الشرعي، والأساس واحد وإن اختلف الاسم^(٣).

نتر بنا هذا الالتباس مشوّشاً ومحيوياً فإنما يرجع هذا إلى محاولة المؤلف لوصف وضع شهد فيه كل اسم وكل صفة يحاول استخدامها تميزاً جندرياً في السنوات الثلاث عشرة التي فصلت بين طبعتي الكتاب، ونتيجةً للتغيرات العميقة التي شهدتها مجالات القانون والطب والسياسة في مصر خلال ثلاثة أرباع القرن

(١) إبراهيم أفندي حسن، وروضة الآسي في الطب السياسي (الطبعة: طبعة المداموس الملكية، ١٢٩٢ هجرية / ١٨٧٦-١٨٧٧ ميلادية).

(٢) إبراهيم باشا حسن، القمصور المصري تولى إبراهيم باشا حسن منصب مدير مدرسة طب قصر المعادي من ١٨٩٣ إلى ١٩٠٤. انتقل إلى إبراهيم باشا «كلية الطب» ماقصداً وحاضرها ومجربها، المختلط ٩٠ (١٩٣٧)، ص ٣٧٦. وتذكر إحدى الوثائق أن إبراهيم حسن كان من تلامذة الإرسالية المصرية يافرو ومدرس علوم الطب خصوصاً الطب الشرعي، واكتسب ثلاث لغات وحضر بشهادته الدكتوراه واستمررت مجلس الصحة. تبعه بمحاكمة السويس، وأنعم عليه بالديوي إسماعيل برتبة الصافول أنفاسي. دار الوثائق القومية، ديوان المحاسبة، سجل رقم ١٣٦٧، رقم ٩١، ص ٢٦، بتاريخ ٢٠ من ذي الحجة ١٢٨٦ هجرية / ٢٣ مارس ١٨٧٠ ميلادية.

(٣) إبراهيم باشا حسن، القمصور المصري، ص ٩.

السابقة، نحوّر معنى كلمات مثل «محكمة» و«مجلس» و«قانون» و«شرعية» و«سياسة» تحوّرًا جفيريًا. حتى بدلية سبعينيات القرن التاسع عشر كانت لفظة «محكمة» تُستخدم حصراً للإشارة إلى المحاكم الشرعية. لكن المدلول عbie بهذه الكلمة قد اتسع اتساعاً كبيراً عام ١٨٧٥ ليشمل المحاكم المختلطة التي أنشئت وقتها، ثم عاود الاتساع في عام ١٨٨٢ ليشمل المحاكم الأهلية. وبالمثل، لم تعد كلمة «مجلس» تشير إلى جهاز مختص بتسوية النزاعات يخوم باليت في القضايا الجنائية، بل أصبحت تدل على مجلس إداري فحسب. فقدت كلمة «القانون» معاهها العثماني الذي يدل على تشريع يسته السلطان مستقلاً إلى مبدأ التبرير العفوي واكتسبت معنى جديفاً يدل على نص قانوني وضعي. وكفلك كلمة «الشرعية»، مبالاضاه إلى كونها صفة مشتقة من الشرعية، فقد اكتسبت معنى جديفاً يماثل «المشروع» و«القانوني». ولم تعد كلمة «السياسة» تعني التشريع وأليت في القضايا على أساس مفهوم التهزير، ولكن معناها اتسع وتغير ليشمل مجال «السياسة» بمعاه الجديد والمعاصر.

يوضح هذا التهزير في الأسماء ومعاني الكلمات بُعد نظر مأمور خبيلة مصر فيما كته إلى سعيد باشا عام ١٨٥٨. كان موضوع الرسالة هو ضرب العبد سلطان حتى الموت على يد واحد من العاملين في إحدى دوائر الأسرة الحاكمة. وصف المأمور ذلك الحدث بأنه «تهتك لحرمة الحكومة». لقد شهدت فترة تهزير المشرع عاتياً بعد تلك الحادثة اكساب الكلمات القديمة لمعاني جديدة، وإنشاء دولة حديثة، وتشكيل مجال سياسي مختلف. وفي حين استمر المظوي في الاضطلاع بدور محوري مي هذا المجال السياسي المشكل حديثاً كان مجال السياسة (بالمعنى الحديث للكلمة) يشكل بدور نتيجة للصراع على أجساد أشخاص مثل سلطان ورفاهه من العبد. وقد رسم هذا الفصل صورة للطريقة التي تشكل بها هذا المجال السياسي الجديد على أيدي العبد السود، والسجائين، والأطباء، ومعتشي الصحة، والأطباء الجنائين، وموظفي الحكومة، والفقهية مثلاً تشكل هذا المجال الجديد أيضاً على أيدي عامة المصريين مثل إسحاق طيتوس وسطوروس يوسف.

الخاتمة

بعد ستين من تنفيذ مذبحة القلعة (مارس ١٨١١) التي قضت على المخبة المملوكية الحاكمة في مصر، عين محمد علي ابن إبراهيم باشا ذا الأربعة والعشرين عامًا واليًا على الصعيد وأمره بملاحقة من تبقى من المحاليك حتى أسوان في أقصى الجرب، وأن يسط سلكه على الأراضي التي يتم تطهيرها. وقد وصف الجبرتي نظريته الثنائية المعهودة ما تضمنته تلك السلطة

حرر [إبراهيم باشا] الأراضي الصعيد وتقسيم جملته أراضيها وقبيلة بأجمعه ولم يترك من إلا ما قل، وضبط للوقوف جميع الأراضي الميرة والإقطاعات التي كانت للمستعمرين والأمراء واليهود وقوي البيوت القديمة [المملوكية].. والمتأخرات والمزعمد على الأهالي والمخيرات وعلى البر والصلبة وغير ذلك من مصوله فولاية التي رتبها أهل الخير المقطعون لأربابها ودية منهم في الخير ونوصة على الفقراء والمحتاجين وقوي البيوت والدولوير المفتوحة المسد لإعدام الطعام للضيغان والورديين والفاصلين وأبناء السبل والمساكين... وعندما يقال له وكيف يفعل إذا نزلت به الضيوق على حسب ما اعتقوه؟ يقول: يشرون ما يأكلون بغيرهم من كلبهم أو يفتقون إبراهيم ويستقون بأنفسهم ويحلون وهذا الذي يفعلونه بغيرهم وإسرائيل. ويقول: الذين أنكرت بهذا فإن عليه معاريف وتفتات ومهمات ومطربات الأعداء^{١٤}

بعد وضعه لتعلق النظام الجديد الذي أرسى محمد علي وليت إبراهيم أسسه وتفسير رؤيتهما لكيفية حلول الفجوات محل دور السادة القبطي المقترحة، قدم الجبرتي وصفاً دقيقاً للأساليب التي اتبناها إبراهيم باشا في التعامل مع أهل الصعيد فعل [إبراهيم باشا] بهم فعل النمر عندما جالوا بالأقطار ولقد أفرز له له وأساء أسرا السود معهم في قطعه، يسلب منهم وأمرهم ويأخذ أبقارهم ولحمتهم.

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٤ ص ١٨٢-١٨٤.

(واعتدلاً) تحيزاً ليدعم من الإنعام فقد ذلك يجري عليهم أنواع الآلام من الضرب والصلب والكي بالشر والحرق، لئلا يفتني والمعنة على القتل أنه ربط الرجل مملوكاً على خشية طويقة وأمسك بطريقها الرجال وجعلوا يفتيون على القتل المشروعة مثل الكلاب^(١).

لم يحاول الجبرتي في كتابه إخفاء ازدرائه لمحمد علي وللدولان الذي عكف على إنشائه في مصر في المقام الأول، يسود كتاب الجبرتي إحساس بالرتاء لعالم يتلاشى. في ذلك العالم، كانت قيم الفروسية والشرف والخير تحد من غلواء العنف الذي مارسه المماليك ضد الفلاحين بين حين وآخر. لكن ذلك العالم قد اختفى، وشعر الجبرتي بالفرغ من العنف الجاسع الذي تمرغ له الفقراء باسم هذا النظام الجديد واحتياجاته العسكرية النهمه التي لا تعرف حدوداً، ودون أن نكبحه ضوابط النظام القديم.

تتوقف رواية الجبرتي عند الأحداث التي سبقت وفاته عام ١٨٢٥ بمسرات قليلة. ولو كان العمر قد اعتد به بما يكفي لرؤية بلوغ ديوان الباشا أوجهاً لربما كان قد شهد الانتصار التدريجي لتلك العنف الجسدي الجليح من المحلة العامة، ولربما كان قد رأى تحول حكومة الباشا إلى جهاز إداري يروقراطي متكامل يصمم دواوين ومكاتب ولوائح ونظمًا، ويستخدم مصطلحات جديدة وتصنيفات مبكرة.

يردني السعي للسفلة قصة هذا النظام الجديد الذي وصف الجبرتي بداياته باقتدار. ويوضح الكتاب أسلوب تطور هذا النظام عبر ما يقرب من خمسين عامًا امتدت من بداية ثلاثينيات إلى بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر. طالما اعتُبرت عملية شواء وتكون هذا النظام، الذي نسميه الآن بالدولة المصرية الحديثة، أمرًا معروفًا منه، ولا توجد إلا قلة من الروايات التي تحكي بوضوح ما تطورت عليه تلك العملية بالفعل^(٢).

في دراسة سابقة رسمت الجذور العسكرية لتلك الدولة الحديثة، ووصفتُ المطلق الداخلي الذي استند إليه الجيش باعتباره أهم مؤسسات تلك الدولة وأكثرها محورية^(٣). بالمقابل، ومع التسليم بأن الجيش قد احتل دومًا مركز الصدارة

(١) الجبرتي، عجب الأكراد، ج ٤ ص ١٨٤.

(٢) أهم هذه الروايات هي:

Hunter, *Egypt under the Khedives; and Mitchell, *Rule of Egypt*.*

(٣) فهمي، كل وجال البلاد.

في تلك الدولة، يتجاوز الهيكلية المؤسسة العسكرية ويضيئ لتقديم عرض للظرف الأخرى التي تمت بها الدولة المصرية الحديثة حياة المصريين من كل ساحل الحياة. وبدلاً من متباعدة أفعال رجال الدولة البارزين وأعمالهم، أو أفكار كبار المثقفين وأقوالهم، فقد اخترت أن أقدم وصفاً مخصصاً للممارسات المتكررة التي غيرت الحياة اليومية للمصريين تغييراً عميقاً وجذرياً.

أبي ميخائيل إسبراطوري^{١٢}

كانت عملية إنشاء الدولة المصرية الحديثة عملية كبرى استغرقت ما يقارب نصف القرن من بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر حتى بداية ثمانينياته. وقد اعتادت الدراسات على وصف تلك الفترة بأنها المرحلة التي شهدت انقضا الاستعمار الرأسمالي والتوسع الأوروبي. واعتُبر الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ (الذي مثل نهاية لتلك المرحلة التاريخية) واحداً من أبرز أمثلة الإمبريالية في القرن التاسع عشر. ثمة لحظات مفصلية في هذه القصة، منها الاتفاقية التجارية بين بريطانيا والدولة العثمانية لعام ١٨٣٨ التي حظرت الاحتكارات وحددت تعريف جبرية محصنة قيمتها ٨٪ على الصادرات وافتراق ١٨٤١ بين محمد علي والباب العالي الذي خفض نوايا الجيش المصري إلى ١٨ ألف جندي، وحرّم الباشا من سوق محمية مملوكة على منتجات مصنعة والتصدير الهائل لرأس المال الأوروبي إلى مصر وإلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط بأسعار غائبة بالعملة وسلسلة القروض الأجنبية التي عقدتها حكومات مصر بأسعار الفائدة العالية. تلك والتوسع المتدخل في زراعة القطن في مصر خاصة خلال الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) والذي حقق الروابط الاقتصادية بين مصر وأوروبا وعلى الأخص بريطانيا والأزمة المالية المعقدة التي شهدتها منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر والتي أدت إلى إعلان إفلاس مصر عام ١٨٧٦، وهزل إسماعيل عن العرش عام ١٨٧٩، وبمعهما الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢.^(١٣)

(١٢) هناك عدد هائل من الدراسات من تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العقود الواسعة من القرن التاسع عشر. ومن أكثر تلك الدراسات قيمة هي:

David Landes, *Barbers and Politics: International Finance and Economic Imperialism in Egypt* (London: Heinemann Education, 1986); Owen, Cawson and the *Egyptian Economy: Oases, Egypt and Beyond: From French Expedition to British Occupation*, as *Studies in the History of Imperialism*, ed. Roger Owen and Bob Sutcliffe (London: Longman, 1972), 195-209; and Owen, *The Pasha's Promises*

وفي رواية أخرى يجري التركيز على أن بناء الدولة الحديثة في مصر كان نتاج امتلاك محمد علي لمشروع واضح يهدف إلى التوجه في مصر وتمتقيق استقلالها، أو لتبنيه مشروعاً سياسياً لإقامة دولة عربية إسلامية قوية تضم الشرق العربي بأكملها، وتقف سدّاً مائلاً في وجه أطماع الغرب^(١). ومع التسليم بأن محمد علي كان صاحب رؤية وعزيمة، بشدد السعي للعلاقة على ضرورة وضع توجهات محمد علي بالإضافة إلى التغيرات غير المسبوقة التي عاشها المجتمع المصري خلال فترة حكمه وحكم خلفائه في سياق إمبراطوري أوسع. يدفع السعي للعلاقة بأن النظر إلى مصر ككيان يصارع من أجل شق مساره المستقل داخل الدولة العثمانية هو أفضل منظور لرؤية تلوينها في القرن التاسع عشر. كما أوضحنا في دراسة سابقة، كان الجيش هو ألية محمد علي الأساسية في مساعده لاستخلاص حكم مصر لنفسه، وكانت الإصلاحات الكبرى التي أدخلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الجيش^(٢) كانت خدمة الجيش وتلبية احتياجاته هما السبب الرئيس والمحفزي وراء إنشاء محمد علي للمصانع وللمطبعة يولاق للنشر ولإتاحتها المدارس والمعاهد التعليمية وأهمها مدرسة طب قصر العيني. بفضل هذه الآلة العسكرية الكفؤة تحولت القاهرة من مجرد عاصمة ولاية إلى مركز قوة يُعتد به داخل الدولة العثمانية، نجح في تحدي عاصمة الخلافة وفي تهديد وجود الدولة العثمانية ذاتها تهديداً حقيقياً وخطيراً

عندما يصل الأمر بفهم التطورات الاجتماعية-الثقافية التي شهدتها مصر في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر، لا تتبع أهمية السياق العثماني من الجوانب العسكرية وحدها. بعد تسوية ١٨٤١ بين محمد علي والسلطان عبد الحميد تحولت مصر عملياً إلى ولاية وراثية، وحرص الباشا وخلفاؤه كل الحرص على صون وتوطيد وضع مصر شبه المستقل في إطار الدولة العثمانية. وأدركوا - وهي نقطة حاسمة - أن شن المزيد من الحروب على إسطنبول لن يؤدي إلى صون مركزهم الفريد كخديويين. بدلاً من ذلك، استخدم خلفاء محمد علي - إبراهيم وعباس وسعيد وإسماعيل - أدوات الحكم لاستخلاص ملك مستقل لأنفسهم في مصر. لقد شأت الدولة الخديوية بالفعل كتابع للجيش ولكنها سرعان ما اكتسبت حياتها المنفصلة عنه، إن جاز التعبير، في السنوات الأربعين التالية لتسوية ١٨٤١. وهكذا، وبالرغم من أن مستشفى ومدرسة طب قصر العيني قد نشأت أصلاً كمدرسة

(١) عباس، تقدم الغرب، ٩١-٩٢.

(٢) مهدي، كفى رجلاً للباشا.

عسكرية، فإنها أصبحت في نهاية المطاف مركز المؤسسة طيبة مدنية كبرى. وبالمثل فقد بدأت مطبعة بولاق بطباعة الكتيبات العسكرية الضرورية لتدريب الألبات الجندية والكتب الدراسية الطبية بهدف توفيرها لأطباء الجيش، لكنها تحولت بسرعة إلى مطبعة ودلو نشر نشطة نشرت دور الأدب العربي والفلسفة الإسلامية، وكذلك العديد من ترجمات الأعمال العلمية الأوروبية في مجالات الطب والعربية والكيمياء والرياضيات والتاريخ. وينطبق نفس القول على تعداد السكان الذي بدأ إجراؤه بغية إحصاء القوى العاملة المتاحة، لكنه تحول أيضاً وبسرعة إلى قاعدة بيانات ديموغرافية ذات أهمية حاسمة لعمل مؤسسة النظافة والصحة العامة في عموم البلاد، وهي المؤسسة التي أدلها أطباء الجيش السابقون الذين سُرحوا من الجيش بعد تسوية عام ١٨٤٩.

تمكن الخديويون بفضل أجهزة الدولة الحديثة من إحكام سيطرتهم على أهالي مصر بشكل لم يحلم به أمراء المماليك، وبدرجة لم يحققها الباب العالي قط. فقد كان توفر أدوات مثل تعداد السكان والتفكير وتطبيق سياسات مثل التجنيد والتعليم ومراقبة الجيش، وإنشاء مؤسسات مثل الضبطية والمجالس هو الذي أدى إلى تحول «الدولة» إلى «الحكومة»، وهو الذي مكّن تلك الحكومة من النظر إلى أهالي مصر باعتبارهم رعايا خاضعين لسيادتها. وبمصادمات البيروقراطية السائدة آنذاك، كان الشخص يعتبر داخل الحكومة إذا تم إحصاؤه في تعداد السكان وتم تعليمه ضد الجندري وحصل على تذكرة مختومة بهذا كله يكون قد دخل في نطاق اختصاص الحكومة الخديوية. وعلى العكس من ذلك، كان الشخص غير الخاضع للحكومة الخديوية يعتبر «خارج الحكومة»، أي أنه ليس من رعايا الحكومة المصرية، وكان ذلك هو ما دعا السلطات إلى تقي «الأجنبي» خارج البلاد وحماية «أولاد الترك» وإرسالهم إلى مير الترك أي إلى الدولة العثمانية. وبالتالي كانت هذه الممارسات البيروقراطية من أهم أدوات صقل الهوية المصرية الحديثة.

الشرعية والسياسة

بوصح السابق العثماني في مركز الصلوة، سعى هذا الكتاب إلى النظر إلى التطورات التي شهدتها النظام القانوني إبان القرن التاسع عشر لا كتيجة لمحاولات محمد علي «اتباع نموذج أوروبا في المجال القانوني» كما زعم مؤرخي النظام القانوني في مصر^(١)، ولا تلبية لرغبة النخبة الحاكمة في إحلال القانون المدني

(١) سلم، تاريخ النظام ج ١ ص ٢٨

المرسي محل التراث القانوني الإسلامي كما زعم البعض مؤخراً^(١)، بل كحلقه محورية في سلسلة طويلة من الإصلاحات القانونية العثمانية في حقيقة الأمر، كان العديد من النصوص القانونية التي وضعت وصدرت في مصر خلال تلك الفترة ترجمت نصوم مكتوبة باللغة التركية العثمانية، وكذلك فإن الأجهزة القانونية العديدة - المعروفة باسم المجالس - التي ملأت الساحة المصرية وقتها، لم يتم تشكيلها على غرار المحاكم الأوروبية، بل تشكلت على غرار المحاكم العثمانية وحتى مجلس الأحكام المنشأ في عام ١٨٤٩، والذي كان أرفع الأجهزة شأنًا في النظام القانوني المقصد استقر اسمه من اسم المجلس العثماني الذي أنشئ في إسطنبول عام ١٨٣٨ أي مجلس والي أحكام عدليته. ولعمّ الأمور هنا هو أن مبدأ السياسة التي مثل أساس النظام القانوني المصري كان نابعا من مبدأ التعمير الوارد في الشريعة، وركز النظام القانوني المصري بكامله على تكميل الفقه المطبق في المحاكم الشرعية بالقانون المطبق في مجالس السياسة. ولم تكن هذه المراجعة بين الفقه والسياسة بدعة، وإنما كانت ممارسة استقرت لدى العثمانيين لقرون، ليس في مركز الدولة ضخم وإنما امتدت تلك المعارضة إلى مصر أيضًا^(٢)، فقد كان تراث السياسة القانوني، لا القانون المدني الفرنسي، هو الركيزة الأساسية للقانون المصري طيلة معظم سنوات القرن التاسع عشر. وأوضح دليل على هذه الحقيقة هو أن الطب الجنائي الذي لعب دورًا أساسيًا في البت في القضايا الجنائية أصبح يُعرف باسم الطب السياسي.

يحتل الدور المركزي الذي أنيط بالطب السياسي في نظام القانون الجنائي انشراحًا كبيرًا بلعبًا من مركزية السياسة الشرعية. فقد أصبحت عمليات مناصرة الجثث وتشريرها جزءًا طبيعيًا ومعتادًا من التعامل مع قضايا القتل العمد ولم يستكر أحد تلك العمليات باعتبارها شكلًا من أشكال المساس العربي باختصاصات الشريعة أو تعبيرًا من تحول تلك الأساليب العلمية الحديثة محل الأساليب التقليدية القائمة على الدين في مجال إقامة الأدلة القانونية. بل كما يوضح الاسم، الطب السياسي، فقد كان ذلك الفرع من فروع الطب يعتبر جزءًا من نظام السياسة العتيد الذي كان بدوره واحدًا من العناصر المكونة للشريعة. وإذا كان هناك من جانب جديد ومبتكر في اكتساب الطب الجنائي لهذا الدور في نظام العدالة الجنائية، فلم يكسر هذا الجانب في الطب الحديث كما أنشأه بيضا ولا في الكيمياء الحديثة التي أنشأها

(1) Agnew, *Questioning Secularism*.

(2) Baldwin, *Islamic Law and Empire*.

لأفرادهم وإنما كثر في طبيعة النظام القانوني ذاته. كما أوضح هذا الكتاب، ضد كان أبرز ملامح النظام القانوني الشيعي هو تحوله بدوكة كبيرة إلى جهاز إداري واكتسابه لقدر ملموس من التنظيم. ففي حين كانت السياسة دوماً عتصراً من عناصر الشريعة، ثم يسبق أن أضمي على لوائحها وعظمها هذا القدر من التنظيم المنهجي، ولم يسبق أن تم توثيق مجالاتها بهذه الدرجة من الوضوح والترتيب التي شهدتها مصر الحديثة.

ولكن تركيز السعي للعلاقة على مجال السياسة بأرشيها الضخم ليس مقصوداً فقط لإظهار العلاقة الحميمة بين الفقه والسياسة، إنما المقصد أيضاً هو التركيز على الممارسة المؤسسية عند التأريخ للتطور المحوري الذي طرأ على الشريعة في القرن التاسع عشر.

جرت العادة أن تُدرس الشريعة سواء في البلدان الإسلامية أو في الجامعات ودور البحث الغربية، كمتج فكري منبت الصلة عن ممارسات الدولة في المقابل، ذهب السعي للعلاقة إلى القول إن دراسة التطورات التي تطرأ على تعليم الشريعة، مثل مفهوم الحسبة أو القضاء أو الوقف، لا تستدعي فقط الاهتمام بالسياسات الحسبة العقوبة، بل تستدعي أيضاً النظر إلى السياقات المؤسسية والتطورات الاجتماعية ونوازل القوى والمصالح. إن الشريعة لا يجب اختزلها في الفقه، ولا يجب أيضاً مساواتها بعلم الكلام. الشريعة كانت دوماً جزءاً من منظومة السلطة القسرية للدولة الإسلامية وكانت طوال تاريخها تُمارس ليس فقط في المجال الفكري بإصاح المجال للفقهاء لكي يثروا التقاليد الخطابية الإسلامية بمقننهم وشروحهم وفتاويهم ووسائلهم وحواشيهم. الشريعة كانت تطبق بهذا كله، ولكن كانت أيضاً تُطبق بأدوات تحت الدولة الإسلامية وبالسلطة القسرية للمخلفاء والسلاطين مثلاً. إذ أخدم القضاء كمنظومة محورية تُمارس به الشريعة وتُطبق في مجتمع ما، فإن دراسته تاريخياً لا تستلزم فقط دراسة الفقه الذي يعمل به القاضي في مجلس حكمه، أو كتب آداب القاضي التي تشير عليه بكيفية معامه للدهوى المتخاصمين، أو سجلات المحاكم الشرعية التي تزخر بها دور الوثائق العديدة والتي ربما كيف أصدر القاضي أحكامه بالفضل. إن الدراسة التاريخية للقضاء تستلزم أيضاً الأخذ بعين الاعتبار مجال السياسة الشرعية سواء تعلق الأمر بالقوانين التي كان الحكام والسلاطين يسوتها استكمالاً للفقه، أو بمجالس السياسة التي طبقت فيها هذه القوانين حفاظاً على الأمن العام. وبالتالي، وكما أوضح الفصل الثاني، فإن دراسة مجالس السياسة لا غنى عنها لنهم الطريقة التي مورست بها الشريعة.

وإنه لمن حسن الطالع أن تحتفظ دار الوثائق القومية بأرشيف مهم لمجالس السياسة المصرية في القرن التاسع عشر، تمكنتا قراءة سجلاته من دراسة التطورات الهامة التي شهدتها الشريعة في القرن التاسع عشر. فهذا الأرشيف يعطينا صورة أكثر دقة ووضوحاً لمطلق وأساليب عمل القاتون الجنائي الإسلامي من تلك التي نحصل عليها من قراءة الكتابات التي تهم الطابع الخارجي للشريعة، والتي تصورها وكأنها نتاج تراوحي سعيد بين القانون والأخلاق. يدفع هذا الكتاب بأن نظام السياسة كان دوماً جزءاً لا يتجزأ من الشريعة. ويوضح الدور المركزي الذي لعبه هذا النظام في التشريع التشريعي الإسلامي أن منطق الدولة والاعتماد بصور الأمر العام نمتما في الشريعة دوماً بأهمية مركزية تساوي أهمية العبادات والمعاملات في العقد. وبالتالي إذا ما ألمعنا النظر في نظام السياسة في محاولتنا لفهم التطور التشريعي للشريعة، يظهر احتمال أن تكون الأخلاق التي تراوحت بالقانون في المجتمعات الإسلامية قبل هجوم الحملة الكلاسيك لم تكن فقط الأخلاق الفقهية التي حث عليها الفقهاء ولكن أيضاً الأخلاق السليمة إن جاز التعبير، أي منطق الدول الإسلامية ومصلحتها كما حافظ عليه الخلفاء والسلاطين. إن هذه الأخلاق السياسية كانت أيضاً جزءاً من الشريعة، فالمتطور التقني هو وحده الذي يصر على استبعاد نظام السياسة من الشريعة، ويصر على رؤية رباط لا قسم له بين القانون والأخلاق. وعلى العكس من ذلك، يدفع هذا الكتاب بأن الفهم الأعمق للنظام التشريعي في الشريعة يتطلب التسليم بالدور المركزي الذي لعبه نظام السياسة فيها كمفهوم قانوني وكممارسة تاريخية على حد سواء.

الوظائف والتصورات

ليس من الصواب القول إن المصريين قد شعروا بالاضطراب أو أحيوا بضمة حضريه من جراء الابتكارات العديدة التي شهدتها المجتمع المصري في القرن التاسع عشر. لقد اتحد هذا الكتاب أساساً على السجلات الوفيرة للمراسلات الحكومية آنذاك وأبرز ما يوضح من تلك المراسلات هو الإحساس العميق بالثقة في النفس الذي عبر عنه موظفو الحكومة في مكاتبتهم. لا يبدو أن الاضطراب الواسع للممارسات المتبعة قد ولد إحساساً بالقلق لدى رجال الضريبة أو الأجرية أو الألباء أو أعضاء مجلس السياسة الذين أوكلت لهم مهمة تطبيق تلك الممارسات. قد تكون علوم رسم الخرائط والإحصاء والكيمياء الجنائية ومناظرة الجثث والطب التشريعي

الإكليكي. علوفاً متقولة عن أوروبا، لكن الدافع نقلها إلى مصر لم يكن إحساناً بالقلق بصرب بجلود في أزمات هوية. بل إن تبني تلك الابتكارات لم يُوصف قط بأنه محاولة للتحاقق بالغرب، أو دلد الفجوة الفاصلة بينا وبين أوروبا، ولم يعتبر نتيجة لإحساس بالثبة والضياع. لم يكن موضوع الهوية مطروفاً أصلاً.

نُفِعت في دراسة سابقة بأن مقاومة الفلاحين للتجنيد في جيش محمد علي أحدثت أشكالاً مختلفة ومتواصلة وواسعة النطاق^(١). بالمقابل، كان رد فعل المصريين في المراكز الحضرية وفي الريف إزاء التغيرات العميقة التي شهدتها المجتمع خلال القرن التاسع عشر أكثر دهاءً ودقة. ومثلهم مثل الإلداريين والموظفين الذين أدرؤا دقة جهاز الحكومة، لا يبدو أن عامة المصريين قد ولؤوا الممارسات الناشئة في الدولة الحديثة من منظور هوياتي. لقد كانت تلك الممارسات عميقة الأثر بقدر ما كانت غير مسبقة، ويقدر ما تضمنت قدراً لا مثيل له من المماس بالعباءة الشخصية. فطول متصع القرن التاسع عشر، أصبح لزوماً على المصريين القيام بتسجيل موليدهم عند الولادة، وتطعيم أطفالهم ضد الجدري، ويحمل تذاكر محنومة عند تنقلهم من قرية إلى أخرى، والتواصل مع القبطية ومجالس السياسة طلباً للإتصاف في شكاواهم؛ وأعيد تنظيم مدنهم وأحيائهم السكنية على أساس قواعد النظافة والصحة العامة، وخضعت أسواق طعالمهم لتفتيش ضبطية الصحة المشاة حديثاً، وكان يحتم عليهم إبلاغ السلطات لمتابعة جثث موتاهم قبل السماح بدفنها. ومع ذلك لم ترد في السجلات التاريخية أي إشارة إلى اعتراض المصريين على هذه الممارسات غير المسبقة باعتبارها انتهاكاً لمعتقداتهم أو مساساً بقاعاتهم الدينية.

من المريب أن الإلداريين الأوروبيين العاملين لدى الحكومة المتخفية، والمتمركز من أنهم كانوا رجالاً «مستعربين»، هم الذين اعتبروا تلك الممارسات مخالفة للمعايير الدينية المحلية. فقد كان كلوت بك، مؤسس ومدير مدرسة طب قصر العيني، هو الذي افترض أن التشريع التعليمي سيواجه معارضة من المسلمين، لأنهم يؤمنون بأن الجثث تشع بالألغام. كما اعتقد أن حروف الفلاحين عن التطعيم ضد الجدري له أسباب دينية. وبالمثل كان فراتيسكو جراسي، مدير المجلس الطبي الفصلي في الإسكندرية، مؤمناً بأن المصبر الصحي يلقى مقاومة من المسلمين بسبب انقاص ثقتهم في الطيبة وسبب تعصبهم.

(١) نهبي، كل وجال الفلاح

علاوة على ذلك، لا توجد أي إشارات إلى إحساس بالتناقض بين العلم والدين، أو بين التراث والموروث، أو بين المعتدلة والتقليد الخطائي الإسلامي في أي من المراسلات الإدارية الوفيرة للحكومة الخديوية، أو في أي من الكتب الطبية المترجمة التي نشرتها مطبعة بولاق. ولا يبدو أبداً أن الإداريين المسؤولين عن عمل جهاز الدولة الحديث، أو موظفي مجالس البلدية، أو الأطباء العاملين في المؤسسة الصحية التي غطت عموم البلاد قد ماورهم اللحظة إحساس بأن الممارسات الحديثة التي يطبقونها تتعارض مع الدين أو الثقافة السائدة. فونشاء مجالس البلدية لم يعني قط إغلاقي المحاكم الشرعية، ولم يترتب على سن القوانين الحديثة التحلي عن التقه قط. وكذلك فإن علم تخطيط المدن الحديث، والذي يقوم على علم رسم الحرائط وجمع الإحصائيات الحيوية، لم يتطلب مصادرة الأرقام أو الحكم على نظام الوقت بأنه نظام باطل مما عليه الزمن. وإذا كانت المحاكم الشرعية لم تقبل بالطب الجعاني كأداة لإقامة أدلة الإثبات، فإن مجالس السياسة، وهي الفرع الثاني من النظام القانوني القائم على أساس الشريعة، قد آمنت بأن تشريع المحدث هو الطريقة الوحيدة للتمييز بين جرائم القتل الممعد وحالات الوفاة الطبيعية، ولم تر تناقضاً بين الفاعلين المزدوجين المتمثلين في تمكين الدولة من تجميع إحصائيات حيوية دقيقة، وتطبيق مبدأ التخصيص كما تنص عليه الشريعة علاوة على ذلك، لم يحدث قط أن نظر الطلاب الأزاهرة الذين تلقوا تعليمهم الطبي في قصر العيني وسعد في باريس إلى معرفتهم الطبية من جهة ومعتقداتهم الدينية من جهة أخرى كجزئين من منهجي تفكير مختلفين تمام الاختلاف. وكان الاستياء الوحيد لهذا التجاور الفلسفي بين العلم والدين هو مؤسسة المحتسب التي اختص من الوجود بعد أن حلت محلها شعبة الصحة والكيمياء الجنائية. ولكن، كما ورد شرحه في الفصل الرابع، لم يكن هذا التطور نتيجة لهجوم متعمد على دور الدين في الأسواق قداماً كان تمييزاً من الفلاح العميق، السابق على الحداثة، إزاء العنف البشري الصريح الذي لجأ إليه المحتسب في معرض اضطراره بهيمته. فكما ذكرنا في الفصل الخامس، كانت الدولة الخديوية تفضل ممارسة العنف - حثف للدولة الحديثة - بأشكال أكثر تورطاً ودماراً.

في السجلات الوفيرة للجهاز الإداري التي يتركز عليها هذا الكتاب، يبرز بوضوح إحساس بالثقة في النفس وإحساس بالفخر. ليس ثمة شك في أن مشاكل عديدة قد اكتفت مبادرات عمل الإداريين ورجال الشرطة والأطباء الذين برزوا هذا

الكتاب سيرتهم، ولكن يشتف المرء حوثاً - من قراءة ما كتبه أولئك المستولون الرسمىون - انتقاداً رسمياً بأن جهاز الدولة الذي تشهده يمتنع بالقدرة على التوصل إلى حلول عملية ممكنة التنفيذ لأي مشاكل قد تعترض طريقهم. ولهذا عندما كتب مأمور تعيش صحة للمعمومة عام ١٨٧٤ أنه يشعر بالإحباط لأن معدلات الوفيات في المدينة لم تسمن بالقدرة الذي كان يصبو إليه، كان وثقاً من أن المجلس التوأم علم رسم المخاطر وعلم الإحصاء، قلدران على تحديد جذور المشكلة بدقة (التكديس) أو «اجتماع الفخوس» كما أسماه، وممكنهما اقتراح حل لتلك المشكلة (بناء أحياء جديدة). وبالمثل، عندما ساور الإداريين العاملين في مجلس الأحكام إحساس عميق بالانزعاج من الزيادة الملحوظة في قضايا القتل العمدة التي استخدم فيها السوت، لم يتسلطوا للأيأس لأن الفقانون الهامبورني يثقل أيديهم، ويحسد من حرية حركتهم بدلاً من ذلك قرروا بالاستناد إلى الفقه المحتفي أن النيتو يجب أن يُعكبر سلاح قتل، وأصدروا تعليماتهم إلى مجلس السيادة بالتعامل مع الوفيات الناجمة عن استحداث النيتو كقضايا قتل عمد لا قتل خطأ. وبالمثل أيضاً، كان ديوان تعيش صحة المعمومة يهتم اهتماماً بالغاً بالرقابة الدقيقة على أسواق الطعام، وعندما شعر بالقلق من احتمال استثناء التجار الأجانب من حملات التفتيش المجاني على محال الطعام، أصدر الديوان على القيام بتلك الحملات مخالفاً بذلك توصية الضبطية، وقال بوضوح إنه «لا يمكن السماح بأي استثناءات فيما يخص مسائل النظافة والصحة العامة».

البيروقراطية والصورات المتغيرة

يشير هذا الكتاب أيضاً إلى الأهمية الكبرى لنجاح الجهاز الإداري في الدول الحديثة في سحت نقت العاصمة. لقد وصف الفارسون الاحقون اللغة العربية المستخدمة في ذلك الجهاز بالرككة والخرقة وياتشار الأعطال النحوية فيها^(١) وحتى لو كان الأمر كذلك، فلجدير بالملاحظة هنا هو الفصل التدريجي بلغة المراسلات الحكومية، والذي جاء بدوره نتيجة لزيادة كفاءة اصطلاح ذلك الجهاز الإداري بالمهام المرككة إليه. وشهدت هذه العملية ميلاد لغة جديدة، ليس فقط باستحداث ألفاظ جديدة (مثل مصطلح «ميزانية الموتى» الذي استخدم للدلالة

(١) عبد السميع سالم الهاروي، لغة الإشارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر (القاهرة: المجلس الأعلى لدراسة الفنون والأدب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٣) ١٤، وقلوبه المسككة.

على معدل الرقابات، ومصطلح «اجتماع التفرس» الذي كان يعني التكلم،» وإنما من خلال إعطاء معنى جديدة للمصطلحات القديمة التقليدية، وهو التطور الأهم وهكذا، كما ورد في الفصل الخامس، لم تعد كلمة «مجلس» تعني جهازاً لتسوية المنازعات يختص بالفصل في القضايا الجنائية، وأصبحت الكلمة المستعملة للدلالة على جهاز إداري. وبالمثل أصبحت كلمة «السياسة» تعني المجال السياسي البازع بدلاً من أن تعني سن التشريعات والتي في القضايا على أساس مبدأ التعبير ومن الكلمات الأخرى النابعة من الفقه والتي اكتسبت معنى جديدًا كلمة «القضمان» التي كانت تعني التوسط من المحاماة، وأصبحت تعني ضمانًا من شخص متعيب أو غير حاضر. ومصطلح «حكومة عدل» والذي كان يعني في الفقه تحيضًا ماليًا عن جرح جسدي، يحدد قيمة القاضي، وأصبح يعني في نهاية القرن التاسع عشر الحكومة القائمة على العدالة.

ومن أبرز تلك الأمثلة على تغير المصطلحات، هو المعنى الجديد الذي اكتسبه عبارة «الكشف على الأموال». فكما ورد في الفصل الأول، كانت تلك العبارة تشير في القرن السابع عشر إلى عملية تسجيل تركت العتوقين التي يقوم بها مسئولو جهاز حكومي يُدعى «بيت المال»، وبحلول القرن التاسع عشر أصبحت هذه العبارة تعني عملية متأنرة البحث التي يقوم بها الأطباء الجنائيون. وكما يوضح هذا المثال، لم تأتِ التغييرات المفاهيمية التي أصبحت جزءًا من اللغة الغير وراثية الجديدة كنتيجة لجهود متضافرة واعية بل لها المحققون لإدخال الحفظة الأوروبية في مصر وإنما خلعت نتيجة لتفكير الكتيبة والموظفين والأطباء والإداريين العاملين في مجالس السياسة في ممارسات حديثة كانت قد دخلت مصر بالفعل. وبالتالي فقدت كلمة «قانون» معناها العثماني الذي كان يدل على تشريع يتسلط على أساس مبدأ التفويض الفقهي، واكتسبت معنى جديدًا هو النص القانوني الوصفي ولكن هذا التعبير لم يرجع إلى قيام القانونيين المصريين بترجمة القانون المدني الفرنسي إلى اللغة العربية، وإنما جاء نتيجة للتوسع الهائل في أنشطة التشريع التي قام بها خبراء مصر كجزء من جهودهم الرامية إلى بسط وتشديد سيادتهم على مصر وبالمثل لم يختفِ المعنى القديم للكشف على الأموال بسبب ترجمة أطباء قصر العبي للمراجع التشريعية الفرنسية إلى اللغة العربية. لقد قاموا بالفعل بترجمة تلك المراجع، لكن العنصر الحاسم هنا هو، كما أوضح الكتاب، أن التعبير عن السيادة أصبح يعني في أسط جوقته فترة الدولة على حصر وعلاها: فقد سجلت الدولة تاريخ ومكان ميلاد كل فرد، وكذلك سجلت هوية الموتى وكيفية موتهم

وكان ذلك يختلف من مفهوم أقدم للسيادة ينحصر في ضمان الدولة لاتباع وتطبيق قواعد العفة المتصلة بطقوس الموت. في القرن السابع عشر، كان اعتماد ولاية مصر العثمانيين منصباً على توزيع تركات المتوفين وفقاً لقواعد «علم الفرائض» أي علم الميراث. بينما تبع اعتماد الدولة المصرية للحظية بالأموال في منتصف القرن التاسع عشر من ضرورة اكتشاف حالات القتل العمده وضرورة استبعاد إمكانية نفسي الأوتة.

حكومة وإعالي

لم تكن كفاءة هذه الدولة المصرية الحديثة ولا تحتها بنفسها تعييناً بالضرورة تمتعها بالشعبية أو بالمشروعية في أعين وعيالها. فلم يشعر الأهالي يوماً أن هذه الدولة دولتهم أو أنها تعمل على رعايتهم وتسهر على راحتهم. وحتى عندما تعلق الأمر بقضية جديدة أو تشريع جديد يملو فيه صالح الناس، مثل التنظيم ضد الجديري، كان الأهالي دوماً يتوجسون خيفة من الهدف وراء هذه القضايا وتلك التشريعات. ولم يساعد الطابع العسكري الذي ألبست به ولاجله هذه القضايا في تدعيم رغبة الأهالي من ممارسات الدولة والأعيان.

وتم يقتصر الأمر على التحكم في الأجساد بل تعداه للتحكم في الجماعات أيضاً بنظام الشرطة (الضبطية) الذي تناولته فصول هذا الكتاب المختصة، بُني على أنقاض روابط الأحياء (الحلوات) وطوائف الحرف والطرق الصوفية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تحفظ الأمن في المدن والأرياف، والتي كانت قائمة على الأواصر الأسرية والعلاقات الاجتماعية المعقدة. ولكن باستحداث التقنيات البيروقراطية مثل التذكرة والضمان وسجلات التعداد انتزع الفرد من محيطه الاجتماعي، ووضِع في سياق بيروقراطي جديد. في هذا السياق الجديد بدأ الفرد كعزلة، بُني كرقم في منظومة عديدية تمتلك الدولة، والدولة وحدها، معاتب شمرتها فكما رأينا في الفصل الثاني، عند التخاصم أمام القاضي في المحكمة الشرعية، كان الناس يشيرون هويتهم باستقدام شهود عدول يعرفونهم معرفة شخصية ويشهدون على استقامتهم وحسن سلوكهم. أما في الضبطيات فكانت السلطات تتحرى عن سمعة الناس بالرجوع لمخاترهه وبالبحث في سجلات السوابق.

في عمل سابق، أشرت إلى هذه العملية بلفظ «فترة الواقع»، وشرحت أنها عملية انزعاع أن نقطة البدء في إدارة الناس والأشياء يجب أن تكون المكان الذي يشعرون به،

يس في يشتم الطبيعة، ولكن على الورق، مثل فراقم الجرد وكشوف التلم والتعداد العام^(١) أما لسي للعلاقة فتبع تأثير هذه الدقرة على النظام القانوني، وعلى ظهور فكرة المساواة. فتعدا يتسع الشخص من محيطه الاجتماعي، وعندما يصبح فرداً منصلاً عن عائلته يكون في الإمكان مساواته مع غيره من الأفراد. على أن هذا الفرد، وتلك المساواة لم تصحيهما أي ضوابط تمكن هذا الفرد من الوقوف أمام ذلك الجهاز الإداري المسند الذي يملك القدرة على تسجيله في دفتر المواليد، وتطعيمه ضد الجفري، وتجنيد في جهادية اليشا. وبالتالي ظهرت الدولة الحديثة في مصر باستحداث تقنيات جديدة فككت المجتمع وحولت أعضائه أفراداً، ثم ربط هؤلاء الأفراد بها برباط لا فسم له.

لم يتلن حمنة المصريين دوقاً لولس الدولة أو تقياتها الجديدة بسلبية ولادة مسئلة، ولكنهم لم يلجأوا دوقاً للمقاومة المسلحة أو للتمرد العائلي على خطاب الدولة الحديثة وممارساتها. كما أوضح هذا الكتاب، فقد لجأ المصريون في سعيهم للعدالة إلى تبني أساليب متنوعة وإستراتيجيات مختلفة للتكيف والتعايش مع الدولة وأجهزتها. وفي إطار تلك العملية، تم تشكيل سيلة الدولة ومفعلها، ثم إعادة تشكيلها بعد ذلك استجابة لمختلف محاولات التكيف والتعايش والتحابل والمقاومة من جانب الأهالي. وقد نجحت الدولة المصرية بشكلها الحديث في التعامل مع هذه العلاقة التفاعلية بين السلطة والمقاومة.

يرسم السعي للعلاقة صبور العديد من حالات التفاعل بين السلطة والمقاومة لكن أوضح صبور هذا التفاعل بين تطبي العمل السياسي هذين، تتجلى في التماس مع الأمور ولعل سياسات الموت هي أفضل مجال لروية ورسم تفاعل عامة المصريين مع الدولة المصرية الحديثة. لقد تراوح هذا التفاعل من السلبية الوداعة إلى التضييق الصامت، إلى المصاحرة للشعلة والتفاعة لمطالب الدولة وممارساتها في مستهل الفصل الثالث تعرضاً على فضل واسع، شابة لا حول لها ولا قوة وحلت من الصمد إلى القلعة باحةً من الرجل الذي حيلت منه. ورأيها تلد طملاً ميتاً، وتندس البجة بشكل عشوائي مدعيةً جهلها التام باللوائح القضائية بتسجيل المواليد والإبلاغ عن الوفيات. وفي الفصل الأول، قرأنا حكاية شيخين مكومري البصر يدبران كتاباً لتحيظ التران في منطقة الإلمين جنوب القاهرة، وقيام هذين الشيخين بدفن واحد من تلاميذهما دون إبلاغ السلطات، بحجة أن «لني تأخير

(١) هسي، كل رجل اليشا، ص ١٧٣.

في مثل هذا الموضوع [أي الدفاع] ليس من الصواب. ولكن الفصل الأول يروي أيضا قصة لجوء أهالي الإسكندرية إلى كبار رجال الدين فيها لرفع عريضة تشكو من إجرامات الحجر الصحي التي فرضت بهدف احتواء الطاعون الذي اجتاح المدينة عام ١٨٣٤. كان أهالي الإسكندرية يخشون من فرض الحجر الصحي على بيوتهم ومن تشتت شمل أسرهم بسبب احتجاز المرضى في المنازل، وتسج عن ذلك امتناعهم عن إبلاغ السلطات عن أفراد أسرهم المصابين بالطاعون ولجؤهم إلى رمي جثثهم في شوارع المدينة. وأخيرا فقد شهدنا في الفصل الأول كيف مثالا بعد كل الحد عن هذه السلبية والتفويض الصامت ألا وهو قيام أهالي مرسيد بالتواصل التثبط مع السلطات المحلية ومصادرتهم لخطاب تلك السلطات عن طريق تقديمهم لمرضية شديدة البلاغة مكتوبة بخط عربي متق جميل تشكو من الطبيب الأوروبي المقيم، وتوجه له اتهامات بعدم القيام بواجباته اليومية وإهمال واجبه في القيام بمناظرة الجثث بغيره.

ينجلي هذا التكتيك - أي مصادرة عامة المصريين للأساليب التي اتبعتها الدولة الحديثة واستغلالها للدفاع عن مصالحهم - في القضايا العديدة التي أصر بها الأفراد المصريون لا مسئولو الدولة، على تشريع الجثث لتحديد سبب الوفاة. ففي حين أصررت الدولة على التشريع كوسيلة لكبح جماح الأوبئة والجرائم العظيمة على حد سواء، كان السعي للعندلة هو دفع عامة المصريين في المطالبة بالتشريع والإصرار عليه. كما رأينا في قضية دهرية بنت سيد أحمد في الفصل الخامس، فقد كان ابن دهرية هو الذي أصر على تشريع جثثها لإثبات شكوكه في أن زوج شقيقته قد ضربها حتى الموت. وفي الفصل الخامس أيضا كان نفس ذلك السعي للعندلة هو الدفاع الذي أنشأ بالأهالي إلى إغراق قريتهم بكاملها ومنع الجود من دفن إسحاق طانوس عندما تملكهم يقين بأن وكيل مديرية جرجا، علي أنندي، بهجته قد ضربه حتى الموت. وعندما ثارت شكوكهم في تورط الأطباء المجنئين في تزوير النشأ الطبية بمرض تيرة ساحة وكيل المديرية، تركوا جثمان إسحاق خارج القرية دون دفن حتى المنتفع والتفجر.

لكن أفضل قصة توضح استبداد المصريين وقدرتهم على مصادرة مبررات الدولة الحديثة، بما فيها الطب المجاني، واستغلالها لعملية حقوقهم وتحقيق العندلة هي قضية محبوبة. محبوبة شابة من قرية صغيرة تابعة لمطيرة المينا في صعيد مصر تلحس قصة محبوبة، ودعا على نحو أفضل من أي من القضايا التي سردناها في هذا الكتاب المحض الحقيقي لإنشاء الدولة الحديثة في أعين المصريين، وكيف

لجأت تلك الدولة الحديثة إلى أساليب عديدة للتحكم في أجسادهم وكيف تقوم
المصريون تلك الأساليب في محاولة باسطة لاسترداد أجسادهم وسعيًا للعدالة

في صيف عام ١٨٥٧، سجن علي حاد الله - زوج محبوبة - للعمل بالسحرة
في إنشاء خط سكة حديد القاهرة - السويس. وفي طريقه للقيام مرفقًا بهذا العمل،
فرّ علي وانضم إلى الأتظار، مما دعا شيخ حصة قريته محمد الشرعوي للبحث
عه ومحاولة الوصول إليه. ذهب الشرعوي إلى بيت علي معتقدًا بأنه قد يكون
قد لفعل الاختفاء في حضان أسرته الصغيرة المكونة من زوجته محبوبة وحمامته
وابنتها البالغ. لم يثر عليه الشرعوي في بيته فما كان منه إلا أن اتقى القبط على
محبوبة بدلًا من وزج بها في سجن المهددة. ضربها الشرعوي بحسوة بالغة وعلى
صدرها وقلعها خلال فترة احتجازها لحملها على الاعتراف بمكان زوجها وكلما
استمرت محبوبة في إنكار معرفتها بمكان اختفاءه زادت ضربات الشرعوي قسوة
وعنفًا عندما رأى السجان أن حالة محبوبة قد أخذت في التدهور السريع، مصح
الشرعوي بالإفراج عنها حتى يرفع عن نفسه أي شحنة جنائية في حالة موتها داخل
الحجر. قبل الشرعوي النصيحة وأعاد محبوبة إلى بيتها ثم اتقى القبط على
«ولدها الصغير» بدلًا منها. استمرت حالة محبوبة في التدهور. وعندما أدركت أنها
قد دخلت في طور الاحتضار، أرسلت شقيقها إلى الشرعوي ليتوصل إليه أن يطلق
سراح ابنها حتى تلقى عليه نظرة أخيرة قبل موتها. قبل الشرعوي وشوة فصرها مائة
قرش، ويرحم ذلك لم يتراجع عن رفضه السماح للولد بزيارة أمه للمرة الأخيرة. بعد
ذلك بفترة قصيرة، لفظت محبوبة أنفاسها الأخيرة.

في ذلك الوقت خرج علي من سجنه، وذهب مع حماته إلى المحكمة الشرعية
المحلية لتوجيه الاتهام إلى الشرعوي بالقتل في موت محبوبة. وضع الزوج
الأرمل والأم التكللي جثة محبوبة المعسلة ومكفنة فوق نعش وعزف عن ضربها
من الشيخ [الشرعوي] ويريد الكشف عنها. لكن القاضي رفض طلبهما قائلاً إن
مثل هذه المناظرة ممن خصائص المحكمين، ومضى بعد ذلك لتناول القهوة وقد
لقوا بعد العقه، وقام باستجواب الشرعوي عن الاتهامات الموجهة إليه، لكنه (أي
الشرعوي) أنكرها كلها جملة وتفصيلاً. سأل القاضي المدعين بعد ذلك عما إذا كان
لديهم أي شهود على ضرب محبوبة، فقالوا إنها قد ضربت داخل السجن، ولذلك
يستحيل عليهما تقديم أي شهود. سألهما القاضي بعدها ما إذا كان لهما أي شهود
على حالة محبوبة بعد إطلاق سراحها من السجن وعودتها إلى بيتها، فردتا بفرحهما
إن محبوبة كانت امرأة تعيش في فقر مدقع، ولذلك لم يأت أحد لميادنها، وإنما

لم تستقبل أي زوار قبل موتها. أخيراً طلب منها القاضي استدعاء مُقتلة المتوفيات في القرية لاستجوابها عما إذا كانت قد رأته أي ووضعت أي كلمات على الجثة عند تجهيزها للمدفن. واستكمالاً لسوء الطالع، كانت أم محبوبة هي المرأة التي تقوم بتلك الطقوس في القرية بما يعني أن شهادتها مجرّحة ولا يمكن قبولها بحكم صلة الدم بينها وبين المتوفات. وعلى أي حال، فقد كانت أم محبوبة «مجازة النظر» (أو بالتالي) لا نعلم بضرئتها. بسبب عدم موافق الـ «رَبَّة» (أي اعتراف المتهم أو شهادة شهود عيان)، لم يكن موسع القاضي إلا أن يحكم للورثة باليمين ولكنهم طُلبوا تطييفه.^{١٣}

لكن هنا الحكم لم يدفع بعلي وحملته إلى الاستسلام. ففي مراجعة ما اعتبره «نمصب ناظر» [الزراعة] والقاضي والمُشْلِخ، أخذنا جثة محبوبة ووضعناها على ظهر جمل وجاءا أرجاء المديرية باحثين عن حكم سيلة ليقوم باستطرة الجثة والكشف عليها. ووجدنا ضالتهما في بندر قلوصنا، في شخص وكيل الحكيم المقيم الذي وافق على طلبهما وكتب في تقريره أنه قد «وجد بها أثر ضرب شديد بجريدة من صدرها لحد وجهها ومن كضها لحد مرفقها وطافح الدم من فمها» وختم التقرير بالقول إن: «وقلة محبوبة» كانت بهذا السبب.

شعر علي وحملته بأن التقرير قد أثبت صحة ادعائهما، وانصسكا بما توضع بكشف وكيل الحكيم، وأخذنا التقرير إلى ناظر قسم قلوصنا وقضما دعواهما وفقاً لقواعد نظام السيلة. بعد استجواب المديرية لجميع الأطراف والمدعين والمتهمين، وبعد أخذ التقرير الطبي بعين الاعتبار الكامل، حكم مجلس السيلة بالمنطقة، مجلس القش، بمسئولية الشرعوي عن موت محبوبة، وأعتبر حكمه عليه «مستعمله» بأشغال المديرية مدته خمسة سنوات. وعندما نظر مجلس الأحكام في القضية، أقر الحكم الصادر عن مجلس القش، لكنه حكم بأن يقضي الشرعوي مدته حيه في ليمان إسكندرية الشهير بدلاً من قضائها في أشغال المديرية^(١٤) (انظر ملحق رقم ١٤ لنص القضية).

تكشف حكاية محبوبة على نحو أوضح وأجلى من كل القضايا المماثلة عن درجة سباح الدولة المصرية، خلال أقل من نصف قرن من الزمان، في إحكام سيطرتها على كل موارد البلاد، كما تتجور هذه القضية مهارة المصريين في التكيف والتعايش مع هذا الجهاز الجديد الذي أحكم قبضته على كل جوانب حياتهم

(١٣) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ١٠/١٠/١٩٠٧ (الرقم الأصلي ١٧٧)، قضية رقم ٧٥ من ١٣٣٠، بتاريخ ٢٩ من ذي القعدة ١٣٧٤ هجرية / ١٢ يولية ١٨٥٨ ميلادية.

من لحظة الميلاد إلى لحظة الموت. تكشف هذه القصة المأساوية من أن معظم مساهمات تلك الدولة الحديثة لم يكن مبررًا لمعاداة المصريين. كان خط سكة حديد القاهرة - السويس القوي انتهى العمل فيه بعد موت محبوبة بنة واسطة مثلاً جيداً على الكفاءة البيروقراطية والتقنية التي تمكنت الدولة المصرية من تحقيقها في أواسط القرن التاسع عشر. كما أنه يضرب في نفس الوقت مثلاً واضحاً على كفاءة الرقابة الشَّرطية وإحصاءات السكان الدقيقة التي مكنت من سوق الآف الملاحين، مثل علي جاد الله، للعمل بالسخرة في إنشاء خط السكة الحديد بين المدينتين وفي حين كان يحق لمصر أن تفتخر بكونها أول بلد ينشئ خطوط السكك الحديدية خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، لم يكن إنشاء خط القاهرة - السويس إلا كارثة محزنة بالنسبة إلى معجونة فقد سبق زوجها للعمل بالسخرة وانصطف شيخ حنة قرينتها ابنها وحبه، ودفنت هي نفسها حياتها ثمنًا لمشروع لا تربطه أدنى صلة بسلامتها وكرامتها.

ما توضحه قصة محبوبة بأجلى صورة هو السرعة والمهارة التي أبدتها عامة المصريين في استيعاب الأساليب المبتكرة التي أنشأتها الدولة الحديثة، وتوظيف تلك الأساليب في خدمة أهدافهم الخاصة. لم تنشأ تلك الدولة الحديثة بغير خدمة المصريين. وشهدت من سيطرتها على أجيالهم وتحكمت فيها بشكل غير مسبوق، بل مدب آفاق تلك السيطرة إلى ما بعد الموت، وأخضعت جيش الموتى لكشف متمسكين ودقيق. ولكن، كما أوضح إصرار زوج محبوبة ووالدتها، لم يدخر المصريون في سعيهم للعدالة أي جهد يسكن أن يدفع تلك الدولة إلى خدمتهم. ولم يوقفهم أي شيء، في سعيهم المستمر من أجل العيش في سلام، والموت بكرامة.

الملاحق

ملحق رقم ١

نموذج الشهادة تخرج في قسم العربي: ١٢٨٤ هجرية / ١٨٦٨ ميلادية

معلم الجراحة العامة: محمد فتحي لوري- صاغ
 معلم الفتنج: حسن فتحي عبد الرحمن- يكتاشي
 معلم العيون: حسن بك- علقم
 معلم الباطن: جيا والاكتيك- الطبعي: سالم بك
 معلم في الرمد والاكتيك الرمدى: حسن بك- حوف
 رئيس الاستاذة والمدرسة الطبية ومعلم في الجراحة والاكتيك الجراحى: محمد على بك
 معلم الباطن: جيا العامة: مصطفى أحمدى لوزيد- يوزيشتي
 معلم قاتر: الصحة: عبد الرحمن فتحي لوري- يكتاشي
 معلم العامة الطبية: بدوى فتحي- صاغ
 معلم في العلاج: محمد فتحي- صاغ
 معلم الطب الشرعى: محمد فتحي عبد السميع- قسطنط
 معلم الجراحة الصغرى وذن التصيب: محمد لوزي فتحي- صاغ
 معلم الكيمياء والطب: صالح فتحي على- صاغ
 معلم التاريخ الطبي: أحمد فتحي- يكتاشي
 صورة الشهادة المطبوعة في شيفان الخازن.

نحن الوافعين اسماء وانظمة ابتداء من رئيس المدرسة الطبية ومعلميها في مدرسة القاهرة نقر
 ونعرف ان شهاد فتحي ابن تور الخازن من بلدة حجلتون من جبل لبنان من اعمال القصر الشامى قد دخل
 في المدرسة المذكورة في ١٠ كيهك سنة ١٢٨٠ وتعلم فيها العلوم الطبية إحسانا من المرحام المصيريه
 والشهابيل المذكورة

ومن وقت دخوله قيد في الرتبة الخامسة وهي رتبة المصيرين، ففوس في السنة الأولى علم الكيمياء
 والطب، وعلم الموجودات الطبيعية أي المبادئ والحيوانات والنباتات وتشرح النظام والمعامل،
 والجراحة المصرية، وذن التصيب.

وفي آخر السنة الأولى حصل امتحانه، واجاب الاجابة الكافية في العلوم المذكورة، وحيث ان ما درسه
 الا فتحي المذكور من العلوم فهو موفى على الفترة الخامسة والاربعه، وانه احسن الإجابة في هذا الامتحان
 في علوم الفتنج حتى تصيب الماندرين، فالتقى ولي أرباب الامتحان على تخطه إلى الفترة الحثك معطرة
 لاجتهاد في تحصيل علوم الفترة الرابعة أيضا ما كان في الفترة الخامسة.

فدرس في السنة الثانية علم الفتنج، والتبولوجيا أي علم منقح الاعضاء والجراحة العامة،
 والباطن جيا العامة، وفي آخر السنة الثانية حصل امتحانه في تلك العلوم، واجاب الاجابة القاطعة، وارتقى
 إلى الفترة الثالثة، فدرس في السنة الثالثة جراحة الاسنخ، والعمليات الجراحية العامة، وتقدير الصحة،
 والحاد الطبية، وفي العلاج، وقسم من الامراض الداخلية.

وفي آخر السنة الثالثة حصل امتحانه في تلك العلوم فاجاب اجوبه جيده ولحقني إلى امره الأول في السنة الرابعة من التدريس فدرس فيها براسة الآداب والعلوم الشرعية الكبرى، وفيه الأمرين الباطنية وفي الكيمياء التي علم الأمراض العين وعملياتها والطب الشرعي.

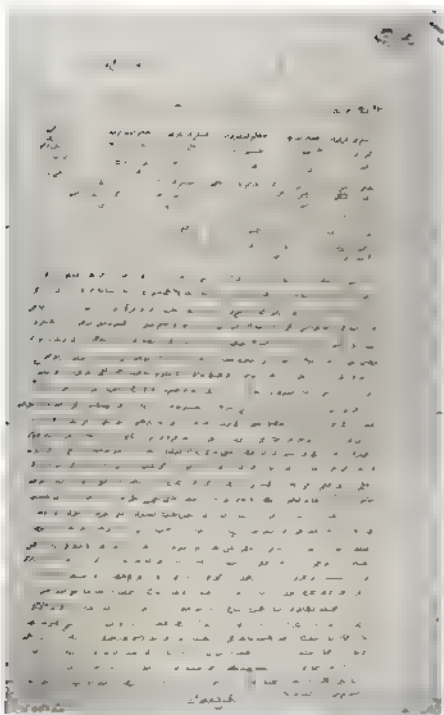
وفي هذه السنة الأخيرة صار امتحانه يوم الاثنين الموافق سبعة كيهك سنة ١٢٨٤ هـ فاجاب الاجوبه الصليبه عند رأيي ما - عتاً - سئل عنه من العلوم حتى تصيروا الماضون من شغلته وذلك عظمه والبره انه يوجد للمعروفه

ثم ان الأستاذ الموسى اليه اتين هذه العلوم والقائه الشريف والفر تسويه وكان قدوة حسنة من معاصريه من التلاميذ في نهذب الانطلاق وحسن السلوك والمواظبه القليلة على استحضار العلوم المذكوره انما، وأنه قد قرأ المعلم بالمعمل حيث كان موظفاً على مساعدة مطبع في معالجة الأمراض على اختلاف انواعها في الاستيلاء العمومية، متقياً بالرغبة والفتشاً قوليد الدروس السريه أي تشخيص الأمراض مجرباً به نفسه، وقد اجري مراراً أشهر عمليات الجراحات والرف من رثر واستخراج حصية، أي حصية، واستعمال اوزام ياطه وظاهره وعمليات فتح وحفقات حنانيه، وغير ذلك والعمليات للحمية التي تستخدمها الأمراض المختلفة.

فقال ما امتاز بمن السيرة والامتنانه والفر على اقتباس العلوم المذكوره والفرح على صحة التدريس الذين كان يندوهم هذه فقامته في الاستيلاء والمعرفة الطبية فبعضها سحابة اقتدياً من العلم نحضل من الطب فلتاً وصالاً فلا شك انه صار طبيباً ماهر كـ مجرباً متضللاً من فائق وشراعه هذا الفن، يصح الاعتماد عليه في كل رأي وحيل يملكان بصاحته بحمد الله باتفاق الاطباء. ولما حق الآن علينا ان نشهد بفضل من مجيزه بالتسليم والتعليم بالعلوم الفاسد ذكرها حيث اقام واستقر بدور سارجه من احد كان ما كان

وب على ذلك قد سلمت هذه الشهادة تكون بيده سباً لدى الاقطار وتلك الشهادة معهورة بختم من ذكر اعلاه

المصدر - دار الوثائق القومية، محافظة مصر، مركز واسة الاستيلاء، مجلد ٤٦٤ و ٤٦٥ وثيقة ١١٠ من ٦٨ و ٧٦، ١٤ ذو القعدة ١٢٨٤ هجرية / ٨ مارس ١٨٦٨ ميلادية



ملحق رقم ٢

محمد علي يهتد المأمورين بسبب تقاعسهم في تجديد الفلاحين / ١٢٥٠ هجرية /

١٨٣٥ ميلادية

اولم كرمه إلى نظام وإقسام الدنيوية: انه صار معطوري الجنرال المحتوي على ما ورد من الأختار المطولين إلى الجماعية والباقي منهم وحس الأسيلة والأجيرة التي صدره إليكم مع خليل أختي مديركم بمصر من ذلك، وصار معلومي أنكم بتسلفوا بقبول البعض من الأختار أنه موجب إلى التأخير في (وحيث إن الحال هنا الميزان قد اتضح لنا أن ضياعكم أناس الجوايز وار سائلكم إياهم معصود كم به فو تان الوقت وقسط حيزه في أزية الناس الفقراء، فقال ما ترسلوا ناس جوايز وتقدموا أختار وتعملوا إياهم لم قبلوا وانمطلوا المصحة وتكبيري وترلوا إياكم ولو كنتم تظلموا إلتار جددتان شيان وترسلوهم كانوا يقبلوا من غير توقيف وتزول حلة التكمية من القوسط ومن كنت أعير بلا راسه وإتسم إياكم لم تتركوا يا ناس، إلهوا عطفكم في دماقكم وترخوا السلوك من غير طريق المستقيم وعطفوا باقي الأختار المطولة بلا تأخير وإعلموا انه إذا لم حصلوهم على وجه السرعة خلاصكم من يدي شيء من المحالاة [٢٢] يكون ذلك معلومكم.

المستدر حار الوثائق القومية الصية السيد برقي، س / ١٣ / ١٤ / (الرقم الأصلي ٣٠، وثيقة رقم ١٩، ص ٥٧، رمضان ١٢٥٠ هجرية / ٥ يناير ١٨٣٥ ميلادية.

رابع يوم لثمة من عطفكم
محمد علي بك
مستدر حار الوثائق القومية الصية السيد برقي، س / ١٣ / ١٤ / (الرقم الأصلي ٣٠، وثيقة رقم ١٩، ص ٥٧، رمضان ١٢٥٠ هجرية / ٥ يناير ١٨٣٥ ميلادية.

محمد علي بك
مستدر حار الوثائق القومية الصية السيد برقي، س / ١٣ / ١٤ / (الرقم الأصلي ٣٠، وثيقة رقم ١٩، ص ٥٧، رمضان ١٢٥٠ هجرية / ٥ يناير ١٨٣٥ ميلادية.

ملحق رقم ٢

توثيق المخطوطات المملوكية في المكتبة الوطنية بدمشق

أمر كرم منقولة. أنه لأجل النظام إدارة مصلحة الصحة بالمعروفة واستخدامها وبذلكها في سلك النظام كدائرة إدارة جويك حكوميته. وكذا تشييك من مجلس الصحة، ومقرتي، يكتمل صحة مصر، بمسائل ترتيب، مستوفي، لوقت الصحة، ووجه الصحة، الكيفية لاستخدامها، وحسن إدارتها، وبذلكها كما يجوبه القانون، العام، علوا ترتيب، بالترساوي، بحيث ترى، أوم في النظام، المصلحة، المذكورة، واستوفى، استخدامها، بدين، بمرتبهم، وبذلكهم، الآخر، ما يعني، بذلك، وأقدم، لعدد، وصل، منظور، واستحسن، بونا، الإجرى، على، بقتضاه، وبذلك، أوم، استعمال، أوم، هذا، لكم، شرعا، على، ترجمة، ذلك، الترتيب، بالعمري، وبذلك، أوله، أصل، الترتيب، بالترساوي، لاستخدام، والصريح، من، طرقكم، بالإجرى، على، موجه.

مريب، معلمة الصحة العمومية بالمعروفة

بدأت طليعة الحضور، التحذير، وحجرت السنين منه على حب الآفاق، ورفقة الأمان، وحرارة
صحة الأجساد، فقد رأينا من الوجه الفروى أن نضع هنا بعضاً من أرواحنا لتتلاقى بصفحة الصحة الشخصية
التي نترجم بها مستندنا. عفة الصلابة، ثم، تلك التردد والوقت من موجوده، بالصحة، من تدبير، من فيها
مطلحة زلزلة الاكتمال اليه، وتجدد الصلابة على هامس الحضور، والكثير، في تلك الصلابة، من فيه

ولذا، يوسع دائرة المساعدات الطبية وتحويلها عنها لشكر إلى المساكين حيث يجري معالجة أغلب المرضى وجلبتهم بصورة ألبا حلقية وملمين، وبالعظم الأوعية المولدة لحلقهم وأمر بعضهم بدول راحة مضطرب على مريض الإيبيطة إدمس المعلوم كما هو حاصل في كافة بلاد والأقطار أن كثير من المرضى لا يفس بلانهم كما يجب أو تركوا بدون علاج كلية ومن ثم تقول عليهم مدة أمرتهم أو تنهي بأمر مئة كالي يمكن التمس من هذا، ويخرج من ذلك سبب مضطرب للتصاير إلى غشوه من جهة القلب المكعب يتشعل الإنسان في حالة صحته وعذرة من عدم تحسين الجسم الإنساني ومن جهة أخرى يرى أنه يستعمل وضع قوائم لا كرامة الإحالي على طلب المساعدة الطبية غير في الحكومة المتخلة المسيرة التي من لهم نظام الأب يمكن لاذتهم بوضع حسن التزييه العصوره منفعلة للمساعدة الطبية مع شرعا شديدا ولكن من المبرر فين أبل ذلك ينشئ لإجباري حسب الترتيب الأدنى وشده وإجلاءه عبر ما

يلزم لنا حكم التمس أو وكيله يكون موجودا عليها يمكنه صحة كل تمن إيلاء ونهارة وتتمتع دار
الاستشارة الطبية في كل صباح للمرضى الصغار بدون مقابل، وتوزع عليهم الأدوية حسب الضرورة
لهم أو يعطى لهم ثيابهم منجوعة على أيديهم كغيرهم من المرضى. أما في حالة عدم الحاجة
من الوجوب على جميع المرضى الأثارة وأحد الأجزاء الشخصية خيش البز مغطات الإنسان والأبراس
المعروم لتغطي من حسن إدارة تلك الأجزاء المغطاة ووجوب الألبسة الكريمة بهد ويلزم أن تكون تلك الألبسة
التي تمدها للمرضى الصغار مكتوبة في لوائح مضمونة من إعلالا مطبوعة من المصلحة وأن يكون من بها
تتمتع تلك باسم التمس.

وليس الغرض من الكشف على الممتلكات المتروكة على صورة وجود لمرافق وإزالة أو عدمه فقط بل
 إنما يهدف إلى التعرف على طبيعة وحالة الممتلكات المتروكة فيما يخص باستجابتها لعدد من المتطلبات
 ذات الأهمية، ومن ثم يتولى الإجراء في عملية الكشف على الممتلكات المتروكة، خصوصية ذلك أن
 الكشف على كافة الأثاث بصورة حكم الأثاث، ويجب على هذا الحكم أن يكون منصوصاً عليه في

الكشف التي تكون معروفة بهذا الاسم ولقب وجنس وهو وحدة البيت وتشخيص الفناء واسم الحكيم الذي كان جرى معالجته واسم الأجزاء التي كانت تخلى الأدوية، والعلاجات الخصوصية التي شرفدت في الجسم الميت.

وبما أنه ذكر هذه المسائل المتعلقة بمقدمة الصحة نذكر أيضا عدلة نظم الجبري. وبما أن هذه الخدمة قد بلغت بالمرحوم درجة عالية في التقدم كما يستفاد من كشوفات الصحة فلا شك أن حسن انتظامها هو السبب في حفظ هذه الخدمة من رداء الجدوى التي سوى مدة ثلاثه سنوات الأخيرة في كثير من الأوقات لوروى، وإنه ينبغي استمرار هذه الخدمة على حالتها الجارية بها العمل الآن وإيقاعا مقرونا.

ولاجل تحسين الإجراءات في المواد السابق ذكرها عملاء ويسهلها في أملا درجة ليحصل المختصون كل استنظام الحال لأعماله على تغييرات حقيقة في ترتيب المستخدمين الجبري به العمل الآن وتقرر أن يكون بالبيان الآتي

الجودة

عدد

مستعملين بمعمل الأدوية العامة والخاصة.

عدد

١ حكيم باش برتبة ميرلاي

١ حكيم ثاني وكبير برتبة بكباش يكون بيده دواول تشخيص طبعيا من أسد جسيات

المعروف الطبية بأوروى

١ باشكاتب ومرجع برتبة عاشقاول لأداء الترابجيم والمسابقات بمعمل الإطارة

١ كاتب للمركبي بمهنية شهري شاملة قرش لأداء التسميرات، الإنشائية والتقليد في الخطات والمسابقات

١ كاتب عربي بمهنية شهري شاملة قرش للتسميرات العربية

١ كاتب عربي بمهنية شهري ومهنية قرش للمسابقات وحفظ الفتوة التي تتحصل من التورود

١ الصبية وتنبها وميشيا وتلميذها للمطبخ

١ فاطم جيهادي برتبة ملازم ثاني

٤ حواكر جهادية من صف ضابطان

٢ حاردي صبية لمخدمة بمعمل الإطارة

مستعملين بالأجزاء الخاصة بالمرموم

عدد

١ جراح باش برتبة يوزولس

١ معاول برتبة ملازم أول

١ تمر جي

١ تمر جي معاول يعرف بمعمل الإطارة

مستعملين بديار الاستشارات الطبية بالمشرفة العامة

عدد

٥ حكما برتبة عاشقاول يكون بيد كل منهم دواول تشخيص طبعيا (محرره من جمعيات المعارف

الطبية بأوروبا لزوم خمسة اشخاص

٥- حكم، من قبلنا الوطني، برتبة وزير، بشي مستعصم للخدمة الشان الاعترى

١٠- حكمنا، ثواني، برتبة ملازم، ثلثي

١٠- حكميات

٣٠- هارنيا صحبه

١- بانشر، جي، وككتب

الإجمالي: ٥٩١

مستعصمين تطعيم الجعفري

عده

٦- حكميم يفده ديالوم، من احد جمعيات المطارف الطبية بأوروبا

١- معاود، برتبة ملازم أول

١- بانشر، ثلثي، وككتب

٦- حكميم بالخبيطه، برتبة صافقاول

٦- حكمية، برتبة صافقاول

١- بانشر، جي، وككتب

الإجمالي: ١٤

ومرضى أن يخلط، علاوة على ما سبق، أيضا مع واحد يطاول ويكون جسمه، لا تظهره، الصحية، لآناً، الكشف، على،
المحركات، للصحة، الشكوى، للأطباء، وعلى، المحركات، التي، تطول، بها، أمر، في، بيبيات، غرض، في، المحروس

كما، يصير، ترتيب، حكميين، برتبة، وزير، بشي، لزوم، ملاحقة، الذبيح، بالسلطات، في، العلاوة، بعض،
اشخاص، على، المستعصمين، حسبما، ترصع، هو، تساع، الخدمة، الصحية، بالترتيب، في، مكان، البلد، أو، رين، ولعالي، إذ،
ذلك، يستوجب، كثرة، المطالقات، المستمرة، مع، مطالقات، الحكومات، المحلية، والأجنبية، تساع، التفت، وضراحيه،
وتتبع، التفت، الطب، الصحية، المصوب، والطلب، للتقريب، والمستشار، التزلي، في، كالتقريب، الخ، الخدمة، الصحية، ضرورية،
يلزم، العمل، لا، تحال، التوسط، التي، توفقت، لسن، مع، الخدمة، المتزايدة، الأهمية، طباً، لمرغوب، مصادرة، ولي،
النم، المديري، وحسب، ما، اتفقه، به، يقرر، مجلس، المشاورة، الصحية، المشكل، المنفذ، يبارزو

ولاحل، استمرار، وسهولة، مع، الخدمة، الصحية، على، هذا، المتوال، يقتضي، أيضا، أن، تكون، هذه، المصلحة،
قائمة، بما، فيها، غير، ثابت، لاستجابة، التضرر، الشبي، وأنه، يجري، ليذا، ما، يلزم، لها، يدور، مع، محافظة، الطبية، يكون،
المدير، المذكور، هو، المأثور، بطلية، ما، يلزم، للإدارة، الصحية، وحيث، الاستشارات، الصحية، بالاشهاد، بحيث،
لا، يكون، للاستجابة، المأمورة، تسقط، حلقاً، على، إدارة، المصعد، ويصير، وقت، مستعصمين، تلك، المصلحة، من،
استجابة، ضرر، الشبي، وتيلهم، مع، محافظة، مصر، كما، كان، في، السابق، عندما، كانت، الايطالية، ومدرسه، الطب،
تأبين، سجهانيه

المؤقت، و، بوجير، كلوتشي، بك، الطوق، و، ماريني

ترجمة، محمد، زبور

المصدر، علو، الوثائق، القومية، حيوان، القاتلية، مكتبة، قبة، الأوامر، الكريمة، سجل، رقم، ١٣١٠، رقم، ٣٥

(مأخوذة، من، ١١-١٦، شوال، ١٢٨٩، هجرية / ١٧، ديسمبر، ١٨٧٦، ميلادية.



منع ذرة مسطرة الزحمه

سعودی ایئر لائنز

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴

[illegible][illegible][illegible]

ملاحظات		تاریخ
۱	ملاحظات	۱۳۰۲
۲	ملاحظات	۱۳۰۳
۳	ملاحظات	۱۳۰۴
۴	ملاحظات	۱۳۰۵
۵	ملاحظات	۱۳۰۶
۶	ملاحظات	۱۳۰۷
۷	ملاحظات	۱۳۰۸
۸	ملاحظات	۱۳۰۹
۹	ملاحظات	۱۳۱۰
۱۰	ملاحظات	۱۳۱۱
۱۱	ملاحظات	۱۳۱۲
۱۲	ملاحظات	۱۳۱۳
۱۳	ملاحظات	۱۳۱۴
۱۴	ملاحظات	۱۳۱۵
۱۵	ملاحظات	۱۳۱۶
۱۶	ملاحظات	۱۳۱۷
۱۷	ملاحظات	۱۳۱۸
۱۸	ملاحظات	۱۳۱۹
۱۹	ملاحظات	۱۳۲۰
۲۰	ملاحظات	۱۳۲۱
۲۱	ملاحظات	۱۳۲۲
۲۲	ملاحظات	۱۳۲۳
۲۳	ملاحظات	۱۳۲۴
۲۴	ملاحظات	۱۳۲۵
۲۵	ملاحظات	۱۳۲۶
۲۶	ملاحظات	۱۳۲۷
۲۷	ملاحظات	۱۳۲۸
۲۸	ملاحظات	۱۳۲۹
۲۹	ملاحظات	۱۳۳۰
۳۰	ملاحظات	۱۳۳۱
۳۱	ملاحظات	۱۳۳۲
۳۲	ملاحظات	۱۳۳۳
۳۳	ملاحظات	۱۳۳۴
۳۴	ملاحظات	۱۳۳۵
۳۵	ملاحظات	۱۳۳۶
۳۶	ملاحظات	۱۳۳۷
۳۷	ملاحظات	۱۳۳۸
۳۸	ملاحظات	۱۳۳۹
۳۹	ملاحظات	۱۳۴۰
۴۰	ملاحظات	۱۳۴۱
۴۱	ملاحظات	۱۳۴۲
۴۲	ملاحظات	۱۳۴۳
۴۳	ملاحظات	۱۳۴۴
۴۴	ملاحظات	۱۳۴۵
۴۵	ملاحظات	۱۳۴۶
۴۶	ملاحظات	۱۳۴۷
۴۷	ملاحظات	۱۳۴۸
۴۸	ملاحظات	۱۳۴۹
۴۹	ملاحظات	۱۳۵۰
۵۰	ملاحظات	۱۳۵۱
۵۱	ملاحظات	۱۳۵۲
۵۲	ملاحظات	۱۳۵۳
۵۳	ملاحظات	۱۳۵۴
۵۴	ملاحظات	۱۳۵۵
۵۵	ملاحظات	۱۳۵۶
۵۶	ملاحظات	۱۳۵۷
۵۷	ملاحظات	۱۳۵۸
۵۸	ملاحظات	۱۳۵۹
۵۹	ملاحظات	۱۳۶۰
۶۰	ملاحظات	۱۳۶۱
۶۱	ملاحظات	۱۳۶۲
۶۲	ملاحظات	۱۳۶۳
۶۳	ملاحظات	۱۳۶۴
۶۴	ملاحظات	۱۳۶۵
۶۵	ملاحظات	۱۳۶۶
۶۶	ملاحظات	۱۳۶۷
۶۷	ملاحظات	۱۳۶۸
۶۸	ملاحظات	۱۳۶۹
۶۹	ملاحظات	۱۳۷۰
۷۰	ملاحظات	۱۳۷۱
۷۱	ملاحظات	۱۳۷۲
۷۲	ملاحظات	۱۳۷۳
۷۳	ملاحظات	۱۳۷۴
۷۴	ملاحظات	۱۳۷۵
۷۵	ملاحظات	۱۳۷۶
۷۶	ملاحظات	۱۳۷۷
۷۷	ملاحظات	۱۳۷۸
۷۸	ملاحظات	۱۳۷۹
۷۹	ملاحظات	۱۳۸۰
۸۰	ملاحظات	۱۳۸۱
۸۱	ملاحظات	۱۳۸۲
۸۲	ملاحظات	۱۳۸۳
۸۳	ملاحظات	۱۳۸۴
۸۴	ملاحظات	۱۳۸۵
۸۵	ملاحظات	۱۳۸۶
۸۶	ملاحظات	۱۳۸۷
۸۷	ملاحظات	۱۳۸۸
۸۸	ملاحظات	۱۳۸۹
۸۹	ملاحظات	۱۳۹۰
۹۰	ملاحظات	۱۳۹۱
۹۱	ملاحظات	۱۳۹۲
۹۲	ملاحظات	۱۳۹۳
۹۳	ملاحظات	۱۳۹۴
۹۴	ملاحظات	۱۳۹۵
۹۵	ملاحظات	۱۳۹۶
۹۶	ملاحظات	۱۳۹۷
۹۷	ملاحظات	۱۳۹۸
۹۸	ملاحظات	۱۳۹۹
۹۹	ملاحظات	۱۴۰۰
۱۰۰	ملاحظات	۱۴۰۱

ملحق رقم ٤

عوضهات من أهالي يورسعيد بالشكوى من حكم البئر ١٣٦٢ هجرية / ١٨٧٥ ميلادية

حالة تخص الصحة العمومية
يجب عرضها على المصالح الزكية
لديناش لتقديم تأثر الداخلية

الدمهر علي حسن شيخ حلوة قسم اول يورسعيد راج الحكم حصة اليك المسمى حضرة حاجي ومعه
كثف وفاة ولد يسمى محمد علي الصمدي سقا الحكم حاجي التكل على كلام شيخ الحارة وبلغ به من
من صفة وكنته في التذكيرة ولم ولف شاله وام كشفه عليه ولم ينفقه يورته بصفته وشيخ الحارة وما التذكيرة
السنة اأي مكتب الصحة كما لو بعد بالها ورقة الدلفي حاضرة من بفتح الماشية بعد كتابته بدثر الاموات ولما
رجع شيخ الحارة لبيت البيت ونجم بفساره وبعده حي وهو طيب اللان - - - - - بحيث إن الب كاس داي على
الناس وسخاف اثنا ثمانية وثلاثين واحدا حين يعمرة الحكم حضرة حاجي تنبلسوا بدسوفية المناخبة لرفع
الان من لعالي يلقنا.

الرد الأول من محافظ يورسعيد على أمر تأثر الداخلية بالتفتيش في المرفسحال.

داخلية ناظري دولناش لتقديم طبر تاري

يوزنازيته تشرفا بورد أمر دولناش القبر رسمي الطورخ خرة صمر الجبري التفتيش بمادة وفاة ولد
يسمى محمد ابن علي الصمدي السقا وحكم الصحة اجتماعا على تبليغ شيخ الحارة أعطاء إند بدنه
مدون إجرا الكثف عليه كما تدعيه الأصول وبموافقة شيخ الحارة لأجل غسل السنوي. يرجعه حيا وهو
على قيد الحياة للآل. والجمال لتقديم إته تقدم يفتي هذا الأمر ومن التحقيق الشفهي الأسس إجرا يظهر أنه
في ١٩ أشهر الماضي وليس في ١٤ منه صرح من حكيمناش الصحة بذكر الولد المذكور، ومعرفة شيخ
الحارة إلى بيت أهل ذلك الطفل ويده إند الكش ووجدته وصت فيه الروح ثم بعد اكم يوم أي بعد ستة أيام
صار فاته ودفن وذلك الطفل يبلغ ستة صمر الخمسة عشر يوما فقط وخلافاً أنه في الواقع لم يصير بوجه
الحكم بل كثره عليه كما هو الواجب وحيث من بعد ذلك شرحت في التحقيقات الرسمية والاشها بحرو
من المماثلة إره مجلس صوم الصحة بما يتبع من التحقيق فندما يتم ذلك صار عرض لها لاسي
دولناش لتقديم في الجمعة ١ صمر سنة ١٣٦٢

مسائل

يورسعيد

الحكم إره القيم وشدي

الرد الثاني من محافظ يورسعيد على أمر تأثر الداخلية بالتفتيش في المرفسحال.

داخلية ناظري دولناش لتقديم طبر تاري

مادة الهمال الدمهر محمد بن علي الصمدي السابق المرفس عنها لدولناش غير رسمي بتاريخ ٤ صمر
سنة ١٢ قد صار إتمام التحقيقات اللازمة الرسمية التي كان يجري تحقيقها عن ذلك وتقدمت أور لنها من

هذا المجلس عموم الصحة في هذا التاريخ للمرة 10 وقد اتفق أن التلام المذكور لما صار إختيارية حكيم
 السناء مع بروسطة شيخ الحفرة من وقاته في أجرة التأثير اللازم بإجرائه حصلوا على قول شيخ الحارة
 بعبود أن يترجيه لسنود المتروقي ويحري الكشف عليه. وعند تقديم ذلك التلام للفضل ردت فيه الروح.
 وعاش بعدها ستة أيام وتوفي وإختيارية الحكيم شيئا صار تنصير تاريخ الفكرة التي كانت حلت من دفعه
 في مبدأ الأمر بدون معانيته وحضر حضره وقد علم من ما أجليه حكيم الصحة أنه غير بطري. للكشف اللازم
 من المتولين بالموت الطبيعي بقرية العرب بالقبة لأحقار الداهيا في [جلبه]. وهي كثرة الأشغال الصعبة
 الجارية رؤيتها. حمرته. وشيد قرية العرب من محل إقامته بنحو كيلومتر ونصف وما التيه. وجب المسطور
 أن الإبراهيم كان معاهر لأصول السلسلة ومستل بروابط القبط والأمن العمومي فقد تأكد يسرعة ورود الإفادة
 من مجلس عموم الصحة ولزم العرض لسامي دولتكم للإحاطة بما ذكر أنتم. ١٠ صرسة ٩٢

محافظ بورسعيد

إبراهيم وشفي

المصدر دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مخطبات عربي، محظفة رقم ١٥، ٢٢ محرم
 ١٢٩٢ هجرية / ٢ مارس ١٨٧٥ ميلادية.

ملحق رقم ٥

لائحة ترتيب القبطيات ١٧٨٢ هجرية / ١٨٦٥ ميلادية

قرر (من المجلس الخصوصي) صورته حيث إنه يختص الأمر الكرمه التي صدرت
مركي بتاريخ مرفقة إلى ديوان الداخلية في خصوص ترتيب القبطيات بمراكزها اللازمه
في جهات الاقاليم لأجل رفعة حصول القبط والربط وتربية نظام الدعاوى في دوائر
المديريات ودوائر القبطيات بمصر وسكندرية ووضع حدود إلى القسوس يخدمون بها
ما هو من خصائصهم وما ينتمي إليه حدود الأحكام لأجل تسهيل رؤية الدعاوى ورفع اهتمام
المشاف عن أربابها (أي تخفيف العبء عن أصحاب الدعاوى) قد سبق ترتيب القبطيات اللازمه
في مراكز الاقاليم، وكلما صار ترتيب نظام الدعاوى ووكلا إلى الأقسام بالمديريات كما هو
المعلوم بطرف الاعتبار الضرورية من الترتيب السابق عرضها إلى المعية السية. فلأن قد رتب
هذه اللازمه المشتقة على ثمانية عشر بند ومنظمه في كيفية حدود الأحكام التي يجرورها مظار
الأقسام ووكلائهم، والتي يجرورها مأموري القبطية التي في جهات الاقاليم والكنال وديار
ورشيد والسويس والتي يجرورها حضرات دوائر المصوم وحضرات المديريات ومأموري
القبطيات بمصر وسكندرية، ومخاضين الجهات المتقدم ذكرها وما يلزم أن يكون الحكم فيه
بالمجالس الانتدائية ونظام دعاوى مصر وسكندرية وكيفية تنفيذ. وحيث إنه أجمع (أي
إجراء) العمل بوجهه لا يكون (لا بالأمر العالي فبرضاها إلى الاعتبار السية ما يوافق ويصلح به
الأمر العالي يجري العمل بسوجه.

دو القادر ناصر (ديوان) لوقوف وليس (مجلس) الأحكام ناصر (ديوان) عاليه ناصر (ديوان)
جهاديه ناصر (ديوان) الداخلية

إنه لأجل تسهيل رؤية الدعاوى وحسن نهجتها بالقرب وقت وعدم تكلف لربطها اهتمام
المشاف بتزويدهم من البحث على مظار الأقسام حال مرورهم على التواصي لأجل رؤية الدعاوى
المذكورة والأقصى من توجههم إلى دوائر المديريات والمجالس السطية في خصوص الأمور
الجزوية (أي الجزئية) التي يمكن حسن تسويتها في جهات الأقسام وبطرف مأموري صبطات
البافد راحة لهم ورفع فزعهم من نظام الدعاوى والمجالس الأعلى لتشتغل برؤية الدعاوى
الجسيمة التي هي من خصائصها قد حُملت هذه اللازمه في بيان الحدود المتفق المتخذ من
كل جهة لرؤية الدعاوى الخاصة بهذا.

حدود أحكام الدعاوى في جهات الأقسام

بند ١

إنه من الدعاوى الجزوية ما يمكن تسويته بطرف مشايخ التواصي كالمقرر في لائحة الخفر
السابق شرها على عموم الاقاليم فيلزم بذلك كمال الاعتي من حواله المشايخ في توفية
مأمورهم باستماع وفصل تلك الدعاوى بما ينتمي عليه وهي راحة الطرفين ورفع القدر منهم.

٦٢

قد ترتب في كل قسم وكل يقوم مقام ناظر القسم حال خياله في مصلحة القسم، غير كان ناظر القسم موجوداً في مركز القسم أو وكيله لكليهما كان حاضراً ينظر الدعاوى الواقعة بين الأقاليم، ويمر الكلي والجواري منها بتعري الواقع وتعليقها على القانون.

٦٣

لامرء الجزوي عن المخالفات الخفيفة التي يتولى الحكم فيها قانوناً بالتاريخ أو بالتعريف والتقدير أو بالحس من ٢٤ ساعة لحد ٥ أيام غصمه. كل ذلك يضمن فيه حكم ناظر القسم أو وكيله بغیر استعمال كتابه فيه.

٦٤

كذلك من دعاوى الحقوق الشخصية ما ينتهي بتراضي أو صلح بين المتخاصمين أو استعلاص من ثابت من ظهورت فيه حادثة الزواج وورثه لصاحبه في وقت كل ذلك يضمن فيه حكم الناظر المذكور أو وكيله بغیر استعمال كتابه فيه، إلا فيما توجب الضرورة إلى كتابته حفظ لواقعه. كما تستعمل الكتابة في حق من ثابت طلب استخلاصه ولم يتيسر تسديده إلا بطريق الضبط بمقتضى مرسومية.

٦٥

الدعاوى الجنائية بسائر أنواعها بعد اجراء البتة في تحقیقاتها في محلات وكليسا وانظروا اوله وبراهين ثبوتها سواء كان ذلك بواسطة مدعين الحقوق الشخصية أو بواسطة تجسس المأمورين بالقبض والربط ترسل جرائداتها (أي تقاريرها) والمجنوسين أو المتهمين بالجنحة وشهود الحال والآلة أو الشيء الذي تكون الجنحة واقعه بيه صحة مخصوصين محققين يلموهم في (أي [أي] قدم دعاوى المدفوعة.

٦٦

دعاوى الحقوق الشخصية التي لم يتيسر تسويتها بدوران القسم لأجل ملأه كليس ثابت بتعريف طريق تسديده لعدم اعتبار المدعيون أو مدعيه يستحق الحكم فيها بتعريض عسكرات أو عطل ولم يستقر عليه وفي المحكوم عليهم أو لهم وما أشبه ذلك بعد تطبيقه بوجه البتة ترسل جرائداتها الواضحة عن تلك البطل والربط مع مخصوصين إلى تكم الدعاوى بالمديرية كما ذكر في البتة الذي قبله

محمود والحكام الدعاوى بطرف المأمورين الضبطية

٦٧

مأمورين الضبطية المرتين في بقادر الأقاليم حيث إتهم شخصاً إلى اجراء (أي بما أنهم قبلوا الإجراء) أصول الضبط والربط في البتة فلا تنامي بطرفهم لحد في المخصوصات

المذكورة أعلاه أو ظهرت لديهم أمور جنائية بواسطة التجسس حسبما هو من مقتضيات أصول الضبطية الواضحة. يلتفتون فيجرون فيها العمل كالذي تقرر إجراء في جهات الأقسام بالسود المذكورة قبله.

في بيان حدود الأحكام بالقلم الدعوى

بند ٨

اللام الدعوى المرتبة في دوافع المنعيات وفي دوافع الضبطية بمصر وسكندرية يطرأ في الدعوى مهما كانت حقوقه أو جنائمه كلية كانت أو جزئية. موا كانت ووجه إليها بواسطة عرض حال من ذوي الحقوق أو بكتبه من طرف دوافع الأقسام أو من مأموري الضبطيات.

بند ٩

إذا كانت الدعوى من الحقوق الشخصية الغير سارية مهما بلغت فلهم [أي لأموري الضبطيات] صلاحية الحكم بها بالتطبيق على القوانين والقراريح المعمية.

بند ١٠

إذا كانت الدعوى جنائية ولم يتجاوز الحكم فيها قانونا من ثلاثة أشهر [حسب] بأن كان المجرم ليس له سابقة قضائية تضعيف جزاء [أي تستدعي مضاعفة جزاء] فلتتم الدعوى إذا حكم بها بعد استيفاء تحقيقها بتفلاسه ويصدر ما عنها بنظم مقرر وكيله.

بند ١١

إذا كانت الدعوى جنائية وكان من مقتضى القانون الحكم فيها بالجزاء يزيد من ثلاثة أشهر فالمحكم فيها هو من خصائص المجالس الابتدائية. أما حيث إن اتلام الدعوى المرتبة في دوافع ضبطيات مصر وسكندرية يمكنهم أن يتصرف مع مأموري الضبطية ووكلائهم في رؤية الدعوى الجسيمة، فيالحالة هذه يكون لهم صلاحية في توقيع الحكم بدرجة أولى في القضايا الجنائية الجسيمة كالمجالس الابتدائية ويختص على قرار الدعوى بعد الحكم من المأمور أو الوكيل ومن مقرر قلم الدعوى، ووكيله ويتقدم إلى مجلس الاستئناف المختص لذلك.

بند ١٢

حيث إن من المواد الجسيمة قضايا القتل وعنده بعد استيفاء تحقيقها بالاصول السياسية يجب فيها رعاية مقتضى الشرع، فمواد القتل التي يقتضى رؤيتها بالأحكام المذكورة في مصر وسكندرية بعد سوية أمور تحقيقاتها على الوجه اللائق وتزوم الاستعجال على الحكم الشرعي فيها بصير تقديمها في المجلس العلمي [أي تقدم إلى مجلس العلماء الشرعي] البصري لتتأكد في مجالس الاستئناف في مصر وسكندرية لاجل أن تمام فيه الدعوى الشرعية، وما يصدر به الأوامر الشرعي عنها بنمرج ضمن قرار الحكم التي يصدر من قلم الدعوى بالوجه المتقدم فكم في بند ١١

حيث إن السوابق التي يجب اعتبارها لتطبيق [أي تطبيق] جزأ أرباب الجنيات هي سوابق
الجنح الثابتة المحكوم عليهم فيها بالجزأ سواء كانوا استوفوه أو أدركهم فيه الغفر، وهذا قد يمكن
به لا يدرك معرفة في قلم الدعاوى إلا يصح يدل عليه ممن لهم الخبرة بالشخص المندب فلاح
عدم نمرت [أي تفصيل] الأولات في كمية البحث على السوابق المذكورة من جهة جهات بعير
دليل يجب أن يصير استحضار من يحدد من محل ظهور الجثة وسطوا في خصم من السوابق
المذكورة، فإذا قالوا بوجود السوابق المثبتة فيستعلم عنها من محل قتلها وإن قالوا بعدم وجود
السوابق فيحدد قولهم في ذلك.

بند ١٤

الدعاوى الجنائية التي تُطرح بالتمام الدعاوى المروية في الاتهام وتطرح القتل بمجازاة
المجروحين فيها بزيادة من ثلاثة أشهر قبله بعد استيفاء تحقيقاتها بوجه الشك حتى يصير صالحة
إلى المحكم تُرسل جرياتها من غير حكم ومعه الأشخاص المسترلين فيها صمية من يسلمهم من
المجلس الابتدائي حيث إن المحكم في مثل ذلك من خالص المجلس المذكور

بند ١٥

الدعاوى التي تحدث في جهات الكتل ومباط ورشيد والسويس بحري فيها العمل كما
يجري في جهات الأقاليم حكم حسين في هذه الأقاليم، في المواد الجزئية يهونها مأمورين
الضبط التي في الجهات المذكورة. ولما المواد الكلية عنه بعد تحقيقها بوجه الدقة بالتحاد
مأمورين الضبطي ووكلا المصالحات أو معاونين المصالحات في الجهات التي لم يكن فيها
وكلا وما يكون من الموقوف الشخصي أو الجنائي التي لا يتجاوز المحكم فيها قانون من ثلاثة
أشهر حين يعطى عنها قرو المحكم من وكيل المحافظة أو من معاونها عند عدم وجود الوكيل،
ومن مأمور الضبطي الذي في جهة الوقاية ولما الدعاوى الجنائية الجسيمة التي يرد الحكم فيها
قانون من ثلاثة أشهر حيث إن المحكم فيها من خالص المجلس الابتدائي لهذه بعد مطبقها
بوجه الدقة بمعرفة المحافظين ووكلاهم ومعاونين المحافظة ومأمورين الضبطيات و[بعد] خم
جرائات التحقيق منهم يُرسل بالبرقيات المذكورة غير محكوم فيها ويرتفعها لوزاب الدعاوى
المذكورة إلى المجلس الابتدائي التي من خالصها النظر والحكم في ذلك بكمية من محافظة
دمياط ورشيد [ترسل تقاريرها] لمجلس ططا ومحافظة الكتل والسويس والسويس يقدم
[تدريجياً] لمجلس بها.

بند ١٦

الدعاوى التي تحدث في دواوين ومصالح البحري بمصر وسكندرية هذه بعد تحقيقها بوجه
الدقة بمعرفة جهاتها إذا كان المحكم فيه قانوناً لا يزيد من مدة ثلاثة أشهر حين يعطى عنه قرار
المحكم بمعرفة دواوين المصوم لأجل تخيله من حضرات نظار دواوين المصوم. ولما المواد

الجسيمه التي يزيد الجزء فيها عن ذلك، هذه تطلى عنها ثلث الحكم درجة لو لم يكن من دواوين
 المرسوم بالتطبيق إلى الشقوق، ويقدم جزئياتها [أي ويقدم تقريرها] معكم كما فيها [أي معكم]
 الحكم] إلى مجالس الامتثال بمصر وسكندرية

بـ

تتمتع أحكام الدعاوى الحقوقية والدعاوى الجنائية التي لا يريد الحكم فيها من ثلاثة أشهر
 يكون بأمر مأموري الضبطيات بمصر وسكندرية ومحافظين الكناز ودمياط وروثيد والسويس
 والمديرين وأما تنفيذ أحكام المقايض التي تصدر من المجالس المحلية فما كان فيه الجزاء لحد
 سنة مع الأحكام المتعلقة بالحقوق الشخصية تنفيذه [أي يكون] من ديوان داخلية، وما زاد من ذلك
 مدة وأحكام الطرد والتي والقبض كل ذلك تنفيذه يكون بالوزير عليه ويقدم مقايضته من ديوان
 داخلية إلى المحي إليه كما هو جرى

يتد ١٨

المواد الحقوقية والمواد الجنائية التي لا يبلغ الجزاء فيها زولده من ثلاثة أشهر ويجري تنفيذ
 أسماها من جهاتها. يقدم عنها كشوفات إلى المجالس الإبتدائية من الجهات التي حقت فيها
 مع بيان موضوع كل قضية وما تحكم به فيها

المصدر: دبر الوثائق التتويذ، المجلس التشريعي، س/ ١١٦/ ٨١ (الرقم الأسلمي ٧١)،
 لائحة تنظيم الضبطيات، ثرلر رقم ٦٨، س/ ١١٣- ١١٦، ١٧، جمادى الأولى ١٢٨٢ هجرية / ٧
 نوفمبر ١٨٦٥ ميلادية

ملحق رقم ٦ صورة لشهادة تجنيد ١٢٦٥ هجرية / ١٨٤٩ ميلادية

تذكرة الخروج من الجهادية

معطى لي علي من ناحية طما المرح وإقليم التكهيل ضمان إبراهيم عليل من
جني الأبي مناعطين من ١٠ من ثوروة إبي الأروحة الأركيا من صبي بلوك ألي من البلوك الثاني رتبة
جانوش المذكور تمير القامة كمحي اللون مفرح الحراجب

رائع هذه التذكرة

الطون اسمه وشهرته اعلاه من كوي المذكور صار له حلة عسكرية مشرف بالمسكينة ولورقة حقوق
الشهادة كالتواجب ونسب قديمه بالشهادة الآن صر ركة وعطى له هذه التذكرة من ديوان الجهادية
لأجل يتوجه يقيم في بلدته في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٢٦٥ | الموافق ١٣ مارس ١٨٤٩.

المصدر: متحف دار الوثائق، فولاب ٣، رقم ٣٩، وجدت في ترقة بلوي هاشم



ملحق رقم ٧

قضية بشاي هناك، ١٢٨١ هجرية / ١٨٦٤ ميلادية.

مظيفة صورتها مجلس استئناف ديلي ارسل [المجلس] الأحكام مضبطة وتقرر بإفاده رقمه غاية ربيع أول سنة ٨١ [٢ سبتمبر ١٨٦٤] ثم من ثلاثتهم أنه فيما تقدم في شهر جماد الأول سنة ٦٩ [حزيران ١٨٥٣] كان تقرر من شخصين من غمرة ناحية الشامية بمدينة أسبوط احداهما يسما حشيش صليب والثاني يسما مبارك بطرف حاكم خط الساحل بهما، كانا توجهتا لمرور شخص يسا بشي حد من الناحية وأخبراه بأن توجه لمرور الصبي [أي العمل بالسخرة] المخصصة عليه في الشرعة بما أن ما خص الناحية فهو باقي بغير مهر، ولكونه اردهت بالتوجه ولم يخص فاختير، ربما أن يأخذاه ويتوجهن به إلى المأمور المقيم على النصب فاعلته السوف لندى ما كان سمعه من نحو ضبط انقل للمجاهدة ولها صرب كلا منهما بالسكنة وقميتين

وبالكتشف عليهما بمعرفة حلالى الناحية فاحدهما حشيش صليب ووجد معه جرحين ناشئين من ضرب سكين، احدهما عند اكثافه والثاني في وسط طهره. وثانيهما مبارك ووجد معه جرحين أليف ناشئين من ضرب السكين احدهما في ابطه الشمال والثاني في حقه.

ثم وبعد الواقيع بسمه ايام توفي حشيش صليب، وأما مبارك فقد حصل له الشفاء.

وفي وقتها ما كان يصير ايجاد المدهي عليه، وصار تكليف حشيش جرحين شيخ الناحية باحصاءه، وما كان يستحضره فقد صار الشرح عمومًا بالبحث عنه، ولم ما كان يصير بالحصول عليه أيضًا لماية شهر جماد الآخر سنة ٧٧ [يناير ١٨٦١] فقد عطي قرارًا من المدعية وفئها بمجازاة شبيهه المذكور بالسجن مدة سنة. وتورى بذلك القرار على أنه بالحصول ايضا على القاتل يصير محاكمته

ويعرض ذلك لسمعه صدر أمره فيسما [أي في شهر] رجب سنة ٧٧ [يناير ١٨٦١] بأنه مادام الشيخ صادق العزم العمومي الصادر في تلك السنة وغرورة خرج عنه فهذا كافي في خصوصه، وأما القاتل فيجوزي البحث عنه

وعلى مقتضى ذلك تدائرة المكاتب عندك القاتل حتى صار خطبه في يوم ٥ جماد آخر سنة ٨٠ [١٧ ديسمبر ١٨٦٣] بمعرفة غمرة ناحية المعادنة بمدينة أسبوط، ويحضره للعددية صار استجوابه مما توضح فاعترف بفسرب الشخصين الموقوفين بالسكنة وموت احدهما حشيش بسبب ذلك، وأنه لما حرب توجه هو واخوه سراسين بالجبل إلى ان وصلوا شرف اولاد يحيى واقامه في جورة مبارك بمدينة جرحا في خط شخص يسما محبوب ابو الجود، والأل حضر، مما دجوة المعادنة وتركا حيالهم ومواسيهم عند شخص يسما سند يوسف بالخط المذكور

ثم واستجوبت الشخصين المذكورين عن كيفية اخافته بطورهم واحتقروا مقدم معرفتهم بكونه قاتل، وتورى من سند يوسف بأن المدهي عليه واخوه توجهوا بياهم ولم يتركوا عنده شي.

ويرد به الدعوى شرعاً الذى كفى لسيوط ثبت فيها القتل حليفاً للقاتل بالقرابة. ولعمرو بعض الورثة عن الاقتصاص منه حليفاً وخياطاً وزوجة المتوفى قد ترتب لها الثمن من الدية وعنده الب وثمنايه منه وثماتون غرش وثمانية وعشرين قصه. وترتب ايضا لبيت المتوفى الفاضله مبلغ ٧٥١٦ غرش ٣٥ نفة ثمنه [أي مقتطعة] على ثلاثة سنين وسقط حق الماتين، وصدر بذلك
 اعلام شرعى رقم ٤ شوال سنة ٨٠ [١٣ مارس ١٨٦٤].

وبالنسبة الى موافق وانظار القاتل فلم يوجد له موافق ولا انظار.

وبعد، وما موضح على القرار من مجلس لسيوط بمجازاة القاتل المذكور بأوساته بيمان
 مكنته مددة خمسة عشر سنة تطبيقاً للمادة السادسة عشر من الفصل الأول من القانون مع
 تحصيل م حكم به عليه من الدية عند الميراث. ولما من كان مقبلاً منهم وان كانوا تبعوا العلم
 بأنه قاتل لكن لعدم ضبطهم لانه تطبيقاً للمشتورات قد تحرر لمديرية جرجا بمعاملتهم وتقديم
 اوراق التفتيش الذى يحصل معهم إليه [أي إلى مجلس لسيوط].

وقد استُصوب ذلك بمجلس الاستئناف انما رأى ان يؤتمت بفناء القاتل المدة المحكوم بها
 عليه الى مبرأوغلي ويُخصم له مدة السجن. وحسرة مني الأحكام حديق عليا [أي على م]
 بالاعلام

وبالمنذكرة من ذلك بالأحكام

روى استعواب ما ترى بمجلس استئناف قلبي في هذه القضية ويصوب الأمر على عدم
 المنقبطة لمديرية لسيوط بالاجرى يصير جمع اسلحة تاحية الشايه، وهذا كما ولفق واستمر عليه
 للرأى.

المصدر: دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، م/ ٧/ ١٠/ ٢٥ (الرقم الأصلي ٦٦٩).
 مطبعة رقم ٤٩، م ٢٧-٣٠١، جملتى الأولى ١٦٨١ هـ/ ٤ أكتوبر ١٨٦٤ ميلادية

ملحق رقم ٨

لائحة الوقت: ١٧٨٢ هجرية / ١٨٦١ ميلادية

حيث كانت الأفكار البدوية [أي البدوية] متجبهة على الدوام لما فيه المصلحة والاختلاف في أسباب ازديادها يحتاج الطرق الناجمة لكل مشروع فيها وإزالة العوائق المتعزبة عليها، عدم التقدم في هذا الأمر المهم، ومن جملة الأسباب الفسقة لتسميم تنمية المصلحة بإكتمالها مستند الأماكن الموقوفة والأراضي المحتكرة، وقد صدر النطق العالي بالملأمة في هذا الشأن بالمجلس الخصوصي حتى قد بالتبج [أي بتبج] للشرية الفرا تُنظر الطريقة اللازمة لذلك بشرط زيادة الانتفاع لجهة الأوقاف ونوسج دائرة المصلحة والمنافع العامة.

قد نظر في ذلك بالمجلس وشئ من حضرة علي أفندي القبطي مفتي مجلس الأحكام، وأجاب بعد قوله الحمد لله وحده:

أصرح علمنا بأن استبدال الوقت لا يخلو إما أن يكون قد شرطه الوقت في أصل وقعه، أو لا فإن كان قد شرطه الوقت من قبله في أصل وقعه فلا كلام في جواز استبداله مطلقاً سواء كان حائراً أو متخرباً من بعد فستيفاء شروطه المجتبره شرع وأما إذا لم يشترطه الوقت في أصل وقعه، فإما أن يكون الوقت متخرباً أو حائراً فلا بد من استبداله بمعنى أنه لا ينتفع به الموقوف عليه أصلاً بأن حرج من حد الانتفاع بالكلية ولم يكن له وبع يصر به فيجوز استبداله حيث دبر بالدوام والذمانير كد هو مصرح به في محتويات المذهب قال العلامة [٢]... ويجوز أن لا يختلف في ذلك، وأما إذا كان حائراً يمكن انتفاع الموقوف عليه به أو كان متخرباً وله وبع يصر به فلا يجوز استبداله عند الإمام أبي حنيفة وصاحبه [محمد بن الحسن الشيباني ١٨٩-١٣١ هـ / ٨٠٥-٧٤٩ م] رضي الله تعالى عنهم. [أما] عند أبي يوسف [١٨٢-١١٣ هـ / ٧٩٨-٧٣١ م] رضي الله تعالى عنه يجوز استبداله إذا كان قبل أكثر فله وأحسن شافياً. قال آبي عبيد، ١١٩٨-١٢٥٢ هـ / ١٧٨٣-١٨٣٦ م] في رد المحتار خلاص العلامة قارئ الهداية [سراج الدين عمر بن علي بن فارس الكنتي، توفي ٨٢٩ هـ / ١٤٢٦ م] والقنوي عليه، وعلمة قارئ الهداية من فتاوه المشهورة صهاً، وإن كان للوقت وبع ولكن يوجب شخص في استبداله أن يعطى به أكثر وبما منه في صقع أحسن من صقع الوقت جاز عند التفاضل أبي يوسف والمصنف عليه، والألا فلا يجوز انتهى. وعلى هذا فلا فرق في جواز الاستبدال بين الأوقاف [الزيرية] والدار [أي الماني] في الحظر [عند الإمام أبي يوسف رضي الله تعالى عنه بشرطه الشرعي لمصوم إطلاقاً مبرراتهم وأما استظهاره صاحب البحر [الرافعة أي زين الدين بن سبيح الحنفي في ٩٧٠ هـ / ١٥٦٢ م] من التفرقة بين الأرض والدار في جواز الاستبدال في الأرض دون الدار فقد رده علامة فلسطين، البحر الرملي [٩٩٣-١٠٨١ هـ / ١٥٨٥-١٦٧١ م] بما ذكره من أن الفرق بينهما غير صحيح انتهى، فإد علم ذلك علم أن استبدال الوقت عند أبي يوسف جائز في الموقوف بشرط أن يكون البدل أكثر غلة وحسب صافياً سواء كان الوقت داراً أو أرضاً محتكرة أو غير محتكرة، وإن المتخرب الذي لا ينتفع به يجوز استبداله عند الكل ولو بالدوام والذمانير. وعلى كل فلا يشتر ذلك إلا

القاضي الملام العامل حيث رأى المصلحة في ذلك، فلما صدر الأمر من ولي الأمر بعده أُلغى
بالمر بأمر الاستبدال في العامل على قول الإمام أبي يوسف وجوب اتباعه وترك الخلف بما
هو مصرح به عند تمتعنا من أمر الأمير لثا وفاق فضلاً عما يقتضيه وجوب اتباعه شرعاً والله
سبحانه وعظمى أمه.

ولدى المقارنة في ذلك بالمجلس الخصوصي، وري بأنه حيث كتبت المصارى في حد فاتها
ما يرغب فيه، ومن أجل الاستبدال عليها يجب للمضي التام في سلوك الطرق الموصلة إليها،
ومع رد يد المصارى وثقا من وقت من الوجوب حسب الأسباب المؤدية لعدم تقدم هذا الإزدياد
ومسئلة الأوقات والأراضي المستحكمة هي من جملة الموانع للتقدم في ذلك لأنه يوجد محلات
كثيرة منحرية لا يتفق بشي منها أصلاً فضلاً عما يتأتي منها من المصارى من تراكم الآثام والمخلفات
وبعض ذلك ومحلات بها تخريب جزوي وبتركه ونسي السنين عليه زيادة شئاً وإميل لوقاف
تلك المحلات بعضها لم يكن لها ربح مطلقاً والبعض لها ربح قليل لا يكفي لمصارفها، وبهذه
الأسباب غير مستوفاة تصير هذه خصوصاً مع عدم التصريح بما يجب على الرعية في أحد ذلك
بطريقة شرعية بنوع الاستبدال وسعده ليم التصريح جهة الأخذ بما يستحصل عليه من الثمرات بعد
التصريح، ووجه الرقب بما يصل إليها بدلاً عما كان في حيز الطبق وقد بقيت تلك الأمان في حالة
غير صالحه لحالة المصارى المتطورة ترتبها واتساعها في كل وقت من الأثر وضروره [أي من
البيهي] لا يقدم أحد على تغيير أي محل من ذلك لتحقيقه [أي لتأكيده من] عدم الثمره له مما
مع أنه مع تحقق المصلحة الكلية لو تصرح بالأخذ بطريقه شرعية كما تقدم للفرق يكون الأولى عدم
تركها بعده للحالة لما في ذلك من المنافع العامة.

هذا ولم تكن تلك القلعة خاصة بما هو متخرب بل تقدم لها جهات الأوقاف التي متخربة،
أو أحد من يرغب لأخذ شيء منها ويحلى به أكثر نعماً من الأصل والمضي شقاً، ومن المعلوم
أن بوجود الممنوع الشرعي يجوز الاستبدال كما في [بجانب حشرة مضي الأحكام يحصل الانقراض
من كل من به وجبه على أخذ شيء من جهات الأوقاف بهذه الطريقة نظراً لما يستحصل عليه من
إحلال التصرف فيما يتخلف يسائر التصرفات الشرعية غير متفق واستحوازه على متملكه. وهكذا
[أي وأيضاً] جهات الأوقاف يزول لها شيء كل لم تكن مستحصلة عليه من ثلل ويراد بهذا النظام
المصارى وكما عليه على الوجه المرسوم.

وإذا رأت الأوامر السيرة بإجراء العمل في الاستبدال كما أتت حشرة الحقن العمومي [أي بتهمي
الأمر ويرجع الخلافات إليها بالنسبة المسألة المفسرة، ويكون ذلك من القوامي المرتب عليها كمال
التصاري والمتممة السيرة، فيعرض هذا القرار للمصالح الزكية أن تسمى بصدور الأمر العالي
إلى الداخلية حتى منها يشار إلى السجلات والمحافظة... [٢] للعمل بموجبيه في حق استبدال
محلل الأوقاف والأراضي المستحكمة، واتخاذ إلى ديوان الأوقاف وأثر من [أي نسخة إلى مجلس
الأحكام لإحاطة المسجل.

حاشية: إنما من حيث إن ما يخص بالإجراءات الموضحة في هذا القرار من نمو جوار الاستبدال على مقتضى ما أتى به مفتي الأحكام بحسب مبرمج الشريعة الفراء هو من تعلقات [أي من اختصاص] ديوان الأوقاف فالإجراء في ذلك يكون بإطلاع ومعرفة الديوان المذكور هذا ما استر عليه رأي المجلس [الخصوصي].

المصدر: دفر الوثائق القومية، المجلس الخصوصي، ص/ ٨/٨/١١ (الرقم الأصلي ٧٦)، قرار رقم ٥٦، ص ٥٥-٥٦، ٤، الصفحة ١٧٨٦ جملة / ٧٠ أبريل ١٨٦٦ ميلادية.

ملحق رقم ٩

إرادة سنية من إسماعيل باشا بخصوص توسيع شوارع المعروفة سنة ١٢٨٢ هجرية /

١٨٦٥ ميلادية

دفعه وعلاجه تاترى ساداتلو باشا حضر تارى

انه بالنظر لما هو حاصل بطرق وشوارع المعروفة من الازدحام وتسايق مرور العربات والميود، وزيادة المشقة والمعوية للعالم المارة من تلك الشوارع، وضرورة لزوم تبصر فيما يمكن به دفع هذه المشقات نحو توسيع الطرق والمطرات لما في ذلك من التواء والمانع المعطية لتخفيف العالم من مكاييفه المطيقة الماحصة لهم من تلك الاتواع، خصوصا وان يكون هذا سب مستغلا لطلالة النهى الذى هو رالب الاكثر للمتنع الصحية العمومية قد طرأنا انفسى التصرى والتفكر في الاصول المتخذة الآن في هذه الخصوصيات وجارى عليها العمل

ونلنن حُلب من ديوان الاشغال العمومية لاهمة التنظيم المتبع الاجرى على موجبها من تنظيم الطرق والشوارع المذكورة، واتضح انه موجود لذلك لاجئين، احدهم قدسبه شرك الاجرى بملقضاها، والاخرى حديثه تطلعت بعمرة ارباب جمعية التنظيم وجارى العمل على مقتضاها موقتا فقط حيث لم يصدر عنها اوامر رسمية.

وبالاطلاع على ملين الاذنين لهم منهما ان شاس اتساع الشوارع والمطرات المروط بهما، البعض من عشرة أمتار ومعاودة والبعض عشرة أمتار وثمانيه وسعة، وهكذا مما قلن لنا انه انه اتساع غير كاف لاعطاء المساحة الكافية لمرور وعبور المخلوقات والعربات وسرور

وحيث انفسد من وضع اصول التنظيم هو اتساع الطرق والشوارع ووقع ما يتوقع من ضرر الارواح، فقد عطر لنا انه لو اعتبر هذا الطاقم بطلوة مترين على كل من المقادير السابق توضعها، بعض ان العشرة امتار يكونوا اثني عشر، والتمانيه يكونوا عشرة، وهكذا، يتبع من ذلك المعصور على اصل المقصود هو اتساع الشوارع وتفتحها للملئين وعدم تقي [أي تقي] الازدحام.

وفضلا مما ذكر قلته على حسب المنظور الآن ان بعض الاماكن والميادين الموجودة يحصل خلل في جدرانها ومبانيها التي لوى الارضيه، واربابها يجرروا ترميمها بقوله ان ذلك عمية تنكس، حتى وان البعض منهم لما يريد تبديل هيئة وضع بنا الملو يتعامل على بنا الاسفل ببناء ببفولة التنكس كما ذكر، وبعد معه بعدم الاعلا ويوتيه على الجدران السابق ترميمها، وجل انفسد من ذلك هو التعامل على عدم ترك ما يدخل من الاماكن في حقوق فضا الطرق والشوارع مع ان هذه الأسباب تمنع نظام الطرق ويترتب عليها ضيق الشوارع وسوء من عدم لفض حطها في الاتساع حسب التنظيم.

وحيث ان ازالة موجبات التعامل المعاكسة لهذه هو امر لازم فلاحظ لنا ان الذى يسع تلك من ابطال صلية التنكس املا حتى انه لا يتسر لاي من كان يريد التعامل أن يتوصل بمقصوده المعاكس لمرقة النظام.

وعند هذا وحده فإنه موجود بالحسوسة جملة حشائش ينبت بها تلاحات وتعود لسكن الناس
 وراع، وهذه الحشائش مع حشيق ينبتا وكثرة السكان الذي بها وما تحتوي عليه من الواسعة وعدم
 النظافة وسوء ذلك من الاسباب المختلفة للأمور الصحية فله يحصل منها جملة مضرات سرّا
 كان إلى السكان الذي بها أو لمن يجاورها من الأماكن وغيرها وبقي (أي إطفاء) هؤلاء الحشائش
 بالحالة التي هم عليها مختلف الحركة الصحة والنظام.

ونظراً لنا أن المتسبب لرفع هذه الضرورات ان تُبنى إلى التفرغ الرخايع المالكين من ملات في
 كل من بالجهد التي يلقى البنا فيها بما يوافق أصول الصحة والتنظيم ولو يكون في ذلك مصاريف
 على جانب الميرى. ولما كانت الحشائش يجري عليها وتلقى مما ينبت من إبقاها بالحالة التي هم
 عليها، وبممرات أرضها يجري بها ما يورث مكن قلبية بنفسها متعلمه بموقع لا في بحركة
 التنظيم أو روافدها أو تنوعه مما لا يترتب عليه المضرات لأصول الصحة.

وقد صار استجلاب كشف ينبتا حش حوش

وبما أن الذي نتلاجه ونظراً لنا في هذه المصالحات قد توضح، لنسح لنظائرها أن يرس
 لطرفكم ذلك المكشف مع صورة اللاهجين الباني فكم هم ليجري التذكر في ذلك بالمجس
 المصممي، والمناقضة فيه يحضرون من يلزم من المهتمين وأرباب التنظيم ومن ينمأن بذلك.
 وبما يحط عليه رأى الجميع ويجري تنقيح لآيحه للتنظيم تكون مفيدة وكتابة لازالة البواحد
 السائب توضيحها وسعها بسمياً يترآ مع ما يكفى اجراء في الملمحركات التي تلاخظت لدينا
 أن كان على حسيماً ذكر لو بما را استجاب اجراء مما يكون به الوصول المقصود من وضع
 أصول التنظيم بحركة مستقيمة توافيق المنافع الصحية حسيماً ملف التوضيح. وبنا عليه أمسكوا
 امرأ هذا لكم. واللاهجين والكشف عليه للاجري كما تعلقت به افادتنا.

يوم الاحد ١٢٨٢ ربيع الآخر ١٢٨٢ من القنابل

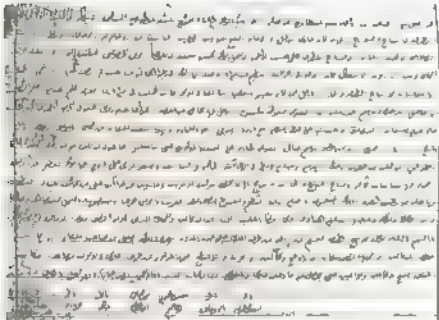
المصدر: دار الوثائق القومية، ديوان خطوي، أوسر، مخطوطة رقم ٧، وثيقة مؤرخة في ٥ ربيع
 الثاني ١٢٨٢ هجرية / ٢٨ أغسطس ١٨٦٥ ميلادية.

2010年10月10日

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

صورة الامة التنظيم

من حيث ترتيب يدوان اشغال عمومية فلم للتنظيم منحصر بتنظيم الشؤون والاعمال
والاعطاف والطرق والمعاملات العامة كالمباني وخلافه بجميع المند وعواجلها فجميع
القضايا والمشكلات المتعلقة بذلك تكون من اختصاص هذا القلب والحكم فيها يكون بمعرفة
مجلس مخصوص لذلك يدعى مجلس التنظيم. ولأجل ان تكون احكام هذا المجلس على سق
وواحد فقد سائر اعمال هذه الامة للاجری بمقتضاه.



من تنظيم المندوب والبحر والفتور بالقطر المصري

الباب الأول

في مجلس التنظيم ووظائفه وفيه بند

بند ١

يتركب مجلس التنظيم بالمعروفة من ستة أعضاء والرئيس، وهم:

عدد			
١	رئيس المجلس أو وكيله	مذكورين بالمجلس	
١	رئيس المجلس أو وكيله	عدد	
٢	مجلس إدارة	٢	مجلس التنظيم
٣	مجلس إدارة	١	كتب المصلحة
٤	مجلس إدارة	٣	
٥	مجلس إدارة		
٦	مجلس إدارة		
٧	مجلس إدارة		

يتركب مجلس تنظيم المندوب والبحر والفتور بالشعيرة بالمعروفات من ثلاثة أعضاء والرئيس، وهم:

عدد			
١	رئيس المجلس أو وكيله	مذكورين بالمجلس	
٢	مجلس إدارة	عدد	
٣	مجلس إدارة	١	مجلس التنظيم على الكتاب والفتور
٤	مجلس إدارة	١	كتب المصلحة هو كتاب الفتور
٥	مجلس إدارة	٢	

يتركب مجلس تنظيم مكتوبة من خمسة أعضاء والرئيس، وهم:

عدد			
١	رئيس المجلس أو وكيله	مذكورين بالمجلس	
٢	مجلس إدارة	عدد	
٣	مجلس إدارة	٢	مجلس التنظيم

١	مجلس التعليم	١	كتاب التغطية
١	مجلس الأوقاف	٢	
١	مجلس الكشاف		
١			

بند ٢

اجتماع مجلس التعليم يكون مرة في الأسبوع، وإذا انعقد المجلس لاتخاذ في يوم آخر فيكون ذلك بطلب من رئيس المجلس.

بند ٣

قرارات مجلس التعليم الصادرة منه تكون باتفاق الأرباب أو بأغلبية الأرباب وفي حالة تشعب الأرباب بحسب رأي الرئيس يرأسه، وإذا تساوى الأرباب فالرأي للقسم الذي يكون فيه رئيس المجلس.

بند ٤

إذا تعذر حضور رئيس المجلس أو وكيله عند انعقاد المجلس لعذر ما يثبت وكلا من الأعضاء بمعرفته ويكون إضفاء حوته رئيس المجلس بالتوكيل.

بند ٥

لا يجوز للمجلس قبول أي دعوى من الخارج وقت انعقاده ما لم يكن عليه بمصرة الرئيس ضروري لأجل التعريف والمواصفة من بعض أمور لازمة للمجلس.

بند ٦

الأشخاص المتمتعين بالمجلس كالمعين بالوقت الأول يكونوا حاضرين وقت انعقاده لأجل الاستعانة باللائمة منهم.

بند ٧

إذا لم يتوفر حضور كامل أرباب المجلس فيعقد المجلس من ثلاثة أعضاء والرئيس بالأقل، وينتهي ما يمكن به من القضايا المستعجلة وأما القضايا البسيطة فيصور توقيفها لكما أضاف المجلس.

بند ٨

جميع القضايا التي يصير المناقشة والمداولة فيها بمصرة أرباب المجلس يصير فيها بدو المصطفة بمصرة منسقة ويوضع أمام كل قضية قرار الحكم الصادر من المجلس عنها بالمصطفة المذكورة ويحتم على هذه القرارات من جميع الأعضاء الحاضرين كل قرار على حدة.

بند ٩

يجب على كل من رئيس وأعضاء المجلس أن يحضر الأيام المخصصة لاتخاذ ولا يحل منه عذر في عدم الحضور ما لم يكن غائبا عن المدينة بأمر أو لعذر ضروري.

بند ١٠

وضع خطوط التنظيم على الخريط العمومية وعلى رسومات الشوارع التفصيلية هو من اختصاص مجلس التنظيم دون غيره.

بند ١١

الامتيازات والتسهيلات اللازمة لتنظيم المدن والبلدات يكون إعمالها بمرقة مجلس التنظيم، وجميع الأمور المستجدة التي تتعلق بالتنظيم لا يكون الإجراء فيها إلا من بعد التصديق عليها من مجلس التنظيم.

بند ١٢

مجلس التنظيم لا يختص إلا بالأعمال الهندسية الخاصة بالتنظيم، ولما مواد أساس الملكية وعدمها والقسم بين الشركة وتقسيم مال المصنع تخص الشريعة والحكومة. ولما مسائل الهواء والماء والذي يكون منها بين الجيران وفي الدواخل تخص لأهل الشريعة والحكومة، والذي منها بالجهات المختصة على الملكات العمومية يخص مجلس التنظيم.

بند ١٣

كلما روي بمجلس التنظيم أنه يحدد فتح وقلعة عمومية لسهولة المرور وتحسين الطرق والأسواق وتنظيمها فله أن يعمل على القرار اللازم وعرض لجهة الاقتضى في هذا الشأن يصير العمل بموجب.

الباب الثاني

فيما يلزم لإدارة التنظيم وفي بنود

بند ١٤

يقضى عمل خريطة عمومية من كل من المدن والبلدات الشهيرة بمقاييس كل ميلومتر معبر ويس بها أسماء الشوارع والمجارات والسف والمساكن الشهيرة وتقدم لمجلس التنظيم ليوضع على كل منها خطوط التنظيم العمومية ويؤشر عليها السكك والحدائق المقننة فتصير مستجدة والعاملات المقننة استبعاداً مثل تقسيم المياه والتوزيع بالنظر وعلاوة.

بند ١٥

خريطة المدن والبلدات الشهيرة بالمقاييس يكون إعمالها بمرقة حضرات مفتشين الهندسة، وأما خريطة المحروسة وسكنية والسياس وفصولها يكون إعمالها بمرقة ديوان الأشغال والحرط المباشرة تتلاحظ عند الشروع في إعمال خريطة مستجدة، وما يكون مقرر في الخريط السابقة من الحدائق وسفها والرسومات المعروفة بمواقع الاستحكامات والشوارع المعين لاكتسابها مقاسات وألوانها تقرر بهذه اللائحة في سكرتيرة وغيرها يصير إقراره على أصله وإثباته في الخريط المستجدة.

بند ٣

يعمل من كل من تلك الخطوط صور تان: رسم يحد وضع خطوط التنظيم عليها وتمييزها من أعضاء المجلس تخطيطاً إحصائياً بالديوان وتُرسل الأخرى للمهندس المعين لتنظيم المدينة والبلد المعمول عنها الخطة لأجل الإجراء مقتضاهما.

بند ٤

يتضمن أيضاً عمل رسم تفصيلي عن كل من التلويح والحدود اللازمة لتنظيمها عن المدن الشهيرة بمماس كل مستقر يستره ويص في حدود كل ملك على حدة مع وضع تسم الأماكن، ويقدم للمجلس ليرفع عليه خطوط التنظيم لإجراء العمل بموجب. وإعمال هذه الرسومات يكون معرفة مهندس التنظيم.

بند ٥

الأماكن التي يصير الكشف عليها بمعرفة مأمور الكشف أو الجمهور (أي للمدينة) للمعين للكشف لا تخفى من أعمال أربعة:

الحالة الأولى إذا تظاهر عند الكشف أن بنا المحل الجاري الكشف عليه قري من داخل وخارج ومن أعلى وأسفل وجيد السوية بحيث يتحمل بنا بأعلاه فهذا يقال له (أي عليه) سليم ومعين

الحالة الثانية إذا تظاهر عند الكشف أن بنا المحل الجاري الكشف عليه ليس به عطل لا من داخل ولا من خارج، إلا أنه تقدم وربما لا يتحمل بنا بأعلاه فهذا يقال له باسم في شبه عطل.

الحالة الثالثة إذا تظاهر عند الكشف أن بنا المحل الجاري الكشف عليه تقدم وبه شروخ في الداخل أو في الخارج ولا يتحمل تغيرات في البناء فهذا يقال له مثل.

الحالة الرابعة إذا تظاهر عند الكشف أن بنا المحل مثل أو مصلوب على كشاب ويخس من إنشائه على تلك الحالة فهذا يقال له مثل مخيف وترم هفمه.

بند ٦

لأجل عدم موقبل لشغل التنظيم الآن لمعين نحو الخطوط والرسومات الموضحة بين ١ و ٢ و ٣ و ٤ يلزم أن عند طلب أحد أصحاب الأملاك الهدم والبناء يملكه في الجهات المطلة على المسالك العمومية يتوجه ما يلزم من طرف باشمهندس التنظيم لأخذ رسم جزء كالمارة الذي به الملك بهت الراحة بطول خمسين متر من كل من جهتي الملك المطلوب تنظيمه بمقياس خمسة ملليمتر يستر، ويوضع على هذا الرسم اسم الخط والمارة ومقدار التنظيم الذي سيؤجره جهه، ويصير تقسيم هذا الرسم للجسمية لإحاطة خط التنظيم عليه.

بند ٧

يصير عمل دفتر مخصص من قيد أسماء الحدورات والاتاح الذي يعطى لكل منها بمعرفة مجلس التنظيم ويكون مرتباً على حسب الحروف الهجائية ويحفظ تحيد كاتب الخريطة للاستدلال منه عن سوابق التنظيم في كل حلوة.

٨٥

الأماكن المخصصة تنظيمها يقدم من مالكيها إعراض للديوان لمجلس التنظيم، بمعنى أن
الأماكن المخصصة تنظيمها إن كانت بصور وضوئها ويولاتي وصور القديمة تعرض عنها أربابها
لديوان الأشغال، وإن كانت بالثبوت أو بالتطور أو بالمطريات فيعرض عنها من مالكيها إلى محل حكومة
الجهة الكائن بها المكان إن كانت ديوان عليه أو محافظة.

٨٦

كل إعراض يرد لطلب التنظيم يُشرح عليه إما المأمور الكشف لإجري الكشف عليه أو
لباشمهندس التنظيم لإحضار الرسم عنه وذلك حسب مقتضيات الأحوال.

٨٧

الإقذات المتعلقة بالكشف المطلوبة بصيغة المأمور يجري قديمها على حسب التواريخ أي
الأول فالأول بالقدرة المخصصة لذلك الموجود بطرفه.

٨٨

الرمومات التي يصير إجرائها في طرف المسافة الكافة بين المقادير مجلس والآخر يجري
تنفيذها وتوضيها بصيغة بالشمهندس التنظيم.

٨٩

الإعراضات والرمومات المتعلقة بها يصير قديمها بخلاف الضيقة وتعرض على للمجلس في
الأيام المخصصة لذلك.

٩٠

الإعراضات الصادرة عليها القرارات مجلس التنظيم تُسلم لأربابها إذا كانت من حسن المعالين
الأول الواردة باليد المخصصة، وأما الأماكن التي من قبل الحالة الثالثة أو الحالة الرابعة فلا يصير
تقديم قراراتها لأربابها بل تُرسل بمر مختصرة من الديوان للضبطية بالتيه على أربابها بالاجرى
حتى القرارات الصادرة عليها.

٩١

يجب على مأمور الكشف أن يجري كشف دوري في كل شهر وبين فيه الأماكن اللازم
مدها ويتقدم به في أول يوم من الشهر التالي جدول للديوان الأشغال وبه يصير مستعصر أرباب

الأماكن اللازم حلها على موجب كشف المأمور وتبقى عليهم جمعية مجلس التنظيم، فإن اقتصر به أصحاب الأملاك يكتب للخطبة بالإجراء، وإلا فيصر لإعادة الكشف بمرور جمهور من مجلس التنظيم بحضور صاحب الملك حتى بذلك تكون قرارات المجلس المذكور في شأن الأماكن المخلة على حقيقة تامة. وهكذا يكون الإجراء في المديريات والقصور، والمهندسين الرئيس لتنظيم والمديريات تحول عليهم مأمورية الكشف ويجريها شهري، ويضمونها مع المديريات للإجراء فيها على الوجه المشروح، والذي يوجد أنه مثل صغيف فلا يتأخر للحدود الشهري بل نكتب عنه إنقطة خصوصية من مأمور الكشف إلى جمعية التنظيم في الحقل، ويحدد فيها بمواد لإزالة الخطأ لا ينظر منه ضرر.

الباب الثالث

في كيفية توسيع الشوارع والمداخل وتبين عظمي التنظيم لكل منها وفي حدود

مادة ١

يلزم تقسيم الشوارع والمداخل بالمعدل والبنية الشهيرة إلى عدة درجات على حسب الأهمية والمطلوب بكل منها بمرور مجلس التنظيم وعظمي لكل منها تسامحا بقراء تنظيمها في المستقبل وأما القطع المستعدة من المبنى المقرر عنها رسومات في السابق مثل سكنية والسويس وحلها يكون تنظيمها على حسب الرسومات المعمولة عنها ويجري العمل بها وذلك ليكون تنظيم تلك القطع على متن واحد.

مادة ٢

الشوارع المستعدة التي يصير قسمها داخل المبنى يكون تنسيقها على عشر متر بالاقبال في المحروسة وسكنية والسويس وفي باقي المبنى والمداخل

مادة ٣

الشوارع الكبيرة والشهيرة التي يكون أكثر المرور بها وتنسق المدينة بالطول أو العرض ونكون موجودة قديما [أي تكون موجودة بالقبل، غير مستعدة] فالأصابع المقرر لها يكون عشرة أمتار في المحروسة وسكنية والسويس وستة أمتار في المبنى والمداخل.

مادة ٤

الشوارع الصغيرة المعمولة لشارعين كبيرين أو عدة شوارع فالأصابع المقرر لها يكون ستة أمتار في المحروسة وسكنية والسويس وأربعة أمتار في باقي المبنى والمداخل.

مادة ٥

جميع المداخل الضيقة والمسدودة المتفرعة عنها يكون تنظيمها على اتساع أربعة أمتار

بند ٦

تنظيم الشوارع والممرات في كل مدينة على حسب الاتصافات المعروفة في بند ٦ و ٢ و ٣ و ٤ من هذا الباب يكون بمعرفة مجلس مجلس التنظيم ويصل عنه دفتر مرتب حسب المردف الهجائية ويختتم من أعضاء المجلس ويحفظ به كل إجراء يمجبه.

بند ٧

الشوارع والممرات القديمة يكون تنظيمها دائما بخطوط مستقيمة على قدر الإمكان ومتوازية، وأما الشوارع المستقيمة فتكون مستقيمة من أولها لأخرها ما لم يكن هناك مانع لا يجوز ذلك لأي لا يتبع ذلك، وحيث فيكون تنظيمها من حملة خطوط مستقيمة.

بند ٨

الأبنية والمباني الشهيرة مثل المساجد والهيكل والأبلة والمقابر لا يتعرض لها في التنظيم من جهة الدخول (على خط التنظيم) والإزقة (إلا إذا حصل بها خلل فحسب بحسب من شهدهم، وحيث إذا وجد أن الدخول على خط التنظيم لا يضر بها فلا بأس بالدخول بها على خط التنظيم، وإذا صار فتح مكة مسجلة وصانعة في اتجاهها شيئا من ذلك فيصير إقده على ما هو عليه والسكة يصير قسما لها.

بند ٩

الأسبلة في المساقن الثلاثة فوق أرضية الشوارع والممرات ممتوحة ولا يصح باعمالها في المسفل، وكل سباط قديم حصل به خلل أو بالمحطاب المحطلة له يفتنه يزال ولا يمد بالثاني

بند ١٠

يجوز إدخال الموردين والمشتريات أو البكومات على واجهة المنازل بشرط أن يكون البرور بها من سباط خط التنظيم بقدر متر واحد في الشوارع التي يكون تنظيمها على ستة أمتار وأكثر، وأن يكون البرور بها نصف متر في المسارات التي يكون تنظيمها على أربعة أمتار. ودنت البرور عمومي سر كان في الممرات المستقيمة أو الموردين المشطورة، وكل من الموردين والمشتريات والبكومات يكون مرتصبا عن سطح الأوسع بقدر أربعة أمتار ونصف بالاقبل، ويعتبر سطح الأرض هنا من لبنا ممسك الورق.

بند ١١

فتح الشيايك على الشوارع والممرات جائز ولا تمتد أصول التنظيم.

بند ١٢

جميع المصاطب وسلام الركوب البايورة عن خط التنظيم لا يصرح بإعمالها ويجب إزالتها من الآن. وكذلك الاختلاف والمعدلات البايورة عن خط التنظيم إذا حصل بها خلل فأنها تزيل ولا تعاد
بالتالي

بند ١٣

إذا وجد بالحدود التي تنظيمها على أربعة أمتار أماكن معلقة على وسعات تزيد طولاً وعرضاً عن ستة أمتار فلا مانع من بروز الموديلات أو المشربيات أو البلاكونات فيها بقدر متر واحد

بند ١٤

إذا وجد حارة قصيرة داخلها منازل صغيرة ملك شخص واحد وأفراد المالك جعلت تلك المنازل سرا لا واحداً وإطلاق تلك الحارة فينظر بالمجلس لأهميتها، وإذا تلاحظ أن لا مانع من إبطال الحارة المذكورة غير خص له بذلك من بعد دفع ثمن قيمة سطح أرضية الحارة الذي يصير تقديره بمعرفة أهل الحارة من طرفه.

بند ١٥

جميع النواصي المستقيمة في الأركان الحدوت منها زاوية حادة أو قائمة يصير تمويرها أو شطرها بطول متر واحد وفلك في الشوارع التي تنظيمها من أربعة أمتار إلى عشرة أمتار فقط

بند ١٦

عند دخول وجهات الأماكن على خط التنظيم إذا تعاقب بروز أو ساقية أو مدخل بقدر متر عن البنا المستعمل بصرح بعدم الإحاطة حول تلك المسير عنها علة بالقبلة لموازنتها داخل البنا المستعمل وإذا رد بروز البير أو الناقية من ذلك، فيصير معها وترك بالشرح ولا يصرح بعمل القيلة لها.

بند ١٧

الأبواب والأدكاكين والميضقات المراد ضمها مستقيمة في وجهات الأملاك القديمة تمثل بصغير داخل معلومات خط التنظيم إذا كان بنا تلك الوجهات قابلاً لذلك.

بند ١٨

المخيلج النادر يوسط المحروسة يصير كأحد الشوارع الجاري تنظيمها على عشرة أمتار، ويجري في حده ما يجري في حق الشوارع المذكورة فيما يخص بالبنا والترصيص والتميز والحداد جاب والمشربيات والبلاكونات وعطائفه

عندما يطلب أحد أرباب الأملاك البنا أو الترميم أو التغيير في ملكه فيُحضر بالمجلس للإفادات الواردة في حق ذلك من مأمور الكشف والرسم المحمول عنه ويكون الحكم على حسب كل من الأحوال الآتية:

الحالة الأولى: إذا لأجل كمال اتساع الشوارع والمحاذاة ووضع الخطرات الناشئة من ازدحام المعلومات لا يُرخص ترميم جدران البنايات الجارية بمقولة تنكيس لينة نظام الطرق، ويمنع سحاب من يتعمد بصيلة التنكيس عدم ترك حقوق لينة الطرق. ولا يجوز ترميم الوجهة إلا إذا كانت سليمة البنا وعتيقة، والتنظيم أمامها مستوفي، حيث فيصرح بالتغييرات والترويضات والبنا أعلاه.

الحالة الثانية: إذا كانت بنا الوجهة سليمة فقط ولا يحصل بنا بأحلام، والتنظيم أمامه مستوفي، فيصرح بالتغييرات اللازمة ما عدا البنا أعلاه.

الحالة الثالثة: إذا كانت الوجهة متحلل والتنظيم أمامه مستوفي فيقدم على تغيير الحالة الرابعة: إذا كان الوجهة من السفل المتعيب، فيجبر صاحب الملك على تقديم البنا على خط التنظيم.

الحالة الخامسة: إذا كان المحل الذي يراد فيه البنا أرض يروح أو كانت الوجهة مهدومة إلى الأرض فيكون البنا على خط التنظيم.

السكك الحديدية أو الجسور المعلقة مثل جسر شبرا وسكك يولاق ومصر القديمة وما أشبه من الطرق العمومية الموصلة بين البناير وبعضها إن كانت مخرقة بأشجار أو يعتدق فيكون بنا رويات وأسوار الجدران على بعد ثلاثة أمتار من خط الأشجار أو حرف الخندق ويكون بنا وسحات المنازل المعدة للسكن على بعد أربعة أمتار من صف الأشجار أو حرف الخندق أيها وإن لم يكن مخرقة بأشجار وعتادى فبعض المسافات المذكورة بالأبدا من حافة الطريق بعد استمرى حقه المقرر.

يجب على معتنى التنظيم أن يلاحظ الآية الجارية بالذلة بالنظر لسطوط التنظيم وبالنظر معنائه المودة وتوطئ البنا كما يجب بحيث لا يحصل خطر منها.

بند ٢٢

المعيشان والزرديات والأماكن المنخفضة التي يشأ منها الوجعة والتزويات يجب تنظيمها وأعمالها حارات متعلقة لنا على حسب الرسوم التي تسجل عنها بمعرفة مجلس التنظيم، وإذا جرى ذلك يكون عند طلب البت فيها والتشروع في إجراءه.

الباب الرابع

فيما يخص من الأملاك لزوم التنظيم

وما يؤخذ من الطرق ويدخل في الأملاك لزوم التنظيم لهذا

بند ٢٣

المساكن اللازمة لاسراع الطرق تؤخذ من طرفي كل طريق على حسب الرسم المسمول بمعرفة الجمعية، ويكون إجراءه بصلاحية المدون في البند الخامس من الباب الثالث.

بند ٢٤

الأرض التي تؤخذ على هذا الوجه لأجل توسيع الطرق يتركها أصحابها حيثما لا يقبل إذا كانت تبلغ خمس المالك الأصلي على حسب ما كان الجبزي.

بند ٢٥

الجزء الذي يخص من أي مكان ملك لزوم توسيع الطريق إذا زاد من خمس مطبخ أو فيه المكان فالزيد من الخمس يدفع قيمته من طرف الميري. وكذلك إذا وجد كوبر ملك فون ملك المير خمس ما زاد فيه من الخمس بمعرفة آل الخيرة ويصرف ثمنه. وأما ما يقع خمس الملك الأصلي لا يجب له ثمن لأنه يعد من حقوق لفضا الطريق حسب الجبزي فبذلك هذا فيما يؤخذ من الأملاك لاسراع السكك الموجودة على حسب رسوم التنظيم، وأما ما يخص من الأملاك من فتح السكك المستجدة فذلك يتبع فيه معطوق البيت الخاص من هذا البلد.

بند ٢٦

جميع ما يؤخذ من الطرق لزوم التنظيم ويضاف على الأملاك المجاورة يصير تسببه ويدفع ثمنه للميري من طرف صاحب الملك.

بند ٢٧

عند فتح سكك مستجدة فكل من الأملاك المارة بها السكك المستجدة المذكورة لا يدخل الحال إذا لم يخص بتملكه أو يتي منه شيئاً. فإن تبايع بتملكه فيمن بمعرفة آل الخيرة ويدفع ثمنه من طرف الميري لصاحبه ومستولي الميري على أنقاضه. وإن بقي منه شيئاً فله صاحب الملك

العمار، فإن ارتضى يترك ما أتخذ للطريق مجازاً واستكنى باليتي فلا يأسي، وحفظ مصاريف الهدم ومثال الأثرة تكون على الميري وتطلى الأقارب لصاحب الملك. وإن لم يرتضى بذلك يدفع الميري مطوفه ثمن الملك لصاحبه وما تبقى معه يكون ملك الميري ويصرف فيه كيف يشاء.

باب الخلس

في المجازات التي يترى على مخالقات لائحة التنظيم وفيه يتود

بند ١

كل من بنا من أرباب الأحلاك على الشاوع أو المطرة بخلاف التنظيم فيجبر على عدمه ما بناء وأعدته على خط التنظيم وتعمى العود يخص صاحب الملك وعلى المهندس المعماري الذي أجرى البناء دفع قيمة الإيجري. وأما إذا كان المهندس هو الطول من جميع ألبا فهو الطرود بجميع النكاليه. وإذا وقع من المهندس المعماري مخالفة ثالثة فيدفع للميري غرامة الإيجري من كل دراع مسطح من الأوعية الككتة بين خط التنظيم والبناء الذي أجره مايقش قرش. وإذا وقع منه مخالفة ثالثة فيطرد من كاره بالكلفة مجازة له وحيرة لغيره.

بند ٢

إذا صار إصالح ترميمات أو فتح أبواب ودكاكين وشبابيك والوجهات المطقة على الشوارع والحدارب مدود إذ ذك كانت الوجهات التي جرى فيها الترميمات على غير خط التنظيم فيجبر صاحب الملك على عدم الوجهة وتحويلها على خط التنظيم ويدفع المهندس المعماري للمري الرميحات بسعره ألف قرش للميري. وإذا وقع من إيجري ترميمات مرة ثالثة فيدفع ألفين قرش وفي المرة الثالثة يطرد من كاره.

باب الثالث [كلا]

فيما يتعلق بالولويوت

ما يتعلق بوضع وتغيير ونقل الورش والتغييرات الخطرة المخرقة للصحة أو السوية لعدم الراحة

بند ١

لا يجوز مطلقاً إسكات أو نقل ورشة بخارية أو مقصورة للصحة أو سوية لعدم الراحة بدون تصريح من طرف الحكومة مقدم من أحد مسؤول مخالقة لذلك من أي إنسان كان، فله حكومة المحلية أن يهدم ما صار يهدم مقبرة بدون مقابل ولا تصحيحات (أي تصحيحات) إلى المالك أو المستأجر أو إلى من يكون له شركة أو انتفاع من تلك المباني. وجميع الورش والتغييرات المستعص (أدرا) وأبهر به تدخل في هذا الباب.

٢٤

كل من يطلب إحداث أو تغيير روضة يتقوية عليه إذا كانت الروضة المذكورة تقتضي إحداثها بمعموره مصر أن يقدم إلى نظارة ديوان الأشغال مرضاً (أي طلباً) موضحاً به جسم الروضة والمرص من إحداثها أو من تغييرها ونقلها، وكذا كيفية وقوة الواوير المطلوب إظهارها مع إيضاح الاسترسات البارز على إخراجها مقدم المرض المذكور لأجل تخفيف المعطورات الناشئة من المصنعة وأما إذا كان المطلوب إحداث أو نقل الروضة المحكي عنها في جهة خلاف المعمورة من داخل أي مدينة أو بندر أو بالقرب منهما فيكون تقديم المرض إلى محافظ أو مدير تلك الجهة بالصورة والكيفية الموضحة أعلاه. ويلزم أن يكون هذا المرض مرفقاً برسم عسوي موضح به المحلات الموجودة بها تتاح إليها المزمع إيجاره لزوم الأعمال المصمم إخراجها بواسطة الواوير.

٢٥

بعد إحدى الضمائم والشموي اللازم فيما هو مذكور بالمرض والملاح مهتمس التنظيم عيب يلزم تقديم المرض المذكور مع تقرير المهتمس المرفوق ونتيجة التفتيش الواقعة إلى مجلس التنظيم الذي يحكم بإيجاره موافق. وعلى مقدم العرض أن يستل امتثالاً كلياً بما صدر به حكم المجلس المذكور.

٢٦

لا يجوز وضع واويرات بلانبل المملئين والبنادر إلا إذا كانت ثقالي من قوة ثمانية عيول أو أقل بحيث تكون مسافة لطحن الدقيق أو رفع المياه قطعاً وذلك على حسب الشروط الأتي ذكرها وهي أولاً أن يكون التوازن محاطاً بجميعه بغير من البنا مسكه متراً واحداً بالأقل والارتفاع أربعة أمتار وأن يكون مسطحاً يغضب شرفه متصل من السقوف المجاورة له ثانياً يلزم أن يكون الفراغ متباعدة عن المساكن المجاورة بقدر خمسة عشر متر من كل جهة بالأقل. ثالثاً أن مدخنة الفراغ يلزم أن تكون مرتفعة عن سطح المساكن التي على بعد خمسين متراً منها بقدر مترين على الأقل.

٢٧

الواويرات الثابتة أو الواويرات الثقلين التي تزيد قوتها عن ثمانية عيول إذا لم تكن معدة للتشغيل بالخطرة ولا بالوروش التي ينتج منها خطر للصحة بل تكون موجهة فقط لعدم الراحة بجور وضعها بالقرب من المملئين والبنادر على مقتضى الشروط الموضحة أعلاه.

٢٨

الفايفات الخطرة والوروش التي ينتج منها خطر للصحة يجوز وضعها على بعد عشرين متراً على الأقل من المدن والبنادر بالجهة الغربية أو الشرقية.

٧.٢

من حيث إن وضع اللابورات والفورنش الجنائية مما يجب النظر فيه بمعرفة المصمم فلا يرخص بتركيب اللابورات بالقرب من المعدن والبنطو إلا من بعد استيفاء الاستعلامات اللازمة عنها من طرف جهاز الصحة.

في الوجهة المشروحة قد صغر ترتيب وإعمال لائحة تنظيم المعدن والبنطو بمعرفة أرباب جمعية التنظيم بالمعروفة

مأمور كشف الأماكن، مختش التنظيم، مختش الصحة وكيل علم هندسة سر معماري وناظر قلم التنظيم، وكيل ديوان أشفال عمومية.

المصدر: خار الوثائق القومية، المجلس التشريعي، س/ ١٠/٨/١١ (الرقم الأصلي ٧٣)،
أمر رقم ١٦، ٩، ١٦٧، ٢٧ جمادى الأولى ١٢٨٢ هجرية / ١٧ أكتوبر ١٨٦٦ ميلادية.

ملحق رقم ١١

لائحة استبدال الضرب بالحبس الصادرة عام ١٨٦١

صورت لائحة تبديل الضرب بالحبس الذي استُصوب اجراء على اللائحة الاصلية بالمحافظة

انه لما صدرت الارادة السنية للضبطيه ورقم ٢٦ ذو الحجه ١٢٧٧ [٥ يولية ١٨٦١] نمره ١٢٠ باسبدال مجازات من يرتكب الذنوب بالحبس بدلا من الضرب وتقدم جدول بهضاح مدت لشميه السنيه ممدا يترأى مع ما يترأى من المفسوظات وما يمكن من التاثير، فبالضبطيه قد جرى عمل استماره تحتوي على تسعة بؤر [أو] ختمه تشمل ما تراه المستصواب اجراء، وارسله للمعيه السنيه مرفوقا بجدول غسل عن الاختصاص الذين وردوا الى الضبطيه وجرى مجازاتهم بالحبس بدلا عن الضرب حتما [أي من ماله أي من شهر] محرم ١٢٧٨ مائتر [أي مؤثر] لمام كل اسم يمان حسنه وما كان يستحقه من الضرب والمعد التي استُصوب حبسها وبوضوح بالإذاعة المرسوله منها من الضبطيه على ان المود المثلثه بالضبطيه متوجه ولا يمكن حبسها على سباق وتمد، ولا تخلفه التناهي شئ من نوع الحكم إذا كان اجتهادي فبعض المواد جاري رويها [أي رويها] بطرف حضرة المأمور [أي مأمور الضبطيه] والبعض بطرف الزكيا بر ظار الافلام، رويها المناسبه ربما أن يتخرج الحكم في مود تكون بنسبه واحده ما دام يكون الحكم جهادي، وله لاجل غلط وزيط الاجرى في سائر ما يورد للضبطيه من المود على سى و حد وعدم سرح الحكم قد عمل الاستماره المذكوره ورغب الاصلاح عليها بالمعيه السنيه وإن استُصوب الاجرى كما فيها يصدر الامر عه للضبطيه ومن المعيه صدر الامر للمحافظه [أي محافظه مصر] ورقم ٢٠ صر مة ١٢٧٨ [٢٧ أغسطس ١٨٦١] نمره ٢٢٤ من رويه [أي رويه] الاستماره والجدول المذكورين وإن تراه [أي تراه] سمو وثابت في شئ يتوضح عنه ويعمل القرار عما يستصوب اجراء تطبيقا لمطوق الامر المالي السابق صدره من ذلك ومن المحافظه قد كتب لضبطيه مكتوبه بالاستعلام منها اجرت اتباعا لما صدر لها من ذلك لاجل المضايق واعطى القرار حتما يصح لمساوالت الاجرى [أيين ضبطيه مصر وضبطيه الإسكندريه] وقد ارسب جدول يبان ما صدر اجراء من تبديل الضرب بالحبس، وقد ثني هذا وهذا بصحة المحافظه والتي استُصوب اجراء بعد المفلوله والمذكوره قد توضح عه بالبنود الآتيه بعلمه

بتداول

المدي يتندي في المشاجرة بالتمدي يتوخ السب لو مد اليد او القبض على الهدوم فر البصق على الوجه او ما يحال ذلك متما [أي من ما] يخل يشرف الشخص بكون حصول مضايقه وهم يحصل من المدعي المقيالقه يتني من ذلك فيكون الحكم بنسبه حال من وقع في حقه التمدني، فاد يمكن وقوع المصالحة بالتكبير والتعزيز فيصير اجري الطرق الموصلة لذلك وإن

لم يمكن، والمتحدي له سوابق فيجري سجنه بحسب الزمانه [أي يماه وغيره فقط] متفردا من أربعة وعشرون ساعة إلى ثلاثة أيام بمثابة العقاب الزاغت ويحسب سوابقه، ويحفظ له من العبر يومين مائة وخمسين درهم بدون زيادة وثلاثة مائة مائة منها أو خمسة دراهم، وإن طلب المذكور ماء يخط له غير ذلك خصوصا في أيام الصيف يحفظ له على قدر الكفاية.

بند ثلثي

اد حصل التحدي من شخص من لواب السوابق المعروف فيهم قبح الملوك أو حضر لضبطه سكرانا أو ضبط ليل في الظلام أو من المصالحات المشيخة يستأجره [أي يستأجره] أو خلافه أو لم لعب القمار، فقد كان من البلاد المتواجدة أو المداخلة فيرسل بدمه، وإن كان من الأحمالي يصير سجنه بالزمانه على وجهها [أي على وجه ما] ذكر في البند الأول من المأكول [أي المأكول] والمشرب [أي من شرب الخمر] والفتنة والفتوة ويمنع عرق قطريه وعلاقاتهم إليه. ويكون سجنه من ثلاثة أيام أو إلى سبعة أيام بحسب ما توقع منه ولا يخرج من السجن [أي من زنانه] إلا صباحا مع محصور من الإزالة الضرورية بدون احتياط مع أحد من قطريه ولا مصادقه حتى لا يتناول مهم شيئا

بند ثلث

أي شخص بدأ يضرب آخر أو جرحه جرحا أسال منه الدماء وكان غير خطير والمضروب لم يحصل منه القتل بل بضرب وكان الضارب له سوابق فحيث كان جلوي تأديبه بالضرب من ثلاثين لماية خمسة وسبعين جلعة لثمانية [أي على حسب] جلعة وحسب العناية عالان [أي] يسجن بعد الضرب من ثلاثة أيام في الحظي عشر يوم بحسب زيادة علمو جرحا [أي على موجب] ذكره بالبد الأول.

بند رابع

إذا حصلت المنازعة والمضاربة بين شخصين وشوهد مساوات الجهل بينهما مثل علامات الضرب أو سيلان الدم أو تبرج الملابس فيصير كليهما بالحبس مدة ثلاثة أيام، وإذا شوهد زيادة من أحد المتشاجرين عن الآخر في شيء فيصير زيادة حبس من زاد على قدر زيادة تمديه على الآخر

بند خامس

في أثنى [أي أثناء] المنازعة والمشاجرة - إذا لهما أسفا يفقد شيء فولو أن ذلك لم يحصل وغرعه فتر لكن قد تأكد على الخصم والمضاربين في المشاجرة بإظهار المنقود، وإن لم يمكن فيصير سليلب المدعي التيسير الشرعي على أثنى المنقود ويحصل التيسير من الباني بالمضاربة والمنازعة. وإن كان الشئ المنقود هو من الباني المتحدي فلا يسع له قوله وكلاما تلعب في وقوع

المشاجرة مثل قطع أو تعريض ملابس أو خلطه تحصل قيمته من البادي المتعدي عليه وإن كان الشيء المنسوب معلق المحتذي البادي فلا يسحب له قوله وإن حصل لأحد المعاصين ألم في يده أو رجله بمنعه من تكسب سلبه تحصل قيمة اكتسابه مدة سلبه من الفلوس المحتذي ويحاط له.

بعد سلب

إذا كان في الشيء المشاورة يحصل اختلاف في بعض الأطراف مثل كسر أصبح أو يد أو إقعد حينئذ من مباحل تحقيق ذلك سياسة وشرعاً وتكون مدة سجن المحتذي حالي حسب العادة في الحبس العمومي لحين اكتمال التحقيق وإن لم تكن الحالة خطيرة والمضروب لو سلب ثلاثاً إليه للمعاوأة فيخرج عن المضارب بالفضلة الضدية التي يكفالةً لحين خروج المضروب من الأسباليه واكتمال التحقيق لأجل عدم إردحام وكرد المسجونين ويصير معاقبته فيما بعد بمقتضى القرائن التي يصدر عنه.

بعد سلب

كل من سرق ما لم تبلغ قيمته حد التصيب من ثقله أو أشياء مثل مركوب أو بيلته أو قميص أو ما بمائل فذلك من الأشياء المعزوية الثمن ولم يكن له سوابق فيصير تأديبه بالحبس الذي ينشئ كما ذكره بالبند الأول والثاني منه من ثلاثة أيام إلى خمسة عشر يوم خروجه من الحبس في يده ورجله ويكرب التشديد عليه في حبسه. زيارات أيام الحبس هي طعيب التي على حسب قيمة المصروف وجناية السارق. وإن لم يكن له سابقة في السرقة قبلها ذكر فيسلب بمقتضى القانون ويغرب جراه بمقتضى المقرر الذي يصدر في حقه كما لو لم يكن تسبيل قيمة ما سرق وزده لأصاحبه فيصير المعاملة ملحوظ ما ذكره. وإن لم يمكن لاستهلاك ما سرق فيصير حلاوت اكم يوم زياده على المدة الذي يستحقها السارق في الحبس.

بعد السجن

إذا كان السارق جالساً وكان المدمي حليزاً من القلعة فلو أنه السوت عليه والتمس التحال لتحرير السارق واستطاعه فيصير أجرى فذلك بالتهديد واختار آلات الضرب أمامه وتجهيد التصيب على سريره وتجهيزه بالزجر والتخويف أو تسليمه لأحد من الوثائق لاستطاعه مغرد ويهيمه إن الإقرار خير له من الضرب والتهديد. فإن اعترف فيها، وألا اتقى اضطراب التهديد ووضعه في رجله ويصير تهديد وتفرجه لهذا وأعمال الطريق اللازمة لا تفرده. فإن نتج من ذلك شيء فيه، وألا يصير سجن متعزداً ولا يحاط له شيء في أول يوم خلاف العادة ويصير حضوره ثاني يوم والإجري في تهديده وتفرجه يحضرو آلات الضرب والإجري ما يلزم من التهديدات لظهور الحقيقة. وعند اعترافه يسلب كما ذكر بالبنود المشروحة قبله. وإن كان السارق به سوابق في السرقة ولم يكن له صناعه ولا مأوى فمن بعد التهديد والتضييق لاستطاعه وحجته كما ذكره فإن ظهر المصروف يحصل السارق بما يستحقه من عقوبة السرقة وعند المجازة يرسل إلى القلعة

[المسببة بالاعتراض الخيرية] لفيه محبوبا مع الحرمان والمشيوعين. هذا انه كان من لمالي المحروسة، وإلا فربما يلم. ويكون هذا لا يجري من كافة المشيوعين ومن كان له سواك من الحرمان والدائرين على حوي انفسهم بدون ماوي ولا صناعة، من لرباهم إلى انفسهم وإلى بلادهم ليكتف شوقهم.

بند طبع

بهي ان يعمرة حكيم القبطية يصير الكشف على احوال المسجونين يومي مع مرادات استدامة صحتهم ويقيدهما يلزم إجراء في حفظ صحتهم وعدم حصول الشكا من جهة قلة ماكلهم او مشايرهم أو الاغراض الحاشية [أي الوباء] والطبقة [أي لأغراض أخرى غير الوباء]، ويعمل لهم قايمة بالأسماء [أي بأسماء المسجونين] ويتوضح مما يلزم لغيره لتمام كل اسم.

بند عاشر

السارق الذي لم يعترف بالسرقة ومع تكرار التهديد والتحذير والتضييق عليه بكل أنواع الرجز والتهديد كما توضح بالبدل التماس، ومع القامة الأدلة عليه لم يزل يصبر على الإنكار فمثل هذا، لم امك يعمره بجميع أنواع الوسائل الموجبة للاعتراف فخطر في حالي انه لا يمكن الحصول على تقريره واعتزاله الا برفع الضرب، كما ان سبق حضوره في القبطية متهمه في السرقة، ومع تكرار التهديد [أي بالحبس والجزر] والتضييق عليها اكم يوم لم كانت تعرف بالسرقة مع وجود الدلائل المقوية لشبهتها. ولما نظر لمعاليها انه لا يمكن تقريرها الا بالضرب وحار طلب الات الصوب لها فتمت ضربها اكم كريات للائل لا تبلغ العشرة على كثرة ايلديها اعترفت بالسرقة وظهرت من وفتها فمثل هذه وما شاكلها يجري اللازم لتقريدهم كما ذكر بحسب ما ينظر في حالتهم للحصول على ظهور السرقة.

بند حادي عشر

من حيث ارباب الممتلكات وغيرهم من الاهالي يعاوت احوالهم واموالهم وانبياههم فممن من يؤثر فيه الحبس ورافة عن الضرب اذ يكون ابحاثا على تعطيل ابحاث مطانة وتكسب وتبيد من أهله كما قد شوهد بحضور مدني بالقبطية وصار ضربهم الدفنة والدفن فلم يعترف وعادوا لا ارتكاب ما ضربوا من أجله. ومنهم من يؤثر فيه التهديد والتضييق أو الجزر وهكذا بحسب اختلاف وحيطة كل منهم فاما كان كل شخص عند وقوع ما يقع منه من الهفوات والجنايات يصير معاملته بحسب ما يرى في حالة شخصه من الاتوقع المذكورة ربما يكون كذلك موجبا للاربعاد كذا وأن من شاهد قيم تأثير الحبس من خطاته فيكون حبسهم حسن ورافة باعمال محلات مخصوصة للحبس المملوكور وسجنهم بها بدون اعتلاطهم مع المسجونين بالحبس العادي، وتقل عبيهم الارباب ويمنع تناولهم شي سوى كاس من انوارهم أو من المسجونين حسب ما وضع بالارادة الصادرة من ذلك القبطية، وكما فكر بالبدل الأول والثاني فيكون ذلك أشد تكملا عنهم.

بند ثانی عشر

بحث ضمنی اشخاص یجری طلبہم للضبطیہ ارویۃ فضلیا منزعات و مشاجرات و خلافہ و عند وصول متدویس الضبطیہ بالشخص المطلوب یحصل منہ توقف فی الحضور و ربما تخلوا علی المذنب باللسان او بالید فوالید [کذا] او ما اتیه، وقد یوجد بعض اشخاص معجمین مع الشخص المطلوب سوی کأن فی قهوه او دکان او ما اتیه و یطلبون بتزج المصالح علی الشخص المطلوب و یعرضوا [أی یعرضوا] لمتدویس الحكومة و یصلون فی کون حصول ثالث فهو محل بشرط الحكومة ولا یجوز وقوعه ولا التنازل عنه، فیس یحصل منهم أمور یهدد المماثلہ [أی مماثلہ بهذا] یصری علیهم إلی الضبطیہ و یجری اللازم لتخیمهم بحسبما یری فی أحوالهم و حیلاتهم علیهم؛ [أی علی وجه ما] سبق فکونه بالیت الحادی عشر أملا للارتداد و حصول الضبط و الریظ و هكذا اذا حصل مع المتدویس إلی متدویس دولریس الحكومة.

بند ثالث عشر

من کون غیر ممکن حصر کافة التفاعلات و المماثلات، فکل من کأن یستحق الضرب من خمسة عشر لثانیة خمسة و عشرون جلده فیس من أربعة و عشرين ساعه لثانیة ثلاثة ايام مثل الثالث جره و النیب و خلافه. [وکل من] یتضح الضرب من ثلاثین إلی خمسة و سبعین جلدہ فیس من ثلاثة ايام لثانیة خمسة عشر یوما مثل الضارب و الیادی فی المتنازع او الجازح و کذلک یستحق الضرب من خمسة و سبعین لثانیة مائة جلدة مثل الضارب و الجازح و السائق و کمرو من الأشرار و دوی سواقی فیس من سعة لایام لثانیة لسطی و عشرين یوم علی وجهما توضع بالیبد الأول و الیبد الثاني

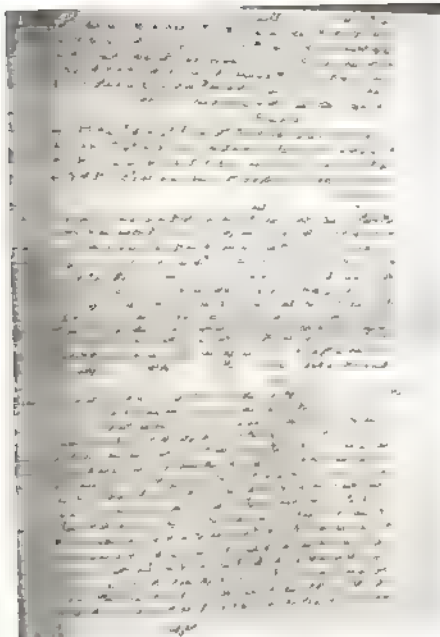
قرار الجمعية

بحث عنقضي الأمر المالي السابق صدوره للضبطیة قد جرى تنظیم استماره تحتوي علی تسعة بنود و غایته یما تری استصواب الأجرى بموجبہ و یعرضها للجمعية صدوره ما یرویه ثالث بجمعیة المحافظة و إن ترا سحر و قیات فی شی توضح عنه و هذا القول یما یستعرب اجراء تخلیفا للأمر المالي، وقد کانه و جرى تنظیم هذه اللائحة بجمعية المحافظة تشمل علی ثلاثة عشر بند بما روی استصواب اجراء بعد علاوت ما تری علاوته بالمذكوره و المذاکوره عنه و حیث من بعد أنما تهلک صدوره لمر علی رقیم ١٩ جماد آخر سنة ١٢٧٨ [٢٢ ديسمبر ١٨٦١] بره ٣٧ عنی صوری ما صدق للجهات بما یكون اجراءه فی حق تقرير لویاب الجائزات فی مواد القفل و السرقات و ما یماثلهم بالأتراح التي یشتا منها زیادت الآلم و یجری من یحمل بها علی إقراره فی العمال، کأن یحس فی محل مضیق ومع الأکل و الشراب الا ما یه یُمنع فقد الحیاة و الرضع بالحدید و الخشب و عدم التمسک من التوب و الصلب من الصلیح الیحد، ثم و الصلب من الصلیح

الرجلين، وهكذا من الأنواع الموروثة لسللت الأكم من الضرب بحيث لا يتوجب منها فقد الحياة بحسبما توضح إجراء مع كل شخص بصلاحته وفراست [أي فراسة] مدير أو مأمور الجهة وعلى مفوضه قد كتب من المحافظة للضبطية بالإجراء. وعاد إجراء العمل بموجبي إلا أنه من كون مفتحي رؤية باقي البتود المحيطة بما ينصوب إجراء في المجلس الرياضي واستخدام المصالح التي نلزم اليه حتمتضى المقاييس التي عمله [أي قيلت] من تكاليفها واستعرض للخدمة لحدود الأمر بما ينصوب، فقد خطى هذا القول بما رُوي بجمعية المحافظة وعرضه فما يرى منحنى ويصدر به الأمر يجري العمل علىموجبه. هذا ما استقر عليه وفي اليوميه.

امير بيت المال وليس مجلس تجار مأمور ضبطيه مصر محافظ مصر

المصدر: دار الوثائق القومية، محافظة مصر، ل/ ١ / ٦٠ / ٨ الرقم الأصلي ١١٠٨، لمر رقم ٣، ص ٧١-٧٣، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٧٨ هجرية / ١١ فبراير ١٨٦٢ ميلادية.



ملحق رقم ١٢
شكوى شوري الأتيا من سوء العناية الطبية بالعاجلين،
١٣٦٣ هجرية / ١٨٤٧ ميلادية

صورت شقة (أي مكتبة) وروضة شقة الفريكي المارة من الدخارج كومي حكيمباشي مدير
 المبدأ تاريخها ٢٧ ش سنة ٦٣ معمره ٥٦١ قيد بها أنه ولو [أنه] قد صدره الأوامر الصادرة من
 ديوان جديوى إلى حضرة مفتش الأقاليم الوسطى ومن حضرته نشرت إلى الجهات بإرسال
 المعاليس المرضى إلى المستشفيات لأجل المعالجة. [لأنه] لم يمكن إرسالهم حتى أن يتراجع
 ٢٦ ش ٦٣ [٩ أغسطس ١٨٤٧] توفوا ولفد من المعاليس في الدنيا وهو في السجن، وطالب
 الكشف عليه بمعرفة الحكيمباشي المذكور، فلما كشف عليه تحقق عنه أن سبب موته كان
 عدم إرساله للمعالجة في المستشفى لأن لو كان فرسل إليها فكان يمكن أن يرأسطت للمعالجة
 وإزالة المولا يحصل له الشفاء.

ويعيد أيضا أن العيس الموجود بطنية الشمس مكون من حاصلين كل واحد منهم طول واحد
 عشر قدم وحراره ست أقدام، ولقما يوجد فيهم [أي أنه يوجد في كل واحد منهما على الأقل] من
 المعاليس يكون من ماله إلى ماله وعشرين. وهذا ذلك الوكيلين الطكوكيين والمطين من صاحب
 الأرض يحو نصف متر وسقتهم على قامة ولم يهيم ولا أفتا منفس للنور والشمس علاقه الأوباء.

وفضلا عما ذكر المعاليس قيل وضحهم في السجن يوصار أغلب جسدهم مبرقة من القرب
 والسق [٢] في الطريق. والحالة هذه لا يمكن أن قلب يشترى الحالة المحزنة المجهولة المعفين
 فيها للمعاليس خصوصاً لما تخيلتو [٢] قليل من الهواء إنما يرأسطة قطعة ورقة إنما يظرف ردهم
 ولم يفتت تلك اللخب من الحزن ويحمل بالشقة إليهم. فثما على ذلك ومن سبب سعادتهم من
 أهل [٢] والرأفة وأحطهم مقاصد المخبوءة الاكتفات إلى صحت عيده لزم تميزه حقاً لتبر ما
 تروه مناسب هي ذلك، وتكرمو بالانفاد.

أنتدم.

المصدر: ذات الوثائق القومية، ديوان شورا الأتيا - سجل رقم س/ ٢/ ١٢٢ / 2 (جهادية
 ١٢٧) -- مكانة رقم ١٩٦ إلى ديوان حكيمباشي، ص 228، ٤ رمضان ١٢٧٣ هجرية / ١٢٧
 أغسطس ١٨٤٧ ميلادية.

ملحق رقم ١٢

قضية العمرة تزور، ١٨-٦ هجيرة / ٦ فبراير ١٩٦٠ ميلادية

وبه لدى مولانا أحمد أنندي الحسيني

أدعت العمرة تزور المرافقة ابنه المرحوم موسى الكريوني على زوجها الحاج عبد الدائم بن المرحوم فريج المنفري الشتراني (نسبة إلى شترانة في ليبيا) بأنها تستحق بكمته مبلغ قدره من الفضة الأحمدي معاملة تاريخه بالتقدير المعبره أربعة آلاف نصف وثلثمائة نصف على ما يبين به ما هو مقدم صداقتها عليه ألف نصف واحد ومائتا نصف ثلثان وما شجئ له عليه من حقوقها الزوجية وكسوتها الشرعية في مدة خمسة وعشرين سنة تقدم على تزويجه ثلاث آلاف نصف ما هو مستحق صداقتها عليه في المدة المذكورة ألف نصف واحد وبقي ذلك وقدره ألفا نصف اثنا عشر في نظير كسوتها الشرعية في المدة المعتبرة أملا وبقي المبلغ المدمى به أهلاء وقدره مائة نصف واحد في نظير اجرتها في ثلثان كيان حول اشتغالها لزوجها المدمى به المذكور أهلاء، وأنه تعدى عليها أسس تاريخه وخبرها بمقتل على قضيت ذواتها الأيسر كسوت العظم، ونطالب بالمبلغ المدمى به أهلاء ومما يترتب عليه بسبب خبره لها، وسألت مؤلفه من ذلك

فمثل الحاج عبد الدائم المدمى عليه المذكور من ذلك، فأجاب بالاقرار، نعمك جميعه، وأنه دفع لوالدها المذكور أهلاء مقدم صداقتها للحسين أهلاء وقطع لوالها لير شفاعه لبره دائره، ودفع لأبن عمه محمد ثلاث فائده، ولو قلنا حيران اثنا، وأنه في كل سنة يكسوها ثلثة سبع دنائير وثلاثة يسافه دنائير

فلم تصدقه المدمى المذكوره على ذلك ولا على شي منه. ومطلب من المدمى عليه المذكور أهلاء ينفذ لشهد له بأنه وقا لها مقدم صداقتها عليه وشجئته، وقطع لها كسوتها الحسية أهلاء فذكر له لا به تشهد بذلك، والتمس يمينها على ذلك.

فأجبت (أي اليمين) عليها، فقلت بالله العظيم الذي لا اله إلا هو الرحمن الرحيم، أنها لم يكن وحيل لها مقدم صداقتها عليه ولا منعه ولم يكن دفع لها من كسوتها المعينة أهلاء شي فل أو جل، وأنها تستحق جميع المبلغ المدمى به أهلاء إلى تاريخه، فقلت على ذلك كما استأذنت بطلب من زوجها المدمى عليه اليمين الشرعية الموجهة عليها شرعا

وثبت مضمون الدعوى وطروال والجواب والاعتراف وجريان الحلق لدى مولانا أنندي المشار إليه أهلاء قام خلاله بشهادة شهودهم، وصدره لديه ثبوت شرعا.

وحكم أمر الله تعالى أحكامه بموجب ذلك تحكما صحيحا شرعا ثالثا محررا ارحيا ميولا فيه، مستوف شرعيته الشرعية وبرائجه المعروه المعويه، وشهد على شبه الكريمة وأمر مولانا أنندي المشار إليه المدمى عليه المذكور بدفع المبلغ المدمى به أهلاء فلم يدفع وعتارت المدمى المذكوره أهلاء احتفظ به على ذلك بسبع الشرف الشرعي فاحتفظ عليه (أي على المبلغ) بطلب من زوجته المدمى المذكوره أهلاء فزوج الله به وعن المسلمين.

ثم بعد ذلك وجه عليه مولانا لفتدي المشاور اليه اعلاء الادب بسبب تطلبه وفسره لزوجته المذكورة اعلاء، واقتب على ذلك الجانب الشرعي، بعد أن كشف على ذراع المدعى المذكورة اعلاء الشيخ شهاب الدين العمهوري شيخ طائفة الجراحين بالشر المذكور وبعمله بدلت بأن جرمها ذراع المدعية منكسرة الاعمال الشرعي، وبه شهد في ثلثي عشر القطة الحرم من ثلثي عشره وألف

وبه لديه

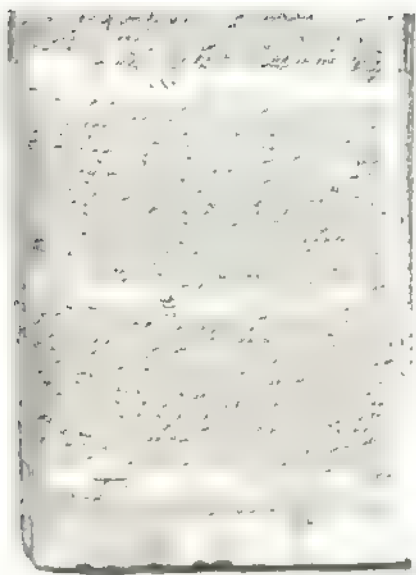
أشهد عليه الحاج عبد السلام بن فريج المثنوي شهوده الشرعي أنه قرأ علي نفسه برعاه لزوجته الحرمة توفد المرأة ابنة موسى الكريزي بمفردها في كل يوم من تاريخه تصعد اثنان حسابا عن كل شهر سنون تصفا، وذلك في نظير ثقلها عليه تقريرا شرعيا ورويت به بدلت روجته المذكورة الرضى الشرعي.

شُرر ذلك في ثلثي عشر القطة الحرم من ثلثي عشره وألف.

المصدر: دبر الوثائق القومية، محكمة الإسمكوية الشرعية، سجل ٤٢، وثيقة ٢١٠، ص ٧٩.

١٢ ذو القعدة ١٠١٨ هجرية / ٦ فيراير ١٦١٠ ميلادية.

الكتاب الأرشيفي: 0001-0210-001261-1029



ملحق رقم ١٤

قضية معوية، ١٢٧١ هـ / ١٨٥٨ م

مجلس القسطنطينبولي وقرروا بإفادته من الأحكام رقم ٢٧ ل (أي شوال) ٧٤ / ١٠ يونيه ١٨٥٨ [دمر ١٤٥] تبين منهم أن حرمة تسما معوية ورجية علي جاد الله من ناحية أب الوفاء بمطوية المب بوقت في ١٠ ذا (أي ذو القعدة) ٧٣ [٢ يولية ١٨٥٧] وحصل الأدها من والدها وحبها أن اسبب وقتها من الضرب الذي حصل إليها من محمد الشرفي شيخ حصة زوجها واسببه أن زوجها كان توجه لعملية السويس، ولما هرب في الطريق فذلك الشيخ توجه لمرل المتوفيه وبعد أن سألها عن زوجها وأخبرته بعدم علمها به فأعطها وضربها علي صدرها وقلها ووضعها بسجن المهدد سبعة أيام. ولما زاد عليها فالسيد أخير نظر المهدد من عمره وصار احصار الشيخ المذكور وسلمها إليه فأعطها الي منزله وأعطها ولها الصغير عتوم.

ونظر الشده هيا المتوفيه قد سلمها الي أخيها بحضور حرمين فوصلوها الي منزلها وقبل وفاتها كانت طالبت أن تنظر ولها الصغير، فأخبرها توجه الشيخ المذكور وأعطه مائة قرش عليم مريض من النجدة بضمه أن يسله الولد المذكور، فبلغه المبلغ ولم يسله الولد.

وبعد ذلك لما عرف تلك الحرة وصار التوجه بها لطرف القاضي وناظر الزواجه وأخبروهم بالكيفية وروغوا المكتشف حلها. ولما لم ارتضوا فالورثة المذكورين أخذوها علي جمل وتوجهوا بها إلى ناظر قسم قلاوشت. وهناك صار الكشف عليها بمعرفة وكيل الحكيم يتاحية برابط (بالقرب من مفاة مطوية الميا) بحضور بعض أشخاص، فوجد بها أثر ضرب شديد بجريده من صلبها لحد وجهها ومن كعبها لحد مرفقها واطلق الدم من أنفها وسوي أن وفاتها كان بهذا السبب.

وباستجواب المدعى عليه، أجاب بقوله لما هرب زوج المتوفيه وقبل إرساله كان علي به ٣٢٠ ثلثمائة وعشرين قرش وأردف قسح ترحيله، وذلك خلافاً لثمنون قرش طهره سلفه فلها، وكون ناظر المهدد أكد عليه بالبحث عنه أو ضبط أحد أقاربه، فتوجه لمرل وسأل عنه من روجه، فمهر وأخبرها تجهلوا مطوية مفره. فأوصلها لطرف الناظر، وهو (أي الناظر) أمر بسجن الحرة واطلق أخيها للبحث عن زوجها. وفيما بعد فخرج عنها الناظر المذكور، وتوجهت [محبوبة] الحات بهر لها منه وتولت.

ومن بعد أن جرى دفنها قد توجه الشيخ المذكور الي الورثة للصير، وأخبر أخيها بقته عند حضور زوج المتوفيه بقبضه لاستخلاص المطلوب منه. فاعتصم من ذلك بقوله أنه ما يحسن به شيء. ولترقه فلما قد أخذ ولد المتوفيه عتوم فسن ذلك حصل لأهلها حسنة وأخبروها من الضرب ووجهوا بها الي الجهات لاجل الشكر في حقه كطبا. ولما بلغته ذلك توجه خليفته ولم يرهم. وأنه لم يحصل منه هرب للمتوفيه، ولا أخذ المائة قرش المساقف ذكره، وإسأل بالاستعظام من القاضي والناظر والمشافع بما ألهم كانوا حلوسين سجنها والافراج عنها.

الذي باستجوابهم [أي ولدى التحقيق معهم] منهم القاضي قال له في ذلك يوم كان متوجه
إلى دور المهداة، فأتى إليه السجاني وعرفه من حيا تلك الحرمة بالسجين، فتوجه إليه، وسألها عن
عيادها، فعرفته أنها متعزفة جدا من مدبريها، ولم تخبره بأن أحدا ضريها. ولما أخبر الناظر عن
أمرها فقال إن الذي سجنها هو شيخ الحصة المرقوم. فقد ذلك صار التصرف من القاضي إلى
السجاني، فأخفاها يوصلها إلى الشيخ. وكان هذا في ٤ ذوالحجّة [أي ذو القعدة] ٧٢ [٢٦ ربيع ١٨٥٧].
وفي ١٠ من طربها أتيها إلى المحكمة من قبله وسكنته وموضع فوق بيت، وعرف عن
صربها من الشيخ، وورد الكشف عنها. ولكون ناظر المهدة كان حاضرا إذ كان بالمحكمة، فهو
والقاضي استصحبوا من أضيها المذكور هل يوجد بها أثر ضرب ظفر ممكن الكشف عليه أم لا.
فأخبر بأن لا يمكن بها أثر ضرب ظفر، فلهذا حرمه إذ علم من خبايا المحاكم فأخفاها عنها، ودعها
وبعد ما أخرجها من القبر، ووضعا على جبل، وتوجه بها إلى ناظر القبر.

هذا والناظر والمشايع أجابوا بمسني قول القاضي، وبوهو علي إذ الخوفية حال سجنها لم كان
بها أثر ضرب ظفر، وأن لما ألقى حدث إليها فهو يسلة سجنها كما وأن بوقت الإفراج عنها
لم كانت تخبر عن أحدا ضريها وإن العلامات التي ترأت للحلاق لما هي نائيه من رباطها
بالسلب على ظهر الجمل بعد إخراجها من القبر.

هذا، والمحرض المقلد من الورقة عن تسليم الحرمة لأضيها من طرف الشيخ يحضروهم،
والعرض الجاني عن دفع المائة غرضي عليه صلا سجنها السلوية. وبالرد على المدعين، مدو
عن دعواهم، ووافقوا الناظر والقاضي والمشايع عليها كالقوله كما لم يصحروا علي حصروا من
التموية وإخراجها قليا من القبر. واستشهدوا بغيري علي عدم الدفن بالثانية.

وباستجوابهم، صافقوا الورقة علي ذلك ثم وجروا المدعين بما فهم الزوج لأصل الشاهي،
وقالوا إن مدو لهم من الدعوى كان بمثابة ما نظروه من تعصب الناظر والقاضي والمشايع علي
عدم ثيرة المدعى، ولمد وجود من يشهد لهم ولما أن أضيها لم كان حاضرا وقت أخذها من
المنزل، ووالدها لا تطم بضريها لكونها عاجزة النظر ومترمة بالمتزل ولم خرجت برفقتها، ثم
ولا أحد أعادها من الجيران لقهرها، وأن الذي ضلها هي والدتها لكونها مسلفة. وتذكروا
بوضع بكشف وكيل المحكم.

والمتهم لم يزل منكرا وقاضي والناظر والمشايع لم يحولوا عن أقوالهم؛ وراذ القاضي
والناظر والقاضي [كلهم الأصل] يقولوا إن عدم الكشف عليها فهو نظرا لما تآكل أضيها من عدم
وجود أثر بها ممكن الكشف عليه والمطبخ استظروا يقولهم أنهم وقتها كانوا متوجهين العملية.
وبرؤية المدعى شرعا حية قاضي الفتن، فلم يترتب فيها شيء علي المدعى سوى الجين
والورقة أبوة تليفه، وصعد بذلك إعلام وتيم خليفة جا [أي جمادى الأولى] سنة ١٢٧٤ [١٦ يناير
١٨٥٨]، وتعلق عليه من علماء ذلك المجلس.

وتبين أن المتهم مسجون من ٥ جا [أي جمادى الأولى] ٧٤ [٢٢ ديسمبر ١٨٥٧].

وقد علي القروى من المجلس المرقوم [أي مجلس الفشن] بما تراه من شدة حصول الضرر من المنهزم المذكور بسببه ضرر التهمة فيه من الورثة، وما توضع بكشف وكيل المحكم وعدم الكشف على المتوفية بصفة مشيخ وقاضي وتأخر التولية حال ما توجبوا الورثة بها اليهم، ودعواهم على أن المعلومات التي أودع عنها وكيل المحكم هي نائبة من يخطأها بالأجال على المجلس فإن هذا لا مائل تحته إذ وكيل المحكم صمم على أن تلك المعلومات نائبة من المصربة ويؤيد هذا فإنه لو كانت المعلومات نائبة من الرباط كما قيل للرباط لا يكن قصيرا على صدرها ووجهها وكيفية بل يكون في محلات متعلقة خصوصا وأن الورثة ليس عند الرباط ومع هذا لا كان يظهر خروج الدم من عنها فضلا على أن لا هناك داعي للورثة بحصولهم على التركة بها لعرف المحكم. ولو كان ذلك الشيخ يرى من هذا الأمر فما كان المانع له وليأتي المشيخ من الكشف عنده بالناحية التي فرض توجههم العملية كما يدعوا لأنهم علموا بوقوعها من قبل دعاهم كما اعترافهم، وما حصل فتوصل به من عدم اعتبارها عن من شريها أو صبر الورثة عن حضور من يشهد بهذا لا مائل تحته لأنه ربما كان عدم الأتيار منه هو خوفنا من الشيخ المذكور وعلى فرض لو وجد من رأي التركة فما أحدا يرعى يشهد عليه كما هناك من أن يقاتلهم في نظير ذلك وهذه الأوجه صار محصور بشبهة التمل في محصد الشرعوي المذكور واستعصم بمجازاته باستخدامه بالعدل المعقولة عند خمسة سنوات تطبيقا للمادة المدنية عشر من الفصل الأول من القانون بخصوص له طه سجنه.

وأما القاضي وتأخر البلد وإن كانوا ملازمين على عدم اجري الكشف على المتوفية، ولا كان ينبغي منهم الامتناع من الكشف ولو انتهى الأمر بأن ما بها أثر ظاهر، لكن حيث تأخر المذكور سبق رفته من الدحية والقاضي لم يكن من خصايصه الكشف على النساء ومع وجود الناظر في المحضر فالمكلف بحضور المحكم أو وكيله هو الناظر وحيث إن الناظر المذكور سبق رفته من مظارة الساج فهذا كلتي.

ورؤية الإعلام بطرف العلما المفتين بالاحتكام صدقوا عليها فيه.

وبالمفارقة هي ذلك بل [مجلس] الأحكام روي استنباط ما حكم به من مجلس الفشن، إنما يكون جرا المنهزم المذكور بأمره القامان المحدة المحددة عليه وبالأجري كما ذكر خضر من الداحية بمصره منعتا وبني مزاول، وعلم غير إلى المجلس المرقوم أيضا كما روي واستقر عليه الرأي بالمجلس.

المصدر: دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، ص/ ١٧ - ١٠ / ١ (الرقم الأهلي ٦٦٢)، قضية رقم ٧٥، ص ٢٢، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة ١٣٧٤ هـ / ١٢ يولية ١٩٥٥ ميلادية.



2. $\Delta P_1 = P_2 - P_1$ is the pressure drop across the first filter, $\Delta P_2 = P_3 - P_2$ is the pressure drop across the second filter, and so on.

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081	2082	2083	2084	2085	2086	2087	2088	2089	2090	2091	2092	2093	2094	2095	2096	2097	2098	2099	2100	2101	2102	2103	2104	2105	2106	2107	2108	2109	2110	2111	2112	2113	2114	2115	2116	2117	2118	2119	2120	2121	2122	2123	2124	2125	2126	2127	2128	2129	2130	2131	2132	2133	2134	2135	2136	2137	2138	2139	2140	2141	2142	2143	2144	2145	2146	2147	2148	2149	2150	2151	2152	2153	2154	2155	2156	2157	2158	2159	2160	2161	2162	2163	2164	2165	2166	2167	2168	2169	2170	2171	2172	2173	2174	2175	2176	2177	2178	2179	2180	2181	2182	2183	2184	2185	2186	2187	2188	2189	2190	2191	2192	2193	2194	2195	2196	2197	2198	2199	2200	2201	2202	2203	2204	2205	2206	2207	2208	2209	2210	2211	2212	2213	2214	2215	2216	2217	2218	2219	2220	2221	2222	2223	2224	2225	2226	2227	2228	2229	2230	2231	2232	2233	2234	2235	2236	2237	2238	2239	2240	2241	2242	2243	2244	2245	2246	2247	2248	2249	2250	2251	2252	2253	2254	2255	2256	2257	2258	2259	2260	2261	2262	2263	2264	2265	2266	2267	2268	2269	2270	2271	2272	2273	2274	2275	2276	2277	2278	2279	2280	2281	2282	2283	2284	2285	2286	2287	2288	2289	2290	2291	2292	2293	2294	2295	2296	2297	2298	2299	2300	2301	2302	2303	2304	2305	2306	2307	2308	2309	2310	2311	2312	2313	2314	2315	2316	2317	2318	2319	2320	2321	2322	2323	2324	2325	2326	2327	2328	2329	2330	2331	2332	2333	2334	2335	2336	2337	2338	2339	2340	2341	2342	2343	2344	2345	2346	2347	2348	2349	2350	2351	2352	2353	2354	2355	2356	2357	2358	2359	2360	2361	2362	2363	2364	2365	2366	2367	2368	2369	2370	2371	2372	2373	2374	2375	2376	2377	2378	2379	2380	2381	2382	2383	2384	2385	2386	2387	2388	2389	2390	2391	2392	2393	2394	2395	2396	2397	2398	2399	2400	2401	2402	2403	2404	2405	2406	2407	2408	2409	2410	2411	2412	2413	2414	2415	2416	2417	2418	2419	2420	2421	2422	2423	2424	2425	2426	2427	2428	2429	2430	2431	2432	2
--	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	---

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

[illegible][illegible]

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1033-1038.

	θ	α	
	β	γ	δ

[illegible]

1. *Journal of the American Medical Association*, 1990; 263: 1001-1005.

(continued)

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{\rho} \right) = - \frac{1}{\rho^2} \frac{d\rho}{dt}$

Year	Value of Exports	Value of Imports	Balance of Trade
1910	1,000,000	1,200,000	200,000
1911	1,100,000	1,300,000	200,000
1912	1,200,000	1,400,000	200,000
1913	1,300,000	1,500,000	200,000
1914	1,400,000	1,600,000	200,000
1915	1,500,000	1,700,000	200,000
1916	1,600,000	1,800,000	200,000
1917	1,700,000	1,900,000	200,000
1918	1,800,000	2,000,000	200,000
1919	1,900,000	2,100,000	200,000
1920	2,000,000	2,200,000	200,000
1921	2,100,000	2,300,000	200,000
1922	2,200,000	2,400,000	200,000
1923	2,300,000	2,500,000	200,000
1924	2,400,000	2,600,000	200,000
1925	2,500,000	2,700,000	200,000
1926	2,600,000	2,800,000	200,000
1927	2,700,000	2,900,000	200,000
1928	2,800,000	3,000,000	200,000
1929	2,900,000	3,100,000	200,000
1930	3,000,000	3,200,000	200,000
1931	3,100,000	3,300,000	200,000
1932	3,200,000	3,400,000	200,000
1933	3,300,000	3,500,000	200,000
1934	3,400,000	3,600,000	200,000
1935	3,500,000	3,700,000	200,000
1936	3,600,000	3,800,000	200,000
1937	3,700,000	3,900,000	200,000
1938	3,800,000	4,000,000	200,000
1939	3,900,000	4,100,000	200,000
1940	4,000,000	4,200,000	200,000
1941	4,100,000	4,300,000	200,000
1942	4,200,000	4,400,000	200,000
1943	4,300,000	4,500,000	200,000
1944	4,400,000	4,600,000	200,000
1945	4,500,000	4,700,000	200,000
1946	4,600,000	4,800,000	200,000
1947	4,700,000	4,900,000	200,000
1948	4,800,000	5,000,000	200,000
1949	4,900,000	5,100,000	200,000
1950	5,000,000	5,200,000	200,000
1951	5,100,000	5,300,000	200,000
1952	5,200,000	5,400,000	200,000
1953	5,300,000	5,500,000	200,000
1954	5,400,000	5,600,000	200,000
1955	5,500,000	5,700,000	200,000
1956	5,600,000	5,800,000	200,000
1957	5,700,000	5,900,000	200,000
1958	5,800,000	6,000,000	200,000
1959	5,900,000	6,100,000	200,000
1960	6,000,000	6,200,000	200,000
1961	6,100,000	6,300,000	200,000
1962	6,200,000	6,400,000	200,000
1963	6,300,000	6,500,000	200,000
1964	6,400,000	6,600,000	200,000
1965	6,500,000	6,700,000	200,000
1966	6,600,000	6,800,000	200,000
1967	6,700,000	6,900,000	200,000
1968	6,800,000	7,000,000	200,000
1969	6,900,000	7,100,000	200,000
1970	7,000,000	7,200,000	200,000
1971	7,100,000	7,300,000	200,000
1972	7,200,000	7,400,000	200,000
1973	7,300,000	7,500,000	200,000
1974	7,400,000	7,600,000	200,000
1975	7,500,000	7,700,000	200,000
1976	7,600,000	7,800,000	200,000
1977	7,7		

1. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (Probability of getting two heads)



كتب المصادر والمراجع

المواد الأرشيفية

دار الوثائق القومية. القاهرة. مصر

- العمدة السيد، جبران عطوي، ديوان ملكية المجالس الخصوصية، مجلس الأعيان، ديوان الديار، ديوان الترسانة، ديوان فلاطية، نظارة الداخلية، ديوان مدارس، محافظة مصر، شوري الأتيا، ديوان تفتيش صحة مصر، طبخة مصر، طبخة إسكندرية، مديرية المتوقفة، محكمة الإمبراطورية لشرعية

National Archives, Kew, UK

F. Gressi. «A Relation and Reflections on the Indian Cholera Which Raged in Egypt in the Year 1817», *Annuaire de l'Institut de France*, 1818.

"General Regulation Concerning the Public Health in Alexandria and in the Interior to be Put into Execution According to Order of His Highness the Vice Roy, Dated 15 Rejab 1257 30 August 1841," enclosed in FO78/902, Bureau 23 December 1842.

مخطوطات ورسائل جامعية غير منشورة

المنهري، سيد. بحثي التصريح بإعلام القول الصريح في علم التشريع. مخطوطة غير منشورة. م. م. مكتبة الأزهر، طبع ١٣٦٥. القاهرة، ١٣٥٠.

Emall, Shabab. «Engineering Metropolis: Ottoman, Capital and the Making of British Colonial Cairo. 1862- 1922». PhD diss., Columbia University, 2017

Kishor, Laveria. «Resistance and Response to Modernization: Traditional Medicine and Social Change in Egypt. 1820-1920». PhD diss., University of Chicago, 1971

Leahy, Tanya et al. «Public Participation in Medical Sociology: Interview», Cambridge University, 1997.

أعمال منشورة

المراجع العربية

إبراهيم، علي. تكملة الطب: ما فيها من حقاير ما يستحقها من الطب. ٩٠ (١٩٣٧). ٢٦٩-٢٧٩.

- إبراهيم، ناصر. الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر. القاهرة: دار الأفاق العربية، ١٩٩٨.

- إسماعيل، حسام الدين، *مدخل للتأملات من ولاية محمد علي إلى إسماعيل ١٨٠٥-١٨٧٩* القاهرة: دار الأفاق العربية، ١٩٩٧
- إسماعيل عبد الرحمن، *التطورات الصحية على العوائد المصرية، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٩٠٣*
- الأسبرلي، محمد بن أحمد المتجاوي، *جواهر الفوائد ومن اللغات والمؤلفين والفهارس، جزء: خلاصة طبعة السنة المصعدة، ١٩٥٥*
- الهي، فضل، *الحسنة لحياتها ومشروعيتها*، القاهرة: دار للاقتصاد، ١٩٩٦
- إمام، محمد كمال الدين، *أصول الحسنة في الإسلام: دراسة تأصيلية مقارنة، القاهرة: دار الهدى، ١٩٢٢*
- بيل، أنطوان لوران، *القول الصحيح في علم الطب، ترجمة: يوسف حنوري، تحرير: أحمد حسن قرشي، ومحمد الهزلي، بيروت: مطبعة مدرسة الطب، ١٨٣٦*
- بيل، محمد، *الطبعة الثانية والسنة العاشرة، روضة السلاوي، ١، رقم ٩، ديسمبر ١٩٨٧* / أبريل ١٨٧٠ ميلادية: ص ٢٩-٣٧.
- البر، محمد علي، *التفريع: طوبى وأحكامه، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، ٦، رقم ٨ (١٩٩٦)، ص ١٦٧-١٩٩*
- برنار، المنحة في مجلة حقل الصحة، ترجمة: جويجي، فضل ومحمد الهزلي، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٣٤
- البشري، طارق، *الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٤، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤*
- _____ *الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ١٩٥٢-١٩٧٠، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧*
- _____، *سعد وفانك بلاغوس الاستقلال، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧*.
- _____، *ملحة المعاصرة، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧*.
- _____، *المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠*
- _____، *الوضع القانوني بين الشيعة الإسلامية والمذاهب الأخرى، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥*
- البقني، محمد، *أبي الشروق، مصوب الطب، رقم ٢٩ (جسدي الأولى ١٢٨٨) / أغسطس ١٨٦٨* / ميلادية) ص ٦-١٠
- بكر، عبد الوهاب القريشي المصري، *مدخل لفريق الإذاعة المصرية، ١٨٠٥-١٩٢٧* القاهرة: دار للكتاب والوثائق القديمة، ٢٠١٦
- بنات، جيمي، *كتاب أصول الفروع، ترجمة: أحمد تقي، وعلوم، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٩٢*
- بيرون، بيكو لام، *الجغرافيا السنية في الأصول الفقهية ٣ أجزاء، تحرير: وترجمة: محمد قوسي ومحمد الهزلي ودوش ريدان وحسن علي، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٦٠ هجرية / ١٨٤٤ ميلادية*
- بيلار، بير لو شمس، *التفريع العام، ترجمة: عيسى الهزلي، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٤٥*
- ناجر، جاك، *حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة: دار المطبوعات، ١٩٤٥*.
- سانشيل، ج. مدخلية للأدباء في علم الكلام، جزء ١، ترجمة: أحمد علي، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٧٠
- المغربي، عبد الرحمن، *عواطف الأئمة في التوحيد والأخلاق ٤ أجزاء، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٨٧* / هجرية / ١٨٨٠ ميلادية

- جوهري، **فقه العوام في أجرة الأسماء**، ترجمة يوسف قزويني وحسن كسان، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٥٤ هجرية / ١٨٤٩ ميلادية.
- جلاند، **تلييب**، القوس الإطرائقية، ٧ أجزاء، الإسكندرية: لا جوفاني، ١٨٩١.
- جورج، **سفي**، **المسلمون يتكلمون**، **جودفانير والإيمان**، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥.
- **الجويني**، **إمام الحرمين**، **مياه الدين عبد الملك بن يوسف**، الإهداء إلى قواعد الآلة في أصول الاعتقاد، القاهرة: المكتبة، ١٩٥٠.
- توليد المطالب في دولة المملوك**، ٢١ جزء، جنت حو للمحتاج، ٢٠٠٦.
- جوردي، **بهر بولا**، **الأدلة الجهرية**، ترجمة إبراهيم النور، القاهرة: بولاق، ١٨٤٩.
- **حافظ**، **أسامة إبراهيم**، **وحي محمد الشريف**، **الفتح والدين في كسح حافهم المحسن الدار**، **مكة التراث الإسلامي**، ٢٠٠٦.
- **حتول**، **أبي محمد**، **شهادة لعل الشريعة والحكمة**، **دراسة فقهية مطروحة**، **حجاز: دار السيد**، ٢٠٠٧.
- **حسن**، **إبراهيم**، **روضة الآسي في الطب السياسي**، القاهرة: مطبعة المدارس الملكية، ١٢٩٢ هجرية / ١٨٧٦ - ١٨٧٧ ميلادية.
- **الشمس**، **المستور**، **المرعي في الطب الشرعي**، القاهرة: المطبعة العلمية للقانون، ١٣٠٦ هجرية / ١٨٨٨ - ١٨٨٩ ميلادية.
- **طبي**، **محمد صالح**، **ومحمد شافعي**، **المباحث الأولية في التشريع المحمدية**، القاهرة: دار الفيلسوف، ١٩٢١.
- **سنا**، **بالي**، **كتلة الفقه الإسلامي في مصر**، **المشقة**، **ما بين ق ١٦ - ق ١٨**، ترجمة وحول عباس الدار، **الدار المصرية للكتاب**، ٢٠٠٣.
- **تيجر**، **القاهرة في العصر العثماني**، ترجمة وحول عباس الدار، القاهرة: الدار المصرية للكتاب، ١٩٩٧.
- **علاوي**، **مؤيد**، **الشرح والفتاوى**، **لعل إنشاء المحاكم الأصلية**، في **الكتاب العلمي للمحاكم لأهميته**، **ج ١**، ص ٦٢ - ٩٦، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٩٣٧.
- **عزني**، **جمال**، **الاستيفاء والخصاص الأوليات دراسة وتاريخ**، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠.
- **عمر الله**، **حاجين**، **إهداء الإنسان إلى صحة الأبدان**، القاهرة: المطبعة، ١٣١٢ هجرية / ١٨٩٤ - ١٨٩٥ ميلادية.
- **فراج**، **أحمد**، **الطبعة**، **وأثرها على الصحة الاقتصادية في مصر**، **المسؤولية**، **الهيئة التشريعية المصرية**، **ج ١**، (١٩٦٦ - ١٩٦٧)، ص ١٢٢ - ١٠٤.
- **فيروز**، **أنور**، **مسعود**، **إلهات**، **بطلان**، **في الفقه الإسلامي**، القاهرة: دار الفتاوى العربية، ١٩٨٥.
- **الفتاوى**، **والقواعد**، **إسقاط الحدود**، القاهرة: المكتبة التوفيقية، ١٩٧٨.
- **الدرناشي**، **نكتة**، **عزبان**، **أحمد**، **كتاب الفقه**، **الطبعة**، **في أمهات الفقه**، **تحرير عبد الرحمن عبد الرحمن**، **عبد الرحمن**، **الفتاوى**، **المعهد العلمي الفرنسي**، **للاذكار الشرقية**، ١٩٨٩.
- **دودويل**، **مري**، **الأكاديمية**، **المصري**، **في عهد محمد علي**، **مؤسس مصر الحديثة**، ترجمة أحمد محمد عبد الحامد، **وحي أحمد تكري**، القاهرة: مكتبة الأكراب، ١٩٣٦.
- **ديوالا**، **عزبان**، **سر**، **الفرق**، **الإكسبون**، **المصريين**، ترجمة أحمد حسي، **الفرق**، القاهرة: القوي، ١٨٩٩.

- الرسي، حسن. كتاب الأرقطين. القاهرة مطبعة بولاق، ١٨٤٢.
- ريد، ريت. مستغنى من الكشف على حليته. المطر ١٠ (٧٩-١٩-١٩٠٨) ٣٥٩-٣٥٨.
- التكتب على على الموتى وتغير على. المطر ١٢ (١٩١٠) ١٠٠-١٠١.
- تاريخ الأئمة الإمام محمد عبد. جزء ١. القاهرة، المطبعة، ١٩٠٦.
- زهران أبو الفتح. تاريخ مطبعة بولاق. القاهرة المطبعة الأميرية، ١٩٥٢.
- فريدي، محمد مرقس. تاج الفروس. ٤٠ جزء. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤.
- زغلول، أحمد فني. المطبعة القاهرة. مطبعة المعارف، ١٩٠٠.
- زكي، عبد الحسي. القاهرة تاريخها وأثرها. القاهرة. دار المصرية للكتاب، ١٩٦٦.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. الخوارق العجيبة في العوالم والمطبخ مطبعة سنه الأبدية ٤-٢٣ هجرية / ١٨٨٧ ميلادية.
- سالم، نعيمة. تاريخ القضاء المصري الحديث. جزء ١. القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
- سامي، أحمد. تاريخ النيل. ٢ أجزاء. القاهرة دار الكتب، ١٩٣٦-١٩٣٨.
- سعد، أحمد صادق. حركة التطوير الثقافية في المنتج المصري لكتابة التاريخ المطبوع مع التركيز على فكر طارق الشرب. في تاريخ مصر بين المنتج العلمي والمصرع العربي. تسير أحمد عبد الله، ٣٤٦ ٣٤٦ القاهرة دار شعدي للنشر، ١٩٨٨.
- السيد، محمود. قصة وتاريخ القانون المصري وما قبل ظهوره. القاهرة: جون نشر، ٢٠٠٥.
- السيد أبي زباد. القاهرة مطبوعا وطبوعا للسري. القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.
- الشافعي، أحمد محمد. بلاغ الأمانة بالمصنفين الصغار. القاهرة المطبعة المطبعة الشرقية، ١٢٠٥ هجرية / ١٨٨٧-١٨٨٨ ميلادية.
- الشافعي، محمد. أحسن الأعراس في تلخيص ومعالجة الأعراس. ترجمة حسين الرشيد ومحمد التونسي وبكر لاني. بيروت. القاهرة مطبعة بولاق، ١٢٥٩ هجرية / ١٨٤٧ ميلادية.
- شحاتي، عبد الحسي. مجلة المجمع العلمي المصري، ١ (١٨٦٧)، ٥٠٥.
- الشبلي، محمد شكري في قواعد التطوير. القاهرة مطبعة بولاق، ١٢٦٤ هجرية / ١٨٤٨ ميلادية.
- الشناري، محمد. مترجمته القاهرة في المصنفين المملوكي والشعبي. القاهرة دار الأفاق العربية، ١٩٩٩.
- شعلان، صلاح عبد القادر. الموت في المأثورات الشعبية. القاهرة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠.
- شرويت، مكي عبد العزيز. حولة وثائق لورقة عثمان. حولة كلية الآداب - جامعة بني سويف، ج ٢ (٢٠١٣)، ص ٢٤٥-٢٤٥.
- شكري، علي. القواعد المطبوعة في مصر. بيروت. دار المطبعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨.
- شفي، حلمي أحمد. الحكم المحلي والمجلس البلدي في مصر منذ إنشاءها حتى عام ١٩١٥. القاهرة دار الكتب، ١٩٨٧.
- شفي، أحمد زكريا. أحمد فني زغلول والأثر لفتح القاهرة الوثيقة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٦.

_____ رزاق علي شعوت الفكر المصري، أحمد عصي زغالول وإلهية الضريبة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧

- الشبال جمال الدين، توثيق الترجمة والعلم الثقافية في عصر محمد علي، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥١
- الشويخي عبد الرحمن بن ناصر، كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحرير سيد القادر المصري، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٩٦
- الصبي، حمد القناص، محقق، التيسر بالبرهان، دراسة للفكر المنهج الموجب للحسبة في كتابين الإسلاميين، والروضة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١

_____ الحسبة في الإسلام، نظماً وتعليقاً، الإكاديمية، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠١
الطباطبائي، وفاة وتبع، تخلص الزبور في تخلص، بانيو، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٣٤
طوسون، حمد، البطلان العلمية في عهد محمد علي، لم في عهد حيدر الأول وسعيد، الإكاديمية، دار صلاح الدين، ١٩٣٤

- الخال، عبد الله، من معالم الحركة الإسلامية، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠١٠
- عباس، ووليد، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات القروية الكبيرة، ١٨٣٩-١٩١٤، القاهرة: دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٢
- _____ فتوى من عصر واليهان، دراسة مقارنة في فكر وإلهية الطباطبائي، وتو كزالي، ويكتشي، القاهرة: دار صيرت، ٢٠٠٦

- _____ الحركة الفلاحية في مصر، ١٨٩٩-١٩٥٢، القاهرة: دار الكتب، العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧
- _____ التقدم الغرب بداية للمهنة، أم الجلال، لاه في كلية توثيق مصر ... إلى أين؟ أزمة المنهج ودور نقدية ٨٨-٩٤، القاهرة: دار الكتب، والوثائق القومية، ٢٠٠٩
- _____ تحرير الأوامر والملكيات الفلاحية من عزيز مصر محمد علي، جزآن القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥

- _____ عبد الحاتق، قويد الحسبة في الإسلام على ذوي الجاهل والفقير، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١
- _____ عبد الرحمن، حمد، تحرير، عيش العمل الإسلامي، القاهرة: مكتبة زين كثير، ١٩٨٩
- عبد الرحمن، عبد الرحيم، عبد الرحمن، الرتبة المصري، في القرن الثاني عشر، القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٤

- _____ عبد الكريم، أحمد حزن، توثيق التعليم في عصر محمد علي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨
- _____ عبد الله، عبد الله، محمد، ولاية الحسبة في الإسلام، القاهرة: دار الزعماء، ١٩٩٦
- _____ عبد الهادي، حنة، عشيرة الأماني، التعليم الجدي في القرن التاسع عشر، في الرطب والإحسان في المجتمع المصري في العصر الطماني، تحرير ناصر إلهام، القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ٢٠٠٤ ٢٠٠٣ ٢٠١٢

_____ عبد الرحمن، حسن، التشكيلات القاهرة وتشكيلها منذ نشأتها، مجلة المجمع العلمي، المصري، ١٩٥٥: ١٣٧ ١٩٥٦: ٣٣ ٣٩

_____ الميرسي، حسن بن عبد الله، الأثر والتمثيل، جزآن، القاهرة: جامعة الإمام محمد بن سعود للإسلام، ٢٠٠٤

- حرب، خالد محمد. تخطيط وصورة المدن الإسلامية. الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٧.
- حسام، يوسف. التطلعات الثقافية التي أبعثت على القانون الأعلى المصري. القاهرة: المطبعة المصرية، ١٨٩٥.
- الحبل، عبد القد من أعلام الحركة الإسلامية. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠١٠.
- علي، عرفة حيد. القاهرة في عصر إسماعيل. القاهرة: دار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨.
- عليان، شريك. محمد حيد العبدية في حلة المصالح. الرياض: بدون نشر، ٢٠٠٠.
- صدار، محمد علي. ماركس وأورخ ومهندس العمارة. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.
- النمرا، محمد سليم. طارق البشري: تقيّة المتصوّت. دار الوقت، ١٩٩٩.
- مرقس، عبد المنكر. فتوح البعث الإسلامي طارفاً بالفتن الغرضي. جزالة. القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠.
- مرس، لوس. تاريخ الفكر المصري الحديث. جزالة. القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩.
- عيس، عبد الرزاق إبراهيم. تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥٦٧-١٧٩٨. القاهرة: لبيت المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
- غانم، إبراهيم الشوي. الأوقاف والهيئة في مصر. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨.
- الغزالي أبو حنيفة إحياء علوم الدين، ٤ أجزاء. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى [١٩٦٧].
- _____ الوحي في هذه الأيام. القاهرة: بيروت: دار الأرقم، ١٩٩٢.
- الفر، أبو بكر. الأحكام السلطانية. القاهرة: مصطفى الباني الحلبي، ١٩٦٦.
- فرحات، محمد حسن. القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني. الجزء المصرية البنية للكتاب، ١٩٨٨.
- _____ المجموع والتمهيد والفتن. القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٦.
- هسي، خالد. فقه وسنن القضاة والفتن في مصر الحديثة. ترجمة شوقي يوسف. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٤.
- _____ كل رجاك القائل. محمد علي وبنو مصر الحديثة. ترجمة شوقي يوسف. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦.
- مجبوري، أنطونيوس. الدوا الفلاح في فنيات ومواقف من الفوضى والمصالح. ترجمة محمد بن عبد الرحمن وحسين الرشيدي. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٤٦.
- _____ حسن الفرائد في علم الزمان. ترجمة أحمد عبد القادر. مطبعة بولاق، ١٨٦٦.
- مكي، ورياحي. محمد بن بطيوس القنوس السقوط. ٤ أجزاء. بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٠.
- ماري، نطف. الله. رسول كائن الشيزي وغير يسلم من منهما سبق الآخر؟ في عالم الكتب، ٢٩، رقم ٣ و٤ (٢٠٠٧-٢٠٠٨). ٣٦٦-٣٦١.
- قانون المدخلة. القاهرة: مطبعة ديوان الجواهر، ١٢٥٠ هـ / ١٨٣٥ ميلادية.
- قانون مصرية. القاهرة: مطبعة ديوان الجواهر، ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ ميلادية.
- القري، عيسى بن حسن بن علي. العبدية في العثماني والمناظر بين فئات الأعداء وتطور الأسلوب الرياضي. مكتبة ابن رشد، ١٩٩٤.

- الغضار، عبد العزيز خليفة. حكم تشریح الإنسان من الشريعة والتقاليد. بيروت، دار ابن حزم، ١٩٩٤
- الثلاثيني، أبو العباس أحمد. صبح الأعظم، ١٤ جزءًا. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٢٩
- الكيسري، أبو بكر. بطلان المصالح في ترتيب التشريع. ٧ أجزاء. القاهرة: المطبعة النحاسية، ١٩١٠
- الكتاب الذمعي للمصالح الأربعة: ١٨٨٣-١٩٢٣ بولاق: المطبعة الأميرية، ١٩٢٨-١٩٣٧
- كرونيه، جان. التتبع الوحيد في التشریح العظمى الجديد. ٣ أجزاء. تحرير محمد بن عمر النوسي وسليم عوض الدخاني. ترجمة محمد الشبلي. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٩٦٦ هجرية / ١٨٨٠ ميلادية
- كشت محمد جلال، وعاملت القليل الأوفر. القاهرة: الزهراء، ١٩٩٠.
- كلوت بك، أنطوان باونيلي. اتية فيما يخص القانون. القاهرة: مطبعة ديوان الجهادية، ١٢٥٠ هجرية / ١٨٣٥ ميلادية.
- _____ . المجلد الثاني فيما لا يحد من أحكام الجهادية. ترجمة أوجست مكشيني. القاهرة: مطبعة المطبعة الطبية، بولي وعمل، ١٩٤٨ هجرية / ١٨٣٢ ميلادية
- كور الصفة وروايت المتعة. ترجمة محمد الشبلي. تحرير عمر النوسي ومكولاس برون. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٤٤
- _____ . لعدة مطبوعة إلى مصر. ترجمة محمد محمود. جزءان. القاهرة: أبو القبول، ١٩٦٣
- _____ . بحث تطبيقي في تعليم الجهادي. ترجمة أحمد حسن الرشيد. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٩٦٩ هجرية / ١٨٤٣ ميلادية
- _____ . تلمذ في أصول الفقه العليا. أصول في التشریح العام. تلمذ في التشریح المعروض. ترجمة إبراهيم الترابي. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٥٣ هجرية / ١٨٣٧ ميلادية
- كمال، أحمد محمد. التبرع بالإفادة الصالحة في مصر من عهد عثمان محمد علي باشا. دار القاهرة: ١٩٤٣
- كوك، مايكل. الأنموذج الموروث من الفكر الإسلامي. ترجمة دوشوان السيد وعبد فرح حسن السامي وعملو الجهادي. بيروت: شبكة النورية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣
- كوب، كريس. خلاص الفوائد: الأرض والمجتمع والاقتصاد في الفقه البحري. ١٧٤٠-١٨٥٨. ترجمة محمد نوري، مراجعة محمد النوسي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠
- لاشين، عبد المالح. مميزات في الفكر والسيرة. القاهرة: دار سين، ١٩٩٣
- لامة روضة الفلاح. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٤٨ هجرية / ١٨٣٠ ميلادية
- لوروس، وليام. غياه التبرع في عقائد المؤمنين. ترجمة أحمد الرشيد. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٤٠
- الماوري، أبو العباس علي بن محمد. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. تحقيق أحمد جواد القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦
- _____ . الشفاعة الكبير في كتاب ملخص الإيمان الشافعي. ١٩ جزء. تحرير علي أحمد مومني وعادل أحمد عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤
- مبارك علي. المخطوطات الفقهية الجديدة. ٢٠ جزءًا. القاهرة: مطبعة بولاق، ١٣٠٤-١٣٠٦ هجرية / ١٨٨٧-١٨٨٩ ميلادية

- Ahdakaten, Ahmad. «The Practice of Violence in the *Riḥla* Texts». *Islamic Studies* 30, no. 4 (2005): 547-556.
- AbuGideiri, Hiba. *Gender and the Making of Modern Medicine in Colonial Egypt*. Farnham, Surrey: Ashgate, 2010.
- Abu-Lughod, Janet. *Cairo: 1000 years of the City Near East*. Princeton: Princeton University Press, 1971.
- . «The Islamic City: Historic Myth, Islamic Essence and Contemporary Relevance». *International Journal of Middle East Studies* 19 (1987): 155-176.
- Ackerknecht, Ervin. «Antisemitism between 1821 and 1861». *Bulletin of the History of Medicine* 22 (1948): 291-295.
- Adams, Bruce E. «Programs of an Idea: The Migration of Cephalic Poliothecism in Russia to 1863». *Maryland Historian* 17 (1986): 57-74.
- Agmon, Irit. *Family and Court: Legal Culture and Modernity in Late Ottoman Palestine*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.
- Agmon, Hanna A. *Quantifying Secularism: Islam, Sovereignty, and the Rule of Law in Modern Egypt*. Chicago: University of Chicago Press, 2012.
- Akgündüz, Ahmet. *Müslüman İslam ve Osmanlı İslamı Kültürü*. Döğüşler: Diçe Üniversitesi Hukuk Fakültesi yayınları, 1988.
- Alkhatib, Ahmad. «Al-Mawardi: A Sketch of His Life and Works». *Islamic Culture* 18 (1983): 283-307.
- Allanma, Christiane. «Pénitence solitaire et ascétisme de l'omnipotence: Une loi inédite de Ali Mubarak sur les corporations du Mubarrat». *Annales Islamologiques* 21 (1985): 147-168.
- Allanma, Christiane, and Philippe Fargues. «La mission d'un scientifique d'État: Le recensement de 1898 en Égypte». *History of Science* 13, nos. 1-2 (1998): 147-193.
- . «Voyageur et érudite: Mission en Égypte en 1896». In *Orbanisme arabe: Mémoires à Bernard Leprieux*, edited by Jocelyn Lindeboom, 77-112. Paris: Stedman, 1998.
- Ami, Laurence. The Concept of «*umma*»: The Hicazite East in Ibn Khaldun». *Journal of North African Studies* 13 (2008): 351-361.
- Anderson, J. *Islamic Law in the Modern World*. London: Stevens and Sons, 1939.
- Arnold, David. *Colonizing the Body: State Medicine and Epidemic Disease in Nineteenth Century India*. Berkeley: University of California Press, 1993.
- . «Medicine and Colonialism». In *Companion Encyclopedia of the History of Medicine*, vol. 2, edited by R.E. Hyman and Roy Porter, 1313-1436. London: Routledge, 1993.
- Asad, Talal. «Concepts of Western Civilization». In *Dialectical Anthropology: Essays in Honor of Stanley Diamond*, vol. 1, *Civilization in Crisis: Anthropological Perspectives*, edited by Christine Ward Gentry, 333-354. Tallahassee: University of Florida Press, 1992.
- . *Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity*. Stanford: Stanford University Press, 2003.

- «On Tamm, or Caut, Johnson and Engulfing Tammam». In *Social Suffering*, edited by Arthur Kleinman, Vienna Ima and Morgan Luck, 285-300. Oxford: Oxford University Press, 1998.
- «Thinking about Tradition, Religion, and Politics in Egypt Today». *Critical Inquiry* 41 (Autumn 2015): 164-214.
- Badrakar, K. *Egypt: Handbook for Travellers*. London: Dublin, 1871.
- Barr, Gabriel. «The Beginnings of Municipal Government in Egypt». *Middle East Studies* 4, no. 2 (1968): 118-140.
- . *Egyptian Galile in Modern Times: Jerusalem: Israel Oriental Society*. 1984.
- «Tanzimat in Egypt: The Penal Code». *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 26 (1963): 29-49.
- Baldwin, James. *School, Law and Empire in Ottoman Cairo*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2017.
- Barak, Oz. *City Time*. Berkeley: University of California Press, 2013.
- Barnes, David. «Secrets and Semiotics: Digest and the Meaning of Odors in Late Mamluk Century Paris». *Historical Reflections / Reflexions Historiques* 28, no. 1 (2002): 21-49.
- Basalla, George. «The Spread of Western Science». *Science* 156 (1967): 61-622.
- Bates, Michael L. «The Function of Finland and Assyrian Glass Weights». *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 24, no. 1 (1981): 63-92.
- Bayle, A. L. *Le Dictionnaire d'anatomie ou Description succincte des organes et des éléments organiques qui composent le corps humain*. Paris: Librairie de l'École Carrélla, 1833.
- Bedou, Edward, and James F. Lewis. «Children in Egypt». *Public Health Reports* 11, no. 37 (September 11, 1896): 861-863.
- Bekas, Niyazi. *The Development of Socialism in Turkey*. Montreal: McGill University Press, 1964.
- Berkey, Jonathan P. «The Mamluks of Cairo under the Mamluks: Towards an Understanding of an Islamic Institution». In *Mamluks in Egyptian and Syrian Politics and Society*, edited by Michael Winter and Amal Leventhal, 245-276.
- . «The Promise and Pitfalls of Medical Islamic Social History». *International Journal of Middle East Studies* 46, no. 2 (2014): 385-394.
- Bernard, E. C. *Le Conseil sanitaire, maritime et quarantenaire d'Egypte*. Alexandria: Pessazon, 1897.
- Bonomi-Simonez, José Ramón. «Popularizing Commercial Science: A Popular Treatise on Polio by Mauro Orfili (1810)». *Medical History* 53, no. 3 (2009): 351-375.
- Bowen, Huzaima, ed. *Egypt under Muhammad Ali Pasha*. London: Smith Elder, 1838.
- Bichat, Xavier. *Anatomie Générale appliquée à la physiologie et à la médecine*. Paris: Brosson et Gabon, 1801.
- «Biographical Sketch of the Late M. Orfili». *Lancet* 61, no. 1544 (April 1853): 326-327.
- Blatina Tomić, Zlata and Vanna Blatina. *Expelling the Plague: The Health Office and the Implementation of Quarantine in Dubrovnik, 1377-1553*. London: McGill-Queen's University Press, 2015.

- Bowling, John. *Slaves in Egypt and Canaan. Parliamentary Papers, Reports From Commissioners* 21 (1848): 1-236.
- Briston, Jasper Y. *The Mixed Courts of Egypt*. New Haven: Yale University Press, 1968.
- Brown, Nathan. *The Rule of Law in the Arab World*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.
- . «*Was Abolished Coptic Labor and Why? Past and Present*» 140 (1994): 116-137.
- Burak, Gey. «Between the Khans of Qizilbay and Ottomans Young: A Note on the Ottoman Dynastic Laws». *Journal of Islamic Studies* 26, no. 1 (2013): 1-23.
- Burns, David. *The Great Sink of Paris and the Nineteenth Century Struggle against Fliba and Germu*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2006.
- Bynum, W. E., and Roy Porter, eds. *Companion Encyclopedia of the History of Medicine*. Vol. 1. London: Routledge, 1993.
- Calce, Claude. «*A propos des esclaves*». *Revue Archéologique* 31 (1930): 71-78.
- Caillaud, Frédéric. *Voyage à Aden, au Flouze Blanc, au défilé de Fânel*. 2 vols. Paris: L'Imprimerie Royale, 1862.
- Canon, Byron. *Politics of Law and the Courts in Nineteenth-Century Egypt*. Salt Lake City: University of Utah Press, 1988.
- . «Social Transition and the Teaching of European Law in Egypt before 1900». *History of Education Quarterly* 15, no. 3 (1975): 390-315.
- Caplan, Jane, and John Viquy, eds. *Discovering Individual Identity: The Development of State Practices in the Modern World*. Princeton: Princeton University Press, 2001.
- Cappelletti, M. A. «*Antoni Fignini*». In *Dizionario biografico degli italiani*. vol. 47. edited by Floridia Bassanini and Maria Carmelo, 338-348. Rome: Istituto della Enciclopedia Italiana, 1997.
- Carlino, Andrea. *Books of the Body: Anatomical Manual and Anatomical Learning*. Translated by John Tedeschi and Anne C. Tedeschi. Chicago: Chicago University Press, 1999.
- Celli, Zeynep. *Displaying the Object: Architecture of Islam at Nineteenth-Century World's Fairs*. Berkeley: University of California Press, 1992.
- Chadwick, Edwin. *Report to Her Majesty's Secretary of State for the Home Department from the Poor Law Commissioners on an Inquiry into the Sanitary Condition of the Labouring Population of Great Britain*. London: W. Clowes and Sons, 1862.
- Chatterjee, Partha. *The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories*. Princeton: Princeton University Press, 1993.
- . «Two Posts and Dumb: On Civil Society and Political Society in the Non-Western World». In *Questions of Modernity*, edited by Timothy Mitchell, 35-65. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000.
- Clerget, Marcel. *Le Caire: Étude de géographie urbaine et d'économie domestique*. 2 vols. Cairo: Schöffer 1934.
- «*Clot Bey*. *Annuaire Impérial. Année générale sur L'Égypte*. 2 vols. Paris: Fardin. 1840'.
- . «*Clot Bey's Observations on Egypt*». *Foreign Quarterly Review* 27 (1841): 377-378.

- _____. *Compte Rendu de l'état de l'enseignement médical et du service de santé civil et militaire de l'Égypte au commencement de mars 1860*. Paris: Victor Masson, 1849.
- _____. *Compte Rendu des travaux de l'École de Médecine d'Alou-Zabel (Égypte), et de l'antichambre général des élèves*. Paris: D. Cassin, 1853.
- _____. *De la peste observée en Égypte: Recherches et considérations sur cette maladie*. Paris: Porin, Masson et Cie., 1848.
- _____. *Exposé de la situation en Égypte du service de santé en 1825, et des différentes phases qu'il a eues jusqu'en 1852*. Marseille: Imprimerie Viel, 1852.
- _____. *Introduction de la vaccination en Égypte en 1825: Organisation du service médico-hygiénique des provinces en 1840: Instructions et règlements relatifs à ces deux services*. Paris: Victor Masson et Fils, n.d.
- _____. *Jardin botanique: Cabinet d'histoire naturelle, Bibliothèque d'Alou-Zabel, Égypte*. Marseille: Imprimerie Viel, n.d.
- _____. *Leçon sur la peste d'Égypte et spécialement sur ce qui concerne la contagion ou la non contagion de cette maladie, donnée à l'Hôpital de la Peste*. Marseille: Viel, 1862.
- _____. *Adieux*. Edited by Jacques Teyssie, Cairo: IFAO, 1989.
- _____. «The Plague and Quarantine Laws». *Lancet* 31, no. 886 (February 1839): 743-744.
- Colson, H. Florin. *The Scientific Revolution: A Historiographical Inquiry*. Chicago: University of Chicago Press, 1994.
- Crobin, Alain. *The First and the Frequent: Cholera and the French Social Imagination*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986.
- Crawford, Catherine. «Legalizing Medicine: Early Modern Legal Systems and the Growth of Medical-Legal Knowledge». In *Legal Medicine in History*, edited by Michael Clark and Catherine Crawford, 88-116. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.
- Crocker, Earl of (Erich Hugg). *Modern Egypt*. 2 vols. London: Macmillan, 1908.
- Cross, Patricia. *Golf's Rule: Government and Islam*. New York: Columbia University Press, 1988.
- Cuso, Kenneth, and Michael Weiner. «The Census Registers of Nineteenth-Century Egypt: A New Source for Social Historians». *British Journal of Middle Eastern Studies* 24, no. 2 (1997): 193-216.
- Daston, Lorraine, and Peter Galison. *Objectivity*. New York: Zone Books, 2016.
- Deacores, René. *The Plague in Alexandria*. Translated by Thomas Reed Hall. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972.
- Di-Capua, Yael. *Gentlekeepers of the Arab's Past: Historiography and Literary Writing in Twentieth-Century Egypt*. Berkeley: University of California Press, 2009.
- Dols, Michel. *The Black Death in the Middle East*. Princeton: Princeton University Press, 1977.
- _____. *Religion: The Muslims in Medieval Islamic Society*. Edited by D. E. J. Hart. Oxford: Oxford University Press, 1992.
- _____. «The Second Plague Pandemic and Its Recurrences in the Middle East: 1347-1894». *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 22 (1979): 162-189.

- Daniels, Georges. *Mohamed Ali et l'implémentation d'Égypte*. Cairo: Royal Egyptian Geographic Society 1990.
- Debrais, Christian Jean. *Cher Bey: Méhémet de Mourville, 1793-1808*. Marseille: Laffont. 1930.
- Duparquet, Raymond. «The Campaign against Malaria and the Expansion of Scientific Medical and Sanitary Services in British West Africa, 1896-1910». *African Historical Studies* . no. 2 (1968): 153-197
- The Egyptian Railway or The Invention of England in Egypt*. London: Hope, 1852.
- Elias, Norbert. *The Civilizing Process*. New York: Pantheon, 1962.
- Enter, Mimi. *Managing Egypt's Past and the Politics of Benevolence, 1880-1932*. Princeton. Princeton University Press, 2003.
- Elshahed, Mohamed. «Pain Was Never Along the Nile». *Elshahed*, December 14, 2011. http://www.elshahed.com/pain-was-never-along-the-nile/874PhCo2cY_Y
- Elshahry, Marwa. *Reading Darwin in Arabic, 1860-1900*. Princeton: Princeton University Press, 2012.
- Ergene, Halil. *Local Courts, Provincial Society, and Justice in the Ottoman Empire. Legal Practice and Dispute Resolution in Candeli and Karaman (1652-1740)*. Leiden: Brill, 2003.
- _____. «On Ottoman Justice, Interpretations in Conflict (1600-1800)». *Islamic Law and Society* 8 (2001): 52-87.
- Essin, Suttana. *Judicial Pluralism: A Colonial History*. Stanford: Stanford University Press, 2012
- Esposito, M. «La mort violente à l'époque mamlouke: La crime et la diffusion». *Der Islam* 74 (1997): 137-155.
- Estes, J. Worth and LaVerne Kuttan. «French Observations of Opium and Drug Use in Late Eighteenth-Century Cairo». *Journal of the History of Medicine and Allied Sciences* 39 (1984): 12-152.
- Fadel, Mohammad. «Two Women, One Man: Knowledge, Power and Gender in Medieval Sunni Legal Thought». *International Journal of Middle East Studies* 29 (1997): 185-204.
- Fahmy, Khaled. «The Anatomy of Justice: Female Medicine and Criminal Law in Nineteenth-Century Egypt». *Islamic Law and Society* 6 (1999): 234-271.
- _____. «Justice, Law and Pain in Khedival Egypt». In *Standing Trial: Law and the Person in the Modern Islamic East*, edited by Ibrahim Dupont. 85-116. London: J. B. Tauris, 2004.
- _____. «Medical Conditions in Egyptian Women in the Nineteenth Century». In *Marginal Voices in Literature and Society: Individual and Society in the Mediterranean Muslim World*, edited by Robin Critch, 135-153. Stroudberg: European Science Foundation, 2000.
- _____. «Medicine and Power: Towards a Social History of Medicine in Nineteenth-Century Egypt». *Cairo Papers in the Social Sciences* 23, no. 2 (2000): 30-79.
- _____. *Mehmed Ali: From Ottoman Governor to Ruler of Egypt*. Oxford: OneWorld, 2008.
- _____. «Mistery in Mehmed Ali's New Medical Army, April-May 1824». *International Journal of Turkish Studies* 8 (2002): 129-138.

- . «The Police and the People in Nineteenth-Century Egypt». *The Wolf den Islam* 39 (1999): 1–28.
- . «Diplomatic Powers and the History of Modern Egyptian Law». In *Legal Documents as Sources for the History of Muslim Societies: Studies in Honour of Professor Rudolph Peters*, edited by Minkbe Van Beekel, Lamm Boukema and Peter Siegenia, 22–25. Leiden: Brill, 2007.
- Fancy, Nabilin. *Science and Religion in Modern Egypt: Ibn al-Nafis, Palaeontological Treatises and Bodily Resurrection*. London: Routledge, 2011.
- Faxon, Franz. *A Dying Colonialism*. Translated by Herbert Chavkin. New York: Grove, 1967.
- Fargues, Philippe. «Family and Household in Mid-Nineteenth-Century Egypt». In *Family History in the Middle East: Household, Property and Gender*, edited by Stephen Doumani, 23–50. Albany: State University of New York Press, 2000.
- Figari, Antonio. *Projet pour l'établissement de colonies agricoles et d'une ferme modèle en Egypte*. Alexandrie: P. Catta, n. d.
- . *Studi scientifici sull'Egitto e sui nilotismi. compresi le perdute dell'Arabia Felice*. 2 vols. Lecce: Giuseppe Giusi, 1884.
- Flaubert, G. *Flaubert in Egypt. A Sensibility on Tour*. Trans. and ed. Francis Steegmüller. Chicago: Academy Chicago Press, 1979.
- Fletcher, Correll K. «Royal Authority, Dynamic Cycles, and «Ibn Khaldunism» in Sixteenth-Century Ottoman Letters». *Journal of Asian and African Studies* 10 (1963): 190–220.
- Foster, Benjamin. «Agriculture and Modernity». *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 13 (1970): 128–140.
- Foucault, Michel. *The Birth of the Clinic. An Archaeology of Medical Perception*. Translated by A. M. Sheridan Smith. New York: Vintage Books, 1974.
- . *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. Translated by Alan Sheridan. New York: Vintage, 1979.
- . *Essential Works of Foucault, 1954–1984, Vol. 3, Power*. Edited by James Faubion, translated by Robert Hurley et al. New York: New Press, 2000.
- . «Fourth Lecture. 1 February 1978». In *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977–1978*, edited by Michel Seale, translated by Graham Burchell, 126–45. London: Penguin Macmillan, 2009.
- Gallagher, Nancy. *Medicine and Power in Tunisia, 1700–1900*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.
- Gastinel, J. R. *Analyses de glumes relatives des fèves examinées par la Commission des Més Egyptiens*. Paris: Lait et Harward, 1862.
- . *Étude topographique, ethnique et médicale sur les eaux minérales de Héhoun-las-Berak*. Cairo: Moniteur Égyptien, 1883.
- . «Mémoire sur le bœuf et son application dans la thérapeutique». *Bibliothèque de Pharmacie* 6 (1849): 129–142.
- . *Monographie des sources de la Haute-Égypte*. Paris: Lait et Harward, 1862.
- Gay, Peter. *The Enlightenment*. London: Norton, 1966.

- "The General Board of Health, Egypt", *Lancet* 116, no. 2970 (October 1880): 955.
- Ghobin, Ahmad. *Islamic Arts and Crafts in Islam*. Wiesbaden: Verlag, 2009.
- Gibb, H. A. R. "Al-Jinnabi's Theory of the Caliphate", *Islamic Culture* 11 (1937): 291-302.
- Glaser, M. E. *Egypt, its sites and its studies*. 2 vols. Paris: Artycat, 1946.
- Glück, T. F. "Al-Jinnabi's and Al-Jinnabi's: A Case Study of Institutional Diffusion", *Man* 2 (1971): 39-41.
- Gordon, Joel. *Nasser's Massed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution*. New York: Oxford University Press, 1992.
- Grant, Peter. *Islamic Roots of Capitalism: Egypt 1700-1840*. Austin: University of Texas Press, 1979.
- Grant, Michel. Ed. *Western Medical Thought from Antiquity to the Middle Ages*. Translated by [Name redacted]. [Location]: [Publisher], 1996.
- Guata, Dimitri. *Greek Thought, Arabic Culture: The Greco-Arabic Translation Movement in Baghdad and Early Abjad Society (c. 400-650)*. London: Routledge, 1998.
- _____. "Medical Theory and Scientific Method in the Age of Avicenna". In *Islamic Medical and Scientific Tradition: Critical Concepts in Islamic Studies*, vol. 3, edited by Peter E. Pormann. London: Routledge, 2011.
- Haddad, Wael. *The Imperfectible State: Islam, Politics and Modernity's Moral Predicament*. New York: Columbia University Press, 2013.
- "On During Islam's Movement", *UCLA Journal of Middle East Law* 1 (2002): 47-73.
- "The Qida Communicating: Legal Change and the Law of Documentary Evidence", *Al-Qadiri* 20 (1998): 433-466.
- "The Qida's Division (qida) between the Ottomans", *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 61, no. 3 (1998): 415-436.
- _____. *Shari'a: Theory, Practice, Transformation*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.
- _____. "Was the Gate of Upland Closed?", *International Journal of Middle East Studies* 16, no. 1 (1984): 3-41.
- Handy, Shireen. *Our Bodies Belong to God: Organ Transplants, Islam, and the Struggle for Human Dignity in Egypt*. Berkeley: University of California Press, 2012.
- Hanley, Will. *Identifying with Modernity: Europeans, Ottomans and Egyptians in Alexandria*. New York: Columbia University Press, 2017.
- Hardy, Anne. "Development of the Prison Medical Service, 1774-1895". In *The Health of Prisoners: Historical Essays*, edited by Richard Cunn, W. F. Byrnes and J. Burns, 59-82. Atlanta: Rodopi, 1993.
- Harrison, Peter. "Science and Religion: Constructing the Boundaries", *Journal of Religion* 80 (2000): 81-108.
- _____. *The Territories of Science and Religion*. Chicago: University of Chicago Press, 2015.
- Hathaway, Joel. *The Politics of Unholyhood in Ottoman Egypt: The Rise of the Qizilbash*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

- Hendrick, Daniel. *Wells of Empire: Technology and European Imperialism in the Nineteenth Century*. New York: Oxford University Press, 1981.
- Heckscher, William S. *Strabonius's Anatomy of Dr. Nicholas Tulp: An Iconographic Study*. New York: New York University Press, 1938.
- Heyd, Uriel. *Studies in Old Ottoman Criminal Law*. Edited by V. L. Moberg. Oxford: Oxford University Press, 1973.
- Heyworth-Dunn, J. *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt*. London: Frank Cass, 1968.
- Hirschkind, Charles. *The Ethical Landscape: Corporate Sirens and Islamic Consumer-Publics*. New York: Columbia University Press, 2005.
- Houton, Albert. «The Islamic City in the Light of Recent Research». In *The Islamic City*, edited by A. H. Houton and S. Stein, 9-34. Oxford: Bruno Zevi, 1970.
- Huff, Toby. *The Rise of Early Modern Science: Islam, China and the West*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.
- Hunter, F. Robert. *Egypt under the Khedives: From Household Government to Modern Bureaucracy*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1984.
- Kassab, A. *The Islamic Law of Succession*. Riyadh: Darussalam, 2005.
- Ignatieff, Michael. *A Just Measure of Pain: The Penitentiary in the Industrial Revolution, 1750-1850*. London: Macmillan, 1978.
- Leber, Collin. *El-Sha'ir's al: The Islamic Legal Tradition*. Stanford: Stanford University Press, 1997.
- Jackson, Miriam. «Kumar versus Kumar in a Twentieth-Century Egyptian Court. Pre-Formation Independent Islamic Jurisprudence and Law». *Islamic Law and Society B*, no. 1 (2001): 27-31.
- Jalil, Asem. *Egypt's Occupation: Colonial Economics and the Crisis of Capitalism*. Stanford: Stanford University Press, 2008.
- Jeffery, Roger. «Reconfiguring India's Doctors: The Institutionalization of Medical Dependency, 1918-39». *Modern Asian Studies* 13, no. 2 (1979): 309-326.
- Jennings, Ronald C. «Kadi, Court, and Legal procedure in 17th Century Egypt: The Kadi and the Legal System». *Studies Islamica* 48 (1978): 133-172.
- Johansen, Baker. «Formes de langage en fonctions publiques: Sûreté, Vénalité et officiers dans le paysan turc: Essai sur deux mouvements». *Arabica* 44, no. 3 (1997): 333-376.
- _____. «How the Muslim Change: Legal Literature and the Problem of Change in the Case of the Land Renter». In *Contingency in a Sacred Law: Legal and Ethical Norms in the Muslim Faith*, 446-464. Leiden: Brill, 1999.
- _____. *The Muslim Faith as a Sacred Law: Religion, Law and Ethics in a Homocentric System*. In *Contingency in a Sacred Law: Legal and Ethical Norms in the Muslim Faith*, 3-71. Leiden: Brill, 1999.
- _____. «Sacred and Religious Elements in Islamic Law: Function and Limits of the Absolute Character of Government Authority». In *Contingency in a Sacred Law: Legal and Ethical Norms in the Muslim Faith*, 189-218. Leiden: Brill, 1999.

- «Signs on Evidence: The Decree of Ibn Taymiyya (1263-1328), and Ibn Qayyim al-Jawziyya (d. 1351) on *Prison*», *Islamic Law and Society* 9, no. 2 (2002): 169-193.
- _____. «The Validation of the Human Body in Muslim Sunni Law», *Princeton Papers in Near Eastern Studies* 6 (1996): 71-112.
- Jolowicz, I. A. «Order and Immorality in English Civil Proceedings», *Modern Mexicano de Derecho Comparado* 8 (1973): 393-400.
- Jordan, David. *Transforming Paris: The Life and Labors of Baron Haussmann*. New York: Free Press, 1995.
- Kandil, Hazem. *Soldiers, Spies, and Statesmen*. London: Verso, 2012.
- Khoury, Rodolphe ed-. «Police and Deviance: Paving the City in Late Eighteenth-Century Paris» In *The Small Culture Reader*, edited by Ben Dhaoui, 10-28. New York: Berg, 2006.
- Kieckhef, Melissa. «Navigating by Nose: Fresh Air, Sewage Odors and the Urban Environment, 1840-1880» *Journal of Urban History* 42, no. 4 (2015): 733-771.
- Kingslake, Alexander William. *Kaaba*. London: Gillies, 1847.
- Korom, Lisa. *Policing Egyptian Women: Sex, Law, and Medicine in Khedival Egypt*. Syracuse: Syracuse University Press, 2011.
- Kutick, Catherine E. *Chalons in Post-Revolutionary Paris: A Cultural History*. Berkeley: University of California Press, 1996.
- Kutaba, al-Yazm. «Early Nineteenth Century Ophthalmological Clinics in Egypt» *Chia Medica* 7 (1972): 289-294.
- _____. *Lives at Risk: Public Health in Nineteenth-Century Egypt*. Berkeley: University of California Press, 1996.
- «Lancet Gallery of Medical Portraits». *Lancet* 30, no. 582 (1833): 60.
- Landes, David. *Bankers and Politics: International Finance and Economic Imperialism in Egypt*. London: Heinemann Education, 1958.
- Leah, William. *Monarchs and Citizens of the Modern Egyptians*. London: J.M. Dent, 1908.
- Langbein, John. *Prosecuting Crime in the Nineteenth Century: England, Germany, France*. Cambridge MA: Harvard University Press, 1974.
- _____. *Torres and the Law of Proof: Europe and England in the Ancien Régime*. Chicago: University of Chicago Press, 1977.
- Lang, Christian. *Justice, Punishment and the Modern Middle East*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.
- _____. «Where on Earth is Hell?» In *Public Violence in Islamic Societies: Power, Discipline and the Construction of the Public Sphere, 7th-19th Centuries CE*, edited by Christian Lang and Michael Piers, 156-170. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009.
- Lang, Christian and Michael Piers. «Introductory: Spatial, Ritual and Representational Aspects of Public Violence in Islamic Societies (7th-19th Centuries CE)». In *Public Violence in Islamic Societies: Power, Discipline, and the Construction of the Public Sphere, 7th-19th Centuries CE*, edited by Christian Lang and Michael Piers, 1-23. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009.

- Caplan, Ian M. *Muslim Cities in the Lower Middle Ages*. Cambridge MA: Harvard University Press, 1967.
- Leach, John E. *Science and Medicine in France: The Emergence of Experimental Physiology, 1790-1855*. Cambridge MA: Harvard University Press, 1984.
- Lev, Y. «Aspects of the Egyptian Society in the Fatimid Period». In *Egypt and Syria in the Fatimid, Ayyubid and Mamluk Eras*, 3 vols, edited by U. Vasserman and J. Van Steenbergen, v. 32. Leuven: University Press, 2004.
- Lewis, Bernard. «The Impact of the French Revolution on Turkey: Some Notes on the Transition of Ideas». *Journal of World History* 1 (1953): 105-123.
- Lindebaugh, Peter. «The Typhus Run against the Surgeons». In *Albion's Fatal Tree: Crime and Society in Eighteenth-Century England*, edited by Douglas Hay, Peter Lindebaugh, John G. Elliott and E. P. Thompson, 131-171. New York: Penguin Books, 1971.
- Mahfouz, Naguib. *The History of Medical Education in Egypt*. Cairo: Government Press, 1935.
- Mahmoud, Sabr. *Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject*. Princeton: Princeton University Press, 2005.
- Mah-Douglas, Fadim. «Monarchs and Misogyny: Rhinoceros and Islamic Civilization». In *The Islamic World from Classical to Modern Times: Essays in Honor of Bernard Lewis*, edited by C. E. Bosworth, Charles Issawi, Roger Savory, and A. L. Udovitch, 213-237. Princeton: Princeton Press, 1992.
- Marks, Steve. «What is Colonial about Colonial Medicine? And What Has Happened to Imperialism and Health?». *Social History of Medicine* 10, no. 2 (1997): 203-219.
- Marlowe, John. *Spilling the Egyptians*. London: Andre Deutsch, 1974.
- Marsh, Andrew. «What Can the Islamic Past Teach Us about Secular Modernity?». *Political Theory* 43 (2015): 838-869.
- Maspero, Gustave. *Champs Populaires recueillis dans la Haute-Égypte de 1900-1914 pendant les inspections de service de antiquités*. Cairo: Imprimerie de l'Institut Français d'Archéologie Égyptienne, 1914.
- McClellan, J. and Harold Dorn. *Science and Technology in World History: An Introduction*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1992.
- Meijer, Roel. «Authenticity in History: The Concept of al-Waḥid and al-Mawḥid in Tanq al-Baḥrī's Reinterpretation of Modern Egyptian History». In *Arabian Middle East Studies*, edited by Manfred Wallich, 68-83. Wiesbaden: Verlag, 1998.
- Michal, Ramon. *Sharia and the Making of the Modern Egyptian: Islamic Law and Customs in the Courts of Ottoman Cairo*. Cairo: American University in Cairo Press, 2014.
- Messick, Brinkley. *The Calligraphic State: Textual Domination and History in a Muslim Society*. Berkeley: University of California Press, 1993.
- . «Evidence: From Memory to Archive». *Islamic Law and Science* 9, no. 2 (2002): 251-270.
- . «Written Identities: Legal Subjects in an Islamic State». *History of Religions* 38, No. 1 (1998): 25-51.
- Mertins, Adam. *Arab Politics: The Ideology and Culture of Power in Late Ottoman Egypt*. Princeton: Princeton University Press, 2017.

- Michaël, Alm. *Monks and Empire in Ottoman Egypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.
- Michaël, Hannah. *Politics and Revolution: Al-Nahdâ and After*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1995.
- Mitchell, Timothy. *Colonizing Egypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.
- . *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity*. Berkeley: University of California Press, 2002.
- Mottahedeh, Bay. *Loyalty and Leadership in Early Islamic Society*. Princeton: Princeton University Press, 1980.
- Moula, Anne Marie. «The Construction of Dunya Transmission in Nineteenth-Century Egypt and the Dialectics of Modernity». In *The Development of Modern Medicine in Non-Western Countries: Historical Perspectives*, edited by Horacio Elvashimaj, 42-59. London: Routledge, 2009.
- Mouries, Paul. *Histoire de Méhémet-ali, vice-roi d'Égypte*, 4 vols. Paris: Louis Chappe, 1855-58.
- Murphy, Jane. «Locating the Sciences in Eighteenth-Century Egypt». *British Journal for the History of Science* 43, no. 4 (2010): 357-371.
- Musallam, Basim. «The Ordering of Islamic Societies». In *Cambridge Illustrated History of the Islamic World*, edited by Francis Robinson, 164-202. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.
- Nadaf, Sandra. «Bifurcated Images: Rûḥ al-Ṭabīb and the West». *ARF* 5 (1985): 72-83.
- Néveu, Yvan. *Dictionnaire. Aperçu historique de l'organisation de l'administration Générale centrale d'Égypte. Sous le Alexandre: depuis sa fondation en 1831 jusqu' en 1879*. Alexandrie: Minerva, 1988.
- Nieboer, Jürgen. *Secular Justice in an Islamic State: Muslims under the Sultan Murâṭ*. 662/1264 789/1387. Leiden: Nederlands Instituut voor het Nabije Oosten, 1943.
- Olson, Mitchell. *Fair Play in the Marketplace: The First Battle for Pure Food and Drugs*. *Harvard Historical Studies*, 1987.
- Ormsby, Eric. *Gilded St. Oxford: Ouzouidi*, 2009.
- Owen, Roger. *Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development*. Oxford: Clarendon Press, 1986.
- . «Egypt and Europe: From French Expedition to British Occupation». In *Studies in the Theory of Imperialism*, edited by Roger Owen and John Sturges, 195-209. London: Croom Helm, 1972.
- . «The Influence of Lord Carnarvon's Indian Experiences on British Policy in Egypt, 1883-1907». In «St. Anthony's Papers», special issue. *Middle Eastern Affairs* 4, no. 17 (1965): 103-138.
- Panas, D. «The population of Egypt in the Nineteenth Century». *Asian and African Studies* 21 (1987): 11-32.
- Park, Katherine. «The Criminal and the Sainly Body: Amoury and Execution in Renaissance Italy». *Renaissance Quarterly* 47, no. 1 (1994): 1-33.

- Parks, Bradford. «*Offices as Empire: Public Markets and Urban Reform in Twentieth-Century Tunisia*». *Journal of North African Studies* 17, no.3 (2012): 333-346.
- Paton, A. *History of the Egyptian Revolution*. 2 vols. London: Trobner, 1903.
- Peters, Douglas M. «*Goyas, Soldiers and the Lamb: Race, Class and Army Discipline in India, 1820-50*». *Journal of Imperial and Commonwealth History* 23 (1995): 211-247.
- Peters, Linda. *Morality Tales: Law and Gender in the Ottoman Court of Alaskani*. Berkeley: University of California Press, 2003.
- Pelling, Margaret. *Cholera, Fever and English Medicine, 1823-1863*. Oxford: Oxford University Press, 1978.
- Peters, Rudolph. «*Administrators and Magistrates: The Development of a Secular Judiciary in Egypt, 1842-1871*». *Die Welt des Islams* 39 (1999): 378-397.
- _____. «*Controlled Suffrage, Mortality and Living Conditions in 19th-Century Egyptian Prisons*». *International Journal of Middle East Studies* 36 (2004): 357-407.
- _____. *Crime and Punishment in Islamic Law: Theory and Practice from the Seventeenth to the Twenty-First Century*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
- _____. «*Egypt and the Age of the Triumphant Pasha: Legal Fundamentalism in Nineteenth-Century Egypt*». *Annuaire Islamologique* 36 (2002): 253-283.
- _____. «*For His Corruption and as a Detestable Example for Others: Muhammad Ali a First Colonial Legislator (1829-1838)*». *Islamic Law and Society* 6 (1999): 164-197.
- _____. «*Islamic and Criminal Law in Nineteenth-Century Egypt: The Role and Function of the Qadis*». *Islamic Law and Society* 4, No.1 (1997): 70-98.
- _____. «*The Infatuated Greek: Social and Legal Realism in Nineteenth-Century Egypt*». *Egypt/Middle Arabic* 34 (1996): 53-65.
- _____. «*Murder on the Nile: Homicide Trials in 19th Century Egyptian Shari'a Courts*». *Die Welt des Islams* 37 (1997): 1-11.
- _____. «*The Origins of Pre-1953 Egyptian Criminal Legislation*». Paper presented at the 1996 annual MEASA Meeting, Providence, RI, November 21-24, 1996.
- _____. «*Prisons and Magistrates in Nineteenth-Century Egypt*». In *Outside In. On the Margins of the Modern Middle East*, edited by Eugene Rogan, 38-52. London: I. B. Tauris, 2002.
- _____. *Shari'a, Justice and Legal Order. Egyptian and Islamic Law: Selected Essays* (Leiden, Brill, 2020).
- Perry, Cack. *The Craftsmen Elite of Cairo in the Later Middle Ages*. Princeton: Princeton University Press, 1981.
- _____. «*The Book of the Miraculous Speaking Wall: Criminal Investigation in Mamluk Cairo*». In *Mamluks and Ottomans: Studies in Honour of Michael Winter*, edited by David Waines and Ariel Ayoob, 86-93. London: Routledge, 2016.
- Pouchelle, Marie-Chantal. *The Body and Surgery in the Middle Ages*. Translated by Rosemary Morris. New Brunswick: Rutgers University Press, 1998.
- Prakash, Oyo. *Another Reason: Science and the Imagination of Modern India*. Princeton: Princeton University Press, 1999.

- _____. «Body Politics in Colonial India». In *Questions of Modernity*, edited by Timothy Mitchell. 189-221. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2008.
- Prasad, Vijay. «Native Disfranchisement: The Clinics of 1832 and the Malign Resolutions of Modernity». *Journal of Historical Sociology* 7 (1994): 243-268.
- Qaysi, Salameen. «Bust-Making That Distorted the Human Body». In *Proceedings of the Second International Conference of Islamic Medicine*, 6 vols., edited by Ahmed Ragi El-Gindy and _____, vol. 1, pp. 111-112. _____, 2013.
- Ragab, Ahmed. *The Medical Islamic Hospital: Medicine, Religion and Charity*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.
- Raj, Kapil. *Reinventing Modern Science: Biogeopolitics in Colonial India*. Minneapolis: 2007.
- Ramanathan, Radhika. «Imperial Health in British India, 1857-1900». In *Disease, Medicine, and Empire. Perspectives on Western Medicine and the Experience of European Expansion*, edited by Roy MacLeod and Milton Lewis, 30-60. London: Routledge, 1988.
- _____. *Public Health and Medical Research in India: Their Origins under the Impact of British Colonial Policy*. Rochester: SAGE, 1982.
- Rao, Anupama. «Politics of Violence, States of Terror: Yacoub in Colonial India». *Economic and Political Weekly* 36 (2001): 4123-4133.
- Rapoport, Yusef. «Sufiyya Justice and Religious Law: Sufiyya and Shari'ah in the Harbuki». *Journal of Islamic Studies* 11 (2000): 1-25.
- Raymond, André. *Cairo, Translated by William Wood*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.
- _____. *Egyptians et Français au Caire, 1798-1801*. Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale, 1998.
- _____. «Islamic City, Arab City: Orientalist Myths and Recent Views». *British Journal of Middle Eastern Studies* 21 (1994): 3-18.
- Reid, Donald. *Early Settlers and Sovereignty: Histories and Responsibilities*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.
- Reimer, Michael. «Reorganizing Alexandria: The Origins and Development of the Council de l'Orato». *Journal of Urban History* 19, no. 3 (1992): 35-63.
- Reisler-Chair, Yusef. «Islamism in Egypt». In *Islamic Legal Interpretation: Myths and Their Future*, edited by Muhammad Khalid Masud, Shireazy Mawla, David Powers, 278-285. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996.
- Richardson, Ruth. *Death, Dissection and the Destructo*. London: Penguin, 1988.
- Rosen, George. *A History of Public Health*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993.
- Rosen, Lawrence. *The Justice of Islam: Comparative Perspectives on Islamic Law and Society*. Oxford: Oxford University Press, 1999.
- Romell, Gert A. «Vaccination and the Emergence of Vaccinated Representation in Renaissance Anatomy». *Progress in Biomedical Research* 289 (2013): 3-12.
- Ryzova, Lacie. *The Age of Jihadism: Portages to Modernity in National-Colonial Egypt*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

- Salva, Adam. «Pious Act or God's Hand: The Theory and Practice of Pious Control in the Medieval Islamic World». In *Piety and Charity in Middle Eastern Contexts*, edited by Michael Bonner, Haniy Esser and Amy Singer, 73-94. New York: State University of New York Press, 2009.
- Sandwich, F. M. «*The History of Kair-ol-Ain*». *Records of the Egyptian Government School of Medicine* (1981): 3-28.
- Sarton George. *The History of Science and the New Humanism*. New York: Doublier, 1956.
- Savage-Smith, Emeline. «Anatomical Illustration in Arabic Manuscripts». In *Arab Painting: Text and Image in Illustrated Arabic Manuscripts*, edited by Anna Comans, 147-159. Leiden: Brill, 2007.
- . «Attitudes toward Dissection in Medieval Islam». *Journal of the History of Medicine and Allied Sciences* 50 (1995): 68-111.
- . «Medicine in Medieval Islam». In *The Cambridge History of Science* vol. 2. *Medieval Science*, edited by David C. Lindberg and Michael H. Shank, 130-167. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.
- Schaffer, Simon. «Adamanting Vision: Enlightenment, Enlightenment and Pragmatic Medicine». In *The Medical Enlightenment of the Eighteenth Century*, edited by Andrew Cunningham and Roger French, 281-308. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Schaffer, Simon, Lisa Roberts, Kapil Raj and James Delbourgh, eds. *The Swindled World: Go-Betweens and Global Intelligence, 1770-1820*. Sagamore Beach: Science History Publications, 2009.
- Schickel, Samuli. «Sacred Thoughts about the Anthropology of Islam, or How to Make Sense of Grand Schemata in Everyday Life». *Zentrum Moderner Orient Working Papers* 2 (2010): 1-16.
- Schreier, Abby M. «Combining the Spectacle of Primalism: The Russian Autocracy and the Abolition of the Kosa». *Slavic Review* 36 (1997): 643-664.
- Scott, David, and Charles Winitz, eds. *Power of the Secular Modern: Talal Asad and His Interlocutors*. Stanford: Stanford University Press, 2006.
- Sadra, Fati. «Observing Muhammad «Ali Pasa and His Administration at Work, 1843-1846». In *The Modern Middle East: A Sourcebook for History*, edited by Cameron M. Aslan, Benjamin Fortna and Elizabeth Fritson, 39-62. Oxford: Oxford University Press, 2006.
- Shaham, Ron. *The Expert Witness in Islamic Courts: Medicine and Crafts in the Service of Law*. Chicago: University of Chicago Press, 2008.
- Small, Daniel Losh. *Imaginary Cartographies: Possession and Identity in Late Medieval Marseille*. Ithaca: Cornell University Press, 2008.
- Smith, Sydney. *Mindly Monster*. New York: Doubt McKay, 1999.
- Sonbol, Amira El Afnany. *The Creation of a Muslim Profession in Egypt, 1800-1922*. Syracuse: Syracuse University Press, 1998.
- Spierenburg, Pieter. *The Spectacle of Suffering: Executions and the Evolution of Repression from a Primalordial Metropolis to the European Experience*. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

- St. John, J. A. *Egypt and Muhammad Ali*, 2 vols. London: 1834.
- Stearns, Justin. *Infectious Islam: Consumption in Premodern Islamic and Christian Thought in the Western Mediterranean*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2011.
- Stitt, Kristina. *Islamic Law in Action: Authority, Discretion, and Everyday Experience in Manshiq Egypt*. Oxford: Oxford University Press, 2011.
- ———. «Price Setting and Hoarding in Manshiq Egypt: The Lessons of Legal Realism for Islamic Legal Studies». In *The Law Applied: Contestualizing the Islamic Shari'a: A Volume in Honor of Frank E. Vogel*, edited by Paul Haneef, Walidat Hajejich and Bernard G. Weiss, 57-78. London: I. B. Tauris, 2008.
- Tamar, Nihal. *Nineteenth-Century Calvario Houses and Palaces*. Cairo: American University in Cairo Press, 1988.
- Thompson, H. Stanley, and Patricia G. Duffell. «William Lawrence and the English Ophthalmology Textbooks of the 1830s and 1840s». *Archives of Ophthalmology* 130, no. 5 (2012): 634-644.
- Tignor, Robert L. «The «Indianization» of Egyptian Administration under British Rule». *American Historical Review* 68, no. 3 (1962): 631-661.
- Tillier, Mathieu. «Qisas and the Use of the Manshiq Jurisdiction under the Abbassids». In *Public Violence in Islamic Societies: Power, Discipline and the Construction of the Public Sphere, 7th-19th Centuries CE*, edited by Maribel Fierro and Christian Lange, 42-68. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009.
- Tolson, Rhod. *Sex and Society in Mid-Nineteenth-Century Egypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Tucker, Judith. *Women in Nineteenth Century Egypt*. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.
- Tug, Bekir. *Politics of Honor in Ottoman Anatolia: Sexual Violence and Socio-Legal Surveillance in the Eighteenth Century*. Leiden: Brill, 2017.
- Tugay, Emine Pinar. *Three Centuries: Family Chronicles of Turkey and Egypt*. London: Oxford University Press, 1863.
- Turner, Bryan. «The Discourse of Dilemma». *Theory, Culture and Society* 1 (1982): 23-52.
- Tyant, Emily. «Judicial Organization». In *Law in the Middle East*, vol. 1, *Origin and Development of Islamic Law*, edited by M. Khalilani and R.J. Lippman, 234-278. Washington DC: Middle East Institute, 1999.
- Varlik, Hakkı. *Pasha and Empire in the Early Modern Mediterranean World: The Ottoman Experience, 1347-1600*. New York: Cambridge University Press, 2015.
- Vogel, Frank. «Tracing Mawarid in Mawarid's Al-Ahkam al-Sultaniyya: Implications for Constitutional Authority». In *Islamic Law in Theory: Studies on Jurisprudence in Honor of Bernard Weiss*, edited by A. Kevin Reinhart and Robert Chazan, 311-359. Leiden: Brill, 2014.
- Wakin, Jerome. *The Function of Documents in Islamic Law*. Albany: State University of New York Press, 1972.
- Warren, John M. *Against the Spirit of System: The French Impulse in Nineteenth-Century American Medicine*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998.

- Weiss, Bernard. *The Spirit of Islamic Law*. Athens, GA: University of Georgia Press, 1998.
- Weiss-Adamson, Melita. «Tajiriyatun Sa'iqiyatun». In *Medical Science, Technology, and Medicine: An Encyclopedia*, edited by Steven J. Levy. Faith Wallis and Thomas F. Glick. 469-478. New York: Routledge, 2003.
- Wilde, William R. *Narrative of a Voyage to Madagasc. Trariffe and along the Shores of the Mediterranean, Including a Visit to Algiers, Egypt, Palestine, &c.* 2 vols. Dublin: William Curry, 1860.
- Woolf, D. R. «Speech, Text, and Time: The House of Hearing and the House of the Poet in Renaissance England». *Adlon* 1, no. 2 (1980): 174-191.
- Wright, Gwendolyn. *The Politics of Design in French Colonial Urbanism*. Chicago: University of Chicago Press, 1991.
- Yavari, Negin. «Review Symposium: The Impossible Sum». *Perspectives on Politics* 12, no. 2 (2014): 466-487.
- Zarabaf, Faruk. *Crime and Punishment in Istanbul, 1700-1800*. Berkeley: University of California Press, 2010.
- Ze'evi, Dor. «The Use of Ottoman Sinai's Court Records as a Source for Middle Eastern Social History: A Reappraisal». *Islamic Law and Society* 3, no. 1 (1996): 35-56.
- Zisch, Faruk. *Lawyers, the Rule of Law and Liberalism in Modern Egypt*. Stanford: Hoover Institution, 1968.

السعي للعدالة

يقدم كتاب «السعي للعدالة» منفلاً جديداً لدراسة تاريخ الدولة المصرية الحديثة عن طريق تتبع التطورات التي شهدتها الطب والعلوم في القرن التاسع عشر، فاستلقت على السجلات الوافية المسجلة في دار الوثائق القومية بالقاهرة، يعرض الكتاب الأحاديث التي استمدتها الدولة المصرية للتعلم في أعمارها، كما يعرض الأساليب الحديثة التي اتبعتها الأقاليم لتحليل على تلك السياسات أو لاستخدامها سبباً للعدالة.

ويتناول الكتاب في مسوده الخمسة، مراحل تأسيس الدولة العصرية وسياسات الصحة العامة من تلويح وتطبيق العلم السعي ولطعيمهم ضد الجدري، والانتداب التي عرفت بها الشريعة في السجلات الطرعية ومجانس السياسة، ومبادئ التخطيط العمراني، ونور الصحة في الرقابة على الأسواق، إضافة إلى السياسة العشائية بما تقسمه من قصص وحجج وتعليق، وبإتاحة الجسد البشري وحدة التحليل، يقدم المعجم للعدالة تصوراً شاملاً لتطبيقات التي أسست بها حياة مصرية مميزة في القرن التاسع عشر.

هذا المعجم العربي لاقتصاد والعلوم السياسية في العاشرة الأخيرة
والقاهرة، كما أن هذا الكتاب له في التاريخ من حيثها أو كسرها، على أن
حسابات برصين، كما هو مكتوب في تاريخها، وهو الآن
تاريخي المستلزمات قديم من جميع هذه المسائل العربية المعية في صيغة
تاريخية، كما أن هذا من التكتيك الطب البشري الذي صاغه في حبه في دراسة
التاريخ القديم والحديث.



مكتبة العربي



دار الفكر والنشر
www.daral-fikr.com